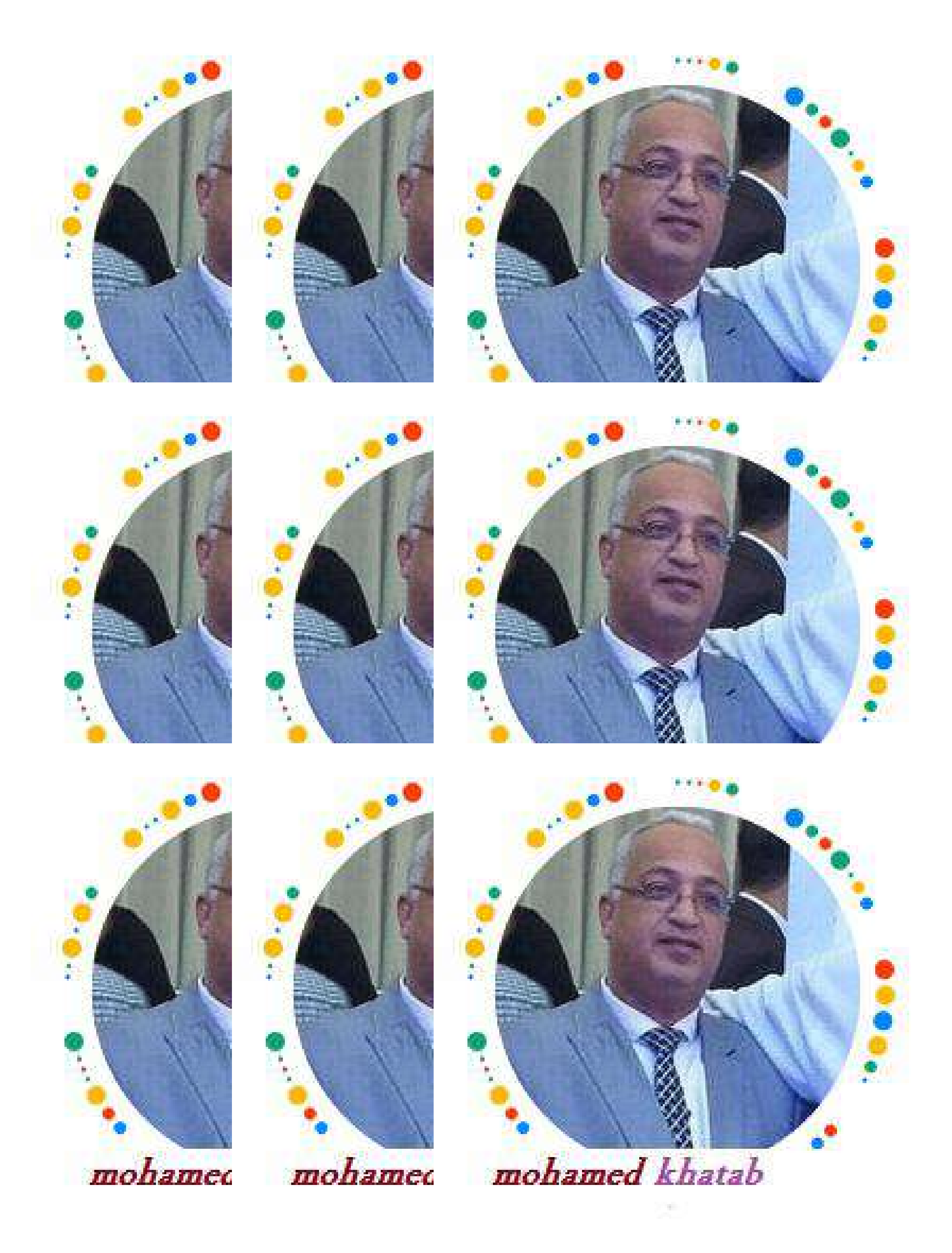
سليم حسن

موسوعة مصر القديمة

الجزء الثاني


mohamed khatab

موسوعة مصر القديمة (الجزء الثاني)

في مدنية مصر وثقافتها في الدولة القديمة والعهد الإهناسي

تأليف
سليم حسن



موسوعة مصر القديمة (الجزء الثاني)

سليم حسن

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ‎+ ٤٤ (٠) ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: سيلفيا فوزي

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٠٣٠٣ ٤

صدر هذا الكتاب عام ١٩٤٠.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠١٩.

المحتويات

مقدمة الجزء الثاني

بقلم سليم حسن

بسم الله والحمد لله وبعد، فأقدم الجزء الثاني في «مصر القديمة» وهو يبحث في مدينة الدولة المصرية القديمة حتى الأسرة العاشرة، وما يتصل بها من نظمها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو يعد كسابقه يلم بجميع أطراف الموضوعات التي تعرض لها، وكثيرًا ما كانت الرغبة في الاستيفاء والإجادة داعية إلى أن يتخطى في بحوثه عصور الدولة القديمة، وأن يستنجد بما عداها في تدعيم نظرية أو توضيح رأي أو تقرير بحث.

ولقد كانت مهمتي أن أفتح الطريق وأذلل صعابه وأنبه إلى مخاطره ومزالقه. وعلى زملائي وتلامذتي أن يكملوا ما بدأت ويحققوا ما حاولت، وأرجو أن يصلوا إلى خدمة الوطن والتاريخ من أقوم طريق، والسلام.

الفصل الأول

الحكومة في عهد الدولة القديمة

(١) المملكة الطينية وإداراتها (٣٤٠٠–٢٩٨٠ق.م)

كانت الحكومة في العهد الطيني حكومة ملكية مطلقة قوامها ملك مؤله، ولذلك يجب البدء بالملك عند درس المدنية المصرية في هذا العهد.

ألقاب الملك

والذي نعرفه أن الملك في هذا العصر كان يمثل الإله الأعظم للقطر، أي الإله «حور» وهذا هو السبب في أن أول اسم ملكي هو الحوري، وكان يكتب في داخل رسم قصر يعلوه صورة إله الصقر «حور»، ولما تم اتحاد القطرين كانت هذه الحادثة تخلد ذكرها برمز ديني؛ فكان يوضع الملك تحت حماية إلهتين كانتا تقدسان في عاصمتي البلاد القديمتين، وهما إلهة النسر التي كانت في الكاب «نخبت» وإلهة السل في «بوتو» و«إزيت» وبذلك أصبح له اسم آخر وهو «نبتي» كما سبق ذكره.

الاحتفال بتتويج الملك

وكذلك عندما نذكر اتحاد شطري القطر القديمين نعيد إلى ذاكرتنا احتفال تتويج الملك. وهذا الاحتفال كان يمثل في ثلاثة مناظر:

(١) ظهور ملك الوجه القبلي، وملك الوجه البحري.
(٢) ثم اتحاد المملكة الثنائية.
(٣) والطواف حول الجدار.

وكانت هذه الاحتفالات تقام في مصر طوال كل عصور التاريخ المصري.

أما الاحتفال بهذه المراسيم فكان كما يأتي؛ أولًا: كان الملك يلبس التاج الأبيض لمصر العليا ثم يصعد إلى رصيف وضع عليه تاج، وكان هذا المنظر يطلق عليه (طلعة ملك الوجه القبلي). ثم يلبس الملك التاج الأحمر للوجه البحري ويصعد كذلك على الرصيف وهو لابس التاج الأحمر، وكان يطلق على هذا المنظر (طلعة ملك الوجه البحري)، واحتفال اتحاد المملكة الثنائية يتكون من دق وتد في الأرض، وحوله يزرع نبات رمز الوجه القبلي ونبات رمز الوجه البحري (البردي والبشنين)، أما احتفال الطواف حول الجدار فتفسيره غامض بعض الشيء، ولكن يظن أن من أهم الأمور التي قام بها ملوك طينة هو إقامة جدار بالقرب من المكان الذي أسست عليه منف، حماية للجنوب من هجمات أهل الدلتا، ويقال إن الملك عندما كان يلف حول هذا الجدار يحيي ذكرى الظروف التي بعثت على إقامته، أي انتصار الجنوب على الشمال واتحاد البلاد. ومنذ ذلك العهد كانت المملكة المصرية تجدد جزءًا عظيمًا من قوتها في تذكر الماضي ومما كانت عليه البلاد من التقاليد.

الاحتفال بعيد «سد» وسببه

ومن المحتمل جدًّا أن يكون الاحتفال بعيد «سد» من التقاليد القديمة؛ لأنه يظن أن السلطة الملكية كانت لا تعطَى في الأصل للفرعون إلا لمدة ثلاثين عامًا، يخلع عند نهايتها أو يقتل. ولذلك يعتقد أن العيد «سد» لم يكن إلا عادة وحشية بقيت لنا من تراث الأزمان القديمة، ولكنها أخذت صبغة أكثر إنسانية مما كانت عليه من قبل، فبدلًا من عزل الفرعون كان يظهر (بعد مضي الثلاثين سنة) كأنه ملك جديد للوجه القبلي والوجه البحري، وبهذا التجديد المصطنع كانت تنبعث فيه قوة جديدة، بها يمكنه أن يبدأ عهدًا جديدًا. وهذا الاحتفال الذي كان في الأصل يحدث كل ثلاثين عامًا يظهر أنه كان يقام منذ العصر الطيني في زمن أقل، ولكن الاسم بقي كما كان قديمًا.

ولما كان الملك له صبغة إلهية فإن الأعياد التي كانت تقام تعظيمًا للآلهة أصبحت لها أهمية عظيمة جدًّا، فكانت سنتها تعتبر تاريخًا ثابتًا يؤرخ به، كما يمكن مشاهدة ذلك على حجر «بلرم». وأهم هذه الأعياد في بلاد يدعى الملك فيها أن متقمص الإله «حور» هو العيد الذي كان يقام تعظيمًا لهذا الإله، وكان يحتفل به كل عامين.

عيد الإله «سكر»

وكذلك كان يحتفل في فترات غير منظمة بعيد الولادة للإله «سكر» إله سقارة والإله «مين» رب قفط «وأنوبيس» و«سد» (يحتمل أنه لقب للإله «وبوات») وهو يمثل على أية حال كهذا الإله الأخير في شكل ابن آوى مرفوعًا على حامل. والإلهة «سشات» إلهة الكتابة، وأخيرًا يذكر لنا حجر بلرم عدة مرات عيدًا يدعى «زت»، وقد اختفى في العهد الطيني ولا نعرف عنه شيئًا.

كيفية وضع أساس المعبد

وقد كانت المعابد تقام لهذه الآلهة المختلفة، وعند بنائها ووضع أساسها كانت تعقد الاحتفالات، وقد حفظت لنا واجهة باب عثر عليها في هيراكنبوليس منظرًا لإحدى هذه الاحتفالات، ولكنه لسوء الحظ وجد متآكلًا ناقصًا، والمنظر ينقسم قسمين: ففي الجهة الشمالية يرى الملك قابضًا بيده على عصا عظيمة وعلى صولجان، وهو واقف أمام اثني عشر رجلًا من عظماء القوم ولكنهم رسموا بصورة مصغرة عنه. وهذه الشخصيات موزعة على ثلاثة صفوف في الرسم، ومن المحتمل أنهم يمثلون الشعب أو رجال البلاط. وفي الجهة اليمنى تشاهد الإلهة «سشات» والملك وجهًا لوجه وهما يدقان بمطرقة وتدًا في الأرض. وهذا المنظر أصبح متبعًا في تأسيس المعابد إلى عهد البطالمة.

الملك يقيم لنفسه قصرًا في بداية حكمه

وكان الفرعون يعيش هو وأسرته ورجال حاشيته في القصر الفرعوني، وقد مثلت واجهة هذا القصر بكل عناية ودقة على لوحة الملك زت «ثعبان»، ويمكن الإنسان أن يأخذ فكرة عن هذا المبنى رغم أنه رسم رسمًا تخطيطيًّا، والواقع أنه كان يتألف في الأصل من بابين عظيمين، وهما يذكران بالمملكة المصرية الثنائية القديمة، ويحيط بهما أعمدة مرتفعة من الخشب، وكانت العادة المتبعة أن يقيم كل ملك لشخصه قصرًا جديدًا، والظاهر أن ابتداء إقامة هذا المسكن الجديد كان في السنة الرابعة من حكم الفرعون. وكان الملك يأمر بإقامة قصر جديد في السنة الرابعة بعد عيد «سد»، وتلك نتيجة منطقية، وذلك لأن العيد «سد» كان فاتحة حكم جديد.

أهمية الأختام في العصر الطيني

وكان الملك يحكم البلاد بموظفين مختلفي الدرجات، وهذا كل ما يمكننا أن نجزم به في العهد الطيني عن الإدارة. وليست لدينا معلومات عن هؤلاء الموظفين إلا ما وجد على الأختام التي كانوا ينقشون عليها أسماءهم وألقابهم واسم الملك الذي عاشوا في عهده. ولحسن الحظ وجد معظم هذه الألقاب فيما بعد مضبوطًا. وإذا اعتمدنا على هذه المعلومات التي حققناها فيما بعد عن هؤلاء الموظفين فإنه من الممكن بوساطتها أن نميز بين الإدارة الرئيسية والإدارة الإقليمية، ولكن الواقع أننا لا نعرف لقب الموظف الذي كان يشرف على الإدارة الرئيسية العامة. ويظن بعض المؤرخين أن وظيفة الوزير كانت قائمة في العهد الطيني، ويعتمدون في ذلك على الكتابة التي وجدت على لوحة «نعرمر» إذ يشاهد عليها شخصية صغيرة تتبع الفرعون مرتدية جلد فهد، وهذه الكتابة تقرأ «تيت» وهي لفظة معناها وزير، ولكن هذه مجرد نظرية لا يمكن الاعتماد عليها بصفة قاطعة، فإن أول وزير عرف لقبه بالتحقيق على الآثار هو «كا نفر» الذي عاش في بداية الأسرة الرابعة في عهد الملك سنفرو.

وإذا فرضنا أنه لم يكن في هذا العصر الذي نحن بصدده وزير، فإنه من المحتمل جدًّا أن يكون الملك نفسه على رأس الإدارة الرئيسية ولا نزاع في أن جعل موظف كبير صلة بين مصالح الإدارة العامة المختلفة وبين الفرعون لا يمكن إلا أن تكون نتيجة وجود حكومة راقية تستدعي أعمالها المتشعبة وجود هؤلاء الموظفين الذين يقومون بجميع مرافقها.

وظيفة حامل الخاتم

ويجب علينا أن نعرف أن الملك كان يشرف على كل مختلف المصالح، أي على الوزارة والإدارة العامة الرئيسية. وكان يعاونه حاملا الخاتم وهما حامل خاتم الإله (أي ملك الوجه القبلي) وحامل خاتم الوجه البحري، وكانا يشرفان على الخزينة الثنائية (مصر السفلى ومصر العليا) ومن ذلك نلاحظ أن الإدارة المزدوجة كانت لا تزال قائمة من حيث المبدأ وإن لم تكن في الواقع، ونجد هذا النظام قائمًا في الألقاب الفخرية للشخصيتين العظيمتين نائب الملك في نخن (هيراكليوبوليس) ونائب الملك في ب (بوتو)، على أن وجود الموظف نفسه حاملًا هذين اللقبين برهان على أن هذه الحكومة الثنائية في المملكة الطينية لم تتعد العرف والتقليد فحسب.

حفظ السجلات

وكان يتبع الإدارة الرئيسية مكاتب السجلات الملكية، التي كان لا بد من وجودها لإيداع الوثائق وحفظها، وإلا لما بقيت لدينا سجلات تاريخية مثل حجر بلرم الغني بالمعلومات عن الأزمان السحيقة، وهي التي دونت فيما بعد في عهد الأسرة الخامسة. أما اللوحات التي من العاج — والتي يحتمل أن تكون بطاقات أو أواني — فإنها تدل على أن الملوك كانوا متعودين على أن يدونوا بالكتابة سنة فسنة الحوادث الهامة في عهد حكم كل منهم.

تقدم نظام الري

والآن نتكلم عن الإدارة في الأقاليم أو المقاطعات في هذا العصر، وإن كانت لا تزال معلوماتنا عنها ناقصة، على أن تقسيم البلاد إلى مقاطعات في هذا العهد أمر مؤكد، بل ويرجع إلى أقدم عهود التاريخ وإلى عهد ما قبل التاريخ؛ ففي بلاد مثل مصر حيث تكون الزراعة أهم ثروة للبلاد وحيث الحياة نفسها تتوقف على فيضان النيل، فإنه من المستحيل ألا يتقدم نظام طرق الري تقدمًا سريعًا نحو الكمال. ومن أجل ذلك يرجح أنه في هذه الفترة التي بدأ فيها العصر التاريخي في البلاد قد انتشرت فيها الترع العدة التي كان يُعتنى بصيانتها. ولا بد أنه كان في كل مقاطعة موظف مكلف بالتفتيش على هذه الترع وتعهد صيانتها والعمل على رقيها. ومن المحتمل أن يكون هذا هو الأصل في وجود وظيفة حاكم المقاطعة، وقد اشتق اسمه من نوع عمله الهام، فمنذ العصر الطيني ظهر أمامنا لقب «عز مر» ومعناه حرفيًّا (المشرف على حفر الترع) وهذا اللقب كان أهم ألقاب حاكم المقاطعة في بداية الدولة القديمة. والظاهر أن لقب «عز مر» الذي نشاهده على آثار العهد الطيني كان يطلق على حاكم المقاطعة، وكان عمله ينحصر في الحصول من الأرض بالطرق المتبعة على كل ما يمكن الحصول عليه ليزيد من الثروة العامة وبخاصة الخزينة الملكية. وكذلك كان يقع على كاهل حاكم المقاطعة الإحصاء، وقد شوهدت هذه العملية لأول مرة في عهد الفرعون «عز إب»، ومنذ بداية الأسرة الثانية قد اتبعت هذه العملية بانتظام في كل عامين مرة، بل وقد استعملت لعد سني حكم الفرعون، فيقال السنة س إحصاء أو السنة بعد س إحصاء.

يضاف إلى ذلك أن ارتفاع النيل كان يدون سنويًّا، وبسبب هذه العناية كان من السهل أن يعرف الإنسان مقدمًا على وجه التقريب ما ستكون عليه ثروة البلاد حتى تتخذ

الاحتياطات إذا حدث انخفاض في النيل تجنبًا لحدوث قحط أو مجاعة. وكان في عاصمة كل مقاطعة مجلس يدعى «زازات» موكلة إليه الأمور القضائية، وذلك مما يوحي بوجود قانون مدني لم يصل إلينا منه أي شيء بكل أسف.

الجيش

أما نظام الجيش في هذا العهد فإنه سر غامض. وأنه يكاد يكون من الصعب أن يعرف الإنسان إذا كان في البلاد جيش قائم أو أن الجنود كانت تجند وقت الحاجة فحسب. وكل ما يمكن أن نؤكده أن لقب قائد كان موجودًا منذ نهاية الأسرة الأولى، وسنتكلم عن الجيش بالتفصيل في خلال الدولة القديمة.

(٢) الحكومة في العهد المنفي (٢٩٨٠–٢٤٧٥ق.م)

كان نظام الحكومة المنفية نظامًا ملكيًّا ثابت الأركان، فقد كان الملك هو القوة الرئيسية في البلاد، وكان القوم يعدونه إلهًا أكثر منه إنسانًا، ولذلك كان يطلق عليه اسم (الإله الطيب)، وكان قصره يدعى (البيت العظيم) «برعا»، وقد اشتق منها فيما بعد كلمة فرعون التي استعملت في اللغات السامية، وقد تكلمنا عن ألقابه فيما سبق.

وإنه لمن الأمور الصعبة جدًّا أن نعرف كيف كان الفرعون يدير شئون البلاد. حقًّا إن النقوش المصرية في العهد المنفى كثيرة جدًّا غير أنها غامضة؛ إذ يتألف معظمها من الألقاب والعلاقات التي يتمتع بها حامل هذه الألقاب عند الملك، فنقرأ في النقوش قول الموظفين: «إنهم قاموا بواجبهم حسب رغبة الملك ولهذا كوفئوا.» غير أنهم لم يعنوا قط بذكر عملهم، ولذلك ليس لدينا طريقة أو سند نتوكأ عليه في إعطاء فكرة عن إدارة البلاد في هذا العهد إلا «الألقاب» التي نقرؤها على جدران المقابر غير مشفوعة بتفسير ما.

تحديد سلطة الملك

والظاهر أنه كان في يد الملك السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في عهد الأسرة الثالثة، ولكن كان يساعده في القيام بهما موظفون كثيرون، ليسوا أشرافًا، والظاهر أنه لم يكن بين المصريين في عهد الأسرة الثالثة (خلافًا للفرعون) من يمكنه أن يتصرف في أي سلطة سياسية بحق الوراثة، وقد كانت الوظائف التي يمنحها الملك لموظفيه هي مصدر السلطة

الوحيد. غير أنه لا يفوتنا أن نذكر هنا أن الملك رغم ما لديه من قوة، لم يكن يعين في هذه الوظائف بمحض رغبته، بل كان خاضعًا لنظام قائم ليس هناك من يستطيع التحوير فيه.

نظام التوظف

وكان الموظفون الذين ينتخبون من بين المتعلمين يعينون بمرسوم. وكان الواحد منهم يبتدئ بوظيفة كاتب، ثم يتقلب في عدة وظائف إدارية حددها القانون، ثم بعد ذلك يعين الواحد منهم بمرسوم آخر ليقوم بعمل إداري هام يرمز له بحمل العصا. ويطلق عليه (نائب الملك) أولًا في القرية ثم في المدينة. وقد كان الموظف الذي يتقلب في هاتين المرحلتين الإدارية والتنفيذية له الحق فيما بعد أن يشغل أعظم مناصب الحكومة، فيكون إما حاكمًا لمنطقة، أو مديرًا لإحدى مصالح الحكومة الرئيسية أو أمينًا للملك إلخ.

والواقع أن كثرة الألقاب التي كان يحملها الموظف الواحد قد أخذت تزداد تدريجًا حتى إننا أصبحنا لعدم وجود تفسير لكلٍّ في حيرة في ترتيبها حسب أهميتها وتقسيمها حسب نوعها، إذ نجد أحيانًا الموظف الواحد يحمل معظم ألقاب الدولة الضخمة، وقد كان عدد ألقاب الواحد منهم تصل إلى أكثر من أربعين،[١] ولكن رغم ذلك يمكننا أن نقسم هذه الألقاب إلى مجاميع منفصلة أهمها ما يأتي:

أولًا: ألقاب الشرف وهي ألقاب حقيقية بطل استعمالها فيما بعد. من ذلك نرى أن إقامة شعائر الملك الدينية قد جعلت بين الملك وكهنته علاقة وطيدة مما جعل لهم مقامًا عاليًا. وكذلك نشاهد أن أهم الشخصيات المكلفة بإقامة هذه الشعائر قد أغدق عليهم الملك أعظم الألقاب الفخرية في الدولة. فكان يطلق مثلًا لقب: رئيس المرتلين، والكاتب الإلهي، ورئيس كل الوظائف الإلهية، على أولاد الملوك. ومنذ عهد الأسرة الثالثة كان كهنة الملك يمنحون اللقب الفخري «رخ نيسوت» أي قريب الملك أو «المعروف لدى الملك» وفي عهد الأسرة الرابعة كان المرتلون الأول يلقب كل منهم «إري بعت» أي أمير، وقد كان هذا اللقب لا يطلق في عهد الأسرة الثالثة إلا على الكاهن الأكبر للإله رع فحسب، الذي كان يعد أكبر شخصية في الدولة بعد الفرعون. ولكن الملك عندما أصبح يطلق عليه لقب الإله العظيم (أي أن رع تقمص فيه)، منح بسبب ذلك مرتله الأعظم الذي كان ينتخب من بين أولاد الملك، لقب «إري بعت»، الذي لم يكن يتمتع به إلى هذا العهد أحد غير كاهن «رع» الأعظم.

وكذلك نشاهد أن الإله «تحوت» إله العلم قد أخذ مكانة عالية حتى إن وظيفة إقامة شعائره قد منحت الوزير الذي كان دائمًا من أولاد الملك، وقلده لقب «إري بعت» أيضًا.

وأخيرًا نرى أن كاتب الملك الإلهي الخاص «سش نتر» قد أصبح كذلك مساويًا للكاهن الأعظم للإله رع وللإله تحوت والملك؛ لذلك لقب «إري بعت» (أمير). ومن ذلك يتضح أن لقب «إري بعت» قد فقد صبغته القديمة وأصبح لقبًا فخريًّا. وكذلك في كثير من الألقاب كالسمير الوحيد ولقب «حاتي عا» (أمير)، ولقب «قريب الملك» وغيرها، فقد كانت كلها قاصرة على أفراد معينين، ثم أصبحت فيما بعد تمنح ألقابًا فخرية لجم غفير من كبار رجال الدولة.

ثانيًا: ألقاب خاصة بالملك وقصره من أهمها: مدير القصر، وحارس التاج، وحاكم القصر، ومدير مالية القصر، ومنذ الأسرة الخامسة كان يطلق على القصر لفظة «خنو» (أي الداخل) ويظهر أن هذا الاسم كان خاصًّا ببيت الملك الخاص، وهو الذي كان يربى فيه مع أولاد الملك أولاد أمراء بعض المقاطعات، وكانت له مالية خاصة وموظفون معينون. وكان للملك حامل نعل، ومرجل شعر، وطبيب خاص وغسال ومنظف أظافر «منكير» إلخ.

ثالثًا: ألقاب كهنوتية. كان القصر الملكي، والهرم ومعبد الشمس، هي الأماكن الرئيسية المقدسة التي كانت تقام فيها الشعائر الدينية بكل عظمة وفخامة، فكانت تقام في القصر للملك الحاكم، وفي الهرم للملك المتوفى، وفي معبد الشمس للإله «رع» الذي كان يعتبر والد كل الفراعنة، على أن توحيد الملك مع إله الشمس جعله مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالشعائر التي كانت تقام للتاسوع في معبد عين شمس المشهور الذي يطلق عليه اسم «برسنوت»».

تقديس الملك في معبدي «نخب» و«بوتو»

ولما كان الملك هو الوارث لفراعنة الوجهين القبلي والبحري فقد استمر خلافًا لما ذكرنا يقدس في الهيكلين العظيمين التاريخين، وهما معبد «نخب» (الكاب) ويسمى «بر ور» (المعبد العظيم)، ومعبد «بوتو» ويسمى «برنسر» (معبد النار). وقد كان الفراعنة يفردونهما بعناية خاصة ويهبونهما الهدايا العدة والقرابين الكثيرة.

ثم أصبحت إقامة شعائر الفرعون أهم الشعائر، ولم تكن يحتفل بها فقط في الهياكل الملكية، بل في كل معابد آلهة البلاد حيث كانت تقام فيها مذابح وموائد قربان للإله رع والآلهة حتحور والملك، يشيدها ملوك الأسرة الخامسة.

وقد كان من الضروري لإقامة هذه الشعائر خدم كثيرون، وعلى رأس هؤلاء كان يشرف عدد من أعظم كبار الدولة. وأقدمهم كهنة معبدي «نخب» و«بوتو». وقد كان معبد «نخب» تحت إشراف رئيس كهنة «نخب». ولم نجد في عهد الأسرة الخامسة ذكر كهنة أرواح «نحن» الكوم الأحمر الحالية، ولا كهنة أرواح «بوتو» وهم الذين كانوا يحتفلون بإقامة الشعائر الجنائزية لملك الشمال والجنوب، مع أننا وجدنا ذكرهم في عهد الأسرة السادسة، ولكن ربما يعثر في المستقبل على آثار تدل على وجودهم في الأسرة الخامسة أيضًا.

أما الرئيس الأعظم لكهنة الملك فكان له مقام عظيم ربما كان أعظم من كهنة «نخب» و«بوتو»، وقد كان مثلهم رئيس «إقامة الشعائر» ويحمل لقب أمير، أو لقب الذي في القلب (أي قلب الملك) وفي عهد الأسرة الرابعة نلاحظ أن لقبي رئيس كهنة نخب، ورئيس المرتلين، لا يلقب بهما إلا أولاد الملك، أما في الأسرة الخامسة فلم نجدهما، وسبب ذلك أنه قبل هذا العهد كانت شعائر الملك الدينية لها صبغتان، صبغة إلهية وصبغة جنائزية، وهذا من غير شك هو السبب الذي جعل كهنة الملك ينتخبون من بين أولادهم؛ لأن انتسابهم إليه جعل من الطبيعي أن يكونوا كهنته الجنائزيين كما هو الحال في أفراد الشعب، وعلى العكس في عهد الأسرة الخامسة لم تعد إقامة شعائر الملك أسرية، بل أصبحت عامة ورسمية. وذلك أن القوم كانوا يعتقدون أن روح الإله «رع» تتقمص الملك فهو إذن إله حي، ولهذا أصبح كباقي الآلهة يجب أن يعبده الشعب ويقيم شعائره. يضاف إلى ذلك أن أمراء البيت المالك لم يصبحوا المحتكرين لوظيفة (المرتلين) وغيرها من الوظائف الدينية التي كانت وقفًا عليهم في الكهنوت الملكي؛ إذ أخذ يشغل هذه الوظائف عظماء رجال الدولة كالوزير وغيره.

لقب «خر حب»

وفي عهد الأسرة الخامسة ظهر بجانب الكهنة المرتلين «خرحب» طائفة أخرى من الكهنة تسمى «حنك نيسوت» وهم الذين كانوا يقومون بالقربان للملك وليس من بينهم من أولاد الملك من يحمل هذا اللقب، ولا بد أنهم كانوا أقل من المرتلين.

طائفة كهنة «حنك نيسوت»

والظاهر أن ظهور الكهنة «حنك نسوت»، يدل على علاقة وثيقة بين إقامة شعائر الإله «فتاح» وإقامة شعائر الملك، وذلك أننا نجد كبار كهنة الإلهين «فتاح» و«سكر» يحملون لقب «حنك نيسوت»[٢] وعلى ذلك كانوا يساهمون بصفتهم هذه في إقامة شعائر الملك، وقد كان هذا الصنف من الكهنة يؤلف طائفة خاصة على رأسها كبير كهنة «حنكو نيسوت». وهؤلاء الكهنة كانوا ينتخبون جميعهم من بين الشخصيات العظيمة وبخاصة من كبار رجال القصر الملكي.

الكهنة المطهرون وكيفية انتخابهم

«الكهنة المطهرون»[٣] نجد في الواقع هذا الصنف من الكهنة في كل المعابد، وعملهم أنهم كانوا يحتفلون يوميًّا بإقامة الشعائر، ويؤلفون فرعًا مميزًا من رجال الدين لهم إدارة خاصة منفصلة تسمى «وعبتي» (بيت التطهير المزدوج) الذي يلحق به هؤلاء الكهنة وعلى رأسهم مدير بيت التطهير المزدوج، وقد كان في خلال الأسرة الخامسة ينتخب من بين الوزراء. وهذه الإدارة كانت تمثل الوجهين القبلي والبحري، وكان لها فروع يسمى كل منها «بيت»، تحت إدارة مديرين يسمى كل منهم «إمرا وعبت». وكان كل فرع مكلفًا بضمان إقامة الشعائر في هيكل بالقرب من هرم، أو في معابد الشمس الكبيرة الملكية، وفيه موظفون مؤلفون من كتاب. وكان الكهنة المطهرون ورؤساؤهم ينتخبون من بين رجال القصر وعظماء رجال الدين في الأسرة الرابعة، أما في الأسرة الخامسة فكان ينتخب بعضهم من بين كبار الموظفين.

كهنة الروح المادية ووظيفتهم

وأخيرًا نجد نوعًا من كهنة يسمى «حم كا» أي خدام الروح المادية، وهم الذين كانوا يحتفلون بإقامة الشعائر الملكية في القصر وفي معابد الأهرام، وفي معابد الشمس، وفي الهياكل العظيمة، وكذلك في المعابد المحلية حيث يوجد للملك مذابح.

الكهنة ليسوا طبقة معينة

ومما سبق يتضح أن الكهنة بوجه عام لم يكونوا طائفة قائمة بذاتها، بل كانوا يعينون بطرق مختلفة من بين كبار رجال الدولة، ولذلك نجد الألقاب الكهنوتية مختلطة بالألقاب الأخرى الحكومية.

(٣) الألقاب الإدارية الرئيسية، وألقاب الإدارة الاقطاعية

لقد كان أهم مظاهر التجديد في الحكومة المصرية في عهد الأسرة الرابعة هو إنشاء وظيفة «وزير». وقد كان يشغلها دائمًا أحد أولاد الملك الذي كان في الوقت نفسه كاهنًا للإله «تحوت» وهو مع الإلهة «معات» إلهة العدل والإلهة «سشات» إلهة الإدارة، الآلهة الرسميين الذين كان في يدهم السلطة الحكومية. وقد كان أهمهم «تحوت» إله القانون، فكان الوزير كاهنه، وفي الوقت نفسه رئيس الحكومة. والوزراء المعروفون في عهد الأسرة الرابعة «كانفر» و«نفرمعات» وهما ابن «سنفرو» وحفيده على التوالي. ثم «حميون» بن «نفرمعات» ثم «ني كاورع» بن «خفرع»، إلخ.

وقد ظن البعض أن إمحوتب مهندس الفرعون «زوسر» كان يحمل لقب وزير، ولكن يجب هنا أن نفرق بين اللقب والوظيفة، فمن المحتمل جدًّا أن «إمحوتب» كان يقوم بأعمال الوزير ومهامه، ومع ذلك فإننا لا نعرف أن هذا اللقب قد منح له إلا من وثائق متأخرة، ولذا يعد من الخطأ أن نعتبره أول وزير مصري، بل على ما نعرف حسب ما جاء على الآثار هو «كانفر» ثم «نفر معات» إلخ، والواقع أن الوزير كان الرئيس الأعلى للإدارة المصرية، وكان لا بد له أن يدرس كل الأعمال الهامة في البلاد، يساعده في عمله رئيس البعوث، وهو الذي كان يحمل أوامره ويضع أمامه كل التقارير الخاصة بمصالح المقاطعات، وكذلك كان يشرف الوزير على السجلات الملكية التي كانت تحفظ فيها الأوراق الهامة كالمراسيم الملكية والعقود والوصايا.

أعمال الوزير

ومن أعمال الوزير أنه كان رئيس القضاة، ولذلك كان هو الرئيس لمحكمة الستة العليا كما سنشرح ذلك فيما بعد. ولما كان الوزير بحكم وظيفته يقوم بالأمور القضائية، فإنه كان يحب أن ينسب إلى الإلهين الحاميين للعدالة، فكان يلقب أحيانًا أعظم الخمسة القائمين على بيت «تحوت» إله القانون، وكذلك كان يدعى كاهن إلهة العدل «معات»، وذلك منذ ختام الأسرة الخامسة، وأخيرًا كان في يد الوزير إدارة مصلحتين من أهم مصالح الدولة، وهما الخزانة ووزارة الزراعة اللتان سنتكلم عنهما فيما بعد. ويجب هنا أن نلاحظ أن من بين ألقاب الوزير الرسمية الكثيرة، عددًا عظيمًا لا يعتبر وظائف حقيقية يقوم بها، ولكنها في الواقع ألقاب شرف تدل على سلطانه العظيم في طول البلاد وعرضها؛ فمنها أنه كان يلقب بمدير كل أعمال الملك، ورئيس بيت الأسلحة ورئيس حجر زينة الملك إلخ.

حاملو الأختام وعملهم

ومن أهم الوظائف في الدولة القديمة وظائف حاملي أختام الإله (أي ملك الوجه القبلي) وحاملي أختام ملك الوجه البحري. وهذه الألقاب وجدت منذ عهد أواسط الأسرة الأولى وبقيت طوال الدولة القديمة، ولكن اللقب الثاني يظهر أنه أصبح لقب شرف، أما الأول فكان له شأن عظيم، والواقع أن هؤلاء الموظفين كانوا قبل كل شيء رؤساء بعثات؛ إذ كانوا ينظمون ويديرون البعثات في المناجم والرحلات التجارية في الخارج، ولهذا السبب كان لديهم غالبًا جنود مسلحون أو أسطول تحت إدارتهم، وكانوا يحملون أحيانًا لقب قائد الجيش أو أمير الأسطول، يضاف إلى ذلك أنهم ربما كانوا يديرون الأوقاف الملكية.

(٤) طائفة الكتبة

وعلى أية حال فإن الإدارة في العصر المنفي كانت مشتقة من إدارة العصر الطيني مع فارق هو حدوث تقدم محسوس في عهد ملوك منف وذلك أمر طبعي تتطلبه سنة الرقي، وبخاصة إذا علمنا أن مصر في عهد الدولة القديمة أصبحت من أعظم ممالك الشرق تقدمًا، ولذلك فإن نظام الإدارة البسيط الذي كان متبعًا في عهد ملوك الأسرتين الأوليين أصبح غير متكافئ مع مملكة قوية متحدة مثل المملكة المنفية. وربما كان هذا هو السبب في إنشاء وظيفة وزير، وزيادة عدد الموظفين، فقد ذكرنا أنه كان بجانب مدير المصالح وكلاء

وكتبة كثيرون. وكانت وظيفة الكاتب في كل عصور تاريخ مصر وظيفة مرغوبًا فيها، ولذلك كانت المدرسة عندهم تسمى «بيت الحياة»، وهذا الاسم الجميل كاف في الدلالة على أهمية وظيفة الكاتب.

والواقع أن الكتاب كانوا فخورين بمعلوماتهم وبخاصة أنهم كانوا بحكم عملهم واقفين على كل القرارات الهامة جدًّا في مصالح الحكومة العظيمة. والظاهر أن أهمية الكتاب ومقامهم في إدارة حركة مصالح الحكومة حبتهم بألقاب خاصة ترفع من مكانتهم وتعظم من شأنهم. ولذلك نرى أن بعض الألقاب كانت تبتدئ بلقب رئيس الأسرار «حرى سشتا» وهذا اللقب يدل بطبيعة الحال على أن حامله عالم بالأسرار التي يرأسها، ولكن مما يؤسف له أن اللقب في بعض الأحيان لم تحدد وظيفته أو السر الذي هو مشترك في كتمانه. وقد وصلت إلينا من الدولة القديمة قائمة عظيمة بألقاب موظفين يبتدئ كل منها «رئيس أسرار» وسنعطي هنا بعض الأمثلة:

رئيس أسرار كل أوامر الملك، رئيس أسرار كل القرارات القضائية (لمحكمة الستة العليا)، ورئيس أسرار كل الأشياء التي يراها إنسان، ورئيس أسرار الأشياء التي يسمعها رجل واحد، ورئيس أسرار الملك في كل مكان، ورئيس أسرار الكلام المقدس، ورئيس أسرار محكمة العدل. وسنرى أن هذه الألقاب كانت لها معان خاصة في وظائف الدولة، ولا يبعد أن يكون هذا اللقب (رئيس الأسرار) في الأصل نعتًا يوصف به الكتبة ثم بعد ذلك عمم وأصبح يستعمل لتأليف عدة ألقاب تتميز بها ألقاب الشرف ومقدار علاقة كل لقب بالملك أو كبار رجال البلاط والدولة كما سنوضح ذلك كله في حينه.

هوامش

(١) من المحتمل جدًّا أن الموظف كان يذكر كل الوظائف التي تقلب فيها مضافًا إليها الألقاب الفخرية، ولذلك يكثر عدد القابه كما سنشاهد ذلك فيما بعد.

(٢) Excavations at Giza Vol II p. 7

حيث نجد شرحًا وافيًا لهذا اللقب الكهنوتي.

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٣٦–٢٣٧.

الفصل الثاني

إدارة مصالح الحكومة وتسييرها

(١) بيت الملك «برنيسوت»

وعلى الرغم من ارتباك هذه الألقاب والوظائف واشتباك بعضها ببعض فإن الدرس الدقيق أثبت أنه كان للحكومة نظام قائم غاية في الدقة وحسن التنسيق منذ أقدم العهود. وقد كان الفضل الأول في إبراز هذا النظام الدقيق من بين آلاف الألقاب والوظائف التي ورثناها عن الدولة القديمة يرجع إلى الأستاذ «بيرن» القانوني البلجيكي وإلى بعض علماء الآثار المصرية ونخص بالذكر منهم الأستاذ جردنر والأستاذ زيته والمرحوم الأستاذ برستد.

والواقع أنه كان يوجد في عاصمة البلاد مقر رئيس لإدارة حكومة البلاد يسمى «بيت الملك» وهو غير القصر الملكي «برعا» ويشمل أربع إدارات على جانب عظيم من الأهمية. وكان لكل إدارة منها فرع في مختلف مقاطعات القطر وكان يطلق على كل منها لفظة بيت وهي:

أولًا: بيت التحريرات الملكية «برع» أو إدارة القيودات، وهي مكلفة بتوثيق الروابط بين الإدارات الحكومية وضمان توصيل حركة نقل الأوامر، وكان على رأسها الوزير. وقد كان هناك موظفون يحمل الواحد منهم لقب «مدير كتاب التحريرات الملكية» كالوزير نفسه، مما يدل على أن الوزير كان رئيس شرف فحسب. وكان مديرها ينتخب من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم.

ثانيًا: بيت المكاتبات أو إدارة المحفوظات. وتودع فيه العقود المسجلة والمكلفات في سجلات الزمامات. وكان مديرها يحمل لقب مدير كتاب السجلات (أمراسك ع). ولا شك في أن الوزير كان مديرها كما كان مديرًا للمحفوظات. والظاهر أن وظيفة بيت

المحفوظات الأصلية هي نسخ كل العقود التي تحررها إدارة العقود المختومة؛ وكذلك ضمان حفظ كل الأوراق التي تحدد حالة كل شخص وحقوقه، وعقار كل مواطن مصري.

ثالثًا: بيت العقود المختومة (برخر ختم). وينقسم إلى إدارتين إحداهما للوجه القبلي والثانية للوجه البحري، ويديرها مدير إدارتي العقود المختومة وينتخب من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم في عهد الأسرة الخامسة. وهذا البيت يقابل عندنا إدارة السجلات ووظيفته تسليم العقود ونقل التكليف، والسندات، والوصايا، وإعطاؤها صبغة رسمية وجعلها تأخذ صورة شرط ملكي، وذلك بطبع خاتم الحكومة عليها، وكذلك كانت تحافظ على نسخها في دفاتر السجلات الخاصة بالزمامات، هذا إلى أنها كانت مكلفة بتسلمين العقود والأوامر التي كان يجب نسخها وتسجيلها في الدفاتر إلى أصحابها.

رابعًا: بيت رئيس الضرائب أو التوزيع (؟) «بر حرى وزب» وهو يكون مصلحة قائمة بذاتها من أهم مصالح الحكومة، وأهم عمل لها جباية الضرائب، وسنتكلم عنها فيما يلي:

مصلحة التوزيع أو الضرائب[١] «بر حرى وزب»

وهذه المصلحة كانت تعد من أعظم مصالح الحكومة في عهد الدولة القديمة وكانت مقسمة في عهد الأسرة الخامسة إلى إدارتين، تحت سلطان موظف كبير يلقب مدير إدارتي التوزيع أو الضرائب. ومديرو هذه المصلحة كانوا دائمًا من أعضاء المجلس التشريعي الملكي، ومن أعضاء مجلس العشرة العظيم. والمراسيم التي تصدر بتقرير مقدار الضرائب والقواعد التي يعمل بها يصدرها موظف كبير إلى «رئيس الضرائب» ليقوم بتنفيذها. وهذا الموظف الكبير ينتخب دائمًا من مجلس العشرة العظيم.

والواقع أن مصلحة التوزيع أو الضرائب تشمل إدارتين منفصلتين، مهمة إحداهما جباية الأموال المستحقة على أهل المدن «رخيت»، والثانية لجمع ما يستحق على الفلاح «مريت». وقد كان هذا النظام قائمًا في عهد الأسرة الخامسة مما يدل على أن سكان مصر كانوا ينقسمون إلى نوعين مميزين هما مدنيون وفلاحون.

والواقع أن الضرائب المصرية كانت لها صبغة مزدوجة، فمن جهة كانت تفرض على كل شخص نوعًا من الضرائب يشبه جزية الرءوس، وهي بعض أعمال سخرة يقوم

بها الشخص، كان يعفى منها الكهنة ومن يماثلهم في عهد الأسرة الخامسة، ومن جهة أخرى كانت هناك ضرائب تفرض على دخل التركة، والجزية على حسب قيمة العقار.

كيفية وضع الضرائب

أما مركز المولين، ومقدار ما يدفعونه فتقرره السلطات المحلية وهم مجلس السراة وذلك بمقتضى أمر. وهذا الأمر يجب أن يكون وفقًا للقانون من كل الوجوه، حتى يكون نافذ المفعول، وهذ الأمر يعرض على حاكم الجنوب. الذي يعطيه صبغة رسمية لينفذ، بعد أن يتحقق من قانونيته، وذلك بوضع خاتمه عليه. على أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد، إذ بعد ذلك يسلم حاكم الجنوب هذا الأمر إلى «بيت الملك» حيث يسجله مدير العقود المختومة حسب نوعه في سجلات المحفوظات. وبيت الملك يحدد لكل ممول مقدار العقار الذي يدفع عليه الضرائب. متخذًا أساسًا له في ذلك دفاتر الحكومة ودفاتر الزمامات، وذلك ليكون على تمام الأهبة إذا اقتضى الحال أي تحقيق مباشر.

أنواع الضرائب

وبعد ذلك يوضع أمر لكل ممول، ويسلم إليه بقلم الضرائب. أما تحصيل الجزية والضرائب وأعمال السخرة فتقوم بها إدارة الضرائب التي تنقسم قسمين:

الأولى: إدارة التحصيل وهي التي تجمع الضرائب بالمعادن الثمينة، أو المحاصيل الطبيعية.

والثانية: مكان السخرة وهو المكلف بتنفيذ أعمال السخرة. وقد كان الوزير والحكام مكلفين بوضع الشرطة، وإذا اقتضت الأحوال، الجيش تحت تصرف الإدارة ليضمن تطبيق الأوامر، ولضمان تحصيل الضرائب بنظام.

(٢) مصلحة الحقول (الضياع)

لقد عثرنا على اسم هذه المصلحة على أختام الأسرة الثانية.[٢]

وكذلك في عهد الأسرة الثالثة وجدنا لقب «مدير الحقول». وفي عهد الأسرة الرابعة نجد أن مصلحة الحقول كان يديرها موظف يسمى مدير كتاب الحقول. وفي عهد الأسرة الخامسة قسمت هذه المصلحة كباقي مصالح الحكومة قسمين، وكان مديرها يلقب «بمدير كتاب الحقول في البيتين (الإدارتين)، وكان مدير هذه المصلحة عضوًا في مجلس العشرة العظيم. وكان تحت إدارته عدد من كبار الموظفين منهم: مديرو ضياع الوجه القبلي والوجه البحري ومديرو بيت زراع الوجهين القبلي والبحري».

تقسيم مصلحة الحقول

ومصلحة الحقول تحتوي حينئذ على إدارتين عظيمتين، إدارة الحقول وإدارة المستخدمين. وقد كانت كل ضيعة تحت إدارة بيت زراعة «برسكا» المقسم إلى أربع إدارات:

(١) بيت المحراث «بر شنو» وهو مكلف بإدارة الأراضي الزراعية.
(٢) بيت الراعي ومن اختصاصه المراعي.
(٣) بيت حيوانات الإنتاج.
(٤) بيت حيوانات التربية.

وكانت كل ضيعة مهما اتسعت مساحتها (وفي الغالب تكون صغيرة الحجم) توضع تحت إدارة مدير خاص، فمثلًا نجد أن «بيبي الثاني» قد منح بمرسوم لمعبد «مين» في قفط عقارًا يبلغ نحو ثلاثة أرورا، وقد أنشأ لإدارته «بيت زراعة» خاصًّا تحت إدارة مدير كهنة «مين». ومما يسترعي النظر أن الحكومة أحيانًا كانت تقسم جزءًا من أراضيها إلى مساحات صغيرة مستقلة لتستثمرها مباشرة، ومن ذلك يتضح أنها كانت تستعمل نظام المزارع الصغيرة المساحة، التي تستوجب مصاريف كثيرة ولكنها عظيمة الإنتاج، وذلك ما يشعر بإدارة فنية مرنة.

المزارع الصغيرة

وعلى حافة الصحراء كانت توجد مساحات من الأرض لا يغمرها الفيضان إلا نادرًا، وهذه الأراضي كانت تسمى «خنتوشي» وكان يديرها ويرعى مصالحها موظف يسمى خنتوشي أيضًا، يظهر أنه كانت له أهمية في عهد الدولة القديمة. ويجب هنا أن نلاحظ وجود هذه الأراضي أحيانًا في وسط منطقة الأهرام الملكية، ولذلك كانت تعفى من كل أنواع الضرائب. وهذه الأراضي (خنتوشي)[٣] كانت تستعمل مراعي أو حدائق للبقول والخضر وكان لا يزرع فيها إلا محصولات قصيرة الأجل. وهذه المحصولات كانت تحتاج إلى عناية مستمرة من جهة الري.

مصلحة الري

والواقع أنه كان لا بد من وجود مصلحة خاصة بأمور الري غير أننا لم نعثر على ألقاب تدل على وجود هذه المصلحة اللهم إلا لقب «رئيس بيت الماء» الذي كان يحمله «رع ور» الذي عاش في أوائل حكم الأسرة الخامسة[٤] وكذلك كان يحمله القزم «سنب» في عهد الملك «ددف رع» من الأسرة الرابعة.[٥] يضاف إلى ذلك أن «كام نفرت» الذي كان مديرًا للقصر الملكي في أواسط الأسرة الخامسة ويحمل لقب رئيس تصريف المأكولات في بيت الحياة كان كذلك يحمل لقب مدير الترع.

(٣) مصلحة المالية

كانت الخزانة تتألف في بداية الأمر من البيت الأبيض (خزانة الوجه القبلي) ومن البيت الأحمر (خزانة الوجه البحري)، ولكنها اتحدت بسرعة وأصبحت واحدة، وكان الاسم الذي أطلق عليها حينئذ البيت الأبيض المزدوج، ومن ذلك نرى أن هذا الاسم حفظ لنا في ثناياه تقسيم القطر قديمًا قسمين، وأظهر لنا بصورة واضحة تغلب الوجه القبلي على الوجه البحري، وذلك لأن اسم الخزانة القديم للوجه القبلي تغلب وأصبح مستعملًا لتكوين الاسم الجديد لهذه المصلحة، ومنذ الأسرة الخامسة كانت الخزانة كباقي مصالح الحكومة مقسمة قسمين. وكان المدير العام للمالية يحمل منذ ذلك العهد لقب «مدير البيت الأبيض المزدوج»، وكان تحت إدارة الوزير مباشرة. وقد كان لهذه المصلحة فروع محلية يسمى كل منها «البيت الأبيض» يديره مدير، وكان بعض الوزراء يحمل هذا

اللقب مع لقب «مدير البيت الأبيض المزدوج» للدولة عامة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن اللقب الأول كان يحمله الوزير عندما كان موظفًا صغيرًا وبقي عالقًا به، كما حدث في بعض الحالات.[٦]

وكان البيت الأبيض المزدوج هو المصلحة الرئيسية لإدارة المالية، ويجب أن نعتبرها المصلحة المكلفة بحفظ المعادن الثمينة، وكل المواد غير القابلة للعطب التي كانت تجبى بصفة ضرائب. أو كذلك يظهر أنها كانت مركز خزانة المالية والمحاسبة. والواقع أن البيت الأبيض المزدوج كان مكلفًا بدفع المرتبات التي كانت تدفعها الحكومة للموظفين «والمقربين» من الملك الذين كانوا يتمتعون بإقطاعات منظمة أو بإيراد هذه الإقطاعات. والواقع أن وصية «ثنتي» تعلن صراحة أن قرابين والدتي «ببي» «المعروفة لدى الملك» وهي التي تحتوي على حبوب من «الشونة، وملابس من البيت الأبيض، قد استخرجها الكاهن الدائم «كام نفرت» هناك لأجل والدتي ولأجلي.»[٧]

بيت الذهب «برنوب». وفي عهد الأسرة الخامسة قد أكمل نظام الخزينة، وذلك بإنشاء (بيت الذهب) حيث كان يخزن احتياطي الذهب الحكومي. ويلاحظ أن في عهد الأسرة الرابعة كان هناك موظفون عظماء في القصر الملكي يشغلون وظيفة بيت الذهب، ومن ذلك يتضح أن «بيت الذهب» كان يؤلف جزءًا من مصلحة خاصة بالقصر. ولكن من جهة أخرى نلاحظ أنه في عهد الأسرة الخامسة كان مدير البيت الأبيض المزدوج في الوقت نفسه «مديرًا لبيت الذهب»، ومن ذلك يمكننا أن نستنتج أن «بيت الذهب المزدوج» كان ضمن مصالح المالية الرئيسية. ولا نزاع في أن البيت الأبيض (المالية) كان له مصلحته كما كان للقصر مصلحته، والظاهر أن الذهب كانت تزداد أهميته في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة في تكوين مالية الحكومة. ولا يبعد أن يكون وجود هذه المصلحة دليلًا على ازدياد كانت الحكومة تجمعه إما باستثمار المناجم، أو من الجزية التي كانت تدفعها البلاد المشمولة بحماية مصر. وقد كان من جراء ذلك ازدياد ثراء البلاد المنقول، وذلك ما يبرهن على رخاء البلاد المطرد في عهد الأسرة الرابعة، وأكبر دليل تجلى فيه هذا المظهر المباني الفخمة التي أقيمت في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة، ونمو المدن، وبخاصة في مصر الوسطى.

وهذا الاحتياطي من الذهب على أي حال كان على ما يظهر من ألزم ما يكون للبلاد لتحقيق الأعمال الضخمة التي كانت قائمة في هذا العهد، وهي التي كانت تحتاج إلى موارد عظيمة، وكان لا يمكن أن يدفع أجرها بالمواد الطبيعية فحسب، يضاف إلى

ذلك أن مصر في هذا العهد كان لها أسطول عظيم مصنوع من خشب الأرز الذي كان يجلب من جبيل (ببلوص) منذ الأسرة الثالثة بكميات وافرة، فمن المحتمل جدًّا أن الذهب كان يستعمل لدفع ثمنه، وعلى أية حال فإن الذهب كانت له مكانة عظيمة في الحياة الاجتماعية في عهد الأسرة الخامسة؛ إذ نشاهد في نقوش معبد الملك «سحورع» أنه كان يوزع أشياء من الذهب على موظفيه، ولا بد من أن نرى في منح المكافآت بهذه الطريقة نوعًا جديدًا من صرف المرتبات، وبخاصة أنه كان يطلق عليها لقب «توزيع الذهب». وإذا كانت نقوش القبر الملكي تمثل الذهب وهو يوزع، فإن هذا التوزيع كان يجري من غير شك بطريقة منظمة قبل ذلك العهد.

إدارة (الشونة) المزدوجة

وقد كان للحكومة كذلك إدارة (شون) مزدوجة مثل إدارة بيت الذهب والبيت الأبيض. وكانت خاصة بخزن مواد الجزية التي كانت تقدم من المحصولات الطبيعية، ومن المحتمل أنها كانت كذلك لخزن محصولات أملاك الحكومة. وقد كانت وظيفة (الشونة) على الأخص تخزين الحبوب التي كانت تلعب دورًا هامًّا في حياة مصر الاقتصادية. وذلك أن الخبز كان أساس الغذاء في مصر، يضاف إلى ذلك أنه كان يؤلف جزءًا من مرتبات الموظفين وأجور العمال التي كانت تدفع حبوبًا أو خبزًا في عهد الدولة القديمة، كما تشير إلى ذلك نقوش الموظف «متن». ومن ذلك يلاحظ أن (الشون) كانت تحتل مكانة عظيمة في إدارة مالية البلاد.

وقد كانت مصلحة (الشون) مزدوجة منذ عهد الأسرة الخامسة يديرها مدير مصلحة (الشونة) المزدوجة. وقد كانت الرئاسة العليا كما هو الحال في الخزينة وبيت الذهب في يد الوزير. وكذلك نجد بين مديري (الشونة) المزدوجة أعضاء من مجلس العشرة العظيم، وحكام الجنوب.

أما (شون) غلال الإدارة الحربية فكانت مستقلة. وقد كانت هناك (شون) أخرى لتموين القصر يديرها مديرو التشريفات الملكية وليس لها علاقة بالخزينة العامة.

وإدارة (الشون) تملك (شونًا) عدة مقامة في مختلف المقاطعات، كل واحدة منها تحت إدارة مدير خاص، يساعده عدد عظيم من الكتبة والعمال، والمثمنين كما يلاحظ ذلك من نقوش «متن».[٨]

إدارة التموين

وتشتمل إدارة (الشون) على إدارة خاصة «إست زفا» تسمى إدارة التموين، وهي تضمن المحافظة على المحاصيل القابلة للعطب التابعة للمالية العامة. وقد أصبحت مزدوجة في عهد الأسرة الخامسة ويديرها مدير إدارة التموين المزدوجة. وقد كان لهذه الإدارة فروع تدير المخازن المحلية يطلق على رئيس كل منها «مدير محل التموين»، أما القصر فكان له كذلك إدارة للتموين خاصة تابعة للقصر الملكي مباشرة.

على أن (الشون) ومخازن التموين لم تكن مقسمة إلى إدارات محلية فحسب، بل كان يعين وظيفة كل منها إذ نجد منذ الأسر الأولى مخازن الشعير ومخازن القمح، وموظفين مكلفين بالمحافظة على البلح، والعسل والخضر. وفي مرسوم «بيبي الأول» يذكر لنا إدارة الخبز.

الجمارك والتجارة الخارجية

تدل شواهد الأحوال على أن المحصولات التي كانت تجلب إلى مصر كان يفرض عليها ضرائب أو على الأقل كانت تحت مراقبة شديدة. إذ نلاحظ منذ الأسر الأولى أن حامل الخاتم كان مديرًا للقوافل، وكان على ما يظن مكلفًا بإدارة مرور القوافل التجارية، فقد كان أهل الواحات بصفة خاصة يحملون محصولاتهم بالقوافل إلى وادي النيل.[٩]

أهمية التجارة في دخل البلاد

ولما كانت الضرائب تجبى على مقدار الدخل، فمن المحتمل أن التجارة كان يفرض عليها جزية. وبخاصة إذا علمنا أن التجارة تلعب في مصر دورًا هامًّا أكثر مما يمكننا أن نعرفه من النقوش الجنائزية، فقد كان الملاك الأغنياء يصدرون الحبوب، وكان في الدلتا عدة مدن تعد مراكز هامة للتجارة، واقعة عند ملتقى الطرق التي كانت تجارة الغلال تمر فيها وتربطها بالبلاد الأجنبية، ولا أدل على ذلك من متن الملك «خيتي» أحد فراعنة الأسرة التاسعة، إذ يذكر لنا صراحة ثراء بعض المدن فيقول: إن «أتريب» (بنها الحالية) يرجع ثراؤها إلى تجارتها في الغلال مع البلاد الأجنبية. ومع ذلك فإن البلاد في هذا العهد كانت في غاية الانحطاط[١٠] وقد كانت الأساطيل المصرية تبحر إلى ببلوص (جبيل) في هذا العهد

وكذلك كان يجلب إلى مصر الزيد من جزيرة كريت. على أن أهمية الملاحة كانت مؤكدة في البلاد، وذلك باستمرار بناء السفن منذ الأسر الأولى.

وإذا صدقنا الأستاذ «بترى» فإن كل الصادر والوارد من التجارة كان مراقبًا، ففي البر كان يراقبه سكرتاريون يدونون الوارد إلى مواني الشمال ومواني الجنوب.[١١] وكان في المواني كتّاب على جوانب السفن، مكلفون بتسجيل كل ما يدخل وما يخرج، غير أن رواية «بترى» هذه مشكوك فيها. ورغم ذلك فإنه يظهر أن بعض بعثات بحرية كان تنظمها الحكومة، مثل قافلة السفن العظيمة التي ذهبت إلى بلاد بنت، وقد حفظت لنا النقوش ذكراها. فقد كان «بيبي نخت» مدير القوافل في عهد «بيبي الثاني» يلقب رئيس حسابات سفن ببلوص (جبيل) التي تذهب حتى بلاد بنت. وهذا المتن يدل صراحة على أن البعثات البحرية كانت تحت مراقبة الدولة المالية.

وهناك نقش آخر على جانب عظيم من الأهمية وهو «لخنوم حتب» الذي قد مثل في قبر سيده «خوى» ويقول: إنه أنا الذي ظهرت مع أسيادي، الأمراء وحاملي الختم المقدس، «تيتي وخوى» في ببلوص[١٢] و«بنت» إحدى عشرة مرة، وقد عدت بهم في سلام. وهذا القبر يوجد في أسوان. وتشير النقوش فيه بلا نزاع إلى أمراء الفنتين الذين كانوا مديري القوافل، وكان الفرعون يعتمد عليهم في عهد الأسرة السادسة للمحافظة على سلطانه في البلاد التابعة له في الجنوب، ولأجل أن ينظموا البعوث إلى البلاد الأجنبية. وهذه المعلومات رغم ضآلتها ترسل بعض الضوء على العلاقات الأجنبية وبخاصة التجارة التي ربما كانت تحت إشراف مالية البلاد.

حسابات الخزينة

ولم تكن الإدارة المالية محصورة في خزن المحاصيل، بل كان لها دفاتر حسابات منظمة تنظيمًا دقيقًا، فلدينا صفحة من دفتر حسابات منذ الأسرة الخامسة[١٣] ويحتوي على بيان ضرائب من أنواع مختلفة من الخبز، والملح (إلخ) يسلمها معبد، وجرايات تعطى إلى موظفين مختلفين، ولا شك أن مثل هذه العمليات كانت تعمل في مخازن الحكومة وشونها.

وهذه الحسابات كانت قائمة على نظام معقول تمامًا، فنجد الجزء الأول منها كان خاصًّا بالتحصيل. وقد وضح ذلك في أعمدة عمودية ومجموعة في عمودين أفقيين، واحد منهما يدل على مجموع المال الذي يجب أن يجبى والثاني على الخراج الذي أخذ، وقد

دون الحساب بالمداد الأسود، في كل ما يختص بتفاصيل الدفع، أما المجاميع فقد دونت بالمداد الأسود.

وهناك جزء آخر يدل على المنصرف، ونجد فيه أسماء المنتفعين وأهمية الجرايات التي تعطى. ويجوز أن الصحيفة بقيت لنا من دفتر حسابات إدارة ضياع أو من مصلحة المالية نفسها. ولا شك في أنها قد سهلت علينا فهم مقدار الدقة في مسك الدفاتر في عهد الدولة القديمة، ومنها نفهم أن كل فرد كان مفروضًا عليه ضريبة معينة يدفعها للحكومة.

(٤) مصلحة الأشغال العمومية

أما ما نشاهده من المباني الضخمة ونقرؤه عن الأعمال العظيمة التي كانت تنفذ في عهد الدولة القديمة، يشعر بوجود مصلحة خاصة للقيام بهذه الأعمال. والواقع أنه كانت توجد مصلحة للأشغال، لها مكانة ممتازة بين مصالح الحكومة المصرية منذ بداية التاريخ في مصر، بل هناك ما يدل على أنها كانت قائمة منذ عصر ما قبل الأسرات، ولا أدل على ذلك من السور العظيم الذي أقيم في نخن[١٤] (الكوم الأحمر). وفي عهد الأسر الأولى نشاهد القلاع التي كانت تحيط بمصر والأسوار التي أقامها «زوسر»، بين أسوان والفيلة، لحماية الحدود[١٥] الجنوبية، والأسوار التي كانت تسد خليج السويس لتقف غزوات البدو الوافدين من الشرق، وكذلك إقامة المعابد والقصور والبوابات العظيمة، هذا إلى بناء أسطول عظيم يحتوي على عدة سفن يبلغ طول الواحدة منها نحو ٥٠ مترًا، مما يحتاج إلى إدارة منظمة ودراية بفنون المباني وتنفيذ المشروعات العظيمة.

ومنذ الأسرة الرابعة أخذت أهمية الأشغال العامة تحتل مكانة أعظم مما كانت عليه من قبل، إذ في عهدها أقيمت الأهرام الضخمة وتوابعها من معابد ومدن كما أسلفنا الكلام عنه. وكذلك اتسعت مساحة العاصمة بسرعة اتساعًا عظيمًا يدل على مقداره مساحة جبانتها المترامية الأطراف (هذه الجبانة تمتد من أهرام الجيزة إلى دهشور وما بعدها).

مصلحة الأشغال ليست مزدوجة

وفي عهد الأسرة الخامسة بدأ الملوك ينشئون معابد عظيمة للشمس «رع»، كل ذلك كان يستلزم نموًّا مطردًا في مصلحة الأشغال العمومية، ومن المدهش أن نظام الإدارة في عهد الأسرة الخامسة لم يجعل هذه المصلحة مزدوجة كباقي مصالح الحكومة، أي مصلحة أشغال للوجه القبلي ومصلحة أشغال للوجه البحري، بل جعلها مصلحة واحدة تحت إشراف الوزير الذي كان يحمل من بين ألقابه العدة لقب (مدير كل الأشغال الملكية) «إمراكات نبت ن نيسوت»، كما كان يحمل في الوقت نفسه لقب (مدير القيودات) «إمر سش ع نيسوت». ولكن الواقع أن مدير مصلحة الأشغال الفعلي كان أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم الذي كان بدوره تحت مراقبة الوزير. غير أن عضو مجلس العشرة العظيم للجنوب الذي كان يشغل وظيفة مدير مصلحة الأشغال لم يكن يدير إلا شئون مصلحة الأشغال المدنية، وذلك لأنه كما سنذكر فيما يلي كان للجيش مصلحة للأشغال خاصة. وقد كان تحت إدارة مدير مصلحة الأشغال العمومية مديرون آخرون يقومون بإدارة مصالح خاصة أو فروع للمصلحة الرئيسية، وكان كل منهم يلقب مدير مصلحة الأشغال الملكية «إمراكات ن نيسوت».

وأهم هذه المصالح هي مصلحة المباني، التي كانت متصلة تمام الاتصال بالمباني الجنائزية للملك. ونشاهد في الألقاب أن رئيس المعماريين الملكيين «مدح نيسوت» كان منذ الأسرة الثالثة، من أهم شخصيات الحكومة المصرية، إذ كان يحمل الوزير هذا اللقب غالبًا، وكذلك كان يحمله أولاد الملوك وأعضاء مجلس العشرة العظيم.

وعلى وجه عام كان مهندس المباني الملكي في الوقت نفسه يحمل لقب «مدير كل أشغال الملك»، ولا غرابة في ذلك فإن وظيفته كانت في ترتيب المناصب الحكومية أعظم من منصب مدير كل أشغال الملك، إذ كان يحمل قانونًا لقب الشرف (السمير الوحيد)، وهذا اللقب لم يكن يلقب به «مدير كل الأشغال الملكية» قانونًا.

بعوث مصلحة الأشغال إلى المحاجر والمناجم

على أن هناك عددًا من كبار الموظفين يحمل لقب مهندس معماري «مدح» وأهمهم مهندس القصر المعماري «مدح ن بر عا» ومهندس السفن «مدح دبت». والظاهر أن الأول كان تابعًا لإدارة القصر، والثاني لإدارة الجيش.

ومنذ الأسرة الأولى كانت الحكومة المصرية ترسل البعوث لمناجم سينا، وقد عثر هناك على نقوش يرجع تاريخها إلى عهد الملك «سمر خت» من الأسرة الأولى، وإلى الملك «زوسر» من الأسرة الثالثة، وإلى الملكين «سنفرو»، و«خوفو» من عهد الأسرة الرابعة، ثم من عهد الملوك «سحورع» و«منكاوحور» و«زت كا إسيسي» وكلهم من الأسرة الخامسة، ومن عهد «بيبي الأول» و«بيبي الثاني» من الأسرة السادسة.

وقد أرسلت حملات في عهد «بيبي الأول» إلى محاجر حمامات، كان الغرض منها البحث عن الأحجار الكريمة والدهنج (حجر التوتيا الذي يستخرج منه النحاس) وأحجار البناء.

وهذه البعوث كانت تديرها مصلحة الأشغال العمومية، ففي عهد الملك «بيبي» الأول قام مدير كل الأشغال الملكية بقيادة حملة إلى سينا، لإحضار منتجات مختلفة لتستعمل في قربان الملك وإقامة شعائره، وقد كان يصحبه موظفان عظيمان كل منهما يحمل لقب حامل الخاتم المقدس، وكذلك مدير بعوث لمصلحة القرابين الإلهية.[١٦]

وقد ذكرنا فيما سبق أن حاملي الأختام المقدسة كانوا يصحبون البعوث البحرية إلى جبيل (ببلوص) وإلى بلاد بنت لإحضار الخشب والمحاصيل الأخرى المختلفة.[١٧] وقد كان يصحب الحملة كتاب من إدارة القيودات «سش ع نيسوت» وقضاة، هذا إلى تجريدة عسكرية هامة كانت تستعمل جنودها في قطع الأحجار وحراسة القافلة.

يضاف إلى ما سبق أنه كان من أعمال مصلحة الأشغال العامة استثمار المناجم والمحاجر، فقد ذكرنا فيما سبق أن الملك «منكاورع» قد أهدى مقبرة إلى المقرب «دبحن»، وقد أصدر جلالته الأوامر إلى مدير مصلحة الأشغال ليقطع الأحجار اللازمة لبناء هذه المقبرة من محاجر طرة.

ولا بد أنه كان هناك عدد عظيم من العمال التابعين لهذه المصلحة. والواقع أن النقوش تدل على أن الجنود كانت تستعمل في قطع الأحجار ومعهم عمال، ولكن لا نعلم بالضبط إذا كان هؤلاء العمال الذين يقومون بالأشغال العامة هم عمال قد استخدمتهم الحكومة لهذا الغرض أو من أسرى الحروب، ولكن تدل الأحوال على أن الأسرى كانوا يستعملون في إقامة هذه المباني الضخمة، وإلا ماذا كان يفعل الفرعون بهم. فقد ذكرت لنا الآثار أن «سنفرو» أحضر معه من حملة واحدة أسرى يبلغ عددهم ٧٠٠٠.[١٨]

ومن الجائز كذلك أن مديري الأشغال العمومية كانوا يستعملون بعض العمال المصريين، وبخاصة الذين كانوا يدفعون بدلًا عن الضرائب أعمالًا يؤدونها سخرة للحكومة، كما ذكرنا ذلك عند الكلام على مصلحة المالية.

هوامش

(١) وقد فسر الأستاذ جردنر الأثري الإنجليزي العظيم لقب «حرى وزب» بأنه يدل على القائم بأعمال القرابين الملكية وتوزيعها. والظاهر أن هذا اللقب له علاقة وثيقة بالزراعة لأنه عثر على نقوش للعظيم «جتي» ويحمل لقب مدير كتاب الضياع ومدير كتاب بيت رئيس التوزيع (وزب)، ولا يبعد أن يكون هنا بيت التوزيع هو ما يخزن فيه من دخل الضرائب.

Gardiner. J.E.A.24 (1938), p86!!!!

(٢) .Petrie. Scar. pl. VI. No.151

(٣) Dykmans. Historie Economique et Sociate de L'Ancienne Egypte, .II, p. 108–112

(٤) .Excavations at Giza Vol I P. 2

(٥) .Excavations at Giza Vol. II P. 105

(٦) .Mariette. Mastaba. D. 70, PP. 370 & 220

(٧) .Moret, Une nouvelle disp. test. Ac. Insc. 1914, p. 538

(٨) .Sethe Urkunden I, P. 1 etc

(٩) .Jéquier, Le Nil et la Civil. Eg. P. 261…

(١٠) .J. Eg. Arc; 1914, p. 22–35

(١١) .Petrie. Scarabs Index. VI. Dyn. No. 1755

(١٢) .Montet, Byblos p. 270

(١٣) Borchardt, Ein Rechnungesbuch. des koniglicher Hofes aus dem .alten Reiches. Ebers Festschrift Leipzig 1897

(١٤) .J. Eg. Arch. 1921, p. 54 etc …

(١٥) .Baillet. Régime Pharaonique P. 241 et 242

(١٦) .(Br. A. R. (1), pp. 298–299 et 301)

(١٧) .(Montet Byblos p. 270, Sethe Ulk. (1) 134)

(١٨) .(Br. A. R. (1) n. 146.)

الفصل الثالث

حكومة المقاطعات

(١) كيف استقل حكام المقاطعات

كانت مصر مقسمة إلى مقاطعات منذ فجر التاريخ كما ذكرنا، وكان تقسيم البلاد بهذه الكيفية الأساس في إدارتها، غير أن نظم الإدارة فيها كانت تتمشى بطبيعة الحال مع تطورات التقدم العمراني الذي يحدث في كل أمة ناشئة فتية تسير نحو الفلاح، ولذلك نشاهد بعد انقضاء العهد الطيني حدوث تغير محسوس في نظام الحكم. وأول شيء يلفت النظر في المقاطعات هو ازدياد سلطان حاكم المقاطعة وذلك أمر طبعي، إذ أُعطي سلطة واسعة في عهد الفراعنة الضعفاء، ولهذا بدأ يعمل على استقلاله من التاج. وهذه المحاولات كانت سهلة كلما كانت المقاطعة بعيدة عن العاصمة، لأن طرق المواصلات لم تكن تسمح للسلطة الرئيسية بأن تقوم بتحقيقات مستفيضة. وقد كانت الطريقة الوحيدة عند الفرعون لتجنب استقلال حكام المقاطعات أن يعتبرهم حكامًا قابلين للنقل عدة مرات في أثناء خدمتهم، غير أن هذا الحق لم ينفذ فعلًا، ومنذ ذلك العهد أصبح حاكم المقاطعة بمثابة موظف ثابت في مقاطعته، ولذلك كان من الطبعي أن ينفصل شيئًا فشيئًا عن التاج. وأول ظاهرة لذلك أن أخذ حاكم المقاطعة يقطع صلته بالبلاط الملكي، فأصبح لا يكون جزءًا منه، وبعد أن كان يدفن في الجبانة الملكية بالقرب من العاصمة أصبح يقيم لنفسه مصطبة في مقاطعته ليدفن فيها وحوله رجال بلاطه. ولقد كان من نتائج هذا التغير أن أصبحت وراثة حكم المقاطعة أمرًا طبعيًّا، فأخذ حاكم كل مقاطعة يطالب العرش بأن يكون ابنه الأكبر هو الوارث لوظيفته بعد مماته. والظاهر أن الملك لم يمانع في ذلك بل سلم بسهولة. وهذا العطف أصبح فيما بعد عادة، ثم بعد مدة أصبح حقًّا، وبهذه الكيفية تكونت الأسرات الإقطاعية العظيمة. ويلاحظ أن ما ذكرناه لا ينطبق إلا على الصعيد إذ لا نكاد نعرف شيئًا عن النظام في مقاطعات

الدلتا. على أن الوثائق المنقوشة التي تركها لنا «متن» في قبره الذي يرجع عهده إلى بداية الأسرة الرابعة، نفهم منها أنه لم يكن هناك في هذا العصر أي فرق بين الوجه القبلي والوجه البحري، ولكنه من الخطر أن نعتمد على وثيقة واحدة في تقرير نظام الحكم في الدلتا. وقد بقي حاكم المقاطعة يلقب «عز مر» (رئيس حفر الترع) كما كان الحال في العهد الطيني، ولكن لم يلبث أن أضيف له لقبان جديدان هما حاكم المقاطعة أو حاكم القصر «حكا حت» ومرشد الأرض «سشم تا». ومن منطوق هذين اللقبين يمكن الإنسان أن يلاحظ اتجاه حاكم المقاطعة نحو الاستقلال. ولأجل أن نفهم الفرق بين ما لحاكم المقاطعة المعين وبين حاكم المقاطعة الوراثي، سنورد هنا ما لكل من السلطة في إدارة المقاطعة.

مركز حاكم المقاطعة المعين

كان حاكم المقاطعة في عهد الأسرة الرابعة يعد موظفًا ويلقب «ساب عزمر»، وكان يعين بمرسوم ملكي وينتخب من بين «الكتاب» الذين تقلبوا في مختلف الوظائف، وكان ذلك لزامًا على كل كاتب يصل إلى مثل هذا المركز. ولم يكن حاكم المقاطعة ثابتًا في مقاطعة واحدة، بل كان ينتقل في مختلف مقاطعات القطر حسب الأحوال. وبعد وقت ما كان يأمل هذا الحاكم في أن يرقى إلى إحدى وظائف الحكومة المركزية في العاصمة، وذلك بأن يعين مديرًا لإحدى المصالح الحكومية الرئيسية، ثم تتوق نفسه في ختام حياته الحكومية إلى أن يكون عضوًا في مجلس محكمة الستة العليا أو مستشارًا سريًّا، أو نائب الفرعون في «نخن» أو وزيرًا.

سلطة حاكم المقاطعة الوراثية

أما الأمير «حاتي عا» حاكم المقاطعة فإنه لم يكن موظفًا بل كان من علية القوم وأشرافهم، وكان يتسلم بالوراثة حكومة مقاطعة معلومة هبة له، وعلى ذلك كان أمير المقاطعة يرثها حقًّا مكتسبًا، وكان من الضروري أن يكون من كبار رجال الملك حتى يتسلم إرث والده. وكان لا بد من أن يوافق الفرعون على هذا التعيين بمرسوم. وهذا المرسوم لا يشمل أمر تعيين فحسب، بل كذلك يتضمن إطلاق يده في ريع هذه المقاطعة. وكان يقام عند صدور هذا المرسوم احتفال، (يدشن) فيه الحاكم الجديد في حضرة

أقرانه. ومنذ تلك اللحظة يصبح الحاكم الجديد مطلق التصرف في كل أمور المقاطعة ويحكم كيف شاء.

وكان أمير المقاطعة يقسم منطقة نفوذه بين أفراد أسرته كحكام قلاع أو نواب له، على أن يكون الفرعون هو الذي يصدر أمر تعيينهم. وقد أصبحت هذه الوظيفة وراثية في عهد الملك «دمزي با توي» من أواخر ملوك الدولة القديمة.

(٢) علاقة الفرعون بموظفيه

وفي عهد الدولة القديمة كانت علاقة الملك بموظفيه في بادئ الأمر علاقة فرد يؤدي واجبه، وفي مقابل ذلك كان الموظف يأخذ ما يقتات به ويحفظ كيان حياته. أما الموظفون أصحاب الكفايات فكانوا يوضعون في مناصب تليق بهم حسب أهمية كل منهم، وكان ذلك كل مكافأتهم. ولكن بعد زمن قليل أخذت محبة الملك لهم وعطفه عليهم يظهران بمظاهر أخرى، وبخاصة في منحهم مكافآت جنازية. وذلك أن المصري لما كان يعتقد أن الحياة في الآخرة مثل الحياة الدنيا مع الفارق في كون الثانية أبدية، فإنه كان في كل الأزمنة يرغب في أن يكون له قبر عظيم جميل مجهز بكل الأثاث المأتمي، وكان الفرعون في مثل هذه الأحوال يعطف على كبار موظفيه، فيمنح الفرد منهم تابوتًا أو لوحة أو مائدة قربان. والواقع أنه كان من الصعب على موظف بسيط أن يقطع لنفسه من المحاجر النائية الكمية الكافية من الأحجار لبناء قبره، وأن يتعهد نقلها من المحجر إلى الجبانة، فكان الملك يقوم بهذا العمل، وقد كان ذلك أول عطف يظهره لخدامه. على أن الحصول على قبر جميل لم يكن كافيًا بل كان من الضروري أن يضمن صاحب المقبرة استمرار الترحم على قبره، وإقامة الاحتفالات الخاصة به، مما حتم أن يكون للقبر دخل ثابت، جزء منه يوقف بوثيقة للمحافظة على الشعائر الدينية اللازمة لصاحب المقبرة، والجزء الآخر كان يقسم بين الكهنة الذين يقومون بالصلاة وإقامة الشعائر الدينية اللازمة. وقد كان الملك كذلك في هذه الناحية يعطي موظفيه «المقربين» أراضي كان القصد منها أن توقف للأغراض السابقة. وهذه المنح من الأرض كانت أحيانًا عظيمة، على أن الموظفين لم يكونوا هم الطائفة الوحيدة الذي كانوا يتمتعون بكرم الفرعون، بل كان الكهنة كذلك يطلبون دخلًا عظيمًا لمعابدهم. وكان من جراء ذلك أن الضياع الملكية أخذت في النقصان شيئًا فشيئًا، وبخاصة إذا علمنا أن معظم الأراضي التي كانت تمنح للمعابد بمراسيم كانت تعفى من كل أنواع الضرائب.

سبب انحلال الدولة القديمة

وهذا الانتقاص في أملاك الفرعون كان بداية انحلال السلطة الرئيسية من يد الملك. وإذا لم تظهر بوادر هذا الانحلال بشكل خطر في خلال الأسرة الخامسة فإن الحالة أصبحت تهدد بالخطر، وإذا أضفنا إلى ذلك استقلال حكام المقاطعات الذي كان في ازدياد علمنا السبب الرئيسي الذي من أجله سقطت المملكة المنفية في نهاية الأسرة السادسة.

الفصل الرابع

السلطة القضائية

لا نزاع في أن فكرة العدالة والحق كانت موجودة بين سكان القطر المصري منذ أقدم العهود، وقد كانت إلهة العدل تحمي المحاكم، ويقوم بأداء شعائرها القضاة، فمن ذلك يتضح أن العدالة كانت تمثل على شكل إلهة تعبد، يضاف إلى ذلك أن المصري كان منذ القدم يخاف عقبى الآخرة، يجتهد أن يعلم في دنياه ما يشعر بأنه ينتظر يومًا يعاقب فيه على كل سيئة اقترفها أو ذنب ارتكبه. وقد عثرنا على وثيقة من عصر الملك «منكاورع» لأحد كبار موظفيه ورجال الدين، نرى منها أن هذه الشخصية وقفت موقفًا تبرئ فيه نفسها مما لا بد كان يرتكبه غيرها من الآثام وأنواع الظلم في هذا العصر. وهذا العظيم هو «رمنو كا» كبير كهنة الملك «منكاورع» وكبير كهنة هرمه.[1] فهو من رجال الدين وممن يخافون الله. وقد ترك لنا عتبة باب علوية نقش عليها ما يأتي: «إن الذي يحب الملك والإله أنوبيس الذي على قمة جبله، لا يأتي بأذى لمحتويات هذا القبر، من القوم الذي سيصعدون إلى الغرب (مقر الآخرة). أما من جهة هذا القبر الأبدي فإني قد أقمته لأني كنت «مقربًا» لدى الناس والملك.» **ولم يحدث قط أني اغتصبت أي شيء من أي إنسان لهذا القبر، لأني أذكر يوم الحساب في الغرب (الآخرة).** وقد أقمت هذا القبر مقابل أجور من الخبز والجعة التي أعطيتها العمال الذين أقاموه. تأمل! لا نزاع في أني أعطيتهم أجورًا عظيمة من الكتان الذي كانوا يطلبونه، وقد دعوا الله لي من أجل ذلك.»

وليست هناك وثيقة تدل على مقدار خوف المصري من عقاب الدنيا وعقاب الآخرة مثل هذه؛ فصاحبها يقرر بأنه لم يغتصب شيئًا من أي إنسان خوفًا من حساب الآخرة، وفي الوقت نفسه يشعر الأحياء بألا يتعدوا على قبره لأنه أقامه من ماله ودفع أجورًا عالية للعمال الذين أقاموه.

ولكن من سخرية القدر أننا وجدنا هذا الحجر الذي عليه هذا النقش قد اغتصب من مبقرة صاحبه، واستعمل ثانية مع أحجار أخرى لإقامة قبر حقير بجوار قبر «رمنوكا» العظيم. وقد تكلمنا على اغتصاب القبور في الجزء الأول بإسهاب (انظر صفحة ٣٤٦).

مصادر النظام القضائي

على أنه ليست لدينا معلومات مدونة عن كيفية سير العدالة في عهد الدولة القديمة، وكل ما نعلمه عن سير القضاء في مصر مشتق من الألقاب القضائية التي كان يحملها رجال الدولة، أو مستخلص من الوصايا والعقود، والسندات وشروط الأوقاف. ومما يؤسف له أنه لم يصلنا من الألقاب القضائية في عهد الأسرة الرابعة إلا عدد محدود، لم نتمكن من أن نستخلص منه الشيء الكثير.

ففي عهد الأسرة الرابعة نلاحظ أن كل أمراء المقاطعات كانوا يحملون لقب «قاض» مضافًا إلى وظيفة حاكم المقاطعة، فكان الواحد منهم يلقب «القاضي حاكم المقاطعة». وقد كان ذلك سبب اختفاء لقب (حاكم القصر العظيم) «حكا حت عات» الذي كان يطلق على نائب الملك في المقاطعة قبل ذلك العهد. والظاهر حينئذ أن السلطة التي كان يمثلها الأخير قد حل محلها لقب قاض في اللقب الأول، ومن المحتمل جدًّا أن «نائب القصر العظيم» كان يمثل السلطتين القضائية والتنفيذية. وعلى ذلك يمكننا أن نستخلص أن «حاكم القصر العظيم» أو نائب الملك في الأسرة الثالثة كان مثله كمثل حاكم القصر العظيم في عهد الأسرة الخامسة يرأس محكمة المقاطعة، وهذه النظرية لا غرابة فيها.

نظام الحكم في الوجه البحري

أما مدن الوجه البحري التي كان لا يحكمها أمراء، والتي كانت حكومات مستقلة تتألف كل منها من عشرة رؤساء، فلها نظام قضاء خاص. مهما يكن من أمر فإن إخضاع الملك «نعرمر (مينا؟)» لهؤلاء الرؤساء وإدخال لقب (حاكم القصر العظيم) «حكا حت عات» في نظام حكم الوجه البحري (وقد كان يمثله نائب من قبل الملك)، قد جعلهم تحت سلطة الملك التنفيذية والقضائية. وسنرى أن هذا الحاكم كان يعين رئيسًا للمحاكم المحلية. وتدل النقوش أن «حاكم القصر العظيم» كان يحيط به موظفون من رجال السلك القضائي، فنجد من بين موظفي المقاطعة لقب **(القاضي رئيس الشرطة)** «ساب حري

سكر» و**والقاضي الجابي** «ساب نخت خرو». والواقع أن رئيس الشرطة كان رئيس قوة مسلحة، وقد كان العظيم «متن»[٢] حارس إقليم، وحاكم مقاطعة الحدود الغربية، يطلق عليه لقب رئيس الشرطة، أي أنه رئيس الجنود في هذه الحكومة. وعلى ذلك يكون (القاضي رئيس الشرطة) قاضيًا له السلطة على قوة مسلحة، وهذه القوة كانت في خدمة العدالة ويتألف منها رجال الشرطة.

وبجانب حاكم المقاطعة كان يوجد «**قاضي جباية**» مكلف بالفصل في المخاصمات التي تقوم بين جابي مخازن الغلال والمولين. وكما ذكرنا يحتمل جدًّا أن محكمة المقاطعة كان يرأسهم حاكم القصر العظيم (أي حاكم المقاطعة). وكانت تتألف من أشراف يطلق على كل منهم لقب «**سر**». وكانوا يجلسون في المحكمة بصفتهم قضاة. وقد جادت الصدف بوثيقة من أوائل الأسرة الرابعة. عرفنا من منطوقها اختصاصات هذه المحكمة وإجراءاتها.[٣]

اختصاصات محكمة المقاطعة

وتتلخص هذه الوثيقة في أن أحد رؤساء كهنة «نخب» (الكاب الحالية) وقف عينًا على أغراض جنازية وجعل نظارتها إلى جماعة من الكهنة، وقد نص في صلب العقد على الشروط التي كانت واجبة على هؤلاء الكهنة بالنسبة لوقفه؛ فحدد أولًا مدى الحقوق التي يجب أن تكون «للشخص المدني» على العقار الذي سلمه إياه. ومن أجل ذلك اشترط **الواقف أنه** «**فيما يختص بكل شيء قد تصرف فيه قبل عمل الهبة لهم (أي الكهنة) فإنه ستجري محاكمة معهم في المكان الذي يحاكم فيه الناس.**» والمكان الذي يحاكم فيه الناس هو محكمة «السراة»[٤] كما يقول المتن. يضاف إلى ذلك أن الواقف قد أبعد اختصاص «محكمة السراة» فيما يختص بالمنازعات التي يمكن أن تحدث بين أعضاء طائفة الكهنة أي بين الشركاء أنفسهم. ولذلك يقول المتن: «كل كاهن أبدي يرفع دعوى ضد زميل له، فلا بد للمدعي من أن يقدم ما يدل على أنه كاهن من الموقوف عليهم، وإذا حدث أن نصيبه قد قيس ووجد أنه لا يتفق مع شكواه، نزع من يده، الأرض، والناس، وكل شيء قد أعطيته له ليقدم لي قربانًا هنا. (وذلك بوساطة طائفة الكهنة التي ينتمي إليها هنا) وهذا يكون آخر إجراء له حتى لا نرفع دعوى أمام محكمة السراة فيما يتعلق بالأرض، والناس، وكل شيء قد خصصته للكهنة الأبديين ليقوموا لي يعمل القربان هنا في القبر الأزلي.»

غير أن الواقف لا يمكنه أن يمنع خصمًا آخر من رفع دعوى ضد الكهنة أمام محكمة السراة، ولكنه مع ذلك كان يراعي عدم إلحاق أي ضرر بأوقافه، فيقول: كل كاهن يحضر أمام «السراة» لسبب آخر (فلا بد له أن يعلنهم بأنه قد حضر لسبب آخر. على أن نصيبه يكون حسب الطائفة التي ينتمي إليها) وأن تقدر الكهنة الأرض والناس، وكل شيء أعطيتهم إياه لعمل القربان لي هنا في القبر الذي في جبانة «خفرع ور»، وكل يخصه بصفة دخل له.

ومن هذه الوثيقة نرى أن محكمة السراة كانت المحكمة المختصة للفصل في المسائل الخاصة بالعقار.

الإجراءات لرفع الدعوة

أما الإجراءات التي كانت تتبع لرفع الدعوى فكانت تنحصر في أن يقدم المدعي عريضة «ع» يشرح فيها طلبه. وإذا كان الموضوع خاصًّا بعقار فإن المحكمة ترجع في حكمها إلى الأوراق الخاصة بهذا العقار المستخرجة من مصلحة الزمامات. والواقع أننا كنا نرى الواقف يضع أمام المحكمة قائمة بعقاره بطريقة واضحة تفصل بين أملاكه وأملاك الكهنة الذين يدخلون في مقاضاة مدنية. ومن ذلك يتضح أن الإجراءات القضائية ترتكز على أساس مكتوب يحتوي على وثائق لها أصل محفوظ في السجلات، وقد كان من حق المتخاصمين أحيانًا أن يتفاديا اختصاص محكمة السراة، وذلك بعمل تحكيم إذا نص على ذلك في صلب عقد الوقف، كما جاء في عقد وقف «رئيس كهنة نخب» السابق الذكر إذ يقول: إن كل المخاصمات التي يمكن أن تحدث بين أعضاء الوقف تعرض على لجنة تحكم من جماعة الكهنة الذين يمثلون هذا الوقف، ويكون حكمها هو النهائي، أي أنها تبعد في هذه الحالة عن اختصاص المحاكم العادية. ومن ذلك يتضح أن القانون المصري يجيز التحكيم ويعترف به بمثابة سلطة قضائية، ولا نزاع في أن الإجراءات التي شرحناها في هذه الوثيقة كانت بطبيعة الحال تستدعي وجود مستخدمين وإدارة قضائية. ولا نذهب بعيدًا فإن والد «متن» كان «موظفًا قضائيًّا» ونقرأ كذلك في عهد الأسرة الرابعة في النقوش الألقاب الآتية: قاض كاتب «ساب سش» وقاض كاتب أول «ساب سحز سش» وقاض مدير الكتبة «ساب امرا سش» ولا نزاع في أن لقب كاتب وكاتب أول ومدير الكتاب، كلها تدل على درجات مختلفة يحملها موظفو الإدارة، فنستخلص من ذلك أنه

كان للعدالة مصلحة خاصة قائمة بذاتها بجانب المصالح الإدارية ويتميز موظفوها عن الأخيرة بلقب قاض قبل كل لقب إداري كما ذكرنا.

(١) السلطة القضائية في عهد الأسرة الرابعة

تدل النقوش في عهد الأسرة الرابعة على أن لقب حاكم القصر العظيم «حكا حت عات» قد حل محله لقب إداري آخر «مدير القصر الكبير» وسنرى عند درس الألقاب القضائية أن القصر الكبير «حت ورت» هو المحكمة، وإنه في عهد الأسرة الخامسة كانت المحكمة العليا للدولة تسمى محكمة الستة العليا «حت ورت سو»، وهي التي حلت محل المحكمة الكبيرة، التي كانت تعد المحكمة العليا للدولة في عهد الأسرة الرابعة، ولم يكن الوزير رئيسها الأعلى في هذا العهد.

سلطة الوزير القضائية

ولكن من جهة أخرى كان في عهد الأسرة الخامسة يحمل لقب مدير محكمة الستة العليا «امرا حت ورت سو» والواقع أن الوزير رغم أنه لم يرأس أي جلسة، فإنه كان القاضي الأعظم أي القاضي للباب الملكي. وهذا الباب يعلوه الصل (الثعبان) الذي يمثل به الوزير سلطته القضائية، وهو في الحقيقة تجديد في عهد الأسرة الرابعة، ويمكن تفسير ذلك بكل سهولة، وذلك أننا نعرف أن اسم المحكمة «حت ورت» مؤلف من كلمة «حت» التي في الأصل معنى قصر السيد «حكا». وقد كانت السلطتان القضائية والتنفيذية مختلطتين ببعضهما، قبل توحيد البلاد بين أيدي الأمراء المحليين. ولكن تجمع السلطة في يد الملك تدريجًا جعلت محل هؤلاء الحكام، موظفين من قبل الملك، وبقيت في يدهم السلطة القضائية، غير أنهم كانوا يستعملونها بصفتهم ممثلين للملك، ومن ذلك يتضح أن السلطة القضائية انتقلت من يد الأمراء الحكام إلى يد الملك، فكان حينئذ أعظم القضاة هو الذي يجلس في قصر الملك نفسه. وهذا القاضي هو الوزير كما يبرهن على ذلك الباب الذي يعلوه الصل الملكي الذي مثل في لقبه ويسميه «قاضي باب الصل»، أي القاضي الملكي بكل مدلول العبارة. وتدل الألقاب التي في متناولنا أن كلًّا من الوزير والمحكمة العليا «حت ورت» كان مستقلًّا عن الآخر في السلطة، فكان الوزير ينتخبه الملك ليكون ممثله المباشر وفي يده السلطة القضائية العليا التي كانت فوق كل المحاكم القضائية،

على أننا لا يمكننا أن نحدد اختصاصاته. ولا بد من أن نرى في هذا الإصلاح مظهرًا لسياسة الملك الاستبدادية، إذ الواقع إن في تعيين الملك للوزير قاضيًا أعلى قد ألقى في يده إدارة القضاء في البلاد مباشرة.

(٢) قاضي المدنيين «مدو خيت»

يدل الدرس الدقيق على أن هذا اللقب كان يطلق على الموظف الذي كان يقود هذه الطائفة من سكان القطر، ويتكلم بلسانهم، ويحاكمهم. و«**الرخيت**» هم في الأصل سكان المدن في الوجه البحري ثم عمم فيما بعد وأصبح يطلق على سكان المدن في البلاد كلها في عهد الأسرة الخامسة كما سنشرحه.

وتدل الدراسات الدقيقة في تتبع ظهور هذا اللقب على حادث من أهم حوادث سياسة تجمع السلطة في أيدي الملوك، فنعلم أن الملك «نعرمر» قد أمر بقطع رقاب عشرة رجال من «متليس»، غربي الدلتا (فوه؟). وكذلك منذ ذلك العهد قد عثرنا على أختام عرفنا منها أن المدن كان يحكمها حكام يطلق على كل منهم لقب «عزمر». وفي عهد الأسرة الثالثة أصبحت مقاطعات الدلتا تحت سلطان حاكم يلقب **(حاكم القصر العظيم) وحاكم الفلاحين «مريت»** «حكا حت عات عز مر».

وفي عهد الأسرة الرابعة أصبح حاكم المقاطعة «عزمر» يلقب «**القاضي وحاكم المقاطعة**»، وبذلك أصبحت له سلطة قضائية على السكان الذين يحكمهم. وفي نفس العصر وَكَّلَ الملك للوزير رياسة السلطة القضائية العليا، وأول وزير أسندت إليه الوزارة هو «كانفر»؛[٥] وكان يحمل لقب «مدو – رخيت» (أي قاضي المدنيين)، وربما كان منحه هذا اللقب دليلًا على أن اختصاصه القضائي قد امتد إلى سكان المدن «رخيت».

وفي عهد الأسرة الخامسة كان مستشارو (محكمة الستة العليا) يلقب كل منهم «مدو رخيت». وكذلك كان يمنح هذا اللقب كل حكام المقاطعات الذين كانوا رؤساء للمحاكم الإقطاعية. ومن ذلك يتضح أن السلطة القضائية التي كانت في يد حكام المقاطعات، وكذلك سلطة المحكمة العليا، قد فرضت منذ ذلك العهد على سكان المدن «رخيت»، ومنذ ذلك الوقت فقد سكان المدن امتيازاتهم القضائية التي كانوا يتمتعون بها ولا أدل على ذلك من أنه في عهد الأسرة الخامسة كان حكام الوجه القبلي يحملون لقب «مدو رخيت». ويمكننا أن نستنتج أن الأسرة الخامسة قد أعادت تنظيم قانون التشريع الخاص بالسكان المدنيين الذين أصبحوا منذ ذلك العهد يلقبون في الوجه القبلي والوجه

البحري على السواء باسم «رخيت». ومن المحتمل جدًّا أن هذا اللفظ في معناه اللغوي الأصلي يدل على الأفراد الذين كانت تقيد أسماؤهم في قوائم خاصة.

(٣) الإصلاح التشريعي ونظام العدالة في عهد الأسرة الخامسة

وفي عهد الأسرة الخامسة حدث إصلاح بعيد المدى في نظام العدالة وفي نظام السلطة التنفيذية، إذ ظهرت محكمة جديدة تسمى محكمة الستة العليا يرأسها الوزير الذي كان وحده يلقب مدير محكمة الستة، وبهذه الصفة كان هو القاضي الأعلى للبلاد، ويحمل لقب «مدير كل المحاكمات» أي أنه كان صاحب السلطان على كل محاكم البلاد، وأعضاء هذه المحكمة كانوا يلقبون «رؤساء أسرار» ويقومون بدور المستشارين، وكانوا يحملون لقب «رؤساء الكلام السري الخاص بمحكمة الستة»، وينتخبون من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم. وكان هناك آخرون يطلق عليهم رؤساء أسرار المحاكمة في محكمة الستة، وكلهم كذلك يحملون لقب «أعضاء مجلس العشرة العظيم» أو لقب موظف ممتاز للإدارة القضائية «ساب سحز سش». والظاهر أن من أهم شخصيات هذه المحكمة القاضي فم «نخن» وهذا الموظف كان يحمل لقبين آخرين يحددان بالضبط أعماله، «فهو رئيس الأسرار الذي ينطق بأحكام محكمة الستة»، وكذلك يحمل لقب «رئيس الأسرار الذي يجلس وحده في محكمة الستة»[٦] وتفسر لنا نقوش «ونى» هذا اللقب فيقول «ونى»: «إن جلالته قد نصبني قاضي فم «نخن». وقد جلت وحدي مع القاضي الأعلى في كل الأمور السرية أعمل باسم الملك ... في محكمة الستة العليا». والواقع أن «ونى» بصفته «فم نخن» قد كلفه الملك أن يساعد الوزير وهو القاضي الأعلى في التحقيق في محضر مع زوجة الملك العظيمة «إمتس» في عهد «بيبي الأول». وقد قام بهذا التحقيق وحده مع قاضي فم «نخن». والظاهر أن الأخير كان رئيس جلسة في محكمة الستة.[٧]

والواقع أن محكمة الستة كانت المحكمة العليا للقطر، وكانت تحت سلطة الوزير مباشرة، وقد كان له وحده الحق في رياستها. وقد كانت تحتوي على جلسات مختلفة تحت رياسة قضاة، كل منهم يحمل لقب قاضي «فم نخن» ورؤساء الجلسات هؤلاء «سمسو هاييت»، كان يحيط بهم مستشارون «حري سشتا»، فمنهم من يلقب «رئيس الأسرار للتحقيق الخفي» وهم مكلفون خاصة بالتحقيق في القضايا، ومنهم من يلقب «رئيس أسرار الأحكام» وهم مستشارون، وظيفتهم تنحصر في تحضير الأحكام التي ينطق بها الرئيس. والظاهر أن القضاة المحققين كانوا يؤلفون طبقة خاصة منفصلة

تمام الانفصال عن قضاة الجلسة، فالطبقة الأولى تحقق القضايا التي يقدمها لهم قلم كتاب المحكمة، وبعد انتهاء التحقيق تقدم القضية أمام إحدى جلسات المحكمة، وبعد ذلك يقوم مستشارو المجلس الذي يرأسه القاضي فم «نخن» بمناقشة القضية وتحضير الحكم الذي ينطق به الرئيس.

وقد كان القاضي فم «نخن» بصفته رئيسًا يجلس منفردًا في عدة قضايا سميت في متن «ونى» (أمور سرية). ومن المحتمل أن هذه لم يكن فيها أي تحقيق. وكذلك تنبئنا نقوش «ونى» أنه في بعض الأحيان كان يجلس الوزير نفسه على كرسي القضاء يساعده أحد رؤساء جلسات المحكمة. وهناك قضايا خاصة في غاية الدقة يحقق فيها الوزير مباشرة ومعه القاضي فم «نخن». والحكم الذي ينطق به الوزير أو رؤساء الجلسات كان يدون باسم الملك[٨] كما جاء ذكر ذلك في متن «ونى»، وقد كانت محكمة الستة العليا تؤلف من بين أهم أعضاء عظماء الموظفين في الدولة.

فكان الوزير الرئيس الأعلى، أما رؤساء الجلسات فكان كل منهم له ماض مجيد في القضاء، فمثلًا نجد في عهد الأسرة الخامسة أن كل ألقاب القاضي «فم نخن» كلها قضائية[٩] أما قضاة التحقيق فكانوا كلهم ينتخبون من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم، على حين أن قضاة الجلسة كانوا إما من مجلس العشرة العظيم أو قضاة خدموا في السلك القضائي ويحملون ألقابًا عظيمة مثل قاض ممتاز «ساب سحز سش».

وقد عثرنا حديثًا على نقش من الدولة القديمة لموظف يحمل لقب مدير محكمة العشرة العظيمة «حت ورت مز» ولا نعلم كنه هذه المحكمة بالضبط لأن الأمثلة لدينا تنحصر في هذا المثل الوحيد، ومن المحتمل أنه كانت هناك محكمة أخرى مؤلفة من عشرة أعضاء أو عشر دوائر، ولكن على أية حال فإنها لا بد كانت مؤلفة على نمط محكمة الستة العليا.

(٤) محاكم المقاطعات «حت ورت»

من دراسة ألقاب حكام المقاطعات في عهد الأسرة الخامسة يمكننا أن نستنتج أن كل حكام المقاطعات في الوجه القبلي، أو الوجه البحري، كانوا يرأسون محكمة المقاطعات «حت ورت»، وهذا الإصلاح على ما يظهر قد أحدث تجديدًا قانونيًّا عظيم الشأن، وذلك أن الحقوق التي كان يتمتع بها سكان مدن الوجه البحري «رخيت» إلى هذا الوقت قد اكتسب مثلها سكان مدن الوجه القبلي. ولا أدل على ذلك من أن كل حكام المقاطعات في

القطر عامة في عهد الأسرة الخامسة كانوا يحملون لقب «مدو رخيت» قاضي المدنيين. وهذا العمل قد تمم توحيد القانون في كل بلاد الدولة.

ومن المحتمل جدًّا أن محكمة المقاطعة لم تكن إلا تغييرًا شكليًّا لمحكمة السراة القديمة التي كان يطلق عليها «**المكان الذي يحاكم فيه الناس**». وقد تكلمنا عنها في عهد الأسرة الرابعة. والواقع أن «السراة» كانوا قد حافظوا على حقهم حتى في الأسرة السادسة على النطق بالأحكام، ولكن اختصاصهم القضائي كان خاضعًا لأحكام الوزير القاضي الأعلى لمحكمة الستة العليا. وحق مراقبة الوزير أو بعبارة أخرى استئناف الوزير لأحكام محاكم السراة قد ذكره الوزير «مرا»[١٠] صراحة إذ كان يلقب «رئيس الأسرار لأحكام السراة». ويمكننا القول بأن محكمة المقاطعة «حت ورت» كانت على شكل محكمة يرأسها حاكم المقاطعة يساعده السراة بصفتهم مستشارين.

(٥) المجلس «هاييت»

أن لفظة «هاييت» لم نعثر عليها قط إلا في الألقاب القضائية، فمثلًا نجد أن لقب «سمسو هاييت» أي كبير الـ«هاييت» كان دائمًا يطلق على القاضي فم «نخن» رئيس الجلسة. وكذلك نجده في لقب «الناطق بالحكمة في الـ «هاييت». ومن ذلك يمكننا أن نستخلص أن لفظة هاييت هي قاعة تجلس فيها المحكمة. وقد أخذت في الألقاب القانونية معنى مجلس المحكمة. وعلى ذلك يجوز أن المحكمة «حت ورت» كانت تشمل عدة مجالس أي عدة دوائر.

وفي محكمة الستة كان لقب كبير المجلس «سمسو هاييت» هو القاضي فم «نخن». وفي محاكم المقاطعات كان رئيس المجلس قاضيًا يلقب «كبير قضاة المجلس».

(٦) الإدارة القضائية «وسخت»

يلاحظ أن الوزير كان يلقب كثيرًا «خرب وسخت» أي رئيس القاعة العظيمة أو «إمرا وسخت» أي مدير القاعة العظيمة. وقد لاحظنا من جهة أخرى في مصالح الحكومة المختلفة أن لقب «إمرا» لمدير يدير الإدارة، أما «خرب» فيطلق على رئيس الموظفين، وربما ينطبق ذلك على الإدارة القضائية «وسخت». والواقع أن «وسخت» متصلة اتصالًا مباشرًا بالعدالة، فنرى في الحقيقة أن «عنخ إرس»[١١] أحد عظماء الأسرة الخامسة كان يلقب

مدير الأحكام في القاعة العظيمة «وسخت»، فلا ندهش إذن إذا رأينا أن رئيس القاعة العظيمة «أي الإدارة القضائية»، ومدير القاعة العظيمة كان إما الوزير وهو بطبيعة الحال رئيس محكمة الستة العليا أو حاكم مقاطعة أي رئيس محكمة المقاطعة. وعلى أية حال فلا يمكن توحيد محكمة الستة العليا مع القاعة العظيمة «وسخت»، لأن كثيرًا من الوزراء كانوا في الوقت نفسه مديرين لمحكمة الستة العليا ورؤساء للقاعة العظيمة. وكذلك الحال مع حكام المقاطعات، والظاهر من ذلك أن القاعة العظيمة كانت من ملحقات المحكمة، وأعتقد أنها كانت مقر الإدارة القضائية بما في ذلك الموظفون الذين كانوا يديرونها.

والواقع أن القاعة العظيمة أو الإدارة القضائية كانت تتألف من عدد عظيم من الموظفين، منها رئيس كتبة الإدارة القضائية، وكبار كتاب، وعلى ذلك لا تكون القاعة العظيمة محكمة مؤلفة من رؤساء أسرار، بل مصلحة إدارية أي مكتبًا مؤلفًا من كتاب.

وقد شرحنا فيما سلف أن المجلس الذي يصدر الأحكام كان يسمى «هاييت»، وعلى ذلك يجب أن نستنتج هنا أن المحكمة كانت تشمل المجلس «هاييت» والإدارة القضائية «وسخت».

وكان القانون في مصر يدون في كتب، وهذه الكتب كانت تودع المحكمة العليا[١٢] وبخاصة في قاعة «حور» العظيمة «وسخت حر» أي «الإدارة القضائية». ومن ذلك يمكن أن نستخلص أن قاعة «حور» العظيمة (الملك) التابعة للمحكمة العليا هي الإدارة المكلفة بتسجيل قوانين الدولة والمحافظة عليها. ولا شك في أن قاعة «حور» العظيمة كانت من أهم إدارات مصلحة الإدارة القضائية، إذ كانت تودع فيها القوانين وتسهر على تنفيذ إدارة حور (أي الملك)، ومن ذلك اشتق اسمها «قاعة حور العظيمة» أو بعبارة أخرى إدارة الملك القضائية. ومن كل ذلك يتضح أن الإدارة القضائية هي مجموع المصالح القضائية التي تؤلف الـ«وسخت»، وكان من أهم أعمالها المحافظة على القوانين والأحكام القضائية.

(٧) إدارة العرائض أو الشكاوي «سبر»

تشمل الإدارة القضائية إدارة قلم كتاب المحكمة، وقد كانت كل قضية تقدم للمحكمة بعريضة «سبر» والموظفون المكلفون بتسليم هذه العرائض يلقبون «المشرفين على العرائض» «إري سبر» وكانوا تحت إدارة «رئيس الكتاب، والمشرف على العرائض».

ويظهر أنه كان هو رئيس كتاب المحكمة. وقد كان هذا الأخير تحت السلطة العليا لرئيس المحكمة، الذي كان في الوقت نفسه رئيسًا للإدارة القضائية أي الوزير أو حاكم المقاطعة.

على أنه من المؤكد أن الوزير لم يكن هو الرئيس الفعلي للإدارة القضائية رغم أنه كان يحمل لقب رياستها اسمًا. وقد عثرنا على كثير من لقب «رئيس الإدارة القضائية» يحمله أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم، والظاهر أن الوزير بصفته الرئيس الأعلى لمحكمة الستة العليا كان يساعده أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم في إدارة قلم كتاب المحكمة والإدارة القضائية. وكذلك كان الحال مع حاكم المقاطعة، فقد كان بجانبه لتسيير أعمال الإدارة القضائية في مقاطعته «موظف كبير» أو قاض مدير كتبة.

(٨) الإدارة الرئيسية للعدل «حتى ورتى»

كانت مصلحة العدل كباقي مصالح الحكومة لها مركز رئيسي، فقد كان في كل مقاطعة محكمة يرأسها حاكم المقاطعة، ولكن كان يوجد في مقر الإدارة الرئيسية مصلحة قائمة بذاتها مكلفة بإدارة العدالة في البلاد قاطبة على رأسها أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم. ولا أدل على ذلك من «**وسركاف عنخ**»[١٣] كان يحمل لقب «امرا مخاوت» وهو على ما يظهر يعني «**مدير العدل**». ومن جهة أخرى نرى أن «ورخو»[١٤] الذي عاش في عهد الملك وسركاف، كان «**رئيس كتاب ومشرفًا على الشكاوى**» وكان يلقب بأنه «قاض **قاض وكاتب أول للمحكمة المزدوجة**». على أنه يلاحظ منذ الأسرة الخامسة أن كل مصلحة من مصالح الحكومة مزدوجة، أي أن السلطة الإدارية كانت تمتد على الوجهين القبلي والبحري، ولا بد لذلك من أن تكون «حتى ورتى» المحكمة المزدوجة، وهي المقر الرئيسي لإدارة كل محاكم مصر.

(٩) قلم قضايا العدل والإدارة

ذكرنا أن «متن» في أواخر الأسرة الثالثة الذي كان يشغل وظيفة حاكم المقاطعة كان في الوقت نفسه رئيس الشرطة وكذلك رئيس المنازعات القضائية،[١٥] وقد كان من اختصاصه أن يفصل في المنازعات التي تقوم بين الإدارة والمولين فيما يختص بحججهم عن ممتلكاتهم وضرائبهم، ومنذ الأسرة الثالثة وجد هذا النظام القضائي في مقر حكومات المقاطعات، غير أنه في الوقت نفسه كان يشمل موظفي قضائيين في مقر الحكومة الرئيسي الذي كان يشرف عليه مجلس العشرة العظيم، وذلك يشعر بأن المولين كان لهم الحق في استئناف قرارات القاضي «حاكم المقاطعة» في المنازعات، أمام الحكومة الرئيسية. والواقع أن «ورخو» الذي كان يشغل وظيفة «رئيس كتبة» وكان مشرفًا على الشكاوى في المجلس العظيم، كان في الوقت نفسه قاضيًا ممتازًا للحجج والضرائب، ولذلك كان يحمل لقب «قاض ممتاز في الإدارة الرئيسية للعدل». وعلى ذلك يمكننا أن نستخلص أنه كان هناك قضاة ممتازون، مقرهم مكاتب الإدارة الرئيسية ولهم الحكم الأخير في المنازعات الخاصة بالضرائب أو للحجج التي يقدمها المولون، وكذلك نلاحظ أن القاضي حاكم المقاطعة كانت في يده سلطة تأديبية ينفذها على الموظفين الذين تحت سلطته، وقد كان ينفذ هذه العقوبات بوساطة «**قاض مدير كتاب**».

ولدينا دليل مادي على ذلك في مقبرة الوزير «مرا»[١٦] إذ نجد منظر موظفين يقودهم رئيس الإدارة التابعين لها، ليوقع عليهم العقاب أمام «قاض مدير كتبة» على ما اقترفوا من ذنوب.

(١٠) النظام القضائي في عهد الأسرة الخامسة

ومن كل ما سبق يمكن أن نضع هيكلًا تقريبيًا للنظام القضائي في البلاد في عهد الأسرة الخامسة ليمكن رجال العدل في عهدنا قرنه بنظامنا القضائي الحالي.

كانت المحكمة العليا «حت ورت سو» أي محكمة الستة العليا، يرأسها الوزير بصفته القاضي الأعلى في البلاد، وتدل النقوش على أنه من المحتمل جدًّا أنها كانت تنقسم إلى ستة مجالس «هاييت» كل منها يرأسه قاض «فم نخن»، وكان يساعد الوزير ورؤساء الجلسات مستشارون «حرى سشتا»، ومن بين هؤلاء المستشارين: «مستشارو التحقيق» وكانوا ينتخبون من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم «مستشارو الجلسة» وينتخبون من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم ومن بين القضاة كبيرى الكتاب.

وكان في كل مقاطعة محكمة يرأسها حاكم المقاطعة «ساب عز مر» ومن المحتمل أنها كانت تحتوي على عدة دوائر تحت رياسة «القاضي رئيس المجلس» «ساب سمسو هاييت». أما «السراة» الذين كانوا يمثلون السلطات المحلية فكانوا يجلسون فيها بصفة مستشارين.

ومن المحتمل أن هذا هو السبب في أن كلًّا كان يلقب رئيس أسرار المحكمة «حرى سشتا إن حت ورت»، اللهم إلا إذا اعتبرنا رؤساء أسرار المحكمة بمثابة قضاة محترفين يساعدون «السراة».

وكانت كل محكمة لها إدارة «وسخت» تحت إشراف مدير الإدارة القضائية «وسخت»، وكذلك كان للإدارة رئيس «خرب وسخت». وكان تحت يده كتاب وكبير كتاب، وقد كانت الإدارة القضائية «وسخت» تشمل مكتب الشكاوى[١٧] «سبر» وقلم كتاب المحكمة. والأخير كان يشمل مستخدمين خصوصيين منهم المشرفون على الشكاوى «أرى سبر» ويديرهم موظف يلقب «رئيس الكتبة والمشرف على الشكاوى».

إدارة المحفوظات

وكذلك تحتوي الإدارة القضائية على محفوظات مودعة فيها أوراق قضائية والسجلات «مزات» التي كانت فيها على ما يظهر تنسخ الأحكام، ويقوم بالمحافظة عليها موظفون لقب كل منهم «**قاض مشرف على السجلات**»، «ساب أرى مزات» وقاض ممتاز مشرف على السجلات.

أما حاكم المقاطعة فكان كذلك رئيس الشرطة، ورئيس قلم قضايا ورئيس الإدارة في مقاطعته، وكان ينيب عنه في هذه الإدارة موظفًا قضائيًّا «ساب سش».

مصلحة العدل وتأليفها

وكانت الإدارة الرئيسية في العاصمة تحتوي على مصلحة للعدل مهمتها إدارة محاكم كل القطر، وهي التي يطلق عليها «حيتى ورتى»، وهذه المصلحة تشتمل على إدارة خاصة للشكاوى تحت سلطة «رئيس كتبة ومشرف على الشكاوى» وعلى قلم قضايا يتألف من «قضاة ممتازين للمنازعات الخاصة بالحجج» «ساب سحز سش ن وبت»، ومن قضاة ممتازين للفصل في الضرائب «ساب سحز سش حرى وزب»، وكانت وظيفة هؤلاء بلا

شك الفصل في الأحكام التي قضى بها الموظفون القضائيون الذين يجلسون بجانب حاكم المقاطعة، فيما يختص بالمنازعات القانونية.

الألقاب القضائية

ويلاحظ أن موظفي المحاكم وإدارة العدل يحملون الألقاب الآتية «ساب» قاض، «ساب سحز» قاض ممتاز «ساب سش» موظف قضائي «ساب سحز سش» موظف قضائي ممتاز، «**ساب. إمرا. سش**» مدير الإدارة القضائية.

(١١) الإجراءات القضائية

الظاهر أن الإجراءات التي كانت تتخذ أمام تلك المحاكم التي وصفنا نظامها فيما سبق كانت لا تختلف كثيرًا عن الإجراءات التي شرحناها عند ما كان يفصل في المنازعات بالتحكيم، فقد كان المدعي يرفع دعواه أمام محكمة السراة بتقديم عريضة مكتوبة «سير» يشرح فيها بالضبط طلبه الذي كان يتخذ أساسًا للمرافعة. وكانت المحكمة تحكم بمقتضى مستندات، فإذا كان الموضوع مسألة حقوق عقارية أو أملاك فإنها ترجع إلى العقود الأصلية (وفي الموضوع الذي نحن بصدده هو عقد الأوقاف الذي يقرر حق كل من الطرفين)؛ فإذا كان هذا العقد يظهر في صالح المدعي فالمحكمة تحكم له، أما إذا كان الأمر على العكس فالمحكمة ترفض طلبه. ويستنتج من هذا الإجراء أنه كانت ثمة دفاتر أو سجلات لقيد التصرفات العقارية.

وهو نظام يقضي بإعطاء كل طرفي العقد نسخة من العقد الذي أبرم بينهما، ومن ثم نفهم الدور الهام الذي يقوم بها الكتاب المشرفون على العرائض في الإجراءات، وقد استخلصنا كل ذلك من فحص الألقاب القضائية، وقد أثبتنا كذلك عند تحليل عقد الأوقاف في عهد «خفرع» أن الشخص المعنوي[١٨] يمكنه أن يترافع أمام المحكمة كالشخص الحقيقي، كما يمكن لشخص ثالث أن يدخل خصمًا في دعوى لحفظ حقوقه، وأخيرًا وصلنا إلى أن الطرف الذي حكم لصالحه يمكنه أن يحجز على عقار الطرف المحكوم عليه.

صفات المحقق النزيه

وبردية «بريس»[١٩] تثبت وجود عريضة افتتاحية لرفع دعوى، إذ نعلم منها، أنه بعد تقديم عريضة الدعوى يسأل المدعي أمام قاضي تحقيق، ولذلك يقول الوزير «فتاح حتب»: «إذا كنت أنت الذي يتسلم الشكوى فكن هادئًا عندما تسمع كلام المدعي «سبرو» ولا تعاملنه بقسوة (أي دعه يتكلم) حتى يفرغ قلبه، وحتى يمكنه أن يقول لماذا قد حضر. إن المدعي يحب الذي يسمع ظلاماته، حتى ينتهي من سرد السبب الذي من أجله حضر. إن المجلس الباش يسر القلب …» وعلى ذلك يجب أن يكون القاضي المحقق متحليًا بكثير من الفضائل حتى يؤدي مهمته كما يجب، وهذا بلا جدال هو السبب الذي من أجله كان القضاة يعتلون المكانة الأولى في مصر قديمًا بين موظفي الحكومة، وقد حفظت لنا الصدف محاكمة يرجع عهدها إلى الأسرة السادسة وقد أجرى فيها تحقيق من نوع خاص قبل النطق بالحكم. وذلك بجعل أحد الطرفين يحلف اليمين ومعه كذلك ثلاثة أشخاص شهود.

قضية «سبك حتب»

والموضوع أن **«سبك حتب»**[٢٠] ادعى أن «وسر» قد أوصى له بحق الانتفاع بعقاراته، وأنه قد نصب بوصية ليكون صاحب حق، وأن يكون مربيًا لأطفاله.

ومن جهة أخرى كان «تاو» ابن «وسر» الأكبر، ينكر إنكارًا باتًّا صدور هذه الوصية من والده، وأن الوثيقة التي يقدمها «سبك حتب» مزورة، ولما لم يكن في وسع المحكمة أن تحصل على الوثيقة الأصلية أصدرت الحكم الآتي: قدم «سبك حتب» عقدًا كتبه «المعروف لدى الملك»، مدير القافلة «إمرا ع» «وسر». وقد وكل فيه أمر زوجته وأولاده وكل عقار بيته، ليستخدمه في حسن تربية أولاد «وسر» معاملًا الكبير والصغير، كل على حسب سنه، أما «تاو» فيقول إن والده لم يكتب هذا العقد قط في أي مكان وإذا أحضر «سبك حتب» ثلاثة شهود محترمين، يمكن أن يوثق بهم على أن يحلفوا اليمين القانوني: لتكن قوتك ضده «تاو» يا الله! لأن هذه الوثيقة حقيقية وقد عملت طبقًا لما قاله «وسر» في هذا الصدد؛ أي أن العقار يبقى في بيت «سبك حتب»، بعد أن يكون قد قدم هؤلاء الشهود الذي قيلت في حضرتهم هذه الأشياء، وفي هذه الحالة لا يبقى عقار «وسر» معه، بل يبقى مع ابنه (أي ابن وسر) «المعروف لدى الملك» ومدير القافلة «تاو» ونرى في هذا

أن الحكم هنا كان تمهيديًّا. إذ في الواقع يلخص أولًا طلبات الطرفين، ثم قبل أن ينطق بالحكم أمر بعمل تحقيق.

الأدوار التي تمر بالقضية

والواقع أن هذه الوثائق المختلفة تسهل لنا وصف إجراءات محكمة السراة، وذلك أن المدعي الذي يرفع دعوى «شن» يحرر شكوى «سبر» ثم يودعها قلم كتاب المحكمة حيث يتسلمها المشرف على العرائض «إري سبر». وبعد ذلك يسلم قلم الكتاب الشكوى إلى قاض يجلس بصفة قاضي تحقيقات، وهو الذي بدوره يطلب حضور الطرفين ويسألهما ويفحص المستندات ويسمع الشهود بعد حلف اليمين. وعلى أثر انتهاء التحقيق تعرض القضية على المحكمة، وكل من الطرفين يقدم طلباته في ملف يحتوي على نسخ العقود الأصلية التي تقرر أحقية هذه الطلبات. وإذا أمكن حكمت المحكمة حسب المستندات، ولكن إذا لم يكن الموضوع واضحًا بمقتضى المستندات المودعة، فيمكن للمحكمة أن تأمر بإجراء تحقيق جديد أو بسماع شهود. وأخيرًا يصدر الحكم النهائي ويحتوي على ملخص أقوال الطرفين، وأسباب الحكم، ثم نص الحكم.

اختصاصات محكمة السراة

والواقع أن اختصاصات «محكمة السراة» تمتد إلى كل مسائل العقار، وكذلك تشمل كافة المنازعات المدنية الأخرى والسندات؛ فنعلم أن كل عقود انتقال الملكية من بيع وهبة، ووصايا كانت مسجلة، وكذلك نعلم أن كل المصريين كانت حالتهم المدنية مقيدة في دفاتر، وأن سندات العمل، والإيجار كانت كذلك تدون. وكانت كل المنازعات الخاصة بهذه العقود، وكل الأحوال التي تنجم عنها كانت من اختصاص محكمة السراة. وفي حالة عدم وجود عقد مثبت حق المدعي كانت المحكمة تقرر بطريق الأمر، بمقتضى شكوى من المدعي، الحالة المدنية للمدعي والخصم الثالث.

وقد كان كذلك من اختصاصها عند تقديم شكوى من طرف أن تقرر ما هي حقوق الارتفاق والالتزامات التي تقيد العقار، وبهذه الكيفية نجد أن كاهن «نخب» الأعظم قد وقف ضيعة لشخص مدني أي معنوي ليقوم بنفقات مؤسسته الجنازية. فيقول: أما فيما يختص بكل شيء قد حدث فيه تصرف قبل أن أعمل لهم الهبة فستجري محاكمة

معهم «الموهوب لهم» في المكان الذي يحاكم فيه الناس،[٢١] والمكان الذي يحاكم فيه الناس هو محكمة السراة كما يشير إلى ذلك عقد الوقف بصراحة، وكذلك كان في يد محكمة السراة اختصاص رادع. ويثبت هذا متن من عهد الأسرة السادسة للوزير «بيبي عنخ» الذي أصبحت أسرته أمراء في قوص في عهد الملك بيبي الأول[٢٢] إذ يقول: «لم يقبض علي قط، ولم أحبس قط، ولقد برئت تمامًا من كل ما نسب إليّ أمام محكمة السراة»، كما أن التهمة التي وجهت لي قد وقعت على عاتق من اتهمني، إذ عندما طلبت من أجل ذلك أمام السراة، ظهر أن ما قاله متهمي كان محض قذف. وقد كنت مقربًا لدى الملك ولدى الآلهة. وقد بقيت كل الأشياء حسنة في يدي عندما كنت كاهنًا للإلهة «حتحور» سيدة قوص، وحينئذ كنت أحافظ على الآلهة. ويدل المتن على أن «بيبي عنخ» قد اتهم بلا شك في جريمة كان يعاقب عليها بالسجن، لو ثبتت ضده؛ إذ يفتخر بأنه لم يسجن، ونرى هنا أن محكمة السراة قد دخلت بصفة هيئة قضائية تأديبية، وأهمية هذه الوثيقة لا تنحصر في شخص ارتكب جنحة، بل أهميتها العظمى أن «بيبي عنخ» كان موظفًا كبيرًا أصبح فيما بعد وزيرًا وأميرًا لمقاطعة قوص في آن واحد. ويفهم من تاريخ خدمته أنه خلف والده في كهنوت الإلهة حتحور في مقاطعته، وأنه قد طُلِبَ أمام محكمة السراة للدفاع عن نفسه في التهمة التي وجهت إليه. ومن ذلك نعلم أن محكمة السراة كان من اختصاصها محاكمة أكبر رجال الحكومة والكهنة أنفسهم، وإصدار الأحكام ضدهم بمقتضى القانون العام. ويؤكد ما استنتجناه من هذا المتن ما جاء في نقوش تاريخ حياة «نزام إيب»[٢٣] رئيس الأسرار الذي عاش في عهد الملك إسيسي إذ يقول: إني لم أضرب قط منذ ولادتي أمام سري (عضو من أعضاء المحكمة).

وتدل النقوش على أن أحكام محكمة السراة كان يمكن استئنافها. ولا أدل على ذلك من لقب الوزير «مرا»: «رئيس الأسرار لمحاكمات السراة»[٢٤] وذلك يقرر أن الوزير يتصرف بحكم استئنافي للحكم الذي حكمت به محكمة السراة. ومن ذلك يمكننا أن نعتبر أن المحاكمة التي كانت تجري أمام محكمة السراة يمكن استئنافها أمام المحكمة العليا التي يرأسها الوزير.

إجراءات محكمة الستة العليا

تدل الألقاب التي يحملها موظفو محكمة الستة العليا ومحكمة السراة على أن الإجراء في كلٍّ كان واحدًا. غير أن كل موظفي محكمة الستة العليا كانوا يتألفون كلهم من قضاة عظماء جدًّا قد حددت اختصاصاتهم على ما يظهر بكل وضوح كما أسلفنا من قبل. وعلى ذلك فإن كل طلب يقدم أمام محكمة الستة العليا كان يقدم بصفة وثيقة مكتوبة «سبر» بين يدي المشرف على الشكاوى أو في قلم كتاب المحكمة، وبعد ذلك كان يوكل أمر التحقيق إلى مستشار محقق «حرى سشتا ن مدو شتاو» فيأخذ في فحص القضية ثم يحيلها أمام إحدى جلسات «هاييت» المحكمة. ثم بعد ذلك يسمع الرئيس «ساب را نخن» القضية يساعده مستشاروه في الجلسة. وفي النهاية ينطق رئيس الجلسة بالحكم باسم الملك «م رن ن نيسوت» وفي بعض الأحوال كان يوكل التحقيق إلى رؤساء المجلس مباشرة عندما يكون الموضوع دقيقًا.

(١٢) قانون العقوبات

أما ما لدينا من الوثائق الخاصة بقانون العقوبات في عهد الدولة القديمة فقليل جدًّا حتى الآن.

وقد استخلصنا من نقوش الوزير «مرا» ونقوش الأمير «بيبي عنخ» اللذين تكلمنا عنهما فيما سلف أنه كان هناك عقاب بالضرب والحبس ولدينا بعض صور في مقبرة الوزير «مرا» يظن أنها تدل على وجود المعاقبة بقطع الرقبة غير أن هذه النظرية قد عارض في صحتها بعض علماء الآثار[٢٥] ولكن الظاهر أن هذا العقاب كان مقررًا للجرائم السياسية. إذ في لوحة الملك «نعرمر»[٢٦] نشاهده ممثلًا وهو يعيد سلطانه على إقليم «متليس» الثائرة في غربي الدلتا، وقد قطع رءوس رؤسائها العشرة طرحهم أرضًا وأذرعهم مكبلة ورءوسهم مقطوعة وموضوعة بين الفخذين، ومن جهة أخرى نشاهد على رأس دبوس الملك «عقربًا» ممثلًا سكان مدن الدلتا «رخيت» وهو يخضعهم، وقد ظهروا مشنوقين في رموز مقاطعاتهم المختلفة[٢٧] ولكن خلافًا لهذا الشنق السياسي لا نعرف أن عقاب القتل كان موجودًا في القانون العام. ولا يفوتنا أن نذكر ورقة «وستكار»[٢٨] التي تقص علينا أسطورة «خوفو» والسحرة، وتشير فيها إلى مجرم قد حبس حتى ينفذ عليه حكم الإعدام بضرب رقبته، وكان هذا العقاب لا بد موجودًا في مصر، ولكن لا يمكننا أن

نعرف في أي وقت بالضبط كان يطبق ولا عن أي جريمة يحكم به. وكذلك نعلم من نفس الورقة أن المرأة الزانية كان يحكم عليها بالحرق حية. حقًّا إن العصر الذي تحدثنا عنه هذه الورقة هو عصر الدولة القديمة، ولا بد إذن من أن يكون هذا العقاب نافذًا في هذا العصر، ولكن من جهة أخرى نعلم أن القصة من أولها إلى آخرها حديث خرافة، هذا فضلًا عن أن النسخة التي في أيدينا قد كتبت.

(١٣) محكمة المقربين[٢٩] مقاضاة الأشراف

لقد تكونت في البلاد طبقة من المقربين لدى الملك وهم كهنة إقامة شعائره، مما أوجد رابطة متبادلة بينهم وبين الملك، وكانوا يلقبون «بالمقربين» له. وقد كان المقرب يأخذ على نفسه أن يقوم بالاحتفال بشعائر الملك وأن يكون له بمثابة الكاهن لإلهه. وقد كان الملك مقابل ذلك يسبغ عليه نعمة تكون إما «دخلًا» أو أرضًا، ويعطيه امتياز دفن جثته في الجبانة الملكية، وهذا الإنعام الأخير كان يكسبه مشاطرة أبدية الفرعون في مملكة الآلهة الأخيرة. وفي عهد الأسرة الخامسة أصبحت طائفة «المقربين» وراثية، وكونوا طبقة اجتماعية جديدة قائمة بذاتها تتمتع بأحكام قانونية خاصة بهم، أخذت تنمو بعيدة عن القانون العام بامتيازاتها الخاصة. ومنذ حكم الملك «نفر إر كا رع» ثالث ملوك الأسرة الخامسة، كانت هذه الطائفة الوراثية تتمتع بمحكمة منفردة اختصاصها الحكم في المنازعات التي يمكن أن تنتج من وظيفة المقربين، فمن ذلك أن خرق الالتزامات التي قد تعاقد عليها «مقرب» مع كهنة وقفه، كانت تفصل فيه هذه المحكمة الخاصة. وكان يرأس هذه المحكمة الملك نفسه، الإله العظيم «نتر عا» يحيط به مستشارون يلقبون «**رؤساء أسرار التحقيق الإلهي**»، وهم مقربون عظام وكانت مأموريتهم تنحصر في مساعدة الملك عندما يحاكم أندادهم. والواقع أن هذه المحكمة وقد نشأت من إجراءات التحكيم كانت، أحيانًا توقع عقابات صارمة مستندة إلى القانون العام مما يزكي إنشاءها، إذ لا نزاع في أنه كان من اختصاصها أن تنتزع من المقرب الخائن كل ما يربحه من وظيفة المقرب.

والواقع أنه بعد عهد الأسرة السادسة بقليل نجد مرسوم الملك «دمز با تاوي» يهدد الموظفين الذين يعتدون على الضياع التي كان يملكها ال«خنت شي» وهم أهم المقربين للملك، بأن يحرمهم كل الامتيازات التي كان يتمتع بها المقرب، أو ينتزع منهم أبديًّا إمكان حصولهم على لقب مقرب لدى الملك، ويمكن القول بأن عقوبات محكمة الإله

العظيم التي كانت توقعها منذ البداية تشمل نزع ممتلكات الشخص بصفته مقربًا ومنعه من الدفن في الجبانة الملكية.[٣٠]

على أن كل هذا النظام القضائي العظيم أخذ يتدهور شيئًا فشيئًا خلال عهد الأسرة السادسة حتى أصبح يكاد يكون منعدمًا، ولم يبق أحد بجوار الملك في يده السلطة المدنية متجمعة إلا الوزير الذي كانت تزداد قوته وتنمو، ولكن كل هذه كانت مظاهر اسمية إذ إن البلاد في هذا العهد كانت مقسمة إلى ولايات مستقلة ليس للملك عليها سلطان إلا الاسم.



جزء من تمثال لقاضٍ يحمل قلادة وسطها رمز آلهة العدل «معات»، وكان كبير القضاة في مصر يلبس صورة من اللازورد تمثل الآلهة معات «آلهة العدل»، وكان من عادته أن يدير رمز العدالة هذا نحو المحق عند النطق بالحكم. ويوجد ثلاثة تماثيل صغيرة من هذا النوع في متحف برلين.[٣١]

هوامش

(١) Sélim Hdssdn, Excavations at Giza vol II P. 173.

(٢) Sèthe, (Meten) Urk. (1) 1–17.

(٣) Acte de Fondation d'un difnitaire de la Cour de Khefren Rec. Tr. XIX PP. à 75–91.

(٤) استعملت لفظة سراة جمع سري للدلالة على أعضاء مجلس المحكمة. وذلك لقرب للفظة المصرية من اللفظة العربية شكلًا ومعنى.

(٥) Journ. Egypt. Arch. 1918, PP. 146 etc.

(٦) Mariette. Mast. D. 56, p. 329.

(٧) A. R. (1) p. 30.

(٨) Br. A. R. (1) N. 307.

(٩) Mariette, Mastabas, D. 56. P. 239.

(١٠) Gunn, Cemetery of Teti pp. 133 etc.

(١١) Murray, Mastabas Saqq. PL. XVIII.

(١٢) Admonitions d'un Vieux sage, dans Moret, Le Nil, p. 262.

(١٣) Borchardt, Grabdenkmal des konigs Neussere. pp. 113–114.

(١٤) Sethe, Urk l., 47.

(١٥) Sethe, Urk. P, l.

(١٦) Pirenne, Institutions, Vol. III P 515–19.

(١٧) لعل مكتب الشكاوى هو ما يقابل الآن قلم المحضرين ولعل قلم كتاب المحكمة هو الاصطلاح المعمول به الآن وهو ما يطلق على القلم المدني.

(١٨) Person, Morales.

(١٩) Pap. Prisse. The Lit. of the Ancient Eg. PP. 59–60.

(٢٠) Sethe, Ein Processurteil aus dem alien Reich Z. A. S. LXI (1926) P. 72.

(٢١) Br. A. R. (1) No. 200 & Urk (1) pp. 11–15.

(٢٢) Blackman, The Rock Tombos of Meir, P. 25–26 PL. IV, A,.

(٢٣) Br. A. R. (1) No. 279.

(٢٤) Pirenne, Instiutions p. 516.

(٢٥) Klebbs, Reliefs des alten Reiches, P. 24.

(٢٦) انظر الجزء الأول ص (١٥٦).

(٢٧) Pirenne, Institutions Vol. I. Annex. II Chap. II. & III.

(٢٨) Maspero, Conte de Cheops et des magiciens, P. 34.

(٢٩) انظر مصادر هذا الفصل.

(٣٠) Moret, C.R. Insc. 1914 p.p. 565 ....

(٣١) Z. A. S. Vol 56 p. 67. 68.

الفصل الخامس

مصادر فصل نظام الحكم والقضاء

إن أول من بحث موضوع نظام الحكم في عهد الدولة القديمة بحق هو الأستاذ «بيرن» في كتابه المشهور: J. Pirenne, Histoire des Institutions de l'ancienne Egypte 3 vol Bruxelles 1935.

وقد كتب قبله وبعده عدة علماء بعض مقالات متفرقة في مجلات وكتب أهمها ما يأتي:

(1) **Moret.** L'administration locale sous l'ancien Empire. Compte-rendus de l'Académie des inscriptions, Paris, 1916. pp. 378 et suiv.

(2) **Moret et Boulard.** Donations et fondations en droit égyptien (Rec. Tr. XXIX pp. 57–95.

Petrie

(a) The palace titles. (Ancient Egypt. 1924, PP. 109–122.
(b) The royal officials. op. cit. 1925, pp. 11–18.
(c) Justice and revenue op. cit. 1925, pp. 45–54.
(d) The rulers op. cit. 1925, pp. 79–88.

(3) **Revillout** (E.) Cours de droit Egyptien, Paris, 1884.

(4) **Revillout** (L.) La propriété, ses demembrements, la possession et leurs transmissions en droit egyptien, comparé aux autres droits de l'antiquité Paris, 1897.

(5) **Sethe**

(a) Ein prozessurteil aus dem alten Reiche (Z.A.S. LXI pp. 72 et suiv).
(b) Urkunden des alten Reiche 4 vol. 1932.
(c) Geschichte des Amtes im alten Reiche (Z.A.S. XXVIII pp. 43–49).

(6) **Vinogradoff.** (P.) Historical jurisprudence 1, Oxford 1920.

(7) **Breasted.** The Dawn of Conscience, New-York, 1934, (pp. 115–151).

(8) Jean Sainte Fare Garnot, L’Appel aux vivants.

وفي هذا الكتاب نجد بعض الآراء التي تخالف ما في كتاب الأستاذ «جاك بيرن» في موضوع محكمة المقربين، إذ يعتقد بعض العلماء أنها خاصة بالآخرة مثل الأستاذ زيتة والأستاذ جردنر، هذا إلى أن «جردنر» مؤلف هذا الكتاب قد كتب مقالًا خاصًّا بحث فيه هذا الموضوع تحت عنوان: Le tribunal du Grand Dieu sous L’ancien Empire Egyptien (Revue de l’histoire des religions 1937).

الفصل السادس

ثروة مصر الطبيعية ومنتجاتها

لقد وهبت الطبيعة أرض مصر تربة خصبة، وجوًّا صالحًا، وجبالًا زاخرة بالأحجار والمعادن، ونهرًا فياضًا يعم أرضها كل عام، وحيوانًا انتشر في أرجائها، وطيورًا اختلفت أنواعها. كل ذلك هيأ لأهل البلاد أن ينشئوا مدينة منذ أقدم العهود لم تضارعها مدنية في الشرق، ولا في الغرب في تلك الأزمان السحيقة. وكان أول ما وجه إليه المصري همه زراعة الأرض، وتربية الماشية، ثم إقامة المباني لسكنه، واستثمار الأحجار الصلبة، والمعادن في صناعاته، وحرفه المختلفة التي كانت نتيجة طبيعية لتدرجه نحو الحضارة والعيشة الهنيئة. وسنتكلم عن الزراعة أولًا، إذ هي في الواقع الأساس الأول لحياة سكان وادي النيل.

(١) الزراعة

إن أهم ما يجب على الباحث في الزراعة عند قدماء المصريين، أن يعرفه أولًا أنواع الأشجار والنباتات التي كانت تنمو في تربة البلاد، وكذلك النباتات والأشجار التي كان يجلبها المصري من الخارج وينتفع بها في بلاده.

الأشجار الكبيرة: كان المصري منذ أقدم العهود يستعمل خشب الأشجار العظيم في إقامة مبانيه وفي صناعاته، فكان منذ فجر التاريخ وما قبله يصنع سقف مقبرته من الخشب، كما يشاهد ذلك في سقارة، وفي نجع الدير،[١] وكذلك كان يستعمله في بناء السفن، وفي الأدوات المنزلية، غير أن مصر طوال تاريخها لم يكن لديها الخشب الكافي لسد حاجاتها، لذلك لجأت منذ الأزمان السحيقة إلى جلب الأخشاب اللازمة لها من البلاد المجاورة وبخاصة من بلاد سوريا وما جاورها.

وأكثر الأشجار التي وجدناها مرسومة على جدران المعابد المصرية والمقابر لم يتسن تعرفها وتمييزها بصفة قاطعة في كثير من الأحيان. وذلك لأنها كانت ترسم دائمًا بصورة مختصرة. وأهم ما عرف منها على وجه التأكيد ما يأتي:

السنط (Acacia Nilotica Del) وقد عثر على أجزاء منه في عصور ما قبل التاريخ، وبخاصة في البداري،[٢] وفي العصر التاريخي من عهد الأسرة الثالثة،[٣] والأسرة الخامسة، ثم في الأسرة السادسة،[٤] وكان يجلب من «حتنوب». وقد عثر على رسم شجرة سنط في عهد الأسرة الثانية عشرة في مقابر بني حسن،[٥] وكان خشبه يستعمل في بناء السفن الحربية، والقوارب، كما يستعمل الآن في مصر لهذا الغرض، وكان يجلب كذلك من بلاد «وولت» بالنوبة. كما كان زهر السنط يدخل ضمن صناعة أكاليل الموتى، وثماره المعروفة بالقرض كانت تستخدم في الطب، وبعض الصناعات الأخرى كالدباغة.

النخيل Phoenix Dactliphere: عثر على بقايا من جذوع النخل في مصر منذ العصر الحجري القديم العلوي في الواحة الخارجة.[٦]

والواقع أنه كان يزرع في مصر منذ أقدم العهود، وكانت تستعمل جذوعه في السقف، وقد عثر على سقف مقبرة من فلوق النخل في سقارة، يرجع عهدها إلى الأسرة الثانية، أو الثالثة،[٧] وكذلك عثر على سقف من الحجر مقلدة عليه جذوع النخل في حفائر الجامعة بمنطقة الأهرام بالجيزة في مقبرة «رع ور» من الأسرة الخامسة، وفي مقبرة من الأسرة الرابعة، وفي مقبرة «فتاح حتب» بسقارة.

ونخيل الدوم (Hyphaene thebaica Nart) أول رسم عثر عليه لهذه النخلة وجد في مقبرة العظيم «كا إم نفرت» في عهد الدولة القديمة،[٨] ولا شك أنها كانت موجودة في مصر منذ عهد ما قبل الأسرات، إذ عثر على بذورها في مقابر البداري،[٩] وفضلًا عن أكل ثمار النخل والدوم، فإن خوص أشجارها كان يستعمل في عمل السلال، وليفها لعمل الحبال والشباك، ويلاحظ أن عمل حبال أسطول الفرعون «سحورع»،[١٠] التي كان يبلغ طول الحبل منها نحو ٣٠٠ ذراع كانت تصنع من ليف النخيل، وكان يصنع من خوص الدوم وفروعه السلال والحصير، والأطباق، والنعال والعصي والأقفاص.

الجميز (Ficus sycomorus) لا جدال في أن شجرة الجميز كانت تزرع في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات إذ عثر على خشبها[١١] في مقابر نقادة وبلاص، وعلى ثمارها في عهد الأسرة الأولى.[١٢] ويوجد في المتحف المصري ستة نماذج لشجرة الجميز، عثر عليها «ونلوك» في نماذج حدائق من عهد الأسرة الحادية عشرة،[١٣] وكذلك عثر على قطع من خشب الجميز يرجع عهدها إلى الأسرة الخامسة.

وشجرة الجميز كانت تعتبر عند المصري القديم من الأشجار المقدسة (انظر الجزء الأول ص ١٩٧) هذا فضلًا عن أنه كان يعتقد أن تابوت الإله أوزير نفسه صنع من خشبها، وكانت تظلله بفيئها من اليوم الرابع والعشرين من شهر كيهك[١٤] إلى نهايته، وهذه المدة هي عيد الإله أوزير. وكان خشب الجميز يستعمل عادة لعمل تماثيل الإلهات، ولصنع الأثاث والتوابيت والتماثيل على العموم. أما ثماره فكانت تؤكل وتقدم قرابين. وتستعمل المادة التي تتقاطر من لحاء هذه الشجرة عند قطعها بمدية في الأدوية،[١٥] وبخاصة للعين وأمراض الجلد (القوب) وكان يصنع منه نوع من الخمر يسمى[١٦] نبيذ التين.

ولما كان الجميز في مصر لا يتكاثر بنفسه فإن زراعته كانت تتوقف على نشاط الإنسان، مما يدل على تعرف قدماء المصريين على طرق الإكثار الخضري، كما أنهم عرفوا طريقة التختين، وتوجد عينة من الجميز المختن، وجدت بمخازن هرم «زوسر» المدرج بسقارة من عصر الأسرة الثالثة وهي محفوظة الآن بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

البرساء (اللبخ عند العرب) (Mimusops Schimperi Hochst) وكانت هذه الشجرة مقدسة للإله أوزير.

وقد عثر على فروع منها يرجع عهدها إلى الدولة الوسطى[١٧] وكان يصنع من خشبها الأثاث وتماثيل المجاوبين، وتؤكل فاكهتها. وهي غير اللبخ المعروف في مصر الآن. وكانت أوراقها تدخل في صناعة معظم الأكاليل الجنائزية. وعثر في مقابر دير المدينة بالأقصر على طاقات كاملة من أفرع هذه الشجرة من الأسرة الثامنة عشر ووجدت ثمارها بمقبرة «توت عنخ آمون». وقد انقرضت من مصر حوالي القرن السابع الهجري.

شجرة النبق (Zizyphus Spina Christi) وقد عثر على فاكهتها في قبور عصر ما قبل الأسرات[١٨] ويستعمل خشبها كثيرًا في التجارة المصرية حتى الآن.

شجرة الأثل (Tamarix nilotica) يوجد من هذه الشجرة أنواع عدة في مصر، وقد عثر على قطع متحجرة منها في وادي قنا منذ العهد الحجري القديم، وكذلك عثر على خشبها منذ العصر الحجري[١٩] الحديث وفي البداري،[٢٠] وفي عهد ما قبل الأسرات، وقد جاء ذكرها منذ عهد الأهرام.[٢١] وقد كانت مقدسة للإله أوزير. لذلك زرعوها على بعض القبور. ولا تزال تنمو بكثرة في مصر وكان يصنع من خشبها كثير من أدوات الفلاحة.

شجرة الصفصاف (Salix safsaf Forsk) هذه الشجرة يرجع تاريخ وجودها في مصر إلى عصر ما قبل الأسرات، إذ عثر على يد سكين من خشبها،[٢٢] وعلى صندوق

من الأسرة الثالثة وكانت أوراقها تستعمل في عمل الأكاليل في عهد الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها. وهذه الشجرة كانت مقدسة في دندرة، وكان الملك يأتي في أحد أعياد السنة المقدسة وينصب شجرة صفصاف أمام الإلهة حتحور[٢٣] ويخاطبها.

شجر المخيط: Cordia Myxa وجدت فروعه في مقابر الأسرة الثانية عشر بطيبة كما صنعت من ثماره بعض أنواع الخمور، واستعمل ثمره في صيد الطيور.

أشجار التين: Fecus Carica توجد منقوشة على جدران المقابر، وخصوصًا في بني حسن والأقصر، وقد تسلقها القردة لقطف ثمارها.

الهجليج أو تمر العرب: Balanites aegiptiaca وجدت ثماره في كثير من المقابر وخصوصًا منذ الأسرة ١٢ وكان يستخرج منه زيت يستعمل في التطبيب ومحفوظة منه عينات بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

وتدل الأحوال على أن صناعة النجارة لم تتقدم تمامًا في مصر إلا منذ كشف معدن النحاس. والآلات التي كانت تستعمل في النجارة وجدت مرسومة على المقابر أو وجد منها نماذج صغيرة في المقابر كالمجاميع التي عثر عليها في سقارة في مقبرة ابن «تي» وفي مقابر حفائر الهرم السليمة، وهذه الآلات بعضها معروف استعماله، وبعضها لم يعرف بعد، وأهم ما عرف منها القدوم، والبلطة، والمخرز، والإزميل أو المنقار، والأجنة، والمطرقة والمنشار. ونشاهد صناعة الأخشاب في مقابر الدولة القديمة في سقارة من عهد الأسرة الخامسة.[٢٤]

ومن أهم الأمثلة التي تبرهن على مهارة المصري في صناعة الخشب تمثال شيخ البلد، ونجارة الملكة «حتب حرس» من عهد الأسرة الرابعة في المتحف المصري.

الأخشاب الأجنبية

ظلت مصر منذ أقدم العصور حتى الآن في حاجة إلى جلب الأخشاب من البلاد المجاورة لها. وأهم البلاد التي كانت تجلب منها الأخشاب عدا الأبانوس؛ بلاد آشور، وأرض الإله «البنت»، وبلاد الحيثيين، ولبنان، والنهرين، وبلاد زاهي «سوريا» وفلسطين، وكل هذه البلاد ما عدا بلاد «بنت» التي كان يأتي منها خشب الأبانوس، وبعض الأخشاب ذوات الروائح العطرية التي كانت تستعمل «بخورًا» واقعة في غرب آسيا.

وقد ذكرت لنا المتون المصرية أنواعًا عدة من الأخشاب، والأشجار لم يحقق منها إلا عدد يسير جدًّا.

وأهم الأخشاب التي جاء ذكرها في نصوص الدولة القديمة ما يأتي: الأرز، والسرو، وشجر العرعر، والبلوط، والصنوبر.

وقد ذكر خشب الأرز في المتون المصرية باسم «عش». ولكن علماء الآثار اختلفوا في بادئ الأمر في ترجمة هذا الاسم، فمن قائل إنه السنط المصري، ومن قائل إنه اللبخ. ولكن الرأي الأخير أثبت أنه الأرز الذي يكثر في جبال لبنان. وقد جاء اسمه في متون الدولة القديمة وبخاصة في متون الأهرام. وكانت هذه الشجرة مقدسة للإله «أوزير» إله الموتى الذي كان ينتحب مثل صوت شجرة الأرز، والذي كان مختبئًا في قلبها في جبال ببلوص[٢٥] «جبيل». ورغم كل ذلك فإن الأستاذ «لوريه» يقول إنها شجرة الصنوبر، ويقال إن خشبها استعمل في مصر منذ عهد ما قبل الأسرات. وكان خشب الأرز يستعمل في عمل الأبواب وفي صنع أثاث المعابد، والقصور وغيرها.

الأبانوس «هبني»: وتدل النقوش على أنه كان يجلب من بلاد كوش وبلاد النوبة، وبلاد بنت، والممالك الجنوبية. والظاهر أنه كان لا ينمو في كل هذه الجهات، ولكنه كان يصل إلى مصر من الجنوب فقط، وكان يستعمل منذ عهد الأسرة الأولى،[٢٦] إذ عثر على لوحة منه، وعلى خاتم أسطواني الشكل منه أيضًا. ولكن اسم الخشب ذكر أولًا على ما نعلم في عهد الأسرة السادسة،[٢٧] وكان يستعمل في أغراض شتى كعمل الصناديق، والتوابيت وآلة الطرب (العود)، والمحاريب الصغيرة، والتماثيل والعصي، ولكنا لا نعرف إذا كانت هذه الأشياء صنعت في مصر أو كانت تجلب إليها من الخارج، ويقول الأستاذ لوريه إن المصريين عرفوا الأبانوس عن طريق الحبشة.[٢٨]

البخور والروائح العطرية: مما لا جدال فيه أن البخور كان يستعمل في مصر في المعابد والمقابر. وقد جاء ذكر استعمال البخور في مصر في نقوش الأسرتين الخامسة والسادسة،[٢٩] وأهم ما كان يجلب منه إلى مصر «الكندر»، وهو نوع من الصمغ «عنتي» لونه أبيض مائل إلى الصفرة أو أسمر، وهو شفاف، وأشجاره تنبت في الصومال، وجنوبي بلاد العرب.

ومن أهم موارد البخور التي كانت تجلب إلى مصر المر، واللبان الذكر. وكانت من أهم مستلزمات الطقوس الدينية كما كانت تستعمل الأصماغ والراتبنجات من الأشجار الصنوبرية. وهناك نوع آخر يأتي من بلاد شرق السودان بالقرب من جلابات، ومن البقاع المتاخمة لبلاد الحبشة. وقد ذكرت لنا المتون المصرية أنه كان يجلب من بلاد قبائل العبيد في عهد الأسرة السادسة،[٣٠] ومن بلاد بنت. وقد ذكر الأستاذ «نيوبري» أن اللادن كان يستعمل في مصر منذ الأسرة الأولى.[٣١]

النباتات ذات الألياف

كان المصري يستعمل النباتات ذات الألياف في حاجاته اليومية. وأهمها الكتان وألياف النخيل والحلفاء التي كانت تستعمل في عمل الحبال منذ أقدم العهود.[٣٢]

الغاب أو البوص: كان يستعمل منذ الأزمان السحيقة، وكان نباته يتخذ وهو مزهر شارة تدل على الوجه القبلي لكثرة نموه فيه. واستعمل في بناء مساكن فقراء القوم، وكانت أزهاره تعمل طاقات منذ عهد ما قبل الأسرات، وكان كثير الانتشار في مناقع الدلتا وعمل منه بعض الأثاث كالسلال، وكذلك السهام، وأنابيب للنفخ في كور الصائغ، واليراع المثقب، والأقلام، والحراب، هذا إلى أنه كانت تصنع منه قوارب صغيرة في الأعياد والاحتفالات الدينية على طراز القوارب التي كانت تصنع من البردي.[٣٣]

السعد وحب العزيز: وهما من الفصيلة البردية، وينموان في أراضي الجزر الرملية والجهات الرطبة وهما على أنواع شتى، ويعتقد الأستاذ شفينفورت أنه ينبت منها في مصر ثمانية عشر نوعًا،[٣٤] والنوع المسمى حب العزيز كان ولا يزال يؤكل ويتفكه به. والسعد نبات مثلث الشكل كالبردي له رائحة طيبة، ولذلك كان يستعمل في التحنيط، وقد وجدت منه حبوب ترجع إلى عهد ما قبل الأسرات.

البردي Cyperus papyrus: هو النبات الدال على الوجه البحري، وكان يستعمل في أغراض شتى، فكان يصنع منه الورق كما سنذكر بعد، ويؤكل ويعمل من سيقانه الحصر والسلال والغرابيل إلخ.

البشنين Nymphaea وهو اللوتس وكان ينمو في مصر بنوعيه الأزرق N. coerule، والأبيض N. Lotus منذ أقدم العصور، وكانت جذوره تؤكل على ما يظهر منذ عهد ما قبل التاريخ كما كان يصنع من بذوره نوع من الخبز. أما أزهاره فكانت تستعمل في صنع الأكاليل والطاقات. كما كان لها المقام الأول في الحفلات والزينات.[٣٥]

أما البشنين Nelumbium spiciosum المعروف باسم «الفول المصري» فهو من ألطف أنواع البشنين وقد أدخله الفرس في مصر حوالي سنة ٥٢٥ ق.م. وقد ذكر «هردوت»[٣٦] أن المصريين كانوا يتزينون به. ومما هو جدير بالذكر أن زهر اللوتس على الإطلاق اتخذ محورًا للزخرفة ورمز به إلى الجمال والرقة. ولا يزال إلى يومنا هذا يتحكم في الفنون الجميلة.

النباتات الطبية: يظهر أن المصري منذ أقدم العهود قد برع في استعمال النباتات للطب. ويمكن القول حسب رأي الأستاذ موريه أنه جاء في الأوراق الطبية أكثر من ٥٠٠ نبات استخرجت منها مواد طبية.[٣٧]

الحبوب التي كانت تزرع في مصر

لما اهتدى الإنسان أول الأمر إلى النباتات الغذائية التي كانت تنبت بالطبيعة، وعرف فائدتها، أخذ في زرعها وتعهدها بالري والسماد وأهم هذه النباتات على ما نعلم هي الحنطة وهي نبات يشبه الشعير، ولكنه في الواقع نوع من القمح. وقد بقي يزرع في مصر طوال عهودها التاريخية ولعله انقرض من البلاد في القرن الأول المسيحي ويعرف عند الفرنج باسم Emmer. وقد وجدت حبوبه في مقابر «مرمدة» كما ذكرنا ذلك آنفًا في عهود ما قبل التاريخ وكذلك عثر عليه في مقابر عصر الأسر الأولى وما بعدها. ويعزى استعماله في الأساطير إلى الإله «أوزير» الذي يقال إنه وجد الشعير ناميًا بين النباتات البرية بطريق الصدفة فدرس طبائعه[٣٨] ثم صنعت له أخته وزوجه إزيس منه الخبز، ولذلك تعتبر سنابل القمح والشعير من الأشياء المقدسة التي يرمز بها لهذه الآلهة، وقد وجد الشعير في المقابر القديمة مع الحنطة منذ عصر ما قبل الأسرات، وكذلك عثر على سنابل شعير منذ عهد الأسرة الخامسة ولكن في حالة تحلل، وقد استعمله قدماء المصريين خبزًا في عهد بناة الأهرام ولعمل الجعة حسب رواية هردوت.[٣٩]

ورغم كل ما ذكر فإن الرسوم التي وجدناها على مقابر الدولة القديمة لم تعطنا فكرة معينة عن أنواع الحبوب، كما أن قوائم موائد القربان لم تترجم إلى الآن ترجمة تجعلنا في مركز نحكم به على أنواع هذه الحبوب. وعلى أية حالة فإننا نعرف على وجه التقريب الحبوب الرئيسية من النماذج التي حفظت لنا في المقابر المختلفة منذ عصر ما قبل الأسرات، وهي التي نسبها القوم كما ذكرنا للإله أوزير.[٤٠]

وقد كشف عن نوع من القمح منذ عصر نقادة، وهو ما تسميه النقوش في الدولة القديمة «بدت» Tritcum, Decoccum.[٤١]

وكذلك عثر على نوع من الشعير أطلق عليه المصري في النقوش اسم «أت»،[٤] وهذا النوع قد حققه العالم شفينفورت تحت اسم (Hordeum Hexastichum).

وقد ذكر «مونتيه» نوعًا آخر يسمى «بش»[٤٢] تعرفه في مقبرة «مرا» بسقارة وفي مصطبة ليدن. ويقول الأستاذ بترى إن القمح النشوي يرجع تاريخ وجوده في مصر إلى العصر الحجري الحديث ولا يزال يزرع للآن في ممالك أوروبا، وعلى حسب قول المؤرخين كان يصنع منه الخبز المصري المعتاد،[٤٣] أما الحنطة أو الجاودار (Triticum Vulgare) فتعد أنها أقدم نوع من الحبوب بذل الإنسان فيه مجهودًا لتحسينه بعد أن كان نباتًا بريًّا. وقد عثر على حبوبه محفوظة في الأواني وفي الأقداح وهو ما يطلق عليه في النقوش لفظة «سوت».[٤٤]

أما الذرة (Sorghum Vulgare) فقد أنكر العالم شفينفورت وجود الذرة في مصر ولكن «مسبرو» يظن أنه قد عبر عنها في كلمة «ديراتي» أو «دوراتي» وهي المذكورة في ورقة بردي من عهد الأسرة التاسعة عشرة، وشاركه في رأيه «ولكنسون» و«إرمن» وغيرهما ممن ظنوا أنهم حققوا وجود هذا النبات على الآثار المصرية.[٤٥]

ومهما يكن من أمر فإن زراعة الذرة في عهد الدولة القديمة لم تقم على دليل قاطع، وهذا خلافًا للقمح فإن وجوده كان مميزًا في كثير من المتون، فأحيانًا يذكر المتن حبوبًا بيضاء وأحيانًا يذكر حبوبًا حمراء وفي متون أخرى نجد ذكر شعير الوجه البحري وشعير الوجه القبلي.[٤٦]

وقد تساءل الأستاذ «إرمن» عن سبب هذه التسمية دون أن يجاب[٤٧] والواقع أن قمح الوجه البحري له طابع خاص في أيامنا هذه وقمح الوجه القبلي له ميزة خاصة (قمح بحيري، وقمح صعيدي) وربما كانت هذه التسمية جاءت عن طريق التسمية الثنائية للقطرين.

الخضر: كان المصري منذ أقدم العهود يستعمل الخضر في طعامه لفائدتها من جهة واقتصادًا في أكل اللحوم من جهة أخرى، وكان يقدم كثيرًا منها على موائد القربان التي منها تعرفنا على كثير من أنواع الخضر المصرية القديمة، وأهمها الخس، والبصل، والفاقوس، كما عرفوا الكرفس، والحميض، والفجل، والكراث، والثوم إلخ.

الفول Fada Vugaris: وقد ذكر هردوت أن أكله كان محرمًا في بعض الجهات. وقد عثر على حبوب منه، ولكن من عهد الأسرة الثامنة عشرة.[٤٨]

العدس Lens esculenia: زكر «هردوت» أنه كان يستعمل طعامًا لبناة الأهرام، وقد عثر على إناء فيه عدس مطبوخ في مقبرة في دراع أبو النجا بالأقصر، وهذا الإناء موجود الآن بمتحف القاهرة.[٤٩]

الحمص: عرف بمصر منذ عهد الدولة القديمة. ويوجد نموذج منه من عصر الأسرة الثامنة عشرة محفوظ بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

الباميا: لم يثبت وجودها في العصر الفرعوني، ولكنها وجدت في العصر الإغريقي الروماني.

الفاقوس: وجد كثيرًا ممثلًا على موائد القربان المصرية في العهد الفرعوني.[٥٠]

البطيخ: Citiullus Coloeynthoides: ويقال إن رسم البطيخ شوهد على موائد القربان، إلا أن البطيخ الذي عرف أيام الفراعنة، يرجح أنه من النوع البري الصغير

الذي ينمو للآن في بلاد النوبة، وشرق السودان، وربما كان هذا هو أصل الأنواع الكبيرة. وقد ذكره «أنجار» في كتابه عن النباتات، وكذلك «لبسيوس»، وأعطى صورًا منه منذ عهد الأسرة الخامسة.[٥١] وكان ورقه كذلك يوضع على تابوت المتوفى. وقد ذكر اسمه في قصة البحار الغريق من عهد الدولة الوسطى.

الكراث: وهذا النبات الذي لا يزال يؤكل في مصر إلى الآن كان يزرع في مصر منذ الأسرة الخامسة على الأرجح، إذ إن اسمه باللغة المصرية القديمة قد وجد في تركيب اسم إحدى ضياع العظيم «تي»،[٥٢] الذي يرجع عهده إلى الأسرة الخامسة، وقد وجد هذا الاسم ثانية في عهد الدولة الوسطى.[٥٣]

الكرفس: عثر على حبات من بذوره محفوظة في متحف فلورنس، وكانت أوراقه وزهوره تحلى بها الموميات. وتوجد قلادة منه من العصر الفرعوني محفوظة بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي، وكان يستعمل كثيرًا مادة طبية.

الخس: وهو من النباتات ذات الأنواع العدة، وكان يزرع في مصر منذ أقدم عهود الفراعنة. وقد مثل في سلال القرابين بورقه الأخضر. وقد عثر على حبات من بذوره، وهي محفوظة الآن بمتحف برلين، وكذلك بمتحف فؤاد الأول الزراعي، وهذا النبات هو الذي يرسم أمام المعبود «مين» إله التناسل؛ لأنه يعد من النباتات التي فيها قوة حيوية.

وقد عثر على نباتات أخرى عدة بعضها على الموميات، وبعضها ممثل على موائد القربان، أو مذكور في قوائمها، وأهمها الحميض، والفجل،[٥٤] والشبث وقد ذكر «بتري» في كتابه Descriptive Sociology من ١٤٥–١٤٦ جدولًا لكل أسماء هذه النباتات والمصادر التي استقاها منها.

أما البصل فإنه رغم كثرة زراعته في مصر فلم يظهر على موائد القربان إلا في عهد الأسرة الخامسة.[٥٥] ويظهر أن المصريين كانوا يأكلونه بكميات عظيمة إذا صدقنا ما ذكره «هردوت».[٥٦] وقد كان يستعمل في الوصفات الطبية كثيرًا لشفاء عدة أمراض[٥٧] ولا نزاع في أن عادة أكل البصل، وتعليقه في عيد شم النسيم ترجع إلى عادة مصرية قديمة. وقد كان عند المصريين عيد خاص يسمى عيد «نتريت» يحلى فيه جيد الناس بالبصل في ليلة العيد وذلك في ٢٥ كيهك. ويمشون وراء تمثال الإله فتاح «سكر».

الثوم: وكان المصري يستعمل الثوم كثيرًا في أكله كما هو الحال الآن، وفي الوصفات الطبية وقد عثر على حباته منذ عهد ما قبل الأسرات[٥٨] على شكل نماذج من الحجر والعاج، وتوجد عينات منه طبيعية محفوظة بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

التوابل: وتدل الكشوف الأثرية على أن المصري كان يستعمل كثيرًا التوابل، التي لم يستعملها الأوربيون؛ إلا بعد الحروب الصليبية، عندما نقلوها معهم من الشرق. وأهم هذه النباتات هي **الكزبرة**[٥٩]، وقد وجدت ضمن مخلفات الملك «توت عنخ آمون» كما وجدت كذلك في قوائم القربان منذ عهد الأسرة الخامسة مذكورة هي و**الكراويا**.

وكذلك استعمل المصري **الينسون**، و**والكمون** الذي الذي كان يستخرج[٦٠] منه الزيت.

أشجار الفاكهة: كانت أشجار الحدائق والكروم تزرع في مصر منذ أقدم العهود. ونخص بالذكر منها أولًا. الكرم (العنب) وقد عثر على رسم عصارة نبيذ من عهد الأسرة الأولى،[٦١] وكذلك على أواني نبيذ ترجع إلى هذا العهد، ولكن أول ما ذكر اسم العنب بالمصرية، كان في الأسرة الثالث[٦٢]) في تاريخ حياة «متن» (ص ١١ الجزء الأول) وما كان له من الكروم العظيمة المساحة، وكان النبيذ يستعمل قربانًا إلهيًّا، في قرابين المساء، وفي قرابين الأعياد، والقرابين المأتمية، كما كان يؤخذ شرابًا ويحصل ضريبة. ومناظر جمع العنب ودهسه بالأرجل، أو عصره تشاهد على جدران مقابر عصور مصر المختلفة منذ الأسرة الرابعة والخامسة[٦٣] والسادسة،[٦٤] وقد كانت عملية عصير العنب في غاية من البساطة، والظاهر أن لون النبيذ كان أحيانًا أسود، وأحيانًا أبيض، وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا الأستاذ «إرمن» إلى أن يقول بوجود صنفين من النبيذ الأبيض والأسود[٦٥] في عهد الدولة القديمة.

ومن المرجح أنه كان يسود في العصور الفرعونية، العنب الأحمر القاتم لأن معظم الثمار التي وجدت كانت بيضية الشكل، ذات لون أحمر قاتم، قريبة الشبه من الصنف الذي يزرع في مصر العليا، والفيوم الآن.

ويوجد نموذج من الزبيب (من النوع الأسود) محفوظ بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي. يرجع عهده للأسرة الثامنة عشرة عثر عليه في مقابر دير المدينة بالأقصر.

وبهذه المناسبة نذكر أنه كان يستخرج من نخيل البلح نوع من الخمر، ذكر منذ عهد الأسرة السادسة في متون الأهرام،[٦٦] وهذا يختلف عن النبيذ الذي كان يستخرج من البلح منذ الأسرة السادسة[٦٧] أيضًا، وهو المعروف الآن بالعرقي.

الرمان: وجد اسمه في اللغة المصرية «رمن» غير أن أقدم رسم له كان في عهد إخناتون،[٦٨] وكانت منتجاته كثيرة. أما النبيذ الذي كان يستخرج منه فلم يذكر إلا في العصور[٦٩] المتأخرة.

زراعة نباتات الألياف

الكتان: هو النبات الوحيد، الذي استعملت أليافه في صناعة النسيج، طوال عصور مصر الفرعونية؛ للاعتقاد السائد وقتئذ بأن «أوزير» كفن في الكتان بعد موته. وتدل بقايا الأقمشة التي عثر عليها منذ عصر البداري على أن صناعة نسيج الكتان كانت منتشرة في مصر منذ أقدم عهودها، وبخاصة عندما نعلم أن الأستاذ «ينكر» عثر في مقابر مرمدة (بني سلامة) على قطع من غزل الكتان أقدم عمرًا مما وجد في البداري،[٧٠] وكذلك عثر على أقمشة من العهد الحجري الحديث في الفيوم،[٧١] ولا نزاع إذن في أن الغزل والنسيج كانا من أقدم الحرف في مصر. ولكن تمثيل هذه الصناعات لم يعثر عليه منقوشًا إلا في عهد الأسرة الثانية عشرة في مقابر بني حسن، حيث مثلت الأدوار التي تمر على النبات من تعطين، ودق، وتمشيط، وغزل، ونسيج. هذا إلى أنه كشف عن نماذج لنساء يشتغلن بالغزل والنسيج في مقابر الأسرة الحادية عشرة في طيبة وهذه النماذج محفوظة الآن في متحف القاهرة.[٧٢]

وتدل البذور الكثيرة التي عثر عليها في المقابر المصرية على أنه كان هناك نوع خاص من الكتان يختلف عن النوع الذي يزرع في البلاد الآن.[٧٣] وقد تكلم مؤرخو اليونان عن نسيج الكتان المصري ودقة صنعه، وخصوا نوعًا منه دقيقًا جدًّا حتى إنهم قالوا إنه نسج بالهواء ويطلق عليه اسم Byssus[٧٤]، ويعتقد الأستاذ «لوريه» أن هذه اللفظة تقابل في اللغة المصرية القديمة كلمة «نيسوت»، أي ملكي للدلالة على أفخر نوع من نسيج الكتان.[٧٥]

زراعة القطن واستعماله في مصر[٧٦]: لقد تضاربت الأقوال والآراء في موضوع استعمال القطن في مصر ومعرفة المصريين له؛ فمن ذلك أن «روزليني» يقول بوجود بذور هذا النبات في مقابر المصريين القدماء،[٧٧] وكذلك عثر على بعض أكفان فحصت ويقال إنها مصنوعة من القطن، بيد أنه لم نعثر على وثائق حتى عصر الرومان تدل على صناعة القطن في مصر أو زرعه فيها، غير أن الأستاذ «ريزنر» اكتشف قطع نسيج قطنية من العهد الإغريقي الروماني في السودان في بلدة «مرو»[٧٨] وكذلك ذكر لنا «هردوت» الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد (٥٦٩–٥٢٥ ق.م.) أن «أحمس» أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين أهدى قميصين من القطن،[٧٩] وكذلك ذكر لنا «بليني»، الذي عاش في العصر الأول بعد الميلاد، أن الجزء العلوي من مصر المجاور لبلاد العرب كان يزرع نباتًا يسمى Gossypium؛ وأن أحسن ملابس يلبسها الكهنة كانت من فتائل هذا

النبات،[٨٠] غير أن كلام «يليني» لا يعتمد عليه كثيرًا. ويمكن القول بأن القطن لم يعرف في مصر الفرعونية.

النباتات التي تستعمل في الصباغة: أهم النباتات التي كانت تستخرج منها الأصباغ في مصر هي النيلة، والعصفر المستخرج من زهر القرطم وقد عثر على اسمه منذ عهد الملك «تيتي» في الأسرة السادسة كما ذكر الأستاذ «لوريه»، وكان يزرع[٨١] في حقول القمح، وكذلك الحناء.[٨٢]

شجرة الزيتون وزيتها: كان أول من عثر على اسم شجرة الزيتون في المتون المصرية هو «نيوبري» في متون الأسرة الثالثة،[٨٣] غير أن اسم زيت الزيتون لم يعثر عليه إلا نادرًا جدًّا في عهد الدولة الحديثة (ويعتقد الأستاذ «نيوبري»[٨٤] أن الزيتون كان يزرع في مصر منذ بداية العصر التاريخي، غير أن ذلك مشكوك فيه). وأول تمثيل عثر عليه لشجرة الزيتون يرجع عهده للأسرة الثامنة عشرة.[٨٥] ويدعى «بليت»[٨٦] أن شجرة الزيتون قد أحضرت إلى مصر في عهد فتوحها العظيمة من آسيا، وقد وافقه على ذلك «كيمر»، إذ يقول: إن هذا النبات أحضر إلى مصر في عهد الأسرة الثامنة عشرة،[87] وقد عثر على بعض فروع صغيرة من الزيتون في مقبرة «توت عنخ آمون».

نبات البردي: كان البردي ينبت في مناقع الدلتا، ولكنه اختفى منها الآن. ويكثر نموه في السودان. وكان المصري القديم يستخدمه لأغراض شتى، قد ذكر بعضها «هردوت» و«تيوفرستس»[88] و«بليني».[٨٩] ولكن أهم استعمال له هو صناعة الورق منه الذي جاء على غراره الورق المعروف لنا الآن، ويبلغ طول نبات البردي منه سبعة إلى عشرة أقدام، هذا عدا الزهرة، والجذور، ويبلغ عرض البردية نحو بوصة ونصف وقطاع الساق مثلث الشكل، ويحتوي على: لحاء رفيع خشن، ولب له أنسجة خلوية، ومن هذا اللب كان يصنع البردي.

كيفية صناعة ورق البردي

وقد وصف لنا «بليني» كيفية صنع ورق البردي، بأنه كان يقطع ساق النبات قطعًا رفيعة كانت توضع جنبًا إلى جنب على لوح من الخشب، وكان يوضع فوقها عدة قطع أخرى متقاطعة تكون مع الأولى زوايا قائمة، ثم تبلل بماء النيل، وبعد ذلك تضغط، وتجفف في الشمس. وأضاف بعد ذلك «بليني» أن ماء النيل عندما يكون معكرًا يحتوي على مادة لزجة. ولكن طريقة «بليني» هذه على ما يظهر غامضة، وخاطئة، إذ لم يذكر

لنا أن اللحاء الخارجي كان يزال قبل تقطيع اللب، إلى أجزاء صغيرة، وإن كان ظاهرًا في كلام له أتى بعد ذلك، إذ يقول: إن اللحاء كان يستعمل فقط لعمل الحبال. هذا إلى أن ماء النيل لم يكن فيه مادة لزجة عند ما يكون عكرًا. وقد عملت تجارب لعمل ورق البردي كما كان يصنعه المصريون القدماء فلم تفلح إلى أن توصل الأستاذ «بتسكوم جن» إلى عمل ورق بردي مماثل لما كان يصنعه قدماء المصريين.

والطريقة التي اتبعها أنه قطع النبات الأخضر من البردي إلى عدة قطع يمكن تناولها ثم أزال اللحاء الخارجي، وبعد ذلك قطع اللب الداخلي قطعًا غليظة ووضع نسيجًا ماصًّا على لوحة من الخشب، ثم رتب عددًا من هذه القطع موازيًا بعضها لبعض، ومتماسة بعض الشيء. ثم وضع فوقها طائفة أخرى من هذه القطع متلاصقة، ومكونة زوايا قائمة مع القطع التي تحتها، ثم غطى الجميع بنسيج رفيع ماص ودقه لمدة ساعة أو ساعتين بمطرقة من الخشب، وبعد ذلك وضع هذه المادة في مكبس صغير عدة ساعات وعند الكشف عنها وجد أن القطع قد التأمت وكونت ورقة رفيعة متجانسة صالحة للكتابة، ثم صقلها بعض الشيء مما جعلها أكثر ملاسة، وكان لون الورق الذي نتج من هذه العملية يكاد يكون أبيض. غير أنه كان فيه بعض عيوب أمكن إصلاحها قبل أن توضع المادة في المكبس.

على أننا لا نعرف بالضبط التاريخ الذي بدأ فيه استعمال الورق وصناعته، وأقدم ما عثر عليه قطع من وثائق البردي يرجع عهدها إلى الأسرة الخامسة والسادسة وهي محفوظة بالمتحف المصري الآن.[٩٠]

زراعة البساتين

لقد صورت النقوش والرسوم التي بقيت من عهد الدولة القديمة وغيرها صورة واضحة تفسر لنا بجلاء أن المصري القديم، كان مغرمًا بالأزهار وزراعة البساتين، فكان يذكرها في شعره، ويتخذها رموزًا وشارات، ويجعلها تلعب في حياته دورًا هامًّا، حتى إن أحد فلاسفة اليونان كان يتغنى بالعناية التي أظهرها المصريون في تربية الأزهار. ولا غرابة في ذلك فإنهم كانوا يزينون بها جدران قاعات أعيادهم ويحلون بها موائد قربانهم، حتى إننا وجدنا مائدة قربان أمام صاحب المقبرة، وليس عليها شيء سوى الزهور.[٩١] وكانت تحلى أواني الخمر بتيجان من الزهر تشبه قلائد الأزهار التي كان يضعها الخدم حول نحور الضيوف. أما النساء فكن يضعن الزهور على شعورهن وفي أيديهن. وقد ذكر

المصري القديم في الوثائق التي تركها لنا أنه كان يتفيأ ظلال الأشجار اليانعة عندما كان ينتظر حبيبته وهي آتية إليه وصدرها مكلل بالزهور، وكان الفرعون نفسه يذهب إلى ساحة القتال في عربته ونحره مزين بأكاليل الزهر المختلف الأشكال والألوان. على أن فقراء القوم لم يهملوا التزين بالأزهار؛ إذ نجد غالبًا في رسوم الدولة القديمة أن الفلاحين كانوا يعلقون الأزهار حول نحورهم، وكذلك كانوا يزينون بها الحيوانات، كما نجد الثيران العظيمة التي كانت تربى لتذبح قربانًا تحلى رقابها بأكاليل الزهر وتلف حول نحورها زهور البشنين كما يشاهد ذلك في مقبرة «تي» في سقارة والأميرة «حمت رع» في مقابر أهرام الجيزة.

وكانت المومياء توضع على أسرة من الزهور اليانعة وحول جباهها تيجان من الزهور مثبتة بدبابيس، وفوق صدورها كانت توضع الأكاليل وطاقات الأزهار.

وكانت تصنع هذه الزهور أحيانًا من الخشب، أو من الورق المقوى وتوضع بجانب المتوفى. وكانت توجد بجوار طاقات الزهور الطبيعية التي نسقتها يد الزهار. وكانت النائحات في يوم الدفن يحملن الزهور أمام عربة المتوفى حتى يصلن إلى القبر، ومن ثم كانت تأتي حاملات القرابين بالزهور كل يوم إلى المقبرة. كما يشاهد ذلك في نقوش الدولة القديمة، وكان أحب الزهور إلى المتوفى زهرتا البردي والبشنين «اللوتس».

ومنذ أقدم العهود كانت تزرع البساتين وتقام في وسطها البرك التي تحيط بها أحسن زهور المشاتل كالبشنين والعنبر والبقلة المباركة، والأقحوان والنرجس، والزنبق الأبيض، وشجرة الغار الوردية اللون، والخشخاش، وكانت الزهور تقطف وتوضع في زهريات من كل الأنواع وتنمق بطريقة تكسبها هيئة طاقة الزهر، كما يشاهد ذلك في مقبرة العظيم «تسن» بمنطقة الأهرام ومقبرة «بتاح حتب» في سقارة.

ومن كل ذلك يتضح لنا أن المصري بحكم البيئة الزراعية التي كان يعيش في وسطها عرف كيف ينشئ لنفسه زراعة وطنية قوية منقطعة القرين في تلك العهود، فلم يفلح في الوصول إلى ذلك بتأثير الموارد الطبيعية التي هيأها له وادي النيل الخصب فحسب، بل كان الفضل في ذلك أيضًا إلى جهوده التي لا تعرف الملل وإلى ذكائه الموروث، وإلى حبه للبحث وراء التقدم والنمو في هذه الناحية. ولا أدل على ذلك من بذله المجهود في تحسين آلات زراعته، وطرق استثمار أرضه، مما جعل وادي النيل في عهد الدولة القديمة البقعة التي ازدهرت فيها زراعة الحقول في وقت كانت فيه كل بلاد العالم عامة (اللهم إلا وادي نهر دجلة والفرات) لا تزال في طفولتها في فن الزراعة. ولا شك في أن تقدم مصر

وتفوقها في هذه الناحية أهم العناصر المادية التي جعلت مصر منبعًا لمدنية العالم. ولا أدل على سرعة تقدم مصر في الزراعة من اختفاء أنواع النباتات النجيلية في مدة وجيزة، تلك النباتات التي لاحظ وجودها العالمان «شفينفورت» «وانجار» في قوالب اللبن التي بني بها أهرام دهشور منذ الأسرة الرابعة وحل محلها أنواع الغلال. حتى إن الأستاذ «بترى» لم يجد في خرائب «كاهون» في عهد الأسرة الثانية عشرة أي أثر لهذه النباتات السالفة الذكر. وقد كان المصري في كل عصور تاريخه يعمل جهد طاقته لجلب الأشجار والنباتات من الأقاليم المجاورة ليستثمرها في بلاده. ويبذل جهده ليجعلها صالحة للنمو في أرضه الخصبة فلا تلبث أن تستقر في مصر وتزدهر وتأتي أكلها، ولا أدل على ذلك من جملة الأشجار والزهور والنباتات التي جلبها «تحتمس الثالث» معه من آسيا وصورها على جدران قاعة الأعياد التي أقامها في الكرنك والمعروفة بحجرة الزراعة، كما سنتكلم عن ذلك في حينه.

آلات الفلاحة

جرت العادة بل وسنن الطبيعة على أن تكون الآلات التي يستعملها الإنسان في حرفة من الحرف خاضعة في تقدمها وتحسنها إلى درجة الرقي التي يبلغها الإنسان في الطرق التي يتبعها في إبراز منتجات حرفه، وهذه القاعدة تنطبق بنوع خاص على الرقي الزراعي، فالآلات الزراعية في الواقع تتقدم بتقدم الزراعة والصناعة والتجارة. على أن تقدم العلم نفسه الذي يؤثر بطريقة غير مباشرة في طرق الزراعة لا يؤثر على تقدم الآلات إلا من بعيد، فنجد أحيانًا آلة جديدة تظهر مستعملة في زراعة بلد ما لكشف صناعة جديدة بها، وأحيانًا نجد أن هذه الصناعة الحديثة تستعمل مادة جديدة تمتاز بسرعتها أو خفتها أو سهولتها أو غير ذلك فتكون ذات فائدة محققة عن المادة التي كانت تستعمل من قبل، فيؤثر الفلاح استعمالها على غيرها.

وأحيانًا تجلب من البلاد الأجنبية آلات من مادة أرقى أو في شكل أصلح مما يستعمل في البلاد، غير أن هذه الآلات الجديدة تحتاج إلى مران طويل حتى يمكن استعمالها ويتعود الأهلون عليها.

ومنذ عهد ما قبل الأسرات نجد في مصر آلتين أصليتين خاصتين بالزراعة، وهما الفأس لفلح الأرض والمنجل لقطع المحصول وضمه. أي أن الأولى تجهز للفلاح عمله، والثانية تهيئ له حصد محصوله، وإذا فحصنا كلًّا من هاتين الآلتين نجد أن الطبيعة

قد ساعدت على اختراعهما، فالفأس في الواقع حلت محل اليد عند ما يراد نبش الأرض لزرعها، وإذا تخيل الإنسان هذا المنظر فإن يده تمثل شكل الفأس عند حفر الأرض. أما المنجل فقد اخترع على غرار أسنان الحيوان وهو يأكل الحشائش، فأسنانه هي أسنان الحيوان. وقد نقل الإنسان هذا في المادة وأصبح يستعمله في كل أغراضه لضم محصوله.

وقد ظهرت الفأس للمرة الأولى في التاريخ المصري على طوابع الأختام الإسطوانية الشكل التي كانت تحلي سدادات الأواني العظيمة التي عثر عليها في نقادة.[٩٢]

ومنذ الأسرة الأولى الفرعونية أصبحت الفأس شائعة الاستعمال في الحقول وأعمال البناء وغيرها، وقد استعملت الفأس من الخشب واستعين على تثبيت مشطها في اليد بالحلفاء أو الليف؛ إذ كان الخشب أقرب منالًا للفلاح وأسهل صنعًا. واستمرت الفأس تصنع من الخشب حتى العصور المتأخرة وهي لا تزال تصنع أحيانًا من الخشب في الواحات كما صنعت الفأس من النحاس في عهد الأسرة الخامسة،[٩٣] وأخذت تتدرج في التحسن شيئًا فشيئًا حتى أخذت أشكالًا عدة.

ولست أدري إذا كان لاسم رسم الفأس باللغة المصرية القديمة «مر» علاقة بالاسم الذي أطلق على كل مصر الزراعية وهو «تا مري» أي أرض الفلاحة أو أرض الفأس، وربما كان ذلك هو السبب في نسبة مصر كلها لاسم الآلة التي كانت أول شيء استعمل في فلاحتها. ومن المحتمل جدًّا أن لفظة «دميرة» التي يطلقها فلاحو الوجه القبلي عندما يكون الفلاح قد هيأ أرضه للزرع في وقت بداية الفيضان في النصف الأول من شهر مسرى، يرجع أصلها إلى لفظة «تا مري» أي أرض الزراعة أي الأرض التي هيئت للزراعة بالفأس. ومن ذلك يمكننا أن نفهم بسهولة معنى لفظة «مروت» التي تكتب بنفس الإشارة ويخصصها رجل وامرأة 𓌸𓂋𓏏𓀀𓁐 أي الفلاحون، وهنا يمكننا أن نفهم جيدًا معنى المثل القائل «كل فلاح مصري وليس كل مصري فلاحًا».

المحراث: تقص الأساطير أن مصر مدينة بالمحراث للإله «أوزير» إله النبت والزرع. والواقع أن المحراث هو فأس مكبرة من اختراع المصري عند ما أراد أن يقتصد في الوقت في شق أرضه. ويدل شكله على أنه كان يحرك بوساطة الإنسان لا بالحيوان في بادئ الأمر، وقد عثر في الرسوم المصرية القديمة على ما يثبت ذلك.

وقد عثر على محراث في شكله المعروف لأول مرة يجر بالثيران في آثار ميدوم[٩٤] في عهد الأسرة الثالثة، وكان يستعمل في بادئ الأمر بسلاح واحد ثم استعمل بسلاحين.

المحشة «المنجل»: من الطبيعي أن الإنسان الأول سواء أكان صيادًا في البر أم في البحر لم يهتم بأمر النباتات واستعمالها لأغراضه الخاصة إلا في اليوم الذي أصبح في

يده آلة من الظران صالحة لقطع الحشائش البرية أو نشرها ليستفيد منها، ومنذ أتقن المصري صناعة المحشة أصبح يصنعها بكثرة في معامل خاصة. وقد جمع الأستاذ «دي مرجان» في بحثه عن الآلات بين المنجل والمنشار، لأن وظيفتهما تكاد تكون واحدة وقد عرفنا شكل المنجل من الإشارات المصرية القديمة التي حُفِرَت على مقابر الأسرات الأولى[٩٥] والدولة القديمة. إذ نجد في النقوش الملونة في ميدوم رسمًا دقيقًا للمنجل، فالمقبض والسلاح قد لونا باللون الأخضر على حين أن الظران الأبيض يظهر في داخل المنجل، وكذلك نجد هذه الإشارة محفورة بهذا الشكل في عهد الأسرة الخامسة[٩٦] ولكن الرسم لم يبين لنا من أي عهد بدأت صناعتها من النحاس.

وتوجد آلات أخرى كانت تصنع من الظران كالبلطة التي يرجع عهد استعمالها إلى العصر الحجري القديم. وقد بدأت تصنع من النحاس في عهد الأسرة الثالثة، كما يشاهد ذلك على آثار ميدوم،[٩٧] إذ إن لونها الأصفر أو الرمادي الأخضر يبرهن بوضوح على أن سلاحها كان مصنوعًا من هذا المعدن.

أما السكينة فكانت تصنع في مصر، وكذلك في كل البلاد الأخرى من الظران، ويهذب سلاحها حتى يصير قاطعًا، وقد وجدت السكاكين بين الإشارات الهيروغليفية وسلاحها من الظران ويدها من الخشب،[٩٨] وقد وجدت نماذج منها من عهد الأسرة الخامسة.[٩٩]

وهناك آلات أخرى كان يستعملها المصري كالأمشاط التي كان يمشط بها ألياف الكتان والمطارق والمجارف والمكانس والمناخل والغرابيل وألواح التذرية. أما المذراة فقد اخترعها لفصل التبن عن القمح وأصابعها تبرهن على أن الإنسان قد أخذ شكلها من يده عند ما كان في أول الأمر يستعملها لفصل القش عن القمح، ثم اخترع المذراة على غرار اليد اقتصادًا في الوقت والمجهود.

وقد وجد في بعض مقابر الدولة القديمة حديثًا عدة مجاميع من نماذج الآلات النحاسية التي كان يستعملها الإنسان في حياته اليومية، غير أن بحثها يحتاج إلى دراسات خاصة، وقد عثر على مجاميع منها سليمة أهمها مجموعة حفيد الملك «منكاورع» في حفائر الجامعة بالجيزة إذ تبلغ نحو ٩٠ قطعة، ومعظمها لم يعرف بعد كيفية استعماله. وقد تعرفنا من بينها الإبر الدقيقة المثقوبة والموسى والمقطع.

طرق الزراعة

لا نزاع في أن طرق الزراعة في بلد ما تتوقف قبل كل شيء على مقدار مدنية أهلها. ثم تتدرج معها، ولكن في أقاليم محدودة نجد أن استثمار الأقاليم من حيث النبات أو الحيوان خاضع إلى البيئة وبخاصة الجو وصلاحيته لنمو أنواع خاصة من النبات أو تربية نوع خاص من الحيوان، ولذلك فإن الطرق التي يجب أن يستعملها أهل بلد ما نراها مرتبطة بهذه الأحوال.

وقد استقينا معلوماتنا عن طرق الزراعة في مصر في عهد الدولة القديمة من مقابر عظماء القوم، والنقوش التي وجدت على جدران الطرق الجنازية لملوك الأسرة الخامسة والسادسة، وأهمها منطقة أهرام الجيزة وسقارة وميدوم وكذلك مقابر أمراء أسوان من الأسرتين الخامسة والسادسة.

وطرق الزراعة في مصر في عهد الدولة القديمة لا تختلف كثيرًا عن باقي ممالك العالم، وبخاصة في بذر الأرض.

وكان المصري حسب ملاحظاته الشخصية، وما تقتضيه طبيعة كل نبات يقسم السنة الزراعية ثلاثة أقسام متساوية تقابل ثلاث مراحل مختلفة في زراعة الأرض؛ فالفصل الأول وهو الشتاء عنده يبتدئ من أواسط أكتوبر إلى بداية فبراير وهو بذر الأرض وزراعتها ويسمى بالمصرية «برت» (أي الخروج) أي ظهور الأرض من تحت ماء الفيضان، ثم من فبراير إلى يونيو وهو فصل الحصاد ويسمى بالمصرية «شمو» (أي الصيف)، ثم فصل الفيضان ويسمى بالمصرية «أخت» وذلك من منتصف يونيو إلى منتصف أكتوبر. والفلاح المصري الحالي لا يزال محافظًا على حساب مواقيت زراعته بالأشهر المصرية القديمة التي كان يستعملها أجداده منذ أقدم العهود، وهي المعروفة الآن بالأشهر القبطية؛ ففي وقت الانقلاب الشتوي يبدأ زراعته الشتوية وهي الشعير والقمح، ثم يحصد محصوله بعد ذلك في شهري مايو ويونيو ثم يزرع بعد ذلك الذرة، وقبل حلول الانقلاب بشهر يزرع الصيفي (الذرة العويجة).

وكان الفلاح يستعمل الفأس في عزق أرضه، والمحراث في شقها والشادوف في ريها. والظاهر أن الشادوف استعمل عند قدماء المصريين منذ عصر بداية التاريخ كما يدل على ذلك رسم في مقبرة في هراكنبوليس،[١٠٠] وكذلك عثر «ولكنسون»[١٠١] على رسوم للشادوف في الآثار المصرية القديمة. أما الساقية فلم يعثر لها على رسم، ولكن من المحتمل أنها كانت تستعمل منذ العصر الإغريقي الروماني، ويظن العالم «دارسي» أنه رأى ساقية عندما كان ينظف بئرًا في الدير البحري.[١٠٢]

أما النورج فلم يستعمله قدماء المصريين في درس الغلال واستعاضوا عنه بأرجل الماشية كما هي الحال الآن في النوبة وبعض جهات السودان ومصر والواحات.

أما كيفية زراعة الأرض بأنواع الأشجار والحبوب المختلفة فقد رسمها قدماء المصريين على مقابرهم منذ أقدم العهود، وهي لا تختلف كثيرًا عن زراعة الفلاح وحصده وتخزينه لمحصولاته في أيامنا هذه. وليس هناك ما يلفت النظر إلا صناعة النبيذ من العنب وغيره، فإنها قد اختفت في عصرنا هذا. ومن المحتمل جدًّا أن يكون السبب في ذلك دخول الدين الإسلامي في البلاد وهو يحرم شرب الخمر بكل أنواعها.

يضاف إلى ذلك زراعة الكتان وطرق تحضير خيوطه ونسجها فإنه قد قل من البلاد بدرجة عظيمة، وذلك لتغلب زراعة القطن وكثرة الواردات من منسوجاته من الخارج.

صيد الحيوان وتربيته

كان المصري في بادئ حياته يقتات من صيد حيوانات البر والبحر وقد اجتهد منذ القدم في أن يستأنس من حيوانات البر النافع منها لأغراضه الحيوية، ثم أخذ بعد ذلك يضيف إلى تلك الحيوانات التي أخضعها له ما كان يجلبه من الخارج من الحيوانات المفيدة.

وقبل أن نتكلم عن الحيوانات التي استأنسها المصري القديم يجب أن نبحث أولًا عن الحيوانات المتوحشة التي كان يعيش على لحومها أو يحاربها خوفًا من سطوتها، إذ كان وادي النيل، بما حبته الطبيعة من جبال ووديان يرويها هذا النهر، يجلب إليه الحيوانات المتوحشة الكثيرة، هذا إلى أن ماء النهر كان يحوي أسماكًا متنوعة الأشكال، ومن أجل ذلك كله كان المصري مضطرًّا بطبعه إلى أن يتعلم طرق الصيد للتغلب على هذه الحيوانات التي كان يتألف منها غذاؤه الرئيسي.

لحوم الصيد

يلاحظ أن الإنسان قبل أن يتسلح لصد غارات الحشرات المؤذية والحيوانات الضارية التي كانت تعترضه في حياته اليومية ويخشى فتكها به، كان يجول بوازع الحاجة في المستنقعات رغم ذلك ليحصل على الحيوانات التي تقيم أوده.

وأهم هذه الحيوانات الثور الوحشي وهو قصير القامة له سنام في ظهره وقرنه قصير، وقد ظهر مرسومًا على الآثار منذ الدولة القديمة،[١٠٣] أما الثور المستأنس فقرناه عظيمان وهو أجب.[١٠٤]

فصيلة الأيائل: Cervidae. وهذه الفصيلة هي حيوانات لبون مجترة مصمتة القرون ورسومها على الآثار المصرية قليلة جدًّا، وقد شوهد الأيل Stag على لوحة في «اللوفر»، وكذلك في رسوم «نقادة[١٠٥] وبلاص» فيما قبل الأسرات، وفي مقبرة «بمير»،[١٠٦] وما يمثله الفنان دائمًا هو «أيل آدم Cervus dama» الذي يصطاده الملك «سحورع»[١٠٧] نفسه كما هو ممثل على جدران معبده الجنازي. وبعد عصر الدولة الوسطى نجد أن هذا الحيوان بدأ يختفي من مصر.

عشيرة الظباء. Antilopinae: هذه الحيوانات تعيش معًا في قطعان عدة، وأنواعها مختلفة، ولحومها مرغوب فيها جدًّا. وقد عثر على قرابين مطبوخة منها تدل على أنها من لحوم الظباء،[١٠٨] وفي عهد الدولة القديمة نشاهد مناظر لصيد الظباء من كل الأنواع،[١٠٩] وكانت تعد عند قدماء المصريين من بين اللحوم المختارة التي تقدم قربانًا.

المها: Oryx. ويسمى في أيامنا «أبو عقص» أو «أبو سيف». وقد وجد على الآثار المصرية نوعان منه: الأول «مها بيسة Oryx Beisa» وهو نحيل القوام عظيم القرنين مستقيمهما. وقد عثر عليه منذ عصر ما قبل الأسرات، والنوع الثاني «أبو خراب Oryx leucoryx» وهو عظيم الجسم قصير الشعر مائل إلى البياض ومعروف بقرنيه الطويلين الرشيقين المتوازيين، وقد يكونان أحيانًا مستقيمين أو منحنيين بعض الشيء ومدببين وفي أسفلهما حز في الذكر وفي الأنثى، وقد استعمل قرن البيسة أقواسًا للرماية، وذلك بوصل قرنين بقطعة خشب من قاعدة كل منهما. ومن أجل ذلك يكون القوس لينًا سهل الاستعمال.

المؤذر أو الديشون أو المهاة الوضيحى: Addax وهو في جملته يشبه المهاة وقرناه طويلان منفرجان بعض الشيء، ومحززان إلى ثلثيهما، وفي فصل الصيف يكون جلد هذا الحيوان مائلًا إلى الصفرة، وفي الشتاء يكون كل شعره رمادي اللون، وهذا الفرق يمكن ملاحظته في إقليم منف حيث يكون تغيير الجو محسوسًا، وقد رسم الفنان على آثار ميدوم[١١٠] هذا الحيوان في الفصلين.

التيتل: Bubalis buselaphuus. وهو نوع من بقر الوحش عظيم الرأس قصير القرنين، وفي معظم الأحيان يختلف القرنان بعضهما عن بعض، وظهره منحدر، وهو كالمهاة يغير لونه، ففي وقت البرودة يكون فراؤه رماديًّا قاتمًا، وفي الأوقات العادية يكون لونه أسمر مائلًا إلى الصفرة ما عدا بطنه فإنه يكون أبيض، وقطعانه تسير من خمسة إلى عشرة في الأماكن الصحراوية[١١١] المعشة. وقد شوهد شكل هذا الحيوان على أواني

عصر ما قبل التاريخ،[١١٢] ويوجد له هيكل محفوظ بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

غزال آدم: Gazella dorcas. وقد وصفه العرب في كتب اللغة (الأدم من الظباء غبر الألوان تعلوهن جدد طوال القوائم والأعناق بيض البطون سمر الظهور) أما علماء الحيوان، فقد وصفوه بأن له جسم الحيوان الذي يقفز، وقائمتاه طويلتان رشيقتان، ومتصلتان بصدره الضيق، وهو خفيف. أما رجلاه الخلفيتان فأقصر، ورقبته طويلة، ورأسه تحلى بقرنين منحنيين إلى الأمام، والأنثى تتميز عن الذكر بقرنيها الرقيقين، وحزهما القليل، وفراؤه قصير أسمر اللون أو أغبره، وبطنه أبيض وفي أرجله بعض خطوط بيضاء، وسوداء.

غزال – إزابل[١١٣] **(جسا):** قرناه منحنيان[١١٤] أحدهما نحو الآخر عند طرفيهما. وكان منتشرًا في مصر العليا في عهد الدولة القديمة. وكان رأسه يوضع على موائد القربان،[١١٥] وقد عثر على موميات لغزال آدم، وغزال إزابل في كوم مير[١١٦] بالقرب من إسنا من العصر المتأخر.

الوعل أو البدن أو تيس الجبل Niaou (Ibex).[١١٧] وهو جنس من الماعز الجبلي، وقرناه طويلان قويان منحنيان كسيفين أحدبين يلتقيان حول ذنبه من أعلاه، وله لحية، ولحومه كانت تقدم قربانًا. وشكله يزين كثيرًا من أواني ما قبل التاريخ،[١١٨] ولا يزال يوجد بكثرة في شبه جزيرة سينا.

الكبش البري (مفلون): Ammotragus tragelaphus. وللذكر والأنثى منه قرنان غليظان مدببان قويان يتجهان إلى أعلى متباعدين ثم ينحنيان في اتجاه مضاد، أما شعره فأشقر اللون خشن قصير ما عدا المعرفة ونهاية الذيل، وقد عرف الكبش البري مرسومًا على أواني عصر ما قبل التاريخ،[١١٩] وقد عثر على عدد من هذا الحيوان محنطًا في «كوم مير»،[١٢٠] ويوجد له هيكل عظمي بمتحف فؤاد الأول الزراعي.

الماعز: Hircus mambrinus. وقد عثر الأستاذ «دي مرجان» على بقايا منه ترجع إلى عصر ما قبل التاريخ، وكذلك يشاهد في نقوش مقبرة «مرا» بسقارة، وهو في حجم المهاة. ولكن قرنيه على شكل حلزوني عمودي تقريبًا، ولكنهما ينفرجان عندما ينحنيان إلى الخلف بصورة تكون شكل مثلث. أما أذناه فكبيرتان ومدلاتان. وقد عثر على رسمه منذ الأسرة الرابعة.[١٢١]

الغنز الأهلية: Hircus thebaicus وجسمها أقل من جسم الماعز السالف الذكر وتميز بأذنيها الطويلتين المتدليتين، وبقرنيها الصغيرين اللذين لا يكونان إلا للذكر.[١٢٢]

الزرافة: وقد عثر على رسمها في عصور ما قبل التاريخ،[١٢٣] وكانت تصاد لكي تستأنس، وكان يظن أنها لم تعرف في عهد الدولة القديمة، ولكن عثر على رسم لها في الطريق الجنازي للملك «وناس» في سقارة في سنة ١٩٣٨.[١٢٤]

الثعلب: وقد وجد على الآثار المصرية في ميدوم، وفي سقارة.[١٢٥]

الأرنب الجبلي: أذناه طويلتان، وجسمه أكبر من جسم الأرنب الأهلي، وقد عثر على رسمه في ميدوم وفي سقارة في الطريق الجنازي للملك «وناس».[١٢٦]

الحيوانات التي تصاد لجلدها أو فرائها

كان المصري مغرمًا دائمًا بلبس الفراء الوثيرة، وبخاصة فراء الحيوانات التي كان يصطادها هو بنفسه من الصحراء، وكان يعرف جيدًا كيفية تحضير الجلود ودبغها، ويلاحظ أنه في عهد العصر الحجري الحديث كان يستر عورته بكيس من الجلد[١٢٧] معلق بحبل مربوط حول وسطه. ثم استعمل بعد ذلك الجلد في صناعة نعليه، وقميص عمله. ثم جدل منه سيورًا دقيقة وعمل منه درعه، وكنانته، وقربة مائه.

الفهد:[١٢٨] وهو من بين الحيوانات المتوحشة التي عثر على رسمها فيما قبل الأسرات، وكذلك عثر عليه في «ميدوم»،[١٢٩] وكان جلده يستعمل لصنع الأبسطة، وغطاء الكراسي، وأهم من كل ذلك أنه كان يستعمل لباسًا للكهنة في الشعائر الدينية منذ الدولة القديمة، فكان يلبسه الكهنة، ومن بينهم الكاهن الأعظم للإله «فتاح» في منف. ولم يكتف المصريون بصيده من مصر، بل كان يجلب كذلك من الخارج، كما فعل ذلك «حرخوف» في رحلته الثالثة.

العسنت أو فرس النهر وكان قدماء المصريين في عهد ما قبل الأسرات يستعملون أسنانه في صناعة مقابض الخناجر، وسكينة جبل العرق مقبضها مصنوع من سن هذا الحيوان، أما جلده السميك فكان يستعمل لصنع الدرق والزخمة، وقد وجد مرسومًا على الآثار المصرية، وكان يصاد في الماء منذ الأسرة الخامسة.

الذئب (ونش): وجد مرسومًا على لوحة الشيست الموجودة في متحف «اللوفر»[١٣٠] ذئبان من طائفة الحيوانات التي كانت تصاد. وكان يقدس في أسيوط في صورة الإله «وبوات» كما ذكرنا آنفًا.

الفيل: كان الفيل الأفريقي يصاد في مصر في عصور ما قبل الأسرات، وقد عرف في الرسوم الساذجة، وعلى مقابض السكاكين المصنوعة من العاج،[١٣١] ومن المحتمل جدًّا

أنه كان يصاد في الوجه القبلي في إقليم «إلفنتين» (أسوان)، وربما اشتق اسم هذه الجهة من اسم الفيل الذي كان منتشرًا هناك. على أننا لم نجده بين حيوانات الأسرة الثالثة في مصر، ولذلك كان المصريون يجلبون العاج من الخارج، من بلاد النوبة في عهد الدولة القديمة.

وحيد القرن أو الحريش: ويعتقد الأستاذ «دي مرجان» أنه كان يصاد في مصر في عصر ما قبل الأسرات، ويظن أنه مثل على قطعة من العاج من هذا العصر،[١٣٢] ولكننا لم نشاهده في مصر بعد ذلك العهد. وقد عثر أخيرًا في معبد «منتو» بأرمنت على رسم وحيد القرن اصطاده «تحوتمس الثالث» من بلاد آسيا، وقد وضح في الرسم مقاسات هذا الحيوان وكيفية صيده، وكان من أهم مفاخره في براعة الصيد.

الحيوانات التي تصاد دفاعًا عن النفس أو للتسلية

الأسد، واللبؤة: مثل الأسد على آثار ما قبل الأسرات التي وجدت في «نقادة وبلاص»، وكذلك في «هراكنبوليس»،[١٣٣] وكان من بين الحيوانات التي تصاد في الصحراء في عهد الدولة القديمة، وقد عثر على رسوم له في الطريق الجنازي للملك «وناس»، وكذلك في مقابر «مير»[١٣٤] إذ كان يصاد بالسهام، وسنرى أن صيده في عهد الأسرة الثامنة عشرة كان من مفاخر الملوك، وكان المصري يجتهد في أن يستأنس الأسد في عهد الدولة القديمة، فكان يصطاده حيًّا ويضعه في قفص للفرجة،[١٣٥] وسنرى أيضًا أن الملوك كانوا يصطحبونه معهم في ساحة القتال وذلك بعد استئناسه.

التمساح: كان هذا الحيوان يمثل إله الشر «ست» في بعض جهات القطر، ولذلك كان يطارد فيها، وفي جهات أخرى كان يعبد بصفته الإله «سبك» إله الخير، فكان يقدس كما كان الحال في الفيوم وفي «كوم أمبو» كما سبق ذكره.

الصل أو الثعبان: وهو ثعبان سام طوله نحو مترين، وكان يعتبر حارسًا للملك ومفيدًا جدًّا للزراعة وكان يعبد بهذه الصفة باسم «رننوت» إلهة الحصاد، وكان يترك في وسط الحقول المزروعة دون أن يصاب بأي أذى، يأكل الفيران الكثيرة التي كانت تهلك الحرث والزرع وتسبب القحط التام[١٣٦] وكان لكل مقاطعة كما كان لكل بيت ثعبان حارس.

(٢) كلمة عامة عن المراعي وتربية الحيوان

يجدر بنا أن نبرز هنا بنوع خاص ميل المولين المصريين إلى تربية قطعان الماشية المختلفة الأنواع، وهذا الميل يمكننا أن نلمسه فيما نشاهده من الثروة الطائلة من رءوس الأنعام التي كانوا يصورونها على جدران مقابرهم موضحة بالأرقام الدالة على عدد ما كان يمتلكه صاحب المقبرة لينعم به في آخرته، فمن ذلك نرى أن أحد الأشراف في عهد الدولة القديمة كان يملك ٢٢٣٥ رأسًا من الماعز و٩٧٤ من الضأن و٦٧٠ من الحمير،[١٣٧] حقًّا إننا نشاهد أحيانًا أن المصري كان يبالغ في ثروته أو فيما استحوذ عليه من بهيمة الأنعام، فمثلًا نجد في نقوش الملك «سحورع» أنه عاد من غزوته في بلاد لوبيا ومعه أكثر من ٧٠٠٠٠٠ رأس من الماعز والضأن والحمير وأكثر من ١٢٠٠٠٠ من الماشية الكبيرة.[١٣٨]

يضاف إلى ذلك أننا وجدنا في مقبرة العظيم سنب بالجيزة أنه كان يملك أكثر من ٢٠٠٠٠ ثور، ومثلها من الماعز وعددًا عظيمًا من الحمير[١٣٩] ورغم ما في هذه الأرقام الأخيرة من المبالغة فإنه يمكننا أن نعتبر الأرقام الأولى في حد المعقول، ومنها نستطيع أن نعرف على وجه التقريب أهمية أنواع البهائم التي كان يشارك فيها المولون الكبار الرعاة الذين اتخذوا الرعي حرفة لهم، ولا نزاع في أن الرعاة المصريين الحاليين يعدون فقراء إذا قيسوا بأجدادهم القدماء، وسبب ذلك يرجع إلى التطورات التي حدثت في أراضي وادي النيل. وذلك أنه كان لا بد من وجود مراع شاسعة لتربية عدد عظيم من الماشية، وكانت هذه بطبيعة الحال موجودة في مصر في العصور القديمة. أما في أيامنا هذه فليس لها أثر، وتفسير ذلك أنه في الأزمان القديمة كانت المراعي الخضراء تظهر بعد نزول الفيضان وتعم البلاد عدة شهور، وقد كان هذا يلاحظ بنوع خاص في الدلتا التي كانت غنية في مساحتها الشاسعة التي ينبت فيها كل أنواع الحشائش طبيعيًّا وبخاصة البردي، وفي هذه المراعي كان الرعاة يطلقون سراح قطعانهم العظيمة لتنمو وتتكاثر، ولذلك يقول باران:[١٤٠]

إن وادي النيل قبل تنظيمه الذي جاء تدريجيًّا، كان مغطى جزئيًّا بالمستنقعات التي كان ينمو فيها البردي والبشنين بكثرة. وهذه النباتات كان فقراء المصريين يعيشون على لبابها وحبوبها في عصور التاريخ المصري، هذا إلى أنها كانت ترعاها البهائم، ولا نزال نشاهد إلى يومنا هذا في مستنقعات الدلتا السفلية لبلاد كلديه نوعًا من الحياة الفطرية، إذ يعيش سكانها على تربية الماشية، فالسكان هناك يتجولون في المستنقعات بجاموسهم

ويأكلون ما تأكله أنعامهم، وينحصر ذلك في نبات الغاب والقصبات اللينة، ويتخذون مأوى لهم أكواخًا من الغاب على الجزر أو أشباه الجزر، ومن المحتمل أن المستنقعات التي بقيت زمنًا طويلًا في الدلتا كانت تستعمل في فصل الصيف مراعي للقطعان التي كانت تفد من المناطق الزراعية في هذا الفصل، ثم تعود ثانية عند حلول الفيضان. وكذلك كان الحال في الوجه القبلي، إذ كان شريط الأرض الذي يقع بين الأراضي المغمورة بالفيضان وبين الصحراء يتخذ مرعى لتربية الحيوان الصغير، غير أنه تجب هنا ملاحظة أن انتقال القطعان إلى الدلتا لم يكن في عهد الأسرة السادسة، وهو عصر ازدياد سلطان الأشراف وانتشار ضياعهم واستثمار الأراضي الصالحة للزراعة بالري الصناعي.

الحيوانات التي كانت تنتخب لترويضها وتربيتها

وهي التي كان يجتهد المصري في استئناسها لما تنتجه، أو لمساعدته؛ فمنها الثور والبقرة، والعجول. وكلها من النوع الأفريقي مختلفة القرون، وعلى أثر حدوث طاعون الحيوان في البلاد كان المصريون يجلبون أنواعًا جديدة من أفريقيا وآسيا، كما تدل على ذلك النقوش،[١٤١] ولا أدل على ذلك من الثيران التي أحضرها الفرعون «سحورع» عند غزوه بلاد لوبيا، وكذلك ما ذكره «بيي ناخت» في رحلته (انظر ص ٣٨٩ من الجزء الأول).

ولا تكاد تخلو مقبرة من مقابر عظماء القوم في الدولة القديمة من منظر ذبح الثيران، أو سحبها للذبح، سواء أكانت من الثيران ذات القرن الطويل، أم الثيران التي لا قرن لها. ويجب أن نشير هنا إلى أن عملية ذبح الثور لأجل القربان كانت تجري حسب قواعد وشعائر خاصة لا بد من اتباعها بكل دقة.[١٤٢]

أما جلود الثيران فكانت تدبغ وتستعمل لصنع النعال وفي صناعة السفن وغير ذلك، أما أنواع الغزلان والمها والظباء فإنها كانت تستأنس وتسمن للذبح. وتوجد في مقبرة «مروكا» أنواع للغزلان والمها مربوطة إلى المذاود في شكل ينبئ باستئناسها وتسمينها للذبح. وقد شوهد على قطعة من الحجر رسم يبين كيفية ذبح مهاة في ميدوم.[١٤٣]

الخنزير: وجدت آثاره في «كوم السبيل» من عصر ما قبل التاريخ، كما ذكرنا أنه عثر عليه في «مرمدة» من عصر ما قبل التاريخ فيما سبق، وكذلك في «هراكنبوليس»[١٤٤] من عصر ما قبل الأسرات، وفي عهد الدولة القديمة وجد اسم هذا الحيوان مقرونًا باسم الملك «سنفرو»[١٤٥] ثلاث مرات. وكذلك رسم هذا الحيوان منذ الأسرة الثالثة في الإشارات المصرية القديمة في مقبرة «متن».

الضبع: لقد اختلفت الآراء في تجفير الضبع، وذلك بملء بطنها بالأكل بوساطة اليد في عهد الدولة القديمة؛ فيظن العالم «جيار» أن هذا الحيوان كان يسمن بأكل الطيور واللحوم لإزالة الروائح الكريهة التي تتصاعد من فمه، ولعدم التهام لحوم الصيد، وبذلك يمكن استعماله كالكلب للصيد. ولكن من جهة أخرى نشاهد في قبور الدولة القديمة أنه كان ضمن الحيوانات التي تساق لتقدم قربانًا، كما يشاهد ذلك في مقبرة الكاهن «دواكا» بالجيزة. وقد جاء في بعض النقوش[١٤٦] أنه كان يساق ليقدم قربانًا.

الدواجن: تدل الرسوم القديمة في عهد ما قبل الأسرات، على أن المصري قد اجتهد في استئناس الطيور الكبيرة الحجم كالنعامة،[١٤٧] والغرنوق (الكركي). وقد عثر على بيض للنعام منذ عصر ما قبل التاريخ، وفي عهد الأسرات الأولى كانت أفنية الدواجن تحتوي على أنواع عدة من الكراكي تعرف في اللغة المصرية بالأسماء الآتية: «زات»، «أو»، «وز»، ثم الأوز «سا»، وكان على نوعين ويقدم طعامًا للملوك والكهنة. وكانت توجد كذلك أنواع عدة من الأوز الصغير يشبه البط، وقد عددت أسماؤه على مقابر الدولة القديمة. ونخص بالذكر منها ما يأتي: «را»، «ترب»، «خبت»، «حز»، «حاب»، ومن البط الحقيقي وهو على أنواع منها: «سمن»، «تست»، «سا»، «منوت»، «سب»، «سر».[١٤٨]

على أن المصري كان مغرمًا بصيد الطيور في حقول البردي بعصاته المشهورة «البومرانج» وأهم هذه الطيور ما يأتي: الطائر «إيبس» (أبو منجل)، أو اللقلق الأسود،[١٤٩] ومالك الحزين وهو طائر من طيور الماء طويل العنق والرجلين، وسمي بهذا الاسم لأنه على زعمهم يقعد بقرب المياه، ومواقع نبعها من الأنهار، فإذا جفت حزن على ذهابها، ويبقى حزينًا كئيبًا، ويعرف في مصر كذلك بالبلشون.[١٥٠] ثم أبو ملعقة أو الدواس، والغرة، والهدهد، والغطاس، والنكات، والبجعة، وفرخة البرك أو حمار الحجل وأبو مغازل، والقاق، والصرد أو الدقناس، والحجل أو فرخ الغيط، واليمامة، والقنبرة، والحمامة بأنواعها، وعصفور الجنة، والزقزاق، والسمان، والسلوى، والبط، والقطا.

الدجاج: والظاهر أن الدجاجة لم تكن معروفة في مصر القديمة، وليس لدينا أية صورة للدجاج إلا قطعة من الشيست[١٥١] لطائر له عرف يشبه الديك، ويظن «شمبليون»[١٥٢] أنه عثر على رسم دجاجتين، في مقابر «بني حسن». وقد جاء في تاريخ «تحوتمس الثالث» عندما كان يعدد المحاصيل التي حصل عليها بعد غزوته الثانية[١٥٣] طائران غير معروفين يبيضان كل يوم. والواقع أن الدجاجة والديك لم يظهرا على الآثار المصرية إلا في العهد الإغريقي،[١٥٤] وفي مقبرة «بتوزيريس» الواقعة بالقرب من «تونا الجبل» نجد أن حاملة القرابين تحمل ديكًا.[١٥٥]

البيض: كان يستعمل البيض للأكل منذ العهد الحجري الحديث.[١٥٦] وقد شوهدت سلات البيض بين القرابين التي كانت تقدم للموتى،[١٥٧] مملوءة بالبيض المختلف الأشكال، وتدل أوانيه على أنه كان من عهد الأسرة الثامنة عشرة، ولكن للآن لم تحقق أنواع هذا البيض.

النحل وتربيته: تدل الآثار المكشوفة حديثًا في سقارة[١٥٨] في طريق هرم الملك «وناس»، على أن تربة النحل وقطف شهده كانا من الأمور التي يُعتنى بها وكانا يعدان من المحاصيل التي يعتمد عليها؛ إذ نشاهد في هذا المنظر جمع الجميز وحصد الغلال وحني النحل إلخ، وقد عثر في «زاوية الميتين»[١٥٩] على حجرة فيها خلية نحل، وقد اجتهد المثال في رسم هذا الإناء ليظهر دخول النحلة فيه لتضع شهدها، وهذه العملية نشاهدها إلى الآن متبعة عند فلاحي الوجه البحري، إذ يتخذون من (القادوس) خلية يأوي إليها النحل، وكان المصريون يأكلون الشهد كثيرًا. إذ عثر على رسوم في معبد الشمس تمثل رجلًا منهمكًا في وضع الشهد في أوان ثم يختمها.[١٦٠]

الحيوانات التي كانت تربى لمنتجاتها الصناعية

أهم هذه الحيوانات النعام، والخراف، والتيوس؛ إذ كان ريش النعام يستعمل حلية للرأس منذ عصر ما قبل الأسرات، ومنذ العصر التاريخي نجد أن الإله «أوزيريس» كان يحلي لباس رأسه بريشتين جانبيتين، وكذلك الاثنان والأربعون قاضيًا الذين كانوا يجلسون في قاعة المحاكمة، وعلى رأس كل منهم ريشة من ريش النعام علامة على العدالة والحق. ومع كل فيظهر أن النعامة لم تشاهد في الآثار المكشوفة للآن في الدولة القديمة، والظاهر أن ما كانت تحتاج إليه مصر من ريش النعام كان يجلب إليها من بلاد النوبة.

الغنم: تدل الآثار على أنه لم يكن يوجد في مصر قديمًا إلا نوعان من الضأن يختلفان اختلافًا بينًا.

والنوع الأول هو Ovis longipes palaioaegyptiacus وهو ما يعرف بالكبش الوثاب (الكبش منديس). وهو نوع من الضأن المستأنس وقرناه يرمزان للقوة على رأس الملك. ويمتاز بقرنين عموديين على محور الجسم ملتويين التواء حلزونيًّا يكاد يكون خطًّا عموديًّا مستقيمًا. وهذا النوع من الخراف وجد في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات، ويمتاز بطول قدميه وذيله. وللخراف من هذا النوع عفرة عظيمة تغطي مقدمة العنق. وأذناه متدليتان في بعض الأحيان والأنثى من هذه الفصيلة ليس لها قرنان. وقد عثر

على هذا النوع في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات. والظاهر أن شعره كان قصيرًا، ولذلك لم يكن صوفه يستعمل في صناعة الملابس. وتدل شواهد الأحوال على أن هذا النوع قد انقرض من مصر منذ الدولة الحديثة وحل محله نوع آخر ظهر في مصر منذ الأسرة الثانية عشرة، وقد تكاثر نتاجه تكاثرًا عظيمًا حتى قضى على النوع الأول، وهذا النوع الجديد يعرف باسم ١٥. Platyra aegyptiaca ويوجد عدد عظيم من بقايا هذا النوع وبخاصة قرونه، وهي محنطة تحنيطًا متقنًا. ويوجد في متحف فؤاد الأول الزراعي مجموعة جميلة منها.

ويمتاز هذا النوع من الخراف بقامة اعتيادية ووجه مقوس وأذنين متدليتين متوسطة الطول. وله قرون غليظة القاعدة متجهة إلى الخلف ثم تنحني إلى أسفل ثم إلى الأمام وله ذيل طويل، ضخم (اللية) عريض وقد جلب هذا الحيوان على ما يظهر إلى مصر حوالي ٢٠٠٠ ق.م. ومن المحتمل أنه كان محببًا للأهلين بسبب (ليته) العظيمة. والظاهر أن شعره كان كذلك قصيرًا. ومن ذلك يمكننا أن نستنتج أن المصريين كانوا يأكلون لحم الضأن ولم يكونوا يعرفون الملابس الصوفية؛ إذ كان ضأنهم لا ينتج صوفًا صالحًا للغزل. والحقيقة أن كل الأقمشة القديمة التي عثر عليها للآن في المقابر المصرية القديمة كانت مصنوعة من الكتان. ولم يعرف أن الملابس الصوفية استعملت في مصر أحيانًا إلا في العهد الإغريقي. وكانت تلبس كثيرًا في العهدين الروماني والقبطي. غير أننا لا نعلم إذا كانت قد صنعت في مصر أم كانت تجلب من بلاد سوريا أو اليونان وغيرهما من بلاد البحر الأبيض المتوسط، إذ كان الصوف يوجد فيها بكثرة.

ولا يبعد أن يكون قد جلب إلى مصر صنف آخر منتج للصوف أو حسن نوع الشعر الذي كان يكسى به الجنس الجديد من الضأن حتى أصبح صالحًا لصناعة الملابس الصوفية.

ويقول «هردوت»: إن المصريين كانوا يلبسون قباء من الكتان موشى بصور من الصوف الأبيض. غير أنه في الوقت نفسه يقول: إن دخول المعابد بملابس صوفية غير مباح. وقد كان بعض علماء الآثار يظنون أن الشعر المستعار الذي وجد في المقابر من الصوف، ولكن البحث العلمي أثبت أنه لا توجد واحدة من بينها من الصوف.

وقد عثر على كمية من الصوف في تل العمارنة يرجع عهدها إلى الأسرة الثامنة عشرة، مما يدل على احتمال استعمال الصوف والملابس الصوفية في مصر في هذا العهد، غير أنه من المحتمل جدًّا أن هذا الصوف قد جلب إلى مصر من آسيا وبخاصة في هذه الفترة التي كانت فيها مصر هي المسيطرة على هذه البلاد من كل الوجوه.

الحمار: كان الحمار يستعمل في مصر لحمل الأثقال منذ عهد الدولة القديمة. وقد عثر له على رسوم عدة، أهمها في مصطبة «ورخو»، من عهد الأسرة الخامسة[١٦١] بالجيزة، إذ نشاهد حمارين يحملان محفة بينهما لجلوس موظف للتفتيش على أعمال الحقول. وقد كانت أهمية الحمار عظيمة في القوافل التي كانت تعد عند قدماء المصريين أهم طرق المواصلات مع خارج البلاد.

ولا نزاع في أن البعثات التي قام بها المصريون في عهد الدولة القديمة إلى سينا وفي مصر العليا كانت بوساطة الحمير. وفي عهد الأسرة السادسة عندما قام «حرخوف» برحلته للبحث عن البخور والعاج من أعالي بلاد النوبة كان معه ٣٠٠ حمار، وقد عاد بها محملة بالنفائس من هذه الجهات (انظر ص ٣٨٢ وما بعدها من الجزء الأول).

الثور: كانت الثيران ذوات القرون الطويلة تقوم بكل الأعمال التي يتطلبها الفلاح، فكانت تستعمل في حرث الأرض، ودرس القمح، وجر عربة الدفن ونقل الأحجار الثقيلة[١٦٢] من المحاجر إلى الأماكن التي كانت تبنى فيها، كالمعابد، والأهرام.

الحصان: لم يظهر الحصان إلا في عهد الدولة الحديثة وسنتكلم عنه في حينه.

الجمل: تدل الأحوال على أن المصري لم يستعمل الجمل في العهد التاريخي على الأقل،[١٦٣] ولكن عثر على تمثال صغير له من الفخار من عصر «نقادة»،[١٦٤] وكذلك عثر على تمثال صغير آخر من عهد الأسرة الثامنة عشرة[١٦٥] يمثل الجمل حاملًا إناءين متدليين على جانبيه. وقد ذكر أحيانًا في متون الدولة الحديثة؛ مما يدل على أنه كان مستأنسًا «الجمل يسمع الكلام» كما جاء في ورقة «بولوني»،[١٦٦] وقد قال عنه «فيدمان» إنه هو الحيوان الذي يمثل الإله «ست».

ويظهر أن الجمل كان مكروهًا عند قدماء المصريين لصلته بالعرب (؟) ولذلك لم يستعمل عندهم. أما في العصر الإغريقي الروماني فقد استخدم الجمل بكثرة.

الحيوانات التي تربى لمساعدة الإنسان وحمايته

الكلب: لقد استؤنس الكلب في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات،[١٦٧] ودفن بالقرب من صاحبه كما ذكرنا، وكان الأول من بين حيوانات العالم التي استأنسها الإنسان. ولا شك في أن الإنسان في بادئ الأمر قد لاحظ فائدة هذا الحيوان في مساعدته على اقتناص فريسته حتى أصبح إخلاص الكلب وتفانيه في حب صاحبه دافعًا له ليتخذ منه صديقًا، إذ كان حاميًا له، ومدافعًا عن ماشيته عند إغارة الحيوانات المفترسة عليها. ومن ذلك

ما وجدناه في أحد مقابر «مير»[١٦٨] من عهد الدولة القديمة لرسم كلب جالس في مؤخرة القارب بجوار الصياد. ويقص علينا «ديدور الصقلي» أن الكلب قد ساعد «إزيس» في العثور على جثة «أوزير» (ربما يقصد «أنوب»)، ولذلك تأتي الكلاب في احتفال عيد إحياء «أوزير» بعد الإلهة «إزيس» تخليدًا لذكرى مساعدتها لها، وقد كان نباح الكلاب النذير بالخطر في الأرياف مما كان يؤكد لرجال الشرطة القائمين بالحراسة في المنطقة بقرب وقوع خطر كما ذكر لنا كاتب مريض كان يستشفى في الأرياف إذ يقول: «كان على باب داري مائتا كلب من الكلاب العظيمة، وثلاثمائة كلب سلوقي واقفة على باب بيتي طيلة اليوم، فيكون مجموعها خمسمائة، وفي أثناء النهار لا تقول شيئًا. ولكن أثناء الليل عندما تقلق أثناء نومها فإنها تضايق المار، وتقوم جماعات لترجعه من حيث أتى بنباحها، وإذا أمكن نهشته بأنيابها.»[١٦٩]

وقد كان الكلب يستخدم كالأسد في ساحة القتال، فعندما كان الفرعون يحصد رءوس الأعداء كان الكلب السلوقي[١٧٠] يمزق ثيابهم. توجد أنواع عدة من الكلاب المصرية قد جاءت عن طريق التناسل مع ابن آوى، والذئب، والضبع، وكل فصيلة الكلب الأخرى المتوحشة ومنها الكلب السلوقي. وهو مشهور باقتفاء الأثر، ومهاجمة الغزلان والثعالب، وقد كان مشهورًا في الصيد في الصحراء خلال عصر الدولة القديمة،[١٧١] وتشاهد كلبة في ضيعة العظيم «زاو» من هذا النوع ترضع جراءها[١٧٢] الثلاثة ورقبتها محلاة بطوق، ويوجد نوع آخر يشبه الضبع، وفيه كل صفاتها ولا يمتاز عنها إلا بعلو مؤخرته،[١٧٣] ولم يرسم هذا الكلب قط جالسًا. وفي وقت الصيد لا يهاجم بل يبقى بالقرب من سيده الذي لا بد أنه كان يستعمله مثل الضبع لاقتفاء الأثر بشم رائحة الفريسة فيرشد سيده إلى مكانها.

أما الكلاب العادية في مصر ذات اللون الأسود والأعضاء النحيلة والأذن المنتصبة فيقال إنها هي التي تمثل الإله «أنوب». ولكن ذلك مشكوك فيه جدًّا. وهناك أنواع أخرى من الكلاب رسمت على مقابر بني حسن وبخاصة الكلب السلوقي، الذي يشبه الثعلب، ونوع الكلب الذئبي الذي ظهر في عهد الأسرة الثانية عشرة.

وقد أصبحت كل هذه الأنواع من الكلاب رمز «الانتباه»، وقد استعمل نباحها في تسمية الشعرى النجم «سريوس» (نجم الكلب) الذي يظهر عند بداية الفيضان، وينبه الزارع المصري إلى حلول الفيضان.[١٧٤]

وقد كانت هناك كلاب صغيرة للهو والتسلية، تكون دائمًا مرافقة لأصحابها، وهذه الكلاب تلاحظ كثيرًا على اللوحات المأتمية. وكان الكلب دائمًا مع الأسرة لا يفارقها، جالسًا

على مؤخرته. وقد كان أحيانًا يؤدي دور الرجل فيتكلم عن نفسه مفتخرًا بأمانته: «أنا الكلب الذي ينام في الفراش، كلب السرير الذي يحب سيدته.»[١٧٥]

وكانت الكلاب الصغيرة تدفن في توابيت، ويوجد في متحف «بروكسل» تابوت من هذا النوع.[١٧٦]

القطة: كان قدماء المصريين يربون نوعين من القطط:[١٧٧] نوعًا عظيم الحجم وهو الذي يمثل الإله «باست»، ويقول «استرابون»: إنه لذلك السبب كانت تقدس القطة في كل مصر وتسمى (Felis Maniculatas) ونوعًا آخر صغيرًا يشبه القطة التي نراها بيننا الآن مستأنسة.

أخذت القطة تعتبر كالقرد حيوانًا مدللًا عند قدماء المصريين في عهد الدولة الحديثة.[١٧٨]

وفي عهد الدولة الوسطى تشاهد القطة مستخدمة في صيد الطيور، وذلك للقبض على الطيور التي اصطادها سيدها، أو لصيدها[١٧٩] بقفزة واحدة، وأحيانًا يرسم القط متحفزًا للوثب على فأر.[١٨٠]

النمس المصري (أو فأر فرعون): (معجم الحيوان ص ١٢٧). وهو مضر للتمساح، والحية، والظاهر أنه كان مستأنسًا في مصر حسب قول بعض العلماء[١٨١] منذ الدولة القديمة، وهو يتقمص روح الإله «آتوم» الذي يمثل الشمس الغاربة عند قدماء المصريين. وذلك لأنه يظهر عند الغروب، ويبتلع الثعبان[١٨٢] الذي كان يعتقد أنه يلتهم الشمس عند الغروب (أي الإلهة آتوم).

القرد: تدل الآثار المكتشفة إلى الآن على أن المصري كان يستأنس نوعين من القردة منذ الدولة القديمة:[١٨٣] نوعًا منها لونه أخضر، وهو كلبي الرأس ويسمى «ميمون» أو «قردوح» Papio hamadryas وهو عظيم الخلق قبيح المنظر. أما الثاني فيرسم بلون أصفر، وهو أصغر من الأول بكثير، ويلاحظ في رسوم «ميدوم»[١٨٤] أن قردين يلعبان مع طائر من فصيلة أبي مغازل، وقزم، وذلك لتسلية الميت في قبره، كما كان يتسلى به في دنياه. ومن الطريف أن الأقزام كانت موكلة في العادة بحراسة القردة.[١٨٥] وفي رسوم أخرى يشاهد القرد مربوطًا في كرسي سيده بطوق أحمر حول وسطه،[١٨٦] وقد لوحظ في مقبرة «تسن» من الأسرة الخامسة أن القرد كان يصحب سيده مع الكلاب للصيد، والقنص (على الجدار الشرقي من مصطبة «تسن» بحفائر الجامعة المصرية).

الرفق بالحيوان والعناية بتربيته

إن أظهر دليل على رقي أي شعب من الشعوب، أو أي فرد فطري، هو معاملته للحيوان الذي يستخدمه في عمله، وفي غذائه، وفي تسليته. وسنعرف الآن كيف كان المصري يعامل الحيوانات التي يربيها، وكيف كان يعمل جل ما في طاقته لقضاء كل ما تحتاج إليه في رفق ورحمة.

كان الفلاح منذ استأنس الحيوانات يقودها إلى الحقل، والمراعي في أغلب الأحيان حرة طليقة، وأحيانًا كان يربطها بحبل ويقودها. أما الجامحة فكانت توكل إلى خدم معينين. وعندما يدعو الأمر الراعي إلى عبر قناة كان لزامًا عليه أن يستخدم قاربين لنقل البهائم من شاطئ إلى شاطئ.[١٨٧] وذلك عندما تكون القناة عميقة، لكن عندما يكون الماء ضحضاحًا فإن الراعي يخوض الماء بجانب قطيعه حاملًا العجل الصغير على كتفيه خوفًا عليه، وليجعل البقرة تتبعه شفقة على رضيعها، وكان الفلاح دائمًا يخاف عبر القناة العميقة. ولذلك كان يقرأ تعويذة لحفظ ماشيته من شر التماسيح التي كانت تسبح في الماء.[١٨٨]

أما رعي البهائم فكان لا يختلف كثيرًا عن عصرنا هذا، إذ كان الراعي يترك قطيعه في المراعي الخضراء، ويتفيأ ظلال الأشجار، ولكن الحيوانات السريعة العدو، مثل الوعول والظباء والغزلان، كانت لا تترك حرة للرعي، بل كانت تبقى في الحظائر وتأكل في أوقات معينة بوساطة راعيها في مذاود خاصة. وفي الغالب يطعمها الراعي بنفسه.[١٨٩] وأما الطيور[١٩٠] مثل أنواع الكراكي، وغيرها والأوز والبط، وأنواع الحمام فإن حوصلتها كانت تملأ بالحبوب بيد راعيها (الجفر).

الحظائر: كانت البهائم تعود كل ليلة لتنام في حظائرها كما يقول المصري نفسه، ولكن في وقت الحصاد كانت تبقى في الحقول ويقيم لها الفلاح حظائر من غصون الأشجار وذلك للمحافظة عليها من الحيوانات الضارية. وكانت الحيوانات تربط في أوتاد مغروسة في الأرض وأمام كل حيوان مذوده الذي يأكل فيه، وكذلك الطيور كانت لها أبراج خاصة فسيحة الأرجاء كما يشاهد ذلك في مقبرة «تي» و«بتاح حتب»[١٩١] بسقارة.

العناية بأجسام الحيوان: لم نشاهد على الآثار قط جز وبر الحيوانات أو تطميرها، ولكن «ديودور»[١٩٢] يقول إن الغنم كانت تجز ثلاث مرات في العام. وإذا حكمنا بالظواهر فإنا نعتقد أن الحيوانات لا بد أنها كانت تنظف دائمًا، يضاف إلى ذلك أننا نعلم أنه وقت تضحية الحيوان كانت حوافره تنظف بفرجون كان يصنع في عهد الدولة القديمة من

ليف النخل،[١٩٣] كما هو الحال في عصرنا الآن، إذ يستعمل ليف النخل في غسل الحيوان والإنسان في الأرياف. وقد ذكر لنا «مسبرو»[١٩٤] أن الثيران كانت تغسل مرة كل يوم على أقل تقدير عند الظهيرة.

وكان الراعي يخصي ثيرانه ليسمنها وكذلك ليجعلها صالحة للعمل، وربما كانت هذه العملية تجري في مكان خاص يسمى «مكان الخصي».[١٩٥]

ويتساءل «جيار»: هل المصري كان يخصي الثور لأجل أن يشب بدون قرن ليقدمه هدية لصاحب الضيعة العظيم وبذلك يتفادى كيّ الحيوان مرات عدة وهو صغير حتى لا يكون له قرنان كبيران، وهذه الطريقة الأخيرة هي التي يستعملها أهالي أواسط أفريقيا حتى الآن، فإذا كانت هذه النظرية صحيحة فإنها تدل على مقدار عناية الرعاة المصريين بالحيوانات التي يميلون إليها ورفقهم بها، على أن الرعاة كانوا دائمًا كثيري الاهتمام بحيواناتهم وما عسى أن ينالها من البرد بعد أي عمل شاق؛ ففي «ميدوم»[١٩٦] نشاهد ثورين مغطيين بغطاء مربع مزين بخطوط سوداء وحمراء يخيل للإنسان أنه حصير من القش، وكان هذا الغطاء يوضع دائمًا على العجول الصغار،[١٩٧] وكانت حيوانات الحمل لا يوضع على ظهورها شيء إلا إذا غطت ظهرها بردعة مربوطة على وسط الحيوان، وكان معظم الحمير يزود بالبرادع[١٩٨] عندما كانت تحمل المحصول من الحقل.

وكان كل من الراعي وحارس الثيران يفتخر بالزينة التي كان يحلي بها حيواناته؛ فكان الواحد منهم يتفنن في تأنيق قلائدها[١٩٩] التي كانت أحيانًا قطع زينة حقيقية تستعمل تعاويذ لمنع الحسد (العين المؤذية)، وعندما كانت الحيوانات تذهب إلى المراعي كان سائقها يضع زهرة من البشنين في قلادة الحيوان[٢٠٠] زينة له.

أما حراس الحيوانات المدللة التي كان يعتز بها سيد البيت فكان جل همهم أن يتفانوا في تجميل لباسها وتزيينها، ففي مقبرة في «زاوية الميتين»[٢٠١] نشاهد قردًا مقيدًا ومغطى بلباس على شكل (البرنس) محكم رشيق المنظر.

وكان المصري يعتني بتنمية نتاج ماشيته، وقد رسم لنا عدة مناظر لهذه العملية واجتهد في تحسينها بالطرق المتبعة الآن؛ فنشاهد مثلًا في مناظر إحدى مقابر «دشاشة»[٢٠٢] ثورًا بقرنين على شكل هلالين يلقح بقرة ذات قرنين ربابي الشكل (أي ملتويين) وفي مقابر «دير الجبراوي» نشاهد بقرة ذات قرنين جميلين يلقحها ثور بدون قرنين، وفي مقابر «بني حسن نشاهد قطعانًا من الماعز والحمير[٢٠٣] تلقح. والواقع أن المصري كان يفرح فرحًا عظيمًا عندما كانت ماشيته تلقح وتنتج نتاجًا حسنًا، وكانت

الماشية تضع حملها في الحقول وفي المراعي، وقد رسم المصري كل ذلك منذ الدولة القديمة، كما يشاهد في مناظر طريق الملك وناس»،

وقد كان المصري أول من اخترع التفريخ الصناعي كما ذكر ذلك لنا «ديدور»[٢٠٤] وغيره، وكان المصري يتبع في حلب البقرة طريقة فنية إذ كان لا يحلب حلمة حلمة بل كان يحلب حلمتين أو ثلاثًا أو أربعًا[٢٠٥] دفعة واحدة، ويجتهد في ألا يترك حلمة واحدة دون أن يبتز لبنها، لأنه كان في ذلك شل للعضو الذي لا يحلب وتقليل من إنتاج اللبن بشل الثدي الذي يهمل، ولعمري فإن الإنسان في عصرنا هذا يجتهد في تلافي هذا الخطر، وكان المصري يخلط لبن البقرة بالشهد ويقدم للمتوفى قربانًا مرطبًا.[٢٠٦]

أمراض الحيوانات: تدل كل الظواهر على أن المصري كان يعتني بتربية حيواناته، إذ في الواقع كانت لها الأهمية الكبرى في حياته حتى إن الفرعون كان يعد سني حكمه حسب التعداد الذي كان يعمل للحيوانات كل عامين، وقد عثر على ورقة لطب الحيوان من عهد الأسرة الثانية عشرة[٢٠٧] وهي فريدة في نوعها، غير أنها لسوء الحظ ممزقة، ولكن من البقية الباقية منها يمكننا أن نحكم بأن كل فلاح كان يهتم بحيوانه والأمراض التي تنتابه وطرق علاجه، ففي مقبرة «تي» لاحظ الراعي أن أحد العجول لم يكن في نشاطه المعتاد في شد حبله، ولذلك كتب الفنان أن الراعي يفحص ما الذي حدث لهذا العجل.[٢٠٨] والظاهر أن فن معالجة الحيوان قد بلغ شأوًا عظيمًا عند الأطباء البيطريين إذ قد لاحظ «كيفيه» Cuvier[٢٠٩] عندما فحص بعض عظام مكسورة في الحيوانات التي تعيش في وادي النيل أن هذه العظام قد ضمت إلى بعضها بطريقة في منتهى ما يكون من الحذق والمهارة تدل على نبوغ المصري في جبر العظام المكسورة بطريقة عملية ليسهل للحيوان استعمال العضو الذي حدث فيه الكسر.

معاملة الحيوان برفق: لم نر في النقوش المصرية أن المصري كان يعامل حيواناته معاملة سيئة اللهم إلا الحمار الذي كان يضرب لعصيانه وجموحه، أما باقي الحيوانات فكانت تعامل على وجه عام برفق وحنان، إذ الواقع أن العصا أو السوط (الفرقلة) كانت تستعمل للإرهاب فحسب. أما صغار الحيوان فكانت موضع عناية وحنان، إذ كانت تحمل على الأعناق أو في حضن حاملة القرابين كما يلاحظ ذلك في رسوم مقابر الدولة القديمة، إذ نرى الغزال الصغير أو العجل محمولًا بين ذراعي حامل القرابين،[٢١٠] كما نشاهد أميرات يلاطفن بأيديهن عصافير صغيرة قد سقطت من أوكارها، وأطفالًا يداعبونها كذلك.[٢١١]

وقد كان الراعي يقود ماشيته إلى الحقل وهو ينشد لها الأغاني بحداء خاص. وقد كتب الفنان بعض هذه الأغاني التقليدية، والظاهر أن هذه الأغاني كان لها تأثير على البقرات وقت حلبها مما يزيد في مقدار اللبن الذي كانت تعطيه يوميًّا، إذ عملت تجارب لذلك في أمريكا فوجد أن البقرة تعطي ١٥٪ من اللبن زيادة على إنتاجها الطبيعي عندما تحلب والراعي يحدو لها بغناء يهدئ من أعصابها[٢١٢] ويدخل عليها السرور. وكان الفلاح وهو يرعى ماشيته لا يكتفي بملاحظتها بل كان ينعت كلًّا منها بصفة تغلب عليها فكان يسمى «الذهبية» و«الجميلات» و«اللامعة»[٢١٣] إلخ.

وعند اشتداد الخطوب في البلاد بسبب الثورات مما يسبب إهمال الحيوان وعدم العناية به يصف الكاتب هذه الحالة بقوله: «الحيوان يشكو مر الشكوى فقلبه يبكي أو ينتحب بسبب حالة البلاد.»[٢١٤]

وعندما يتناطح ثوران أو تشتبك قرونهما معًا كان الراعي يتدخل في الحال بينهما برفق.[٢١٥]

ولما كان المصري يخاف ضياع حيوانه بين الحيوانات عند ورود الماء كما يخاف عليها من السرقة فإنه كان يعلمها بعلامة خاصة، بكيّها في الغالب على الكتف أو على القرن وتوجد قرون كباش من نوع Ovis platyra مختومة على قرونها، وهي محفوظة بقسم الزراعة القديمة بمتحف فؤاد الأول الزراعي، وقد عثر على مناظر لهذه العملية[٢١٦] كما عثر على حيوانات تحمل علامات خاصة.

ومنذ الدولة القديمة نجد أن الكهنة كانوا يختمون الحيوان، ومن المحتمل جدًّا أن هؤلاء الكهنة كانوا ينتخبون من بين الحيوانات ما يصلح للمعابد وما هو صالح للذبح. ويجب أن تكون هذه الحيوانات خالية من كل مرض أو تشويه مما يدنس لحمها. ويقول «هردوت» أنه على أثر موت أي عجل «أبيس» ترسل المعابد مفتشين عند مربي الحيوانات فيفحصون كل حيوان في حالتي وقوفه ورقاده على ظهره ثم يسحبون لسانه، ويرون إذا كان سليمًا وخاليًا من العلامات التي ذكرتها الكتب المقدسة … فإذا لم يجدوا في جسم الحيوان شعرة واحدة سوداء مما يجلعه مقبولًا في أعين الآلهة فإن الكهنة تعلمه بوضع حبل حول قرنيه مصنوع من ألياف نبات البردي ويضعون عليه طينة ويختمون عليها بخاتم خاص.

تعداد الحيوان: ذكر على حجر «بلرم» الذي يرجع عهده إلى الأسرة الخامسة أن الحيوانات كانت تحصى في عهد الدولة القديمة كل عامين مرة وذلك أمام ممثلين للإدارة

الملكية، كانوا يرسلون إلى الأرياف لعد الحيوان حتى تقدر الضرائب بمقتضى ذلك، ولكن منذ عهد الدولة الوسطى كان التعداد يعمل كل عام،[٢١٧] فكان يقدم كل فلاح الحيوانات التي في حراسته، وهي التي يرعاها لحساب صاحب المقبرة حيث قد رسم المنظر الذي يمثل ذلك آثارهم، وأحسن مثال لدينا عن تعداد الحيوانات وأهميته عثر عليه في «البرشة» من عهد الدولة الوسطى في مقبرة أحد أمراء مقاطعة «هرمو بوليس»، وهو «تحوت حتب»،[٢١٨] وفي مناظر هذه المقبرة نجد تعداد كل أنواع الحيوان والطيور، وحتى البيض.

(٣) أسماك النيل والبحيرات

تدل مناظر صيد الأسماك العدة التي نشاهدها على الآثار المصرية منذ أقدم العهود على أن النيل كان يحتوي على أنواع أسماك مختلفة استعملها المصري طعامًا له. وقد كان صيد الأسماك من الأشياء المحببة للمصري منذ عصر ما قبل الأسرات، وقد رسمت الأسماك التي كانت تصاد في النيل بالشبكة أو بالشص بكل دقة ومهارة كل نوع بتفاصيله وخواصه، وقد استعمل المصري منذ فجر التاريخ عشرة أنواع من سمك النيل إشارات في اللغة المصرية القديمة لكل مميزاتها، ولذلك عرفنا اسم كل سمكة بلغة القوم[٢١٩] وقد رسم «روزليني» كل أنواع السمك المصري النيلي بألوان الطبيعة وسنسرد هنا أسماءها بالعربية واللاتينية والمصرية حسب ما وصلت إليه البحوث العليمة حتى الآن.

(١) «عحا»: Lates niloticus وهذا النوع يطلق عليه اسم «لاطس» أو «القشر» أو «الفرخ» أو «حمار البحر» وأول ما عثر على رسمها في «ميدوم»[٢٢٠] وهذه السمكة يبلغ طولها أحيانًا نحو ١٨٥ سنتيمترًا، وقد كانت هذه السمكة تقدس في بلدة «لاتوبوليس» (أسنا) وكانت تحنط هي وصغارها.[٢٢١]

(٢) Tilapia nilotca: وهو السمك «البلطي» أو «المشط» وله زعانف طويلة على الظهر. وأقدم رسم عثر عليه في «ميدوم»[٢٢٢] وكذلك في مصطبة «بتاح حتب»[٢٢٣] بسقارة.

(٣) «عز» Mugil cephalus: وهذا النوع يعرف في مصر باسم «البوري» ويمكن تمييزه بزعانفه الأربعة التي تشاهد كل اثنتين على جانب. وقد رسم أولًا على آثار «ميدوم»[٢٢٤] ورسمت كثيرًا في كل مناظر صيد الأسماك (ويقول عنها «جاردنر» إنها البوري).

(٤) «خا» Mormyrus Kannume Oxyrinque: وهي سمكة تعرف في مصر باسم «قنومة» وهي طويلة، لينة الزعانف، صغيرة الفم لها خطم طويل دقيق ويحكى أنها مزقت الإله «أوزير». ونشاهدها مرسومة في مقبرة «تي» وفي مقبرة «جمني كاي» بسقارة.
(٥) «نعر» Clarias anguillaris: وهو المعروف في مصر باسم «القرموط» (في اللغة العربية) «الجري» و«السلور».
(٦) Synodontis schall: وهو المعروف عندنا باسم «الشال» وهو سمك سلوى من أسماك النيل.

وقد عثر على رسم هذه السمكة في مقبرة «تي» وكذلك في مصطبة «ليدن» وأيضًا في مقبرة «جمني كاي» بسقارة.[٢٢٥]

(٧) «بوت» Schilbe mystus ذكره «الدميري» في باب السمك وسماه «شلبا» وصاحب «المحيط» سماه «شلبة» (معجم الحيوان صفحة ٢١٨) والظاهر أن هذا السمك كان له رسمان، وقد وجد رسم هذه السمكة على جدران مقبرة «جمني كاي»[٢٢٦] بسقارة.
(٨) «شبت» Fahaka .Tedreodobn. Fahaka وتسمى عند الصيادين «الفقاقة». ويطلق عليها كذلك اسم «فهكة»، و«فهقة».[٢٢٧]
(٩) «بس» بني (جردنر ٤٦٧) Bardus bynni وقد شوهد مرسومًا على جدران مقبرة «مرا» بسقارة وعلى آثار الأسرة الثانية عشرة من عهد «سنوسرت الأول».[٢٢٨]

وكذلك توجد أنواع أخرى كانت تصاد من الماء الملح والعذب على السواء وبخاصة الفرخ Perer ويسمى «فرخ نيلي».

وكانت هذه الأسماك التي ذكرناها يتكون منها الطعام الأساسي لسكان وادي النيل في عهد العصر الحجري الحديث كما تدل على ذلك بقايا المطابخ التي درسها العالم «دي مرجان».[٢٢٩]

والظاهر أن السمك كان من الأطعمة الأساسية عند المصريين في العصور التي تلت حسب قول «هردوت»[٢٣٠] إذ يقول: إنه كان يوزع على العمال جراية من السمك يبلغ وزنها نحو ٩١ جرامًا وفي بعض الأحوال كان يحرم أكل السمك إذ كان يعد نجسًا،[٢٣١] وفي نتيجة «سلييه» أو نتيجة الأسرات كان يحرم أكل السمك عامة في أيام مخصوصة من السنة، ولعلهم أرادوا بذلك إفساح المجال لإكثار السمك في النيل لأنه في هذا الوقت تقل الأسماك لقلة المياه. مثال ذلك في ٢٢ تحوت (توت): «لا تأكل السمك في هذا اليوم إذ فيه الكفرة يصيرون سمكًا في الماء.»[٢٣٢] وكذلك في ٢٨ كيهك و٢٥ برمودة وفي ٢٩

كيهك ينصح بطرد العامة الذين أكلوا سمكًا. أما في المقاطعات التي تكون تحت حماية أي نوع من هذه الأسماك فإن القوم كانوا يمتنعون عن أكله، فمثلًا في «أسنا» كان يحرم أكل «اللوطس»[٢٣٣] الذي يقدس في هذه الجهة.

وقد جاء في «بلوتارك»[٢٣٤] أن في مقاطعة «القنومة» «اكسرنك البهنسا» لا يأكل القوم أي نوع من السمك وكذلك يقول متفقًا[٢٣٥] مع «هردوت»[٢٣٦] أن الكهنة كان محرمًا عليهم أكل السمك الذي كان يعد لحمه نجسًا،[٢٣٧] يضاف إلى ذلك أن فصل التعاويذ السرية من كتاب الموتى[٢٣٨] لا يمكن أن يتلوه إلا رجل طاهر مطهر لم يكن قد أكل لحمًا ولا سمكًا. وقد كان الكهنة يحرمونه أمام بابهم في اليوم التاسع من الشهر الأول من السنة، على حين أن كل مصري كان يأكل على عتبة بابه سمكة مشوية.[٢٣٩]

وكان يجفف السمك ويحفظ، وكذلك كانت البطارخ تستخرج منه كما يشاهد ذلك في رسوم مقبرة «نب كاووحر» في سقارة.

(٤) طرق الصيد وأنواعها

صيد الأسماك

كان لصيد الأسماك عند قدماء المصريين طرق عدة: وهي الصيد بالشص، والصيد بالشبكة، والصيد بالسلال، والصيد بالخطاف، والصيد بالنشالة، وكان صيد الأسماك محببًا عند القوم لدرجة كبيرة كرياضة وتسلية كما أنهم قدسوا بعض الأنواع كالأنوم والبياض والبني لورودها ضمن أقاصيصهم الدينية المتوارثة، وكانوا يتجنبون صيدها في أيام انخفاض الماء في النيل محافظة عليها، وقد تقدموا في حفظ الأسماك وتمليحها كما يظهر ذلك على الأخص في مقبرة «تي» بسقارة من الأسرة الخامسة.

أدوات صيد الطيور

عصا الرماية «البومرانج»: هذه الآلة كانت تستعمل لصيد الطيور منذ عصر ما قبل التاريخ، وهي تتكون من قطعة من الخشب رقيقة نوعًا ومنحنية عند ثلثها الأخير تقريبًا في شكل زاوية منفرجة، وكانت تستعمل لصيد الطيور في المستنقعات حيث يرى الصياد عادة واقفًا على قارب من البردي وسط النباتات المائية متحفزًا لرمي العصا أو

لاستعمالها وهو قابض عليها لضرب الطيور القريبة منه ثم القبض عليها بعد إصابتها. وهذه الآلة تشبه آلة البومرانج التي لا تزال تستعمل في استراليا للصيد.

شباك صيد الطيور: تتكون هذه الشباك في مصر القديمة من الجريد أو الخشب ونسيج الكتان وحبال الليف أو قشر جريد النخيل.

(أ) **الشباك السداسية الشكل** التي نراها ممثلة بكثرة على جدران الآثار المصرية القديمة قريبة الشبه بالشباك التي كانت إلى عهد قريب جدًّا، ولا تزال في بعض الجهات المصرية مستعملة خصوصًا في بلدة «المطرية» «وأبو رواش». وتتلخص طريقة استعمالها في تثبيتها في الأرض بأوتاد وتركها مفتوحة بوساطة مضارب من الجريد تتحرك عند إغلاقها بوساطة الحبل المعد للسحب بعدما تدخل الطيور مغرورة بالحب الملقى فيها، وتتحرك المضارب بعد إغلاقها ويبقى العمال يشدون الشباك حتى يلقى القبض على الطيور وتعبأ في الأقفاص كما هو موضح على جدران المعابد والمقابر القديمة في «سقارة وأهرام الجيزة وبني حسن».

(ب) **صيد السمان بشبك الحقول:**الطريقة التي كانت متبعة عند قدماء المصريين لصيد السمان تتلخص في أن يسحب الرجال شباكًا مربعة تقريبًا بنظام: اثنان من الأمام واثنان من الخلف وبين هؤلاء رجلان أو أكثر. والمعروف عادة أن السمان يأوي إلى الزرع ليلًا، فعندما يشعر بحركة الشباك والصيادين في أثناء سيرهم يهم طائرًا فيعوقه الشبك ويسرع الرجال الأواسط إلى التقاط ما يحجزه الشبك، وهذه الطريقة واضحة في مقابر «سقارة» من عصر الدولة القديمة حوالي (٢٥٠٠ق.م.).

فخاخ الصيد: كان قدماء المصريين مولعين بصيد الطيور بالفخاخ المختلفة وكانت في جملتها تتكون من الخشب أو الجريد ونسيج الكتان أو الليف والبوص، وأهم هذه الفخاخ هو الفخ ذو الطارتين الذي يرى ممثلًا على الأخص في مقابر «بني حسن» التي يرجع تاريخها إلى عهد الدولة الوسطى حوالي (٢٠٠٠ق.م.).

أدوات صيد الحيوانات البرية

القوس والنشاب: استعمل القوس والنشاب منذ عصر ما قبل التاريخ وقد صنع من الخشب والجلد والكتان (أو الليف). أما النشاب فكان يصنع من البوص أو الخشب ورأسه من الصوان ثم البرنز فيما بعد، وفي بعض الأحيان كانوا يصنعونها من عظام الحيوانات أو من سن الفيل، إذ كانت تثبت القطعة بعد تشذيبها في عود رفيع من البوص تربط فيه بخيط أو بقطعة من الجلد.

ولقد كان القوس والنشاب من أهم أدوات الصيد ويستعملها هواة الصيد والرماية الذين يرغبون في إظهار مهارتهم.

فخاخ صيد الغزلان والتياتل: تتكون هذه الفخاخ من حلقة من الجريد يخرج منها شوك النخيل من المحيط إلى المركز حيث تجتمع الأطراف المدببة وتكون بؤرة ويتصل بالحلقة حبل ذو عروة (خية) حول البؤرة ينتهي بقطعة من الخشب أو الجريد. وطريقة استعمالها هي أن يلقى عدد منها في طريق الحيوانات وعندما تطؤها بأقدامها ينزلق ظلف الحيوان في البؤرة فتنحبس على التجويف الواقع أعلى الظلف فيضغط الشوك على رجل الحيوان وتطبق الخية عليه، وتعاكسه قطعة الخشب والحبل فتعوق جريه، وفي هذه الحالة يسرع الصياد إلى القبض عليه.

الخية: استعمل قدماء المصريين ضمن أدوات الصيد الحبال ذات الخية، وهي تحتاج إلى مهارة في الرمي لإحكام تطويق الحيوان بها. وهذه الطريقة كانت تستعمل غالبًا في حالة ما إذا أريد اقتناص الحيوان حيًّا دون إصابته بضرر ما. وكان الصياد في هذه الحالة يختبئ وراء الكثبان أو الشجيرات ويأخذ الحيوان على غرة. وهذه الطريقة تشبه ما هو متبع الآن في جنوب أفريقيا، والفارق بينهما أنهم في الأخيرة يستعملون الحبال ذات الخية وهم على ظهور الخيل.

ولأجل أن نربط الماضي بالحاضر نذكر هنا على وجه الإجمال الحيوانات والطيور التي لا تزال باقية في صحارى مصر وما جاورها من البلدان ويصطادها هواة الصيد والقنص حتى الآن. وسنرى أن بعض الحيوان والطيور قد انقرض أو تقهقر إلى الشمال بسبب قلة المرعى والجفاف وغير ذلك من الأسباب.

وأهم أنواع الظباء التي لا تزال تصاد في مصر حتى الآن هي العفر والآرام والأولى سمراء الظهر بيضاء البطن تعلوها حمرة وتعيش في الصحراء الغربية بعيدة عن الساحل الشمالي بعشرين كيلومترًا في الصيف وأربعين في الشتاء. أما الرئم فهو الغزال الأبيض

الذي يسميه عرب الصحراء الغربية «الآريل»، والمعروف عنه أنه يسكن الرمال ويوجد فقط في منخفض القطارة الجنوبية حتى الواحات البحرية. ويرى كثيرًا في الكثبان الرملية بين تبغبغ والعرج وفي رمال خميسة بواحة سيوة وفي أم عشاق حتى القبقب. والآريل أكبر من العفر جسمًا وأقل منه عدوًا. ويصطاد الآن العرب هذه الغزلان بالبنادق، وكانوا من قبل يطلقون في صيدها الكلاب والعقاب والفهود. ومنهم من كان يصطادها بإيقاد النار ليغشى بصرها فينقضون عليها. وتكثر الغزلان كذلك في سهول البحر الأحمر بالصحراء الشرقية حيث يصيدها العبابدة والبشاريون بالشراك ويأكلون لحومها.

ويوجد في جبال العوينات الخراف البرية المعروفة بالودان وكذلك الماعز البري أو البدن في جبال سيناء والصحراء الشرقية وبخاصة في وادي الرشراش القريب من حلوان.

أما الحمر الوحشية: فتوجد في الصحراء الشرقية الجنوبية في منطقة جبال العلبة ويمتاز هذا النوع من الحيوان بأنه ينصب على القطيع واحدًا منها يحرسها وهي نائمة، فإذا اشتم رائحة الخطر أعطى إشارة تنبئ بذلك، ومن حيوانات الصحراء الشرقية الأرنب البري المسمى بالوبر ويكثر في وادي أبرق وجبال العلبة وجنوبي سيناء، وقد ورد ذكره في التوراة وكان محرمًا أكله على بني إسرائيل.

أما المها فهو معروف في الصحراء الغربية وكان يصطاد بوساطة الخيل والكلاب.

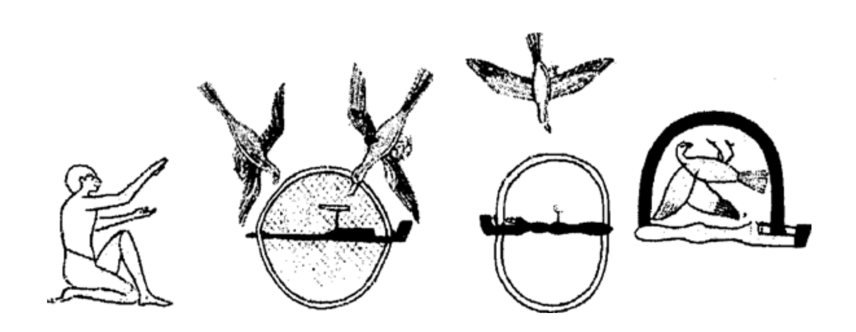
ويوجد النمر في الجبال العالية ويندر ظهوره لأن من طباعه الانفراد والعزلة، وهو يخاف الإنسان إلا إذا هاجمه، ومما يذكر عنه أنه يحب افتراس ما يلقاه من غنم وغزلان ويحب لحوم الحمير، ولذلك يصيده بها العرب في جنوب سيناء. والفهد يعيش في جهة تبغبغ بمنخفض القطارة وكذلك يوجد أحيانًا بالصحراء الغربية بالقرب من منطقة أهرام الجيزة. وكذلك يوجد القط البري في كل الصحراء وبخاصة بالصحراء الغربية وفي الواحات ووديان الواحات الشرقية. أما الثعالب فتوجد في الصحارى المصرية كلها على ألوان شتى منها الأبيض والأسود وهي تعيش على الفيران الصحراوية. والذئب يوجد في الواحات والوديان المتاخمة لوادي النيل وأحيانًا تكون قريبة من المساكن.

والضبع يوجد في الصحراء الغربية ويقل في الصحراء الشرقية، ويعد الضبع عدوًّا لدودًا للحمير والأغنام في الصحراء الغربية ويكمن العرب له ليرموه بالرصاص ويأكلون لحمه لاعتقادهم أنه دواء للكبد، وربما كان ذلك من الأسباب التي دعت قدماء المصريين لاستئناسه.

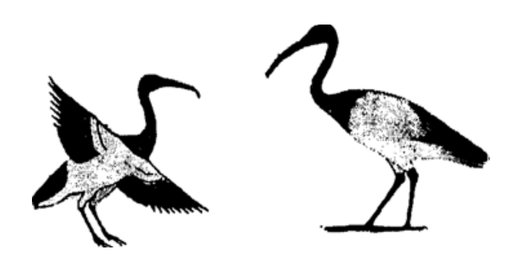
أما الطيور التي تعيش في الصحارى المصرية: فمنها السمان، ويكثر في الساحل الشمالي من مصر ويصاد بأنواع مختلفة من الشباك. ومن عادته أنه ينزح إلى الواحات الجنوبية والبحرية وسيوه ويصاد بنوع من الفخاخ يسمى «المردخ».

وأما جوارح الطير: فتوجد في مصر منذ أقدم عصورها ولا تزال إلى الآن، وأهمها العقاب والنسر والصقر، والشاهين، وكذلك يوجد الكركي والبط البري واللغلغ والحبرج، والغرنوق، والكروان، والقمري، وأنواع من القطا والقطقاط، والجلم، وأبو حوام، والهدهد، وأبو صفير وأبو حواح وأبو قطقاط وأبو رقيص. ويوجد في وادي النطرون الخضاري والبلبول، والفرفور، والشرشير، والغر، والكركي والعنز والبشرورش، وأبو قردان والنسر والصقر والشاهين والباقة، والبومة والعصافير على اختلاف أنواعها.

ومن المدهش أن سكان الصحارى لا يأكلون لحم الطير الحر أي الصقور لما يكنونه له في صدورهم من الإجلال والتعظيم فنراهم يدفنونها كما تدفن[٢٤٠] موتاهم لأن الصقر في عرفهم طير كريم حر وفي لصاحبه، وقد يكون لهذا الاحترام علاقة بعبادة هذا الحيوان عند قدماء المصريين منذ أقدم العهود.



منظر يبين طريقة من طرق صيد الطيور بالفخاخ.



الطائر «أبو منجل».



الطائر «مالك الحزين».

هوامش

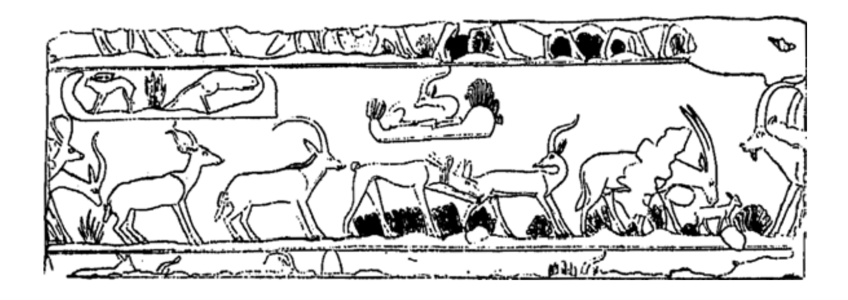
(١) Reisner; The Early Dy. Cemeteries of Nage– el Deir part 1, t II P. 16, 19 & 22.

(٢) Brunton, Badarain Civil. P. 95.

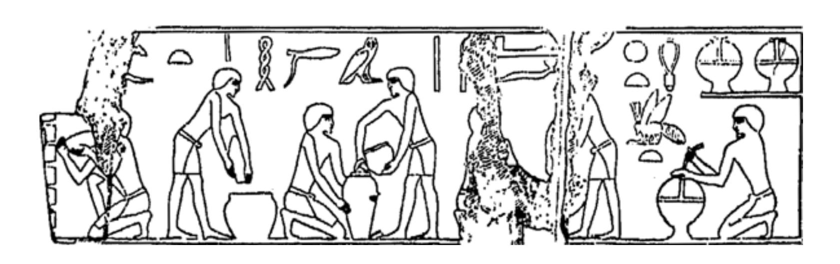
(٣) Br. A. R., I, P. 336.

(٤) Rec. Tr. XVIII. P. 85. & Br. A. R. I, 323 & 234.

(٥) Beni– Hassan IV Frontspiece.



منظر وجد في سقارة في طريق هرم «وناس» يمثل مجموعة من ظباء الصيد وهي من اليمين: الوعل، ومها بيسة، وغزال آدم، ومهاة أبو حراب، والتيتل، وغزال إزابل.



منظر يمثل جني عسل النحل.

(٦) Journ. IV P. 27 Caton Thomp. & Grad. Geog. Of Kharga oasis in .the Geog

(٧) .Ex. Saq. (1912–1914) P. 21

(٨) .Selim Hassan, Ex. Giza, Vol II P. 136

(٩) .Brunton., Badarian Civil. P 63

(١٠) .Borchardt, Grabdenkmal des Konigs Sahure PI 12 & 13

(١١) .Flinders Petrie & Quibell, Nagada & Ballas, P. 54

(١٢) .Petrie. Royal Tombs of the Earliest Dy. II P. 36, 38

(١٣) Win’dk. Bull. Met. Museum of Art New York, II (1922) P. 26.

(١٤) Fêtes d’Osiris au mois de Khoiak Chap. V Rec Tr. t III P. 66.

(١٥) Loret, la Flore, P. 47 & Von Bissing Gemnikai.

(١٦) Newberry, Proc. Soc. Bib. Arch. XXI P 304.

(١٧) Moret, Rois et Dieux d’Egypte, 20 Ed. P. 9.

(١٨) Flinders Petrie, Prehistoric Egypt, 44.

(١٩) Sandford, The Pliocene & Pliostocene Deposits of Wadi Qena in Quart, J. G. S. LXXXV (1929) P. 503.

(٢٠) Caton Th. The Neolethic Ind, of the N. Fayum Desert in Journ. Royal Anth. Inst. LVI (1926) P. 314 No. 2 & Brunton & Caton op. cit 38 & 62.

(٢١) W. M. t III, P. 349.

(٢٢) Mollers & Scharff, Das Vorgeschitliche Graberfeld Von Abusi El Meleg P 47.

(٢٣) Bull. I. Eg. 1882. 2e Serie t. III P 68.

(٢٤) Das Grab des Ti (Steindorff) Pls 119. 120. 132. & 133.

(٢٥) Sethe A. Z. t X L V P. 13 & L X L V III P. 71.

(٢٦) Flinders Petrie, Royal Tombs of the First Dy. PP. 11, 22, 40.

(٢٧) Br. A. R. I. P 336.

(٢٨) Agl. A. E., Hart, P 34.

(٢٩) Frankfurt, The Cemetries of Abydos, 1925–1926 in J. E. A., XVI 1930, P 217.

(٣٠) Br. A. R. t P 336, 369.

(٣١) J. E. A., XV, 1929, P 94.

(٣٢) Loret. La Floie P 106.

(٣٣) Agi. A. E. Hart, P 41.

(٣٤) Illustration De Ia Flore d’Egypte N. 1079–1096.

(٣٥) Agr. A. E. Hart., P 42.

(٣٦) H. II, P 92 & W. m. t. III P 346.

(٣٧) Moret, L'Egypte au temps des Pharaons, 1890, P 220.

(٣٨) Deodore II P. 8.

(٣٩) Herodate II, 77.

(٤٠) Breasted, The Place of the Near Orient in the career of man, PP. 174.

(٤١) Junker Giza I, pp. 178, 246.

(٤٢) Montet, Scène de la vie Privée, P. 200.

(٤٣) Petrie, Descriptive Sociology Col 211 n 2.

(٤٤) Kees Ægypten P. 32 et n 2. & Junker Giza l, P. 178.

(٤٥) Schweinfurth. Bull Inst. Eg. t VII P 422.

Maspero, historie t I, P 66. (3) Wilkenson, Manners & Customs, t II, P 27.

Hartmann, Agriculture, P 53. (4) Kees, Ægypten, P 338 note 7.

(٤٦) Kees, Ægypten, pp31, 36, n 2,40–41, 207 th 294.

(٤٧) Erman–Ranke, Ægypten P 522.

(٤٨) Loret, la Flore Phar. II P. 94.

(٤٩) Bull. 1. Eg. 1884 P. 7, No. 18.

(٥٠) Agr. A. E., llart., p. 35.

(٥١) Lep. Denk. ll, Pl. 69 Saqqara, V th, D. n.

(٥٢) Loret, Rec. D. t. XVl, pp. 1, Sqq., t. XVll, p. 184.

(٥٣) Sphinx, t. Vlll, p. 145.

(٥٤) Agr. A. E. Hart. P. 50 op. P 57.

(٥٥) Sphinx, t. Vlll. P. 144.

(٥٦) H. 125.

(٥٧) Rec. Tr. XVI, p. 101. & Egyptian Religion, 1933, p. 52 etc.

(٥٨) Petrie, Prehis. Egy. Pl. 46 No. 24 and Ayrton, & Loat, Predyn. Cemetery at El Mahasna, 1911, p. 17.

(٥٩) Louvre, Bas Relief, B. 49. V, Dyn.

(٦٠) La Flore, p. 57 & 415.

(٦١) Flinders Petrie, Social life, p. 102, 135.

(٦٢) Br. A. R,, I , P. 173.

(٦٣) Davies, Ptah hotep at Sakkara, I, P. XXIII.

(٦٤) The Tomp of Meruka (Mera).

(٦٥) Erman, Life in Anc. Egy. 1894, p. 196.

(٦٦) F. F. Bruijning, The Tree of the Herakleopolite Nome in Ane. Eg.1922, p. 1–8.

(٦٧) Lucas, Ancient Egyptian Materials, p 22.

(٦٨) Petrie, Tell–el Amarna, Pl. 32.

(٦٩) Hunt. The Oxyhynchus Pap. VIII, P. 241.

(٧٠) Badarian Civil. Brunton, P. 46–7.

(٧١) Caton Thompson The Neolethic Ind. Of the N. Fayum Desert, in Jom.
Royal. anth. Inst. LVI, (1926) P.315.

(٧٢) H. E. Winlock, The Egy. Exp. 1918–1920, In Bull. Met. Mus. of Art New–York, 1920, P. 22.

(٧٣) Bull. I. Egy., 1884, P. 5.

(٧٤) Décret de Canope, Ligne 17.

(٧٥) Loret, L'Egypte au temps des Pharaons, P. 178.

(٧٦) Griffith & Crowfoot. On the Early use of Cotton in the Nile Valley in J. E. A. XI, 1934, p. 5–12.

(٧٧) Rosellini, Mon. Civ. t. I, P. 60. Monum. della Egizia P. 2.

(٧٨) Loret, la Flore, P. 105.

(٧٩) E. Massey, A note on the early history of cotton in Sudan. Notes and records, VI, (1923)p. 231–3.

(٨٠) H., t. III, P. 47.

(٨١) Rec. Tr. t XVI, p. 1.
(٨٢) Agr. A. E Hart, p. 64.
(٨٣) Meidum, pl. 13, col. I.
(٨٤) Ancient Egypt. t III, p. 97 to 103.
(٨٥) Nina de G. Davies, The Mural Painting of El-Amarna PL IXc.
(٨٦) Bloemen en plante nit oud Egypte in het Meuseum te Leipden p. 13. Leiden, 1882.
(٨٧) Bull. I. F. A O XXXI. 1931. P 133.
(٨٨) Bull I.F.A.O. XXXI. P. 133.
(٨٩) Haward Carter, The Tomp of Tut-Ankh-Amon Vol II, p, 33.
(٩٠) Cairo Museum, Nos. 49625, 5804, 58063, & 58064.
(٩١) مقبرة «دواكا» بحائر الجامعة المضرية بمنطقة الهرم.
(٩٢) De Morgan, Rech. T. II P. 151, 166.
(٩٣) Petrie, Tools & Weapons, 1917. Pl. 19 No. 3.
(٩٤) Meidum, PL. 18.
(٩٥) Meidum, PL. 28 & Ptah-hotep t. I, p. 9 No. 210.
(٩٦) Tombeau de Ti, Ed. Steindorff, PL. 47.
(٩٧) Meidum, pl. 10. 13 & 14.
(٩٨) Weill, Les Origines d'Egypte. Phar. P. 247.
(٩٩) Petrie, Tools, pl. 24, No. 35.
(١٠٠) Quibell and Green, Hierakonpolis, 1902. t. II pl. 74, 75.
(١٠١) W. M. I, p. 281.
(١٠٢) Mem. Inst. Egypte 1915 t. VIII, Daressy, L'eau dans l'ancienne Egpte. p. 205.
(١٠٣) Davies, Ptah hotep, t. II P. 21.
(١٠٤) Loret et Gaillard, la Faune momifiée. P. 43.
(١٠٥) Petrie, Nagada & Ballas, P. 29. Vase No. 91.
(١٠٦) Blackman, Rock tombs of Meir, t. II, pl. 7.

(١٠٧) Sahourâ, t. II P. 15 see especially t. I P. 167.

(١٠٨) Recherches. t II P. 97.

(١٠٩) Ptah hotep, t. I pl, 22, & Meir, t. I pl. 6.

(١١٠) Meidum, pl. 14, 27 & 28.

(١١١) Schweinfurth, Au Coeur de PAfrique, t. I, p. 192.

(١١٢) Petrie, Prehist. Eg. 1920, pl. 22. No. 47.

(١١٣) Loret & Gaillard, La Faune momiffiée p. 85.

(١١٤) Mastaba of Ti, pl. 128.

(١١٥) Deir el-Bahari t. III pl. 2.

(١١٦) Loret, La Faune momifiée p. 81.

(١١٧) Meidum, pl. 9, 24.

(١١٨) Petrie, Prehist. Eg. pl. 18, No. 73.

(١١٩) Petrie, Prehist. Eg. pl. 18, No. 73.

(١٢٠) Loret, la Faune momifée, p. 81.

(١٢١) Lepsius Denk. II, pl. 104 t. 31, Saqqara IV Dyn.

(١٢٢) Loret, La Faune momifiée, p. 78.

(١٢٣) X: Lieblein, Z. A. S. t, XXXIII p. 130.

(١٢٤) Ann. Ser. Ant. t. XXXVIII p. 520.

(١٢٥) Meidum, pl. 9 & Leps. Denk. II, pl. 46.

(١٢٦) Ann. Serv. Ant. t. XXXVIII pl. XCVII.

(١٢٧) Carpart, Les débuts de l'art en Egypte, PL. 37, 44.

(١٢٨) Rosellini, Mon. Civ. t. II, pl. 20.

(١٢٩) Meidum, pl. 17.

(١٣٠) Gapart, Débuts de l'art en Egypte, 2e, éd. P. 222.

(١٣١) J. E. A., 1916, p. 229.

(١٣٢) Hierakonpolis, t. I, pl. 16, No. 4 2d, reg. from up to down.

(١٣٣) Nagada & Ballas, pl. 60 & Hierakonpolis t. II, pl. 28.

(١٣٤) Meir, Vol. I, pl. 6.

(١٣٥) Davies, Ptah–hotep, t. I, p. 21 & 24.

(١٣٦) Loret et Gaillard, La Faune Momifiée p. 171.

(١٣٧) Lepsius Denkmaler, II, P. 9.

(١٣٨) Borchardt Grabdenkmal des Konigs Sahure, t. II, p. 74.

(١٣٩) Junker, Vorbericht Giza, p. 316.

(١٤٠) Egypte, Revne des études Juives, t. 97, 1934 VII Sqq. Ch. Parain, L'agriculture dans l'ancreme.

(١٤١) Loret et Gaillard, La Faune momifiéc, p, 8, 25 & 65.

(١٤٢) Hart., Agl. A. E. p. 198–199.

(١٤٣) Meidum, pl. 22.

(١٤٤) Hierakonpolis, H pl. 76.

(١٤٥) Proc. S. B. A. 1892 t. XIV th. Dyn.

(١٤٦) Leps. Denk. II, 15 b. Gizeh, VI th. Dyn.

(١٤٧) Capart, Les débuts de l'Art en Eypte fig.144.

(١٤٨) Leps. Denk. II, pl. 69, 70, 74. Ti p. 129. & Pth.hotep t. I, pl. 27.

(١٤٩) معجم الحيوان ص١٣٢.

(١٥٠) معجم الحيوان ص ١٢٥.

(١٥١) Capart, Débuts de l'Art en Egypte, p. 231.

(١٥٢) Champollion, Notices, II, p. 387.

(١٥٣) Sethe, Urk. IV. P. 700.

(١٥٤) Erman.Z. A. S. t. XXI, p. 97.

(١٥٥) Ann. S. A. vol. XX p. 105, pl 4.

(١٥٦) Loret, La faune momifiée p. 309.

(١٥٧) Mission du Cairo, t. V, pl. 3, hors textes.

(١٥٨) Hamy, Les ruches en poterie dans la Haute Egypte, 1901.

(١٥٩) Ann. S. A. t. XXXVIII p. 520.

(١٦٠) Z. A. S. 1907, t. XXXIX p. 9; p. 78, In the temple of Neouserrà & Z. A. S. 1900, pl. 5.

(١٦١) Leps. Denk. II. Pl. 43.

(١٦٢) Griffith, Pap. Of Kahun, pl. 15, l. 14; pl. 31, 1. 25.

(١٦٣) Congrès des Orientalistes, 1907 Art. Lefebure, Le chameau en Egypte, et Wiedmann, Sphinx, t. XVIII. P. 174.

(١٦٤) Mariette, Abydos, t. II P. 40.

(١٦٥) Petrie, Giza, & Rifeh, 1907 pl. 27.

(١٦٦) Gr. Pap. de Bologne, No. 1086.

(١٦٧) De Morgan, Recherches, t. II p. 162, No. 8.

(١٦٨) Meir, t. II, 4.

(١٦٩) 99 trad. Maspero, Notes au jour le jour, Bib. Egy. t XXXII p. 316. Pap. Anastasi, V, pl.

(١٧٠) Rosellini, Mon. Civ. pl. 66. & Champ. Mon. III pl. 63.

(١٧١) Ann. S. A. E. t XXXVIII pl. XCVII.

(١٧٢) Deir el Gabrawi, t. II pl. II. & Ptah-hotep, I p. XXII.

(١٧٣) Lenormant, Comptes-rendus de L'Académie des Sciences. 1870 p 593, 632. Sur les Animaux employés par les Anciens Egyp. à la ehasse et à la guerre, & Virey, Rekhmara pl. 6.

(١٧٤) Loret & Gaillard. Faune mom. P. 3.

(١٧٥) p. 96. Stèle du Caire, Grab und Denks Lang & Schäfer, No. 20– 506.

(١٧٦) Capart Z. A. S. t XLIV (1908, p. 13).

(١٧٧) Loret, la Faune mom. Pl. 4 & 19.

(١٧٨) Mem. Miss. Du Caire, t. V p. 552.

(١٧٩) W. M. t.ll p. 108.

(١٨٠) Leps. Denk. II pl. 130.

(١٨١) Lifebure Bib. Egyp. t XXXIV. Le nom Egyptien d'lehneumen p. 314.

(١٨٢) Leps. Denk. II, pl. 12, 60 & 77.

(١٨٣) Meidum, pl. 17. Mefermaat pl. 24 & Rock tombs of Sheikh Saïd Urana, pl. 4.

(١٨٤) Meidum, pl. 24.

(١٨٥) Deir el Gabrawi, t. 3, pl. 17, Sheikh Saïd, pl. 4 & 6.

(١٨٦) Mem. Miss. Arch. 1889, t. l, p. 3. Tomp d'Amenhotep.

(١٨٧) Ti. P. 188.

(١٨٨) Agr. A. E. Hart. P. 250 fig. 65 & fig. 65 P. 251.

(١٨٩) Agr. A. E. Hart. P. 255 fig. 67.

(١٩٠) Ti pl. 122.

(١٩١) Agr. A. E. Hart. 260.

(١٩٢) Diodore t. l, 36.

(١٩٣) Loret, La Flore. 2 édit. P. 35.

(١٩٤) Maspero, Etudes Egyptiennes, t. II p. 40.

(١٩٥) Pyr. Pepi, t. I, 605.

(١٩٦) Meidum, pl. 28.

(١٩٧) Miss Murray, Mastaba Saqqara, pl. 23.

(١٩٨) Beni Hassan, I, p. 29.

(١٩٩) Leps. Denk. II, pl. 102.

(٢٠٠) Ti, pl. 129.

(٢٠١) Leps. Denk. II pl. 107.

(٢٠٢) Leps. Denk. t. II, pl. 132.

(٢٠٣) Ann. S. A. E. t. XXXVIII pl. XCVII.

(٢٠٤) Diodore, t.l. 74. Pline, X 54. & Bull. I. Eg. 5 Séries, t. V, 1911, p. 177.

(٢٠٥) Deir el Gabrawi, Tomb of "Aba" pl. 11, 187.

(٢٠٦) Pap Ebers, pl. V, 1, 1.

(٢٠٧) Griffith, Hieratic Papyri from Kahum, p. 12, Vol 3.

(٢٠٨) Maspero, Etudes égyptiennes, t. II p. 105.

(٢٠٩) Cuvier, Mémoires sur l'lbis des Anciens Egyptiens dans les an- nals du Musée, 1804, p. 116 etc.

(٢١٠) Ptah-hotep, pl 15, 25.

(٢١١) Mémoires, Inst. Egytpe, t. III p. 528, 532 & 555.

(٢١٢) Journal du Paysan, Mars 1921.

(٢١٣) Lefebure, Recueil Champollion. 1922, Tombeau de Petosiris p. 83.

(٢١٤) Admonitions, pl. III, I, Ed. Gardiner; et Maspero, Causeries d'Egypte, p. 267.

(٢١٥) Deshasha, Tomp of Shedu, pl. 28.

(٢١٦) Rosellini, Mon. Civ. t. II, pl. 42 & Wilkenson, Manners t. II, p. 84.

(٢١٧) Hieratic Papiri Kahun. 1898.

(٢١٨) El Bersha, Part, I, Plates XVII–XIX.

(٢١٩) Montet, Bull Inst. I ranc. d'Arch. 1913 t. XI p. 39. & Resellini, Mon Civ. t. II, pl. 25.(كل أنواع سمك النيل ملونة.)

(٢٢٠) Petrie, Meidum, pl.12 & Von Bissing, Gem-ni-Kai, T..pl.26, fig. 39.

(٢٢١) Loret. La Faune Mom.p. 5.

(٢٢٢) Meidum, pl.ll.

(٢٢٣) Ptah-hotep I, pl.9.

(٢٢٤) Meidum pl.9. Pl.26, fig. 44.

(٢٢٥) Gem-ni-Kai, I, pl.26, fig. 45.

(٢٢٦) Gem-ni-Kai, I, pl.26, fig. 48.

(٢٢٧) معجم الحيوان ص٢٤٦.

(٢٢٨) Bull. I. Eg. t. XIp. 41 fig. 3.

(٢٢٩) Recherches t. I, p. 99. وقد عثر كذلك على تعاويذ كثيرة العدد وعلى أوان في شكل أسماك من عصر ما قبل الأسرات انظر ص٨٤ الجزء الأول.

Diospolis Parva, pl.3, pl. 116. Nagada & Ballas pl.12, No.82 pl.27, No.68 a. b. c. pl.48 & Hierakonpolis, t. II pl.64, Abydos, t. II pl.39.

(٢٣٠) H., II 72 & Strabon XVII 812 & 72.

(٢٣١) William Radcliffe, Fishing from the Earliest times, London 1921. P 319 to 326.

في هذا الكتاب فحص المؤلف طرق صيد الأسماك في مصر وعند كل الأمم.

(٢٣٢) Calendrier Sallier, p. l & 2, Chabas, Le calendrier des jours fastes et néfastes de l'année, Paries.

(٢٣٣) William Radcliffe Sacred fishes. P. 327–332.

(٢٣٤) Isis & Osiris. P. 18.

(٢٣٥) Isis & Osiris p 7.

(٢٣٦) H. II p. 37.

(٢٣٧) La Stéle de Piankhi I, 151, & I acau, Z, A, S, t, XI 42.

(٢٣٨) Todtenbuch, Facsimilies of Papyi, 1889 pl.26 The Chapter of Coming 1898 p.145, 146.

(٢٣٩) H. II. 37.

(٢٤٠) عن محاضرة ألقاها حسين بك عنان في نادي الصيد ومقال كتبه الدكتور مأمون عبد السلام في جريدة الأهرام.

الفصل السابع

أنواع الأحجار التي استعملت في مصر قديمًا

حبت الطبيعة أرض مصر أنواعًا عدة من الأحجار الجميلة منها ما هو لين ومنها ما هو صلب، مما جعل مصر منبت صناعة الأحجار واستعمالها في كل العالم. ولا غرابة إذن، إذا وجدنا مصر أعظم أمم العالم إتقانًا وحذقًا لفن البناء. وقد ضربت بسهم صائب في هذا المضمار منذ أقدم العهود وبخاصة أنها قد توصلت إلى استعمال الآلات النحاسية لقطعها منذ عصر ما قبل التاريخ. وقد جاء على أثر ذلك استعمال الأحجار في البناء منذ عهد الأسرة الأولى كما ذكرنا ذلك عند الكلام على الفن، وسنتكلم هنا أولًا عن الأحجار التي استعملها المصري في البناء ثم نتبع ذلك الكلام عن الأحجار التي استعملها لصنع الأواني، والتماثيل والأثاث. ثم نفرد فصلًا خاصًّا للأحجار التي كان يعدها المصري ثمينة، أو شبه ثمينة وهي التي لا يعد بعضها في نظرنا اليوم كذلك.

وأهم أحجار البناء ما يأتي:

الحجر الجيري الأبيض: ويكثر وجوده في التلال التي تحف وادي النيل من القاهرة إلى ما بعد مدينة إسنا بقليل، وكذلك يوجد في نقط مختلفة ما بين إسنا وقرب أسوان، فمثلًا يوجد على شاطئ النهر في «فرس» بجوار السلسلة، وبالقرب من كوم إمبو. أما في الوجه البحري فيوجد بالقرب من الإسكندرية عند المكس وفي جوار السويس، وقد ظل المصريون يستعملون هذا النوع من الحجر، حتى منتصف عهد الأسرة الثامنة عشرة، إذ أخذ وقتئذ يحل محله بكثرة الحجر الرملي، غير أن استعماله لم يهمل دفعة واحدة، إذ استعمله «سيتي الأول» في بناء معظم معبده بالعرابة المدفونة، وفي بعض أجزاء معبد «رعمسيس الثاني» في هذه البقعة أيضًا، يضاف إلى ذلك أن بعض المقابر من كل

العصور كانت تنحت في صخور هذا الحجر، كما يشاهد ذلك في الجيزة وسقارة وطيبة، وغيرها.

وأحسن أنواع هذا الحجر كانت لها محاجر خاصة تقطع منها كمحاجر طرة والمعصرة[١] والجبلين، وهي التي يمكن مشاهدة آثارها القديمة إلى يومنا هذا. وقد عثر في محاجر طرة على نقوش يرجع عهدها إلى الأسرة الثانية عشرة وتمتد إلى الأسرة الثلاثين.[٢] غير أنه لدينا وثائق ونقوش تدل على أن قطع الأحجار من طرة يرجع عهده إلى الأسرة الرابعة،[٣] ولكن مما لا شك فيه، أن أحجار هذه الجهة كانت تستعمل في بناء آثار سقارة منذ الأسرة الثالثة، بل ومن المؤكد منذ الأسرة الأولى، إذ وجدت بعض أحجار من طرة داخلة في مباني هذه الفترة.

أما محاجر المعصرة، فالنقوش التي عليها ترجع إلى الأسرة الثامنة عشرة[٤] حتى عصر البطالسة. وفي محاجر الجبلين نجد نقوشًا من الأسرة التاسعة عشرة حتى العصر الروماني.

وهناك محاجر أخرى عليها نقوش فرعونية، فنجد في البرشا مثلًا محجرًا عليه خرطوش من عهد الأسرة الثلاثين،[٥] وبالقرب من العرابة عثر على محاجر قديمة، وفي قاو الكبير[٦] توجد محاجر عليها نقوش ديموطيقية وفي بني حسن توجد محاجر تمتد أكثر من ثلاثة أميال على حافة التلال.

وقد كسيت أهرام الجيزة بأحجار من طرة. أما البناء الأصلي فكما ذكرنا قد قطعت أحجاره من محاجر محلية، عثر عليها حديثًا حول الأهرام نفسها، أما قول الأستاذ «بتري» بأن أحجار الهرم قطعت من طرة فلا صحة له.[٧] كما أثبتنا ذلك فيما سبق. وربما كان لكتاب الإغريق والرومان العذر في قولهم أن أحجار الأهرام قطعت من طرة، وذلك لأن الأهرام في عصرهم كانت لا تزال مكسوة بأحجار طرة، ولذلك حكموا بأن كل الأهرام قد بنيت من هذا الحجر.

والظاهر أن أحجار طرة كانت أجود أصناف الأحجار الجيرية، ولذلك لا يبعد أن يكون الملوك قد استعملوها في بناء معابدهم، حتى بعد نقل العاصمة إلى طيبة التي لم يكن بجوارها صنف ممتاز لبناء معبد كمعبد «امنحتب الأول» الذي تشبه أحجاره كثيرًا أحجار طرة.

على أن الحجر الجيري لم يقتصر استعماله على البناء فحسب بل كان يستعمل في أغراض أخرى كنحت التماثيل، وذلك لسهولة العمل فيه. وقد تجلى فن إتقان التماثيل

في هذا النوع من الحجر في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة في الجيزة وسقارة، وكذلك كانت تصنع منه الأبواب الوهمية وموائد القربان، وغير ذلك من الأثاث المأتمي.

الحجر الرملي: وهو مركب من كوارتس رمل ناتج من تحلل صخور قديمة ومتماسك بعضه مع بعض بكميات قليلة من الطين والجير والحديد، وتتألف منه التلال الممتدة من إسنا على حافتي النيل حتى أسوان، ثم من «كلبشة» إلى وادي حلفا. على أن المصريين لم يستعملوا الحجر الرملي مادة للبناء إلا منذ الأسرة الثامنة عشرة. ولكن رغم ذلك وجدت منه بعض كتل مستعملة في المباني يرجع عهدها إلى ما قبل الأسرات، وكذلك استعمل في عهد الأسرة الحادية عشرة في الأساس، وفي رصف الأرضية وفي العمد، وفي أحجار السقف، وفي حجرة العمد في معبد «منتوحتب» في الدير البحري.

على أن اتنشار استعمال هذا الحجر لم يبدأ إلا في منتصف الأسرة الثامنة عشرة، إذ الواقع أن بناء معظم معابد الملوك منذ هذه الفترة حتى العصر الروماني كان من هذا الحجر، وأهم هذه المعابد ما يأتي: معبد الأقصر، والكرنك والقرنة، والرمسيوم، ومدينة هابو، ودير المدينة، ودندرة، وإسنا، وإدفوا، وكوم إمبو، والفيلة، وكذلك المعابد التي في بلاد النوبة ما بين أسوان ووادي حلفا، يضاف إلى ذلك معابد الواحات الواقعة في الصحراء الغربية، على أن هناك معابد قد بني بعضها بالحجر الجيري الأبيض وبعضها بالحجر الرملي، ونخص بالذكر منها معبد «تحوتمس الرابع» ومعبد «منفتاح» أما معبد «حتشبسوت» بالدير البحري فقد بني كله بالحجر الجيري الأبيض.

وأهم محجر رملي يقع عند السلسلة على النيل على مسافة ٤٠ كيلومترًا شمالي أسوان بين إدفو، وكوم إمبو، ويوجد عليه نقوش منذ الأسرة الثامنة عشرة حتى العصر الروماني،[٨] وكذلك توجد محاجر سراج على مسافة ٢٠ ميلًا جنوبي أسوان، وفي بلاد النوبة في قرطاس على بعد ٢٥ ميلًا جنوبي أسوان أيضًا، وهذه المحاجر الأخيرة كانت مستعملة حوالي الأسرة الثلاثين حتى العصر الروماني، وبخاصة لقطع الأحجار التي بني بها معبد قرطاس، ومعبد الفيلة،[٩] أما الأحجار التي بنيت بها معابد بلاد النوبة فكانت تقطع من محاجر بالقرب من تلك المعابد نفسها، كما يشاهد ذلك في المحاجر الصغيرة القريبة من دابور، وطيفة، وبيت الوالي.

حجر الجرانيت: تطلق لفظة جرانيت على فصيلة كبيرة من الأحجار المتبلورة البركانية الأصل، وهي ليست منسجمة في تركيبها كالحجر الجيري أو الحجر الرملي، بل في الواقع تتركب من عدة عناصر مختلفة أهمها الكوارتس والفلسبار، والميكا، غير أن السلكون هو المادة السائدة في تكوين هذا الحجر.

وقد استعمل الجرانيت مادة للبناء، منذ بداية عصر الأسرات، وقد ذكرنا فيما سبق استعماله في البناء، وفي كسوة الهرم الثالث وفي بناء معبد الهرم الثاني لخفرع، وفي داخل الأهرام. والجرانيت الذي كان يستعمل في أقدم العهود، هو الجرانيت المحبب المستخرج من أسوان وكان الجرانيت الرمادي يستعمل كذلك، ولكن بقلة.

ولا نزاع في أن الجرانيت السين التي ذكره «بليني» نسبة إلى قطعه من «سييني»[١٠] (أي أسوان) هو الحجر الجرانيتي الأحمر، غير أن لفظة «سييني» الآن تستعمل للدلالة على الصخور الجرانيتية ذات اللون الرمادي القاتم.

ويوجد الجرانيت منتشرًا في أماكن عدة في جهات القطر، ولكنه يكثر في أسوان، وفي الصحراء الشرقية، وفي سيناء، وبكميات قليلة في الصحراء الغربية.

وأهم محاجره في أسوان اثنان أحدهما على مسافة كيلومتر جنوبي المدينة والثاني يقع على الجانب الشرقي من الهضبة. على أنه توجد محاجر صغيرة في جزيرتي الفنتين وسهيل، وكذلك في أماكن أخرى قليلة، وقد ذكرت محاجر أسوان والفنتين والمحاجر التي عند الشلال الأول في الوثائق القديمة منذ الأسرة السادسة،[١١] يضاف إلى ذلك محجر في مكان يدعى «إبهت» لم يعين مكانه بالضبط بعد، غير أنه من المحقق أنه يوجد بجوار الفنتين.

ولا نعرف محاجر للجرانيت استغلها قدماء المصريين خلافًا لمحاجر أسوان وما جاورها، إلا محجر الجرانيت الأحمر في وادي الفواخير،[١٢] وهو جزء من وادي حمامات بين قنا والقصير. ولا نعرف تاريخ بداية العمل فيه ولكن من المحتمل أنه فتح في عهد الرومان.

وقد كان الجرانيت يستعمل بقلة منذ عهد ما قبل الأسرات لأغراض أخرى غير البناء، وبخاصة في صنع الأواني،[١٣] والأطباق، وفي بداية عصر الأسرات كثر استعماله، وذلك لكثرة استعمال الآلات النحاسية، وكان كذلك يستعمل لعمل التوابيت ثم لنحت التماثيل والمسلات، واللوحات، وأشياء أخرى.

حجر المرمر: يعرف اسم المرمر عادة بكلسيوم السلفات «الجبس» ولكن المرمر المصري يختلف عنه تمامًا إذ يتركب من كربونات الكلسيوم. والمرمر المصري هو حجر مكون من كربونات الكلسيوم المتبلور والمضغوط، ويكون لونه أبيض، أو أبيض مائلًا إلى الصفرة وقطاعاته الرقيقة تكون شفافة بعض الشيء ذات عروق في غالب الأحيان، وقد كان المرمر يستعمل في رصف الممرات وكسوة الحجر، وفي عمل المحاريب، وبدئ

استعماله منذ الأسرات الأولى إلى عهد الأسرة التاسعة عشرة؛ فمثلًا استعمل في حجرة في هرم سقارة المدرج[١٤] (الأسرة الثالثة) وفي حجرة في معبد الوادي للملك «خفرع»، وفي هرم «وناس» بسقارة (الأسرة الخامسة). وكذلك في عهد ملوك الأسرة السادسة[١٥] في رصف الجزء الأوسط من معبد هرم «تيتي» وفي الأسرة الثانية عشرة في محراب معبد الملك «سنوسرت الأول»[١٦] في الكرنك إلخ.

ويوجد المرمر في سينا، وفي أماكن أخرى مختلفة في الصحراء على الشاطئ الشرقي للنيل، فنجد منه محاجر في وادي جراوى الغرب من حلوان يرجع عهدها إلى الدولة القديمة،[١٧] وفي الصحراء الواقعة بين القاهرة والسويس، وفي مغاغة، حيث قطعت منه الأحجار في عهد محمد علي[١٨] وفي الإقليم الواقع ما بين المنيا وجنوبي أسيوط، وفي هذا الإقليم تقع أهم المحاجر القديمة لهذا الحجر، وأهمها محجر «حتنوب» الواقع على بعد ١٥ ميلًا شرقي العمارنة، وفيه نقوش يرجع عهدها إلى الأسرة الثالثة حتى الأسرة العشرين،[١٩] وهناك محجر آخر في الجنوب واقع في وادي أسيوط استعمل في أوائل الأسرة الثامنة عشرة، ثم استعمل ثانية في عهد محمد علي وقد ذكره الكتاب الإغريق منذ القرن الرابع قبل الميلاد.

والواقع أن هذا النوع من الحجر كان محببًا لدى المصريين القدماء وذلك لأنه كان جميل المنظر بعد الصقل، هذا إلى أنه كان لينًا يسهل العمل فيه. وفوق استعماله للبناء فإنه كان يتخذ لأغراض أخرى، فقد عثر على أدوات منه في عهد ما قبل الأسرات[٢٠] إلى أواخر العهد الفرعوني وما بعده؛ فكان تصنع منه الأواني العدة، ورءوس الدبابيس الجميلة الأشكال وتنحت منه التوابيت منذ عهد الأسرتين الثالثة والرابعة كتابوت الملكة «حتب حرس» وتابوت الفرعون «سيتي الأول»، يضاف إلى ذلك أن الأواني التي كانت توضع فيها أحشاء المتوفى وموائد القربان، والأطباق والجرار، والتماثيل كانت تصنع منه أحيانًا، وبخاصة في عصر الدولة القديمة، إذ وجدت كميات ضخمة من الأواني في هرم «زوسر» مصنوعة من هذا الحجر.

حجر البازلت: هذا الحجر لونه أسود ثقيل الوزن متماسك الذرات تظهر حياته في أغلب الأحيان بريقًا، وهو على نوعين، النوع الأول حباته دقيقة جدًّا لا يمكن تمييزها إلا بآلة الميكروسكوب وهو البازلت الحقيقي، أما النوع الثاني فيمكن تمييز حباته بالعين العادية، وهو ما يسمى «الدولوريت»، ونوع البازلت الذي يستعمل في مصر هو في الواقع ديوريت ذو حبات دقيقة، وكان يستعمل في عهد الدولة القديمة لرصف بعض أجزاء

من المعابد، كما يشاهد ذلك في رقعة هرم «خوفو» التي لا يزال جزء منها باقيًا إلى الآن، ومن هذا الحجر كذلك رصفت بعض أجزاء من معابد ملوك الأسرة الخامسة في سقارة كالردهات والطرق الجنازية، وبعض الحجرات، وكذلك بعض أجزاء معابد الشمس في «أبو صير» الواقعة بين الجيزة وسقارة.[٢١]

ويوجد حجر البازلت في جهات عدة من القطر كمحاجر «أبو زعبل» والمحاجر الواقعة في الشمال الغربي من أهرام الجيزة في منطقة أبو رواش وفي الصحراء الواقعة بين القاهرة والسويس، وفي الفيوم، وعلى مسافة قريبة من الجنوب الشرقي من سمالوط، وفي أسوان، وفي واحة البحرية، وفي الصحراء الشرقية وسيناء.[٢٢]

والظاهر أن البازلت الذي كان يستعمل في عهد الدولة القديمة في الجبانة الممتدة من الجيزة إلى سقارة قد جلب من الفيوم، إذ ليس هناك أي دليل على أن البازلت الذي كان يستعمل في هذه الجبانة قد جلب من «أبو زعبل»، وبخاصة إذا علمنا أن نوع البازلت الذي استعمل فيها يقرب من النوع الذي في الفيوم، وقد ذكر الدكتور حسن بك صادق في خطاب منه سنة ١٩٣٣ بأنه ليس هناك أدلة على أن محاجر بازلت أبو رواش قد استعملت قديمًا، هذا رغم أن نوع البازلت الذي فيها من صنف رديء متحلل.

وقبل أن يستعمل حجر البازلت في البناء كان يستعمل رغم صلابته في عمل الأواني التي يرجع بعضها إلى العصر الحجري الحديث، وعصر البداري وعصر ما قبل الأسرات. يضاف إلى ذلك أنه عثر على رءوس بلطات منه من العصر الحجري الحديث، وقد استعمل البازلت أحيانًا في عمل التوابيت، ومن المحتمل أن تابوت الملك «منكاورع» الذي غرق في البحر كان من هذا الحجر، غير أن هناك عدة توابيت ظن أنها من البازلت، ولكنها في الواقع من الشيست الرمادي الأزرق الخفيف.[٢٣]

وكان البازلت يستعمل كذلك في عمل التماثيل، والناس أحيانًا يخلطون بين الجرانيت الرمادي، والجرانيت الأسود، والشيست، وبين البازلت. ومن أجل ذلك كانت تعرف أشياء بأنها بازلت، والواقع أنها ليست ببازلت.

حجر الكوارتسيت: وهو أحد أنواع الحجر الرملي المتماسك الحبات وقد تكون من الحجر الرملي العادي متماسك بالسليكا المتداخلة باختلاط كوارتس متبلورين حبات الرمل، وتختلف ألوانه ونسجه فيكون أبيض أو مائلًا إلى الصفرة أو أحمر كما تكون حباته دقيقة أو غليظة، ويوجد في الجبل الأحمر[٢٤] القريب من القاهرة، وفي الصحراء الواقعة بين القاهرة والسويس، وفي مغارة على طريق بير حمام[٢٥] وفي منخفض وادي

النطرون وكذلك على قمم تلال الأحجار الرملية في النوبة في شرق النيل[٢٦] حتى شمال أسوان، وفي سيناء.[٢٧]

ولم يستعمل في المباني بكثرة، ومعظم ما نعرفه أنه صنع منه بعض أعتاب أبواب لهرم الملك «تيتي» في سقارة وفي كسوة حجرة الدفن في هرم هوارة. (الأسرة الثانية عشرة). وكذلك في الهرم الشمالي والهرم الجنوبي في مزغونة (الأسرة الثانية عشرة). ومحاجر الجبل الأحمر لا تزال مستعملة وقد كان على صخورها نقوش، ولكنها اختفت الآن، وهذا المحجر والأحجار التي كانت تقطع منه قد جاء ذكرها مرات عدة في الوثائق القديمة.[٢٨]

وكان يستعمل هذا النوع من الحجر خلافًا للمباني في عمل التوابيت والتماثيل كالتابوت الذي في هرم هوارة من (الأسرة الثانية عشرة)، وتابوت «تحوتمس الثالث»، و«حتشبسوت»، و«توت عنخ آمون» وكلها من الأسرة الثامنة عشرة، وكرأس الملك «ددف رع» من الأسرة الرابعة، وتمثال الملك «سنوسرت الثالث» من الأسرة الثانية عشرة، و«تحوتمس الرابع»، و«سنموت» (الأسرة ١٨) وتمثال الإله «فتاح» (الأسرة ١٩). وهناك شك في أن تمثالي «ممنون» (أمنحوتب الثالث) مصنوعان من هذا النوع من الحجر.

(١) الأحجار التي استعملها المصري في غير البناء

وهناك أحجار أخرى استعملها المصري غير ما ذكرنا في صنع التوابيت والتماثيل، والأشياء الصغيرة كالكئوس والأواني، والآلات والأسلحة. وأقدم شيء بقي لنا في مصر إلى الآن هو ما صنع من حجر الظران.

والواقع أن أنواع الأحجار التي استعملت في مصر وتمييز بعضها عن بعض من أعقد الأشياء التي تعترض عالم الآثار في بحوثه، وسنكتفي هنا بذكر هذه الأحجار واستعمالها على أبسط وجه، غير متدخلين في التفاصيل الفنية.

حجر البرشيا: هو حجر مركب من قطع ذات زوايا حادة، وتوجد منه أنواع مختلفة في مصر فمنها الأحمر المائل إلى البياض، والنوع الأخضر وهو صخر مختلط بأم من مادة أخرى، أما البرشيا الحمراء والبيضاء فتتألف من قطع بيضاء مختلطة بأم حمراء ويوجد بكثرة على الشاطئ الغربي للنيل في مواطن عدة، فيوجد في شمال المنيا، وبالقرب من أسيوط،[٢٩] وفي طيبة، وبالقرب من إسنا، وكذلك في الصحراء الشرقية،[٣٠] وهذا الحجر

كان يستعمل على وجه خاص في عهد الأسرات الأولى في صناعة الأواني،[٣١] ثم اختفى بعد ذلك حتى العهد الروماني إذ كان يصدر وقتئذ إلى إيطاليا.

أما البرشيا الخضراء فتحتوي على قطع من صخور ذات أوصاف مختلفة جدًّا مدفونة في أم مختلفة اللون. واللون الأخضر هو السائد غير أنه ليس بالبرشيا الأصلية.

وتوجد البرشيا الخضراء في مواطن عدة، وأحسن المعروف منها في وادي حمامات البرشيا كذلك عند فم وادي دب، وفي المنطقة الواقعة غربي جبل دارا، وجبل منفول، في سلسة العرف، وفي جبل حمادة.[٣٢] وكل هذه الأماكن واقعة في الصحراء الشرقية، وكذلك يوجد في سيناء.[٣٣]

حجر الديوريت، أو حجر جبل النار: ويطلق على فصيلة من الحجر المتبلور ذي الحبوب، ويتألف من الفلسار الأبيض والهرنبلنذ الأسود وتكون حباته دقيقة أو غليظة، ويوجد في مصر بكثرة في مواطن عدة وبخاصة في أسوان وفي الصحراء الشرقية والغربية وفي سيناء،[٣٤] ويرجع استعمال الديوريت إلى العصر الحجري الحديث، إذ عثر منه على قطع من لوحات وعلى رأس بلطة[٣٥] والديوريت الذي كان مستعملًا في مصر قديمًا على أنواع عدة مختلفة، فواحد منها حباته غليظة، ولونه أسود أبيض، وكان يستعمل في عصر ما قبل الأسرات، وفي الأسرات الأولى لعمل رءوس الدبابيس والكئوس والأواني،[٣٦] وأحيانًا لعمل اللوحات الصغيرة. وهذا النوع الخاص كان يجلب من أسوان، وكذلك كان يجلب نوع مشابه لذلك من الصحراء الشرقية من التلال الواقعة بين قنا والقصير في وادي سمنة. وقد استغل الأخير في العهد الروماني، وهناك نوع آخر سماه علماء الآثار ديوريت، وهو الذي نحت منه تمثال الملك «خفرع» المشهور بالمتحف المصري، وقد استعمل هذا النوع في عهد الدولة القديمة، وهو ذو بقع بيضاء وسوداء، ويختلف كثيرًا في ظاهره حتى في القطعة الواحدة، ولكن في معظم الأحيان يكون رماديًّا قاتمًا، أو رماديًّا فاتحًا، أو أبيض معرقًا بالأسود، والنوع الأخير كان يستعمل كثيرًا في صناعة الأواني والكئوس. أما الأنواع الأخرى فكانت تستعمل في عمل التماثيل وبخاصة في عهد الأسرة الرابعة.

وقد عثر حديثًا على المكان الذي كان يستخرج منه هذا النوع من الحجر في الصحراء الغربية على مسافة ٤٠ ميلًا في الشمال الغربي من أبو سنبل ببلاد النوبة.[٣٧]

وهناك نوع آخر من الديوريت البروفيري، يتركب من أم لونها أسود فيه بلورات كاملة التكوين كبيرة في وسط أم سوداء فيها قطع بيضاء ناصعة.

حجر الديوريت: وهو نوع من البازلت الخشن، وليس بينهما فوارق محدودة، ويوجد في الصحراء الشرقية بالقرب من القصير،[٣٨] وبالقرب من جبل الدخان وفي

سيناء. ومن أهم استعماله صنع المدقات التي كانت تستعمل في صناعة الأحجار الصلبة، ويمكن رؤية كرات كبيرة منه ملقاة في محاجر الجرانيت القديمة في أسوان، وفي محاجر الكوارتسيت بالجبل الأحمر القريبة من القاهرة. وقد بقيت هذه الآلات منذ عهد قدماء المصريين دليلًا قاطعًا على استعمالها آلات صالحة لصناعة هذه الأحجار.

حجر الدولميت: (Dolomite) وهو كما عرفه «فلندرز بتري» حجر صلب غير شفاف لونه أبيض يتخلله عروق تكون أحيانًا ناصعة البياض، ولكن في معظم الأحيان تكون رمادية، وأحيانًا تكون سوداء ويقول الكيميائي «لوكاس»: إن كل الأنواع التي فحصها بيضاء يتخللها عروق أو بقع رمادية قاتمة، ويوجد في الصحراء الشرقية في عدة أماكن، وكان يستعمل في عصور الأسرات الأولى لعمل الكئوس والأواني، ثم استعمل فيما بعد في أشياء أخرى وقد ذكر «بتري» أنه عثر على أربعة وأربعين[٣٩] إناء مما يسميه هو بالمرمر الدولميتي من عهد الأسرة الأولى.

حجر الظران أو الصوان: وهو أول حجر استعمل في مصر وفي باقي أمم العالم قبل معرفة النحاس. وقد صنع إنسان العصر الحجري أسلحته وأدواته من هذا الحجر حتى بعد كشف النحاس، ولكن بكميات قليلة، وقد استمر استعماله في عمل أدوات الزينة التي كانت لمجرد اتباع التقاليد المحضة، ويشتمل الظران على نوع متماسك جدًّا من السليكا وهو رمادي قاتم، أو أسود اللون، وينكسر على شكل شظايا، ويكون حده قاطعًا، ويوجد بكثرة في أماكن مختلفة في مصر على هيئة عقد صغيرة وطبقات في صخور الحجر الجيري وكذلك يوجد مبعثرًا على سطح الصحراء، وذلك بعد أن تخلص من الصخور الجيرية بفعل التعرية.

الجبس: هو المادة التي كان يستعملها قدماء المصريين بدلًا من الجير لبياض الجدران حتى عرف استعمال الجير في عهد البطالسة، وهو مادة طبيعية تختلف كثيرًا في اللون والتركيب، فقد يكون لونها أبيض أو رماديًّا متنوع الألوان، أو أسمر خفيف السمرة وأحيانًا يكون ورديًّا خفيفًا وهو يوجد في الطبيعة على شكل قطع بلورية مبعثرة غير صالحة للحفر عليها كما يوجد على هيئة صخور متماسكة التركيب، كالتي توجد في منطقة مريوط غربي الإسكندرية، وبين الإسماعيلية والسويس، وفي الفيوم، كما توجد بكثرة زائدة قرب ساحل البحر الأحمر.

ويشبه الجبس في شكله المرمر، ولذلك يسمى أحيانًا مرمرًا. وفضلًا عن استعماله ملاطًا فإنه كان يستعمل بقلة في مصر القديمة في عمل الأواني والأطباق، كما أشارت إلى

ذلك «مس كيتن تومسن» في عهد الأسرة الثالثة،[٤٠] وكذلك عثر الأستاذ بتري على أوان عدة من عهد الأسرتين الثانية والثالثة من مصنع الفيوم وكذلك عثر على أشياء من محتويات قبر «توت عنخ آمون» مصنوعة من هذه المادة، وعثر بتري على طبق من[٤١] عصر ما قبل التاريخ من الجبس.

ويمتاز الجبس عن المرمر بأنه أكثر نعومة، ويمكن التأثير فيه بالظفر في حين أن المرمر لا يمكن التاثير فيه بأي شيء أقل متانة من الصلب.

الأبسديان Obsidian وهو حجر السج أو حجر البحيرة: وهو مادة زجاجية الشكل (الزجاج الأسود) وعندما تكسر تكون قطعها غير منتظمة كالزجاج، وهو في الواقع زجاج طبيعي بركاني الأصل لونه في العادة أسود، ولكن قد يكون أسمر قاتمًا، أو رماديًّا قاتمًا، أو أخضر داكنًا، وعندما يكسر على شكل قطع يكون شفافًا بعض الشيء، وإلى الآن لم يوجد طبيعيًّا في مصر، ولكنه يوجد في بلاد العرب والحبشة[٤٢] في الوديان، وفي شبه جزيرة عدن وفي أماكن أخرى في بلاد العرب،[٤٣] وفي أرمينيا، وفي جهات مختلفة من جزر البحر الأبيض المتوسط.

وكان يستعمل بقلة منذ عصر ما قبل الأسرات آلات وأسلحة مثل رءوس الحراب، ثم استعمل تعاويذ وجعارين وأواني صغيرة وأعينًا للتماثيل. ومن أهم الأمثلة التي بين أيدينا رأس «أمنمحيت الثالث» (الأسرة الثانية عشرة)[٤٤] إلخ، وقد فحص موضوع مصدر الأبسديان فقال أحد علماء الآثار إنه يجلب إلى مصر من أرمينيا.[٤٥] ولكن المرجح أنه كان يجلب إليها من الحبشة وبلاد العرب لقربهما.

الصخر البورفيري: ولفظة بورفير معناها في الأصل أرجواني وكان يطلق في الأصل على نوع من الصخر له هذا اللون (البورفير الإمبراطوري). ولكن اسم بورفير في الجيولوجيا يطلق على أي صخر بركاني فيه بلورات ظاهرة منتشرة في أجزائه في أم من مادة منسجمة اللون. والصخور البورفيرية تختلف كثيرًا من حيث طبيعة بلوراتها الظاهرة وحجمها، وكذلك في لونها، ويوجد منتشرًا في أنحاء القطر بالقرب من أسوان وفي الصحراء الشرقية[٤٦] وفي سيناء.

وكان يستعمل البورفير في عصر ما قبل الأسرات، وفي عهد الأسرات الأولى لصنع الأواني، وكان اللون المختار لذلك هو الأسود والأبيض أي بلورات بيضاء في أم سوداء. وليست لدينا معلومات تنبئنا عن المصدر الذي كان يأخذ منه قدماء المصريين ما يلزم لهم من هذا الحجر، وكل ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أن الدكتور «هيوم» يقول:

إن صخورًا من هذا الحجر تشبه التي صنع منها المصريون أوانيهم توجد في الصحراء الشرقية.

وأحسن نوع من الصخر البورفيري قطع في الأزمان القديمة هو بلا شك البورفير ذو الحبات الدقيقة الأرجواني اللون الذي يطلق عليه عادة البورفير الإمبراطوري، وهو الذي كان يستخرجه الرومان ويستعملونه بكثرة في إيطاليا أحجارًا للزينة، وهذا النوع من الحجر يوجد في ثلاثة أماكن في الصحراء الشرقية، وهي جبل الدخان، وجبل عش[٤٧] وبالقرب من ساحل البحر الأحمر عند العرف بالقرب من وادي ديب، وقد كان الرومان يأخذون ما يحتاجون إليه من هذا الحجر من جبل الدخان.[٤٨]

وليس لدينا ما يثبت أن المصريين كانوا يستعملون البورفير الإمبراطوري إلا قطعة من كأس قيثاري الشكل، وجدت في بلاص في مصر العليا، وربما يرجع عهدها إلى الدولة القديمة. وهذا لا يعني أن المصريين كانوا يستعملون هذه المحاجر في عصور تاريخهم القديم.

حجر الشيست والأردواز: الشيست نوع من الصخر مركب في طبقات، وهو قابل للتشقق، وليس لاسمه علاقة بتركيبه الصخري، والشيست الخاص الذي استعمل في مصر القديمة هو صخر حباته دقيقة متماسكة صلبة متبلورة، يشبه كثيرًا الأردواز في الشكل، وتختلف ألوانه من الرمادي الخفيف إلى الرمادي القاتم تعلوه أحيانًا خضرة. ويوجد الشيست، والأردواز في مواطن عدة في الصحراء الشرقية. وكان الشيست يستخرج فقط من وادي حمامات حيث وجد أكثر من ٢٥٠ نقشًا من الأسرة الأولى إلى الأسرة الثلاثين،[٤٩] وهذه المحاجر قد ذكرت كثيرًا في الوثائق القديمة. وقد اعتقد علماء الآثار إلى عهد قريب أن الشيست الرمادي المستخرج من وادي حمامات هو حجر «بخن» القديم كما ذكر على ناووس الملك «نقطانب الثاني» المتخذ من هذا الحجر، أنه من حجر «بخن». ولكن البحوث العلمية أظهرت أن لفظة «بخن» تطلق على أحجار أخرى مثل ناووس الملك «أحمس الثاني» المصنوع من حجر الجرانيت الرمادي الدقيق الحبات إلخ. وكان الشيست يستعمل في عصر ما قبل الأسرات، وعصر الأسرات الأولى في صناعة الكئوس والأواني والألواح، ثم فيما بعد في التوابيت والمحاريب والتماثيل.

أما الأردواز فهو من فصيلة الشيست في التركيب، ويكون في العادة صلبًا، وكان يستعمل في العصور الأولى لعمل الألواح الأردوازية.

حجر الثعبان، وحجر استايتيت (الطلق): وهما يتشابهان في معظم التركيب غير أنهما ليسا من نوع واحد. ويوجدان مع بعضهما في الصخور. وحجر الثعبان صخر

قاتم ليس بشفاف، وهو في لون جلد الثعبان ببقعه ويكون غالبًا أخضر قاتمًا إلى حد السواد، وهو لين بعض الشيء إلا أنه أصلب من حجر استايتيت، ويمكن قطعه أو خدشه بسهولة. ويوجد في الصحراء الشرقية، وأهم مراكز له هي منطقة برامية (؟) ودونجاش[٥٠] في وادي شيت، وبالقرب من جبل درارا، وفي التلال الواقعة شمال سكيت، وجبل سكيت، وفي منطقة مقسم، وفي أقاصي الصحراء الشرقية حيث تشغل مساحة نحو ٤٠٠ ميل من رأس بنارس جنوبًا إلى رأس علبة.[٥١]

ويوجد نوع من حجر الثعبان أخضر في وادي أم ديسي الواقعة بين قنا والبحر الأحمر، وعند سفح جبل الربشي، ونوع أسود في وادي «صدمن»،[٥٢] وهما في الشمال الغربي من القصير، وكان حجر الثعبان يستعمل في عمل الأواني،[٥٣] وأشياء أخرى[٥٤] منذ عصر ما قبل الأسرات وقد عثر «لأمنمحيت الثالث»[٥٥] على رأس من هذا الحجر.

أما حجر استايتيت فهو نوع من الطلق، وهو أبيض اللون عادة أو رمادي وأحيانًا يكون أسود دخانيًّا، وهذا النوع الأخير طبيعي لا صناعي كما يظن البعض، وملمسه كالصابون، وكان يستعمل منذ عصر ما قبل الأسرات وما بعده لعمل الخرز، والأشياء الأخرى الصغيرة[٥٦] التي كانت تطلى بطبقة زجاجية، والجزء الأعظم من الجعارين المعروفة في العالم هي من الاستايتيت المطلي، ويوجد هذا الحجر بالقرب من أسوان[٥٧] في وادي الهمر، وفي جبل فطيرة[٥٨] التي على خط عرض طحطا بالقرب من النيل وفي وادي غولان شمال رأس بنارس، وهي تستغل الآن.[٥٩]

قطع الأحجار

كان من الطبيعي ألا تنتشر صناعة قطع الأحجار إلا بعد معرفة المعادن وصناعة الآلات، التي بواسطتها يسهل قطع الأحجار الصلبة. ومن أجل ذلك لم يستعمل المصري في بادئ الأمر الأحجار للمباني بل كان يستعمل اللبن. أما الأحجار التي كانت تسعمل في عصر ما قبل الأسرات لعمل الأواني فإنها كانت قطعًا من الصخور التي فصلتها الطبيعة بمؤثرات العوامل الجوية، وبفعل تآكل المياه، ولا تزال قطع من الجرانيت في أسوان مفصولة عن الصخرة الأصلية تشهد بذلك. أما طريقة قطع الأحجار بالآلات التي كان يستعملها الإنسان فيمكن استنباطها من أماكن التحجير القديمة التي لا تزال باقية إلى الآن في منطقة أسوان.

كان قطع الأحجار السهلة اللينة كالمرمر والحجر الجيري، والحجر الرملي يتم بفصل الكتلة المرغوب في قطعها من جهاتها الأربع عن الصخر الأصلي، وذلك بخوابير من الخشب، وعروق مبللة بالماء. والآلات التي كانت تستعمل في ذلك من المعدن هي أزاميل أو مناقير من النحاس حتى الدولة الوسطى، إذ حلت محلها وقتئذ آلات من البرنز، ومن ثم كان الاثنان يستعملان جنبًا لجنب، وكذلك كانت تستعمل مدقات من الخشب ومطارق من الحجر.[٦٠]

أما قطع الأحجار الصلبة فلم يبدأ فيه إلا في عهد الوسطى عندما أخذ المصريون في قطع الكتل الضخمة الطويلة لصنع المسلات والتماثيل الهائلة. أما قبل ذلك فإنهم كانوا يسدون حاجاتهم من القطع التي فصلتها الطبيعة لهم، وهي التي لا تزال باقية إلى الآن في منطقة أسوان، وقد أخذ منها بعض الأحجار اللازمة لبناء خزان أسوان. وقد درس بعض المهندسين المعماريين طريقة تحجير الجرانيت والكوارتسيت، ويقال إن الجرانيت كان يفصل بالدق بكرات من الديوريت، وباستعمال الخوابير التي كانت تجهز بواسطة آلات من المعدن، وكذلك كان يستعمل الدق، والخوابير في قطع الكوارتسيت مع استعمال آلة أخرى ربما كانت معولًا.

كيفية صناعة الأحجار

يمكن استنباط طريقة صناعة الأحجار بعد قطعها من المحاجر من الآثار التي تركتها الآلات على القطعة المصنوعة، وبخاصة التماثيل التي وجد منها عدد عظيم لم يتم صنعه بعد، ومن الإيضاحات التي وجدت مرسومة على بعض المقابر، وقد درس هذا الموضوع طائفة من علماء الآثار نخص بالذكر منهم «بترى»[٦١] و«ريزنر».[٦٢]

والواقع أن التماثيل المصنوعة من الحجر، وبخاصة المنحوت منها في الأحجار الصلبة كالديوريت والجرانيت والكوارتسيت والشيست كانت مثار إعجاب الكل لدقة صنعها، ولا يزال العالم متأثرًا بجمال تلك القطع الفنية، غارقًا في عالم التخيلات والظنون في كنه الآلات التي استعملت لإبرازها في ذلك الثوب البهيج حتى إن بعضهم ذهب به الخيال إلى أن معدن الصلب كان يستعمل في صنعها، وأعجب من ذلك أن بعضهم ظن أن آلات النحاس أو البرنز التي كانت تستعمل في صنعها كان يركب فيها قطع من الماس أو غيره من الأحجار الصلبة لصناعتها، ولكن ثبت أن الأمر أسهل من كل ذلك إذ لخص لنا الأستاذ «ريزنر»[٦٣] العمليات الهامة التي كانت تتخذ لإبراز التمثال أو غيره من القطع الفنية حتى مرحلته الأخيرة.

أولًا: الدق بالحجر، ومن المحتمل أن ذلك وجد ممثلًا في مقبرة «تي» في سقارة.

ثانيًا: الحك بوساطة حجر في اليد ومعه مسحوق مفتت. وقد كان يظن احتمال وجود المسحوق المفتت، غير أنه قد وجدت صورة ناطقة تثبت وجود هذا المسحوق، وهو الرمل في حفائر الجامعة بمنطقة الأهرام في مقبرة صهر الملك ومدير قصره[٦٤] «وب إم نفرت» إذ نشاهد في مناظر الحرف والصناعات صانعين يصقلان تابوتًا وفي يد واحد منهما حجر يحك به غطاء التابوت، وفوق الصورة كتب ما يأتي: صقل التابوت، ثم كتب بعد ذلك: «صب الماء وضع الرمل». ونشاهد بعد ذلك الصانع يحك سطح غطاء التابوت بوساطة هاتين المادتين الماء والرمل. وإذا علمنا أن الرمل يحتوي على ١٥٪ من مادة السنفرة سهل علينا فهم النقوش. وهناك منظر آخر من هذا القبيل عثر عليه في حفائر سقارة في طريق هرم الملك «وناس».

ثالثًا: النشر بوساطة سلاح من النحاس ومعه مسحوق مفتت، ولم يعثر على صور لذلك.

رابعًا: الثقب بمثقب أنبوبي الشكل، ومعه مسحوق مفتت، وهذا المثقب أنبوبة جوفاء من النحاس تستعمل بإدارتها بين اليدين أو بوتر، أو قبضة متحركة، وهناك أنواع أخرى من المثاقب تدار بطرق خاصة عثر عليها في سقارة من الأسرة الخامسة، ومن عهد الأسرة الثانية عشرة في دير الجبراوي،[٦٥] وكان المثقب يستعمل في تفريغ الأواني المصنوعة من الحجر، وبخاصة الأواني الأسطوانية الشكل التي كانت تتخذ من الأحجار الصلبة كالبازلت والديوريت.

خامسًا: الثقب بالنحاس، أو حجر مدبب معه مسحوق مفتت، وقد شوهد ثلاثة مقابر من عصر الأسرة الثامنة عشرة في طيبة[٦٦] مثاقيب تدار بوساطة أوتار لثقب خرز، وفي مقبرة رابعة لثقب شيء مجهول.

سادسًا: الحك بآلة نحاسية معها مسحوق مفتت، ولكن ذلك مشكوك فيه.

غير أن الذين يعتقدون باستعمال آلات من الصلب لهذه الأغراض يمكن أن يحتج عليهم بأن الصلب مهما طرق لتزيد متانته فإنه لا يمكن أن يقطع به أحجار صلبة مثل الديوريت والجرانيت والشيست. هذا فضلًا عن أنه لا يمكن استعمال مثل هذه الآلات، ومعها مسحوق مفتت كالسنفرة، وهذا الرأي لا غبار عليه. يضاف إلى ذلك أن القواديم المصنوعة من النحاس كانت لا تستعمل إلا في الأحجار اللينة فحسب، أما من

جهة استعمال المناشير والمثاقب بما فيها ما كان على شكل أنبوبي، فإن هناك براهين واضحة على الأحجار المشغولة تدل على أنها استعملت لهذا الغرض، فمثلًا نجد علامات للمناشير في رقعة معبد «خوفو»[٦٧] المصنوعة من البازلت، وعلى تابوته المصنوع من الجرانيت الوردي، وكذلك على تابوت «خفرع».

أما آثار المثقب الأنبوبي الشكل فنشاهدها على تمثالين للملك «منكاورع» أحدهما من المرمر كامل النحت والثاني لم يتم نحته بعد، وكذلك نشاهد أثر المنشار في تمثال الملك «خفرع» المشهور المصنوع من الديوريت.[٦٨]

(٢) الأحجار الكريمة وشبه الكريمة

كان قدماء المصريين كغيرهم من أمم العالم مغرمين بالزينة، ولذلك كانوا يبحثون وراء الحقول على الأدوات التي يتبرجون بها منذ ما قبل التاريخ، وقد عثرنا في مقابرهم على أنواع شتى من الأحجار الكريمة ونصف الكريمة مما لم تسبقهم إليها أمة في العالم حسب معلوماتنا إلى الآن. وهذه الأحجار لا يزال بعضها إلى الآن يعتبر في نظرنا كريمًا، والبعض الآخر لا يعتبر إلا حجرًا عاديًا لا قيمة له من الوجهة المادية، وكان يستعملها المصري لعمل التعاويذ، والخرز، والمجوهرات، والجعارين، وكذلك في تطعيم وترصيع صناديقه، وتوابيته، وأثاثه بما يشعر بحسن الذوق والأناقة. وأهم هذه الأحجار ما يأتي:

العقيق Agate	الجمشت Amethyst	الزمرد المصري Beyrl
حجر الدم Carnelian	الخلكيدوني أو العقيق الأبيض Chalcedony	المرجان Coral
المقيق أو حجر سيلان Garnet	حجر الدم Haematite	اليشم jade
السرد أو العقيق الأحمر Sard	اللازورد Lapis lazuli	الدهنج Malachite
حجر الزبرجد Olivine	الجزع (حجر الظفر) Onyx	اللؤلؤ Pearl
البلورات الصخرية Rock crystal	جزع عقيق Sardonyx	الفيروز Turquoise

ويلاحظ أن المصري لم يكن يعرف الماس أو حجر الأوبال أو الياقوت الأحمر أو الأزرق. وقد جاء ذكر الأحجار التي ذكرناها في الوثائق القديمة المصرية بأنها كانت تستعمل لأغراض خاصة للحلي والزينة، أو أنها وردت للبلاد جزية، أو أخذت ضمن الغنائم الحربية.

ورغم أن هذه الأحجار قد سميت بأسمائها في النقوش المصرية كل على حدة، إلا أن ترجمة بعضها لا يزال مشكوكًا فيه، وقد ذكر لنا «بليني» نحو ثلاثين اسمًا من الأحجار الكريمة التي كانت ترد من مصر وبلاد الحبشة، إلا أنه لم يحقق إلا عددًا قليلًا منها. وسنتكلم على كل من هذه الأحجار وماهيته في الحلي المصرية وفي الصناعة بقدر ما وصلت إليه معلوماتنا.

العقيق، والجزع، وجزع العقيق، وكلها أنواع من الخلكيدوني المجزع أو المعرق. وكل هذه الأحجار منسوب بعضها إلى بعض، ويطلق عليها غالبًا اسم عقيق فحسب، وكلها تحتوي على السليكا، وليس بينها فرق غير لون العروق أو التجزيع، ففي العقيق نجد أن هذه العروق غير منتظمة، وفي العادة تكون بيضاء وسمراء يخالطها بعض الزرقة، أما في الجزع وجزع العقيق فنجد أن العروق مستقيمة، ومنتظمة على وجه التقريب، ويكون لون الجزع لبنيًّا متبادلًا مع الأسود، وفي جزع العقيق يكون الأبيض متبادلًا مع الأسمر المائل إلى الحمرة. ويوجد العقيق بكثرة في مصر، وبخاصة في شكل حصوات، وكذلك وجد بكميات صغيرة مختلطًا باليشب، والخلكيدوني في وادي أبو جريدة في الصحراء[٦٩] الشرقية. ومن المحتمل أن الجزع وجزع العقيق موجودان في مصر طبيعيًّا، غير أنهما لم يذكرا في تقارير مصلحة الجيولوجيا.

وقد وجدت حصوات العقيق وخرزه في قبور ما قبل الأسرات،[٧٠] وكذلك وجدت في هذا العصر خرزات من الجزع، وأقدم تاريخ معروف لاستعمال جزع العقيق هو عهد الأسرة الثانية والعشرين، ويجوز من الأسرة التاسعة عشرة. وقد عثر حديثًا على آنية من العقيق ربما يرجع عهدها إلى العصر الروماني في قفط، ستة منها في المتحف المصري، وإناءان عظيمان اشتريا حديثًا.

حجر الجمشت (أمتست): ويتركب من الكوارتس الشفاف الملون بآثار من مركب الماغنزيوم. وكان يستعمل قديمًا على وجه خاص لعمل القلائد، وكذلك للأساور، وأحيانًا تعمل منه الجعارين، ويرجع تاريخ استعماله إلى عهد ما قبل الأسرات[٧١] وقد وجد منذ عصر الأسرة الثانية عشرة وفي عهد الدولة الحديثة، فمثلًا وجد في مقبرة «توت عنخ

آمون» جعرانان من هذا الحجر، وكان يستخرج قديمًا من جبل أبو دياية ومنطقة[٧٢] سفاجة في الصحراء الشرقية، وكذلك عثر على مناجم له في الجنوب الشرقي من أسوان،[٧٣] وأخرى من عهد الدولة القديمة على مسافة ٤٠ كيلومترًا من الشمال الغربي لأبو سنبل.

الزمرد المصري: هذا الحجر الكريم يكون لونه أخضر أو أزرق باهتًا أو أصفر أو أبيض، غير أننا لا نعرف منه إلا الأخضر الذي كان يستعمل في مصر قديمًا، ويوجد الزمرد في منطقة سقاية زبارة في تلال البحر الأحمر[٧٤] حيث توجد مناجم عظيمة له ربما كانت من عهد الإغريق الروماني. ومن المحتمل أن أنواعًا جميلة من هذا الحجر قد وجدت قديمًا ولم يمكن العثور عليها الآن. والزمرد يكون دائمًا شفافًا، ولا يكون قط مظلمًا، وكان المصري يستعمله دائمًا في قطعه الطبيعية السداسية الشكل، وذلك لأنه أصلب من حجر الكوارتس، فكان يصعب عليه قطعه بطريقة منظمة.

والظاهر أن الزمرد المصري لم يستعمل قط في مصر القديمة قبل عصر البطالسة، ولذلك فإن الأحجار الكريمة التي وجدت في مجوهرات دهشور[٧٥] وكان يقال عنها إنها من الزمرد عندما فحصت لأول مرة كانت في الواقع من الفلسبار الأخضر، وكذلك كل الأحجار التي أطلق عليها اسم زمرد أو «زبرجد» قبل عصر البطالسة فإنها ليست منهما بل من أحجار أخرى، وذلك بعد أن فحصها العالم الكيمائي «لوكاس» فحصًا فنيًّا.

حجر الدم، والعقيق الأحمر Carnelian and Sarld حجر الدم هو خلكيدوني أحمر شفاف بعض الشيء، وترجع حمرته إلى وجود مقدار قليل من أوكسيد الحديد فيه، وهو يوجد بكثرة على شكل حصوات في الصحراء المشرقية، وقد استعمل كثيرًا منذ عصر ما قبل الأسرات.[٧٦]

أولًا: لعمل الخرز والتعاويذ، وثانيًا: لتطعيم الأثاث والمجوهرات، والتوابيت. وقد قلد في عهد الدولة الحديثة، كما يشاهد ذلك في تابوتين من أثاث «يويا»، وفي تابوت «سمنخ كارع»، وكذلك في كثير من الأشياء التي وجدت في مقبرة «توت عنخ آمون».

أما حجر السرد فهو نوع من حجر الدم غامق اللون، وبعض أنواعه تقرب في لونها إلى السواد وكان يستعمل قليلًا منذ عصر ما قبل الأسرات[٧٧] وما بعده، ويقول «بليني»:[٧٨] إن السرد كان يوجد في مصر.

الخلكيدوني أو العقيق الأبيض: وهو نوع من السليكا الشفاف بعض الشيء شمعي اللون، وعندما يوجد نقيًّا يكون لونه أبيض، أو أبيض رماديًّا فيه بعض الزرقة. على أن هذا الحجر قد يكون بألوان متعددة، ولكل لون اسم خاص. ويوجد في مصر

في وادي صاغة،[٧٩] وفي وادي أبو حريدة في الصحراء الشرقية، وفي الواحة البحرية في الصحراء الغربية. وكذلك على مسافة ٤٠ ميلًا من الشمال الغربي من أبو سنبل، وفي الفيوم. وكان يستعمل أحيانًا في مصر القديمة لعمل الخرز والجعارين والدلايات، ويرجع تاريخ استعماله إلى عصر ما قبل الأسرات.(٣)

المرجان: وهو عبارة عن هياكل صلبة لمخلوقات بحرية ولونه يكون أبيض أو أحمر في ألوان شتى، أو أسود، والمشهور منها هو الأبيض والأحمر، ولم يعثر على المرجان الأبيض في الآثار المصرية إلا مرة واحدة في دفنة،[٨٠] ويرجع تاريخه إلى القرن السابع قبل الميلاد. وقد عثر «بترى» على كمية كبيرة منه في شكل فروع طبيعية. والمرجان الثمين يستخرج من الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط، وكل ما عثر عليه في مصر من المرجان يرجع عهده إلى عصر البطالسة وما بعده، أما المرجان الأنبوبي الشكل فقد عثر عليه منذ عصر البداري،[٨١] وعصر ما قبل الأسرات. وكذلك عثر على هذا النوع في مقابر بلاد النوبة، التي يرجع عهدها إلى عصر الدولة القديمة.[٨٢]

حجر الأمزون أو الفلسبار الأخضر. هو حجر غير شفاف أخضر باهت، وليس منسجمًا في لونه، وقد وجد بكميات قليلة في جبل مجيف في الصحراء الشرقية،[٨٣] وكان يستعمل لعمل الخرز منذ العصر الحجري الحديث،[٨٤] وكان يستعمل كثيرًا في عهد الأسرة الثانية عشرة. كما يشاهد ذلك في مصوغات دهشور واللاهون. وقد كان يظن أنه هو الزمرد في هذه المجوهرات، وكثيرًا ما يختلط هذا الحجر بأنواع الأحجار الأخرى الخضراء، حتى إنه يسمى أحيانًا أم الزمرد.

حجر سيلان: والنوع الذي استعمل في مصر منه لونه أحمر قاتم أو أسمر مائل إلى الحمرة شفاف بعض الشيء، ويوجد بكثرة في جهة أسوان في الصحراء الشرقية، وفي سيناء، وأحجاره صغيرة جدًّا للاستعمال، وبخاصة ما عثر منها في أسوان. أما الكبيرة فوجدت في غرب سيناء، وقد استعمل حجر السيلان لعمل الخرز منذ عصر ما قبل الأسرات.

حجر الهمتيت: (حجر الدم) وهو أكسيد الحديد، ويوجد في الطبيعة بألوان مختلفة، فيكون أسود، وأحمر، وأسمر، أو ذا صفائح رقيقة تكون طبقات لامعة بعضها فوق بعض، والنوع الخاص الذي يستعمل في مصر من الهمتيت لصنع الخرز، والتعاويذ، والمكاحل وأدوات الزينة الصغيرة، هو الأسود القاتم ذو اللمعة المعدنية. وقد استعمل منذ عصر ما قبل الأسرات.[٨٥] ورغم أن الهمتيت يوجد بكثرة في مصر في الصحراء الشرقية

لاستخراج الحديد منه[٨٦] إلا أننا لا نعرف من أين جلب المقدار الذي استعمل في صنع تلك الأشياء.

اليشم أو حجر الجاد Jade: ويطلق هذا الاسم على نوعين متميزين من المعدن، أحدهما اسمه «نفريت»، أو اليشم الحقيقي. والثاني شبه اليشم، وهو في مظهره مثل اليشم الحقيقي، ولا يمكن تمييزه عنه إلا بالتحليل الكيمائي، وكلاهما لونه أبيض، أو رمادي، أو أخضر على ألوان شتى وهو شفاف شمعي اللمعة. وقد عثر منه على رأس بلطتين يرجع عهدهما إلى ما قبل الأسرات،[٨٧] واحدة منهما في المتحف المصري، والأخرى في متحف لندن، وقد عصر الأستاذ «ينكر» حديثًا في مرمدة بني سلامة[٨٨] على رأس بلطة يرجع عهدها إلى العصر الحجري الحديث وكذلك وجد في مقبرة «توت عنخ آمون» خاتم من هذا الحجر.

حجر اليشب Jasper: وهو نوع من السليكا الكثيفة غير النقية، ويكون لونه أحمر أو أخضر، أو بنيًّا، أو أسود، واللون الأحمر هو الذي كان يستعمل في مصر قديمًا لصناعة الخرز والتعاويذ، وأحيانًا لتطعيم المصوغات وعمل الجعارين. وقد عثر على قطعتين من إناء مفرطح من اليشب الأحمر يرجع عهدهما إلى الأسرة الأولى،[٨٩] أما اليشب الأسمر والأسود فقد عثر على أشياء مصنوعة منهما من عهد الدولة الوسطى،[٩٠] وقد عثر على جعارين كذلك من ذلك العهد. أما اليشب الأخضر فعثر منه على أشياء ترجع إلى عهد الأسرة الرابعة.[٩١]

ويوجد اليشب الأحمر في بعض الصخور، على شكل عروق في الصحراء الشرقية. مثال ذلك تلال الحضربية،[٩٢] وبالقرب من وادي صاغة Saga، وفي وادي أبو حريدة. أما اليشب الأخضر المبقع بالأحمر فقد عثر عليه في طريق قنا والقصير.[٩٣]

اللازورد Lapis-lazuli: وهو حجر مظلم ذو لون أزرق قاتم يتخلله أحيانًا بقع أو عروق بيضاء، وأحيانًا تكون فيه نقط صفراء دقيقة، تظهر كأنها ذرات من الذهب، والظاهر أن هذا الحجر لم يعثر عليه في مصر. غير أن الإدريسي قد ذكر أنه يوجد منه منجم في الواحة الخارجة. وأهم منبع له هي بلاد الأفغانستان في بلدة بدخشان Badakshan،[٩٤] والظاهر أن هذا هو المنبع الأصلي لهذا المعدن. وكان يستعمل اللازورد في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات،[٩٥] وما بعده لصنع الخرز والتعاويذ والجعارين، والأشياء الأخرى الصغيرة، وكذلك لتطعيم المجوهرات، وبخاصة في عهد الدولة الوسطى والدولة الحديثة، وقد ذكر هذا الحجر في النقوش المصرية منذ الأسرة الثانية عشرة وما بعدها.[٩٦] في عدة جهات مختلفة.

حجر الدهنج (التوتية): Malachite وهو النحاس الغفل ولونه أخضر جميل ولم نعثر عليه في المقابر المصرية، إلا على هيئة مسحوق يستعمل للتكحل به، وقد عثر عليه منذ عهد البداري وعهد ما قبل الأسرات حتى الأسرة التاسعة عشرة،[٩٧] وقد كان يستعمل أحيانًا لصنع الخرز منذ عصر ما قبل الأسرات، وفي عهد الأسرة الأولى،[٩٨] وقد اتخذ منه تعاويذ وجعارين من عصر الأسرة التاسعة عشرة. وقد فات على بعض العلماء التمييز بين هذا الحجر، وحجر الزبرجد، والزمرد الأخضر، وحجر الفلسبار الأخضر، كما حدث في القلادة المستخرجة من دهشور في الأسرة الثانية عشرة، والسوارين اللذين وجدا في هذا العهد أيضًا، واتضح أن السوارين أحدهما من الفلسبار الأخضر، والثاني من الفيروز، ويوجد الدهنج في سيناء وفي الصحراء الشرقية،[٩٩] وقد استعملت مناجمه في العصور القديمة لاستخراج التوتية أولًا، وثانيًا لاستخراج النحاس.

وقد كان النحاس يستخرج من وادي مغارة، وسرابة الخادم، ومن هذين المكانين كان يستخرج الفيروز قديمًا. ومن هنا جاءت الصعوبة في التمييز بين الدهنج والفيروز، وبخاصة أنهما كانا يستخرجان من مكان واحد، ولا يتميزان عن بعضهما في اللون. ومن هنا جاء أيضًا الخطأ في أن بعض العلماء ترجم كلمة «مفكات»، وهي اسم الفيروز باللغة المصرية القديمة بلفظة دهنج.

اللؤلؤ Pearl ويستخرج من شواطئ البحر الأحمر، وكذلك الخليج الفارسي، وعلى مسافة من سواحل سيلان، وأماكن أخرى.

ورغم أن الأصداف قد استعملت في مصر منذ عصر ما قبل التاريخ فإن اللؤلؤ لم يستعمل حتى عهد البطالسة، اللهم إلا أزرار قلادة الملكة «أعح حتب» أم الملك «أحمس الأول»،[١٠٠] وهي ليست بلؤلؤ حقيقي.

حجر الكوارتس والبلور الصخري Rock crystal: والكوارتس نوع من السليكا البلورية، ولا لون له عندما يكون نقيًّا، وقد يكون شفافًا بعض الشيء أو مظلمًا، ويطلق على النوع الأول اسم البلور الصخري، وعلى الثاني الكوارتس اللبني. وأحيانًا يكون لون الكوارتس أسمر حتى السواد، وفي هذه الحالة يسمى الكوارتس الدخاني اللون، وهذا النوع يوجد في منجم ذهب قديم في «روميت» Romit في الصحراء الشرقية،[١٠١] ويوجد الكوارتس بكثرة على هيئة عروق في الصخور البركانية في الصحراء الشرقية، وبالقرب من أسوان،[١٠٢] وكان يستعمل بكمية قليلة في عهد ما قبل الأسرات،[١٠٣] وما بعده، إذ كان يصنع منه الخرز وأشياء أخرى، كالأواني الصغيرة، وقرنات العيون التي كانت تصنع

للتماثيل وكذلك كانت توضع في أعين التوابيت، التي كانت على شكل آدمي، وكل أنواع الكوارتس أصلب من الزجاج، وكذلك أكثر مقاومة من الصلب، ولذلك لا يمكن أن يؤثر فيها هذا المعدن.

الفيروز أو الفيروزج Turquoise: ولونه أزرق سماوي، وبعضه يكون أزرق مائلًا إلى الخضرة، وبعضه أخضر، وهو يوجد على هيئة عروق في أم الصخر. ومناجم الفيروز هي وادي مغارة وسرابة الخادم في شبه جزيرة سيناء،[١٠٤] ويوجد على هيئة طبقات في صخور الحجر الرملي. وقد استعمل في مصر منذ عهد البداري،[١٠٥] وما قبل التاريخ، وكان يستعمل في صياغة الأساور منذ الأسرة الأولى، وكذلك للحجال في الأسرة الرابعة، إذ عثر على أحجار منه في مقبرة الملكة «حتب حرس» من عهد الأسرة الرابعة في الجيزة،[١٠٦] وقد ظن البعض أولًا أنه دهنج. ووجد بكثرة في عهد الأسرة الثانية عشرة في مجوهرات دهشور. وقد ظن البعض أنه فيروز صناعي، وذلك لجمال لونه. وكذلك وجدت بعض قطع منه في مقبرة «توت عنخ آمون» منها جعران لونه أزرق جميل، وقطع زرقاء مائلة للخضرة رصعت في صداريتين.

(٣) المعادن

تدل الآثار المكشوفة في مصر على أن سكان وادي النيل كانوا يستعملون منذ القدم معادن مختلفة الأنواع بعضها موجود طبيعيًّا في تربة البلاد، وبعضها جلب إليها من البلاد الأجنبية التي كانت تربطها بها روابط التجارة أو الاستعمار، وأهم هذه المعادن النحاس، والذهب، والحديد، والقصدير، والفضة، والرصاص. يضاف إلى ذلك استعمال البرنز، وهو في الواقع خليط من النحاس والقصدير، والإلكتروم، وهو خليط من الذهب والفضة، وفي العهود المتأخرة جدًّا استعمل النحاس الأصفر، وهو خليط من النحاس الأحمر والزنك. وهناك خامات أخرى استعملها المصريون، وسنتكلم عن كل فيما يلي:

النحاس

هذا المعدن لا يوجد عادة في الطبيعة بشكل معدني بل يستخرج من خامات مختلفة، ويعد من أقدم المعادن التي عرفها الإنسان، وقد استعمل في مصر قبل الذهب. ويرجع تاريخ وجوده في مصر إلى عهد البداري، ثم عهد ما قبل الأسرات. وأقدم أدوات نحاسيه

عثر عليها هي الخرز، والمثاقب، والدبابيس من عصر البداري،[١٠٧] وقد استمر استعمالها إلى عهد ما قبل الأسرات الذي عثر فيه كذلك على أساور، ومعاول صغيرة، وخواتم، ورءوس خطاطيف، وإبر، وملاقط، وغير ذلك من الآلات الصغيرة، وفي نهاية عصر ما قبل الأسرات أصبح في متناول المصري أسلحة من النحاس ليدافع بها عن نفسه، ولم يأت عصر الأسرات الأولى حتى استعمل المصري رءوس بلط ضخمة، وقواديم ومعاول، وسكاكين، وخناجر، وحراب، وحلي، وأدوات منزلية كالطست والإبريق وكل هذه كانت من النحاس بكميات وافرة، ولم يوجد النحاس طبيعيًّا قط في أرض مصر بل كان يستخرج من خامات، أهمها الدهنج الذي كان يستعمل منذ أقدم العصور لتكحيل العين، ولذلك كان من السهل أن يكشف عن هذا المعدن بسهولة بعد صهر هذه المادة.

وتوجد خامات النحاس في داخل حدود القطر المصري في شبه جزيرة سيناء، وفي الصحراء الشرقية، ففي شبه جزيرة سيناء عثر على مناجم يظن أنها كانت لاستخراج النحاس، أو لاستخراج الفيروزج في وادي مغارة وفي سرابة الخادم. وهما يقعان في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة، وبينهما نحو اثني عشر ميلًا.[١٠٨]

وتدل الأحوال على أن خام النحاس كان يعدن قديمًا، في وادي مغارة؛ إذ وجدت بقايا مستعمرات للتنجيم يرجع عهدها بخاصة إلى الدولة القديمة، وكذلك الدولة الوسطى. إذ وجدت كميات عظيمة من الرواسب، وبقايا الصهر من مخلفات الدولة القديمة، وكذلك وجدت قطع من خام النحاس، وعدة أوان للصهر وجزء من قالب لسبك النحاس.

أما من عهد الدولة الوسطى فقد وجدت كميات من رواسب النحاس، وقطع مصهورة، وقطع من أواني الصهر، وكذلك وجد جزء من آنية صهر لا يزال فيها مسحوق الخام. هذا إلى وجود قالب لسبك نصال أسلحة. أما في سرابة الخادم، فإن آثار التعدين فيها أقل، وذلك لأن هذا المكان لم يفحص بعد.

وأهم خام كان يعدن في سرابة الخادم، وفي مغارة هو الدهنج الأخضر اللون، ومعه قليل من الأزوريت الأزرق اللون.

وقد كانت البعثات ترسل للبحث عن هذا المعدن وغيره في وادي مغارة، وفي الوادي والمناجم القريبة من سرابة الخادم منذ الأسرة الأولى، وقد عثر في وادي مغارة على ٤٥ وثيقة منها ٣٦ نقشًا على الصخر، وثمانية جرافيتي، ولوحة. وأقدمها يرجع للأسرة الأولى حتى الأسرة التاسعة عشرة.

أما في الوادي والمناجم القريبة من سرابة الخادم، فكان يوجد فيها خمس عشرة وثيقة، معظمها من الأسرة الثانية عشرة وبعضها من الدولة الحديثة. أما في المعبد المقام

في هذه البقعة وما حوله، فقد عثر على ٢٨٨ نقشًا[١٠٩] معظمها على كتل من الحجر، وتماثيل صغيرة ولوحات، ومن بين هذه النقوش واحد باسم الملك «سنفرو»، غير أنه يظهر من نقوشه أنه كتب في عصر بعد عصر هذا الملك. ومعظم هذه النقوش يرجع إلى عهد الدولة الوسطى، والدولة الحديثة. ويلاحظ أن تعدين الفيروزج قد ذكر كثيرًا في هذه الوثائق ولم يذكر تعدين النحاس إلا مرة واحدة، وفي الغالب نجد أن البعثات الأولى التي كانت ترسل إلى هذه الجهات لم يترك رؤساؤها في نقوشهم إلا اسم الملك، وألقابه، وبعد ذلك أضيفت أسماء رؤساء الحملة وضباطها. وقد بدأ ذلك منذ عهد الأسرة الخامسة. وبعد ذلك نجد أن الغرض من البعثة كان ينقش على الصخور. ولذلك يصعب علينا في بادئ الأمر معرفة الأغراض التي من أجلها أرسلت الحملة من النقوش نفسها، أكانت لاستخراج الفيروزج، أم لاستخراج النحاس أم لتأديب العصاة فحسب؟

على أن تعدين النحاس لم يكن في وادي مغارة وسرابة الخادم فحسب بل كان يمتد إلى الجهات المجاورة للجهة الأخيرة مثل جبل أم رنة، ووادي ملحة، ووادي خارج. وكذلك في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة كانت توجد مناجم للنحاس، حيث وجدت خامات ورواسب منه في عدة أماكن أهمها بالقرب من سهل سند، وفي التلال الواقعة غربي سهل نبق شرم، وفي وادي رماثي أحد روافد وادي نسب. وتوجد خامات النحاس في عدة أماكن في الصحراء الشرقية أهمها وادي عربة وفي جبل عطوى، وفي جبل دارا، وفي مناجم ذهب دونجاش Dungash، وفي التلال الواقعة جنوب وادي جمال Gemal، وفي أبو سيال Absciel، وغيره.

ويختلف مقدار كمية النحاس التي تستخرج من الخامات حسب الأماكن التي يعدن فيها، فمثلًا في الأماكن التي في الجنوب الغربي من شبه جزيرة سيناء وجد أنه يستخرج من الخام من ٥ إلى ١٨٪ أما في الصحراء الشرقية فوجد أن مقدار ما يستخرج من الخام ما بين ٣٦ و٤٩٪ ووجد في أبو سيال أن النسبة ٣٪، وفي أماكن منه وجد أن النسبة ارتفعت حتى ٢٠٪.[١١٠]

ولا بد أن النحاس الذي كان يستخرج في مصر من مناجمها حتى الأسرة الثامنة عشرة عندما بدأ يجلب إليها هذا المعدن من الخارج كان كافيًا لسد حاجاتها، لأن البقايا التي وجدت في مناجم النحاس وامتداد مساحاتها يشعران بأن الكميات التي كانت تستخرج عظيمة، وإذا اتخذنا رواسب مناجم وادي نسب مقياسًا لما يستخرج من النحاس فإن أقل مقدار من هذا المعدن استخرجه معدنو سيناء حتى تاريخ رواسب هذا

الكوم أي الأسرة الثانية عشرة فإنه لا يقل عن ٥٥٠٠ طن بل أكثر يضاف إلى ذلك ما كان يستخرج من مغارة وغيرها.

وأقدم وثيقة لدينا تشير إلى جلب النحاس من الخارج يرجع عهدها إلى الأسرة الثامنة عشرة، ثم التاسعة عشرة.[١١١] إذ نعرف أنه كان يأتي إلى مصر من «رتنو» و«زاهي» وكلاهما في سوريا، ومن جهة «أرابختيس»، وهو مكان غير معروف في آسيا، ومن أرض «الإله»، وهو اسم استعمل ليدل على أماكن مختلفة تشمل جهات في غربي آسيا، والصحراء الشرقية من مصر، وبلاد بنت، ومن «إيسي» وربما كان يقصد بها قبرص.

وخامات النحاس في مصر هي: الآزوريت، وخام الكرسوكولا والدهنج، والكبريتور.

أما الآزوريت فهو خام أزرق غاسق جميل، من القاعدية النحاسية ويوجد في رواسب النحاس، ويكثر وجوده في سيناء والصحراء الشرقية ويكون دائمًا على سطح الأرض أو بالقرب من السطح ولذلك يسهل استخراجه، ولا يوجد بكثرة كالدهنج الذي يكون معه في العادة، وكان الآزوريت يستعمل في مصر القديمة لاستخراج النحاس وللأصباغ ثم استغنى عنه المصري عندما اخترع صبغة زرقاء[١١٢] صناعية.

الكرسوكولا

أو البورق أو ملح الصاغة: وهو خام أزرق أو أخضر مائل إلى الزرقة، وهو يحتوي كيمائيًّا على سليكات، ويوجد في سيناء، وفي الصحراء الشرقية، وقد استعمل مادة للكحل، ولم يعثر منه إلا على تمثال صغير لطفل يرجع عهده إلى ما قبل الأسرات.[١١٣]

الدهنج

وهو قاعدة خضراء من كربونات النحاس، وهو أول خام استخرج منه النحاس، ويوجد على سطح الأرض في سيناء وفي الصحراء الشرقية. ويرجع تاريخ استعماله إلى عصر البداري، إذ منذ ذلك العهد كان يؤخذ منه مادة الكحل[١١٤] حتى الأسرة التاسعة عشرة، وكذلك كان يستعمل لتلوين الجدران[١١٥] والقاشاني والزجاج. يضاف إلى ذلك أنه كان يعمل منه أحيانًا الخرز والتعاويذ، وأشياء أخرى صغيرة، ولكن في الواقع كان أهم استعمال له في مصر استخراج مادة النحاس إذ يحتوي على مقدار كبير منها.

البرنز (الشبة)

يعرف البرنز عند المصريين بأنه خليط من النحاس والقصدير، ولكنه فيما بعد كان يحتوي فضلًا عن ذلك على كمية من الرصاص. على أن هذا الخليط لم يكن يطلق على البرنز في عصرنا إلا إذا احتوى على نوكراتيس ٩٪ أو ١٠٪ من القصدير، أما البرنز القديم فكانت النسبة فيه متغيرة إذ يكون القصدير فيه من ٢ إلى ١٦٪ ولكن إذا قلت نسبة القصدير عن ذلك فلا يطلق عليه لفظة برنز بل تكون هذه الكمية موجودة في المعدن طبيعيًّا.

ويمتاز البرنز على النحاس بأنه إذا أضيف للأخير مقدار ٤٪ من القصدير زادت صلابته ومقاومته وبخاصة عندما يطرق، على أن رفع هذه النسبة إلى ٥٪ تجعل النحاس سهل الكسر عند طرقه، هذا إلى أن الإكثار من نسبة القصدير تقلل من مقدار ذوبان النحاس، وتزيد في سيلانه وبذلك يسهل تشكيله في القالب. والواقع أن هذه هي أهم فائدة في تحويل النحاس إلى البرنز، إذ الواقع أن النحاس معدن رديء الصب، لأنه ينكمش عندما يبرد، وكذلك لأنه يمتص الغازات، وبذلك يصبح ذا مسام، ولكن وجود القصدير يمنع امتصاص الأكسجين والغازات الأخرى.

وتاريخ البرنز غامض في مصر، إذ إنه لم يكشف في مصر، وذلك لأنه فضلًا عن عدم معرفة خامات القصدير في مصر قديمًا فإنه كان مستعملًا في آسيا قبل أن يعرف في مصر بزمن طويل، فقد عرف استعماله في «لور» منذ ٣٥٠٠ ق.م.، ولا بد إذن أن يكون المصريون قد عرفوه عن طريق آسيا.

ولا يزال عصر الانتقال من استعمال النحاس إلى استعمال البرنز مجهولًا إلى الآن، والواقع أن البرنز لم ينتشر استعماله في مصر إلا منذ الأسرة الثانية عشرة، غير أنه توجد أشياء يرجع تاريخها إلى عهد الدولة القديمة مصنوعة من البرنز، فقد عثر على قطعة من عهد الملك «سنفرو»[١١٦] أي منذ بداية الأسرة الرابعة، وكذلك عثر السير «روبرت موند»[١١٧] على موسى يقال إنها من عهد الأسرة الرابعة. وقد وجد أن كمية القصدير فيها نحو ٥ر٨٪.

والواقع أنه منذ عهد الدولة الوسطى[١١٨] وجدت قطع تاريخها ثابت ولذلك يمكن تسمية هذا العصر عهد بداية استعمال البرنز. ومنذ الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها عملت تماثيل صغيرة من هذا المعدن غير أن استعماله لم يعترض استعمال النحاس بل كانا يستعملان جنبًا لجنب.

صناعة البرنز: كان البرنز مثل النحاس يشكل بالطرق، أو بالسبك في قوالب، ويمكن معرفة ما لهذا المعدن من الميزة إذا علمنا أن مقدار صلابته بعد الطرق يزداد ازديادًا عظيمًا، فمثلًا وجد أن قطعة من البرنز فيها كمية القصدير ‎10.34٪‏ كان مقدار صلابتها قبل الطرق ١٧١، وأصبحت بعد الطرق ٢٧٥، وقد كان البرنز يستعمل في العصور المتأخرة في مصر لعمل التماثيل الصغيرة، وهي التي كانت تسبك صماء، أو مفرغة، وكانت التماثيل الصغيرة في العادة تصب صماء، أما التماثيل الكبيرة فكانت تسبك جوفاء.

وطريقة السبك هي المعروفة بطريقة الشمع المفقود. وذلك أن يعمل نموذج من شمع النحل من الشكل الذي يراد سبكه ثم يغطى هذا الشكل بمادة تأخذ شكل القالب. ومن المحتمل أن هذه المادة كانت تصنع من الطين، أو من الطين المخلوط بمواد أخرى. ثم يدفن الكل في الرمل، أو في الأرض التي تقوم مقام حامل للقالب. ثم يحمى الكل بدرجة تذيب الشمع، أو تحرقه، ويخرج من الثقوب التي كانت تعمل خصيصى ليصب فيها المعدن المصهور من البرنز. وبعد ذلك يصبح القالب صلبًا جامدًا معدًّا للاستعمال، فيصب فيه المعدن المصهور من البرنز، ثم يترك ليبرد. وبعد ذلك يفتت القالب، وينكشف عن الشكل المطلوب فتعمل فيه التصليحات النهائية بآلة خاصة. وقد رسمت مناظر تمثل سبك البرنز في مقابر الأسرة الثامنة عشرة،[١١٩] وتوجد قوالب للسبك في المتحف المصري وبخاصة لصب أشكال الطيور ولا نعرف إذا كانت لسبك الذهب، أو البرنز، أو هي قوالب لعمل القاشاني، والزجاج.

النحاس الأصفر

وهو خليط من النحاس، والزنك، وقد وجدت في القرن الأول بعد الميلاد. وقد عثر على خواتم منه وأقراط في مقابر بلاد النوبة[١٢٠] من العصر المتأخر.

الذهب

يوجد الذهب في الطبيعة منتشرًا بكثرة على هيئة معدن، ولم يوجد قط في حالة نقية. بل يكون دائمًا محتويًا على كميات من الفضه أو النحاس، وأحيانًا نجد فيه آثار حديد، ومعادن أخرى. ويوجد الذهب في الطبيعة عادة في شكلين، إما في عروق غير منتظمه، في

ثنايا صخور الكوارتس، أو في الرمال الغريانية، والحصا. وهذا ناتج من تفتت صخور تحتوي على مادة الذهب، قد حملها تيار ماء جف فيما بعد.

وقد عثر على الذهب في هاتين الحالتين. ولما كان من السهل معرفة الذهب بلونه الأصفر البراق، وكذلك بسهولة استخراجه فقد عرفه المصري واستعمله منذ عصور سحيقة ترجع إلى ما قبل الأسرات.

والذهب يوجد في مناطق شاسعة في مصر بين وادي النيل والبحر الأحمر، وبخاصة في الصحراء الشرقية جنوبًا من طريق قنا والقصير إلى حدود السودان. يضاف إلى ذلك أنه قد وجدت مناجم ذهب شمالي خط عرض قنا حتى دنقلة في السودان تقريبًا ومعظم هذه المناطق تقع في بلاد النوبة، وهي أثيوبيا القديمة التي ذكرها الكتاب الأقدمون، والجزء المصري الحالي منها هو بلاد النوبة السفلي، أي من أسوان[١٢١] إلى وادي حلفا. أما القسم السوداني فهو بلاد النوبة العليا، أي من حلفا إلى مرو. ولم يعثر إلى الآن على ذهب في شبه جزيرة سيناء.

وقد وجد أن عدد المناجم التي شغلت قديمًا في الكوارتس لاستخراج الذهب يبلغ عددها نحو المائة، والواقع أن المصريين كانوا من أمهر البحاثين عن هذا المعدن، إذ لم يوجد مكان يشعر بوجود الذهب فيه، إلا وجدنا المصريين قد سبقوا إليه، وقتلوه فحصًا وتنقيبًا. وقد أحيت صناعة تعدين الذهب منذ مدة وجيزة، ولكنها أهملت ثانية لأسباب اقتصادية.

وقد ظن الأستاذ «بترى»[١٢٢] أن الذهب كان يجلب إلى مصر منذ الأسرة الأولى، وعزا ذلك لوجوده مخلوطًا بالفضة. غير أنه نسي أن الذهب المصري كان يحتوي أحيانًا على مقدار عظيم من الفضة طبيعيًّا، وكذلك ذكر الأستاذ بترى أن الذهب يحتوي على مقدار من الإثمد منذ عهد الأسرة الثانية، وبذلك استنتج أنه لا بد أن جلب إلى مصر من ترنسلفانيا موطن الإثمد،[١٢٣] ولكن ذلك محض خطأ.

والواقع أن الوثائق المصرية القديمة تخبرنا أن الذهب كان يجلب إلى مصر من أقاليم الجنوب في عهد الأسرة الثانية عشرة. على حين أنه ليس لدينا وثائق تدلنا على أنه كان يجلب إلى مصر من الشمال قبل الأسرة التاسعة عشرة.

وقد كان يؤتى بهذا المعدن إلى مصر في الأسرة الثانية عشرة من قفط، وبلاد النوبة، وفي عهد الأسرة الثامنة عشرة من الأراضي العليا، وكاروي، وقفط، وكوش، وبنت، والأقاليم الجنوبية. وفي الأسرة التاسعة عشرة من أكيتا، وأرض «الإله»، وكاروي وبنت،

وفي الأسرة العشرين من إدفو، وإيمو، وقفط، وبلاد الدهنج، وأراضي العبيد، وأميو، ومن الشمال في عهد الأسرة التاسعة عشرة من لوبيا، وفي الأسرة العشرين من آسيا، وفي الأسرة الثانية والعشرين من «خنت نفر».[١٢٤] وأقدم خريطة في العالم هي الموجودة الآن في متحف تورين، رسمت على ورق بردي. وقد ظهر عليها مواقع مناجم الذهب في الصحراء الشرقية، ويرجع تاريخها إلى عصر الملك «سيتي الأول» من الأسرة التاسعة عشرة. ولا نزاع في أن المصري منذ الدولة القديمة كان في متناوله مقدار عظيم من الذهب كما تدل على ذلك مخلفات الملكة «حتب حرس»، وبخاصة قبتها الذهبية، وكذلك ما وجد في بعض مقابر عظماء القوم، وقد زاد مقدار الذهب في عهد الدولة الحديثة كما يشاهد في مقبرة «توت عنخ آمون» إذ نجد أن وزن تابوته فقط ما يقرب من ١١٠,٥ كيلوجرام من الذهب الخالص. وكان الذهب يصاغ بالطرق والسبك. وكذلك كانت تنقش صفائحه بالبارز والغائر، وتحلي صفائحه الرقيقة الأثاث، والتوابيت الخشبية، وغير ذلك من أدوات الزينة، وكذلك كان يذهب النحاس. هذا إلى أنه كان يصنع من الذهب سلوكًا رفيعة لنظم العقود.

ولوحظ أن الذهب كان يطرق إلى أوراق رقيقة، واستعملت للتذهيب وكذلك كان يلون الذهب ويلحم، وبالاختصار فإن معظم الصناعات الحديثة لصياغة الذهب كانت مستعملة عند قدماء المصريين، وقد شرح كل من «ويليمز وفرنييه»[١٢٥] تفاصيل طرق صناعة المجوهرات، وكذلك قاس الكيميائي «لوكاس» صفائح من الذهب يختلف سمكها ما بين ٠,١٧ و٠,٥٤ من المليمتر، ٠,٠٩ من المليمتر وذكر «بتري» أن سمك الورقة كان غالبًا ١/ ٥٠٠٠ من البوصة أو ٠,١٢٧ من المليمتر.

وعندما كان يراد استعمال ورق الذهب في تزيين الشكل البارز في الخشب كانت توضع الصفائح مباشرة على الخشب المشغول ثم تثبت فيه بمسامير صغيرة من الذهب، ولكن عندما كانت توضع أوراق رقيقة جدًّا على الخشب كان يغطى الخشب أولًا بطبقة رقيقة من جبس خاص كان يلصق عليه الذهب بمادة مثبتة ربما كانت الغراء. وعندما كان يراد استعمال ورق أرق مما سبق، كانت توضع كذلك طبقة من الجص، غير أن نوع المادة المثبتة التي كانت توضع فوقها لم تعرف بعد بالضبط، وقد قال الأستاذ «لوري»[١٢٦] إنه لاحظ في حالة من تلك الحالات، أن المادة كانت بياض بيضة وكان كل من معدني النحاس والفضة يجليان أحيانًا بقشرة من الذهب، وكانت هذه القشرة توضع على النحاس بإحدى طريقتين، الأولى بطرق ورقة رقيقة من الذهب على النحاس، والثانية

تثبيت ورقة الذهب على النحاس بمادة لاصقة ربما كانت الغراء، وقد عثر على أمثلة من النوع الأول، وهي أزرار استعملت كأختام من عهد الأسرة السادسة تقريبًا، وكذلك عثر على تعويذة تمثل الإله «تحوت» أما تذهيب الفضة فقد عثر على أمثلة منه في عهد الأسرة الثانية والعشرين.[١٢٧]

وقد لوحظ في الآثار التي عثر عليها من الذهب القديم أنها تكون على ألوان شتى، فنجد من بينها الأصفر الفاقع، والأصفر القاتم، والأحمر المختلف الألوان كاللون اللبني المائل إلى الحمرة، والطوبي الخفيف، والدموي، والأرجواني القاتم، ثم الأحمر القرنفلي. وكل هذه الألوان عرضية ما عدا الأخير إذ قد نتج من مزج الذهب الخالص بكمية بسيطة من الحديد. كما يقول بعض علماء الكيمياء. أما الذهب الأصفر القاقع فهو نضار خالص، أما الأصفر القاتم المبقع فيحتوي على نسب من معادن أخرى كالفضة والنحاس. أما الذهب الرمادي فيحتوي على نسبة كبيرة من الفضة تغير لون مسطحه الخارجي.

الإلكتروم

وهو مزيج من الذهب، والفضة، وقد يكون طبيعيًّا. أو صناعيًّا، والنوع الذي استعمل في مصر القديمة يحتمل أنه كان دائمًا من صنع الطبيعة. وقد تحتوي سبيكة هذا المعدن على أي نسبة من الذهب والفضة، غير أنه عندما تكون نسبة الذهب عالية فيه يكون لونه كلون الذهب الطبيعي. وعندما تكون نسبة الفضة عالية يكون لون المعدن أبيض فضيًّا. ويمكن في هذه الحالة أن يعتبر المعدن أنه فضة، وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن يسمى الأكتروم لأن هذا الاسم قد وضع ليدل على المعدن ذي اللون الأصفر الباهت، وهو ما أطلق عليه الإغريق الكترون، وسماه الرومان إلكتروم. ويقال إنه سمي بهذا الاسم لمشابهته بلون الكهرمان. وهو الاسم الذي أطلقه عليه كل من «هومر»، «وهزيود» (الكترون).

وقد ذكر في الوثائق القديمة أن الإلكتروم كان يجلب إلى مصر من بلاد بنت،[١٢٨] «وآمو»، والأراضي العالية، والممالك الجنوبية، ومن المناجم الواقعة شرقي رادسية، ومن الجبال وكلها أماكن واقعة في جنوب مصر، وليس هناك ما يدل على أنه كان يجلب من الشمال، أو من «بكتولس» كما ذكر الأستاذ «بترى».

والواقع أنه ليس هناك فاصل حقيقي بين الذهب والإلكتروم بل هو محض اصطلاح، فعندما تكون السبيكة محتوية على أقل من ٢٪ من الفضة فإنه يطلق عليها كلمة ذهب

وعندما تكون النسبة ٢٠ أو أكثر فإن لونها يكون أصفر، وبهذا يطلق على المعدن لفظة إلكتروم، وهذا التعريف يتفق مع ما قاله «بليني».

ولا نزاع في أن الإلكتروم كان موجودًا في مصر طبيعيًّا وأن المقادير التي استخرجت منه كافية لسد حاجة البلاد، وقد كان المصري يفضل عمل مجوهراته منه أكثر من الذهب، وذلك لصلابته، وربما كان ذلك هو السبب الذي جعله كثير الاستعمال في مصر القديمة. وكان يستعمل في نفس الأغراض التي كان يستعمل فيها الذهب، أي في صنع المجوهرات، وتذهيب الخشب، والتوابيت الخشبية والأثاث، ويرجع بداية استعماله إلى الأسرات الأولى.

الحديد

لا نزاع في أن مركبات الحديد توجد بكثرة عظيمة في الطبيعة، على حين أن معدن الحديد الخالص لا يوجد إلا بكميات قليلة. والحديد على نوعين مختلفين أولهما يوجد على شكل بلورات معينة من أكسيد الحديد في بعض الصخور البركانية، ويندر وجوده في شكل قطع كبيرة. والنوع الثاني هو ما يسمى بالحديد السماوي وهو تراب أو قطع من شهب تحتوي على حديد، ويمتاز هذا النوع الأخير بأنه يحتوي على كمية من معدن النيكل تتراوح بين ٢٦٫٥٪ على حين أن الحديد الأرضي أي الذي يوجد في الصخور البركانية لا يحتوي على هذا المعدن إلا في الصخور فوق القاعدية نادرًا وبكمية قليلة جدًّا.

والمعادن التي تحتوي على مادة الحديد كثيرة في مصر، وأهمها خام الهماتيت، وقد تكلمنا عنه فيما سبق، وكذلك توجد بعض مركبات الحديد في المغرة الحمراء والصفراء، ويستعملان للتلوين، وهذه الخامات توجد على الأخص في الصحراء الشرقية وفي سيناء[١٢٩] وفي المغرة القريبة من أسوان، وفي واحات الصحراء الغربية.

والواقع أنه لا يوجد موضوع كثر فيه النقاش والتضارب أكثر من تحديد العصر الذي بدأ فيه استعمال الحديد بصفة عامة، ويزعم بعض العلماء أن الحديد كان حتمًا مستعملًا في مصر منذ أقدم العصور لقطع الأحجار الصلبة وحفرها، إذ لم يعرف للآن أية وسيلة أخرى استخدمت للوصول إلى قطع هذه الأحجار وصنعها إلا إذا كان الحديد أو الصلب قد استعمل لهذا الغرض، ويعتمد الذين يميلون لهذا الرأي على وجود بعض قطع من الحديد يرجع تاريخها إلى ما قبل الأسرات، وأن عدم وجود كميات عظيمة من هذا المعدن إلى يومنا هذا في الآثار المكشوفة يرجع إلى أن الحديد يغمره الصدأ ويتآكل

وتختفي معالمه. وقد عثر على قطعة من الحديد بالقرب من الهرم الأكبر، والظاهر أنها ليست قديمة بل قد تركها الذين كانوا يعملون في تكسير أحجار هذا الهرم حديثًا لاستعمالها في مبانيهم.

وأهم القطع التي عثر عليها منذ عصر ما قبل الأسرات هي بضع خرزات[١٣٠] ولكنها عندما حللت وجد أنها من الحديد السماوي أي من بقايا الشهب المتساقطة، وكذلك عثر «مسبرو» على عدة قطع[١٣١] من بلطة في أبو صير ذكر أنها يجوز أن تكون من عهد الأسرة السادسة، ولكنه لم يجزم بشيء قاطع في تحديد تاريخها.

بعد ذلك عثر «بترى» على كمية من الحديد الذي يعلوه الصدأ ومعها معاول من النحاس يرجع عهدها إلى الأسرة السادسة[١٣٢] في أساس معبد في العرابة المدفونة. ومن المحتمل أن الحديد الذي وجد هنا لم يكن على شكل آلة للاستعمال لأن كيفية صهر الحديد لم تكن قد عرفت بعد.

يلي ذلك العثور على رأس حربة من الحديد في بلاد النوبة يقال إنها من عصر الأسرة الثانية عشرة.[١٣٣] غير أن هذا التاريخ ليس مؤكدًا. وكذلك عثر على جزء من معول وجزء من فأس يقال إنهما من عهد الأسرة السابعة عشرة، ولكن ذاك لم يؤكد بعد.

وفي مقبرة «توت عنخ آمون»[١٣٤] أي في أواخر الأسرة الثامنة عشرة عثر على عدد من قطع الحديد، وهو خنجر ونموذج مخدة وتعويذة للعين مرصعة في سوار من الذهب، وست عشرة آلة لها مقابض من الخشب، وأسلحتها صغيرة جدًّا رقيقة وكلها من الحديد، ووزن كل هذه الأسلحة لا يزيد على أربعة جرامات، وهذه كانت بلا نزاع تستعمل آلات سحرية لفتح فم مومياء «توت عنخ آمون» غير أننا لا نعرف إذا كانت هذه من حديد الشهب أو من حديد الأرض.

ومنذ عهد «توت عنخ آمون» أخذ عدد قطع الحديد يزداد وجوده حتى الأسرة الخامسة والعشرين،[١٣٥] وفي هذا العهد عثر على كمية من الآلات مصنوعة من هذا المعدن، ومن ثم أصبح الحديد كثير الاستعمال إذ لوحظ في آثار بلدة نوكراتيس وبلدة دفنة في عهد الأسرة السادسة والعشرين أن الحديد كان مستعملًا كالنحاس بل أكثر، وكان يصهر في البلاد، وفي منتصف القرن الثالث قبل الميلاد عثر على آلات من الحديد في المحاجر.

ومن كل ما سبق يتضح أنه وجد في مصر في العهود الأولى مقدار صغير جدًّا من الحديد المتخلف من الشهب صنع منه خرز، ولكن لم يكن يعرف الحديد بمعناه

الحقيقي، أو كيف يستخرج من خاماته. ولكن مما لا شك فيه أن لفظة معدن السماء كانت موجودة عند قدماء المصريين. وخلافًا لذلك فإن كل القطع التي عثر عليها من الحديد تاريخها مشكوك فيه حتى نهاية الأسرة الثامنة عشرة، عندما عثر على قطع حقيقية من الحديد في مقبرة «توت عنخ آمون»، ولا نزاع في أنها كانت قد أهديت له من ملوك غرب آسيا موطن صناعة الحديد.

ولا بد أن الحديد نفسه كان كشفًا جديدًا في سوريا وفلسطين في عهد أوائل الأسرة الثامنة عشرة، إذ لم نعثر على اسم الحديد من بين الهدايا التي كان يقدمها ملوك هذه الجهات. وأقدم تاريخ عثرنا عليه لصناعة الحديد في مصر يرجع إلى القرن السادس قبل الميلاد، وذلك عند ما كشف «بترى» معملًا لصهر الحديد في نوكراتيس[١٣٦] الواقعة في الشمال الغربي من الدلتا. غير أننا لا نعرف من أين أتى بخاماته.

ومن جهة أخرى نعرف أن خامات الحديد قد استخرجت قديمًا من الصحراء الشرقية، وبالقرب من أسوان، ويحتمل أن المكان الأول قد استعمل في عهد الرومان، وأهم سبب في تعرف الإنسان على النحاس قبل الحديد رغم كثرة خامات الحديد عن خامات النحاس، أن الأخير يمكن طرقه باردًا أما الحديد فلا يمكن طرقه إلا بعد أن يحمى بدرجة عظيمة.

الرصاص

وجد هذا المعدن في مصر منذ عصر ما قبل الأسرات والسبب في ذلك يرجع إلى أن خامات هذا المعدن توجد في مصر منها الجلينة (فلز الرصاص)، وتظهر بشكل معدني يسترعي النظر، هذا إلى أن هذا المعدن يمكن الحصول عليه بسهولة من خاماته.

وأهم الأماكن التي توجد فيها خامات الرصاص هي جبل الرصاص[١٣٧] الواقع على مسافة سبعين ميلًا جنوب القصير. على أنه توجد رواسب منه في أماكن أخرى مثل رنجا على ساحل البحر الأحمر، ومنطقة سفاجا بالقرب من البحر الأحمر، وكذلك يوجد بالقرب من أسوان.[١٣٨]

وأهم خامات للرصاص هي الجلينة التي كانت تستعمل في مصر قديمًا لتكحيل العين منذ عصر ما قبل الأسرات حتى العهد القبطي، وكان الرصاص يستعمل لأغراض شتى فصنعت منه تماثيل صغيرة للإنسان، والحيوان[١٣٩] ومثقلات لشباك صيد السمك، وخواتم، وحلي، ونماذج أطباق، وصوان وسدادات. وأحيانًا كان يستعمل لعمل الأواني

وغير ذلك. ولا نزاع في أن معظم الرصاص الذي كان يستعمل في مصر حتى عهد الأسرة الثامنة عشرة كان يستخرج من مصر، وليس هناك ما يدل على أنه كان يجلب من سوريا حتى عهد الفتوح المصرية في آسيا، إذ تدل الوثائق على أنه كان يجلب من «زاهي»، و«رتنو»، و«إيسى»،[١٤٠] ويظهر أن الأخيرة ليست قبرص بل هي إقليم واقع في شمال سواحل سوريا، وذلك لأن خامات الرصاص لا وجود لها في قبرص.

الفضة

كانت الفضة نادرة في مصر منذ أقدم العصور وكل ما عثر عليه هو بعض نماذج يرجع عهدها إلى عصر مدنية نقادة من عهد ما قبل التاريخ، فقد كشف عن غطاء إناء صغير وملعقة صغيرة بمقبض مجدول[١٤١] وكذلك عثر على آثار من الفضة في مقبرة الملك «سمرخت»، وفي مقبرة الملك «حتب حرس»[١٤٢] نجد أن الأدوات المصنوعة من الفضة كانت نادرة جدًّا بالنسبة للأدوات التي صيغت من الذهب، ولذلك كانت تعد أنفس منها وأغلى قيمة، إذ نشاهد أن الذهب كان يستعمل بسخاء لتذهيب الأثاث، ولعمل أطباق صغيرة وأقداح للشرب وسكاكين وأمواس، على حين أنه لم يصنع من الفضة إلا ٢٥ حجالًا مرصعة بالفيروز واللازورد والعقيق. وترى في ظاهرها كأنها قطع صماء ولكنها في الواقع مفرغة. يضاف إلى ذلك أنه حتى في مقبرة «توت عنخ آمون» أي بعد عصر «حتب حرس» بنحو ١٥٠٠ سنة نجد أن الفضة لم تستعمل في أثاثه إلا بمقدار طفيف، فمن ذلك نرى أن الفضة كانت مادة نادرة حتى عهد الأسرة الثامنة عشرة، ولكن يظهر بعد ذلك أنها استعملت بعض الشيء وبخاصة أن الكشوف الحديثة من عهد الأسرة الثانية والعشرين برهنت على أن بعض الفراعنة كانوا يصنعون توابيتهم من هذا المعدن. ولكن كثر استعماله في عهد البطالسة.

ولم يعثر على معدن الفضة في مصر حتى الآن لا في حالته الطبيعية ولا في حالته المعدنية. والفضة الطبيعية تكون تقريبًا نقية، وتوجد بكميات صغيرة في حالة متبلورة كالإبر والخيوط، وكذلك توجد نادرًا على شكل شذور وألواح رقيقة، وتوجد الفضة في كل نوع من الذهب وتكون أحيانًا بكمية عظيمة. وأهم خامات الفضة هي كبريتات الفضة، وتوجد وحدها أو مختلطة بكبريتات الإثمد أو الزرنيخ وكلورور الفضة. ومن هذه الخامات يستخرج نحو $\frac{١}{٣}$ من محصول فضة العالم. أما الثلثان الباقيان فيحصل عليهما من خامات الرصاص، والزنك، والنحاس وهي تحتوي على نسبة قليلة جدًّا من الفضة.

والذهب المصري يحتوي في العادة على نسبة كبيرة من الفضة بين ١٠٪ و٢٣٪ وهذه النسبة هي التي وجدت في الذهب المصري المستخرج حديثًا، وكذلك وجدت نسبة عظيمة من الفضة في الذهب الذي عثر عليه في الكشوف الأثرية.

ويقول الأستاذ بترى:[١٤٣] إن الفضة التي استعملت في مصر منذ عهد ما قبل الأسرات يحتمل أنها جلبت من سوريا وهذا هو السبب في ندورة استعمالها، ويعزز هذا الرأي الوثائق التي وصلتنا من الأسرة الثامنة عشرة وهي عصر الفتوح العظيمة في آسيا، فلا يبعد إذن أن السفن التي كانت تمخر عباب البحر قاصدة سواحل فنيقية في العهد المنفي لتحضر الخشب اللبناني كانت تحمل معها أيضًا الفضة. غير أن «لوكاس»[١٤٤] يقول: إن هذا المعدن مستخرج من مصر نفسها حتى عهد الأسرة الثامنة عشرة، وهذا هو السر في أننا نجد الوثائق القديمة صامتة عن أصل مصدر الفضة حتى هذا العهد، ومن ثم ذكرت لنا أنها كانت تجلب إلى مصر من آشور وبلاد الخيتا والنهرين وبلاد «الرتنو»، و«زاهي» (سوريا) وكل هذه الأقاليم في آسيا. وفي عهد الأسرة ١٩ كانت الفضة تجلب من أرض الإله (بنت) وبلاد الخيتا والنهرين وكذلك من لوبيا الواقعة في الشمال الغربي لمصر. وفي اعتقاد «لوكاس» أنه لا شك في أنه كان يوجد في مصر وفي آسيا سبائك من الذهب والفضة تشبه في طبيعتها معدن الإلكتروم، وهذه السبائك كانت كمية الفضة فيها عظيمة مما أكسبها لون الفضة الأبيض، وأن هذه السبائك كانت هي الفضة القديمة، وقد سماها المصريون «الذهب الأبيض». والظاهر أن هذا القول يقرب من الحقيقة، إذ نجد أن كل الفضة التي عثر عليها في مصر قديمًا تحتوي على نسبة عظيمة من الذهب تبلغ أحيانًا ٣٨,١٪.

وقد عرف المصريون تفضيض النحاس بورق من الفضة إذ عثر «برنتن» على إبريق من النحاس عليه طبقة رقيقة من الفضة يرجع تاريخه إلى عهد الأسرة الثانية.[١٤٥]

وأهم استعمال للفضة قديمًا كان لصنع الخرز، والمجوهرات، والأقداح والأواني. وكانت تطرق كالذهب إلى ورق رفيع وتستعمل لتغطية الخشب كما يشاهد في أحد توابيت «يويا» من الأسرة الثامنة عشرة، وقد عثر على مثال واحد لاستعمال الفضة للحام النحاس.[١٤٦]

القصدير

إن تاريخ كشف القصدير في مصر غامض جدًّا وكذلك لا نعرف على وجه التحقيق أي المعدنين استعمل أولًا: البرنز أم القصدير، ولكن المحتمل جدًّا أن البرنز قد استعمل قبل اعتبار القصدير معدنًا منفردًا وهو في ذلك كالنحاس الأصفر (مزيج من النحاس الأحمر والزنك) الذي كان معروفًا قبل الزنك. وعلى أية حال فإن أهم استعمال للقصدير في مصر كان لعمل البرنز.

ورغم أن خام القصدير لا يوجد في مصر، فإن أقدم استعمال لهذا المعدن كان في وادي النيل، فأول شيء معروف في العالم صنع من القصدير على ما نعلم خاتم[١٤٧] وزمزمية ماء عثر عليهما في المقابر المصرية من عهد الأسرة الثامنة عشرة (١٥٨٠–١٣٥٠ ق.م).

وقد كان القصدير يستعمل في مصر بمقدار قليل منذ عهد الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها لتبييض الزجاج،[١٤٨] وقد عثر على هذا المعدن في مقبرة «توت عنخ آمون»،[١٤٩] وأقدم إشارة لمعدن القصدير في النقوش المصرية جاءت في ورقة هرس التي يرجع عهدها إلى الأسرة العشرين،[١٥٠] غير أن معنى الكلمة التي ترجمت بالقصدير مشكوك فيه.

وقد اختلف العلماء في مصدر القصدير الذي كان يستعمل في مصر فطائفة تقول إن مصدره أوروبا وأخرى تقول أفريقيا وطائفة ثالثة تجعل مصدره آسيا. ولكن البحوث التي عملت تدل حتى الآن على أن كلًّا من معدني القصدير والبرنز كان يجلب من غربي آسيا وأنهما كانا يستخرجان من الشمال الشرقي من بلاد الفرس حيث يوجدان بكثرة،[١٥١] وقد كتب «وبنرايت» مقالًا دلل فيه على أن مصدر القصدير المصري من مكان بالقرب من الشمال الغربي من بلدة بيروت الحالية.[١٥٢]

الشب

إن أول إشارة إلى وجود الشب في مصر قد جاءت على لسان «هردوت» عندما ذكر أن الملك أمازيس[١٥٣] (٥٦٩–٥٢٦ ق.م) قد أرسل كمية منها لبلاد اليونان عند إعادة بناء معبد دلفي وسماه مادة قابضة (الشب) وكذلك ذكر هذا المعدن الكاتب الروماني «بليني» في القرن الأول المسيحي. فقال إن من أهم مصادر الشب مصر.[١٥٤] ويوجد الشب في الواحة الداخلة والواحة الخارجة.

وقد جاء ذكر استخراج الشب في كتب المحدثين كالمقريزي[١٥٥] الذي يقول إنه كان يرسل إلى مصر من الواحات نحو ١٠٠٠ قنطار من الشب، وكذلك يوجد على مسافة من الجنوب الغربي من الشلالات على مسيرة عشرة أيام في الصحراء، وكانت الكمية المستخرجة تكون جزءًا من دخل البلاد كما ذكر ذلك «هملتون» في سنة ١٨٠٩.[١٥٦] وأهم استعمال لها الآن هو تثبيت الألوان.

النطرون

توجد هذه المادة الآن في ثلاث جهات من القطر المصري وهي وادي النطرون ومديرية البحيرة وجهة الكاب في الوجه القبلي. وقد ذكر القلقشندي الكاتب المصري الذي عاش في القرن الخامس عشر مكانين آخرين يستخرج منهما النطرون أحدهما بالقرب من البهنسا في الوجه القبلي وكان يستغل في عهد أحمد بن طولون (٨٣٥–٨٨٤) م والثاني في مركز فاقوس. على أن أهم مكان كان يستعمله قدماء المصريين هو وادي النطرون وما جاوره من مديرية البحيرة وبخاصة بالقرب من دمنهور. وقد كان النطرون يستعمل في مصر قديمًا في احتفالات التطهير[١٥٧] وبخاصة لتطهير الفم[١٥٨] ولعمل البخور، ولصناعة الزجاج، والطلاء، وفي الطهو،[١٥٩] إذ يقول «بليني» إن المصريين كانوا يستعملون النطرون في طبخ الفجل، وكذلك كان يستعمل في الطب وفي التحنيط.[١٦٠]

هوامش

(١) Br. A. R. V, pp. 101, 154. & pp. 87 ,73, 78.

(٢) op. Cit 1, 7 39, & II p. 799, 875, & Flinders Petrie, A History of Egypt, t. I, (1923) p. 192, & II (1924) p 36 & III (1918) pp166, 375, 385. & S. Birch, Tables found in the Quaries at Turah. & H. Vyse, Maasara in the pyramid of Giza III pp93–103, & G. Daressy, Inscriptions des Carrières de Tourah et Maasarah dans Annales du Serv. XI (1911) pp. 257–68). & Spiegelberg Dic. Demotischen Inschriften der steinbruche Von Tourah & Maasara dans Annal. du Serv. VI (1905)p. 219–33).

(٣) Br. A. R. II p. 26.

(٤) Flinders Pretrie, op. cit. III p. 375.

(٥) Fraser, in E. Newberry El Bersheh, P. II p. 56.

(٦) Somers Clarke & Engelbach, Ancient masonary, p.15.

(٧) Flinders Petrie, The pyramids & temples of Giza, p. 209.

(٨) Weigall, A guide to the Antiq. of Upper Egypt, 1913 p. 358–360., & Br. A. R. II, 348, 932, ; III, 205, 552, 627.; IV, 18, 702. & Flinders Petrie, A Hist of Eg. III, 1918 pp8, 119, 143,144.

(٩) Borchardt, Travels in Nubia, pp113–116 & Weigall., op. cit. pp 496–497.

(١٠) Pliny. XXXVI p. 17.

(١١) Breasted , op cit. 1, 42, & I, 322, 324, 321.

(١٢) Barron & Hume, The Topog. & Geol of the Eastern Desert of Egypt, Central Portion, pp. 49, 118, 119, 265.

(١٣) Lucas, Egyption predynastic, stone vessels. In J. E. A. t, XVI 1930 p. 202.

(١٤) Firth, Annales du Ser. T. XXV, 1925 pp. 153–154.

(١٥) Quibell, Excav. At Saqqara. 1907 p. 8–19.

(١٦) Chevrier, Annal. S. A. XXVIII p. 120.

(١٧) Flinders Petrie, & Mackay. Heliopolis, Kafr Ammar & Shurafa pp. 39–40.

(١٨) Dr, Hassan Sadek Bey. Controller, Mines & Quarries Dep. Egypt & Hume, Notes to the Geological Map. of Eg. p 46.

(١٩) Breasted, op. cit. 1, 7, 305 690. & Fraser. Hatnub. In proc. Bib Arch. XVI (1893–4) p. 73–82.

(٢٠) Lucas, Egyption predynastic stone vessels in, J. E. A. XVI p. 201.

(٢١) Firth, Annal du Serv. XXIX p. 65, 68.

(٢٢) Lucas, in J. E. A. t. XVI p. 202.

(٢٣) Lucas, Ancient Egyption materials & Industries p. 357.

(٢٤) Barron, Topog & Geol. of district between Cairo & Suez p. 56.

(٢٥) op. cit. p. 61, 62, 103, 104.

(٢٦) Lucas op. cit p. 61.

(٢٧) Barron. Topog & Geol of Peninsula of Sinaï. Western portion, pp. 163, 199.

(٢٨) Breasted, op. cit. V p. 78, 130.

(٢٩) Hume, Explan. notes to Geol. Map of Egypt. P. 46.

(٣٠) Barron. & Hume, The Topog & Geol. of the Eastern Desert. of Eg. Cent. Portion, p 171.

(٣١) Lucas. J. E.A. t. XVI p. 201.

(٣٢) Ball. The Geog & Geol. of South–Eastern Egypt, p. 351.

(٣٣) Hume, Explan. notes to Geol. Map of Eg. P. 49.

(٣٤) Lucas, op. cit. cit. p. 202.

(٣٥) Caton– Thompson, Journal Royal Anthrop. Inst. LVI pp. 313 pl. XXXV, 3.

(٣٦) Lucas op. cit. p. 202.

(٣٧) Ann. S. A. t. XXXIII p.p 65–74.

(٣٨) Barron & Hume, op. cit. pp. 52, 263.

(٣٩) Flinders Petrie, The Royal Tombs of the Easliest Dynasties II, p. 41, pls. IX (2–10) LI (c, d, e). & Flinders Petrie, Abydos I p. 7; pl. IX (5, 6, 7, 10).

(٤٠) G. Caton Thompson, Recent. Excav. In the Fayum in Man. XXVIII p. 80.

(٤١) Petrie, Prehist.Eg. p. 36.

(٤٢) H. Salt., A voyage into Abyssinia p.p. 190–194.

(٤٣) R. F. Burton, The Land of Midian I, p. 282.

(٤٤) J. E. A. IV (1917) p.p. 71–73.

(٤٥) G. A. Wainwright, Obsedian in ancient Egypt, 1927. p.p. 77–93.

(٤٦) Lucas, J. E. A. XVI p. 202.

(٤٧) T. Barron & W. F. Hume, Topog. & Geol of the Eastern Desert. of Eg. P. 118, 238, 241, 622.

(٤٨) Hume, Geol of Egypt. II, part 1, p. 273–282.

(٤٩) Weigall, Travels in the Upper Egyptian Desert p. 39, & Gouyat et Montet, Les Inscriptions hierog. & hierat. du Ouadi Hammamat, dans Mem, de I'nst. d'Arch, Orientale du Caire XXXIV p. 122–3 & Breasted op. cit I, 7, 10, 295–301, 286–9, 427–56, 466–8, 674–5, 707–9., & IV, 457–68.

(٥٠) Hume, A prelim. Report on the Geol. of the East. Desert. p. 34.

(٥١) Hume, Geology of Egypt. II, Part I, p.p. 144–159.

(٥٢) Barron & Hume, op. cit. p. 265.

(٥٣) Lucas. J. E. A. t. XVI 201.

(٥٤) Petrie, Prehist. Eg. P. 44.

(٥٥) J. E. A. t. IV, p. 211–212.

(٥٦) Petri, op. cit. p. 44.

(٥٧) Hume, Geol. of Eg. II, part I p.p. 131–2, 164–5.

(٥٨) Mines & Quarries Department, op. cit. p. 37.

(٥٩) Lucas, Ancient Eg. Materials & Indust. P. 375.

(٦٠) Ancient Egyptian Masonary, p.p. 12–22.

(٦١) Petrie, On the mechanical methods of the Ancient Egyptioans in Journ. Anthrop. Inst. XIII, 1883 ; Arts and Crafts of Ancient Egypt p.p. 69–82.

(٦٢) Reisner, Mycerinus, p.p. 69, 232, 236.

(٦٣) Reisner, op. cit 117–18.

(٦٤) Selim Hassan, Excavations at Giza, vol II, p. 195.

(٦٥) The Rock Tombs of Deir el Gabrawi I, pl. XIII.

(٦٦) Newberry, The life of Rekhman pl. XIII ; Davies, The tomb of two sculptors at Thebes pl. XI ; Davies, The tomb of two officials Tuthmosis

the Fourth pl. X ; Davies, The tombs of Menkheper–Rasonb & another p. .25, pl. XXX

(٦٧) .Petrie, The Pyramids and Temples of Giza p.p. 46, 84, 106

(٦٨) .Petrie, op. cit. p.p. 46, 84, 166

(٦٩) Barron & Hume, The Topog & Geol. of the Eastern Desert of .Egypt, Central Portion, p. 266

(٧٠) .Petrie, Prehistoric Egypt. P. 44

(٧١) .Petrie, op cit. p. 44

(٧٢) Mines & Quarries Department, Report on the Mineral Industry .of Egypt, 1922 pp. 37–9

(٧٣) Nassim, Minerals of Economic Interest in the Deserts of Egypt, .in Congrés Int. de Géog, Le Caire, Avril 1925, III 1926 p. 167

(٧٤) Mines & Quarries, Report on the Mineral Industry of Egypt, 1922 .p.p. 37–9; Murry, in J. E. A. t. XI 1925 p.p. 144–145

(٧٥) J. De. Morgan, Fouilles a□ Dachouur en 1894–1895 p.p. 51, 53, .58–65

(٧٦) .Petrie, op. cit. p. 44

(٧٧) Petrie, & Wainwright & Mackayy, The Labyrith of Gerzeh & Mas- .ghouneh. P. 22

(٧٨) .Pliny, XXXVII, 31. Barron & Hume op. cit. p. 266

(٧٩) .Petrie & Wainwright, op. cit p. 22

(٨٠) .Petrie, Nebesheh & Defenneh p. 75

(٨١) .Brunton & Caton Thompson, The Badarian Civil. P.p. 38, 56

(٨٢) .Reisner, Arch. Survey of Nubia, Report for 190s–1907 p. 42

(٨٣) .J. Ball. The Geog. & Geol of South-Eastern Egypt, p. 272

(٨٤) Caton- Thompson. The Neolithic Industry of the Northern Fayum Desert, in Journ. Royal Arthrop. Inst. LVI 1926 p. 313 Petrie, op. .cit. p. 43

(٨٥) Petrie, op. cit p. 43.

(٨٦) Hume. The Distribution of iron (ores) in Egypt, p. 8.

(٨٧) Quibell, Archaic objects, p. 235–6.

(٨٨) Junker, Merimde Benisalame, Von 7 Februar bis 8 April 1936, p. 80 pl. VII.

(٨٩) Qiubell, Excav at Saqqara (1912–1914) p.p. 16, 17, pl. XII.

(٩٠) Petrie, Scarabs and Cylinders with names, p.8.

(٩١) Brunton, Que & Badari II, p. 20.

(٩٢) Barron & Hume, op. cit. p.p. 52, 22, 228. 266.

(٩٣) J. Bruce, Travels to discover the sosurces of the Nile II, 2 nd Ed. 1805, p. 85.

(٩٤) The Travels of Marco Polo the Venetian, p. 84 (Everyman's Library).

(٩٥) Petrie, Prehistoric Egypt, p. 44.

(٩٦) Br. A. R. (I) 534, 663, & op. cit. II, p.p. 446, 493, 447, 484, 509, 518, 536; III, p.p. 116, 434, 448; IV. P. 30.

(٩٧) J. E. A. XVI 1930 p.p. 41–4.

(٩٨) Petrie, Royal tombs II, p. 37 pl. XXXV.

(٩٩) J. E. A. XIII, 1927, p.p. 162–7.

(١٠٠) The Necklace of Queen Aah–hetep, in, Annales. Sev. A. XXVII (1927) p. 69–71.

(١٠١) J. Ball. The Geog & Geol of south eastern Egypt. p. 353.

(١٠٢) J. Ball. The Aswan cataract, p. 84.

(١٠٣) Petrie, Prehistoric Egypt. P. 44.

(١٠٤) Mines & Quarries Department Report on the Mineral Industry of Egypt. 1922 p. 38. & J. Ball. The Geog & Geol of West–Central Sinaï, p.p. 11, 163.

(١٠٥) Brunton & Caton Thompson op. cit. p.p. 27, 41, 56, & Petrie, Prehistoric Egypt, p. 44.

(١٠٦) Lucas, Anc. Egyp. Materials, p. 204, note 7.

(١٠٧) Brunton & Caton Thompson, The Bad. Civil. p.p. 7, 27, 33, 41, 56,60, 71, & Flinders Petrie, Prehist. Egypt p. 25, 26, 47.

(١٠٨) Maples, The Copper Axe in Ancient Egypt, 1929, p. 97; Petrie Researchers in Sinaï, p.p. 18, 19, 27, 46–53, 154–62 & Mines and Quarries Department of Egypt, Report on the Mineral Industry of Egypt., 1922 p.p. 36, 38.

(١٠٩) Gardiner & E. Peet, The Inscription of Sinaï I, p.p. 7– 16.

(١١٠) J. Wells, Report of the Dep. of Mines, 1906 p. 34.

(١١١) Br. A. R. II, 447, 471, 491, 509, 790, 459, 462, 490.

(١١٢) Anc. Egypt, Materials p. 283.

(١١٣) Quibell & Green Hierakonpolis, II p. 38.

(١١٤) Lucas, Ancient Materials, p. 79.

(١١٥) op. cit. p. 287.

(١١٦) Petrie, Meidum, p. 36.

(١١٧) Report of British Association 1933, Abstraction Nature 132 (1933) p. 448.

(١١٨) Lucas, Ancient Materials. p. 426.

(١١٩) Newberry, The Life of Rusmara, p. 37 pl. XVIII.

(١٢٠) Firth, Arch. Survey of Nubia, Report for 1910–11 p.p. 115, 157, 159, 165.

(١٢١) Stanley C. Dunn, On the Mineral deposits of the Anglo- Egyptian Sudan p. 13.

(١٢٢) Petrie, The Arts & Crafts of Ancient Egypt. (1910) p. 83.

(١٢٣) Petrie, Descriptive Socilogy Anc. Egypt. P. 57.

(١٢٤) Br. A. R. (1) 520, 521. & op. Cit II 263, 373, 502, 514, 522, 526, 774, 889, op. cit. III, 37, 116, 274, 285 286,. op. cit IV, 30, 33, 34, 228, 409, 26, 770.

(١٢٥) C. R. Williams, Gold and Silver Jewelry and Related Objects; Vernier. (a) Biioux et orf□vreries dans Cat. Gen. du Musee du Caire. (b)La bijouterie et la foaillerie Egyptienne dans Bull. De L'Inst. Franc. d'Arch. Orient. du Caire, II, 1907.

(١٢٦) Laurie, Methods of testery minute quantities of material from pictures & Works of Art, in the Analyst, LVIII (1933) p. 468.

(١٢٧) Vernier, op. cit. p. 240–1, 378–9 pl. LVIII–IV, LXXVII.

(١٢٨) Br. A. R. (1), & II 272, 298, 387, 374, 377.

(١٢٩) Hume, The Distribution of iron ores in Egypt. & Nassim, Minerals of Economic Interest in the Deserts of Egypt, in Report of Congrés Inter; de Geol. Le Caire, 1925, III, 1926 p.p. 164–5.

(١٣٠) Wainwright, The Labyrinth, of Gerzeh and Mazghuneh p.15–16.

(١٣١) Guide au musée de Boulaq, 1883. p. 296.

(١٣٢) Petrie, The Arts & fts of Anc. Egypt. P. 104.C.

(١٣٣) Randall–Mac–lver & Woolley, Ruben p.p. 193, 211, pl. 88.

(١٣٤) Carter, The Tomb of Tut–Ankh_amen, II, p.p. 109, 122, 135, pls LXXVII, LXXXII ; III, p.p. 89–90, pl. XXVII.

(١٣٥) Petrie, Six Temples at Thebes p.p. 18–19.

(١٣٦) Petrie, Naukratis p. 39.

(١٣٧) Mines & Quarries Dep, Report on the Mineral Industry of Egypt, 1922 p. 24.

(١٣٨) Hume, Explan. Notes to the Geol. Map. Of Egypt. p. 38–9.

(١٣٩) Petrie, Prehist. Egypt. p. 27 & Petrie, Objects of daily use, p. 49.

(١٤٠) Br. A. R. II, 460, 462, 471, 491, 509, 494. 521.

(١٤١) Petrie, Metals in Egypt. p. 16, Prehistoric Egypt, p.p. 27 & 43.

(١٤٢) G. A. Reisner, Tomb of Queen Hetep–Heres in Bull. Mus. Arts, Boston, 1917, XXV.

(١٤٣) Petrie, Metals in Egypt, p. 16 & Prehistoric Egypt, p. 27.

(١٤٤) Lucas, Ancient Eg. Materials p. 204 sq.

(١٤٥) Brunton, Qua & Badari, I, 67 pl. XVIII.

(١٤٦) Lucas, Ancient Eg. Materials, p. 173.

(١٤٧) Flinders Petrie, The Arts & Crafts of Ancient Egypt. 1910 p. 104.

(١٤٨) E. R. Ayrton C. T. Curelly & A. E. P. Weigall, Abydos 14, p. 50. Neumann and G. Katyga Z. für Angew Chem. 1925 p.p. 776–80, 857–64. & H. D. Parodi, La Verrerie en Egypte p.p. 34,35.

(١٤٩) Lucas, Appendix II Carter, The Tomb of Tut-Ankh_amen III p.p. 176–7.

(١٥٠) Br. A. R. IV, p.p. 245, 302, 385, 929.

(١٥١) Lucas, Notes on the Early History of tin & bronze in J. E. A. XIV 1928 p.p. 100–101.

(١٥٢) Wainwright, in J. E. A. XX 1934, p.p. 29–32.

(١٥٣) H. II, 180.

(١٥٤) Pliny, XXXV, 32.

(١٥٥) Meqrisi, Descrip. Topog. II et Hist. de l'Egypte dans Mem. Mis- sion Arch. Au Caire, 1900, p.p. 17, 691, 697, 698.

(١٥٦) W. Hamilton, Egyption, Remarks on several parts of Turkey, Part I, p. 428.

(١٥٧) Br. A. R. IV, 865. A. M. Blackman, Some notes on the Ancient Egyption Practice of Washing the Dead, in J. E. A. X, 1918 p.p. 118–20.

(١٥٨) Blackman, The House of Morninf in J. E. A. V (1918) p. 156–7, 195, 161–3.

(١٥٩) Pliny, XXXI.

(١٦٠) Breasted,The Edwin Smith Surgical Papyrus I, p.p. 412, 491.

الفصل الثامن

الشئون الاجتماعية

نظام العمل وقانون العمال في عهد الدولة القديمة

(١) الأعمال الحكومية

يمكن تقسيم العمل في عهد الدولة القديمة إلى ثلاثة أنواع، وهي: الأعمال الحكومية و الأعمال الحرة كالحرف والصناعات، ثم أعمال أصحاب الضياع العظيمة. وسنتكلم عن كل منها حسب ما لدينا من المعلومات.

كانت الأعمال العظيمة التي تتطلب مجهودًا كبيرًا ومصاريف باهظة تقوم بها الحكومة بل أصبحت تحتكرها.

وأهم هذه الأعمال استغلال مناجم النحاس، والذهب. وكانت الحكومة وحدها هي التي تشرف على هذه المناجم وتصريف الأعمال فيها على أكمل وجه، فكانت تجهز طوائف من العمال المختصين تحت إشراف رؤساء عمال ومفتشين، وتعد الأساطيل والقوافل لنقل العمال وما يلزمهم من آلات ومهام. وقد كان لها إدارة خاصة لتزويد العمال، وحامية من الجنود لحماية الطرق والمناجم من هجمات القبائل التي كانت تغير على بقاع المناجم في الصحراء.

وكذلك كانت الحكومة منفردة باستغلال المحاجر التي كانت تستوجب بطبيعة الحال انخراط عدد عظيم من الأيدي العاملة فيها، واستعمال مهمات عظيمة من كل الأنواع. وذلك لأنها كما نعلم كانت الأساس الأول لإقامة المباني الضخمة التي بدأت تظهر بشكل جلي في عهد الملك «زوسر»، فأقيمت الأهرام الملكية ومقابر المقربين، ومعابد الآلهة،

ومعابد الشمس مما كان يستلزم استخراج الأحجار من كل الأنواع، ويتعذر على عظماء البلاد القيام به.

وتدل كل النقوش من أقدم العهود والتواريخ الملكية وكل الوثائق المكتوبة على أن الملك كان المحتكر لاستخراج المعادن والأحجار.

وقد كان لإقامة المباني بالأحجار شأن عظيم منذ بداية الأسرة الثالثة، ولا أدل على ذلك من أن المهندس المعماري الملكي (مدح نيسوت) كانت له أهمية ممتازة في إدارة البلاد، فقد كان «إمحوتب» مستشار الملك «زوسر» يحمل لقب مهندس معماري[١] ملكي وكذلك كان كل المهندسين المعماريين الملكيين الذين خلفوا «إمحوتب» من كبار الشخصيات، ففي عهد الأسرة الثالثة نجد «نزم عنخ»، وكان يحمل لقب نائب الملك في «نخن»،[٢] «وحسي» ويحمل لقب (أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم)،[٣] وفي عهد الأسرة الرابعة كان يحمل هذا اللقب «حميون» وهو أحد أحفاد الملك،[٤] وفي عهد الأسرة الخامسة حمل نفس اللقب «سنزم إيب» وكان في الوقت نفسه وزيرًا.[٥]

وهذا المهندس المعماري كان رئيسًا لجيش من قاطعي الأحجار والمعماريين والحفارين والمثالين، وكان كل ذلك يحتاج إلى إدارة تستوجب وجود عدد عظيم من الكتبة وإدارة منظمة ذات أقلام ومصالح،[٦] ولا أدل على ذلك من الألقاب التي يحملها الموظفون أو الكاتب المعماري الملكي والمشرف على الوثائق. ونجد البنائين خاضعين لأوامر مديرين (إمراكدو) عليهم ويساعدهم في ذلك رؤساء بنائين (سحز كدو)،[٧] وقد ترك لنا الذين أقاموا المباني العظيمة في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة علامات تدل على قطع الأحجار في طرة، وتكشف لنا بعض الشيء عن نظام العمل في عهد «خفرع»[٨] ومنكاورع وسحورع ونوسرع. وقد كان العمال يقسمون إلى فرق «عبرو» ثم إلى مر (سا) وقد كانت القطع التي تفصل من الصخر تحمل طابع المعمل الذي قطعها في المحجر.[٩]

وقد عثر في منطقة الأهرام نفسها على مساكن للعمال الذين كانوا يقومون بالبناء. وهي قاعات ضيقة طويلة، أو بعبارة أخرى دهاليز يبلغ عددها نحو المائة كل منها يأوي نحو خمسين عاملًا.[١٠]

ومن ذلك يتضح أن الأعمال في مشاريع الحكومة كانت منظمة على طريقة حربية، والواقع أن لفظة «عبرو» ولفظة «سا» من الكلمات الحربية.

وقد ذكر لنا «هردوت» أن بناء هرم «خوفو» استلزم جيوشًا من عمال المحاجر لقطع الأحجار من جبال صحراء العرب، ثم جرها إلى النيل، ووضعها في سفن لعبور

النهر، ثم نقلها إلى قمة هضبة الجيزة. وفي هذه الجهة كان يشتغل ١٠٠,٠٠٠ عامل يعملون بالتناوب كل ثلاثة أشهر وقد استمر العمل عدة أعوام في بناء الطريق المأتمي من معبد الوادي إلى الجنازي وعشرين سنة لبناء الهرم نفسه.[١١]

ويظن المؤرخ الإغريقي أن هذا البناء الضخم قام على أساس الاستبداد الفرعوني وأثرة «خوفو» التي بلغت مبلغًا عظيمًا. والقسوة المنقطعة النظير التي استعملها الفراعنة في استعباد الشعب لإقامة مدفن لهم هائل.

والواقع أنه إذا كانت المقابر العظيمة التي أقامها الفراعنة تمثل المجهودات التي بذلتها آلاف النفوس البشرية، وإذا كان كل ملك أعاد هذا المجهود الجبار، وإذا كنا لم نر أية معارضة ملموسة للآلام التي لا حد لها التي قاساها العمال، فإن ذلك برهان كاف على أن الأهرام ليست بأية حال من الأحوال رمزًا للعبودية «والقسوة» بل رمزًا للطاعة الإلهية، يعمله الفرد وهو يشعر بأنه يؤدي واجبًا مقدسًا لإلهه الفرعون على الأرض.[١٢]

ويجب هنا ألا نحكم بأفكارنا الحالية إذ الواقع أن بناء هرم أو معبد للشمس عمل من أعمال الحكومة، ومشروع من المشروعات الأصلية الهامة في حياة الدولة. ولأجل أن نفهم كنه هذا العمل لا بد أن نعرف معتقدات القوم الدينية في العهد المنفي، وكذلك مهارتهم في البناء واعتقادهم في طبيعة الفرعون الإلهية ومقدار مهارتهم في تنظيم العمل.

والواقع أن صبغة الفرعون الاستبدادية كانت مؤسسة على طبيعته الإلهية، وقد برزت هذه الظاهرة في قوته السياسية والإدارية، وذلك أن الأسرات الأوزيرية وديانة عين شمس كانتا الأساس الذي ينبني عليه معتقدات القوم، ومنهما نشأت نسبة الملك إلى أصل إلهي وأبديته حسب عمله الدنيوي، فلم يكتف الملك بأن تكون له شعائر دينية تقام له في مدة حياته، بل كان يعمل كذلك لحفظ جثمانه المادي بإقامة مقبرة على غرار الآلهة، فكان الفرعون يعتقد أن جسمه الذي لا يبلى سيبقى ساهرًا على أقدار مصر من أعماق هرمه، فكانت إقامة شعائره لا تنقطع وكانت تحبس الأوقاف لتكون ضمانًا أبديًّا لاستمرار تقديم القربان له.

المصانع الحكومية

وخلافًا للمناجم والمحاجر الحكومية كان للملك عدة مصانع تصنع فيها محاصيل الضياع، والضرائب التي كانت تورد خامات، فمنذ العصر الطيني نرى على الآثار أن الذهب والنحاس كانا يصنعان بوساطة صياغ يعملون برقابة رؤساء قد ذكرت وظائفهم على جدران كثير من المقابر، مثال ذلك رئيس صياغ البيت الملكي «خرب نبو برعا» وقد عثر على هذا اللقب في مقابر الملوك «دن»، و«مربابن»، و«قع»، و«حتب سخموي» و«نبرع».[١٣]

وقد كان هؤلاء الصياغ والجوهريون يصنعون مجوهرات الأسرة المالكة وكذلك يصنعون عدة أشياء من الكماليات، كان يقدمها الفرعون إلى المقربين له ورجال قصره. هذا إلى أنواع النبيذ المختارة، والمنسوجات الكتانية الدقيقة، وورق المحفوظات والأثاث المرصع والمطعم، وأنواع الزيوت والعطور، والأواني الفاخرة المصنوعة من الأحجار الصلبة الجميلة، والأواني الخزفية المطلية، كل هذه الأشياء وغيرها كانت تخرجها الأيدي الماهرة التي كانت تعمل في المصانع الملكية. وتدلنا الألقاب التي نجدها على مختلف الآثار على وجود نظام وإدارة مرتبة لحسن سير هذه الأعمال. مثال ذلك أننا نجد من الأسر الأولى ألقابًا هامة كرئيس إدارة العمال «خرب حمت إس»[١٤] ورئيس الخبازين، «خرب رتح» ورئيس صناع الحلوى «خرب بنر» ومدير مصنع الطحن[١٥] «إمرا بر إنز» ومدير صناع احتفال[١٦] الملك ومدير المرطبات،[١٧] والمشرف على الفطور «إرى خت إن سنتي»،[١٨] وكبير صياغ القصر «إمي خت أموني برعا».[١٩]

قانون العمال الملكيين

تدل النقوش على أنه كان للعمال نظام غاية في الدقة قائم في البلاد منذ فجر التاريخ، ولدينا من الألقاب ما يشعر بقيام هذا النظام، وأن هؤلاء العمال كانت تدون أسماؤهم في سجلات خاصة، فقد ذكر لنا «بترى» أنه كان للعمال المدونة أسماؤهم مراقب خاص.[٢٠]

وقد كان هؤلاء العمال مقسمين إلى فرق صغيرة، أو جماعات كبيرة، أو هيئات صناعية، والظاهر أن أسرى الحرب كانوا يخصصون لأشق الأعمال في المناجم أو في ضياع الحكومة أو المصانع الملكية. وهؤلاء بلا نزاع لم يكن لهم أية حقوق بل كان سيدهم له الحق في التصرف فيهم كيف شاء ويقومون له بأي عمل يريده، على أنهم في

مقابل ذلك لا يأخذون إلا ما يسد رمقهم. وعلى أية حال فإن ما قام به أسرى الحروب من الأعمال لم يكن إلا ثانويًّا. وعند الحاجة كان يطلب الجنود للأعمال الهامة وبخاصة إذا علمنا أن الحروب في هذه الأوقات كانت قليلة، ولذلك كانت تستخدم الجنود في الأعمال الحكومية، وقد ذكرنا فيما سبق أن الجنود كانوا يرافقون البعوث التي كانت ترسل إلى مناجم سيناء. وقد عثرنا على بردية من عهد الأسرة السادسة علمنا منها أن الجنود كانوا يشتغلون في قطع الأحجار من طرة.[٢١]

ورغم كل ذلك فإنه لم يكن في استطاعة الجيش والأسرى العبيد أن يكونوا النواة الحقيقية لطائفة الصناع الذين كانوا يشتغلون في المصانع والمعامل الحكومية، وبخاصة في الأعمال التي كانت تحتاج إلى مران ومهارة فنية، ولا بد إذن من أن نبحث عن هؤلاء الصناع والعمال في الطبقة التي تعلمت الحرف والصناعات الدقيقة وكانوا يقومون بهذه الأعمال سخرة، لأنهم كانوا عبيدًا تابعين لأعاظم القوم، أو بأجر لأنهم كانوا أحرارًا يشتغلون بعقود تكتب بينهم وبين صاحب العمل. وربما كان الرأي الأخير هو الذي يمكننا أن نسلم به، وبخاصة إذا علمنا أن في مراسيم دهشور وقفط ما يوجب على الأهالي تأدية التزامين للحكومة وهما الضرائب وأعمال السخرة.

والواقع أن حياة البلاد الزراعية كانت تتطلب تنظيم المياه والجسور وكذلك كان على الفلاحين أن يدخلوا المحاصيل في مخازن الحكومة، فكانت كل هذه الأعمال تسخر فيها السكان. على أننا من جهة أخرى لم تصادفنا أية وثيقة للآن فيها أن أي عمل صناعي كان مفروضًا على صناع معمل ما. هذا إلى أن نظام التأجير لم يدخل في هذا الباب، وذلك فضلًا عن أنه ليس لدينا أية إشارة تنبئ بذلك، ولكنه من الصعب أن يتصور الإنسان أن العامل يرضى بأن يكون (تمليا) كالفلاح الذي كان منذ الأسرة الثالثة بل وقبلها يتمتع بالحرية الشخصية، فكان في قدرته أن يتعاقد مع التاج أو مع أصحاب الضياع لاستثمار الأراضي. والواقع أن المدن كانت تحوي بين جدرانها طبقة من العمال اليدويين لهم حقوقهم الخاصة، وكان يجند من بينهم العمال الملكيون. ولدينا ثلاث وثائق تثبت أن هذه الطبقة من العمال كان أفرادها أحرارًا وليسوا عبيدًا: الوثيقة الأولى يرجع عهدها إلى عهد الملك «خفرع» وهي عقد بيع عقار يظهر فيه أن شخصًا يدعى «محي» وصناعته عامل في الجبانة، كان من حقه أن يوقع شاهدًا مع كهنته على عقد البيع.[٢٢]

مما يدل على أنه كان متمتعًا بكل حقوقه المدنية. وحوالي هذه الفترة أمر الملك «منكاورع» بناء قبر للمقرب «دبحن» وقد خصص لهذا العمل خمسين رجلًا وأمر

جلالته بألا يسخر واحد منهم بل يشتغل فيه برضائه. أما الوثيقة الثالثة فيرجع عهدها إلى عصر الملك «نوسررع»، وهي وصية العظيم «وب إم نفرت» رئيس القصر الملكي لابنه الأكبر «إبى» ليشرف على وقف مقبرته. وقد جاء في ذيل هذه الوصية رسم خمسة عشرة شاهدًا كل باسمه وصناعته، فنجد من بينهم رئيس البنائين، والصانع، والحفار والنقاش.[٢٣]

وهذا مما يدل دلالة واضحة على أن أصحاب الحرف والصناعات كانوا طوائف أحرارًا ليسوا تابعين لفرد معين ولا للحكومة. على أن هناك من علماء الآثار من يعتقد بأن سكان الضياع الملكية كانوا يقدمون للمصانع الملكية أصحاب الحرف الذين كانوا يعملون في هذه المصانع، هذا فضلًا عن الأيدي التي كانت تشتغل في الزراعة. وهذا لا يتفق مع الواقع كما ذكرنا.[٢٤] والحقيقة أن أصحاب الحرف كانوا شرعًا رجالًا أحرارًا وكان في مقدورهم أن يتعاقدوا مع أي رئيس عمل، أي يعملون لحسابهم الخاص مستقلين. والنقوش التي تظهر لنا كل يوم من جوف أرض مصر تؤكد لنا هذه النظرية؛ ففي مقبرة «رمنوكا» كاهن الملك «منكاورع» تقول لنا النقوش: لقد أقمت هذا القبر مقابل الخبز والجعة التي أعطيتها كل الصناع الذين أقاموا هذا القبر. تأمل حقًّا لقد أعطيتهم أجورًا عالية من الكتان الذي طلبوه وشكروا الله على ذلك.[٢٥]

وفي عهد الملك «نوسررع» نجد في نقوش «أخت حرى ختب» أحد رجال القضاء وكاهن معبد الملك ما يثبت ما ذكرناه، إذ يقول على نقوش قبره: إن كل الذين عملوا في مقبرته صنعوا ذلك في مقابل الخبز والجعة والمنسوجات والزيوت والجبن بكمية عظيمة.[٢٦]

وكذلك ترك لنا «إنتي» أمير المقاطعة في دشاشة نقوشًا قال فيها: إن كل رجل عمل في هذا «القبر» لي لم يكن غير راض، أما من جهة العمال وفعلة الجبانة فإني قد أرضيتهم.[٢٧]

لا يفوتنا أن نذكر هنا ما قاله الكاهن الملكي في مقبرته بالجيزة: «لقد جعلت المثال ينحت هذا التمثال، على شرط أني جعلته مرتاحًا للأجر الذي أعطيته مقابل عمله.»[٢٨]

وفي هذا برهان واضح على أن الأغنياء كانوا يكلفون أصحاب الحرف بالقيام لهم بأعمال خاصة يؤجرونهم عليها، على أن نفس دفاع صاحب العمل عن نفسه سواء أكان بحق أم بغير حق، بأنه لم يسخر أحدًا للقيام له بعمل، فيه ما يشعر بكل وضوح بأن العامل كان له حقوق من جهة عمله يتمتع بها وتحفظه من ظلم ينزل به.

ومما يؤسف له جد الأسف أنه لم تصل إلينا وثيقة حتى الآن نفهم منها أن أحد الصناع كان له مصنع خاص يعمل لحسابه، ولا نزاع في أن مثل هؤلاء كانوا موجودين في المدن العظيمة، ولكن لم يصلنا شيء عنهم، وربما كان أهم سبب لذلك أنهم لم يكونوا من طبقة (المقربين) فيمنحون مقابر وينقشون عليها كل مفاخرهم وأعمالهم بل كانوا يدفنون في مقابر حقيرة، وهكذا توارت عنا صفحة مجيدة عن حياة القوم الاجتماعية من طبقة أصحاب الحرف والصنائع في عهد الدولة القديمة. ومع ذلك فإن ذلك لا يمنعنا من أن نعتقد أن أصحاب الحرف كانوا يعملون لحسابهم الخاص ما دمنا قد وصلنا إلى أنهم كانوا رجالًا أحرارًا يتمتعون بحقوقهم، اللهم إلا إذا فرضنا أن الحكومة كانت تحتكر كل هذه الأعمال، ولكن ليس لدينا من الأدلة ما يعزز هذا الفرض، يضاف إلى ذلك أن مدن عصر ما قبل الأسرات في الوجه البحري كانت مدنًا حرة تجارية، وكان يطلق على سكانها اسم «رخيت» (سكان المدن) ويحكم كلًّا منها جماعةٌ من العظماء عددهم عشرة، وقد كان الملك يقوم بإخضاع ثوراتهم من حين إلى آخر. وليس لدينا من الوثائق ما يشير إلى أن مدن الدلتا الصناعية كانت في يوم من الأيام محرومة حقوقها الاقتصادية، بل على العكس نقرأ في معبد الشمس للملك «سحورع» أن أحد الآلهة يقول للملك: لقد جمعت لك قلوب «الرخيت» (سكان المدن).[٢٩]

وكذلك نرى في متون الأهرام أن «بيبي الثاني» يقول إنه «أرضى الرخيت».[٣٠]

والظاهر كما ذكرنا أن تقدير قيمة الضرائب بالذهب كان منتشرًا في عهد الدولة القديمة، إذ نرى في تاريخ حجر بلرم أن قيد الحسابات الموسمية كان يعمل على أساس الذهب ومنتجات الحقول منذ العصر الطيني، وهذا الإجراء كان بلا نزاع موجودًا بوجه خاص في المدن، ولم يكن قاصرًا على الموظفين بل كان يجبى على أكثر الإنتاج الصناعي والتجاري في البلاد الصناعية والتجارية. ويقول «إدوارد مير» عند كلامه على العهد الطيني: إن هذا النظام كان يوجد في المدن التي فيها صناع وتجار أحرار وهم الذين كانت ثروتهم خاضعة لجباية الضرائب بالدفع ذهبًا.[٣١]

وقد جاء في تعاليم «فتاح حتب» ما يأتي: كان الفقير والغني في المدن على قدم المساواة في الحقوق، فإن الفقير كان في إمكانه أن يصبح غنيًّا بنفسه، ولا يمكن أن ينسب ذلك طبعًا إلى أعمال الفلاحة.[٣٢]

ومن كل هذه المعلومات المختلفة يمكننا أن نستنتج أنه كان يوجد في البلاد طبقة من صغار العمال والصناع الأحرار يشتغلون للحكومة، وللمعابد ولكبار الملاك، وكذلك كان

يوجد معهم رؤساء صناع وحرف، يعملون بكل حرية واستقلال في مصانعهم الخاصة وحوانيتهم ومعاملهم في المدن، ويعزز هذا الرأي أنه في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة كانت الملكيات الصغيرة ونظام الفردية منتشرين في البلاد، ولم تكن طبقة الأشراف التي ابتلعت ثروة البلاد واستحوذت عليها قد تم تكوينها.

ومنذ بداية الأسرة الخامسة أخذ ينتشر في البلاد نظام اقتصادي جديد، وأعني بذلك صناعات الضياع التي نشأت في البلاد. وقد كان سبب ظهور هذا النظام تكوين طبقة كبيرة في البلاد تسيطر على ضياع شاسعة في مختلف الجهات. وقد تكلمنا فيما سبق عن كيفية ظهور طبقة الأشراف المولين في البلاد، ففي العصر الذي كانت فيه تقسم الأملاك العقارية بدون انقطاع وتنتقل من يد لأخرى بسرعة بالبيع أو بالقسمة، أو بتنفيذ وصية، لم يكن هناك مجال لوجود صناعات ريفية ذات أهمية، فلم يكن للصناعات نصيب خارج المدن التي نشأت وترعرعت فيها لأن سكانها يشترون معظم منتجاتها. على أن نفس الحالة لم تتغير منذ أخذ نظام الأسرة يتغير وأصبح عقارها متجمعًا في يد الابن الأكبر بصفته المشرف العام على أفراد الأسرة كلها. وقد أصبح كل مالك في ضيعته سيدًا مطلق التصرف، وقد كان حوله أقاربه وأصدقاؤه ومحاسيبه، وكتابه، وخدامه وزراعه، وهؤلاء جميعًا بدءوا يفقدون شيئًا من حريتهم. حقًّا أن ما تنتجه الضياع كان يغذي هذا المجتمع، ولكن من جهة أخرى كان لا بد من وجود أيد عاملة باستمرار مكلفة بصناعة المواد الأولية التي كانت حتى هذا الوقت تقوم بصناعتها على وجه عام مصانع المدن. وقد بدأ منذ ذلك العهد الجديد يلتف الصناع تدريجًا حول قصور العظماء أصحاب الضياع، في المصانع التي كانوا يقيمونها لهم. ولذلك نجد علية القوم يصورون على مقابرهم مناظر هذه الحرف كل على حسب قدرته وثروته، فنجد فيها الصياغ والمثالين والجوهريين والنحاسين، وصناع الأبوس، والنجارين، والدباغين، وصناع الأحذية، والنساجين، وصناع الفخار، والجعة والخبازين، والصاقلين، وصناعًا آخرين من كل أنواع الحرف، وكل هؤلاء قد استوطنوا هذه الضياع الشاسعة الغنية.

فبدلًا من عمل عقود مع هؤلاء الصناع للقيام بإتمام العمل يظهر أنهم كانوا يأخذون مرتبًا طوال مدة حياتهم، وتدل النقوش على أن كل صناعة كان يرثها الابن عن الأب، وبذلك تكونت في البلاد طائفة صناعية وراثية يظهر أنه كان لها حقوق شرعية تحدد بعقد مدى الحياة وكان يجدد باستمرار. وقد كان صاحبه يعتبر كأنه شبه (تملي) في الضيعة ومن بعده يخلفه ابنه. وقد نتج عن ذلك تطور يشبه التطور الذي ربط

قانون الفلاح الذي يشتغل في أراضي الضيعة، وهذا القانون جعل كل فلاح خاضعًا للتشريع الخاص الذي يسنه صاحب الملك، وبذلك خرجت طائفة العمال من النظام القديم الخاص بالحقوق العامة مما أرخى العنان للموجة التي كانت ترتفع نحو عصر الإقطاع ونظامه.

وهذا النظام الصناعي قد تجلى لنا بأكمل مظاهره في مصاطب الأسرتين الخامسة والسادسة. ولا غرابة في ذلك فإن كل معلوماتنا عن الحرف والصناعات في عهد الدولة القديمة قد استخلصت من المناظر التي عثر عليها في مقابر الجيزة وسقارة وغيرها في هذا العصر، إذ نرى في كثير من هذه المصاطب صاحب الضيعة واقفًا أو جالسًا وهو يشرف على كل ما يدور في ضيعته من مختلف الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية، ويدل الدرس الدقيق لهذه المناظر والنقوش في مقابر الدولة القديمة والدولة الوسطى على أن المتوفى كان يأمل في أن يحتفظ في حياته الآخرة بما كان يملكه في دنياه، ولذلك كان ينقش أسماء زوجته وأولاده وألقابهم كما كان ينقش بالضبط اسمه وألقابه هو، وكذلك كانت الحال مع أهم موظفي بيته ...

هذا إلى أن الفلاحين الذين كانوا رمز الضيعة كان يكتب اسم كل منهم، وليس هناك ما يحملنا على الظن بأن هذه الأسماء كانت خيالية، ولذلك لا نكون مغالين إذا قلنا إن ما رسمه المتوفى في قبره كان يمثل الواقع مدة حياته، ولذلك كان يريد أن ينقل معه كل شيء إلى الآخرة، فكان يرسم معه نفس خدام الحياة الدنيا دون زيادة واحد أو نقصان آخر، وكذلك كانت ثروته تحدد حسب ما كان له في الحياة الدنيا.[٣٣]

على أن حالة الصانع في هذا العصر لم تنحط عما كانت عليه من قبل، بل كانت أعماله تدون في دفاتر منظمة ويأخذ أجرًا محددًا في مقابل إنجازها، ولكن على وجه عام كان حظه محددًا في أن يشتغل بالوراثة الابن بعد الأب لمالك الضيعة صاحب السلطان والنفوذ. وقد كان حظه مرتبطًا بحظ الضيعة التي يعمل فيها. ولما كان العامل مقيدًا مع صاحب الضيعة بشرط وراثي كان عليه أن يطيعه وينتقل معه إذا اقتضت الأحوال الإدارية ذلك.

(٢) طرق المواصلات

طبيعة وادي النيل تحتم أن تكون الحركة العامة للمواصلات بوساطة نهر النيل صعودًا وهبوطًا لحمل الإنسان والبضائع. والواقع أن النيل كان في الأزمان القديمة أحسن وسيلة للمواصلات، لأنه كان في متناول كل إنسان في كل وقت، ولذلك كانت تغطي مياهه طوال العام القوارب العدة والسفن المشحونة التي كانت تقل البضائع والحيوان والمحاصيل ومواد المباني والصناعات، هذا في الوجه القبلي، أما في الوجه البحري فكان النهر مقسمًا إلى أفرع وترع مزدحمة تحفها المستنقعات، يضاف إلى ذلك أن الإقليم الساحلي كان يحتوي على بحيرات وبرك، وفي هذه الحالة كانت الملاحة تسهل التجارة وتجبر الأهالي على استعمالها. على أن تنظيم طريق للمواصلات في هذا العصر كان يعد مجهودًا ضائعًا في بلاد تغطى بالفيضان معظم السنة، ولذلك يقول «هردوت»:[٣٤]

«عندما يفيض النيل على البلاد لا تظهر إلا المدن فقط من وسط الماء، ويكون مثلها كمثل الجزر الصغيرة في بحر «إيجة» وباقي مصر يصير بحرًا، وعندما يحدث ذلك فإن القوارب لا تمشي في مجرى النهر الطبيعي بل تسير في طول السهل وعرضه، فالمسافر من نوكراتيس متجهًا نحو منف يمر بالضبط بالقرب من الأهرام.»

أما في انتقالات الأهلين اليومية والذهاب إلى الأسواق فكان الراجلة وراكبو الحمير يستعملون الجسور التي تربط بين القرى والبلاد، وكان الحمار يلعب دورًا هامًّا في المواصلات وذلك لأن الحصان والجمل لم يتسعملا إلا فيما بعد، وكان الحمار هو دابة الحمل العادية لصبره وتحمله وشجاعته، وقد استعمل منذ أقدم العصور في القوافل والبعوث التي كان يرسلها الملوك إلى الجهات النائية. وكذلك كانت تستعمل الثيران لجر الأحمال الثقيلة وبخاصة الأحجار الضخمة التي كانت تحمل على جرارات. على أن المصري نفسه كان يستعمل للقيام بهذه العملية، ولدينا مناظر نشاهد فيها صاحب الضيعة محمولًا في محفة على الأعناق متجولًا في حقوله.[٣٥]

ولكن على العموم كانت الطرق النيلية هي أهم وسيلة في التجارة المصرية، حتى إن القوم أصبحوا يعبرون عن سياحاتهم في النهر شمالًا وجنوبًا بالنزول من النيل والصعود فيه. وقد تغلب هذا التعبير حتى أصبح يستعمل للطرق البرية.[٣٦]

وقد كان للملاحة أثر فعال في معتقدات القوم الدينية وفي شعائرهم.[٣٧]

فكان في نظرهم الإله «رع» يسير في الفجر في سفينة الصباح وعند الغروب يسبح في سفينة الليل، أما النجوم فكانت تسبح في قواربها الخاصة، وكان للموتى قوارب لخدمتهم، وكانت توضع نماذج منها في مقابرهم.

وهذه القوارب كما يقول «جوتيه» كانت تستعمل منذ الاحتفال بالجناز لنقل رفات المتوفين في توابيتهم وكذلك لنقل تماثيلهم وأقاربهم وأصدقائهم وخدمهم والكهنة والبكائين، والطعام اللازم للولائم الجنازية، والصناديق التي تحتوي على الأثاث المأتمي الذي كان لا بد منه لضمان بقاء المتوفى في عالم الآخرة، ولحمل الموسيقيين والمغنين والرقاصين الذين كانت مهمتهم إدخال السرور على أقارب المتوفى الذين كانوا يشاركونه آخر وجبة.[٣٨]

والواقع أن أقدم الآثار تدل على أن النيل كان له تأثير أدبي ومادي في الحياة المصرية، وسنرى فيما يلي أن المصري من العصور القديمة جدًّا كان بحارًا ماهرًا مجدًا. وقد ذكر لنا «شارل بوريه» في كتابه عن الملاحة المصرية «أن الملاحة لعبت في مصر في كل عصور التاريخ دورًا هامًّا جدًّا، حتى إن عددًا عظيمًا من المسائل السياسية والاجتماعية والدينية التي كان تظهر كل لحظة حسن سير الإدارة في هذه البلاد الغريبة التي خلقها نهر النيل، كانت لا بد يتوقف فلاحها من قرب أو من بعد على القارب والسفينة.»[٣٩]

طرق النقل بالقوارب وصناعتها

منذ عصر ما قبل التاريخ كان المصري يصنع زوارقه بطريقة ساذجة، وذلك بربط حزم من سيقان البردي ببعضها، وكان يصنع نماذج طين من هذه الزوارق في المقابر حتى يتمكن المتوفى من أن يسبح بها في عالم الآخرة حسب اعتقاده، كما كان يعمل في مدة حياته في مياه المستنقعات.[٤٠] وهذه الزوارق الخفيفة كانت شائعة الاستعمال في عهد الدولة القديمة. وقد كانت صغيرة الحجم لا تسع أكثر من شخصين، وقد عثر على أشكال زوارق أخرى أدق صنعًا يحمل الواحد منها ثورًا.[٤١] وهذه الزوارق كانت تسير بالمدرة والمجداف، وكانت صالحة للنقل في المياه الهادئة، إذ كان يستعملها صيادو الطيور في المستنقعات، وصيادو الأسماك، وكذلك لنقل الأبقار يوميًّا.[٤٢]

أما في مياه النيل التي غالبًا ما تكون سريعة وشديدة الأمواج فإن هذه الزوارق البردية كانت لا تستعمل إلا نادرًا. وكذلك لم تستعمل لنقل المسافرين، أو الحيوان، أو البضائع الثقيلة الوزن، إذ كان يلزم لذلك سفن من الخشب الصلب، ونحن نعلم أنه منذ عصر ما قبل الأسرات كانت تصنع في مصر مثل هذه السفن، ولا أدل على ذلك من الرسوم التي وجدناها مع الأواني الفخارية التي يرجع عهدها إلى عصر نقادة،[٤٣] على أننا نصادف أحيانًا في مقابر عهد الدولة القديمة مصانع للسفن تعمل بكل نشاط، فنشاهد

مثلًا على الجدران عددًا لا بأس به من النجارين يشتغلون حول قفص السفينة الذي قد تم بناء جانبيه، وكذلك نرى تجميع الألواح، ونشاهد الثقوب التي نقرت لتلبس فيها القطع الثانوية، وكذلك تنسيق حواف السفينة ومؤخرتها ليركب فيها المجاديف والسكان. والواقع أن ألواح قفص السفينة لم تكن مثبتة على هيكل بل كانت موضوعة بعضها فوق بعض كلبن الجدران ثم تضم على هيئة عاشق ومعشوق.[٤٤] وقد كانت السفن المصرية في عهد «هردوت» تصنع من الخشب المصري فيقول: «كانت سفن نقلهم تصنع من خشب السنط المصري الذي كان يشبه الجلجان السيريني (برقة الحالية)، الذي يستخرج منه الصمغ، فكان يقطع السنط ألواحًا يبلغ طول الواحد منها ذراعين ويصفها كما يصف اللبن. وها هي الكيفية التي كانت تركب بها السفن: توضع عوارض طويلة متقاربة ويركب فيها ألواح طول الواحد منها ذراعان، وبعد أن يتم صنع قفص السفينة بهذه الكيفية كانت تربط حافتا السفينة بلوح يركب فوق العوارض. وكانوا لا يسندون جانبي السفينة بقطعة خشب ذات فرعين، بل كانوا يقلفطون بمتانة اللحمات التي في داخل السفينة بالبردي. وكانوا يصنعون دفة واحدة تثبت في سهم قاعدة السفينة. أما السارية فكانت تصنع من خشب السنط والشراع من البردي. وهذه السفن كان عددها عظيمًا وبعضها كان يزن ما حمولته آلافًا من التلنت (نصف قنطار).»[٤٥]

ونشاهد في مقبرة «تي» القارب الذي قد تم صنعه يسير على النيل فيرى الشراع منتشرًا ومعلقًا في عارضة السارية كأنه قب الميزان. ونشاهد كذلك جماعة المجدفين في وضع منتظم، وكان لا بد من ثلاثة رجال على الأقل في مؤخرة السفينة لإدارة السكان.[٤٦] والسفن النيلية التي كانت تصنع بهذه الكيفية كان في مقدورها أن تحمل شحنة عظيمة وتسير في مياه أمواجها هائجة، وقد ذكر لنا «وني» في تاريخ حياته أنه أحضر مائدة قربان ضخمة محمولة على سفينة مصنوعة من خشب السنط طولها ٦٠ ذراعًا وعرضها ٣٠ ذراعًا وقد تم صنعها في سبعة عشر يومًا فقط (انظر ص ٣٧٩ جزء أول) ولا شك في أن هذا يعد مثلًا رائعًا في سرعة بناء السفن، وليس لدينا أي مجال للريبة في ذلك عندما نفحص تركيب السفن النيلية الجميلة الممثلة في مناظر مقابر الدولة القديمة.[٤٧] وهذه الشواهد تدل، رغم فقر مصر في الأخشاب، على أن المصريين لم يكونوا قط في حاجة لخشب البلاد الأجنبية ليقوموا بأعمال الملاحة، وإن كان إحضار الأخشاب السورية يسمح لهم بتنمية بناء السفن ويسهل لهم تجهيز أساطيل عظيمة للقيام بتجارة بحرية خارج بلادهم في عرض البحار.

الملاحة

تدل النقوش حتى الآن على أن أول أسطول بحري عرف في تاريخ البشر يرجع عهده إلى الملك «سنفرو» أول ملوك الأسرة الرابعة، إذ يخبرنا حجر «بلرم» أنه في عصر هذا الملك قد عاد من بلاد سوريا أربعون سفينة محملة بخشب «عش» (الأرز). وفي مدى عامين — كما جاء على هذا الحجر نفسه — قد صنعت عدة سفن يبلغ طول كل منها نحو ١٠٠ ذراع من خشب الأرز ومن خشب «مر» الذي كان يجلب من لبنان، هذا عدا ٦٠ سفينة أقل حجمًا.[٤٨]

وهذه السفن التي كانت تجري في البحر الأبيض المتوسط، نراها ممثلة على جدران معبد الملك «سحورع» والملك «وناس» من عهد الأسرة الخامسة. وقد كانت هذه السفن تشحن بالبحارة ومعهم فصيلة من الجنود لحماية البعثة من هجمات أهالي سوريا، أو لتكون مظهرًا من مظاهر سلطة الفرعون، وهذه السفن كانت تبنى على نموذج السفن النيلية غير أنها كانت أكبر حجمًا وأثقل وزنًا، حتى يمكنها أن تقاوم هياج البحر من جهة وكذلك لتتحمل شحنة عظيمة من السلع من جهة أخرى.[٤٩]

ومن كل ما سبق يتضح جليًّا بطلان النظرية القديمة القائلة بأن الفينيقيين هم أول قوم مخروا عباب البحار وأن المصريين لم يجرءوا على الملاحة إلا بعد الفينيقيين بزمن بعيد جدًّا. وينسبون ذلك إلى موقع فينيقية الجغرافي من جهة وإلى ثروة بلادها في الأخشاب الصالحة لبناء السفن من جهة أخرى مما جعلها سيدة التجارة على شواطئ البحر الأبيض.[٥٠]

ومن يقرأ الكتب القديمة يعرف مقدار انتشار هذا الرأي الذي أثبتت الكشوف الحديثة بطلانه. ومما قيل في هذا الصدد وثبت أنه خرافة: «أن هناك أسبابًا تدعو المصري لعدم التوغل في البحر والتجارة مع بلاد الشاطئ، منها: تكوين مصر الطبيعي، والخوف من أهوال البحر ولصوصه.» وتورط كذلك بعض المؤرخين في القرن السالف فقال:

«لا بد أن الملاحة كانت تعتبر في حيز العدم في عهد الفترة الأولى من تاريخ مصر، وذلك لأن عزلة أهلها عن باقي العالم قد منعتهم عن المغامرة في عرض البحار، وأنهم لم يقوموا بالملاحة إلا في أواخر الأسرة الثامنة عشرة.» ثم قال: «والسبب الذي منع المصريين أن يكونوا ملاحين عظماء هو السبب الذي حال دون عظمتهم التجارية. وفي الوقت الذي كان فيه الفينيقيون يقومون بكل أعمالهم التجارية بطريق البحر مع جميع الدول كانت

تجارة مصر محصورة في بلادها وجعلتهم تحت رحمة الأجانب الذين كانوا يقومون بالأعمال التجارية الخارجية لهم.»[٥١]

وقد فات قائل ذلك أن سكان وادي النيل منذ أقدم العهود قد وجدوا في نهرهم المنقطع القرين مدرسًا عظيمًا يتعلمون على يديه أول درس في الملاحة عرف في تاريخ البشر، فقد كانوا يعيشون طوال العام على شاطئيه الخصيبين، وكان فيضانه السنوي يجبرهم على خوض الماء في كل وقت، ولا نظن أن الملاحة في النيل كانت دائمًا سهلة لا يعتورها أي خطر. بل كانت في مدة الفيضان وهبوب الرياح تحفها مخاطر جمة. ولم يكن المصري بالشخص الذي يخاف هذه المخاطر ويحجم عن اقتحامها، إذ كان النيل أهم طريق المواصلات، وقد كان لديه العدة لاقتحام أهوال هذا النهر بما صنعه من السفن المتينة التي أخذ في تحسينها على مر الزمن حتى جعلها صالحة لتمخر عباب البحر نفسه، على أن الملاحة في البحار كانت ساحلية على وجه عام يقوم بها الملاحون في أحسن فصول السنة الملائمة عندما يكون الجو هادئًا والرياح رخاء بالقرب من الشاطئ كما سنتكلم عن ذلك في حينه.[٥٢]

وقد ذكرنا فيما سبق أنه كان يوجد في مصر موانٍ زاهرة غنية على شاطئ الدلتا منذ عصر ما قبل الأسرات كمدينة متليس (فوة) التي رمز لها بالخطاف والقارب على لوحة «نعرمر»، وكانت أساطيل هذه المدن تقوم برحلات تجارية مع السواحل السورية.[٥٣]

على أننا من جهة أخرى لا ننكر أن الفينيقيين كانوا يتجرون مع جزر البحر الأبيض المتوسط قبل ذلك العهد، ولكنا ننكر أنهم أساتذة المصريين في تعلم فن الملاحة الذي تفوق هؤلاء فيه، ولدينا براهين ساطعة تدل على أسبقيتهم الأمم الأخرى بعدة قرون. منها أن المدن المذكورة وجدت قبل أن يكون للفينيقيين شأن في عالم الملاحة البحرية.

إذ الواقع أنهم لم يظهروا في هذا الأفق إلا في النصف الأول من الألف الثانية قبل الميلاد، هذا إلى أن سفنهم قد بنيت على الطراز المصري.[٥٤]

وعلى ذلك تكون النظرية القائلة بأن سفن «سنفرو» و«سحورع» كانت فينيقية لا أساس لها من الصحة.[٥٥] يضاف إلى ذلك أن تمثيل السفن البحرية في معبد «سحورع» الجنازي يشعر بأصل مصري، وقد لاحظ البعض أن اسم السفينة «كبنت» نسبة إلى «كبن» (ببلوص بالمصرية)، ورأوا في هذا أن أصل صنع السفينة كانت في هذه الجهة، ولكن لا يلزمنا أن نستنتج من هذا أن أهالي النيل قد تعلموا فن بناء سفنهم والملاحة من ببلوص. إذ الواقع أن لفظة «كبنت» تفسر بوضوح أن أول سفن بحافة عالية كانت تلك

التي سافرت إلى ببلوص، أو أن هذه السفن قد صنعت من خشب لبنان الذي كان يشحن من شاطئ ببلوص، ومما يعزز ذلك أن السفن التي كانت تمخر عباب البحر الأحمر إلى (بنت) في عهد «بيبي الثاني» وما بعده كانت تسمى كذلك كبنت.[٥٦]

وعلى أية حال فهناك حقيقة لا مراء فيها وهي أن المصريين منذ فجر تاريخهم بل منذ عصر ما قبل التاريخ كانوا يسبحون في البحر. وأن البعوث التي كانوا يقومون بها في عهد الدولة القديمة ما هي إلا استمرار لتجاراتهم الخارجية التي كانوا يقومون بها من مواني النيل في عصر ما قبل التاريخ، يضاف إلى ذلك أن نشاطهم البحري هذا كان نتيجة التجارب التي كانوا يقومون بها في نيلهم وما قاموا به من بناء السفن مما جعلهم ليسوا في حاجة إلى أن يتعلموا من الخارج فن الملاحة.

(٣) التجارة الداخلية والعملة

لقد بقي سر طرق المعاملة مجهولًا في مصر القديمة وبخاصة في عصورها الأولى حتى الآن، وقد بذلت محاولات عظيمة للوصول إلى حل هذا اللغز، ولكن كل ما وصل إليه العلماء لا يزال مبهمًا وذلك لقلة المصادر وغموض ما لدينا منها، والرأي السائد أن المصريين كانوا يتعاملون بالمبادلة، تلك الطريقة الساذجة التي يتبعها سكان مجاهل أفريقيا حتى الآن، ولكن كل ما وصلت إليه مصر من الحضارة في مختلف نواحيها لا يجعلنا نصدق أن طريقة المبادلة كانت طريقة المعاملة الوحيدة في عهد الدولة القديمة ولذلك يقول «بيرن»:[٥٧] «يظهر لي أنه من الأمور الصعبة أن أعترف بأن مدنية متقدمة من الوجهة التشريعية مثل المدينة المصرية عهد الدولة القديمة لا تعرف إلا نظام المبادلات بالمواد الطبيعية دون مقياس متفق عليه يحدد قيمتها مع أنها كانت تعرف بيع النسيئة، ومع أن لها نظام ضرائب ناضجًا، غاية في الإتقان. على أن نظام المبادلة بلا نزاع لا يتفق في سذاجته مع كل الدقة التي نلاحظها في نظام الوراثة، والبيع والوصايا، والقضايا التي كانت تنجم عن ذلك عندهم.»

والواقع أن كل ما لدينا من النقوش عن سير المعاملات ينحصر ظاهرًا في المبادلات، ففي كل مدينة وفي كل قرية كانت تقام سوق في المحال العمومية، وكان المدنيون والفلاحون يتقابلون هناك في أوقات معينة ويتبادلون سلعهم المتنوعة؛ فكان القوم يأتون من كل حدب وصوب راجلين، أو على ظهور حميرهم أو في زوارقهم النيلية، كل منهم يحمل منتجاته الزراعية أو الصناعية، فكان الفلاح يحمل مكتل خضره، والصياد

يحمل سلة سمكه، والصانع الصغير الحر يحمل النعال التي صنعها أو أواني الفخار، أو قطع النجارة والزيت والعطور، والحلي من الخزف، وعصي الخيزران والمراوح، والشص، ومئات من الأشياء الأخرى التي كانت تستعمل في الحياة اليومية العادية. ولدينا مقابر عدة من عهد الدولة القديمة قد رسم عليها مناظر الأسواق في نشاطها كما نشاهدها الآن، هذه كما ذكرنا هي المصدر الوحيد لدينا عن المعاملات المصرية.[٥٨]

والظاهر أن كل المناظر المعروفة من هذا القبيل كانت كلها خاصة بالضياع المأتمية التي كانت تتبادل فيها سكان هذه الجهات سلعهم، ولكن لا بد من أنه كان للمدن العظيمة أسواقها وسنشرح ذلك في حينه.

ونشاهد في هذه الأسواق أن الذين كانوا يحملون سلعًا ثقيلة الوزن كانوا يجلسون القرفصاء خلف سلالهم وقفافهم، وفي منظر واحد شاهدنا البائع جالسًا على مقعد مرتفع وأمامه سلعته ويأتي إليهم المشترون لشراء حاجاتهم، أما من خفت أحمالهم فيسيرون في أنحاء السوق ويتبادلون فيه سلعهم، ويمكننا أن نتصور منظر هذه الأسواق في أسواقنا الحالية بكل ما فيها من محاولات، ومكر ودهاء وتحيات وإغراء، ومشاغبات.

ولكنا نتساءل هنا هل يدل تمثيل كل هذه الأشياء على الجدران حقيقة على أن كل شارٍ في الوقت نفسه بائع، أو بعبارة أخرى إن النقود كانت على ما يظهر مجهولة، وإن الأسواق المصرية كانت تنحصر في مبادلات دون قوانين ودون تقاليد تجري على مقتضاها؟ إذا نظرنا إلى السوق المصرية وجدنا صاحب مكتل من البصل يقابله شخص آخر يريد أن يتخلص من مروحة، أو من قلادة وبائع قيثارات، أو أدوات للصيد يريد أن يبدل بها مأكولات وصانعًا يعطي قلادة بدلًا من نعلين، وامرأة تقدم لخاطبها قارورة من الروائح العطرية من صنع يدها. وبائع عصي من الخيزران وقد فرغ صبره أمام مشترٍ متردد، وبائع السمك ناشرًا سلعته أمام امرأة معها صندوق. وبائع مرايا يفخر بسلعته وبائع قرد يسوقه أمامه وبيده حبله الذي يقوده به، وبائع بصل يتأهب لمبادلة حزمة منه برغيف من الخبز المصنوع من الدقيق الجيد، (ولكن لا نعرف إذا كان المبادل يريد حقيقة بصلًا أو لا). والظاهر أن النعال كانت سوقها رائجة، وعلى أية حال نشاهد في رسوم سقارة أن فلاحًا كان يبادل إسكافًا بكيل من الحبوب زوجًا من النعال، وقد كان كل منهما ينتظر صاحبه أو يبحث عنه وقد انتهى الأمر بإتمام الصفقة.

وفي الجملة كانت السوق العامة للأفراد رقيقي الحال المكان المختار لقيام المبادلات بينهم فيما يحتاجون إليه من المأكولات والمصنوعات، وقد كان سكان المدن يدخرون ما

يكفيهم طيلة الأسبوع من الخضر، كما كان الفلاح يبيع ما عنده ويعود حاملًا معه قلادة جميلة، أو قارورة من العطر، أو حذاء ينتعله في الأعياد، ففي هذه الأحوال لم تكن الحاجة ماسة للمعاملة بالنقد، وتدل التجارب على أن محاصيل الحقل كانت تجد من يبادل بها من أصحاب الحرف والصناعات، وأن هؤلاء الآخرين كانوا متأكدين من أن يجدوا معامليهم من الصيادين والفلاحين. والواقع أن مثل هذه المعاملات لم يكن فيها ما يدعو للارتباك عندما تكون صغيرة القيمة أو قليلة العدد، حيث تكون الحاجة لها نطاق ضيق، وأنه يكفي لصنعها بعض المختصين لعدد محدود من الناس.

وعلى هذا يمكننا أن نجيب بأن المبادلات كانت موجودة في مصر ولا تختلف فيها عن البلاد الأخرى الفطرية قبل أن يدخل فيها التعامل بالنقود. ولا بد أن القوم كانوا قد وضعوا فيما بينهم بحكم العادة بعض قواعد للمبادلة، اللهم إلا في بعض سلع لم يجر عليها التعامل من قبل كانت تحتاج لأخذ ورد، ومناقشة ومساومة.

التجارة الداخلية

والواقع أن الأمور كانت تجري في سيرها الطبيعي عندما تكون المبادلة من الأشياء العادية ذات القيمة الضئيلة.

ولكن يتساءل الإنسان ماذا تكون الحال عندما يكون موضوع المبادلة شيئًا عظيم القيمة كمنزل أو ثور أو قطعة أرض، إذ لا يمكننا أن نتصور ما يصنعه فلاح يريد أن يبيع ثورًا ليشتري بثمنه مقدارًا من الحبوب، وبعض آلات للفلاحة معينة وأشياء أخرى، فهل كان في قدرته أن يجد مبادلًا عنده كل هذه الأشياء في مقابل ثوره؟ وماذا تقول في رجل يريد أن يبيع عقارًا حتى ولو كان الشاري حاضرًا ومتلهفًا على إتمام الصفقة؟ فإنه لا بد أن يكون في حيازته المقدار والنوع من البدل الذي يرغب فيه المستبدل، ويجب ألا نخفي هنا أن التجارة بمعناها الحقيقي — شراء سلعة مقابل أخرى أغلى ثمنًا — قد أصبحت في هذه الأحوال مرتبكة لدرجة لا يمكن معها أن ينمو رأس مال التاجر بعض الشيء، فيمكننا أن نتصور مثلًا أصحاب حرف أحرار يعملون في مصنعهم في أحد أحياء (منف)، ويعيشون مما يمكن أن يجلبه لهم معاملوهم الدائمون أو ما يأتي إليهم به المترددون على الأسواق، ولكن لا يمكننا أن نتصورهم بسهولة يشترون سلعهم ويتممون مصنوعاتهم حتى يمكنهم أن ينتجوا محصولًا من النعال أو من المراهم تؤهلهم لشراء بهائم، أو بعض أفدنة حتى يكون لهم في النهاية منزلة كبيرة بين أقرانهم، وكذلك لا

يمكن لثري بيده رأس مال من أي صنف كان، أن يشرع في المبادلة به في مقابل شيء آخر يبادل به كرة أخرى، وهكذا حتى يجد في النهاية أن رأس ماله الأصلي قد ازداد، ثم يستمر على هذا المنوال، وتلك هي صفات التاجر الحقيقي الذي يدب في نفسه حب الكسب، ولكن لا نزاع في أن المبادلة ليست هي الطريقة التي تشبع أغراض مثل هذا التاجر بصفة دائمة مرضية.

وليس معنى ذلك أنه لم تكن توجد تجارة داخلية في عهد الدولة القديمة، وأن النظام الاقتصادي في هذا العصر لم يكن في مقدوره أن ينتج نظام الاتجار، الذي يمكن به أن يصبح التاجر غنيًّا بفضل حركة التعامل بالنقد، والظاهر أن حركة التعامل بالمبادلة في هذا العصر لم تلعب إلا دورًا محدودًا جدًّا، إذ كانت محصورة في أصناف معينة وهي التي كان يصنعها أصحاب الحرف الحرة الذين لهم مصانع صغيرة في منازلهم أو في الأسواق العامة. وتوجد اعتبارات عامة اجتماعية تعزز هذه الاستنتاجات.

إذ في الواقع كان يوجد في عهد الدولة القديمة طوائف اجتماعية تتلخص فيما يأتي:

أولًا: طائفة الأشراف، أو كبار الموظفين الذين يملكون ضياعًا وبخاصة في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة، وقد كانوا منتشرين في الوجه القبلي أكثر من الوجه البحري.

ثانيًا: طبقة الكتاب من درجات مختلفة.

ثالثًا: طبقة الفلاحين.

رابعًا: طبقة الصناع.

فطائفة الأشراف لم تكن في حاجة لأي شيء خارج ضياعهم إذ كان محصول الأرض يمدهم بأكثر مما يحتاجون. وكان كل ما يريدون صنعه يعمل في مصانعهم الملحقة بقصورهم. أما طائفة الكتبه فكانوا يشرفون على ميزانية الحكومة في كل الأماكن التي يؤدون فيها وظيفتهم، أي أنهم يعاونون في تصريف جزء ضخم من العقار الذي يدفع عنه جزية، أما الفلاحون وأصحاب الحرف فكانوا تابعين للضياع التي كانت تتعهد بمعيشتهم أو كانوا يعيشون أحرارًا من كسبهم الخاص، ففي الحالة الأخيرة كان الفلاح يستثمر أرضه، ويهتم بأحواله الاقتصادية. ويذهب إلى السوق ليبيع ما يزيد عن حاجته من منتجات أرضه، أما الصانع الصغير فكان من جهته يبادل في حانوته أو في السوق كل منتجات صناعته بما يقتات به أو ما يحتاج إليه من المصنوعات الأخرى. وهكذا كان

سير الحياة في نطاق ضيق في الضياع أو المدن الصغيرة، مما يدل على أنهم ربما كانوا يجهلون حركة التجارة بالمعنى الحقيقي التي كان لا بد من استعمال العملة فيها. ومع كل ما ذكر فلا يمكن أن نعتقد بوقوف المصري عند هذا الحد في معاملاته، إذ لا يعقل أن شعبًا قد شاد مدنية مثل التي قامت في «منف» لم يكن في مقدوره تحسين حالة المبادلة التي تدل على منتهى السذاجة والتأخر، ولا بد أن الواقع كان على نقيض ذلك، إذ كان يوجد منذ العهد الطيني كمية لا بأس بها من المعدن الذي يحبه كل القوم، وأعني بذلك الذهب، فكان المصري في مقدوره أن يجزئه أو يحوله إلى سبائك دون أن يفقد شيئًا كثيرًا في هذه العملية، وكذلك كان يمكنه ادخاره دون أن يصيبه عطب ما، وتأثيره كان واحدًا على كل فرد في أي وقت كان. على أن المشاريع التي كانت تقوم لاستخراج هذا المعدن، والهبات من الذهب التي كان يهديها الملك للمقربين له، وقطع المصوغات التي كانت تصاغ للزينة، أو تكون علامة على الثراء، كل هذه الأشياء تؤكد لنا أن الأصفر الرنان لم يكن موضع احتقار أي شخص، وأنه كان يمكن المبادلة به مقابل أي شيء في كل الأحوال، ويعزز ذلك أن حجر «بلرم» قد ذكر لنا أن ثروات الأفراد المنقولة كانت تشتمل على معادن ثمينة كانت تحصى في أوقات معينة.

فكيف والحالة هذه لا يمكن أن نعتبر الذهب عاملًا ثالثًا في المبادلات. ولا يبعد أن تجود لنا تربة مصر بنقش أو بردية تكشف لنا الغطاء عن التعامل بالذهب في التجارة وتحل لنا كل مسائل المبادلة التي لا تزال معقدة. على أنه مما يؤسف له جد الأسف أنه لم يعثر على تمثيل ظاهر واضح في مناظر الأسواق القديمة التي عثرنا عليها حتى الآن على المبادلة بالذهب، ولكن هذا لا يعني شيئًا كبيرًا إذا علمنا أن كل ما وصل إلينا من تمثيل الأسواق المصرية مصدره مناظر المقابر أو المعابد، وهذه بالطبع لم يقصد منها قط أن تمثل لنا كل حياة البلاد الاقتصادية في كل تفاصيلها، وكل ما لدينا عن الحياة الاقتصادية قد عرفناه من المناظر التي تركها لنا علية القوم. وليس من حقنا أن ننكر وجود كل شيء لم يتركه لنا عظماء القوم في مناظر مقابرهم. وقد يكون من الدهشة بمكان أن تجود الصدف بالعثور على مقبرة أحد أغنياء التجار الذين نجهل وجودهم حتى الساعة، بل والذين يعتقد البعض عدم وجودهم كلية، وبذلك يهدم لنا النظرية القائلة بأن بناء المقابر في الجبانة الملكية كان وقفًا على المقربين.

النقود

لقد ذكرنا فيما سبق أن المصريين في العهد المنفي لم يجهلوا استعمال المعادن الثمينة مقياسًا لتقدير قيمة الأشياء، غير أنه لم يقم دليل قاطع مادي على كيفية استعمالها في عهد الدولة القديمة، وقد أشار إلى استعمال النحاس والذهب أساسًا للمبادلات في ذلك العهد الأستاذ «برستد» إذ يقول:[٥٩] «يحتمل في بعض الأعمال التجارية وبخاصة التي كانت قيمتها عظيمة، أن كان النحاس والذهب يستعملان على هيئة خواتم لكل وزن معين كعملة.»

أما الأستاذ «بترى» فعلى العكس إذ يقول: إنه لم يحدث ذكر أي معيار متفق عليه للتعامل … وأن هذا المعيار المشترك من النحاس لم يظهر إلا في عهد الدولة الوسطى عندما كانت السلع والماشية تقدر بقيمة مساوية لثمنها من النحاس.[٦٠]

وقد كتب الأستاذ «مسبرو» مقالًا ممتعًا عن وصف منظر في سوق لاحظ فيه أن المتبادلين يحملون صناديق صغيرة تحتوي على سلع مجهولة ويعتقد أن هذه الصناديق فيها قطع من المعدن كانت تستعمل عملة للمبادلة، إذ يقول بعد أن فحص المناظر بدقة: «وبالاختصار أظن الصندوق يحتوي على معدن، مشغول على هيئة مجوهرات صغيرة، أو على شكل سبائك معروف وزنها، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لتفسير وجود هذا الصندوق في ثلاثة مناظر من مناظر السوق التي تشمل على عشرة مناظر، وكذلك أكد هذه النظريةَ عدمُ وجود أي شيء للمبادلة في أيدي الذين يحملون مثل هذا الصندوق مضافًا إلى ذلك صغر حجمه.»[٦١]

وهناك من الأدلة ما يعزز هذا الرأي؛ فقد كشف الأستاذ «شتيندورف» لوحة صغيرة في عام ١٩١٠، في جبانة الجيزة عليها نقوش غامضة خاصة بموضوعنا هذا، غير أنها لم تفش أسرارها تمامًا رغم المحاولات التي بذلها علماء الآثار.

فترجمها الأستاذ «زيته»،[٦٢] ثم أدخل «سوتاس»[٦٣] بعض تحسينات على ترجمته وكذلك تناولها بالبحث «فون بسنج»[٦٤] ويرجع الفضل أخيرًا إلى الإصلاحات والتعليقات التي كتبها كل من العالمين «شاسيناه»[٦٥] و«فايل» Weill[٦٦] مما جعل هذه الوثيقة مفهومة، فأنارت لنا الطريق في موضوع استعمال العملة في عهد الدولة القديمة، وسنرى في هذا الموضوع آراء الأستاذ «فون بسنج»[٦٧] الحديثة وكذلك رأي الأستاذ «بيرن».[٦٨]

وموضوع هذه الوثيقة، على أحسن وجه، أنها خاصة بعقد بيع عمل في عهد الملك «خوفو» بين الكاتب «تنتي» الذي كان يبيع بيتًا، وبين الكاهن «كمابو» الشاري. ولأجل

أن نقرب للقارئ فهم هذا العقد سنضع ترجمته الحرفية في لغة سهلة. يقول «كمابو»: لقد اشتريت هذا البيت في مقابل مكافأة للكاتب «تنتي»، وقد أعطيته عشرة «شعت»، وهي كما يأتي: قطعة أثاث (؟) من خشب «أنى» قيمته ثلاثة شعت وسرير من خشب الأرز من أجود صنف قيمته أربعة شعت وقطعة أثاث من خشب الجميز قيمتها ثلاثة شعت،[٦٩] ثم يقول «تنتي» (يعيش الملك)، سأعطي ما هو حق لأنك قمت بالدفع بطريق التحويل، وستكون مرتاحًا من البيت ثم ختم في إدارة بلدة «خبوت خوفو» أمام شهاد تابعين لإدارة «تنتي» ولطائفة كهنة «كمابو» الشهاد. «محي» عامل بالجبانة، «سبني»، «إني»، «وني عنخ حور» كهنة جنازيون.

ولأول نظرة سطحية يخيل للإنسان أن هذا البيع لا يتخطى المبادلة، وهي عبارة عن ثلاث قطع من الأثاث والنسيج في مقابل بيت ولكن الواقع ليس كذلك. إذ لو جعلنا البائع وهو «تنتي» شاريًا، والشاري وهو «كمابو» بائعًا لما رضي كل منهما بإتمام الصفقة، فالتفسير المعقول لعقدهما أنهما قد تفاهما على أن ينفذا في عقد واحد إجراء عمليتي بيع كان يمكن عمل كل منهما على حدة. وهذا التفسير يمكن إدعامه بحجتين؛ أولًا: لو كان الموضوع هو عقد مبادلة فحسب لما كان هناك داع لذلك لفظة «شعت» التي لا بد قد قيلت عن قصد، واكتفى المتعاقدان بذكر الأثاث في مقابل البيت فقط. وثانيًا: يعترف لنا «تنتي» أن «كمابو» قد جعل الدفع بالتحويل «وزب» وهذا الترتيب يحمل في ثناياه طريقة أخرى ممكنة غير التحويل، وليس هناك إلا دفع الشعت، والنتيجة أن «الشعت» كان بلا جدال معيارًا لتقدير قيمة بيت، أو أثاث ونسيج، أو أي عقار مهما كان نوعه.

ولا نزاع إذن في أن أهل عهد الدولة القديمة كانوا يعرفون النقود، وكان يمكن لكل أن يكون له رأس مال من «الشعت» ويشترون سلعًا ليبيعوها ويكسبون فائدة منها تقدر ب«الشعت»، وخلافًا للاحتكار الذي كانت تفرضه الحكومة، وهذا ما لا نعلمه بالضبط، كانت حرفة التجارة تجري حسب طرقها الأولية؛ فكانت تنمو في الحدود التي تسمح بها أحوال الضياع الاقتصادية والمبادلات الأهلية التي كانت تجري في الأسواق العامة. وبقي علينا الآن أن نعرف «الشعت» فقال عنه «زيته» إنه (مكيال للفطائر). وهذا تفسير غريب في بابه، وقد أراد كل من «سوتاس» و«فون بسنج» أن يعزز رأي «زيته» ولكنهما لم يوفقا، وبقي الحال كذلك حتى جاء العالم «شسيناه» وتجاهل كل ما كتبه من سبق وأثبت في بحثه أن «شعت» هو معيار قيمي يمثل وزنًا معينًا من المعدن الثمين، ولذلك لا نشك الآن في النظرية التي أشار إليها «مسبرو» وهي الخاصة بأولئك الذين كانوا

يذهبون إلى السوق بدون أية بضاعة معهم إلا صندوقًا صغيرًا يحتوي على معدن، ومن بين التفسيرات التي كتبت على المناظر في السوق ما يلفت النظر في موضوعنا ونصه هو: هاك «لأجلك «شعت» حسن جدًّا وهو ما تستحقه» تلك الكلمات قد فاه بها مشتر لبائع خضر. ولا نزاع في أن المشتري عندما قدم «شعت» واحدًا ثمنًا للسلعة كان يدفع الثمن نقدًا.[٧٠]

العملة الحقيقية والعملة الحسابية

والآن لدينا مسألة عويصة يجب حلها بقدر ما لدينا من المعلومات، وهذه المسألة هي: هل كان «الشعت» نقدًا حقيقيًّا أو معيارًا فقط للمعاملات؟ وهل «الشعت» كان يتبادل بين جميع الطبقات في شكل من المعدن أو سبيكة صغيرة ذات وزن معين، أو كان مجرد معيار متفق عليه لتقدير كل عقار؟ ويلاحظ أننا في بحثنا في عقد «تنتي» عرفنا أن «الشعت» كان نقدًا ماديًّا، إذ كان عشرة منه تساوي ثمن بيت وثلاثة منه تساوي قيمة أثاث. وقد وضح لنا ذلك الأستاذ «شسيناه» في بحثه لهذا الموضوع، إذ يرى أن «الشعت» معيار من المعدن ويشاطره هذا الرأي الأستاذ «بيرن»،[٧١] غير أن الأستاذ «فايل» Weill يعتقد العكس إذ يقول: «إن المصريين كان لديهم طريقة لتقدير قيمة الأشياء بمعيار حسابي، ويدخل في ذلك كل الأشياء على كافة أنواعها ومنها المعادن وغيرها.» وقد جاء «فون بسنج» معززًا رأي الأستاذ «فايل» قائلًا: إن «الشعت» هو وحدة حسابية ولا يدل على مادة حقيقية كما يشير إلى ذلك مخصص الكلمة المصرية الذي هو عبارة عن ملف بردي (وهذه الإشارة تخصص الأشياء المعنوية فقط).

ولكن كل ذلك لا يمنعنا من أن نفحص الموضوع من بعض نواحيه لنتبين مقدار ما في قول هذين العالمين من الصحة.

لقد شاهدنا في السوق مشتريًا يقول لبائع: «ها هو حقك «شعت» واحد حسن.» وهذا طبعًا يشعر في الحال بأن الذي يقدمه المشتري للبائع ليس بالشيء المعنوي بل شيء مادي محسوس من النقود، وكذلك عندما كان الكاهن «كمابو» يشتري بيته بالتحويل، فإن ذلك يشعر أنه كان يمكنه أن يشتريه بطريقة أخرى، وبالتحقيق لم يدخل في ذلك طريقة حسابية معنوية فحسب. ولا أظن بعد هذا أن هناك من يقول بأن المصريين في عهد الدولة القديمة كانوا يتعاملون بمعيار حسابي يسمى «شعت» بل الواقع أن هذا

المعيار كان مقدارًا معينًا من المعدن يستعمل وحدة هامة في تصريف أمور التجارة في مصر في عهد الدولة القديمة.

وإذا سلمنا أن «الشعت» قد استعمل في بداية الأمر على شكل ما (حلقة أو سبيكة) فمن المشكوك فيه جدًّا أن قيمته الأصلية قد ضبطت بسكة لها طابع خاص على وجهيه، وإذا فرضنا جدلًا حسب رأي «فون بسنج»، أنه كان يوجد على هذه العملة علامة خاصة تميزها فإن هذه العلامة لم تكن قد عملت بطريقة تضمن عدم الغش، إذ إن ذلك في الواقع كان يسبب حدوث غش مما كان يدعو من وقت لآخر، أن يزن البائع هذه العملة. وهذا هو السبب الذي جعل لنظرية الأستاذ فايل Weill بعض الاعتبار، إذ كانت الضرورة لوزن هذا المعيار قد جعلت حياته قصيرة، وذلك لأن شكل الشعت الخاص لم يكن له وزن متفق عليه. وهذا هو السبب الذي كان يجعل النقود الفطرية بعد مدة قصيرة ينقص استعمالها في المجتمع، فمثلًا توريد دفعة قدرها ثلاثة «شعت» لم تكن تعمل بدفع ثلاث وحدات من الشعت معروفة مسكوكة، ولكن بدفع قطعة أو عدة قطع من المعدن وزنها قدر وزن «شعت» ثلاث مرات أو بدفع بضائع من أي نوع كانت تقدر قيمتها بثلاثة «شعت». ومن ذلك يتضح أن النقود الأصلية لم تكن حافظة لكيانها، ومن هنا جاءت الفكرة أن الشعت كان معيارًا حسابيًّا، والظاهر أن الشعت كان يستعمل لزامًا في الحسابات القانونية، وفي العقود وفي كل أمور الإدارة الخاصة بالعقار، وقد لاحظ ذلك الأستاذ «شسيناه» عندما قال: ليس من المؤكد أن الأموال الأميرية كانت كلها تجبى من المحاصيل الطبيعية، وكذلك لم تدفع الإدارة المرتبات لموظفيها بالمحاصيل، بل كانت العمليتان من غير شك تسيران جنبًا لجنب على حسب الأحوال، ومن أجل ذلك قد اضطر الكاتب القائم بالحسابات أن يعمل الخصم من قيمة كل الأشياء التي يمكن أن تدخل الخزينة بصفة ضرائب أو تخرج منها بصفة مرتبات على هذا النمط. (وتدل لوحة) الجيزة ووثائق أخرى عدة من عصور أحدث منها، على أن مصر كانت لها منذ زمن بعيد أو على الأقل منذ الأسرة الرابعة نظام نقود رسمي، وكان لا يتغير إلا عندما تتدخل الإدارة فيه لعملية ما خاصة بها، وذلك إما لفائدتها أو لإعطائها صبغة قانونية؛ فمثلًا كانت المالية تفرض الضرائب على الممولين بجعلهم يدفعون قيمة تقدر بوزن خاص من المعدن. وكان الممول يدفعها حسب ما في يده؛ من قمح ونبيذ وزيت وحيوان، أما الصانع فكان يدفع ذلك من منتجات صناعاته.

وقد كان المحصل يقيد الكل حاسبًا كل مادة بالتعريفة التي وضعت لها. وهكذا كان الحال في المعاملات الشخصية عندما كان الأمر يقتضي إجراءات قضائية، فكانت

المواد تقدر حسب القواعد المتبعة في الحكومة، غير أن قيمة الدفع ومقداره كان يترك لاختيار المتعاقدين، ولكن قيمة الشيء نفسه الذي كان يدفع ثمنه كان يقدر على قاعدة معيار من المعدن يعتبر وحدة.

والعيار الرسمي «شعت» كان حينئذ يعد القيمة الحقيقية لوزن خاص من الذهب. وهذا الوزن قد وصل إلينا من مسألة حسابية في ورقة «رند» التي يرجع تاريخها إلى نهاية الدولة الوسطى، وقد بقي مدة طويلة غير مفهوم.[٧٢] إذ يقول فيها: إن «الدبن» من الذهب يساوي ١٢ «شعت». ونحن نعلم أن «الدبن» يزن ٩٠ جرامًا وعلى ذلك يكون «شعت» وزنه ٧,٥ جرامات. ونعلم فوق ذلك أن «الدبن» من الفضة يساوي ٦ «شعت». ومن الرصاص يساوي ثلاثة «شعت».

وعلى ذلك كان الرصاص يساوي ثمنه نصف ثمن الفضة في الوزن، وكذلك كانت الفضة تساوي نصف ثمن الذهب. وهذا طبعًا لا يدهشنا إذا علمنا أن كلًّا من الفضة والرصاص كان نادر الوجود في هذا العهد.

ومن جهة أخرى نعرف أنه منذ بداية العهد الفرعوني كان نظام معيار الوزن يستعمل حلقة وزنها عشرة جرامات.[٧٣]

والظاهر أن الشعت قد اتخذ وحدة تمثل نصف هذا المعيار من الذهب. ولا بد أنه كان يعتبر بلا شك ذا قيمة عظيمة لتحديد أصناف كثيرة من السلع. وبعد عهد الدولة القديمة أدخل على معايير الوزن نوع جديد يسمى «كيت» ويزن تسعة جرامات، وهو ما يساوي $\frac{١}{١٠}$ من «الدبن».

وفي عهد الأسرة الثامنة عشرة كانت «الكيت» شائعة الاستعمال على حين أن الحلقة القديمة التي تزن ١٥ جرامًا كانت تحتضر، وكذلك اختفى استعمال «الشعت» وأصبح القوم لا يستعملون في تقدير متاجرهم إلا «الكيت» من الذهب.

ولا نزاع في أن المصري من كل ما سبق كان أول من فكر في العالم في إيجاد وحدة لها وزن معين للتعامل في كل أمور الدولة. أما القول بأن هذا المعيار كان حسابيًّا فحسب فمثله كمثل الذي بنى نظرية على حقائق معكوسة، وسننتظر لعل تربة مصر قد تخرج من بطنها ما يوضح لنا الطريق في هذا الموضوع الذي يريد علماء الآثار المصرية أن يعقدوه رغم وضوحه.

(٤) تجارة مصر الخارجية وعلاقتها بالأقاليم المتاخمة

العلاقات بين مصر وآسيا

تدل التطورات التي حدثت في الدلتا في عصر ما قبل الأسرات على أنه قد نشأت مدن عظيمة عند مصبات فروع النيل قديمًا، بالقرب من البحر الأبيض المتوسط. وقد كان رخاء هذه البلاد وثراؤها مثل «متليس» (فوة) وصا الحجر وأبو صير وغيرها يرجع بلا نزاع إلى تبادل سلعها مع مدن سواحل سوريا في الخارج، ومع مقاطعات الوجه القبلي في داخل البلاد. وقد كان من نتائج تبادل التجارة الداخلية اختلاط سكان الوجه القبلي الذين تنسب ثقافتهم إلى مدينة نقاده القديمة، بسكان مدن الشمال التجارية الذين كانوا أكثر منهم تحضرًا وأعرق مدنية وأرقى ثقافة. وقد جاء مؤكدًا لهذه الاستنتاجات التي ترتكز على وثائق قديمة وبحوث أثرية حديثة، ما أسفرت عنه حفائر ببلوص (جبيل)[٧٤] إذ وجد مودعًا في أساس معبد هذه البلدة: بلط من الحجر المصقول، وسكاكين من الظران، ولوحات، وخرز من الذهب، والبلور الصخرى، ومن العقيق ومن المرمر، هذا إلى صور أشياء أخرى مختلفة، وبالاختصار عثر على عدة أشياء وجد ما يماثلها بين التي كشف عنها في عصر ما قبل الأسرات ومحفوظة الآن بالمتحف المصري.

وسنتكلم فيما يلي عن العلاقات التي كانت قائمة بين مصر وسوريا في عهد الدولة القديمة، وذلك حسب الآثار والشواهد التي عثرنا عليها في خلال تاريخ هذا العصر.

والظاهر أنه بعد انتصار أمراء «نخن» (الكوم الأحمر) على مدن الدلتا لم تتوان هذه المدن في إعادة علاقاتها التجارية الخارجية ولكن تحت سيطرة ملوك طينة الأول. إذ الواقع أنه عثر في مقابر جبيل (ببلوص) على بعض آثار من طراز صناعة عصر ما قبل الأسرات في مصر. وقد استمر استعمالها في وادي النيل بعد عهد الملك «مينا»، وبخاصة إذا علمنا أنه عثر على اسم الملك «خع سخموي»[٧٥] منقوشًا على قطعة أثرية، أي إنها ترجع إلى عهد الأسرة الثانية. يضاف إلى ذلك أن حجر «بلرم» قد ذكر لنا وجود علاقات بين مصر وآسيا في عهد الملك «سنفرو» أول ملوك الأسرة الرابعة، إذ قص لنا عودة أسطول مؤلف من أربعين سفينة محملة بأخشاب لبناء السفن البحرية ولإتمام إقامة القصر الملكي. هذا فضلًا عن أنه عثر في أساس معبد ببلوص على قطع أثرية متنوعة عليها أسماء ملوك من الأسرة الرابعة؛ منها إناء من حجر الديوريت، وقطع نقش عليها خرطوش الملك «خوفو».[٧٦] وكذلك عثر على قدح من البلور الصخري مهشم حفر عليه

بإتقان فائق اسم الملك «منكاورع»، وقطعة من المرمر عليها ألقاب الملكة «مريت اتس» زوج «سنفرو»، ثم زوج «خوفو» من بعده.[٧٧] وقد عثر كذلك في نفس المكان على إناء آخر من المرمر نقش عليه ملك الوجهين القبلي والبحري «وناس» عاش أبديًّا،[٧٨] وهذا يتفق مع صور السفن البحرية التي عثر عليها في طريق معبد «وناس» الجنازي في حفائر سقارة،[٧٩] وكذلك يتفق مع ما عثر عليه من الرسوم في معبد الملك «سحورع»،[٨٠] إذ نشاهد تمثيل الأسطول المصري عائدًا إلى مصر يحمل الآسيويين من رجال ونساء وأطفال ودبتين مقيدتين في أغلال من غابات لبنان. أما في عهد الأسرة السادسة والآثار التي عثر عليها يرجع تاريخها إلى عهد «تيتي» و«بيبي الأول» ثم «بيبي الثاني» وكلها على وجه عام أوانٍ وتماثيل صغيرة نقش عليها اسم الفرعون.[٨١]

ويوجد في متحف بيروت نقش غائر من عهد الدولة القديمة له أهمية خاصة. وهو مقسم إلى منظرين مثل فيهما الملك «بيبي الأول» أو الملك «بيبي الثاني» يقدم قربانًا إلى إله ثم إلى إلهة، وقد نقش عليه ما يأتي: «محبوب حتحور سيدة ببلوص»، هذا إلى قطعة أخرى محفورة حفرًا غائرًا قد أحضرها معه الكاتب الشهير «رينان» الفرنسي وهي الآن في متحف اللوفر.[٨٢]

وقد مثل عليها فرعون يقدم تضحية إلى إلهة لابسة ملابس مصرية. ولا يتردد الأثرى عند رؤية هذا النقش في نسبته إلى عصر الدولة القديمة، وليس هناك مجال للشك في أن كل هذه الأشياء تدل دلالة واضحة على مقدار تأثير الحضارة المصرية في بلاد سواحل سوريا في عهد الدولة القديمة. على أننا من جهة أخرى نجد في نقوش عظماء المصريين في عهد الأسرة السادسة ما يضع أمامنا تفاصيل غاية في الأهمية عن العلاقات بين القطرين، ولا أدل على ذلك من متون «وني» التي تكلمنا عنها بإسهاب في الجزء الأول (انظر ص٣٧٩ وما بعدها)، وكذلك في عهد الأسرة الخامسة شاهدنا حاكم المقاطعة «إنتا» قد مثل في مقبرته بدشاشة كيفية الاستيلاء على مدينة (نديا) وحصنها من أعمال سوريا (جزء أول ص٣٣٦–٣٣٧).

وتدل كل ظواهر الأمور على أن فراعنة مصر كانوا يراقبون عن كثب كل حركات الأقوام والقبائل التي كانت تهدد البلاد من حين إلى حين وتكون سببًا في قطع العلاقات التجارية الخارجية وما ينجم عنها من نضوب موارد الدولة، فكانوا يقضون على كل حركة عدائية من هذا النوع كما كانت الحال في سيناء التي كانت منبعًا فياضًا لاستخراج النحاس والفيروز، وذلك يفسر لنا مناظر نزول الجنود المصرية الممثلة في معبد «سحورع»

مقلعة إلى ببلوص. ولا شك في أن الجنود في هذا العصر كانوا أهم عامل في تسيير التجارة؛ إذ كان كل بحار في الوقت نفسه جنديًّا يستولي على كل المحاصيل التي لم يسلمها الأهلون طائعين، وقد كانت هذه نفس الطريقة التي تستعمل في البعوث التي ترسل إلى شواطئ البحر الأحمر وبلاد النوبة والسودان.[٨٣]

والظاهر أن نفوذ المصريين وسلطانهم لم يكن عظيمًا في ببلوص كما كان في فلسطين، ولكن على الرغم من ذلك لا حظنا أن نفوذهم كان ناميًا في ببلوص لدرجة أنهم قد أقاموا هناك بعض آثار مصرية، ولا يبعد أنه قد أسست هناك مستعمرة صغيرة لربط العلاقات التجارية بين البلدين وبخاصة لتحضير البضائع وشحنها في السفن إلى مصر، وكانت في الغالب تحتوي على الأخشاب السورية التي لا نظير لها في مصر كخشب الأرز والصنوبر وخشب الوشح والبان والسرو وغيرها من الأخشاب التي كان يحتاج إليها النجارون وصانعو السفن، والمنهدسون المعماريون للقصر الملكي، ومطعمو العاج الذين كانوا يصنعون الأثاث الفاخر هذا إلى الأخشاب ذات الروائح العطرية والصموغ التي كانت لها أهمية عظيمة في تحنيط الأجسام وفي الشعائر الدينية والقرابين الجنازية. والواقع أن الأخشاب وأنواع الصموغ كانت تجلب من منحدرات جبال لبنان التابعة لإقليم «جبيل» وهي ببلوص القديمة، وقد سميت قديمًا بلاد «نجا».[٨٤]

وإله هذه الجهة المحلي كان يسمى «خاي تاو» وقد توحد معه الملك «بيبي» في متون الأهرام: «أن بيبي هو «خاي تاو» وساكن بلاد نجا.»[٨٥]

وكذلك يقول أحد أمراء بني حسن في عهد الدولة الوسطى: لقد صنعت بابًا ذرعه سبعة أذرع من خشب (الأرز) «عش نجا» لمدخل مقبرتي الأول.

وقد كان وقوع أي حادث يكون من جرائه شل حركة تجارة ببلوص يظهر تأثيره المباشر في نظام مصر الاقتصادي والاجتماعي، فيلاحظ أن في عهد التدهور الذي أعقب سقوط آخر ملوك الأسرة السادسة كان المصري يتحسر على تبدد شمل التجارة البحرية: «والآن وقد أصبح ولا أحد يمكنه أن يبحر إلى ببلوص، فكيف يمكننا أن نجلب لمومياتنا خشب الأرز الذي كنا نصنع منه توابيت الكهنة، والذي كان يستعمل صمغه لتحنيط العظماء؟»[٨٦]

ومن هنا نفهم السر في حرص المصريين على المحافظة على حسن سير نظام البعوث البحرية، وفي اهتمامهم بذكر الشحن التجارية في نقوشهم.

على أن المصري لم يجلب إلى بلاده من سوريا الأخشاب والعطور المستخرجة منها فحسب، بل كان يستورد زيت الزيتون، والنبيذ الذي كانت تنتجه هذه البلاد بكثرة،

والواقع أن كروم فلسطين قد ذكرها «وني» في نقوشه (صفحة ٣٧٢ جزء أول). ورغم أن النبيذ المصري كان من مختلف الأنواع الجيدة جدًّا في الغالب، فإن النبيذ الآسيوي كان يجلب إلى مصر. أما زيت الزيتون فقد كان ضمن المحاصيل التي شحن بها أسطول الملك «سحورع».[٨٧]

ويلاحظ في نقوش هذا الملك أن الأواني الأجنبية كانت تحتوي على سوائل مختلفة الأنواع جيء بها من بلاد سواحل سوريا. ومن المدهش أنه عثر في مقابر العصر الطيني على أوانٍ تدل أشكالها حسب فحص المختصين على أنها غير مصرية.[٨٨]

وعلى أية حال فإن المصريين كانوا يجلبون سلعًا أخرى لم تكن معروفة أو متداولة في مصر إلا قليلًا، ولم يصل إلينا منها شيء قط اللهم إلا الدب الذي أحضر من جبال لبنان ليوضع في حديقة حيوان الملك «سحورع». ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن اللازورد الذي كان معدومًا في جبال مصر قد استعمل منذ عصر ما قبل الأسرات، ولا بد أنه كان يستورد من آسيا، ولا غرابة في ذلك إذ سنجده ضمن النفائس التي كانت تقدم جزية للفراعنة في عهد الدولة الحديثة.

ولا بد أن البحار المصري كان ينتخب الوقت المناسب للإبحار إلى هذه الجهات. وأحسن الأوقات الصالحة كانت في شهري مايو ويونيو، إذ في تلك الآونة كان يقلع البحارة بسفنهم عندما كانت تهب رياح جنونية وجنوبية غربية فتملأ قلاع سفنهم وتزج بها في البحر نحو سوريا، ويصل المسافرون إلى ببلوص في مدى أربعة أيام، ويبلغ طول هذه الرحلة نحو ٥٥٠ كيلومترًا. وكان البحار المصري في خلالها يتوخى محاذاة الشاطئ غير مجازف بالتوغل في البحر. وقد كان أكبر خطر يخافه البحارة هو هبوب ريح غربية أو شمالية غربية إذ كانت تجنح بالسفن إلى الشاطئ، ولكن ذلك لحسن الحظ كان نادرًا جدًّا، اللهم إلا في شهري يناير وفبراير. وقد كانت «جبيل» مجهزة بمرفأ ترسو فيه السفن لتشحن. أما عند العودة فكانت السباحة متعبة شاقة، إذ كان لا بد للسفن من أن تمخر عباب البحر في تيار معاكس وريح غير ملائمة، ولذلك كانت تجهز السفن بمجدفين أشداء وتستغرق السياحة مدة لا تقل عن ضعف مدة الذهاب، وفي أغلب الأحيان كانت تنقضي هذه المدة دون حدوث أي عائق.[٨٩]

ومن كل ما سبق يمكننا أن نستخلص بحق أن العلاقات التجارية بين مصر وسوريا كانت من الحقائق التاريخية التي لا تقبل الجدل أو الشك، وكان لها أثر فعال في نمو مصر وتقدمها في عهد الدولة القديمة، وهذه العلاقات لم تكن بحرًا فحسب بل كانت

كذلك بالطرق البرية أيضًا، وبخاصة إذا علمنا أن هناك ما يحملنا على الظن بأن بلاد فلسطين الجنوبية كانت تابعة للفراعنة بعض الشيء ولا سيما في خلال النصف الأخير من عهد الدولة القديمة.

علاقة مصر بجزر البحر الأبيض المتوسط

تدل الكشوف الأثرية على احتمال وجود بعض علاقات تجارية معينة بين مصر وجزر البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بين مصر وجزيرة كريت منذ عهد ما قبل الأسرات. غير أن الآراء متضاربة في هذا الصدد بين علماء الآثار فبعضهم يرجح وجود هذه العلاقات،[٩٠] وبعضهم ينكرها إنكارًا باتًّا.[٩١]

ولكن من جهة أخرى تعوزنا النقوش والوثائق المدونة عن العصرين الطيني والمنفي معًا لإثبات وجود علاقات تجارية بين مصر وجزر البحر الأبيض المتوسط، وكل ما لدينا من المعلومات ينحصر في المواد الأثرية فقط. وقد غالى بعض علماء الآثار في أهمية هذه الآثار وبنوا عليها نظريات هائلة في علاقات مصر مع جزر البحر الأبيض المتوسط، وكل ما لدينا من المعلومات ينحصر في المواد الأثرية فقط، على حين أن البعض الآخر كان على العكس إذ نظر إلى هذه الكشوف نظرة سطحية دون أن يعيرها أي اهتمام جدي، وسنعرض نحن للموضوع دون التحيز لأحد الطرفين.

يقول المؤرخ الألماني «كوستر»:[٩٢] إن الأسباب التي حدت بالمصريين إلى التوغل في البحر حتى جزيرة قبرص هي نفس الأسباب التي حدت بهم إلى شق عباب اليم حتى سواحل سوريا. ولا نزاع في أن السياحة إلى هذه الجهة كانت أكثر خطرًا ولذلك كانت قليلة، ولكن وجود معدن النحاس في هذه الجزيرة كان من الأشياء التي تستحق المجازفة بمثل هذه الرحلة. والواقع أن قبرص كانت تورد النحاس لفراعنة مصر، في عهد الدولة الحديثة عندما كانت مصر صاحبة فتوح عظيمة وسلطان ضخم وتجارة نامية في آسيا وجزر البحر الأبيض وغيرها، غير أنه لا يمكننا أن نقول مثل هذا القول عن مصر في عهد الدولة القديمة، إذ كان النحاس الذي يستعمل في ذلك العهد يستخرج من مناجم سيناء كما شرحنا ذلك في مكانه، بل إنه ليس لدينا أي دليل في مصر ولا في قبرص على ما ظنه العالم «كوستر» ولذلك نعتبر كل ما قاله غير مقطوع به من هذه الناحية، وعلى أية حال فلا يمكن المؤرخ أن يطبق ما وجد في عصر من عصور التاريخ على عصر آخر وبخاصة

إذا كان أقدم منه بعدة قرون. وعلى الرغم من كل ذلك فإنه توجد بعض علاقات بين مصر وكريت ولكن يجب ألا نبالغ في أهميتها.»

وذلك أن الأستاذ «بتري» قد كشف في مقابر العهد الطيني بالعرابة المدفونة بعض أنواع من الفخار يعتقد هو من أشكالها وطراز صنعها أن موطنها الأصلي جزر بحر إيجة (كنوسوس).[٩٣]

غير أن هذا الرأي لم يشاطره فيه معظم العلماء المتخصصين فقال «إرك بيت»: إن الفخار الذي عثر عليه الأستاذ «بتري» لا ينتمي إلى أية صناعة إيجية[٩٤] ولكن من جهة أخرى يوجد بالمتحف البريطاني آنية صغيرة من الفخار الأسمر اللون المحزز كشف عنها في انتباروس Antiparos يدل نموذج صناعتها على أنها مصرية بدون شك، ويرجع عهد صناعتها إلى ما بين الأسرتين الثالثة أو الرابعة.[٩٥]

هذا إلى أنه عثر على أوانٍ في مصر وجد لها مثيل فيما كشف عنه في حفائر سهل مسارا (Messara) وفي كنوسوس، ففي الأخيرة عثر السير «أرثر إيفانز» على قطع ذات أهمية أثرية بعضها أجزاء آنية من الديوريت، بينها وبين الأواني التي عثر عليها في عهد الملك «سنفرو» شبه عظيم. وقد عثر على أوان أخرى من نموذج نفس العصر ولكنها مصنوعة من الطلق الأيوليتي (في آسيا الصغرى).[٩٦]

وإنه لمن الصعب جدًّا أن تنسب القطعة الأولى لمصدر غير مصر، إذ الواقع أن المادة التي صنعت منها والشكل الذي ركبت به عليها الطابع المنفي، أما الثانية فإنه من المحتمل جدًّا أن نقلها الصانع الكريتي عن نموذج مصري كان لديه. ورغم ذلك فإن الأستاذ «بيت» قد عارض في ذلك أيضًا، ولكن حجته ضعيفة.[٩٧]

وأهم من كل ما سبق أنه قد عثر على أختام على شكل أزرار في مصر في عهد الدولة القديمة وكشف عن مثيلاتها في «كريت».[٩٨]

ولكن ذلك لا يهم في موضوع بحثنا، إذ الحقيقة التي وصلنا إليها والتي لا تقبل الشك هي استعمال هذه الأختام في البلدين وفي عصر واحد وهذا ما يؤكد الرأي القائل بوجود علاقات بين مصر وكريت في عهد الدولة القديمة، ويضاف إلى ذلك، أنه عثر على بعض آثار مصنوعة من حجر الأبسديان (الزجاج البركاني) في المقابر المصرية منذ عصر ما قبل الأسرات، وهذه المادة لا توجد في جبال مصر قط، ولكنها من جهة أخرى توجد في جزر بحر إيجة بكثرة في (ميلو) ولذلك ظن بعض العلماء أنها قد جلبت من هذه الجزر، وهذا الرأي يعارضه طائفة أخرى من العلماء إذ يقولون إن هذا الحجر يوجد في

بلاد الحبشة وفي أرمينيا ويجوز جدًّا أن مصر كانت تستورده منها. يضاف إلى ما ذكرنا أنه عثر على بعض أشياء مصنوعة من مادة الصنفرة في مقابر عصر ما قبل الأسرات، ولا يمكن أن يكون أصلها إلا من جزر الأرخبيل وبخاصة جزيرة (نكسوس) أو آسيا الصغرى.[٩٩]

ومما سبق يجوز لنا أن نستخلص وجود رابطة بين مصر وجزر البحر الأبيض المتوسط وبخاصة مع (كريت) في عهد الدولة القديمة، غير أنه لا يمكننا بحال ما أن نؤكد أهمية هذه العلاقات أو استمرارها أو صبغها بصبغة تجارية أو ودية، ولكن كان المصريون على أية حال يعرفون جزر «البحر الأخضر» جدًّا (البحر الأبيض المتوسط)، إذ ذكر في ورقة بردي محفوظة الآن في برلين ويرجع تاريخها إلى الأسرة الثانية عشرة، أن هذه الجزر كانت معروفة سماعًا لدى عصر الدولة القديمة. وقد جاء ذكر سكان هذه الجزر «حاو نبو» في متون الأهرام حتى إن «مسبرو» قال عنهم: «إن وجود هؤلاء القوم كان معروفًا منذ أمد بعيد قبل تدوين متون الأهرام.»[١٠٠]

وليس بعيدًا أن البحارة المصريين بما لهم من الجرأة في اقتحام البحار قبل أية أمة في التاريخ كانوا يخاطرون أحيانًا في عرض البحار عندما تسمح الأحوال الجوية لهم بخوض غمارها، والواقع أنه توجد ريح شمالية في البحر الأبيض عندما تهب بشدة تقود السفن من جزر «سيكلاد» Cyclades إلى (كريت)، ومن ثم إلى مصر.[١٠١]

أما الأستاذ «برستد» فيقول إن الثلاثمائة والأربعين ميلًا البحرية التي تفصل مصبات النيل عن سهل (مسارا) يمكن قطعها في مدة ثلاثة أيام أو أربعة. وفي هذه الأحوال لا نظن أن البحارة المصريين كانوا يحجمون عن القيام بمثل هذه الرحلات وبخاصة إذا كانت تعود عليهم بالفائدة، ولا سيما أنهم قد شقوا غمار البحار من قبل إلى ببلوص وسواحل فينيقية عامة. على أن مثل هذه السياحات لم تكن وقفًا على المصريين، بل لا بد كان يقوم بمثلها أهالي كريت، إذ كانوا متعودين الملاحة بين جزر بحر إيجة فكان من الجائز أن يندفعوا في سياحاتهم نحو الجنوب حتى الدلتا أو يتقابلون مع السفن المصرية على الساحل السوري. كل هذه النظريات والفروض ممكنة في ظاهرها، ولكن ليس هناك ما يلزمنا على أن نقرر هنا مع السير «إيفانز» أن الكريتيين كان لهم الشرف الأول في شق عباب اليم حتى السواحل المصرية والسورية.[١٠٢]

علاقة مصر بالبحر الأحمر وبلاد بنت في عهد الدولة القديمة

إن أقدم وثائق في متناولنا عن ملاحة المصريين في البحر الأحمر يرجع تاريخها إلى الملك «سحورع» أحد ملوك الأسرة الخامسة. وتدل الأحوال على أن البحر الأحمر لم يركب المصريون متنه في سياحاتهم إلا نادرًا، إذ كان معظم ملاحتهم في البحر الأبيض المتوسط، وذلك أنه منذ العهد الطيني وربما قبله، كان يجلب النحاس من شبه جزيرة سيناء بالسفن، ولكن بعد شحنها عند سواحل سيناء كانت تسلك أحد طريقين في العودة إلى مصر، إما طريق الشمال حتى خليج السويس، وإما طريق الجنوب حتى القصير. وفي الحالة الأولى كانت الشحنة تنقل إلى البر مارة بالبحيرات المرة ووادي طميلات حتى مدن الدلتا أو مقر الملك «منف». أما الذين يتبعون الطريق الثاني فكان لزامًا عليهم أن يقطعوا صحراء العرب من القصير حتى النيل عن طريق وادي حمامات، ومن ثم يركبون النيل، ولا يبعد أن يكون هذا الطريق الأخير هو الذي كان متبعًا في عهد ملوك العصر الطيني، لأن العاصمة كانت في الوجه القبلي، إلا إذا كانوا يفضلون الطريق الطويل عن وادي طميلات لأنها كانت أقل متاعب وعناء وخطرًا، وقد لاحظنا فيما سبق أن هذه السياحات البحرية كانت تستلزم عدة وعتادًا وجمًّا غفيرًا من الموظفين على اختلاف أنواعهم، كالبحارة والضباط، وعمال المناجم ورؤساء الأعمال، والحمارة، ورؤساء القوافل والجنود وضباطهم، هذا عدا رجال الإدارة الذين كانوا يرافقون البعثة. وكانت هذه البعوث بطبيعة الحال حكومية، أما أهميتها أو كثرتها فكانت تتوقف على حاجيات العصر الذي أرسلت فيه، وعلى أمان الطرق التي كانت تهددها القبائل المتمردة، ثم على مقدار نفوذ الفرعون وقوة بطشه. ويلاحظ أن التجارة البحرية مع هذه السواحل القاحلة المتاخمة لخليج السويس لم يكن لها أهمية تذكر إذا استثنينا جلب النحاس من شبه جزيرة سيناء، ولكن منذ أن خاطر البحارة المصريون الشجعان متجهين في سياحتهم نحو الجنوب، باحثين عن بلاد الآلهة الخرافية، التي وصلوا إليها وأحضروا منها بعض محاصيل كانت إلى ذلك العهد مجهولة في مصر، والملاحة في البحر الأحمر بدأت تأخذ شكلًا جديدًا وأهمية خاصة. وعلى أية حال فلا نعرف بالضبط الوقت الذي بدأ المصري يمخر فيه عباب البحر قاصدًا بلاد (بنت)، وكل ما نعرفه أن أول رحلة دونت هي التي أرسلت في عهد الفرعون «سحورع»، وقد دون فيها أن قد أحضر إلى مصر منها المر، ومعدن الإلكتروم، والأخشاب الأجنبية بكميات وافرة.[١٠٣]

وقد كان المصريون يتخيلون بلاد (بنت) ذات أشكال غامضة سرية كما كان القوم يتخيلون بلاد الهند وغيرها من البلاد النائية في الأزمان السالفة ولم يكونوا لأنفسهم عن كنهها رأيًا قاطعًا.

والحقيقة أن موقع بلاد (بنت) كان موضوع بحوث عدة عند علماء الآثار، فقد تكلم عنها «بروكش»، و«مريت» و«لبلين» و«كرال»، و«مسبرو» وغيرهم.[١٠٤]

فبعضهم يقول إنها بلاد العرب وبعضهم يقول إنها بلاد الصومال أو الاثنتان معًا. والظاهر أن بلاد (بنت) كانت عند المصريين أنفسهم غير محدودة المعالم، بل كانوا يعدونها البلاد العجيبة التي يصل إليها الإنسان عندما يسبح في البحر الأحمر متجهًا نحو الجنوب، وهذه البلاد كان يجلب منها البخور والروائح العطرية والصموغ المقدسة التي كانت تفتقر إليها مصر، وكما ذكرنا فإن هذه البلاد لا بد كانت في نظر المصري كما كانت بلاد الهند والشرق في نظرنا حتى عهد قريب؛ إذ كانت هذه الجهات ليس لها معنى جغرافي معين، ومن أجل ذلك لا يجدر بنا أن نشحذ القريحة في تعيين موقع بلاد (بنت) عند المصريين أنفسهم إذ لم يعنوا هم أنفسهم بضبط موقعها، لأنها كانت عندهم من الأماكن التي يحيط بها الغموض والخيال والرهبة، ولا غرابة في ذلك فقد كانوا يعتقدون فيها أنها الأماكن المقدسة التي نشأت فيها آلهتهم.

وكل ما يهمنا عمليًّا في هذا البحث أن بلاد (بنت) كانت تقع في المنطقة التي تشمل بلاد الإرترية، والصومال من جهة، وشواطئ بلاد العرب السعيدة من جهة أخرى. والآن بقي علينا أن نعرف الأماكن التي كانت تشحن منها السفن المصرية على ساحل البحر الأحمر، وتدل الأحوال على أن المر والبخور كانا يشحنان من اليمن، والأقاليم الأفريقية الواقعة على البحر الأحمر. أما الذهب والأبنوس فكانا على العكس يجلبان من القارة السوداء (أفريقيا). ولا بد أن المصريين كانوا في عهد الدولة القديمة يتبعون في سياحاتهم إلى هذه البلاد طريق وادي طميلات حتى خليج السويس.[١٠٥]

وذلك لأن عاصمة البلاد كانت في هذا الوقت «منف». والواقع أن «بيبي نخت» في ترجمة حياته (جزء أول ص٣٩١) يقص علينا أن «بيبي الثاني» قد أرسله إلى بلاد «العامو» لإحضار جثة «عنخت نيني». وقد كان الأخير ضابطًا بحريًّا لسفينة ومعه جنود وبحارة، وكلف ببناء سفينة للإبحار بها إلى بلاد بنت. ومما يؤسف له أن الحملة قد داهمها سكان الرمال «حر يوشع» وقتلوا رجالها. ومن ذلك يتضح أن الملاحة إلى بلاد بنت كانت تبتدئ من ساحل خليج السويس، لأننا نعلم أن «العامو» و«الحر يوشع»

هم القبائل السامية الرحل الذين كانوا يسكنون في هذه الجهات. على أن كل البعوث التي كانت ترسل إلى (بنت) لم تتخذ هذا الطريق، اللهم إلا إذا كانت كل البعوث تجهز في عاصمة البلاد القريبة من خليج السويس، إذ كان حكام مقاطعة (الفنتين) العظماء مشهورين بالقيام بمثل هذه الرحلات كحرخوف وغيره. وكان السفر من المقاطعات الجنوبية في الوجه القبلي حتى خليج السويس يضيع على البعثة وقتًا طويلًا في النيل حتى منف، ومن أجل ذلك كانوا يتخيرون طريق وادي حمامات الذي يؤدي من قفط على النيل إلى إقليم «ساو» (القصير) على البحر الأحمر، وهذه كانت الطريق التي سلكها ملوك الأسرة الحادية عشرة ومن جاء بعدهم. وقد ترك لنا رجال بعوثها بعض تفاصيل عن هذه الطريق.[١٠٦]

ولا نزاع في أن هناك طرقًا أخرى جنوبي قفط تصل بين النيل وشاطئ البحر الأحمر، ولكنا نجهل تمامًا ما إذا كان المصري قد استعملها، ولكن المؤكد لدينا هو أن طريق الصحراء الذي يمر بوادي حمامات كان مستعملًا منذ عهد الفراعنة حتى يومنا هذا.

والظاهر أن السفر إلى بلاد (بنت) لم يكن بالشيء المعتاد، إذ كانت القوافل تقطع المسافة في مدة أربعة أيام من قفط إلى البحر الأحمر سالكة طريقًا وعرًا لا ماء فيه، شمسه محرقة، وفي النهاية يصل الإنسان إلى ساحل قاحل لا سكان فيه ولا حياة، ومن أجل ذلك كان أول هم للبعثة أن تحمل معها كل المعدات لبناء السفينة أو السفن التي كانت تقلع إلى بلاد (بنت)، إذ لم يكن هناك مرفأ للسفن مهيئًا كما كان الحال عند مصبات النيل على البحر الأبيض المتوسط حيث المدن العظيمة، ولذلك كانت كل بعثة تريد الإبحار إلى بلاد بنت تبتدئ بتجهيز المعدات من جديد، فكانت تحضر معها المواد الغذائية والماء بمقادير عظيمة، كما كانت تحضر سلعًا للتبادل ورجالًا من كل نوع، كالبحارين والجند، والحمارة إلخ. ولا بد أن نتصور كل المشاق التي يجب أن يتحملها رجال البعثة قبل بدايتها، والواقع أنه حتى في أيامنا نجد الملاحة في البحر الأحمر مشهورة بصعوبتها، إذ الجو في مياه هذا البحر الواقع بين شاطئين قاحلين حار جدًّا، هذا إلى وجود جزر صغيرة قاحلة، وعقبات من المرجان وغيرها مما يجعل الملاحة محفوفة بالمخاطر. ولا شك في أن بحارة الدولة القديمة كانوا يتخيرون الأوقات المناسبة للسفر في هذا البحر حتى لا يتعرضوا إلى مخاطره، وذلك حسب هبوب الرياح، فمن شهر يونيو إلى شهر أغسطس تهب رياح شمالية غربية على البحر الأحمر، وفي سبتمبر جنوبي خط عرض

١٦ شمالًا، تكون الرياح نادرة، ومن أكتوبر إلى أبريل كانت الرياح تهب من الشرق إلى الشمال الشرقي في خليج عدن، ومن الجنوب الشرقي في بوغاز «باب المندب» ثم يتجه نحو الشمال في الجهة الشمالية من البحر الأحمر.[١٠٧]

وفي هذه الأحوال كانت البعوث تبحر من القصير في شهر يونيو، وبذلك يمكنها أن تقطع ٢٠٠٠ كيلومتر في ثلاثين يومًا أو أربعين يومًا وهي المسافة التي تفصل القصير عن باب المندب. وفي منتصف شهر يوليو كان في مقدور البعثة أن تستمر في سيرها نحو الشرق حتى رأس جردفوي. ولكن كان لا بد من العودة حوالي أكتوبر بعد انتهاء عمليات التبادل التي كانت تحتاج إلى زمن. وإذا سار الإنسان بسرعة مع ريح رخاء فقد يصل في نهاية ديسمبر عند خط عرض ٢٠ شمالًا، وعندئذ لا تبقى إلا مسافة ٥٠٠ كيلومتر تقطع بالمجاديف في رياح مضادة، وإذا كانت الأحوال الجوية حسنة تصل البعثة أخيرًا إلى القصير في شهر يناير أو فبراير أي إلى النقطة التي أبحرت منها بعد غياب عام بأكمله.

ومما سبق يتضح أنه كانت هناك سلسلة عقبات للوصول إلى هذه البلاد، وذلك على فرض أن البحارين يعرفون أوقات هبوب الرياح الملائمة للسياحة والمعاكسة لها طوال العام، وأنه يمكنهم أن يوجدوا علاقات حسنة مع أهالي (بنت) يضمنون بها شحن البضائع اللازمة لهم في مدى بضعة أسابيع، وألا يجدوا في طريقهم بحرًا، أية عقبة من العقبات الخطرة، وعلى أية حال فإنه يوجد شك كبير في أن معظم البعوث التي أرسلت إلى بلاد بنت في عهد الدولة القديمة قد تعدت تجارتها بلاد «الأرترية» أو بلاد العرب السعيدة. هذا إلى أن الوصول إلى هناك كان يعد من الأعمال العظيمة في نظر سكان وادي النيل وما لدينا من المعلومات يحملنا على الظن بأن الملاحة إلى هذه الجهات الخيالية لم يبدأ المصريون القيام بها إلا بعد أن عرفوا بلاد سوريا ووصلوا إليها، ويدل على ذلك أن السفن التي كانت تمخر عباب البحر كانت تسمى «كبنت» وهو اسم بلدة جبيل (ببلوص)، إذ يبرهن ذلك على تتابع تاريخي.[١٠٨]

وعلى أية حال فقد ذكرنا أن أقدم بعثة معروفة لنا إلى هذه البلاد قامت من مصر في عهد الملك «سحورع» كما جاء ذكر ذلك في حجر «بلرم»، ولا نزاع في أنها لم تكن أول شيء من نوعه، إذ نشاهد رسم أحد سكان (بنت) مع أحد أولاد «خوفو» الذي كان أميرًا للبحر في هذا العهد. وهذا الرسم يشبه أسرى بلاد بنت الذين أحضرهم «سحورع» من هذه الجهة. ولا بد إذن أن يرجع عهد هذه الرحلات إلى زمن بعيد، ورغم ذلك فليست

لدينا معلومات تدل على أن مثل هذه البعوث كانت ترسل إلى هذه الجهات قبل العهد المنفي. ومن آخر بعثة ذكرناها إلى هذه الجهات لم نعثر على وثائق تمكننا من أن نتحقق منها بصفة قاطعة على قيام بعثات معينة، ففي نقوش مقبرة بأسوان من عهد «بيبي الثاني» نقرأ أن «خنوم حتب» يفتخر قائلًا: «لقد رافقت سيدي خوي» إحدى عشرة مرة إلى بلاد بنت.[١٠٩]

على أننا لا نعرف إذا كان «خوي» هذا مخلصًا في قوله أو أن هذه الرحلات لو سلمنا أنها تمت فعلًا قد نفذت عن طريق البحر، إذ يجب أن نلاحظ هنا أن في الإمكان الحصول على منتجات بنت عن طريق بلاد النوبة والسودان. وسنرى عند الكلام على هذه الجهات أن المصري قد توغل نحو الجنوب والجنوب الشرقي من الفنتين منذ زمن بعيد. وقد كان أمراء هذه الجهات لهم شهرة عظيمة بصفتهم رؤساء القوافل. وقد كان منهم «حرخوف» الذي عاش في عهد «بيبي الثاني»، وقد قص علينا في تاريخ حياته رحلته إلى أعالي النيل وفي خلالها أحضر قزمًا مماثلًا للذي أحضره «باوردد» من بلاد بنت في عهد إسيسي أحد ملوك الأسرة الخامسة (جزء أول ص٣٤٨). وكذلك أحضر البخور ومعدن الإلكتروم، والخشب الأجنبي الذي ذكر في تاريخ «سحورع» أنه أحضر من بلاد (بنت)، وذكر كذلك بين قوائم المحصولات السودانية التي جلبتها القوافل التي أعدت في «الفنتين». ومما سبق يحتمل جدًّا ألا تكون البعوث البحرية إلا مكملة للتجارة البرية. وقد كانت هذه تعد لجلب كميات عظيمة من الصمغ والعطور، لسد النقص الذي كان عساه يحدث من تأخر المبادلات التي تقوم بها القوافل. على أن هذه البعوث ربما كانت أحيانًا ترسل على سبيل التقليد بمثابة إعلان لبداية حكم الملك الذي أرسلها.

العلاقات التجارية مع البلاد المتاخمة

لم تكن تجارة مصر مع البلاد المجاورة لها ذات أهمية تذكر، إذا استثنينا بلاد النوبة، إذ كانت تجارتها مع فلسطين وبلاد سوريا تجري معظمها بطريق البحر. على أن هذا لم يكن عائقًا لقيام التجارة بينها وبين مصر بالقوافل عن طريق الصحراء مارًّا بالقنطرة وشرقي بحيرة المنزلة. وعلى أية حال فإن المصري كان في كل عهود تاريخه يعمل كل ما في وسعه ليتحصن ضد أية غارة تأتي له من جهة البلاد المتاخمة، ولذلك كان يقيم الحصون والقلاع.

ولما أصبحت حدود الأرضين قوية الحصون، أخذت منطقة نفوذ البلاد تمتد تدريجًا حتى ضمت شبه جزيرة سيناء وسهول فلسطين الواقعة بين البحر الميت وساحل يافا

وعسقلان وغزا، بل لقد سار «وني» الشهير بجنوده حتى سفح جبال الكرمل. وقد كانت المحاصيل المصرية ترد إلى هذه الجهات، ويؤخذ بدلًا منها النبيذ وزيت الزيتون، وهما من أهم محاصيل هذه الأقطار. وقد كان يجتمع في هذه التخوم رجال القوافل السورية الذين كانوا يوثقون الروابط التجارية مع بلاد نهر الأرنت (العاصي) بسهل (سارون). ومن المحتمل جدًّا أن انتشرت بوساطتهم بعض السلع أو الصناعات الفنية بين مصر وبلاد دجلة والفرات منذ عصر ما قبل الأسرات.[١١٠]

أما من جهة بلاد لوبيا وهضبة برقة فقد كان فيها قبائل رعاة تثور أحيانًا، مما كان يحمل الفرعون على السهر على حماية تخوم الدلتا الغربية، وقد كان يجلب منها الزيت الذي يطلق عليه الزيت اللوبي، وكان يستعمل حسب التقاليد لدلك الأجسام.[١١١]

وقد كانت هجمات هؤلاء اللوبيين تدعو الفرعون للقيام بحملات ضدهم، فينكل بهم ثم يعود إلى مصر ولا يلبث أن يقوم بهجمة أخرى فينقض عليهم كرة ثانية وهكذا. وقد ترك لنا الفرعون «سحورع»، نقشًا غائرًا يمثل انتصاره على اللوبيين وفيه نرى جماعة المهزومين من قبيلتي «باقت» و«باسن» ومعهم قطعانهم من البقر والماعز والحمير تعد بالآلاف.[١١٢]

وقد كان سكان الواحات وهم من الجنس اللوبي أيضًا خاضعين لسلطان الفراعنة. وكانت صناعتهم رعي بعض الحيوان وجني ثمار نخيلهم هذا إلى أنهم كانوا يزرعون الكروم التي كانت لها شهرة خاصة،[١١٣] وكان الفرعون كذلك يخضد من شوكتهم إذا قاموا بأي عصيان.

أما سكان «إيونتيو» وهم سكان الكهوف في صحراء العرب فلم يكن لهم أية شوكة أو سطوة لأنهم كانوا قومًا جياعًا، وأهم ميزة لهم أنهم كانوا قواد قوافل مجيدين عندما كانوا يفضلون هذه المهنة على القيام بغارات على بلاد النيل المجاورة، وكان الفرعون في هذه الحالة يرسل عليهم صواعق من جنوده فيرتدون إلى كهوفهم مدحورين.

وفي الجملة كانت العلاقات التجارية تجري بدون عناء كبير بين لوبيا والواحات وشبه جزيرة سيناء وبدو صحراء العرب، على أنه في الواقع كانت الأقاليم الخارجة عن وادي النيل والمتاخمة له تعتبر أنها جزء من الدولة المصرية، ولكنها في الوقت نفسه كانت تتطلب يقظة مستديمة من قبل الفرعون، وغالبًا ما كان يقوم بهذه المهمة رجال من بين رجال هذه القبائل نفسها مقابل أجر يدفعه الفرعون لهم.

العلاقات التجارية بين مصر وبلاد النوبة والسودان

كان إقليم أسوان منذ أقدم العهود المصرية يعتبر الجهة التي تتجمع فيها تجارة سكان القطر المصري وبلاد النوبة السفلى. ولا غرابة في ذلك فإنه كانت بين البلدين روابط جنسية وثقافية، إذ نجد أن نمو البلدين وثقافتهما العامة من الشلال الأول قد بقيت واحدة بشكل ظاهر، ولكن الوحدة الثقافية التي كانت بين البلدين انفصم عراها حوالي العصر الذي بدأ فيه ملوك «نخن» (الكوم الأحمر) يتولون عرش البلاد المصرية. ومنذ العهد الطيني أخذت بلاد النوبة السفلى بما هو معروف عن أهلها من بطء الحركة تتباعد عن الصعيد وتنحاز إلى السودان، فغلب عليهم في ذلك عوامل الدم.

وعلى أية حال فإن مقاطعة «الفنتين» المتاخمة لحدود بلاد النوبة رغم أنها كانت تابعة لمصر سياسيًّا، فقد بقي سكانها من الجنس النوبي حتى هضبة السلسلة، وكان هذا الإقليم يطلق عليه اسم (أرض ستت) «تاستت» أي نوبية أو مقاطعة النوبيين. وقد بقيت صبغة إقليم أسوان كما هي حتى يومنا هذا، وذلك لأن موقعها الجغرافي قد جعل منها إقليم انتقال بين البلدين من الوجهة الجنسية، وكذلك من الوجهة التجارية، ويدل على ما كان بين مصر وبلاد النوبة من النشاط التجاري نفس كلمة «آب» (الفنتين) ومعناها العاج. وكذلك «سونت» أي أسوان الحالية ومعناها التجارة.[١١٤]

والواقع أن إقليم بلاد النوبة السفلي كانت أهميته تنحصر في أنه الطريق الموصل إلى الصحراء التي كانت تحتوي على مناجم الذهب الواقعة في الشرق، وكذلك نحو الأقاليم اليانعة الواقعة في أعالي النيل. وقد كان سكان قبائل هذه المقاطعة يعيشون على تربية الماشية ومن تسهيل سبل المبادلة بين القطرين. ولما كانوا بطبعهم يجنحون إلى العصيان كما هو الحال مع كل الأقوام المتاخمة لمصر، فإن الفرعون كان يرسل عليهم حملات شديدة لكبح جماحهم، على أنهم كانوا دائمًا على استعداد للقيام للهيئة الحاكمة بقيادة القوافل أو الانخراط في سلك الجيش بصفتهم جنودًا مرتزقة.[١١٥]

وقد كان ملوك الدولة القديمة يرسلون الحملات المسلحة إلى هذه الجهات لتأمين الطرق التي تؤدي إلى السودان، أو لإخضاع أهالي النوبة المغيرين على بلاد القطر. وقد كانت هذه الحملات تأتي بفوائد من كل جهة، إذ كانت أحيانًا تستولي على ما لديهم من العاج والأبنوس، فتدلنا الآثار على أن الملك «خع سخموي» أحد ملوك الأسرة الثانية وبعده الملك «زوسر»، قد توغلا في بلاد النوبة وقد أخضع الأخير منهما لسلطانه ما يقرب من اثني عشر فرسخًا من أسوان إلى المحرقة، وهذا الإقليم أطلق عليه اليونان اسم «دوديكاشين Dodecashene».

وجاء في تواريخ حجر «بلرم» أن الملك «سنفرو» — أو ملوك الأسرة الرابعة — ذهب لإخضاع هذه الجهات وقد رجع ومعه ٧٠٠٠ أسير و٢٠٠,٠٠٠ رأس، من الحيوانات الكبيرة والصغيرة.[١١٦]

وفي عهد الملك «بيبي الأول» نجد في النقوش بعض أسماء القبائل النوبية التي جند منها «وني» جيشه لإخضاع الآسيويين، منها قبائل: «إرتت» و«مجا»، و«أمام» و«واوات» و«كاوو». وقد ذكر «مسبرو» أن قبائل «واوات»، و«المجا» كانوا في شرق النيل، أما البقية فكانت على الضفة الغربية.[١١٧]

ومن المحتمل جدًّا أن هذه القبائل لم تمتد قط نحو الجنوب، ولم تصل الفتوح المصرية إلى الشلال الثاني. أما الأقاليم السودانية التي كانت تقع في الشرق فإنها لم تكن معروفة إلا عن طريق روايات النوبيين، من الخدم والجنود الذين قاموا برحلات متوغلين في داخل هذه البلاد مع عظماء الفنتين.

وفي عهد الملك «مرنرع» خلف «بيبي الأول»، كلف «وني» بحفر خمس ترع عند شلال أسوان لتسهيل مرور السفن والقوارب، وقد صنعت هذه القوارب من خشب السنط من بلاد «واوات». وقد وجد ذكرى هذا الحادث ممثلًا في نقش غائر على صخور الشلال وهو في كنف الإله «خنوم» إله الشلال.[١١٨]

وكذلك في عهد حكومة الملك «مرنرع» قام «حرخوف» برحلاته الأولى نحو الجنوب كما سبق ذكر ذلك (الجزء الأول ص٣٨٢).

ومن منطوق نقوش سياحات «حرخوف»، يمكن الوصول إلى بلاد «بنت» بالتوغل في الفنتين نحو الجنوب الشرقي. على أن العقبة الوحيدة في عدم إمكاننا تتبع «حرخوف» في مخاطراته والبعوث التي قام بها هي عدم معرفتنا بالضبط المواقع الجغرافية التي ذكرها لنا، أي أننا لم نوفق للآن إلى تحديد أقصى نقطة وصل إليها في حوض نهر النيل الأعلى.

وعلى أية حال فإن حفائر الأستاذ «ريزنر» في السودان قد أظهرت أن الأسرة السادسة قد بلغت في توغلها حتى (كرمه) عند الشلال الثالث[١١٩] إذ أقيم هناك متجر.

ولا نزاع في أن وعثاء الطريق ومخاطرها كانت عظيمة جدًّا، ولذلك كان يعد التوغل في هذه الجهات من أعظم الأعمال الجليلة بالنسبة لهذا العصر. ولذلك يقول «مسبرو» كان الطريق البري متعبًا ولا نهاية له، ولم يكن لدى القوم غير الحمير من حيوانات الحمل، ولم يكن في مقدورها غير قطع مسافات قصيرة، فكان الإنسان يقضي الأشهر

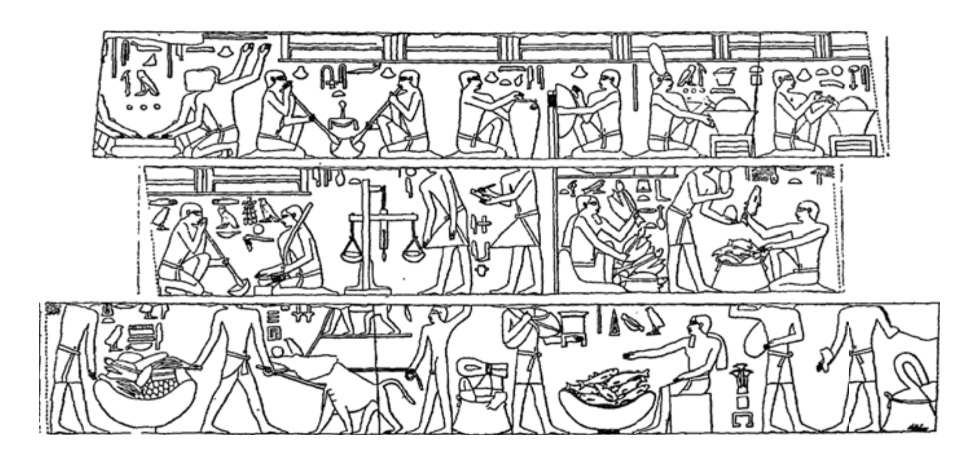
تلو الأشهر في السير في أقاليم، كانت قوافل الجمال تقطعها في بضعة أسابيع. أما الطرق التي كان المسافرون يقتحمونها فهي التي كان قد حفر فيها آبار للماء على مسافات متقاربة، وقد كانت الحاجة لإرواء ظمأ الحمير كبيرة، واستحالة نقل المياه معهم بكميات وفيرة من الأسباب التي أجبرت المسافر على أن يسلك طرقًا ملتوية مرتبكة. وقد كانوا ينتخبون لأجل التبادل ما خف حمله وغلا ثمنه، فكان المصري يحمل معه من بلاده الخرز المختلف الأنواع، والمجوهرات والسكاكين الخشنة الصنع، والروائح الشديدة الشذا، ولفافات النسيج البيضاء أو الملونة التي لا تزال تروق في أعين هذه الجهات الأفريقية حتى الآن. أما أهالي النوبة والسودانيون فكانوا يدفعون ثمنًا لهذه الذخائر التي لا تقدر بثمن في نظرهم، الذهب على هيئة تبر أو قطع، أو ريش النعام، أو جلود الأسود أو الفهود، أو العاج، والودع، وقطع خشب الأبنوس، أو البخور، أو الصمغ. وكذلك كان يهتم المصريون بأخذ القردة والنسانيس التي كان الملوك والأمراء يتسلون بها ويعرضونها موثوقة في قوائم كراسيهم في أيام المقابلات الرسمية، أما القزم الذي كان من السلع النادرة (دنج) فكان دائمًا يطلب ولكن دون الحصول عليه قط.

وقد أصبح أمراء «الفنتين» من أهل اليسار وذلك إما بالنهب أو بالتجارة وصاروا يعدون من عظماء أشراف الصعيد.[١٢٠]

وكذلك يقص علينا «ببيي نخت» أمير «الفنتين» أعماله العظيمة في بلاد النوبة (انظر جزء أول ص٣٨٩ إلخ) إذ يقول: إنه بناء على أمر الملك «ببيي الثاني» قام بمهاجمة بلاد «واوات»، و«إرتت» الثائرة وذبح من أهلها خلقًا كثيرين وقد أحضر معه رؤساءهم رهينة، وعددًا عظيمًا من الأسرى والماشية، وقد قام بعده بفترة «سبني» بحملة لإحضار جثة والده (انظر جزء أول ص٣٩١) «مخو» الذي مات في بلاد «واوات» ليحنطه ويدفنه في بلده الأصلي.

وقد انتهز هذه الفرصة وحمل مائة حمار من محاصيل هذه البلاد الأجنبية، وهذا آخر عمل من نوعه نعرفه في عهد الدولة القديمة وربما ما خفي كان أعظم.

وهكذا نرى أنه منذ العصر الطيني حتى نهاية الدولة القديمة كان ثراء البلاد الاستوائية يجذب المصريين إلى بلاد النوبة والسودان ويحملهم على القيام ببعثات بالقوافل محفوظة بالمخاطر. ويلاحظ في خلال تلك الفترة أن الرسل الذين كان يرسلهم الفرعون وأمراء أسوان كانوا يتبعون بلا هوادة سياسة حكيمة قبلتها توسيع نفوذ الفرعون في هذه الجهات، وقد كان هذا يتطلب من وقت لآخر إرسال حملات تأديبية لإخضاع الثوار كما كان الحال في سيناء وسوريا وفلسطين.



مناظر صناع مصريين يؤدون عملهم وسوق مصرية تجري فيها المبادلات.

هوامش

(١) Inscribed Statue of King Zoser, in Ann. Ser. A. 1926 p.p. 192 sq.

(٢) Garstang, Mahasna, pl. XXVI, 7.

(٣) Weill, Origines, p. 233.

(٤) Junker, Giza I, p. 150.

(٥) Pirenne, Institutions, t.II, Index No. 37.

(٦) Weill, Origines, p.p. 232, 235.

(٧) Junker, Giza I, p. 150.

(٨) Reisner, Mycérinus, app. E. p. 273–277; Chronique d'Egypte, No. 16, 1933 p. 240–2; Petrie, Meidum and Memphis, III,, p. 9; Borchardt, Sahure, t. I, p.p. 85 sq.' Neferirkare, p.p. 45 sq; Neuserre, p. 146.

(٩) Chronique d'Egypte. p.p. 45 sq.; Neuserre, p. 146.

(١٠) Holscher, Das Grabdenkmal des Konigs Chephren, p.p. 36, 70; Junker, Giza I, p. 124–125.

(١١) Herodote, II, p. 124–125.

(١٢) Jéquier, Hist. Civ. Eg. p. 163; Meyer, Historic de l’Ant. T. II, p. 221.

(١٣) Weill, Origins, p.p. 154, 157–159.

(١٤) Weill, Origins, p.p. 238 sq.

(١٥) Pirenne, Institutions t. I, Index III No. 42; Maspero, Carri□re ad- ministrative dans Journ. Asia. t. XV, 1890 p.p. 405 sq.

(١٦) Mariette, Mastabas, p. 100.

(١٧) Borchardt, Sahure, p.p. 89.

(١٨) Mariette, Mastabas, p. 322.

(١٩) Pirenne, t. III, & Index No. 66.

(٢٠) Ancient Egypt, 1926, p. 74.

(٢١) Gunn, A sixth dynasty letter from Saqqara, in An. Serv. A. t. XXV, 1925, p.p. 242.

(٢٢) Sottas, Etude critique sur un acte de vente immobili□re du temps des Pyramids, Paris 1913, p.p. 5–21.

(٢٣) Excavations at Giza, Vol. II. P. 191.

(٢٤) Moret, Historie de l’Orient, p. 218.

(٢٥) Excavations at Giza. II, p. 169.

(٢٦) Seth, Urk. t. I, p. 49.

(٢٧) Sethe, Urk. I, p. 70; Pirenne Institutions, vol. I, p. 322.

(٢٨) Kees, Egypten, p, 164.

(٢٩) Borchardt, Grabdenkmal des Koings Sahure, p. 80.

(٣٠) ramiden texts, 1068.

(٣١) E. Meyer, Historie de l’Antiquite, t. II, p. 173.

(٣٢) Jéquier, Le pap. Prisse et ses variants, Paries, (Geuthner), 1911.

(٣٣) Montet, Sc□nes de la vie privée, p.p. 406–407.

(٣٤) Herodote, II, p. 97.

(٣٥) Excavations at Giza, vol. II, p. 220, fig. 240.

(٣٦) Erman–Ranke Egypten und Egyptische Leben, p. 571.

(٣٧) Kees, Egypten, p. 108.

(٣٨) Gauthier, Les transports dans l'Anc Egypte, dans "Egypte Con– temporaine" No. 139 Janvier 1933, p. 232.

(٣٩) Etudes de Nautique Egyptienne, t. I, 1925, cf. Préface, p.p. VI–VII.

(٤٠) Capart, Débuts de l'Art, fig. 141; The Earliest Boats on the Nile in J. E. A. 1917 p. 174.

(٤١) Petrie, Meidum pl. 23; Egyptian shipping ap. Anc. Eg. 1933 pl. 12.

(٤٢) Boreux. Etudes de Naulique Egyptienne, p.p. 175 sqq.

(٤٣) Boreux, Etudes de Nautique Eg. p.p. 7 sqq.

(٤٤) Montet, Sc□nes de la vie Privée. p.p. 334 sqq. Boreux, Etudes de Nautique p.p. 236 sqq.

(٤٥) Hérodote II, 96.

(٤٦) Montet Sc□nes de la vie Privée p.p. 347 fig. 45.

(٤٧) Erman Ranke, Ægypten und Aegyptisches Leben, Fig. 242– 245 & Gauthier Transport dans l'ancienne Egypte, p. 232.

(٤٨) Br. A. R. t. I, 146–147.

(٤٩) Boreux, Etudes de Nautique Eg. P. 465.

(٥٠) Koster, Schiffahrt und Handelsverkehr des Oestlichen mit– telmeeres im 3 und 2 Jahrlausend vor Chr. (Beihefte) zum Alten Orient, Heft I, 1924 cf. p.p. 1 sqq.

(٥١) Henry, L'Egypte pharaonique, ou historie des Egyptiens sous leurs Rois nationaux t. II p.p. 443–444 et 467.

(٥٢) Cf. Koster, Schiffahrt und Handelsverkehr p.p. 10 sqq.

(٥٣) Koster, op. cit. p. 19.

(٥٤) Koster, zur Seefahrt den Alten Aegypter ap. Z. E. S. t. 58, 1923, p. 131.

(٥٥) Sethe Z. E. S. t. 45 p. 7 sqq.

(٥٦) Kees, Aegypten p. 22.

(٥٧) Pirenne, Institutions, t, II p. 344.

(٥٨) Leps-Denk. II, 96; Capart Rue De Tombeaux a Saqqara, pl. 32 p.p. 31 ; Steindorff, Das Grab des Ti, pl. 133; Klebs, Relief 1, 116.; Von Bissing, Gem ni-Kai 1, 23 ;S Hassan dans Ann.Ser A. t. XXXVIII p.52 pl. XXVI; Etudes de Myth. et Arch. Eg. T. IV p.p. 253–257; Montel, Scnes de la vie privée p.p. 319–326; Erman, Reden, Rufe und Leider auf Graberbil-den des Alten Reiches p.p. 48 sqq.

(٥٩) Breasted, History of Egypt, p. 97.

(٦٠) Social life in ancient Egypt, p. 154.

(٦١) Gazette Archéo-logique, 1880 p. 97-100; Mythe et Arch t. IV p. 257.

(٦٢) Das Grabdenkmal des Konigs Chephren, Leipzig, Heinrich 1912 p.p. III sq.

(٦٣) Sottas, Etude critique sur un acte de vente immobilire du temps des Pyramides, Paris 1913, p.p. 5–21.

(٦٤) Von Bissing Ein Hauskauf im IV Jahrtausend Von Chr. Sitz. der Bayer. Akad. der Wiss. Zu München Phil. Hist. Kl. 1920 Abh. 14 p.p. 1 sqq.

(٦٥) Chassinat, Un type d'étalon monétaire sous l'ancien Empire dans Rec. Trav. T. XXXIX, 1920 p.p. 79–88.

(٦٦) R. Weill. L'unité de valeur, " Shat " et le papyrus de Boulaq n. II, Revue de l'Egypte ancienne t. I. 1925 p.p. 45–87.

(٦٧) Von Bissing , Das aelteste Geld (Chronique d'Egypte) No. 9 1930 p.p. 102–105.

(٦٨) Pirenne, Institutions, t, II p. 293–296, 349–344.

(٦٩) في الطبعة الأخيرة من كتاب Urkunden للدولة القديمة يظهر أن الأشياء الثلاثة التي أعطيت ثمنًا للبيت هي قطعة أثاث وقطعتان من القماش كما ذكر ذلك الأستاذ زيته.

(٧٠) Pirenne, Institutions t. II 343.

(٧١) Pirenne, Institutions t. II p.p. 296 et 343.

(٧٢) Eisenlohr, Ein Mathematisches. Hansbuch der Alten Aegypter, Leipzig 1877 p.p. 151–152 et No. 62 pl. XX.

(٧٣) The Rhind Mathematical papyrus, Liverpool, 1923; Weill, La "Kite" d'or de Byblos dans Rev. Egypt. t. II fasc. 3–4. 1924, p.p. 21–37.

(٧٤) Montet, Byblos et l'Egypte, p. 272 ; Montet, Les Egyptiens a□ Byblos, p. 243.

(٧٥) Montet, Byblos et l'Egypte, p. 271; Br. A. R. t. I, p.p. 55, 146–147.

(٧٦) Montet, Byblos et l'Egypte, p. 73 No. 58.

(٧٧) Op. Cit. p. 69, No. 46; Les Egyptiens à Byblos p. 255.

(٧٨) Ann. Serv. A. t. XXXVIII, p. 520.

(٧٩) انظر الجزء الأول صفحة ٣٥٢ وما بعدها.

(٨٠) Borchatdt, Das Grabdenkmal des Konigs Sahure, t. II, p.p. 25–28, 86 et pl. XI, XII.

(٨١) Montet, Byblos et l'Egypte p.p. 70 No. 47–63.

(٨٢) Montet, Byblos et l'Egypte, p. 35 pl. 24, 27; p. 38, pl. 28.

(٨٣) Boreux, Etudes de Nautique Egyptienne, p. 469.

(٨٤) Montet, Byblos et l'Egypte, p. 268. Sq.

(٨٥) Sethe, Pyr. 518 d.

(٨٦) Gardiner, A dmonitions, p. 32.

(٨٧) Borchardt, op. cit. t. I, fig. 13.

(٨٨) Petrie, Royal tombs, t. I, p. 8.

(٨٩) Koster, Schiffahrt und Handelsverkehr, p. 14.

(٩٠) Hall, The relation of Aegean with Egyption Art, in J. E. A. 1914, pp. 110–118.

(٩١) Herman Kees, Ægypten, p.p. 109–110.

(٩٢) Koster, Schiffahrt und Handelsverkehr p. 23; Seefahrten der Ægypter, p. 17.

(٩٣) Petrie, Royal tombs, t. II, pl. 54. p. 46.; Abydos, t. I, pl. 8, p. 6; t. II, p. 42, 28; Social life in Ancient Egypt, p. 164–5.

(٩٤) E. Peet, Early Egyptian Influence in the Medit. (Ann. Of the British school of Athens.) XVII (1910–1911) p. 253–254.

(٩٥) Hell, Relations of Aegean with Egyptian Art in J. E. A. 1912, p. 114 pl. XVII, Fig. 2.

(٩٦) Evans, Palace of Minos, t. I, (Oxford 1921) p.p. 85 sq. 54–55; Early Nilotic, Lybian and Egyp. Relations with Minoan Crete p.p. 11 sq.; Peet, Early Egyp. Influence p. 255.

(٩٧) Peet, Early Egypt. Influence p. 255.

(٩٨) Fimmen und Reisinger, Die Kretisch Mykenische Kultur, p. 154; Evans, Scripta Minoa, p. 121; Newberry, Scarabs, p.p.56 sq.

(٩٩) Petrie, Nagada and Ballas, p.p. 29, 44, 45, 48 ; Petrie, Prehist. Egypt p. 41.

(١٠٠) Maspero, Historie Ancienne, t. I, p. 391 No. 3.

(١٠١) G. Glotz, La Civilisation Egéenne, p. 5.

(١٠٢) Evans, Early Nilotic Relations, p. 6 sq.

(١٠٣) Br. A. R. t. I. p. 5. 161.

(١٠٤) (a) Lieblein, Handel und Schiffahrt auf dem Rothen Meere, p.p. 52–75.

(b) Krall, Studien zur Geschichte des Alten Aegypten, IV, Das Land Pounit, Litz des Kais Akad. Der Wiss in Wien Phil. Hist. Kl. Band CXXI Abh II, 1890.

(c) Maspero, Le pays de Pouanit, Etudes de Myth. & Arch. Eg. t. Vl p.p. 38–41; De Quelques Navigations des Egyptiens sur les CÔtes de la mer Erythrée, Même Ouvr. t. IV. p.p. 75–118.

(d) Paul Wissowa Article Saba.

(١٠٥) Meyer, Historie de l’Antiquité, t. II, p.p. 256, 265.

(١٠٦) Erman Ranke, Ægypten und AEgytisches Leben, p. 600 sq.

(١٠٧) Koster, Seefahrten der Alten Ægypter, p. 26.

(١٠٨) Kees, Ægypter, p.122.

(١٠٩) Br. A. R. t. I, p. 361; Sethe, Urk. I, p.p. 140–141.

(١١٠) Meyer, Historie de l’Antiquité, t. II, p. 182.

(١١١) Mewberry, Ta Tehenou, Oliverland in Anc. Eg. (1915) p. 97–102.

(١١٢) Borchardt, Das Grabdenkmal des Konigs Sahure, t. II, pl. I, p. 72 sq.

(١١٣) Kees, Ægypten p. 50.

(١١٤) Erman Ranke, Ægypten und Ægytisches Leben, p. 592; Kees, Ægypten p.p. 107, 339. Sq. ; Meyer, Hist. de l’Ant. t. II, p. 44.

(١١٥) Moret, Des clans aux empires, p. 196; Meyer, Hist. de I’Ant. t. II, p. 46. ; Cf. Meyer, op. cit. t, II, p.p. 155, 185 et 233.

(١١٦) Br. A. R. t. I, p.146.

(١١٧) Msspero, Etudes de Myth. et d’Arch. Eg. t. VI, p. 36.

(١١٨) Lepsius Denkmaler, t. II, p. 116 b.

(١١٩) Reisner, Excav. at Kerma (Harvard African studies) t. V–VI (1923); Kees, Ægypten, p. 346.

(١٢٠) Maspero. Hist. Anc. des Peuples de l’Orient, t. I, p.p. 426: Pirenne, Hist. des Inst t III, p.p. 127 sq.

الفصل التاسع

الفن

الفنون والحرف الدقيقة في العصر الطيني وما بعده

تكلمنا في عصر ما قبل الأسرات عن بداية ظهور الفن عند المصريين، وقد تمثل ذلك في بعض الصور المنحوتة في العاج أو على الأحجار الصلبة كحجر البازلت وغيره، وكذلك في صنع بعض أوان من الفخار والأحجار الصلبة وغيرها كالديوريت والشيست والمرمر مما يدل على ذوق سليم، ولكن أمارات الفن الصحيح بدأت تظهر في أوائل عصر الأسرات وأخذت في التدرج والرقي بخطوات واسعة، حتى بلغت أوجها في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة.

ويجب أن يراعى عند الكلام على الفن في القطر المصري في هذه الفترة البحث في جميع نواحيه، إذ في الواقع لم يكن يجري على نظام معين في التقدم والرقي، بل كان خاضعًا لمؤثرات عدة، أهمها المكان أو البيئة التي نشأ منها، والمعتقدات الدينية التي تحيط بهذه البيئة، وكذلك الفرعون الذي كان يسيطر على البلاد في ذلك الوقت، ومقدار تشجيعه للفنون والحرف والصناعات الدقيقة المختلفة، فقد يحدث أن تكون الفنون مثلًا في عهد أحد الملوك نامية زاهرة لتشجيعه لها، ثم يأتي بعده عدة ملوك آخرين ينحط في أيامهم الفن، ولا أدل على ذلك مما نشاهده في عهد الملك «زت» (ثعبان). إذا حكمنا على عصره بمقدار ما وجدناه من الذوق الفني في لوحته، إذ كانت الفنون في عهده زاهرة، ثم جاء من بعده خلف انحطت في عهدهم الفنون الجميلة حسب ما وصل إلينا من الآثار التي كشفت، كما سيأتي شرح ذلك.

(١) فن العمارة

لم يبق لنا الدهر من مباني هذا العصر الدنيوية شيئًا يذكر، ولذلك تنحصر كل معلوماتنا عن المباني فيما بقي لنا من مبانيهم الجنائزية من قبور ومعابد وهياكل إلخ. ولحسن حظ التاريخ أقام المصريون هذه المباني على حافة الصحراء بعيدة عن مياه الفيضان، ولذلك بقيت لنا محفوظة حتى عصرنا هذا في الوجه القبلي مما لم توفق إليه أمة أخرى في العالم.

انتشار المباني باللبن ومتانتها

أما مبانيهم الدنيوية فكانت على العكس تقام في وسط المزارع من اللبن، ولذلك كان اختفاؤها محتمًا، لعدم صلابة المادة التي تبنى منها أولًا، ولتعاقب المدنيات ثانيًا، وكان ظهور أول مميزات واضحة في فن المعمار المصري، في خلال الأسرتين الأولى والثانية، انتشار استعمال اللبن في إقامة الجدران وصنع الأبواب والعمد والسقف من الخشب، وهما المادتان اللتان كانتا في متناول المصري في ذلك العصر، ولا غرابة في ذلك؛ فطمي النيل الذي كان يخلط ببعض مواد أخرى وخاصة التبن كان صالحًا لعمل قوالب من اللبن صلبة، قاومت عدة آلاف من السنين كما يشاهد ذلك في مدن الأهرام المكشوفة حديثًا؛ إذ نجد أن القالب منها يبلغ طوله أحيانًا نحو ٤٥ سنتيمترًا في عرض ٢٥ سنتيمترًا ولا يزال باقيًا على حالته، وقد لقيت إقامة المعابد باللبن تقليدًا متبعًا في كل عصور التاريخ المصري، وذلك لأن المصري كان بطبعه محافظًا. يضاف إلى ذلك أن طبيعة البناء باللبن في جو حار كجو البلاد المصرية لا يمتص الحرارة بسهولة كالأحجار الصلبة، وربما كان ذلك من أهم الأسباب التي جعلت المصري العادي — بل الملك أيضًا — يحافظ على إقامة مبانيه الدنيوية باللبن، وقد لاحظ المصري هذه النظرية، أي أن اللبن موصل رديء للحرارة في أمور طبقها هو بنفسه، وذلك أننا شاهدنا في مقبرة العظيم «رع ور» أنه قطع لنفسه مائدة قربان عظيمة من المرمر ووضعها في مقبرته، ولكنه لاحظ أن تعرضها لحرارة الشمس يجعل حجرها يتفتت، فأحاطها بقوالب من اللبن فبقيت محفوظة لنا للآن، أما الجزء الذي تداعى من حوله اللبن فقد وجد مفتتًا.

بداية استعمال الحجر في المباني

ومن ثم نقل المهندس المعماري المصري شكل المباني التي كانت باللبن إلى تلك التي شيدها بالحجر الجيري عندما اهتدى إلى كيفية استعماله.[١]

ولا غرابة في ذلك فإن المصري كان دائمًا يريد أن يمثل ما يقع تحت حسه في حقله ومزارعه، في بيته وفي معبده وفي قبره، وهذا أمر طبيعي، وقد لازمته هذه التقاليد طوال تاريخه العظيم رغم التقلبات والرقي والفتوح والمؤثرات الخارجية التي تناولت حياته.

«إمحوتب» المهندس المصري وبناء هرم سقارة المدرج

ويرجع الفضل في ذلك إلى مهندس المعمار العظيم «إمحوتب» إذ قد استعملها في بناية معبدي الهرم المدرج وملحقاته، وكذلك في إقامة قبر «زوسر» نفسه أول ملوك الأسرة الثالثة. وقد استعمل «إمحوتب» على وجه عام قطعًا صغيرة من الحجر الجيري الأبيض في مبانيه الجميلة الصغيرة الحجم، أما في المباني الضخمة فكان يستعمل في بنائها قطعًا صغيرة كذلك من الحجر المحلي كما يشاهد ذلك في هرم سقارة المدرج. وبعد حوالي قرن من الزمان من حكم «زوسر» جاء كل من الملكين «سنفرو» و«خوفو» في بداية الأسرة الرابعة، واستعملا قطعًا ضخمة من الحجر في بناء الهرم وفي كسوته وفي بناء جدران المعابد، وقد شوهد أن بعض القطع الفردية يبلغ طول الواحدة منها أربعة عشر مترًا في ارتفاع سبعة أمتار (كما يشاهد ذلك في معبد الوادي والمعبد الجنازي لهرم «خفرع») ويرجع الفضل في ذلك إلى كثرة استعمال النحاس لتسهيل قطع الأحجار في البلاد كما سنفصله فيما بعد.

استعمال الأحجار المختلفة في المباني في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة

وفي عهد «خوفو» بدأ المهندسون المعماريون يستعملون حجر الجرانيت الذي كان يجلب من أسوان وحجر البازلت بدلًا من الحجر الجيري في إقامة الجدران وفي كسوتها، وهذا التقدم في فن المعمار قد استمر في عهد ملوك الأسرة الرابعة الذين خلفوا «خوفو»، وكان من نتائج استعمال هذه الأحجار الصلبة القطع أن أقام منها الملك «خفرع» معبد الوادي الساذج التصميم، البسيط المنظر، وعمده المربعة الشكل، المصقولة صقلًا بديعًا ورصف رقعة مدخله بالمرمر.[٢]

وفي عهد الأسرة الخامسة ازداد استعمال الجرانيت، وتفنن المصري في صنع الأعمدة منه، كما يظهر ذلك في معبد «سحورع» حيث صنعت عمده على شكل سيقان النخيل وغيرها من الأشكال النباتية، مما يشعر بمحافظة المصري على استعمال الأشكال القديمة التي كانت مألوفة لديه قبل معرفته الأحجار الصلبة.

تقليد الحجر للأجزاء الخشبية

أما كثافة الجدران — وتلك كانت من المميزات الضرورية في أشكال المباني المقامة من اللبن — فإنها بقيت على حالها في المباني الحجرية التي سادت في عهد الأسرة الرابعة، وكذلك صنعت من الحجر في أواخر الدولة القديمة الأجزاء التي كانت تصنع من الخشب في المباني كالسقف والعمد، ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن المصري كان يمثل الأبواب المصنوعة من الخشب في الحجر كما يشاهد ذلك في معبد الملك «زوسر» فإن أبوابه كانت مصنوعة من الحجر وإن كانت لا تستعمل، وذلك محافظة على القديم من جهة، ورغبة في طول بقائها من جهة أخرى.

وقد استعمل «شبسكاف» ابن الملك «منكورع» المباني الضخمة المميزة للأسرة الرابعة بإقامة مصطبته الغريبة الشكل في دهشور «مصطبة الفرعون» (انظر جزء أول ص٣١٣) ورغم أن الأهرام في عهد الأسرة الخامسة أصبحت أقل حجمًا وصلابة في تركيبها، فإن استعمال الأحجار الصلبة كان سائرًا نحو الرقي، وبخاصة في إقامة العمد وتنوع أشكالها، ونقوشها، ونحتها.

المصانع المصرية في أسوان لقطع الأحجار وتجهيزها

(وليس هناك أي مجال للشك في أنه كان يوجد في أسوان وفي محاجرها مصانع ومدارس لإتقان فن النحت وقطع الأحجار وتوريدها لمعابد الملوك في ذلك العصر، ولا أدل على ذلك من السفن التي كانت تشق عباب النيل محملة من أسوان بالأعمدة، والشرفات، والأفاريز المجهزة لتقام في الأماكن التي أعدت لها (انظر جزء أول ص٣٥٤)

استعمال البكرات

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن المصري في ذلك الوقت قد توصل إلى اختراع البكرات التي تستعمل لرفع الأحجار الضخمة، وقد عثر حديثًا في منطقة الأهرام على بكرة كاملة مصنوعة من حجر الجرانيت تدار بوساطة ثلاثة حبال، وقد وجدت في إحدى منازل مدينة الهرم الرابع، وكذلك عثر على جزء كبير من بكرة أخرى في معبد الهرم الثاني الجنازي كما ذكرنا آنفًا (انظر جزء أول ص٢٨٨) وبهذا الكشف هدم كثير من النظريات التي كان ينسجها خيال المهندسين في كيفية رفع الأحجار إلى ارتفاع شاهق.

جبانات هذا العصر ومقابره

كانت الجبانات تقام في هذا العصر كما ذكرنا عند حافة الصحراء، ولم يختلف القبر في بداية العهد الطيني عن قبر ما قبل الأسرات، إلا في إدخال بعض التحسينات، فمثلًا نجد أن في عهد الأسرة الأولى أخذ القوم يقيمون قبورهم على شكل حجرات مستطيلة عظيمة الحجم بالنسبة لقبور ما قبل الأسرات، وقد زادوا في تنميقها وتجميلها، فكسوها من الخارج باللبن، وأحيانًا كانت تكسى بكساء ثان من الخشب. وكان يتوصل إلى حجرة الدفن من أعلى أو بواسطة سلم مبني في صلب المقبرة. وهذا الشكل المستطيل للمقبرة قد أطلق عليه العلماء لفظة «مصطبة» فيما بعد، وذلك لوجه الشبه بينها وبين المصطبة التي تبنى أمام بيوت الفلاحين في عصرنا هذا، والمتأمل في الجدران التي تحيط بهذه المصطبة يجد أنها مائلة بعض الشيء. ويلاحظ أنه من أول الأسرة الأولى إلى الأسرة الثالثة كانت جدران المصطبة من كل نواحيها محلاة بكوى على هيئة أبواب أطلق عليها علماء الآثار «الأبواب الوهمية» أو «الأبواب الكاذبة». وكانت هذه الأبواب تحذف في المصاطب الصغيرة من الجهة المقابلة للصحراء، أي من الجهة الغربية. وأحيانًا كانت تحذف من كل الجهات إلا جهة الوادي، وقد انحصر وضعها في الجهة الشرقية فقط منذ الأسرة الرابعة بدون أي استثناء.

موضع القربان في القبر

أما القرابين التي كانت توضع حول جثة المتوفى في حجرة دفنه في عصر ما قبل الأسرات، فقد أصبحت الآن توضع في حجرات صغيرة، أقيمت حول حجرة الدفن في مقابر عظماء القوم. وكان القبر يغطى بسقف مصنوع من ألواح خشبية، ترتكز على كتل عظيمة من الخشب كذلك، وفوق هذا السقف كان يقام مبنى من الحصى والرمل مغطى بكساء من اللبن، وقد كشف عن مقابر عدة من هذا النوع في سقارة في السنين الأخيرة، وحولها بعض مبان إضافية.

استعمال الحجر في بعض أجزاء مقابر هذا العصر

على أن هذا لا يعني أن المصري في هذا العهد لم يكن يستعمل الأحجار، فقد وجد في سقارة أن الحجر كان يستعمل في بناء أجزاء من هذه المقابر، كالعتب واللوحة المأتمية، وقد عثر على مقبرة من عهد الأسرة الأولى كسيت جدران إحدى حجراتها بالحجر الجيرى وكذلك سقفها.

أول استعمال للحجر بصفة ظاهرة

وأول بناء شوهد من الحجر الصلب كان في عهد الملك «ودمو» رابع ملوك الأسرة الأولى، إذ وجد أن رقعة مقبرته مرصوفة بالجرانيت. وفي نهاية الأسرة الثانية وجدنا قبر الملك «خع سخموي» مكسوًّا بأكمله بالحجر الجيري الأبيض. ويلاحظ في هذا العهد أن باب القبر كان يوضع في الجهة الشرقية، وكان يدل على موقعه لوحتان جنازيتان، وربما كان يوجود الباب في هذه الجهة دليلًا على انتشار عبادة الشمس، إذ يستقبلها المتوفى عند شروقها في الصباح.

الغرض من الباب الوهمي

وقد كشف حديثًا في سقارة عن مقبرة رئيس وزراء الملك «ودمو» ويدعي «حم كا»، وهي تحتوي على مبنى علوي مؤلف من ٤٢ حجرة خاصة بكل الأدوات المأتمية من مأكولات، وأسلحة وأوان، وكل ما يحتاج إليه المتوفى في حياته حسب اعتقاد المصريين في ذلك العهد.

وكانت جدران القبر الخارجية مزينة بأبواب وهمية، أو كما يعبر عنها بعض علماء الآثار بواجهة أبواب القصر الملكي. والظاهر أن المصري كان يعتقد أن لكل من محتويات هذه الحجرات قرينًا، أو روحًا مادية يتقمصه كما يتقمص القرين جسم المتوفى في حياته الثانية، وإلا فليس لوجود هذه الأبواب في واجهة كل حجرة أي تفسير آخر، إذ هي في الواقع المرشد للقرين عن مكان الجسم الذي لا بد من أن يتقمصه ليحيا حياة ثانية.

أنواع المقابر في هذا العصر

أما مقابر ملوك هذا العصر فتنقسم إلى نوعين؛ الأول: مبني باللبن على شكل مصاطب ضخمة تتألف من عدة حجرات، وقد عثر عليها في جهة العرابة ونقادة. وهي لملوك الأسرة الأولى (انظر جزء أول ص ٢٦٩ إلخ)، وبعض ملوك الأسرة الثانية.

كشف جبانة شاسعة منحوتة في الصخر في سقارة

والثاني: عثر عليه في «سقارة» بجوار أهرام الملك «وناس» وهي جبانة نحتت في الصخر تحت الأرض، وتبلغ مساحتها المكشوفة إلى الآن عدة أفدنة، ويرجع تاريخها إلى عهد الأسرة الثانية، إذ عثر فيها على عدة أوان من الفخار مقفلة بسدادات عليها خاتم الملك «نترمو» أحد ملوك الأسرة الثانية، ومن المحتمل أن المعبد الذي أشير إليه في حجر «بلرم»، والذي بناه هذا الملك من الحجر، كان مقامًا فوق هذه الجبانة ثم اختفى على مر الأيام، وهذه النظرية تنطبق على قبره المنحوت تحت الأرض وفيه بقايا آثار من عهده. وكذلك عثر على بقايا أوان من المرمر، وحجر الشيست، والديوريت؛ عليها نقوش من عهد ذلك الفرعون، وعلى قطعة منها ألقاب إحدى نسائه، وهذه القطع الصغيرة من الجرانيت، والبورفير، والمرمر تشبه في صنعها ما عثر عليه في الهرم المدرج.

محتويات هذه الجبانة

ولكن مما يؤسف له جد الأسف أن هذه الجبانة قد استعملت في العصور المتأخرة مرة ثانية، وعلى الأرجح في العصر الفارسي، إذ وجدت فيها آلاف من الجثث المكدسة بعضها فوق بعض ومعظمها محروق. ومن جهة أخرى أوقف البحث فجأة في العام الماضي فلم يتم فحصها، وستبقى محتوياتها غامضة إلى أن يتم بحثها بحثًا علميًّا، غير أنه مما لا

شك فيه أنها كانت للملوك والعظماء، وكانت تعتبر بقعة مقدسة حتى إن ملوك الأسرات التي تلت وعظماءها أقاموا فوقها وحولها المقابر، والمعابد، وبخاصة في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة.

شكل البيوت في هذا العصر

أما مساكن الأحياء التي كان لا بد من أن توجد بالقرب من مقابرهم فلم يعثر على شيء منها قط، للأسباب التي ذكرناها آنفًا. ولقد عوضنا عن ضياع هذه المدن ما وجدناه من تخطيط بيوتها على اللوحات التي عثر عليها في مقابرهم، فقد عبر عنها المصري بسور ذي شرفات، ومن المحتمل جدًّا أن المدن كانت مقامة داخل سور من اللبن ذي شرفات. ولا يبعد أن قلعة «هراكنبوليس» (الكوم الأحمر الحالي) التي يرجع تاريخها إلى ذلك العهد كانت محاطة بجدار مزدوج، الداخلي منها أعلى من الخارجي. وليس لدينا أية فكرة عن بيوت تلك الفترة، وكل ما نعلمه أننا عثرنا على قطعة من العاج من عهد الملك «عحا» قد مثل عليها كوخ من القصب مسقوف بجريد نخل. وكذلك نشاهد أكواخًا أخرى من هذا النوع تقريبًا منقوشة على رأس دبوس من عصر الملك «نعرمر». ولا شك في أن أشكال هذه البيوت كانت موجودة في ذلك العصر ثم درجت نحو الرقي كما هو الحال في المقابر.

وفي عهد الأسرة الثالثة نجد أن فن بناء المقابر قد تطور تطورًا عظيمًا جدًّا وخاصة عند الملوك وعلية القوم، وأفراد الشعب.

المصطبة وشكلها

ففي أوائل عصر الأسرة الثالثة نجد أنه قد حل محل القبر الذي يعلوه بناء آخر من اللبن في عهد الأسرتين الأوليين بناء آخر من اللبن على شكل مستطيل عظيم الحجم في غالب الأحيان، ويطلق عليه العامة لفظة مصطبة. ويختلف شكل المصطبة في هذا العهد عنها من قبل، فقد أصبح بناء المصطبة مستطيلًا وجدرانه من الحجر الجيري المهذب الذي أخذ ينتشر. أما داخل هذا المستطيل فكان يملأ بالحصى وبقايا المباني، وكان أحيانًا يبنى في هذا المستطيل بعض مبان باللبن لتمنع شدة الضغط على السور الخارجي الذي يحيط بالمصطبة.

محتويات المصطبة

ومنذ ذلك العهد كان لا يقام الباب الوهمي إلا في الجهة الشرقية، وقد تحتوي المصطبة على أكثر من باب واحد. وذلك حسب عدد من دفن فيها، فإذا كانت زوجة المتوفى مدفونة معه في مصطبته أقيم فيها بابان وهميان، وكان في العادة باب الزوجة أصغر حجمًا من باب الرجل، وقد جرت العادة أن يكون باب الزوجة في الجهة اليسرى من المصطبة، وكان الباب الوهمي يصنع من قطعة أو قطعتين فأكثر من الحجر الجيري المجلوب من طرة أو من الحجر المحلي حسب ثراء المتوفى ومركزه في البلاط الملكي، وكان يثبت في أصل الجدار الشرقي من المصطبة كما ذكرنا، وقد كان الغرض منه إرشاد القرين أو الروح المادية «كا» إلى المكان الذي وضعت فيه الجثة أي حجرة الدفن لتنضم إليها بعد الموت، إذ بها كان المتوفى يحيا ثانية في القبر.

نقوش الباب الوهمي

وكان الباب الوهمي في بادئ الأمر خاليًا من كل نقش ثم كتب عليه اسم المتوفى، وبعد ذلك نقشت عليه صلوات دينية، وتضرعات للمتوفى، وبعد ذلك تدرج فرسم عليه المتوفى، وزوجته وبعض أفراد أسرته، وبخاصة الابن الأكبر، الذي أخذ يلعب دورًا هامًّا في تقديم القرابين لوالده منذ الأسرة الرابعة. وفي النهاية كان يرسم في الجزء الأعلى من الباب الوهمي المتوفى وحده، أو هو وزوجته، وأمامه مائدة قربان صور عليها كل ما لذ وطاب من أنواع المأكولات والشراب.

مكان حجرة الدفن ومحتوياتها

وخلف هذا الباب الوهمي كان يوجد البئر الذي كان يؤدي إلى حجرة الدفن، وكان يصل عمقه أحيانًا إلى نحو أربعين مترًا، وهذه الآبار كان الجزء العلوي منها مبنيًّا بالأحجار إلى أن يصل إلى الصخر فينحت فيه إلى العمق المطلوب، ثم تنحت في النهاية حجرة الدفن في إحدى جوانب البئر. وكانت مساحتها تختلف حسب مقدرة المتوفى، فكانت تبلغ أحيانًا ٧ في ٦ مترًا، وكان يدفن المتوفى إما على رقعة الحجرة مباشرة، أو في تابوت من الحجر الجيري، أو الجرانيت حسب الأحوال. وكان يوضع حول هذا التابوت كل الأثاث المأتمي الذي كان يظن المتوفى أنه في حاجة إليه في آخرته. وأحيانًا كانت توجد حجرة الدفن

سليمة لم يمسها إنسان من قبل، ومع ذلك لم نجد مع المتوفى أي أثاث مأتمي. مع أنه كما نستنتج من ألقابه ودقة صنع مقبرته من علية القوم. وليس هناك أي شك بعد ذلك في أن موضوع وضع الأثاث المأتمي في حجرة الدفن كان يتوقف على الاعتقادات الدينية لصاحب المقبرة نفسه.

الطرق المؤدية إلى حجرة الدفن وأنواعها

وليس من الضروري أن يكون عدد آبار الدفن التي كانت تقام في المقبرة بقدر عدد الأبواب الوهمية التي كانت مثبتة في الجدار الشرقي منها، وقد يحدث أن يقيم صاحب المقبرة لنفسه بابين وهميين، ويكتب على كل منهما اسمه وألقابه، ففي هذه الحالة تكون حجرة الدفن موضوعة بينهما في أعماق الصخر. وأحيانًا كان يستعاض عن حفر بئر عمودية في قلب المصطبة بحفر منزلق في إحدى جوانب المصطبة يؤدي في النهاية إلى حجرة الدفن التي كان موقعها دائمًا خلف الباب الوهمي. وكان هذا المنزلق يصنع لسببين؛ أولهما: لتسهيل إدخال التابوت في حجرة الدفن، وثانيهما: لتضليل اللصوص، وفي كلا الحالين سواء أكان البئر، أو المنزلق مؤديًا إلى حجرة الدفن، فإن اللصوص كانوا يعانون المشاق العظيمة في الوصول إلى مكان حجرة المتوفى، وذلك لأن البئر كان يملأ بعد الدفن بالبقايا المتخلفة من نحته.

علامات حجرة الدفن التي لم تمس

ويظهر أن ذلك كان من الطقوس الدينية، إذ لم نجد قط بئرًا قد ملئت فوهته بغير المخلفات التي نتجت من نحته في الصخر. وهذه من الوسائل التي تساعد الحفار على معرفة عما إذا كان البئر سليمًا أو سطا عليه اللصوص من قبل، فإذا وجد أن الأحجار الصغيرة والحصى التي تملأ فوهة البئر مكونة كلها من مخلفات النحت لم يخالطها شيء آخر عرف أن حجرة الدفن سليمة. وقد ثبتت هذه النظرية في الآبار التي وجدت على هذه الحالة. أما الآبار التي نهبت فنجد في فوهتها أجسامًا غريبة. وهذا دليل على أنها نهبت من قبل. هذا إلى أن حجر الدفن كان يسد بابها بأحجار ضخمة، أما المنزلق فكان يقفل من أوله إلى آخره بأحجار ضخمة من الحجر؛ الواحدة تلو الأخرى مما يجعل انتزاعها من المنزلق صعبًا.

البئر الكاذب وسبب حفره

ومن المدهش أن الحفائر التي عملت في منطقة الأهرام حديثًا كشفت لنا عن ظاهرة جديدة: فقد وجد بجوار البئر التي تؤدي إلى حجرة الدفن بئر أخرى لا تؤدي إلى حجرة دفن، وتعم هذه الظاهرة في أكثر من مائة وخمسين مصطبة، أي أنه يوجد بجوار البئر الحقيقية بئر أخرى لا تؤدي إلى حجرة دفن، ولا يعرف السبب الذي من أجله حفرت، وقد ظن البعض أنها بئر قد ابتدئ فيها ولكن لم يكمل حفرها، غير أن تكرار هذه الظاهرة يدحض هذا الزعم. وفي اعتقادنا أنها بئر وهمية للمصطبة، كما أن لها بابًا وهميًّا، وكما أنه كان للمصطبة باب وهمي تدخل منه القرينة (الروح الجسمية) لتحل في الجسم وتغذيه حتى لا يموت أبدًا، كذلك كان للجسم ظل «خو» كما يعبر عنه المصريون، مقره البئر الوهمية يصل منها إلى الجسم الحقيقي، ويحل محله إذا أتلفه الدهر، وبذلك كان المصري يحتاط لنفسه من كل الوجوه. وإلا فليس هناك أي تفسير آخر لهذه البئر الوهمية، على أن وجود هذه البئر كان شائعًا في الدولة القديمة، وبخاصة عند علية القوم. كما تدل على ذلك مقابر أهرام الجيزة، ومنطقة سقارة.

السبب في تقدم بناء المصاطب وتعدد حجراتها

الزيادات التي أدخلت في مباني المصطبة

كان أقارب المتوفى يجلسون أمام الباب الوهمي عند زيارتهم له في أيام الأعياد والمواسم، ومعهم القرابين التي كانوا يضعونها على مائدة قربان مصنوعة من الحجر، وبتقدم العمران والمدنية أخذ القوم يفكرون في الاعتناء بمقابرهم عناية تتفق مع مكانتهم في الهيئة الاجتماعية، فبدلًا من الجلوس أمام الباب الوهمي بنوا حجرة للجلوس ولتقديم القربان في صلب المصطبة، وجعلوا الأبواب الوهمية في جدارها الغربي، أما باب هذه الحجرة فكان في العادة في الجهة الشرقية، أو البحرية وأحيانًا يكون في الجهة القبلية، ولكن لم نعثر على باب للحجرة في الجهة الغربية لمقبرة، إلا في واحدة بجبانة الأهرام، وهذا كان لضرورة ملحة وهي ضيق المكان. أما الباب الوهمي فمكانه لم يتغير قط، إذ كان دائمًا يتجه إلى الشرق ليواجه الشمس عند الشروق، وتسطع عليه عندما تطلع، ولذلك كانت تصنع في القبور المسقوفة فتحة في الجهة الشرقية قبالة الباب الوهمي بطريقة تجعل أشعة الشمس تنفذ منها في الصباح، وترسل خيوطها على الباب الوهمي.

الرسوم التي نقشت على جدران المصطبة

وهذه الحجرة كانت على ما يظهر في بادئ الأمر لجلوس أقارب الميت وللقرابين، وبعد ذلك نشاهد أن مدخلها أخذ ينقش عليه صلوات دينية، واسم المتوفى وألقابه على العتب العلوي ثم تدرج بعد ذلك فنقش جانباه الخارجيان برسم المتوفى ثم بأقاربه، وبعد ذلك نقش جانباه الداخليان بما يشبه ذلك. ولما كان المصري يعتقد أنه سيحيا حياة أخرى في القبر مماثلة لحياته الدنيوية، أراد أن يمثل كل ما كان يتمتع به في الدنيا على جدران هذه الحجرة التي كانت في الأصل لوضع القرابين، وجلوس أقاربه، فأخذ يعتني أولًا ببناء هذه الحجرة، وكان أحيانًا يشيدها من الحجر الجيري الأبيض أو ينحت مصطبة في الصخر محتوية على حجرة جميلة، ثم أخذ ينقش على جدرانها كل مناظر الحياة اليومية، وما كان ينعم به من بذخ وترف. ولما كانت الحجرة الواحدة لا تكفي لذلك أخذ يضيف إليها حجرات أخرى وممرات، حتى إن واحدًا من علية القوم كانت مقبرته تحتوي على أكثر من ثلاثين حجرة. وخص كلًّا منها برسوم معينة، إذ كان يعتقد أنه بقوة السحر يمكن أن يتمتع بما تمثله هذه الرسوم. ويرجع الفضل في معرفتنا حياة المصري القديم الاجتماعية والدينية من كل الوجوه لهذه النقوش، فنشاهد على جدران هذه المقابر أنواع القرابين التي كانت تقدم للمتوفى، وما كان يلهو به من صيد البر، والبحر، ومعيشته المنزلية وحقوله وما فيها من زرع مختلف ألوانه، ونوعه وكذلك الرياضة البدنية، وغير ذلك مما سنتكلم عنه عند الكلام على فن النحت. وفي الواقع أصبحت هذه المقابر بمثابة بيوت للأموات تؤلف مدينة بشوارعها وأزقتها، كما يشاهد ذلك في جبانات الجيزة، وسقارة، وكانت هذه المدينة في عهد الدولة القديمة تقام حول قبر الملك (الهرم)، وذلك لأن عظماء القوم كانوا يريدون أن يلتفوا حول مليكهم في آخرتهم كما كانوا يلتفون حوله في دنياهم.

مقابر الملوك

أما مقابر الملوك في هذا العصر فكانت في أول الأمر تبنى على هيئة مصطبة، ومعظمها عثر عليه في (العرابة المدفونة)، و(نقادة)، وقد عثر على أول قبر بني للملك «زوسر» في (بيت خلاف) القريبة من العرابة وقد وجد فيه حجرة مبنية بالحجر الجيري، وهو على شكل مصطبة حقيقية. غير أنه على ما يظهر لم يرض بأن تكون مقره الأخير، ويحتمل أن «إمحوتب» مهندسه المعماري العظيم وجه نظره إلى منطقة سقارة المقدسة التي

كانت تعتبر من هذا العصر مهبط العبادة، والمقر الأخير لبعض الملوك كما أثبتت ذلك الكشوف الحديثة. هذا إلى أنها كانت على مقربة من محاجر طرة حيث كان من السهل قطع الأحجار الجميلة لبناء القبور والمعابد، وكذلك كانت قريبة من مقر حكمه.

كيفية بناء الهرم المدرج وسببه

وتدل الظواهر على أنه أقام لنفسه مصطبة من الحجر الجيري المحلي المهذب، ثم بنى فوقها ثانية أصغر مساحة، ثم ثالثة أقل مساحة من الثانية وهكذا، حتى بلغ عدد المصاطب سبعًا بعضها فوق بعض، غير أن تعاقب الدهور قد أغار على السابقة منها فمحاها من الوجود، ولم يبق منها إلا ما يدل على أثرها. وقد أطلق على هذا المبنى خطأ اسم (الهرم المدرج) إذ إن شكله لا ينطبق تمامًا على مدلول الهرم الحقيقي. ولا غرابة في أن «زوسر» رفع بنيان قبره إلى هذا الحد، لأن في ذلك معنى عميقًا، إذ كان يريد علوًّا في الممات كما كان في الحياة، فكان غرضه أن يشرف قبره على قبور رجال بلاطه، وعظماء دولته، التي كانت حول قبره، ويكون أول بناء ترسل الشمس أشعتها عليه من كل جوانبه عندما تشرق في الصباح، وبخاصة إذا علمنا أن الإله الأعظم لهذه المنطقة في هذا العصر هو الإله «آتوم» الذي أصبح فيما بعد إله الشمس بكل معانيها.

وصف الحجرتين اللتين تحت هرم زوسر

وقد أسفرت البحوث الأثرية التي قام بها علماء الآثار في الجزء الأسفل الذي تحت الهرم المدرج وما حوله عن معلومات وثروة أثرية لا تقدر بقيمة، فقد عثر في جوف الصخر الذي تحت مسطح الهرم على حجرة الدفن العظيمة المكسوة بالجرانيت، وعلى حجرتين مرصعتين بألواح صغيرة من القاشاني الأزرق، وقد كانتا معروفتين منذ زمن بعيد. وتعد الطريقة الفنية الحاذقة التي نسقت بها هذه الألواح في الملاط بالغة حد الإعجاب والدهشة ودالة على ما وصل إليه القوم من المهارة الفنية في هذا العصر، وهذه الألواح كان سطحها الخارجي مقوسًا بعض الشيء، وكان في ظهر كل منها ثقبان صغيران، يوضع فيهما خيط من القنب يلصق بالملاط. وقد أمكن بالألقاب الرسمية التي وجدت منقوشة على إطاري باب الحجرتين أن نحدد بالضبط تاريخهما، ولكن أحد علماء الآثار قد شك في أن لون القاشاني الأزرق، والمهارة العظيمة التي رصعت بها هذه الألواح،

وكذلك كتابة اسم الملك «زوسر الحوري» «نب معات» يرجع عهدها إلى عصر هذا الملك. وفي اعتقاده أن هذه ترميمات، وإصلاحات عملت في عهد الأسرة السادسة والعشرين، أي في عهد النهضة المصرية الأخيرة. غير أن هذا الرأي قد دحض نهائيًا بالكشوف الحديثة، ولم يأخذ به أحد من العلماء. وذلك لأنه في عام سنة ١٩٢٧ عثر في الجهة الجنوبية من الهرم في جوف الأرض، على مقبرة أخرى تحتوي على حجرة دفن من الجرانيت، وعلى عدد عظيم من الممرات، والحجر المستطيلة الشكل معظمها مزين بألواح من القاشاني مشابهة لما وجد في المقبرة الأولى، ووجد منقوشًا على إطارات الأبواب «نتر خت»، وهو لقب الملك «زوسر»، ووجد في إحدى الحجر ثلاث لوحات كل منها على شكل الباب الوهمي، وعلى كل مثل الملك «زوسر». ولا نزاع إذن في أن هذا القبر هو لمؤسس الأسرة الثالثة.

محتويات الردهات التي كشف عنها في الهرم المدرج

وفي عام سنة ١٩٣٧ اكتشف في رقعة إحدى هذه الحجرات ثقب لصوص يؤدي إلى ردهات أكثر عمقًا، يظهر أن جدرانها كانت مكسوة بالخشب وقد عثر على تابوتين من المرمر، يحتوي أحدهما على صندوق من الخشب مغشى بورقة من الذهب مثبتة بمسامير صغيرة، رءوسها من الذهب لا يبعد الواحد منها عن الآخر سوى بضعة ملليمترات. ولكن مما يوسف له أن هذه الورقة كانت قد انتزعها اللصوص، غير أنه لحسن الحظ بقي منها جزء يمكن به معرفة كيفية تركيبها كما كانت في الأصل. وتدل البقايا الآدمية التي بقيت في التابوت على أنها لطفلة صغيرة السن، ويحتمل أنها بنت الملك «زوسر».

الأواني المصنوعة من المرمر وغيره التي عثر عليها في جوف الهرم

وعندما كان البحث مستمرًّا في عام سنة ١٩٣٤ لتتبع الممرات المختلفة التي تحت الهرم المدرج لاحظ بعض العمال وجود قطع عدة من أوان من المرمر وغيره من الأحجار لاصقة في جدران إحدى الردهات، فحول العمل إلى هذه الجهة، وفعلًا عثر على ردهة مكدسة بأكوام من الأواني المصنوعة من المرمر، والإردواز، والديوريت، والبورفير، وأحجار أخرى صلبة. ثم على ردهتين أخريين مشابهتين للأولى. وقد استخرج من هذه الردهات الثلاث ما يربو على الثلاثين ألف إناء، ولكن مما يؤسف له أن سقف هذه الردهات قد خر على الأواني، فلم يترك منها إلا عددًا ضئيلًا سليمًا. وقد نقلت هذه القطع المهشمة حسب موضعها بكل عناية حتى يمكن تركيب عدد عظيم منها وإعادته إلى حالته الأصلية.

أهمية هذه الأواني

ولا نزاع في أن الأشكال المختلفة التي وجدت بين هذه الأواني، وتعدد أنواع الأحجار التي صنعت منها، والنقوش الهيراطيقية التي وجدت على مقابض الكثير منها دالة على أسماء بعض الملوك، وعظماء القوم في هذا العصر وألقابهم، كل هذا يجعل لهذه الأواني أهمية عظمى، وبخاصة عندما تدرس درسًا علميًّا مستفيضًا، وهذا طبعًا يحتاج إلى بحث طويل، وعمل شاق بضع سنوات، ولكن على الرغم من ذلك فإن ما أصلح منها يدل على أن صناعة هذا العصر قد بلغت مبلغًا عظيمًا في سلامة الذوق، والحذق في تقليد صناعة الفخار للحفر في المرمر، وأعجب هذه الأمثلة أواني المرمر التي كان يصنعها حفار هذا العصر لتحاكي آنية الفخار ممثلًا فيها الحبال التي كانت تربط بها لتعلق منها. هذا إلى أن الحفار قد تفنن في صنع أشكال جديدة خلابة المنظر لم تكن معروفة من قبل، وهذه الأواني كانت تصنع بأحجام مختلفة. تبلغ الواحدة منها أحيانًا ما يقرب من متر في عرض أربعين سنتيمترًا. ولسنا نبالغ إذا قررنا حسب رأي أحد الفنانين الحاليين أن الإناء الواحد كان يحتاج إلى عمل نحات طول العام، هذا إذا كان الفنان يشتغل بآلات ساذجة كالتي سنذكرها، أما إذا كانت لديه آلات أخرى تفضل هذه الآلات كانت سرعته في إنجاز صنع الإناء أقل مما ذكرنا.

ولم نعثر للآن على أهرام للملوك الذين خلفوا «زوسر» مباشرة على عرش الملك. والظاهر أن الهرم الذي ينسب إلى الملك «حوني» في «دهشور» آخر ملوك الأسرة لم يثبت بصفة قاطعة للآن أنه هو المشيد له، أما هرم ميدوم الذي بناء الملك «سنفرو» فيشبه هرم «حوني» في الشكل، أي أنه لا يمكن أن يُسمى أحدهما هرمًا بالمعنى الحقيقي، وربما سمي هرم «سنفرو» (الهرم الكذاب).

هرما سنفرو

ويعتقد «ماسبرو» أنه بنى هذا الهرم ليكون مأوى له بصفته ملك الوجه القبلي، ولكن وجدنا أن هذا الملك قد أقام لنفسه هرمًا ثانيًا في «دهشور» تنطبق عليه كل صفات الهرم الحقيقي، فقاعدته مربعة الشكل، وكل وجه من وجوهه الأربعة على شكل مثلث، وهو مبني بالحجر الجيري المهذب، ومكسو بالحجر الجيري الأملس، وظاهر هذا الهرم يجمع بين الفخامة والبساطة في آن واحد، ومن ثم بنى خلفاؤه كثيرًا على منوال هرمه

هذا، ولا تختلف عنه إلا في الحجم وفي قطع الأحجار التي كانت تستعمل للبناء، وقد شيد بعده «خوفو» و«خفرع» و«منكورع» أهرامهم على هضبة الجيزة، وقد تكلمنا عنها وعما يتبعها من الملحقات في حينه.

هرم «دد فرع»

أما الملك «دد فرع» الذي يعتبره بعض المؤرخين أنه جاء بعد «خوفو» (وهناك قول أنه جاء بعد «منكورع») فقد بنى هرمه في «أبو رواش» لأسباب داخلية (انظر جزء أول ص٢٩٥).

معابد الأهرام

لم يكن القبر الملكي يشمل الهرم وحده بل كان لكل هرم معبدان، وقد تكلمنا عن المعابد وماهية كل منها في عهد الأسرة الرابعة وكذلك عن معبد الشمس خلال الأسرة الخامسة (انظر جزء أول ص٣٢٩ إلخ)

(٢) فَنَّا النقش والنحت في عهد الدولة القديمة

بدأ الفنان المصري منذ عصر ما قبل الأسرات يظهر مهارة وحذقًا في حفر الصور، والأشكال المختلفة على الأحجار الصلبة والهشة وعلى العاج، ولا أدل على ذلك من النقوش التي على لوحة الملك «نعرمر» التي أظهر فيها تفوقًا عظيمًا بالنسبة للعصر الذي صنعت فيه، وقد استمر الفنان يعمل في هذا المضمار بشيء من الدقة عند انبثاق فجر التاريخ في الألواح الجنائزية، وفي صفائح العاج التي بقي منها بعض ما يدل على مبلغ ما وصل إليه من الإتقان في هذا الفن.

لوحة الملك «زت»

وأدق قطعة جمعت بين الرشاقة والانسجام هي لوحة الملك «زت» (الثعبان) المحفوظة الآن بمتحف اللوفر، وهي لوحة من الحجر الجيري الأبيض، مستطيلة الشكل، مقوسة من أعلاها، وقد نقش على رقعتها صورة الإله «حور» واقفًا على بناء مستطيل يمثل واجهة

القصر الملكي يحيط به سور، وفي وسط هذا السور نقش اسم الملك بعلامة الثعبان وهذا الرسم وهذه الكتابة يرمزان للحماية التي يقوم بها الإله للملك والدولة المصرية ولا شك في أن عين الفنان تجد في مجموعة رسوم هذه اللوحة الرشاقة في التفاصيل وكذلك البساطة، والحذق والانسجام، مما يشعر بالعظمة ويبعث في النفس الإعجاب، ويملأ النظر سرورًا وراحة.

اللوحات المأتمية في العصر الطيني

على أننا من جهة أخرى نشاهد من هذا العصر لوحات أخرى ليس فيها شيء من الجمال يثير الإعجاب في النفس رغم أنها ملكية. ومن ذلك لوحة الملكة «مرنيت» المأتمية، ولوحة الملك «بر إيب سن».

أما لوحات الأمراء فكانت في مجموعها خشنة الصنع وليس عليها إلا صورة المتوفى، وأهم مثل من هذا النوع لوحة «سا إف» الذي عاش في عهد الملك «قع» ومن المدهش أن هذه الألواح لم تكن وقفًا على بني البشر، بل كانت كذلك تقام على قبور الكلاب، وكانت هذه الحيوانات تدفن في معظم الأحيان بجوار قبور أسيادها، وقد عثر على أمثلة من هذا النوع في حفائر شمال سقارة من عهد الأسرة الأولى والثانية، وقد استمر تصوير الكلاب على اللوحات طوال عهد الدولة القديمة وفي عهد الدولة الوسطى أيضًا، وذلك أن كبار موظفي هذا العصر كانوا يمثلون كلابهم على لوحاتهم الجنائزية لاعتقادهم أنهم سيتمتعون بها في حياتهم الآخرة كما كانوا يتمتعون بها في دنياهم. يضاف إلى ذلك أن لوحات الأقزام العدة التي كشف عنها تدل على أن هذه المخلوقات العجيبة كانت تتمتع بحظوة كبيرة في القصر الملكي، وقد أظهر الفنان مهارة فائقة في تصوير هؤلاء الأقزام المشوهي الجسم بكل دقة، وأمانة وحذق يفوق ما كان ينتظر منه في ذلك العصر السحيق في القدم، ولا غرابة في ذلك فإن هؤلاء الأقزام كانوا أعظم أداة للسمر والسرور والترويح عن النفس عند الملوك في ذلك العصر.[٣] (انظر جزء أول ص ٣٨٦ إلخ).

قيمة الألواح الفنية في هذا العصر

أما لوحات العاج الصغيرة التي يرجع تاريخها إلى ذلك العصر، فلها قيمة تاريخية عظيمة جدًّا، ففيها حاول الفنان أن يتخلص من قيود العصر السابق، ويظهر في الأشكال التي يحفرها الحركة والحياة، وإن كان لم يوفق، ويمكننا على وجه عام أن نحكم على فن النقش في ذلك العصر بأنه قد انحط عما كان عليه في عصر ما قبل الأسرات، ولذلك لا يمكننا أن نقارن لوحة منقوشة من هذا العصر الطيني بلوحة من عصر ما قبل الأسرات الحديث مثل لوحة «نعر مر»، ورءوس الدبابيس، وسكين جبل العرق، فكل هذه تنم عن جمال في الفن، وحسن في الذوق مما لم يصل إليه فنان العصر الطيني (جزء أول ص١٠٧).

سبب انحطاط الفن في هذا العصر

والواقع أن هذا الانحطاط الفني لم يأت بسبب عدم ذكاء الفنان، بل جاء نتيجة ميله لحب الاختراع، والتجديد، والخروج عن القيود القديمة، إذ كان يحاول أن يرسم مناظر معقدة تحتاج إلى مران فني كبير، حتى تبرز في عالم الفن قطعًا جميلة. وفي الحق يمتاز هذا العصر الطيني بتركه الصور التقليدية المقيدة بالموضوعات الخاصة، التي كانت شائعة الاستعمال في عصر ما قبل الأسرات، وأخذ يبحث عن فن جديد قوي راق، ولا شك في أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى الإعجاب والسرور من عصور التكوين الفني التي نرى فيها الفنان يتلمس طريقه في مجاهل الفن المتشعبة ليهتدي في النهاية إلى السبيل القويم، بعد أن يضل مرات عدة في تجارب تنتهي بالفوز أخيرًا.

الكتابة المصرية عامل من عوامل تقدم الفن

على أن الكتابة المصرية القديمة نفسها كانت أكبر ساعد للمصري لينبغ في فن الرسم والنقش، لأن طرق كتابتها وتعدد رموزها يحتاج لمهارة عظيمة قوامها الفنان السابقان، إذ كان المصري عند تدوينها على الأحجار يرسمها أولًا، وبعد ذلك ينقشها، وهذه الكتابة كلما كانت إشاراتها أقرب محاكاة للطبيعة كان جمالها أبهى وأعظم، ولذلك كانت تعد من الفنون الجميلة. ورغم أن الكتابة في ذلك العصر لا تزال في طفولتها فإن تصوير الملك (ثعبان)، وهو يمثل بحرف زاي في اللغة المصرية القديمة قد نقش على لوحته بإتقان

مدهش بالنسبة للكتابة في العصر الذي نحن بصدده، ويمكننا أن نتتبع الخطوات التي خطتها الكتابة المصرية القديمة تدريجًا نحو الرقي مما نشاهده على أختام الموظفين في ذلك العصر، واستمرارها في طريق الإتقان حتى بلغت القمة في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة، إذ كانت تظهر الحروف منقوشة على الأحجار في مقابر بعض عظماء الدولة، وكان كل حرف منها بمثابة قطعة فنية فريدة في بابها، إذ كان ديدن الفنان في ذلك أن يحاكي الطبيعة في الطيور، والأشكال المختلفة التي كانت تتألف منها الإشارات المصرية القديمة.

الإبداع الفني الذي ظهر في النقوش على جدران المقابر

ولا شك في أن أكبر مجال أظهر فيه الفنان المصري براعته في النقش والتصوير هي المناظر التي مثلها على جدران مصاطب الدولة القديمة، وفي معابد ملوكها. وكانت بداية هذه النقوش ما كان يكتب على اللوحة التي كانت توضع أمام باب قبر المتوفى، إذ كان يقتصر فيها أولًا على اسم صاحب القبر، ثم أخذت تتدرج شيئًا فشيئًا بتطور نظام الأسرة الاجتماعي (كما سيأتي بعد)، حتى أصبحت تنقش كلها برسوم ومناظر تمثل صاحب القبر وزوجته وأسرته، ولما نمت الاعتقادات الدينية، وازدادت ثروة البلاد الداخلية، وأصبح القبر مؤلفًا من عدة حجرات، نقش على جدرانها رسوم، ومناظر تمثل مواضيع مختلفة عن الحياة. وهذه الرسوم كانت في بادئ الأمر يقصد منها تأدية وظيفة نفعية محضة، ولكن بقدر ما كان يظهره الفنان من المهارة والدقة في تصوير الأشياء على حقيقتها كانت المنفعة أكثر وأهم، ولأجل أن نصل إلى كنه هذه المنفعة يجب أن نشرح الاعتقاد الديني الذي من أجله كانت تنقش هذه المناظر على الجدران.

وتفسير ذلك أن المصري كان يعتقد أنه سيحيا حياة ثانية في قبره، وكان يعتقد أن الإنسان مركب من عناصر مختلفة نذكر منها الجسم المادي «زت» ثم القرينة، وهي الروح المادية، وكانت تنضم إليه في قبره بعد مماته، وبها كان يمكنه أن يعيش في قبره ويخرج منه نهارًا، ويعود إليه ليلًا، ثم الروح النورانية، وكانت تصعد إلى السماء وتنضم إلى عالم الأرواح، الذي كان يمثل بالنجوم بالقرب من الإله «رع» إله السماء، وقد جاء في متون الأهرام ما يثبت ذلك.

الاحتياطات التي كانت تتخذ للمحافظة على الروح المادية

وكان هم المصري طوال حياته أن يعمل لما فيه راحة قرينه في قبره، وذلك كان يتطلب أشياء عدة، فكان لزامًا على المصري أن يحافظ على جسمه بعد الموت من التلف أو العطب؛ لأنه إذا حدث فيه تشويه أو تمزيق لا يمكن للقرين أن يتعرف عليه، ولذلك كان يصنع لنفسه قبرًا في أعماق الصخر، ويضع جسمه في تابوت ضخم عظيم الغطاء محكم الإغلاق بعد أن يحنطه، ويكفنه في لفائف عدة، ومعه كل حليه وأثاثه الذي كان يتمتع به في الحياة الدنيا، أو الذي صنع خاصًّا بقبره، وزيادة في الحيطة كان يوضع بجانب تابوت المتوفى رأس من الحجر الجيري الأبيض أو الجرانيت تحاكي رأس المتوفى بكل دقة ممكنة، فإذا ما جاء القرين إلى القبر لينضم إلى المتوفى كانت هذه الرأس المرشد له في القبر. ولكن القرين لم يكن يكفيه ذلك بل كان يتطلب ما يعيش عليه، وينقل منه للمتوفى. من أجل ذلك كان المصري يحبس الأوقاف ويعين الكهنة للإشراف عليها، وليكونوا في خدمة الروح المادية «كا»، (أي القرينة) ويعدون لها الطعام كل يوم عند الباب الوهمي للقبر الذي كانت تخرج وتدخل منه كل يوم لتأخذ الطعام من مائدة القربان التي كانت توضع أمامه. وهؤلاء الكهنة كان يطلق على كل منهم «حم كا» (أي خادم القرين). وبدون هذه القرابين كانت القرين لا تنضم إلى المتوفى في قبره وبذلك يفنى فناء أبديًّا، وكان المصري يحتاط لنفسه من جهة أخرى لتبقى حياته دائمة في القبر، وذلك أنه خوفًا من أن يبلى جسمه أو يمزق فتضيع معالمه، وتضل القرين الطريق للوصول إلى معرفته، كان يصنع لنفسه تمثالًا يعتني فيه بدقة تصوير ملامح الوجه لتحل فيه القرين بدلًا من الجسم الحقيقي، وسنتكلم عن ذلك فيما بعد.

الاعتقاد في قوة التعاويذ السحرية

ورغم كل هذا كان المصري لا يهدأ له بال لما عساه أن يحل به في قبره بعد موته إذا أهمل خدام القرين تقديم القربان له، أو اغتصبت الأوقاف التي حبسها ليقدم منها القربان كل يوم للقرين، فكان يلجأ إلى فنون السحر وقوتها، إذ كان يعتقد أن كل ما يرسم على قبره من مأكل ومشرب، ومن مناظر مما كان يتمتع به في حياته، وكتابة قوائم الطعام الذي كانت تتوق إليه نفسه، كل ذلك يمكن أن ينقلب إلى صور حقيقية يتمتع بها في آخرته. وذلك هو السر في نقش هذه المناظر على جدران القبور فلم يكن يرسمها لحبه الفن أو سروره بالمناظر الجميلة، بل لحبه التمتع بحقائقها بالطرق السحرية.

المصري كان متعلقًا بالحياة الدنيا أكثر من الآخرة

ولعمري لست أدري من أين جاء الزعم بأن المصريين كانوا يعملون لآخرتهم طوال حياتهم، وأنهم كانوا يفضلون الحياة الأخرى على الحياة الدنيا، فالأمر بالعكس إذ إن مجرد اعتقاد المصري بأن الحياة الأخرى صورة مطابقة للحياة الدنيا، ورسمه في قبره كل ما كان ينعم به في دنياه، وحمله كل ما كان يتمتع به من أثاث وحلي مدة حياته ليكون إلى جانبه في القبر، لأكبر دليل على تعلقه بالحياة الدنيا ومتاعها وعدم قدرته على تصور الآخرة بصورة أخرى. ذلك أن أعظم ما كان يتمناه المصري في حياته عمرًا طويلًا، ومن كل ما تقدم يمكننا أن نحكم بأن المصري قد خصص كل جهوده لخدمة القرين، فنتج عن ذلك أنه توصل بطريق غير مباشر إلى النبوغ في فني النحت والرسم وفن المعمار، فأقام المقابر الضخمة للمحافظة على جسمه لتعود إليه القرين، وصنع التماثيل الجميلة لتحل فيها القرين، وبنى المباني العظيمة لخدام القرين.

وظيفة الكا أو الروح المادية

ويوجد برهان مادي يثبت لنا تمسك المصري القديم بأمر روحه المادية «الكا» واعتقاده أنه بدونها لا يحيا حياته الثانية، وأن الجم الغفير من أفراد الشعب في عهد الدولة القديمة كانوا يدخلون لفظة «كا» أي (الروح المادية) في تركيب أسمائهم مما لم نشاهده في أي عصر من عصور التاريخ المصري بعد، فمثلًا نجد اسم «سخم كا» (روحي قوية) و«جمني كاي» (وجدت روحي) وهكذا.

الفرق بين الروح المادية والروح النورانية

وربما كان السبب في ذلك أن المصري في هذا العهد كان لا يزال قريبًا من المادة، ولم ترتق فكرته إلى الأمور الروحانية التي تخرج عن دائرة المادة، ولذلك فإني أظن أن المصري كان في الأصل يعتقد في أن الروح مادية ثم تدرج في الرقي واعتقد أن هناك أخرى روحانية وهي «با»؛ فسار على تقاليده وحافظ على اللفظين وهما «الكا» وهي الروح التي تدل على طفولة عقله، والثانية «البا» التي تبرهن على نضوج فكره، وربما كان هذا سببًا في أننا نجد اندماج لفظة «با» في أسماء الأعلام المصرية في الدولة القديمة قليلًا، على حين أن اندماج لفظة «كا» في الأعلام في هذا الوقت كان كثيرًا جدًّا كما ذكرنا. يضاف إلى ذلك

أن الملوك في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعطون عناية خاصة للروح المادية «كا» أكثر مما كانوا يعطونه للروح النورانية «با»، ولا أدل على ذلك من ذكر كلمة «كا» في متون الأهرام أكثر من ضعف ذكر كلمة «با»، إذ الواقع أن الأولى ذكرت نحو ١٠٤ مرة أما الثانية فقد جاء ذكرها نحو ٤٧ مرة.

ولم يظهر على النقوش المصرية رسم القرين لا لأفراد الشعب ولا للأمراء، ولكن وجدنا رسم قرين الملك عند ولادته، وهي صورة طبق الأصل منه وهي لا ترى في الحياة الدنيا ولكنها تكون مع المتوفى في قبره، وتعيش على المادة ولذلك سميتها الروح المادية. وكثيرًا ما نشاهد القرين في شكل تمثال منحوت في أصل الباب الوهمي يخطو إلى الأمام خارجًا من القبر ليأخذ الطعام من المائدة التي أمامه لغذاء المتوفى.

على أن بعض علماء الآثار يعتقد أن كل هذه المناظر قد مثلها صاحب المقبرة إرضاء لمزاجه الخاص، ولما تبعثه من السرور في النفس من الناحية الفنية، وهذا طبعًا لا يتفق مع المعتقدات المصرية سواء أكانت دينية أم سحرية، ولا يكون هناك أي معنى لتمثيل المتوفى على الباب الوهمي جالسًا على كرسيه وأمامه مائدة القربان عليها كل ما لذ وطاب لغرض اللذة الفنية فحسب، ونرى تحت هذه المائدة نقشًا يمثل ألفًا من الخبز وألفًا من الأوز، وألفًا من النبيذ، وألفًا من الجعة، وألفًا من الثيران، ويطلب صاحب المقبرة إلى زائر قبره والمارين به أن يقرءوا هذه القرابين. أليس ذلك لاعتقاده بأنها متى تليت أمكن أن يتمتع بحقائقها، وذلك عن عقيدة ثابتة راسخة في أعماق نفسه؟! ولماذا كتبت قوائم أنواع الطعام وألوانه بما كان يبلغ أحيانًا أكثر من ثمانين صنفًا فوق صورته، وقد بالغ بعضهم فجعلها تصل إلى مائة صنف؟! ولماذا رسمت حاملات القرابين وحاملو المأكولات من ضياع المتوفى وأوقافه الخاصة وكلهم متجهون في سيرهم نحو المقبرة قاصدين الباب؟! كل هذه الرسوم والنقوش لا يمكن أن يكون القصد منها مجرد الزينة فحسب بل كان هناك سر أعمق من ذلك وغرض نفعي أكثر مما نتصوره، وذلك هو الاعتقاد بالحياة مرة أخرى، وأن التعاويذ السحرية كان لها القدح المعلى في تحويل هذه الرسوم إلى حقائق يتمتع بها المتوفى.

النقوش التي على جدران المقابر ليست للزينة

ومما يؤكد أن المصري لم ينقش هذه الرسوم في حجرات مقبرته لمجرد الزينة أننا وجدنا في إحدى مقابر عظماء القوم في جبانة أهرام الجيزة واسمه «حتبي» ويلقب بمدير الوثائق الملكية ورئيس كتاب الضياع الملكية، أن صاحب المقبرة لم يشيد لنفسه حجرة للقرابين بل اكتفى بالباب الوهمي، ولكنه من جهة أخرى صنع لنفسه تابوتًا من الحجر الجيري الأبيض وزينه بالنقوش والأبواب الوهمية، وكتب على حافته اسمه وألقابه، ثم كتب على جدار تابوته الغربي من الداخل بالمداد الأسود قائمة بالمأكولات التي كانت تكتب عادة في حجرة القرابين فوق الباب الوهمي. يضاف إلى ذلك أننا عثرنا على بعض مقابر في جبانتي أهرام الجيزة وسقارة قد نقشت على حجر دفنها كل ما يحتاج إليه من أوان وأثاث ومناظر أخرى، ولم ينقش شيء من ذلك على حجرات القربان، وأعتقد أن في كل ما ذكرنا ما يدحض القول بأن هذه المناظر كانت تعمل للزينة والفن فحسب، لأنها في الحالات الأخيرة عملت في أعماق حجرة الدفن، فلا يمكن أن يتمتع بجمال فنها قط إلا نابشو القبور للبحث عن الكنوز أو الحقائق التاريخية.

يضاف إلى ذلك أن حرص المصري على الاستفادة من هذه المناظر في حياته الأخرى جعله يفكر في صنع مجموعة عظيمة من الآلات النحاسية على شكل نماذج يبلغ عددها أحيانًا أكثر من مائة قطعة كالتي عثر عليها حديثًا في مقبرة ابن «تي»، أو المجموعة التي عثر عليها للأمير «خنوم با إن» ابن «خفرع»، أو لحفيد الملك «منكورع» في منطقة حفائر الجامعة بالأهرام، فقد كانت هذه المجموعات الأولى من نوعها، إذ عثر عليها في مقابر لم تمس بعد.

سبب وضع النماذج النحاسية وغيرها مع المتوفى في القبر

ومن ذلك يمكننا أن نستخلص أن المتوفى كان يحملها معه في قبره ليستعملها هو لنفسه أو ليستعملها أصحاب الحرف والصناعات عند الحاجة إليها في الآخرة، كما كان يحتاج إليها في الدنيا، وإلا فليس لوجود هذه الآلات مع المتوفى في القبر أي تفسير آخر.

المناظر التي على جدران المقابر منقولة عن مناظر معابد الأهرام

على أن فكرة البعث هذه ثانية وقدرة السحر على قلب الصور إلى حقائق لم تكن وليدة أفكار عامة الشعب، بل نبتت أولًا عند الملوك، ثم أصبح القوم فيما بعد على دين ملوكهم، ولذلك نجد أن أقدم تعاويذ سحرية يرجع عهدها إلى ما وجد على جدران أهرام ملوك الأسرة الخامسة، والمطلع عليها يجد أنها ترجع إلى عصور بعيدة في القدم، وكذلك كان يظن بعض علماء الآثار أن المناظر المتعددة التي نجدها على مصاطب الدولة القديمة كانت خاصة برجال البلاط وعامة الشعب، وأنها لا توجد على الأهرام ومبانيها. ولكن الكشوف الحديثة أثبتت أن كل هذه المناظر قد نقلت من معابد الملوك ومقابرهم، إذ عثرنا أولًا في المعبد الجنائزي للملكة «خنت كاوس» كما عثرنا في هرم «خوفو» على بعض نقوش جنائزية، ومناظر لبعض الأعياد والاحتفالات، ولكن أعظم مجموعة من هذا النوع عثر عليها في الطريق المؤدي من المعبد الجنائزي إلى معبد الوادي للملك «وناس»، وذلك أنه وجد على جدران هذا الطريق المسقوف مناظر تمثل كل الحياة الاجتماعية بأبهى مناظرها (انظر جزء أول ص٣٥٣).

والآن بقي علينا أن نذكر كلمة عن المهارة الفنية في نحت هذه المناظر وتنسيقها.

تدل الأحوال على أن الفنانين في هذا العصر كانوا ينكرون ذاتهم رغم ميل المصري إلى حب الظهور والفخر بأعماله العظيمة ونقشها على قبره. ومن الأمثلة النادرة التي نجد فيها الفنان يضع إمضاءه على أعماله، الفنان الملكي «بتاح خو» وهو الذي نحت المناظر التي على مقبرة أمير مقاطعة الأشمونين «ور إيرمن» الذي نحت لنفسه مقبرة في جهة (الشيخ سعيد)، ويشاهد أن الفنان[٤] قد رسم نفسه بين موظفي قصر هذا الأمير وكان من بين الذين جلسوا على مائدته.

الفنان المصري في ذلك العهد وندورة ذكر اسمه على أعماله

ولا يبعد أن يكون مجبرًا على عمل ذلك، ولقد وجدنا أحد الفنانين الذين نقشوا المناظر على طريق «وناس» قد كتب اسمه تحت أحد المناظر والفنان الذي أبدع نقوش الأمير «نب إم آخت» ابن الملك «خفرع» قد ذكر اسمه على هذه المقبرة. وكذلك عثرنا على مقبرة في جبانة الجيزة ذكر لنا في نقوشها ذلك الفنان أنه هو الذي نحت مناظر كل مقبرة الأمير، والواقع أن مناظرها آية في الإبداع ودقة الفن.

وكان الفنان في هذا العصر يتبع إحدى طريقتين في إبراز صوره:

الطريقة الأولى: كان يجهز سطح الحجر الجيري، ثم يرسم عليه المنظر بالمداد الأحمر أو الأسود بعد أن يقسمه حسب قانون الرسم، وبعد ذلك ينحت المنظر بارزًا، أو غائرًا حسبما يتطلب صاحب المقبرة، ثم يأخذ في وضع التفاصيل التي يبرز بعدها المنظر في صورته الأخيرة.

الطريقة الثانية: كان يتبع فيها وضع طبقة من الجص على الجدار الذي يريد تصوير المنظر عليه، وكان يضطر إلى ذلك عندما يكون الجدار من اللبن أو من الحجر المحلى الهش الأصفر اللون، وبعد ذلك يرسم مناظره بالألوان المختلفة. وقد عثر على مقبرتين من هذا النوع في جبانة الجيزة ولم نستطع حفظهما، لأن الملاط الأبيض الرقيق سقط واختفت معه الرسوم، غير أننا تمكنا من نقله، ولا يزال بعض هذا (الفرسكو) موجودًا للآن يشهد بدقة رجال الفن ومهارتهم في مقبرة الأميرة «حمت رع» التي تنتسب إلى بيت «خفرع» والتي أبدع الفنان في تصويرها في ثوبها الجميل ذي الألوان الزاهية التي تمثل عدة أنواع من الخرز المختلف الألوان، مما يجعل الإنسان يقف مدهوشًا أمام ما وصل إليه الفنان في ذلك العصر البعيد. هذا إلى أن الطيور التي رسمت في هذه المقبرة محاكية ألوانها الطبيعية لشاهد عدل على ما وصل إليه من تذوقه للفن وحبه لمحاكاة الطبيعة في أجمل صورها.

وقد أظهر الفنان في المناظر والصور التي نقشها على الحجر الجيري الأبيض كل الأوضاع التي نشاهدها في الطبيعة للنبات، والحيوان، والإنسان، ولم يستعص عليه إلا رسم الإنسان على الجدران من الوجه فإنه لم يفلح فيه قط كما سيأتي ذكر ذلك، وكان دائمًا يرسمه بصورة جانبيه حتى انقضاء العصر الفرعوني.

تعدد المناظر واتفاقها في هذا العصر يشعر بثروة أصحابها

ويجب هنا أن نشير إلى كثرة هذه المناظر وتعددها في مصاطب علية القوم وكبار رجال الدولة مما يشعر بتحسن حالتهم الاجتماعية، وازدياد ثروتهم مما يتفق مع الهبات الملكية التي كان يمنحهم إياها الفرعون بمثابة وقف من أراضي التاج لما قاموا به من الخدمات لجلالته، ولذلك نرى أن كل واحد منهم، بعد أن أصبح ذا ثروة طائلة، يقيم لنفسه مقبرة عظيمة، ويحبس عليها الأوقاف الجمة ويباهي بذلك في النقوش التي يحفرها على جدران حجرات مقبرته. وقد بلغ فن النقش الغائر والبارز قمته في أواسط

الأسرة الخامسة، إذ نشاهد الحذق في رسم تفاصيل أجزاء الطيور، والحيوان والنبات، وانسجام الألوان مع الذوق الفائق في توزيعها مما يسبغ على هذه المناظر حياة وروحًا، يبعثان في النفس سرورًا يفوق ما يشعر به الإنسان أمام المناظر الطبيعية الحقيقية.

تمثال القرين «كا» أو الروح المادية والتماثيل الأخرى التي توجد في قبر المتوفى

سبب صناعة تماثيل القرين وغيرها مما كان يوجد مع المتوفى

في العهد الذي وصلت فيه حجرات القربان إلى قمتها من الكمال في النقش والرسم، وقضت المعتقدات الدينية أن يصنع المصري لنفسه قبل مماته تمثالًا أو تماثيل توضع معه في القبر كما كانت توضع أحيانًا لأفراد أسرته، تعرف بتمثال أو تماثيل القرين وذلك لأجل أن تحل فيه روحه المادية إذا حدث لجثته تلف أو عطب، أو اختفت لأي سبب ما حتى يحيا منعمًا في قبره. والظاهر أن هذه التماثيل أخذ عددها في الزيادة تبعًا لثراء صاحب المقبرة لأنه كان يخاف أن يتلف بعضها فلا تجد القرين لها مأوى، فكان يصنع عددًا عظيمًا منها بصفة احتياطية حتى إننا وجدنا أحد عظماء القوم قد صنع لنفسه أكثر من مائة تمثال، فكان في ذلك يحاكي الملوك، كما ظهر منذ عهد الأسرة الرابعة أن علية القوم أخذوا يحتاطون لأنفسهم احتياطًا آخر، وذلك أنهم زيادة على رسم أصحاب الحرف والصناعات على جدران مقابرهم لخدمتهم في الآخرة، أخذوا ينحتونها من الحجر الجيري الأبيض، ويصنعونها من الخشب، فنجد بجانب المتوفى تماثيل عجانته، وصانع فخاره وصانع جعته، وخبازته، وطاهيته، وطحانه. كل هذه التماثيل كانت تصنع بشكل خشن مما يمكن الفنان الحديث أن يلمس فيها صدق التعبير، إذ لم تكن خشونتها لانتسابها إلى حثالة القوم، بل لتمثيل شكلهم وزيهم الحقيقي وتقاطيعهم الغليظة، وهنا نجد أن الفنان كان يرخي لنفسه العنان، فكان يمثل كل صانع بجلسته الخاصة وأمامه المادة التي يصنعها ممثلة معه في الحجر. وقد كانت مستلزمات الفن تفرض عليه أحيانًا أن يخرج عن حد المألوف في وضع التمثال، ولا أدل على ذلك من الوضع الذي وجدنا عليه تمثالًا جالسًا أمام موقد وقد لفت رأسه تفاديًا من الدخان الذي كان ينبعث من الموقد، وهذا من عجائب الفن المصري من جهة الخروج عن الأوضاع المألوفة. وكانت كل هذه التماثيل توضع في أماكن خاصة عرفت فيما بعد بالسراديب أو بيت «الكا» (الروح المادية)، وكانت توضع في بادئ الأمر — كما يشاهد في ميدوم — في الكوة الكبيرة التي

توضع فيها القرابين، وكانت هذه على شكل باب وهمي وتعتبر بأنها مقصورة ليحفظ فيها تمثال المتوفى، وربما نقل الأفراد ذلك عن الملوك الذين يصنعون لأنفسهم تماثيل للقرين.

أنواع السراديب وأوضاعها المختلفة ووظيفتها

أما في مقابر الجيزة التي من عهد بناة الأهرام فكانت توضع التماثيل في حجرات بنيت خصيصًا لها وراء الباب الوهمي. وفي مقبرة الكاهن المرتل «كاعبر» المعروف (بشيخ البلد)، وضع تمثاله وتمثال زوجته في كوة عريضة في الجدار الجنوبي لحجرة خارجية ربما كانت مقصورة. وفي عهد العظيم «حسي» كانت التماثيل توضع في نهاية حجرة القربان، وفيما بعد أصبحت للتماثيل حجرة خاصة منفردة في قلب المصطبة بالقرب من حجرة القربان. والواقع أنه في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة كانت حجرات التماثيل توضع في أي جهة من جهات القبر، كما يستدل على ذلك من السراديب التي عثر عليها في حفائر الجامعة المصرية بأهرام الجيزة، إذ نجد سراديب في الجهات القبلية والشرقية والبحرية والغربية، غير أنها جميعًا كانت بالقرب من الباب الوهمي أو حجرة الدفن. وقد عثر للكاهن الأعظم «رع ور» على أكثر من خمسين سردابًا ومقصورة، بعضها مكشوف، وبعضها مغطى، وبعضها في واجهة المصطبة نفسها. والسرداب بالمعنى الحقيقي المعروف لنا هو حجرة مشيدة من جهاتها الأربع ومسقوفة وليس فيها أي منفذ غير ثقب صغير يمكن لزائر المصطبة أن يرى التمثال منه، وهذا الثقب يوضع في الجدار الخارجي للسردات، ويختلف ارتفاعه من سطح أرض الحجرة باختلاف حجم التمثال، فإذا كان التمثال صغيرًا عمل في أسفل الجدار، وإذا كان مرتفعًا عمل في أعلى الجدار بحيث يمكن أن يراه الناظر كله، وأحيانًا يكون في السرداب عدة تماثيل في صف واحد فيكون عدد الثقوب بقدر عدد التماثيل وهكذا. يضاف إلى ذلك أن هذا الثقب كان من وظائفه أن يوصل البخور لتمثال المتوفى.

تاريخ فن صناعة التماثيل منذ أقدم العصور إلى نهاية الدولة القديمة

لم نعثر على تماثيل ذات قيمة فنية بالمعنى الحقيقي في عصور ما قبل التاريخ للآن، وقبل أن نتكلم عن تماثيل عصر الدولة القديمة، يجدر بنا أن نبحث عن القواعد التي كان لزامًا على كل فنان أن يتبعها في صناعة تماثيله، ثم الخطوات التي كان يقفوها لإخراج تمثاله كاملًا.

والظاهر أن صناعتها لم تكن منتشرة في هذا العهد، وكذلك في العهد الطيني لم تكن كثيرة. ويدل ما كشف منها حتى الآن على أن الفنان في هذا الوقت كان يقصر همه على صنع تماثيل صغيرة من العاج لم تحفظ لنا الأيام منها إلا أمثلة قليلة العد، وهي في جملتها على جانب عظيم من الإتقان والرشاقة، ولا أدل على ذلك من دمى المرأة العارية المحفوظة الآن في متحف اللوفر، وأقدم تماثيل بالمعنى الحقيقي يرجع تاريخها إلى نهاية الأسرة الثانية، والواقع أن البحوث الفنية تدل على أن المصري كان لا بد له أن يسير حسب قوانين وقواعد معينة عند تصوير التماثيل الإنسانية في الحجر. وكان أول من أشار إلى وجود قانون النسب في نحت التماثيل الآدمية المصرية هو العالم «لبسيوس»[٥] وقد حقق نظريته ما عثر عليه من الرسوم التي لم تكن قد تمت بعد على الجدران، والتي لم تزل خطوط النسب الحمراء ظاهرة عليها، وهذه الجدران يرجع عهدها إلى الدولة القديمة. وقد وجدت مثل هذه الرسوم كذلك على جدران مقابر (بني حسن) المنحوتة في الصخر، ويرجع عهدها إلى أمراء المقاطعات في عهد الدولة الوسطى، فيلاحظ في مصاطب الدولة القديمة أن النسب كانت تقاس برسم خط عمودي في محور الصورة الآدمية المنحوتة على الجدار، وذلك بنقط وخطوط متقاطعة، أما المقاييس الجانبية فكانت تعلم بنقط على خطوط متقاطعة حمراء، وهذه الخطوط الحمراء تدل على أن ارتفاع الشكل البشري الواقف من أخمص القدم إلى منبت الشعر أو الشعر المستعار الذي على الجبهة كان مقسمًا إلى ست وحدات، وكان طول القدم الأيسر الذي كان يرسم وهو يخطو دائمًا إلى الأمام في التماثيل والصور يقدر بأكثر من وحدة بقليل، أما طول القدم الأيمن فكان يقدر بوحدة فقط، أما ارتفاع الجسم إلى الركبة فيقدر بوحدتين، وإلى منبت الرقبة بخمس وحدات. أما التمثال الجالس فكان طوله خمس وحدات من أخمص القدمين إلى منبت شعر الرأس.

وفي عهد الدولة الوسطى شوهد أن الصور الإنسانية التي لم يتم نحتها كان مرسومًا عليها شبكة مستطيلة الشكل من الخطوط الحمراء، وحدتها تكاد تكون على

وجه التقريب ثلث الوحدة القديمة، وعلى ذلك كان يعتبر ارتفاع الشكل الآدمي الواقف ١٨ وحدة، والشكل الجالس ١٥ وحدة. ولما كان الشكل يخطط على هذه الشبكة فقد سبب ذلك اختفاء المقاييس الجانبية التي كانت ترسم على الشكل في الدولة القديمة. ومن المحتمل أن شبكة الخطوط المستطيلة كانت تسعمل في الدولة القديمة للمناظر المعقدة، وقد بقيت مستعملة حتى نهاية التاريخ المصري. وقد تغير عدد الوحدات مرة أخرى في عهد عصر النهضة أي في الأسرة السادسة والعشرين، فكان ارتفاع الشكل الواقف مقسمًا إلى ٢١ وحدة إلى منبت الشعر، و٢١ و١/٤ إلى قمة الرأس.

قانون رسم الأشكال الآدمية في مختلف العصور

وعلى أية حال فإن عين الفنان كانت تستعمل في تخطيط الأشكال سواء أكان ذلك في الطريقة التي كانت متبعة في عهد الدولة القديمة، أو في الطريقة التي كان يستعمل فيها نظام شبكة الخطوط فيما بعد، وتوجد لدينا أمثلة عدة لإعادة الرسم كرة أخرى عندما كانت عين الفنان لا ترتاح لمحاولته الأولى. وكذلك كانت ترسم تفاصيل الوجه والملابس بخطوط حمراء وسوداء، ولكنها كانت تختفي أثناء المسح في هذه التفاصيل. وكانت التحسينات الأخيرة تتوقف على مهارة الفنان، أما درجات حسن نقش الصورة ونحتها فكانت ناشئة من دقة عين الفنان، وتعود يده مساعدة عينه له في انسجام الشكل. ومن أجل ذلك نجد اختلافات في مقاييس الأشكال المنقوشة، وبخاصة في التفاصيل، مما يخرج بها عن تلك النسب الأصلية التي اتخذت في الأصل أساسًا.

وتمكن مشاهدة ذلك عند فحص النقوش والصور التي لم تتم بعد على الجدران وغيرها. ويجب أن نلاحظ هنا بنوع خاص أن قانون النسب لم يكن عائقًا في سبيل رسم الأجسام الخارجة عن حد المألوف، أو الأجسام التي لم تكن في هيئة طبيعية معتادة كالأقزام، وباني السفينة المسن، والراعي النحيل الجسم الذي وجد مرسومًا في مقابر (مير)، أو الأشخاص الذين يحاربون البهائم، أو الذين ينحتون ليحملوا أثقالًا على ظهورهم أو البحارة الذين يحارب بعضهم بعضًا في سفنهم، أو العجانة، أو الراقصة أو أصحاب الحرف، والصناعات.

ويظهر أن تماثيل العصر الصاوي، وما بعده حتى العصور الرومانية في مصر، التي لم يكن قد تم صنعها بعد، كانت تتبع نظام المقاييس الذي كان شائعًا في عهد الدولة القديمة، وبخاصة إذا طبقناه على تماثيل الملك «منكاورع». وذلك على رغم أن

الأمثلة التي لدينا من هذه العصور قليلة، ونماذج النحت في هذا العصر المتأخر نشاهد فيها — رغم اتباعها نظام الدولة القديمة — بعض أمثلة استعمل فيها نظام شبكة الخطوط المقسمة إلى ٢١ وحدة، وقد وجدت محفورة أو مرسومة على ظهر التمثال، ومعها كذلك علامات خاصة لتفسير تفاصيل معينة، ولا شك في أن القانون كان المقصود منه أن يستعمل في التماثيل، والنقوش على حد سواء.

الطرق الفنية في صناعة التماثيل

رأينا فيما سلف أن الفنان المصري كان يتبع قواعد فنية منظمة عندما يريد تصوير الأشكال البشرية، أو نحتها على الجدران، أو التماثيل، ولذلك كان لزامًا عليه أولًا أن يحفظ قانون النسب كما ذكرنا آنفًا، ثم يتبع خطوات معينة، الواحدة تلو الأخرى في نحت تمثاله حتى يبرز في صورته النهائية، كاملًا من كل الوجوه. ولا شك في أن هذه الخطوات كانت تختلف باختلاف المادة التي يصنع منها المثال تمثاله. وباختلاف درجة مهارته، وما لديه من العدد والآلات.

المواد التي يصنع منها التمثال

وكانت تماثيل القرين تنحت في قطع من الأحجار، أو في جدران حجرة القربان المقطوعة من الصخر أو من الخشب. ولحسن الحظ قد عثرنا على تماثيل كثيرة لم يتم صنعها، وكذلك على تماثيل قد بدأ الفنان في حفرها إلى درجة محدودة ثم أوقف العمل فيها فجأة فلم يتم صنعها، يضاف إلى ذلك أننا عثرنا على تماثيل أخذ الفنان ينحتها في جدار مقبرة منحوتة في الصخر للكاهن «زدا» من عصر الملك خفرع في جبانة الجيزة، وهذه التماثيل تمثل لنا الخطوات التي كان يتدرج فيها الفنان لإبرازه تمثاله كاملًا.[٦]

الخطوات التي كانت تتبع في نحت التمثال

فنجد في لوحة رقم ١ في المرجع المذكور أن المثال حفر أولًا في الصخر هيكل التمثال دون أن يبين فيه أي تفصيل، وفي اللوحة رقم ٢ نجد أنه أخذ يظهر أعضاء الجسم بشكل مختصر دون أن يعطي لكل منها ما يميزها بالتفصيل، وفي لوحة أخرى نجد أن المثال أخذ يظهر أولًا ملامح الوجه بكل دقة، وذلك لأنه كان يعتبر أهم جزء في التمثال، أما

الجزء الأسفل منه فلم يتم صنعه. وفي نفس اللوحة رقم ٢ نجد أن الفنان أظهر تفاصيل كل الجسم بكل وضوح ودقة، ولا تزال الخطوط الحمراء التي كانت ترشده باقية إلى الآن في التماثيل التي لم يتم صنعها.

ومن ذلك يتضح لنا أن النحات كان يضع التصميم أولًا برسم الهيكل البشري مختصرًا، ثم يأخذ في إظهار التفاصيل مبتدئًا بالرأس فالصدر ثم الأطراف. وهذه المصطبة تكاد تكون الوحيدة من نوعها من مصاطب الدولة القديمة، التي يمكننا بواسطتها دراسة الخطوات التي كان يضعها الفنان لنحت التماثيل في أصل الجدران الصخرية، ومن المحتمل أن هناك طرقًا أخرى لا نعلمها.

أما في تماثيل الملوك فقد كشف الأستاذ «ريزنر» في معبد الملك «منكاورع» عن عدد عظيم من التماثيل التي لم يتم صنعها بعد بدرجات مختلفة، وسبب ذلك أن هذا الملك كما ذكرنا آنفًا توفي قبل أن يتم بناء هرمه، ومن التماثيل التي وجدت في معبده غير كاملة يمكننا أن تتبع الخطوات التي قام بها الفنان لإخراج تمثاله كاملًا. وقد دل الفحص على أن الأشكال أو الحالات التي وجد عليها التمثال أثناء صنعه من البداية إلى النهاية ثمانية، سنذكرها هنا لعلها تكون ذات فائدة لفناني عصرنا.

الحالة الأولى: الخطوات التي اتبعها المثال في حفر التماثيل الملكية

تمثل لنا قطع الحجر بمقاييسه المطلوبة، فإذا كان المطلوب تمثالًا جالسًا، يظهر من الحجر بمقاييسه المطلوبة، فإذا كان المطلوب تمثالًا جالسًا، يظهر من الحجر شكل غير واضح للكرسي أو القطعة التي تمثل مقعد التمثال، ولا يظهر هنا في الحجر أي تمييز للوجه أو الذراعين، أو الساقين. وبعد ذلك ينقر سطح تلك الكتلة الحجرية كأنها دقت بحجر صلب، ثم تسوى بعض هذه الثغرات أو الثقوب المتخلفة عن الدق، وفي أماكن كانت تملأ بعجينة تشبه مسحوقًا معجونًا بالماء. وتسوية سطح هذه الكتبة بهذه الكيفية كان بطبيعة الحال يعمل بواسطة حجر خاص لذلك. ويلاحظ في هذه الحالة كذلك أن على الكتلة الحجرية خطوطًا يبلغ طولها بين اثنين وخمسة ملليمترات في العرض رسمت باللون الأحمر، وهي تحدد الرسم المختصر للذراع الأيمن. ولا شك في أن كبير الفنانين في المصنع كان يرسم كل خطوة في نحت التمثال ويترك الأعمال السهلة التي لا تحتاج إلى مهارة ليقوم بها تلاميذه كما هي القاعدة المتبعة في الصناعات المصرية في كل العصور.

الحالة الثانية: في هذه الخطوة كان يتقدم المثال في تشكيل تمثاله خطوة جديدة إلى الأمام فيرسم الوجه، والذراع الأيمن، والمقعد الذي يرتكز عليه التمثال بهيئة مختصرة. غير أن سطح الحجر كان لا يزال ظاهرًا فيه أثر العلامات والتسوية التي كانت في الحالة الأولى، وكذلك الخطوط الحمراء التي تحدد الوجه، والذراع الأيمن وجزءًا من الذراع الأيسر.

الحالة الثالثة: في هذه الحالة ينحت الفنان الذراع الأيمن باليد مقفلة والوجه بلحيته، والشعر المستعار بشكل واضح يمكن تمييزها به، على حين أن الذراع الأيسر باليد مفتوحة يظهر هنا واضحًا بعض الشيء، وكذلك تظهر بنوع خاص الخطوط الحمراء التي ترشد الحفار إلى الحافة العليا للساعد الأيمن الذي لم يكن قد تم تدويره بعد، وكذلك إلى مقدمة الحافة اليمنى لقاعدة التمثال.

الحالة الرابعة: في هذه الحالة نشاهد تقدمًا محسوسًا في إظهار مميزات أجزاء الرأس، فيلاحظ أولًا أن الكتلة الحجرية التي سيشكل منها الصل الملكي أخذت تبرز، وكذلك يلاحظ أن الجزء الأوسط من الوجه قد مهد إلى أربعة أسطح مستوية لتتألف منها الجبهة، ونهاية الأنف، والسطح الذي من طرف الأنف إلى طرف الذقن، وآخر من الذقن إلى نهاية اللحية، وكذلك جانبا الوجه فإنهما عولجا بنفس الكيفية غير أن انحدارهما لم يظهرهما كبيرين أو مميزين. أما الخط الذي يفصل الساقين فقد نحت وميز بخطوط طويلة بواسطة حجر معد لذلك، حافته منحنية بعض الشيء، ويلاحظ هنا وجود بقايا خط أحمر على الذراع الأيمن.

الحالة الخامسة: في هذه المرحلة يلاحظ أن ملامح صاحب التمثال أخذت تظهر وتميزه عن غيره. وهنا يلاحظ أن الثغرات، والتكاسير البسيطة لا تزال ظاهرة على سطح التمثال، ولكن بحالة أقل مما كانت عليه من قبل، والظاهر أن الضربات التي كانت توجه للسطح في هذه الحالة لجعله مستويًا كانت تضرب برفق حتى لا يكسر الأنف أو اللحية أو غيرهما من أجزاء التمثال البارزة، التي كانت عرضة للتهشيم بسرعة. أما عملية المسح الخفيف، وتسوية سطح التمثال، فلا بد من أنها كانت تستعمل بوجه خاص لهذه الحالة وما بعدها، ولم يشاهد هنا أي أثر للخطوط الحمراء.

الحالة السادسة: هذه الحالة هي التي تمثل الهيئة الخشنة التي يظهر فيها التمثال قبل أن يصقل فلا يظهر على سطحه الكسور البسيطة، وعلامات المسحة والتسوية

التي كانت في الحالة الخامسة. وهنا يظهر التمثال صورة ناطقة لصاحبه، غير أن أصابع القدمين، واليدين لم تكن قد شكلت بعد بهيئة واضحة، وكذلك الخطوط التي حول العينين كانت لا تزال مبهمة. وهذه التفاصيل الدقيقة كانت تعمل على ما يظهر خلال الصقل النهائي للتمثال.

الحالة السابعة: وهي التي يمكن أن يطلق عليها حالة بروز التمثال في هيئته التامة، وهنا نشاهد أن التمثال أخذ يصقل بعض الشيء وذلك بإزالة كل آثار التنقير الخفيف، ثم ظهور التفاصيل نوعًا ما، ولكن من الواضح أن عملية تجميل التمثال يمكن أن تستمر حسب نوع جودة الصنعة التي يرغب في أن يكون عليها التمثال في حالته النهائية، ولا نزاع في أن هذه المرحلة هي التي يجب أن يصل فيها التمثال إلى درجة الإتقان الفني، ولكن جمال مجموعه كان يتوقف على مقدار الوقت والعمل اللذين كانا يصرفان للوصول إلى هذه الغاية.

الحالة الثامنة: وهي خاصة بالتماثيل التي كان ينقش عليها اسم صاحبها وألقابه بعد صقلها صقلًا بديعًا، والظاهر أن عملية الصقل الأخيرة كانت تتم باستعمال مادة جافة من المؤكد أنها مادة السنفرة التي نستعملها الآن في صقل الأشياء.

تكوين التماثيل وضرورتها

وقد كان من أعظم ما يهتم به الفنان بعد الفراغ من عمل تمثاله أن يلونه بالألوان التي كان مصطلحًا عليها في عهد الدولة القديمة. وذلك أن البشرة عند النساء كانت تلون باللون الأصفر (من المدهش أننا وجدنا تمثال الملك «زوسر» ملونًا باللون الأصفر، والسبب في ذلك مجهول)، أما الرجال فكانت بشرتهم تلون باللون الأحمر القاتم. والشعر المستعار كان لونه أسود فاحمًا، والملابس لونت في معظم الأحيان باللون الأبيض، أما المجوهرات التي كان يتحلى بها الرجال والنساء على السواء كالقلائد، والأساور، والحجول، فكانت تلون بألوان مختلفة أهمها الأزرق المائل للخضرة لتحاكي لون الفيروز، واللون الأحمر الباهت ليمثل لون الكرنلين، والحزام الذي كان يلبسه التمثال كانت ألوانه مختلفة تدل على حسن ذوق وانسجام في تركيب الألوان. وأحسن أمثلة لدينا في تلوين التماثيل يحتمل أن يكون تمثال «رع حتب» وزوجته «نفرت» المحفوظان بمتحف القاهرة. وقد كان من الصعب جدًّا تمييز نوع الحجر الذي عمل منه التمثال عندما يكون التلوين متقنًا. على

أن الدقة في نحت التمثال المصنوع من الحجر الجيري الأبيض كان يغطي عليها أحيانًا بالتلوين.

ويرى فنانو عصرنا في تلوين التماثيل القديمة أن المصري كان لا يتذوق فنه، ولا يقدره، ولا نزاع في أن المثال المصري في ذلك العصر لم يكن يحسب حساب التقدير الفني لتمثاله، وذلك لأنه رجل حقائق، جل همه أن يبرز قطعته الفنية حسب أفكار ذاك العصر، أي أن كل غرضه أن يحصل للرجل الذي يمثله على صورة حياة مستقبلة هنيئة، فكان لزامًا عليه أن يجعل صورته طبقًا للشخص لتحل فيه روحه المادية بعد الموت، ومن أجل ذلك كان تلوين التمثال ضروريًّا، فإذا وضع اللون في ذلك الوقت بذوق يخالف ذوق عصرنا في استعمال الألوان فإنه كان على أية حال يقوم بأداء ما تطلبه عين الرجل المصري وعقله حتى يصير تمثال الرجل أو المرأة صورة كاملة. على أنه رغم ذلك لم يكن يوضع إلا النزر اليسير من هذه التماثيل في حجر المقبرة أو المعبد المكشوفة، بل بالعكس معظم هذه التماثيل في الدولة القديمة كانت توضع في السراديب فلا يراها أحد بعد ذلك.

ومن المدهش أن بعض التماثيل التي كانت تصنع من الجرانيت، والشيست، والإردواز، قد لوحظ فيها بعض الألوان، وبخاصة حول العينين وفي تخطيط الشارب أي أن التلوين وصل إلى هذه التماثيل أيضًا.

تمثيل ملابس التمثال

يضاف إلى ذلك أن ملابس المتوفى كان يراعى فيها كل الدقة، فكان كل شخص لا بد أن يرتدي ملابسه التي كان يتقمصها مدة حياته وإلا ضلت في معرفته الروح المادية. وقد كان من جراء اتباع الدقة في إلباس كل تمثال لباسه الأصلي أن عرفنا شيئًا كثيرًا عن ملابس القوم في هذه العهد مما لم يكن في مقدورنا معرفته بدون ما وصل إلينا من التفاصيل التي وجدناها على التماثيل مرسومة بكل دقة وأمانة. ولم نجد من التماثيل العارية، إلا قطعة من تمثال لامرأة من عهد الأسرة الرابعة في حفائر الجيزة، وكانت من حظيات أحد ملوك الأسرة الرابعة. على أننا وجدنا كثيرًا من صور الأطفال المنحوتة على جدران المقابر ترسم عارية. وقد عثر كذلك على بعض تماثيل الرجال قد نحتت كذلك عارية.

تماثيل الخشب

سهولة نحت التمثال تتوقف على المادة التي يصنع منها

كان الفنان المصري مرتبطًا في عمل تمثاله على وجه خاص بالمادة التي كان يصنع منها التمثال. ولذلك نجده دائمًا يهتم بتلك المادة ويتخذ لها الشكل الذي يمكن أن تظهر فيه جميلة أنيقة، فمثلًا نجد أن الخشب والعاج والمعادن بين الأشياء التي لم يلق مقاومة في تمثيلها، بخلاف ما كان يعانيه مع الأحجار الصلبة، لأن مادتها كانت سهلة التشكيل حتى إنه كان في صنعها يتحرر من القيود، والمصاعب التي كانت تعترضه في نحت التماثيل من الأحجار الصلبة، غير أنه رغم ذلك كان مقيدًا في صنعها بقيود أخرى، فمثلًا لم يستطع أن يصنع من العاج إلا تماثيل صغيرة الحجم كتمثال «خوفو» الذي عثر عليه «بتري» في (العرابة)، فرغم أن صناعته معتنى بها إلا أنه من الوجهة الفنية ليست له قيمة عظيمة.

كيفية صناعة تماثيل الخشب

وكانت مصر في ذلك العهد — كما هي الحال في كل عهودها — لا تنبت أشجارًا صالحة لعمل التماثيل، أما ما كانت تشتريه من الشام من الأخشاب كالصنوبر والأرز والسرو، فكان يصل إليها قطعًا صغيرة، أو كتلًا لا يمكن عمل تمثال كبير من قطعة واحدة منها. ولذلك كان يصنع الجذع والرأس وأحيانًا الفخذان من كتلة واحدة، أما الذراعان فكانا يصنعان على حدة ويلصقان بالتمثال، وكانت الحال كذلك في الفخذين في بعض الأحيان، وكانت أجزاء التمثال تربط بوساطة (خوابير) دقيقة من الخشب مستطيلة الشكل؛ ثم يغطى كل هذا بملاط خفيف يأتي فوقه اللون الذي يلون به التمثال، وبذلك تختفي كل المعالم التي تشعر بأن التمثال مركب من أجزاء منفصلة عن بعضها. وذلك هو السر في أننا نجد التماثيل الخشب يدها اليسرى ممدودة إلى الأمام قابضة على عصا يتوكأ عليها. على حين أن هذا الوضع لا نجده في التماثيل المصنوعة من الحجر بل نجد دائمًا ذراعي التمثال ملصقتين بجسمه مما يشعر بأن المثال لم يكن حرًّا في تشكيل التماثيل الحجرية كما يريد لأن المادة كانت تقيده.

كيفية صناعة التماثيل من المعدن

أما في المعادن كالذهب والنحاس والبرنز، فكان يمكن صنع قطعة عظيمة واحدة منها إذ كانت صناعة صب المعادن متقدمة في هذا العصر، والظاهر أن الصانع وقتذاك لم يجسر إلا على صب قطع صغيرة، وربما كان من السهل عليه صب التماثيل الصغيرة، وأشكال التعاويذ، أما التماثيل الكبيرة فكانت أجزاء منها تصنع بطرق المعدن. والأجزاء التي كانت تحتاج إلى عناية ودقة في الصنع كالوجه واليدين والرجلين، تعمل لها قوالب خاصة تصب فيها. أما الجذع والذراعان والفخذان فكانت تصنع بالطرق ثم تركب فوق قالب على الشكل المطلوب، وتربط بمسامير وبهذه الطريقة صنع تمثالا «بيبي الأول» الموجودان بمتحف القاهرة، فرباط التمثال كان مصنوعًا من الخشب أما منطقته فكانت مصنوعة من الذهب، ولبسا رأسه من اللازورد، وقد اختفى بطبيعة الحال الحزام ولباس الرأس لأن قيمتهما المادية أغرت اللصوص على انتزاعهما، ورغم سذاجة الطريقة التي اتبعت في صنع هذين التمثالين والتمزيق الذي أصابهما فإنهما يعدان من أهم القطع الفنية التي يمكن وضعهما في مرتبة تمثال «خفرع» المنحوت من الديوريت.

الفرق بين صناعة تمثال من الخشب وآخر من الحجر

ولا يفوتنا أن نلفت النظر هنا إلى أن المصري نفسه كان يشعر ويعلم تمام العلم أن صناعة التماثيل من الخشب هي أسهل بكثير من صناعة التماثيل الحجرية، ولا أدل على ذلك من المنظر الذي عثر عليه في مقبرة العظيم «وب إم نفرت» وهو يمثل الحرف والصناعات، وفيه فنانان أحدهما يصنع تمثالًا من الخشب والآخر يصنع تمثالًا من الحجر، فالنحات الذي في الجهة اليسرى من المنظر يقول لرفيقه: «لقد انقضى شهر منذ الوقت الذي بدأت فيه العمل في التمثال الذي في يدي.» فأجابه المثال الثاني الذي على يمينه قائلًا: «إنك رجل أحمق في حسابك. أما كان الأجدر بك أن تقول هل الخشب مثل الحجر؟.» يقصد بذلك أن صناعة الخشب لا تحتاج إلى العناء والوقت اللذين يتطلبهما النحت في الحجر.[٧] كنا قد تكلمنا فيما سبق عن الأدوار التي كان يمر بها التمثال المنحوت قبل أن يصبح كاملًا، ولنا أن نتساءل الآن عن الآلات التي كان يستعملها النحات المصري لإخراج تمثاله.

فمنذ نهاية عصر الأسرات كانت الآلات النحاسية معروفة في مصر، وكانت تصب في قوالب بسيطة مفتوحة، ثم بعد ذلك كانت تشكل بالطرق، وهي باردة بمطارق من

الحجر المصقول، وهذه الآلات كانت قليلة العدد في ذلك العهد السحيق، وأهمها المقص الذي لا مقبض له، وكان يرهف أحيانًا من طرفيه، أما طوله وسمكه فكانا يختلفان حسب الأحوال، ومنها السكين المسطح العريض الذي ظهر منذ بداية العصر التاريخي، ثم القدوم الذي كان يستعمل في صنع الأخشاب.

الآلات التي كانت تستعمل لنحت التماثيل

ولما كشف المصريون البرنز الذي هو خليط من النحاس، والقصدير انتشرت الآلات المعدنية بكثرة وأدخل عليها تحسينات كثيرة، فظهر خلافًا للآلات القديمة، الآلة المدببة التي كانت تستعمل لقطع كتل الحجر العظيمة من الصخر، والمناشير ذات الأحجام المختلفة، والمثقاب الذي كان يدار بالوتر. وهذا الأخير كان يستعمل في التماثيل التي تصنع من الخشب، غير أنه لم يكن آلة مجدية في الحجر، وبخاصة أحجار الجرانيت والديوريت التي كان يستعملها المصريون بكثرة في صنع تماثيلهم وأوانيهم.

ومن المدهش أن المصريين لم يهتموا — أو على الأقل لم يظهروا اهتمامهم — بالحاجة إلى اختراع آلات صالحة للحفر في الحجر أحسن مما كان لديهم، وقد بقيت الحال كذلك إلى أن اختلطوا باليونان فاستعملوا الآلات التي تستعمل الآن.

وعلى ذلك فالمصريون لم يدخلوا تحسينات في الآلات المعدنية للحفر في الحجر، وذلك يعني أنهم لم يكونوا في حاجة إلى ذلك، وأنه كان لديهم آلات متقنة لهذا العمل.

والحقيقة أن سكان وادي النيل قبل معرفة النحاس كانوا ينحتون الأحجار الصلبة جدًّا ويصنعون منها أواني، ففي ظهور المدنية الأولى في عصر ما قبل التاريخ كان يستعمل البازلت، والحجر السنيتي (نسبة إلى أسوان)، وحجر البورفير، وحجر الحية، ثم الديوريت، وقد بقيت الأحجار المختارة حتى عصر الأهرام. وفي العصر الثاني مما قبل التاريخ كانت الأواني لها مقابض تثقب في الحجر لتعلق منه، ولكن منذ بداية الأسرة الأولى، عندما أصبحت الآلات النحاسية شائعة، لاحظنا أن استعمال الأحجار الصلبة يقل، على حين أن حجر الشيست والمرمر أصبحا كثيري الاستعمال، وذلك لأن الأواني كانت تصنع بطريقة ميكانيكية بواسطة المثقاب والوتر، ولكنها أقل جودة من صناعة ما قبل الأسرات. ولدينا أمثلة من المهارة التي تفوق الوصف التي كان يظهرها مصري ما قبل الأسرات في صناعة الظران، ولم يفقه فيها أحد في المدنيات الحجرية من كل الوجوه،

وعندما كان يريد الصانع المصري أن يحفر الأواني من الحجر الصلب كان يستعمل سحاقات من الحجر تستعمل فوق السنفرة (حجر مسن).

طريقة صنع الأواني الحجرية

أما الأواني التي كانت تصنع من الحجر اللين فكان يستعمل لتفريغها المثقاب المصنوع من الظران الذي كان على شكل هلال. وعلى ذلك كان السنباذج (السنفرة) معروفًا منذ أقدم العصور مع أن موطنه الأصلي (كنوسوس) أحد جزر أرخبيل اليونان، وهو أَحَدّ حجر بعد الماس، ولذلك عند ما يدبب طرف هذا الحجر، كان يثقب أصلب الأحجار. وعندما كان يستعمل مسحوقًا كان يأكل الحجر عندما كان يفرك أو يحك به، وكان حك الأحجار وصقلها بوساطة أحجار مختلفة في الحجم والشكل. وهذا الاستعمال الفني قد بلغ من الكمال ما يفوق حد المألوف منذ أقدم العصور؛ من ذلك أن الأستاذ «فلندرز بتري» عثر في «هرا كنبو ليس» على إناء من الحجر السنيتي الأبيض والأسود عظيم الحجم، يبلغ قطره نحو ٦٠ سم في ارتفاع ٤٠ سم، ويزن نحو ٢٠٠ ك.ج. وهو أصم. قد أفرغ بالحك، وجدرانه بعد تفريغه أصبحت رقيقة جدًّا، حتى إن الإنسان يمكنه أن يرفعه بأصبع واحدة. ولا نزاع في أن هذه المهارة اليدوية، وتلك الدقة المدهشة، والحذق في الحفر، والصبر الذي لا حد له، كانت كلها من العوامل التي تغلبت على الصعوبات التي اعترضت الفنان المصري في تلك الأحجار الصلبة.

على أن آلات البرنز لم تتمكن يومًا ما من أن تحل محل حجر المسن (السنباذج)، أو حجر البلور الصخري، وذلك لأن كلًّا من البرنز، أو النحاس كان لينًا لا يأخذ في الأحجار الصلبة. وأحيانًا نجد أن النوعين كانا يستعملان معًا، ولذلك نرى القوم منذ الأسرة الأولى يصنعون المناشير من النحاس المركب فيه أسنان من السنفرة، وكذلك نجد أسنان المثاقيب من نفس الحجر.

ولما قضت الاعتقادات الدينية بعمل التماثيل كان لزامًا على المختصين في صناعة الأحجار الصلبة أن يوجهوا حذقهم الفني طبعًا إلى الشكل الجديد، وكانوا يتبعون في صناعتهم الخطوات التي ذكرناها سالفًا.

ثقافة الفنان المصري

ولا يتسرب إلى الذهن أن الفنان وبخاصة ناحت التماثيل كان عاملًا بسيطًا، بل كان لا بد له من أن يسيطر على أصول فنه حتى يمكنه أن يتبع خطوة فخطوة تعاليم رئيس الفنانين، ولأجل أن يصل إلى ذلك كان لا بد من أن يتعلم أشياء أخرى غير الرسم، كفن الكتابة، إذ كان التمثال عند الانتهاء من نحته في غالب الأحيان ينقش عليه اسم صاحبه وألقابه.

والآن نتساءل عن النموذج الذي كان يستخدمه الحفار المصري لإبراز تمثاله، والظاهر أنه كان هناك ثلاثة طرق، وهي:

أولًا: أن ينقل المثال الصورة التي ينحتها من الطبيعة مباشرة.

ثانيًا: أن يحاكي نموذجًا متفقًا عليه من قبل.

ثالثًا: أن يصنع تمثاله من الطبيعة بوساطة صورة مطبوعة من الأصل.

وقد ذكرنا آنفًا أن التمثال كان يصنع في الأصل لضرورة دينية (أي لتحل فيه الروح المادية إذا اختفى الجسم الأصلي). وذلك في عهد الدولة القديمة. ولكن فيما بعد نشاهد أن التمثال أصبح لا يوضع في سرداب بل كان يوضع في معبد الإله. والظاهر أن هذه الفكرة نتجت من أن المتوفى كان يتلمس حماية الإله، إذ تقول النصوص أن التمثال «كان يجلس في ظل البيت المقدس، ويستمع إلى الأدعية والصلوات في الصباح من فم الكهنة».

السبب في صناعة التماثيل

ولا نزاع في أن موضع التمثال سواء أكان في السرداب أم في المعبد لا يتطلب أن يرسم بأوضاع مختلفة، كما تنحت التماثيل التي توضع في الميادين العامة، على أن التمثال المصري كان في معظم الأحيان يصنع ليرى من الوجه. ولذلك كان لا يعتنى بنحت تفاصيل الأجزاء الخلفية.

سبب رسم الصور المصرية بوضع جانبي

كما أن الصورة التي كانت ترسم على جدران المقابر كانت ترسم جانبية. وذلك لأنه في الحالة الأولى كان التمثال يصنع لتعرفه الروح المادية عندما تدخل في القبر أو تخرج منه. أما الصورة الجانبية للأشخاص وغيرها فكانت ترسم جانبية لأنها كانت دائمًا تمثل سائرة أو تنظر إلى شيء أمامها، أو تسير نحوه مرسومًا كذلك بشكل جانبي، فكان المتوفى يرسم وهو ينظر إلى مائدة طعامه، أو سائرًا نحو بابه الوهمي، أو داخلًا قبره. وهكذا كان حاملو القرابين وغيرهم يرسمون ذاهبين نحو الباب الوهمي.

وكان من جراء ذلك وجوب تمثيل المتوفى على الشكل المتقدم، مع مراعاة أن وجه التمثال كان ينحت بوضع واحد دون إظهار أية حركة فيها تغيير ملامحه. ولذلك كان من السهل جدًّا أن يرسم للشخص عدة تماثيل، ولم يكن المثال في حاجة إلى أن ينقل ملامح الوجه كل مرة من صاحب التمثال، بل كان يكتفي بنقلها مرة واحدة. ولما كان التمثال يصنع لتحل فيه الروح المادية أبديًّا كان ينتخب للمتوفى صورته وهو في ريعان شبابه وعنفوان قوته.

أما طريقة نحت التمثال عن صورة مطبوعة من الأصل بالجبس، فالظاهر أنها قد استعملت في عهد الدولة الحديثة في تل العمارنة، وإن كان لدينا بعض نماذج من قوالب الوجه المطبوعة عن الأصل من الدولة القديمة، عثر عليها الأستاذ «ينكر» في حفائره بالأهرام وسنتكلم عنها في حينها.

تدرج فن النحت البارز في الأسرة الأولى

تدرج رقي صناعة التماثيل

يمثل فن النحت في عصر الأسر الأولى بعض نقوش نحتت على ألواح من حجر الشيست، ورءوس الدبابيس، وأوان من الحجر المختلف الأنواع، وأشياء أخرى متنوعة من العاج، وكذلك أشكال رجال وحيوانات حفرت في العاج، والأحجار والقاشاني. نذكر منها هنا أهم ما عثر عليه: عدد من الأشكال المصنوعة من العاج تمثل رجالًا ونساء عثر عليها في «هراكنبوليس»، والعرابة المدفونة. وكذلك عثر على ثلاثة تماثيل للإله «مين» في بلدة قفط وعلى تمثالين راكعين من الحجر الجيري لرجل في هراكنبوليس، وتمثال لرجل واقف في نفس المكان. ثم تمثال صغير لرجل متربع في «هراكنبوليس» أيضًا. ولكن مما يؤسف

له أن معظم هذه التماثيل قد وجدت في حالة تفكك وتحلل شديدة. على أننا نشاهد مما بقي منها تقدمًا في المهارة الفنية عن عصر ما قبل الأسرات، وبخاصة في عمل التماثيل الصغيرة، وكذلك النقوش التي كانت تعمل بحجم صغير، فمثلًا نجد أن رأس التمثال الصغير المتربع جيدة في صنعها مثل الصورة المحفورة على العاج، وكذلك نشاهد مثل هذه المهارة والإتقان في أحد التمثالين الراكعين. أما تماثيل الإله «مين» الثلاثة فقد وجدت للأسف في حالة لا تمكننا من أن نحكم عليها بحق. ولكن يظهر على وجه عام أنها كانت لا تقل مهارة عما ذكرنا. وعلى الرغم من أن هذه التماثيل الكبير منها والصغير قد نحت من مادة لينة، فإن صناعتها بعيدة عن جودة تماثيل الأسرة الرابعة. حقًّا إن الفنان في هذا العصر قد وصل إلى إتقان ملامح الوجه الإنساني، وتقاطيعه إلى درجة أصبح من السهل معها تمييز جنس صاحب الوجه في بعض الأحيان. ولكن من جهة أخرى كان نحت التمثال على وجه عام لا يزال يحتاج إلى إتقان. يضاف إلى ذلك أن الأشكال كانت لا تزال عليها مسحة من الجمود مما يجعلنا نحكم بأن الفن كان في هذا الوقت قريبًا من عهد الطفولة.

الأغلاط التي شاعت في صناعة التماثيل

أما في النقش على الجدران فإن مثّالي هذا العصر كانوا لا يزالون يعالجون صعوبة تمثيل الوجه الإنساني في وضع جانبي كما سنرى في عهد الدولة القديمة. وعندما كان ممكننا تمثيل الذراع الأقرب للناظر خلف الجسم كان يمثل الصدر كأنه يواجه الإنسان. على حين أن باقي الجسم كان يمثل جانبيًّا، وعندما تكون اليدان قابضتين على شيء أمام الجسم كان يبدو ظهر الكتف قبيحًا كما حدث مثل ذلك في الأزمان التي تلت هذا العصر، وكان جانب القدم الداخلي يظهر ممثلًا، فيرى لكل تمثال قدمان يسريان، أو قدمان يمنيان. ولكن اليدين كانتا ترسمان في العادة رسمًا صحيحًا، يدًا يمنى، ويدا يسرى، لكل شخص. ومن المحتمل جدًّا أن إخفاق بعض النحاتين الذين أتوا فيما بعد في النقش على الجدران وغيرها راجع إلى أن الفنانين في العصر الذي نحن بصدده قد وضعوا تقاليد في رسم الأشكال في وقت لم تكن فيه مهارة الفنان قد بلغت مبلغًا عظيمًا من الرقي والإتقان.

الأوضاع المختلفة للتماثيل

وقد كانت الأوضاع والحالات المختلفة التي ترسم بها الأشكال في هذا الوقت متداولة في نحت الدولة القديمة. ولكن ملابس الملك وأفراد الشعب كانت تختلف في أمور معينة، إذ نجد أن التماثيل والأشكال كانت تمثل في هيئات وملابس خاصة؛ كتمثال الإله «مين» والتماثيل الراكعة، والدمى، والأشكال المصنوعة من العاج لرجل مرتد عباءة، وكل هذه لها نظائرها في الأزمان التي أتت بعد هذا العصر. وكانت التماثيل والأشكال الواقفة أذرعتها في معظم الأحيان مدلاة على الجانبين. أما راحة اليد فكانت تمثل مفتوحة أو مقفلة في أوضاع مختلفة. وكذلك كانت تمثل القدم اليسرى تخطو إلى الأمام عند الرجال، أما في النساء فكانت القدمان ترسمان أو تمثلان منضمة إحداهما إلى الأخرى في معظم الأحيان كما هو الحال فيما بعد.

وأهم ما يا يلفت النظر في أوضاع تماثيل العصر الأول من الأسرات هو وضع اليد اليمنى والساعد في بعض الأحيان على الصدر في تماثيل الذكور، وعلى الثدي عند النساء، وهذا الوضع يشاهد في تمثال هراكنبوليس وكذلك في دمى العاج للإناث والذكور، التي عثر عليها في نفس المكان.

وأقدم تماثيل جميلة عثر عليها ويرجع عهدها إلى أواخر الأسرة الثانية وأوائل الأسرة الثالثة هي تمثال الملك «خع سخموي» (أواخر الأسرة الثانية)، وتمثال الملك «زوسر» فاتحة ملوك الأسرة الثالثة، والأخير مصنوع من الحجر الجيري الأبيض، عثر عليه في سقارة، وكذلك عثر له على قطعة من تمثال من المرمر، ورأس من الجرانيت، وهذه التماثيل تعد أقدم تماثيل مؤرخة.

تماثيل الملك زوسر

وقد عثر على تمثال الملك «زوسر» المذكور في سردابه الذي أقيم له بجوار الهرم المدرج وقد عمل خاصة لروحه المادية، ومثل مرتديًا عباءته وعلى رأسه لباس مقدس يعلوه النمس الملكي (غطاء للرأس يشبه الكوفية) ومثلت يده اليمنى مقفلة على صدره وهي قابضة على طرف عباءته. أما يده اليسرى فمفتوحة، وراحتها على ركبته اليسرى.

تمثالا الملك «خع سخموي»

أما تمثالا الملك «خع سخموي» فيوجد واحد منهما في متحف القاهرة، والثاني في متحف أكسفورد، وقد عثر عليهما «كويبل» في هراكنبوليس أحدهما من الجير الأبيض وجد مهشمًا تهشيمًا شديدًا، والثاني من الحجر الشيست، ويكاد يكون سليمًا، ويمثل الملك لابسًا التاج الأبيض جالسًا على أريكة مكعبة الشكل في هيئة تشعر بالجلال والهيبة اللتين نشاهدهما غالبًا في نماذج فن هذا العصر، ويلاحظ أن اليد اليسرى موضوعة على صدره، واليد اليمنى على ركبته. وقد توشح بعباءة لها كُمان، وقد لفته كله ولم يظهر من جسمه إلا اليدان والقدمان.

ولا نزاع في أن صناعة هذه القطع تدل على أنها ملكية، ويظهر فيها تدرج الفن في الرقي عن سابقتها، وبخاصة في نحت الفم وتشكيله، أما سطح التمثال وصقله فكان لا يزال ينقصه شيء كثير من الدقة كما كان الحال عليه من قبل.

صناعة تماثيل علية القوم

ويقرب من صنع هذه التماثيل تمثالان للأميرة «رد زيت» واحد منها من الجرانيت موجود الآن في متحف «تورين» والثاني من الحجر الجيري الأبيض بمتحف «بروكسل».

أما تماثيل الأشراف في هذا العصر فلدينا منها بعض أمثلة نخص بالذكر منها تمثالي «سبا» وزوجه «نسا» وهما من طرائف متحف اللوفر. وكان «سبا» هذا من كبار موظفي رجال الدولة في عهد الأسرة الثالثة.

الفرق بين تماثيل الملوك والأشخاص

على أن هناك تماثيل أخرى من صناعة خشنة لهذا العصر وبواسطتها يمكن التمييز بين الصناعة الملكية، والصناعة الشعبية. وأهمها تمثال جالس من الجرانيت لشخص يدعى «نزم عنخ» بمتحف اللوفر، وآخر له من الجرانيت الأسود بمتحف ليدن، ولا نزاع في أن هذين التمثالين يمثلان صناعة الفن الحر، في الأحجار الصلبة خلال الأسرة الثالثة، على حين أن قطعتي المرمر والجرانيت اللتين تنسبان للملك «زوسر» وكذلك تمثال الأميرة «رد زيت» من حجر الديوريت، كلها تمثل الصناعة الملكية في نفس العصر في الأحجار

الصلبة. وهناك تماثيل أخرى كثيرة تشبه تمثال الأميرة «رد زيت» يحتمل جدًّا أنها من هذا العصر ولكنها غير مؤرخة.

تماثيل العصر الأول من الأسرة الرابعة

تماثيل الملك «خوفو»

يعتبر تمثال الملك «خوفو» الصغير المصنوع من العاج أقدم تمثال عثر عليه إلى الآن في عهد الأسرة الرابعة، وقد كشف عنه الأستاذ «فلندرزبتري» في معبد العرابة. وكذلك عثر على قطع صغيرة من صوره المنحوتة على الأحجار في حفائر الأهرام، وعلى صورة له كاملة على قطعة من الحجر الجيري الصلب، وقد مثل فيها وهو لابس تاج الوجه البحري وتعد فريدة في بابها.

أجمل تماثيل في الدولة القديمة مصنوعة من الحجر الجيري

وعثر لغير الملوك في هذه الفترة على ثلاثة تماثيل تنسب إلى عهد «سنفرو»، أو عهد «خوفو»، وهي تمثال صغير لموظف كبير يدعى «متن» عثر عليه «لبسيوس» الأثري الألماني في سرداب مقبرة هذا الموظف الواقعة بين أبو صير وسقارة، ثم تمثال الأمير «رع حتب»، وقد عثر عليه في سرداب مقبرته في ميدوم ومعه تمثال زوجته «نفرت»، ولا يفوتنا أن نذكر هنا تمثالًا آخر لسيدة يحتمل جدًّا أنها أم «خفرع»، وهذا التمثال يرتدي ثوبًا غريبًا في زيه، وقد عثر عليه في منطقة أهرام الجيزة.

ولا نزاع في أن أهم هذه التماثيل من الوجهة الفنية هما تمثالا «رع حتب»، و«نفرت» ويرجع تاريخهما إلى عصر الملك «خوفو»، وربما ركبا معًا بعد عهد هذا الملك، ويرجع حسن صنعهما وجمالهما إلى سهولة النحت في الحجر الذي صنعا منه، وكان ذلك بشيرًا بتحسن الصناعة في الأحجار الصلبة في عهدي الملكين «خفرع» و«منكاورع»، ويلاحظ أن أهم ما تمتاز بها هذه التماثيل في وضعها أننا نجد اليد اليمنى موضوعة على الصدر أما اليسرى فموضوعة على الركبة مفتوحة. وأول مثال لهذا الوضع تمثال الملك «زوسر» من الأسرة الثالثة، وتدل الأمثلة التي لدينا على ما يظهر أن هذا الوضع كان المتبع عادة في تماثيل الرجال الجالسين في أوائل الأسرة الرابعة.

أوضاع التماثيل الصغيرة والكبيرة في عهد الدولة القديمة

دلت الأبحاث الأثرية التي عملت إلى الآن على أن أكثر عدد من التماثيل وجد سليمًا هو للملك «منكاورع»، وقد وجدت على أوضاع مختلفة. ويمكننا أن نتخذها أساسًا للمقارنة بتماثيل الملوك في عهد الدولة القديمة. والواقع أننا لم نجد إلى الآن أوضاعًا أخرى جديدة للتماثيل الملكية غير التي وجدناها لهذا الملك. وقد كشف الأستاذ «ريزنر» عن تمثالين واقفين، وواحد وعشرين تمثالًا جالسًا للملك «منكاورع» وتمثال واقف للملكة، وتمثالين للملك والملكة واقفين، وخمسة ثالوثات يمثل كل منها: الملك والإلهة «حتحور» وإلهة مقاطعة من مقاطعات القطر. ويشاهد في تمثال الملك الواقف المنحوت من حجر البورفير وتمثاله المصنوع من العاج وكذلك في مجاميع الثالوثات أن القدم اليسرى للملك يخطو إلى الأمام، والذراعين متدليان على الفخذين، واليد مقفلة. ومن الغريب أننا نلاحظ خلافًا للقاعدة المتبعة أن الملكة في تمثيلها مع الثالوثات تخطو بقدمها اليسرى إلى الأمام قليلًا، إذ القاعدة في كل تماثيل السيدات بوجه عام أن القدمين ملتصقتان. (ومن الشواذ تمثال الأميرة تدعى «مرسي عنخ»[8] من عهد الأسرة الخامسة ويلاحظ فيه أن القدم اليسرى تخطو إلى الأمام)، ويشاهد في تماثيل الملك الجالسة أن الذراعين منثنيان عند المرفق، واليد اليسرى مقفلة ومتكئة على الفخذ الأيمن، والإبهام فيها إلى أعلى وممسكة بمنديل، أما تمثالا الملك والملكة فيشاهد فيهما أن الملكة تطوق الملك بذراعها الأيمن ويدها اليسرى على ذراعه الأيسر. وأما تماثيل مجاميع المقاطعات (الثالوث) فيظهر فيها خمسة أوضاع مختلفة على الأقل.

ونذكر هنا بعض التماثيل الأخرى الملكية التي عثر عليها في عهد هذه الأسرة وأهمها:

(١) تمثال الملك «خوفو» الذي وجد في العرابة.

(٢) سبعة تماثيل جالسة للملك «خفرع» خمسة منها من حجر الديوريت، وواحد من الشيست، وواحد من المرمر، وقد عثر على ستة منها في بئر معبد الوادي «لخفرع» في الحجرة التي كانت منصوبة فيها، وواحد في «فتاح» بمبيت رهينة.

(٣) عثر على بقايا أكثر من مائتي تمثال في حفائر الأهرام كلها مهشمة. ومن الأجزاء الباقية يستدل على أنها كانت آية في الإتقان الفني ومن الأحجار الصلبة المختلفة الأنواع.

(٤) تمثالان للملك «خفرع» والإلهة «باست» من حجر الديوريت لم يتم صنعهما، عثر عليهما في معبد «خفرع» أيضًا.

(٥) تمثال جالس للملك «منكاورع» من الديوريت بمعبد الإله «فتاح» بمبيت رهينة.

(٦) سبعة تماثيل من الحجر الجيري مهمشة عثر عليها في حفائر الكونت «جلارزا» في منطقة الأهرام وكلها لأمراء من أسرة «خفرع».

(٧) تمثال جالس لملك غير معروف اسمه يحتمل أنه «ددف رع» عثر عليه في معبد «فتاح» بمبيت رهينة، وهو مصنوع من المرمر.

(٨) رأس جميل بلحية مصنوع من الحجر الجيري الأبيض لأمير في حفائر الجامعة بمنطقة الهرم، ويمتاز بابتسامة على وجهه.

(٩) رأس ضخم من الجرانيت الأسود للأمير «نب إم آخت» عثر عليه في حفائر الجامعة بمنطقة الهرم أيضًا.

(١٠) تمثال صغير لملك من الحجر الجرانيت الأسود لم يعرف اسمه وجد في معبد الملكة «خنت كاوس»، ويحتمل أنه للملك «منكاورع» والدها.

(١١) تمثال جالس من الجرانيت للملك «نوسر رع» من ملوك الأسرة الخامسة، وجد في معبد «فتاح» بمبيت رهينة

(١٢) الجزء الأسفل من تمثال الملك «نوسر رع» يده اليمنى مقفلة على فخذه عثر عليه في بحيرة الكرنك.

(١٣) تمثال جالس من المرمر للملك «منكاو حور» من الأسرة الخامسة متشح بملابس عيد «حب سد» عثر عليه بمعبد «فتاح» بمبيت رهينة.

(١٤) قاعدة تمثال جالس للملك «بيبي» من الأسرة السادسة عثر عليه في الكوم الأحمر، ومصنوع من الجرانيت.

(١٥) تمثال واقف من النحاس وآخر صغير من النحاس أيضًا للملك «بيبي الأول» عثر عليهما في هراكنبوليس، والتمثال الكبير يفوق الحجم الطبيعي بقليل ويده اليمنى مقفلة، ومدلاة على فخذه الأيمن، ويده اليسرى ممدودة قابضة على عصا، أما التمثال الصغير فيداه مقفلتان.

ويلاحظ أن أوضاع كل هذه التماثيل تحاكي تماثيل الملك «منكاورع» اللهم إلا تمثال الملك «منكاو حور»، وتمثالي الملك «بيبي الأول» المصنوعين من النحاس، على أن التغيير في تماثيل «منكاو حور» يرجع إلى أنه ممثل بملابس عيد «حب سد» أما في تمثالي «بيبي الأول» فلأنه يرجع إلى تقليد صناعة التماثيل الخشبية للنحاس.

أوضاع التماثيل الخشبية في الأسرتين الخامسة والسادسة

كانت التماثيل التي تصنع جالسة أو واقفة مألوفة في التماثيل التي من الحجر صغيرها وكبيرها، وذلك في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة. وأهم تغيير حدث — في وضع التماثيل الجالسة — كان ينحصر في تصوير اليد المقفلة مقلوبة، بحيث يكون ظهرها وعقل الأصابع في أعلى، ففي كتاب «بورخرت» عن التماثيل في الدولة القديمة، نجد أن ٦١ تمثالًا تتبع التقاليد القديمة على حين أن ٣٦ تمثالًا نجد فيها التجديد الذي ذكرناه الآن.

وكان وضع التمثال واقفًا هو السائد في التماثيل المصنوعة من الحجر، فنجد في كتاب «بورخرت» ٣٤ تمثالًا منفردة، وعشر مجاميع كلها واقفة. أما التماثيل الخشبية التي على نمط تمثال «بيبي الأول» النحاسي فنجد منها تسعة تماثيل، وكذلك عثر أخيرًا في سقارة على تمثالين من الخشب واقفين، على أننا نجد في مجاميع تماثيل الدولة القديمة أوضاعًا مختلفة اختلافًا عظيمًا. وعلى أية حال فإننا نلاحظ أن أوضاع تماثيل الملكين «خفرع» و«منكاورع» كانت السائدة في الدولة القديمة، سواء أكانت لأكابر رجال الدولة أم للملوك والأمراء.

الترتيب التاريخي لأوضاع التماثيل التي كان يستعملها الفنان المصري

يظهر مما تقدم أن أوضاع اليدين والذراعين في كل التماثيل كانت على ثلاثة أنواع في ثلاثة عصور مختلفة:

(١) وضع اليد اليسرى أمام الجسم، وتلك كانت من مميزات عهد الأسرة الثالثة، وربما امتد ذلك إلى عهد الملك «سنفرو». والواقع أن ذلك كان أحد الأوضاع للتماثيل الصغيرة المصنوعة من العاج التي نسبت إلى عهد فجر الأسرات، وهو ما يسمى بالعهد العتيق.

(٢) وضع اليد اليمنى أمام الجسم، وكان خاصًّا بتماثيل «خوفو» ومن المحتمل أن ذلك كان التقليد في عهده. (وتمثال «زوسر» على هذا الوضع ولو أنه من الأسرة الثالثة.)

(٣) وضع اليد مقفلة على الركبة اليمنى في التماثيل الجالسة، واليد اليسرى مفتوحة. وقد ظهر أولًا هذا الوضع في تماثيل «خفرع». أما التمثال الواقف لنفس هذا العصر فكانت ذراعاه مبسوطتين على الفخذين، ويداه مقفلتين والإبهام ظاهرًا.

(٤) وهناك فوق ما ذكرنا ملاحظة خاصة بتماثيل الدولة القديمة المصنوعة من الحجر، وهى أن كل تماثيل هذا العصر مقفلة اليدين، أو واحدة مقفلة، والثانية مبسوطة، ولم يحدث قط إلى الآن أننا وجدنا تمثالًا من هذا العصر فيه اليدان مفتوحتان. أما تماثيل الأسرتين الخامسة والسادسة المصنوعة من الخشب فكانت تصنع حسب التقاليد المتبعة في التماثيل والواقفة والقاعدة.

والوضع الخاص بالتماثيل الخشبية الواقفة يمثل شيخ البلد. ويوجد على أقل تقدير عشرة أمثلة من هذا الوضع في متحف القاهرة ويوجد كثير غيرها في متاحف أوروبا وأمريكا. أما التماثيل الخشبية للأطفال والسيدات فلا تختلف في وضعها عن التماثيل الحجرية.

تأثير تماثيل «خفرع» و«منكاورع» في صناعة تماثيل الأفراد في الأسرتين الخامسة والسادسة

الفرق بين تماثيل الجيزة وسقارة

يوجد في المتحف المصري أكثر من مائة تمثال جالس من عهد الدولة القديمة، ويشمل ذلك العدد المجاميع من التماثيل، وقد لوحظ أن ستين تمثالًا منها قد نحتت حسب التقاليد المتبعة في تماثيل «خفرع» من حيث الوضع، ومنها نحو ٣٦ قد انحرفت عنه بتغيير بسيط، وذلك في كيفية وضع اليد اليمنى المقفلة، فمثلًا نلاحظ في هذه التماثيل أن راحة اليد تكون مقلوبة إلى أسفل بدلًا من جعل الإبهام إلى أعلى. وقد عثر على ٣١ تمثالًا من الستة والثلاثين في سقارة ويرجع تاريخها إلى الأسرة الخامسة، والظاهر أن هذه التماثيل قد أخرجتها مدرسة واحدة على رأسها فنان واحد، وتلاميذه الذين عاشوا معه في منف، وابتدعوا هذا التجديد الذي يختلف بشيء بسيط عن إنتاج فناني الجيزة وتقاليدهم. ويغلب على الظن أن تقاليد الجيزة هي التقاليد الرسمية، إذ وجدنا التمثال الوحيد الملكي الذي عثر عليه من الأسرة الخامسة، وهو للملك «نوسررع» قد وضع على هيئة وضع تمثال الملك «خفرع».

على أننا إذا استبعدنا هاتين المجموعتين أي الستين تمثالًا التي نحتت في مدرسة الجيزة والـ ٣٦ تمثالًا التي نحتت في مدرسة سقارة لم يبق لدينا إلا بضعة تماثيل قد ظهر فيها بعض تغيير مخالف لكل ما سبق، ففي اثنين منها نجد أن اليد اليسرى

مقفلة وموضوعة على الركبة. وفي اثنين آخرين نجد أن اليدين مقفلتان. أما تماثيل الرجال الواقفة وتماثيل السيدات الجالسات فليس فيها اختلاف تقريبًا، ومن بين تماثيل السيدات الواقفة ثلاثة نجد في كلٍّ القدم اليسرى تخطو إلى الأمام قليلًا، ونجد ذلك الوضع في تمثال الملكة زوجة «منكاورع»، وتمثال «مرسي عنخ» هذا إلى تمثال سيدة مع رجل واقفين فنجد يديها مقفلتين ومتدليتين على فخذيها كالرجل.

ومن كل ما تقدم يمكننا أن نستخلص بعض حقائق عن تماثيل الدولة القديمة تكاد تنطبق على كل ما عثر عليه حتى الآن، فمثلًا نجد أن قطعتين مؤرختين، وهما تمثال الأميرة «نزم رعنخ» والملك «خع سخموي» لكل منهما كرسي خشبي. وأن الذراع الأيسر موضوع أمام الجسم، غير أن الصناعة في كل منها مختلفة جدًّا، وكذلك تمثال الملك «زوسر» له كرسي خشبي، وذراعه الأيمن أمام جسمه، ويلاحظ أن صناعة تمثالي «خع سخموي» و«زوسر» يظهر فيهما الصناعة الملكية التي سارت في عهد الأسرة الثالثة. أما صناعة تمثال «نزم عنخ» فيظهر فيها الصناعة الشعبية لهذه الفترة.

صناعة تماثيل الأفراد في عهد الأسرة الثالثة وما قبلها

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أنه لا فائدة من تأريخ التماثيل التي عثر عليها قبل هذا العهد، إذ من المحتمل جدًّا أن فكرة صناعة التماثيل للملوك وللأفراد من الحجر لم تظهر قبل أواخر الأسرة الثانية، والسند الوحيد الذي نرتكز عليه في ذلك هو أننا لم نعثر للآن على تماثيل من هذا النوع، وربما تطالعنا الكشوف فيما بعد بما لم يكن في الحسبان. وتنم صناعة تماثيل الملكين «زوسر» و«خع سخموي» على أن بعض الفنانين الملكيين قد وصلوا إلى درجة لا بأس بها جعلتهم يمثلون صورًا حية تقرب من الحقيقة. ومن المحتمل جدًّا أنهم صنعوا تماثيل لكل ملوك هذه الأسرة. أما تماثيل الموظفين فلا بد أنه قد صنعتها طائفة من الفنانين أقل مهارة من مثالي الملك. وقد اتخذوا الجرانيت مادة محببة لهم ليظهروا فيها براعتهم الفنية، ولكن النتائج جاءت خشنة ساذجة، وبخاصة عندما أرادوا أن يقلدوا التماثيل الملكية. على أنهم كانوا يصنعون بعض التماثيل من الحجر الجيري مثل تمثالي الأميرة «ردزيت» و«سبا»، وعلى ذلك يحتمل أنهما من نهاية الأسرة الثالثة، أو من عهد الملك «سنفرو»، وذلك عندما أخذ استعمال هذا النوع من الحجر ينتشر في عهد الأسرة الرابعة، ثم أصبح المادة السائدة لصناعة التماثيل في عهد الأسرة الخامسة.

نجد بعد ذلك أمامنا تمثال الأمير «رع حتب» وزرجته «نفرت» وهما من أسرة الملك «سنفرو». ومن المحتمل أنهما عاشا إلى عهد الملك «خوفو» الذي ظهر في عهده كثير من الصفات العالية في فن النحت المصري، إذ بلغ قمته من الإتقان وحسن الذوق.

تماثيل الملوك في عهد الأسرة الرابعة

وتدل التماثيل التي كشفت من عهد «خوفو» وما قبله بقليل، على أن الفنانين قد ألبسوا تماثيلهم الجالسة ثوبًا جديدًا من الروعة والتجديد. مما يدل على أنهم لم يكونوا مرتبطين بالعهود التي سبقت، إذ نجد في الواقع على حسب ما وصلت إليه معلوماتنا أن الفنان أو جماعة الفنانين الذين صنعوا تمثال الملك «خفرع»، ثم تماثيل الملك «منكاورع» قد ابتدعوا شكلًا مقبولًا للتماثيل في البلاط المصري في ذلك العصر يحمل في ثناياه الروعة الملكية، وأبهة الملك الحقيقية، فنجد للملك «خفرع» الذي كان (حسب معلوماتنا إلى الآن) أول من صنع له فنان المدرسة الجديدة أكثر من أربعة وعشرين تمثالًا في معبده في الوادي فقط لا تزال آثار أماكنها ظاهرة إلى الآن حول جدار ردهة المعبد العظيمة بالحجم الطبيعي، ومن المؤكد أنه صنع له أكثر من هذا العدد في المعبد الجنائزي، إذ أثبتت الكشوف الحديثة أنه وجد له بقايا أكثر من ثلاثمائة تمثال صغيرة وكبيرة من الأحجار الصلبة المختلفة الأنواع. ومن المحتمل أن الملك «منكاورع» قد صنع لنفسه ما يقرب من هذا العدد، ولا أدل على ذلك من أنه قد صنع ثالوثًا لكل مقاطعة من الاثنتين والأربعين مقاطعة التي يتألف منها القطر المصري. وقد عثر على بعضها الأستاذ «ريزنر».

ازدهار صناعة التماثيل الملكية في الأحجار الصلبة وكثرة عددها

ويمكننا أن نقرر هنا أنه قد صنع على وجه التقريب في عصري هذين الملكين «خفرع ومنكاورع» ما يربو على خمسمائة تمثال معظمها من الديوريت والمرمر، والشيست وغيرها من الأحجار الصلبة على يد جيل واحد من الفنانين. ولا نزاع في أن أساتذة من هذا العصر كان لهم تلاميذ قد خلفوهم، وبخاصة في مثل هذه الأعمال الفنية العظيمة التي كان يتطلبها البيت المالك في تلك الفترة، ولذلك لا يستغرب أن تكون الأسرة الخامسة قد بدأت أعمالها العظيمة بطائفة من الفنانين المدربين الذين نقلوا دروسهم في معامل

«خفرع ومنكاورع». ولا نزاع في أن هذه المعامل كانت تقام بجوار المعابد نفسها، بل ربما كانت فيها؛ كما يدل على ذلك القطع الكبيرة التي وجدناها لم تتم بعد في المعابد. وفي الوقت نفسه كان لتقدم فن المعمار أثر عظيم في عهد بناء أهرام الأسرة الرابعة أدى إلى استثمار المحاجر في مختلف جهات القطر، وبخاصة حجر طرة الأبيض، وأنتج طرقًا فنية في قطع الأحجار وتهذيبها، ومن ثم نشأت طائفة عظيمة من مهرة الحجارين. والواقع أن مصانع الأهرام كانت مدرسة علمية لكل الصناعات والحرف، وهي التي وضعت الأساس لإنماء فن النحت والعمارة في العصور التي تلت.

سبب كثرة تماثيل الأفراد في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة

وكان لتكوين طائفة عظيمة من النحاتين ومدهم بأحجار طرة البيضاء السهلة النحت أثر عظيم في تخفيض تكاليف عمل التماثيل، وسهلت الأمور لانتشار فن النحت في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة انتشارًا عظيمًا. لذلك نرى أن كل موظف كبير، أو متوسط الحال ينحت لنفسه تمثالًا يطابقه تمامًا ليوضع معه في سردابه الذي أقامه في قبره كما يشاهد ذلك في جبانتي الجيزة وسقارة.

ولم يقتصر هؤلاء العظماء على عمل تماثيل لأنفسهم فحسب، بل كانوا يصنعون تماثيل لأفراد أسرتهم وخدمهم مما يسهل علينا معرفة نسبة أفراد الأسرة بعضهم إلى بعض. ولم يقتصر عمل التماثيل على الجبانات الملكية ورجال بلاطها، بل كذلك وجدنا تماثيل في جهات أخرى بعيدة عن مقر الملك. ولا نكون مبالغين إذا قررنا أنه لم يصنع في أي عصر من عصور التاريخ المصري عدد من التماثيل يضارع ما عمل في عهد الدولة القديمة، والواقع أن الفرصة لم تسنح ثانية قط لمتوسطي الحال في مصر أن يصنعوا لأنفسهم تماثيل كما أتيحت لهم في هذا العصر.

سبب قلة تماثيل الملوك في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة

وكان الفنانون بطبيعة الحال يقلدون تماثيل أساتذتهم الذين نحتوا تماثيل «خفرع»، و«منكاورع» وهم الذين أصبحت أشكال تماثيلهم وأوضاعها تقليدًا في مصر في خلال الدولة القديمة. هذا إذا استثنينا الأوضاع البسيطة التي أدخلت على التماثيل التي نحتت في سقارة. وأغرب شيء يلفت النظر في تماثيل هذا العصر قلة ما وجدناه منها لملوك

الأسرة الخامسة، ولا نزاع في أن سراديب معابد أهرام (أبو صير) كانت تحتوي على عدد عظيم منها غير أنه مما يؤسف له جد الأسف أن الحفائر التي قامت في هذه الجهة لم يعثر فيها إلا على قطعة صغيرة من تمثال، وهو فم بالحجم الطبيعي من المرمر صنع صناعة دقيقة، وقد وجد في معبد الشمس للملك «وسركاف». هذا رغم أنه كشف عن خمسة سراديب، في كل معبد من معابد هذه الأهرام، وكذلك عثر فيها على مخازن عظيمة ذات حجم كبير، وهذه المعابد قد خربت تخريبًا ذريعًا من الداخل كالأهرام الكبيرة. ولا بد أن التماثيل التي كانت فيها قد عرضت للتلف مدة آلاف السنين وبخاصة بعد سقوط الدولة القديمة عندما قامت الثورة الاجتماعية وحطمت كل آثار المعابد. (انظر جزء أول ص ٣٩٨ إلخ) فلم يبق منها شيء، ولا غرابة إذا كانت التماثيل التي عثر عليها لهؤلاء الملوك قد كشف عنها في جهة أخرى.

وبعد الدولة القديمة بقي وضع التماثيل واقفة تقليدًا سائدًا إلى أواخر التاريخ المصري. أما التماثيل الجالسة في عهد الدولتين الوسطى والحديثة فقد اتخذت شكل الوضع الذي كان متبعًا في سقارة مع بعض التجديد بأن تكون اليد اليمنى مقلوبة إلى أسفل، وكذلك ظهر لأول مرة وضع ليدين مفتوحتين على فخذي التمثال الجالس في الدولة الوسطى، وهناك أوضاع أخرى يمكن مشاهدتها في مجموعة تماثيل الدولة القديمة.

(٣) الصناعات الدقيقة

الأثاث الدنيوي كان يستعمل أثاثًا جنائزيًّا

ذكرنا في عهد ما قبل الأسرات أنه وجد في بعض المقابر قطع فنية تدل على نبوغ المصري منذ ذلك العهد السحيق في صنع حليه وأدواته المأتمية. ولا بد أنه كان بطبيعة الحال يستعمل مثلها في حياته الدنيوية، ولذلك نعتبر أنه ضرب من السخافة والغلو، ما يقال عن المصري من أنه كان يصنع هذه الأشياء لغرض ديني محض، إذ الواقع أن المصري كان يعتقد أن الحياة الآخرة هي صورة مطابقة للحياة الدنيا، وأن ما كان يستعمل في دنياه يمكن أن يستعمله في آخرته، ولذلك نجد كثيرًا من الأدوات المنزلية المستعملة قد وضعت مع المتوفى في القبر، وما ذلك إلا ليستمر في استعمالها في الآخرة. ولا نكون مغالين إذا قلنا إن المصري كان يتذوق الفن لأجل الفن من هذه الناحية، ويتقنه لحبه للإتقان لا

لأجل أن يستعمله في قبره فحسب. لذلك إذا تكلمنا عن أثاث المتوفى في قبره فإنما نتكلم عن أثاثه في بيته، إذ كان الأول صورة من الثاني.

بعض بدائع حلي العصر الطيني

وقد ظهرت بعض صناعات دقيقة، بلغت من الكمال حدًّا بعيدًا في عهد الدولة الطينية، ولا أدل على ذلك من قطع الأثاث، والألواح المرصعة بالعاج والمعادن التي كشف عنها في سقارة، والعرابة المدفونة. مما ينبئ عن مهارة وحسن ذوق في الزخرفة يسترعيان النظر. يضاف إلى ذلك المجوهرات التي وجدت في قبر الملك «زر» إذ نجد في نظمها ورشاقة تأليف مجاميعها من خرز وتعاويذ ذات ألوان مختلفة ما يجذب النظر ويستوقفه إعجابًا ودهشة.

تقدم الصناعة في هذا العصر

ويجب أن نذكر هنا على وجه خاص سوارًا كل ما فيه من زخرف هو إفريز وجهات القصر الملكي يعلوه صور الإله «حور». وأهم ما يلفت النظر في هذه الفنون الجميلة أنه ليس فيها ما يمله النظر. ويرجع الفضل في ذلك إلى عدم استعمال مادة واحدة، إذ كان وقتئذ الذهب والفيروز يستعملان. وتدل الأشكال المصنوعة من الأول في هذا الحين على أن صناعته كانت قد تقدمت أكثر من صناعة الثاني، مما يدل على أن صياغ هذا العصر كانوا قد تقدموا في صناعتهم في زمن قصير جدًّا.

القطع الأثرية التي عثر عليها في مقبرة «حمكا»

وتدل الآثار المكشوفة في مقبرة «حمكا» على أن المدينة المصرية قد بلغت شأوا بعيدًا في أواسط الأسرة الأولى؛ إذ تعتبر المجموعة التي وجدت فيها من الأسلحة، والأدوات المختلفة التي صنعت بإتقان، فريدة في بابها. ويضاف إلى ذلك مجموعة ثمينة من الأقراص رصعت من مواد مختلفة (الحجر، والنحاس، الخشب، والعاج) وقد ثقب كل منها في وسطه بثقب ينفذ منه عصا، ولم يعرف إلى الآن استعمال هذه الأقراص. وقد زينت رقعة بعضها بمناظر صيد برية وبحرية، أو بأشكال هندسية تنم عن رشاقة خلابة ترجع إلى المهارة التي استعملها الفنان في ترصيعها بالألوان المختلفة وإلى انسجام تأليف المناظر

وتوزيعها حول العصا التي في رقعة القرص، وإلى الإتقان الفني الذي أظهره الفنان في كل هذه الأشكال المرصعة.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا قطعة من الحجر الجيري الأبيض عثر عليها في هذه المقبرة وقد رسم عليها ثور بالألوان، ولا يبعد أن يكون هذا أول رسم ظهر في التاريخ للعجل «أبيس» إذ نجد في شكله كل ما ينطق على صفات هذا العجل التي عرفناها فيما بعد.

ازدهار صناعة المجوهرات في عهد «خوفو»

أما في عهد الأسرات التي تلت فلدينا بعض أمثلة تدل على أن الفن في هذه الفترة كان سائرًا في طريقه نحو الرقي، وبخاصة في عهد الأسرة الرابعة. إذ نجد صناعة المعادن، وصناعة الأواني من الحجر والفخار، وصناعة الأخشاب، وكل الصناعات الأخرى الدقيقة، قد برع فيها الصانع الفنان وضرب فيها بسهم صائب في الرونق والجمال والرشاقة بما قد يكون بلغه فنان عهد الأسرة الثالثة. ولكن لم يفقها بعد صناعة في العصور التي تلت. وأعظم نموذج لصناعة هذا العصر الكنز الذي عثر عليه في مقبرة الملكة «حتب حرس» والدة الملك «خوفو»، إذ نشاهد من بين طرائفه المحفة ذات الشكل الأنيق والزخرف البسيط مما يشهد بمقدار ما وصل إليه الصانع في هذا العصر من الذوق الفني الراقي. أما الخلاخيل المصنوعة من الفضة، والمحلاة بسوم على شكل ذباب ضخم والمرصعة بالفيروز واللازورد فتعد من النفائس التي يفخر بها فنان أي عصر من عصور التاريخ، هذا إلى أن الألواح المطعمة بالقاشاني والذهب قد صنع بعضها وفق أشكال معروفة، وبعضها وفق أشكال لم تكن في الحسبان، وكذلك الإشارات الهيروغليفية المصنوعة من الذهب على إطار المحفة وأدوات الغسل والزينة المصنوعة من الذهب أو النحاس، وثلاثة الأواني التي من الذهب النضار ويفوق كل ذلك النقوش العجيبة التي على جانبي باب الكوة التي تضم سرير الملكة. كل ذلك يضع أمامنا صورة ناطقة لقوة الاختراع، والمهارة والذوق السليم في عهد أسرة «حتب حرس». وتدل شواهد الأحوال، وظروف كشف هذا الكنز، على أن معظم هذه الأدوات قد نقلت من قصرها الخاص لتكون معها في مقرها الأخير. ولا غرابة في هذا فإن «حتب حرس» هي أم الأسرة الرابعة ونسلها هم الذين بلغ في عصرهم فن المعمار والنحت مبلغًا لم تَفُقْه أسرة من الأسر التي تلت.

على أن هذه المهارة في الحرف الدقيقة لم تكن وقفًا على فناني الملوك وصناعهم، بل وجدنا كذلك ما يثبت أن علية القوم ومتوسطي الحال منهم كانوا يصنعون لأنفسهم

جواهر ومصوغات تعد من فرائد الفن المصري حتى الآن. وقد جادت الصدف بالعثور على حجرة دفن لم تمس لسيدة يدل قبرها على أنها من أصحاب اليسار وإن لم تكن من علية القوم.[٩] ومن هذه المقبرة يمكننا أن نعرف على وجه التقريب مقدار تذوقهم للفن، وللصناعات الدقيقة. وقد عثر على نفائس هذا القبر داخل التابوت الحجري الذي فيه السيدة، وكان أول ما لفت النظر عند رفع غطاء التابوت التاج المصنوع من الذهب الوهاج الذي كان يحيط برأس تلك السيدة ويتألف من شريط طوله ٣٨س.م، وعرضه ٢٥س.م محلى بثلاثة أقراص من الذهب كل منها مرصع بفص من الكرنلين (حجر يشبه العقيق)، وهذا الشريط المصنوع من الذهب الخاص مثقوب في وسطه وعلى مسافتين متساويتين من الثقب الأوسط يوجد ثقبان آخران، وذلك ليثبت فيه ثلاثة الأقراص الذهب بأربطة أسطوانية الشكل، وقد نقش القرص الذي يتوسط التاج برسم أربع من أزهار البشنين. أما الرسم الذي على كل من القرصين الجانبيين فيحتوي على زهرتين مفتحتين من أزهار البردي يتقابلان عند فص مستدير مرصع في القرص، وعلى كل من الزهرتين قد حط طائر يعرف باللغة المصرية القديمة «أخو» ينقر بمنقاره نهاية الزهرة. وكان يحمي هذا التاج آخر من النحاس الموشى بورقه رقيقة جدًّا من الذهب، كأنها الهباء لتستر لون النحاس الذي يقبل الصدأ بسرعة، وكان هذا الشريط كذلك مثقوبًا مثل الشريط الذهبي في ثلاثة مواضع في كل ثقب مسمار من النحاس قد استعمل لحمل التاج الذهبي خوفًا من تثنيه. وقد عثر الأستاذ «أشتايندورف» على تاج مثله من النحاس في منطقة الأهرام سنة ١٩٠٣. ومن المحتمل جدًّا أن صائغها واحد، وقد قال الأستاذ «شيفر» العالم الأثري الألماني أن الطائر الذي ينقر الزهر هو «الغرموق» (مالك الحزين) ولكنه في الواقع الطائر الذي يسمى الكركي «إبيس»، وهذا التاج يعد من فرائد الفن التي أخرجتها يد الصانع في هذا العهد. وعثر حول رقبة هذه السيدة على قلادة جميلة الصنع من الذهب تحتوي على خمسين قطعة كل منها يمثل خنفساء، وقد نظمت كلها في خيط من الذهب يمر في وسط كل منها، ومن المحتمل جدًّا أن كلًّا من هذه القطع كان يعد تعويذة يرمز بها للإلهة «نيت» وأن السيدة التي نظمت هذا العقد بهذه الكيفية كانت ترغب في حماية هذه الإلهة، ولا يمكننا أن نعرف للآن لماذا كانت هذه الحشرة رمزًا للإلهة «نيت»، ومن المحتمل جدًّا أنها الحشرة «عنخ» (الحياة) التي ذكرت في متون الأهرام،[١٠] ويظن بعض العلماء أنها الحشرة المقدسة التي سبقت «الجعل» (الجعران) وكانت الأولى تقدس منذ قبل الأسرات إلى الدولة القديمة والثانية كان تقديسها شائعًا في العصور التي تلت إلى

نهاية التاريخ المصري. وعثر على قلادة أخرى حول رقبة هذه السيدة يستدل من نظمها على أناقة الجنس اللطيف في هذا العصر، وتتألف من محبسين من الذهب بينهما حبات من الذهب والخرز، وقد وجد مع هذه القلادة ست قطع من البرنز الموشى بالذهب كل منها على شكل حرف النون بالمصرية أي كموج الماء، وهذه كانت تنظم على مسافات متساوية في وسط القلادة لتعطيها صلابة ومتانة. أما جثة هذه السيدة فوجدت مغطاة بثوب مصنوع من الخرز، وفي أطرافه قطع من النحاس مخروطية الشكل كانت توضع كأهداب لتجعله مسدلًا على الجسم بدون حركة كثيرة. وقد عثر على قطع متماسكة تدلنا على كيفية نظم الخرز على هذا الثوب.

دقة قطع الخرز وصنعه

وكذلك عثر في مقبرة الأميرة «حمت رع» في حفائر الأهرام على رسم ثوب محلى بالخرز بألوانه الزاهية. أما أعجب ما كشف في هذه المقبرة فعقد قد انفرط نظمه، وهو يتألف من حبات من الفيروز بلغ من دقتها وصغر حجمها أنه لا يمكن أن يلتقطها الإنسان بطرفي أصبعيه، ومما يزيد العجب والدهشة أنها مثقوبة ولا يمكن لأي خيط أن ينفذ منها مهما كان دقيقًا، وهذه الحبة نفسها كانت مركبة داخل أخرى من الذهب مثقوبة أيضًا، وقد عثر على آلاف من هذه الحبات، ولم يمكن نظمها للآن. وليس لدينا أي تعليق على كيفية صنعها غير أننا نتساءل عن تلك الآلات المتناهية في الدقة التي استعملت في ذلك العهد السحيق عهد الأسرة الرابعة أي منذ خمسة آلاف سنة تقريبًا لصنع هذه الحبات. وأظن أن الجواب على ذلك سيبقى من المعضلات وينضم إلى المعضلات المصرية الأخرى التي لم يهتد لحلها بعد.

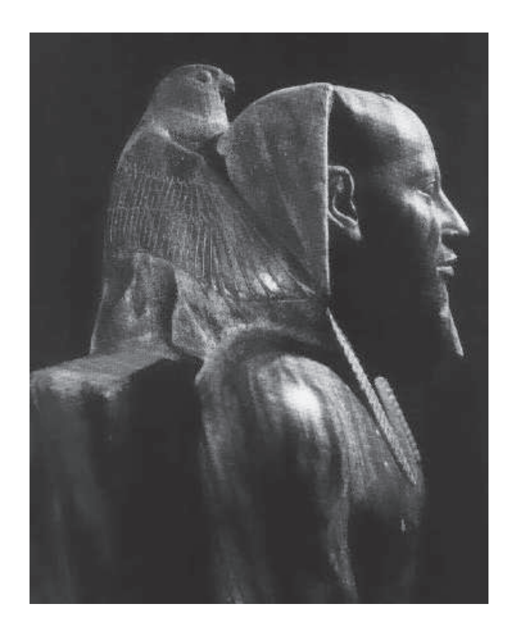
الأدوار التي يمر بها الفن

وقبل أن نختم كلامنا في هذا الفصل الموجز عن الفن عند قدماء المصريين نقول: إن كل فن في أية بقعة من بقاع العالم لا بد أن يمر بأطوار ثلاثة: النشوء، والارتقاء، ثم الانحطاط. وأنه لم ينشأ فن في بلد ما لأجل الفن بل كان دائمًا بداية نشأته المنفعة قبل كل شيء، ففن الرسم والتصوير والنحت في كل التاريخ القديم كان الغرض منه السحر والدين، وقد استمرت هذه البواعث هي المقصودة، ولكن على مر الأيام تربى الذوق الفني



الملك «منكاورع» ممثل بين إلاهتين، عثر عليه في معبد الوادي لهرمه بالجيزة.

وأصبح الفنان يتذوق فنه فبرع فيه حتى بلغ القمة، وبعد ذلك يأخذ الفن في الانحطاط لأسباب عدة منها ما هو ديني ومنها ما هو اقتصادي، ولكن الروح القديمة التي حافظت



الملك «خفرع» ويعد أجمل قطعة حفرت في حجر الديوريت.

عليها التقاليد تنبعث من وقت لآخر في وسط هذا الانحطاط، فتبرز لنا بعض قطع ممتازة تظهر لنا جمال الفن المصري كما كان في عهد عنفوانه في وسط التدهور الذي حاق به.

هوامش

(١) Maspero, Ars Una p. 41.

(وقد بقي محافظًا على تمثيل الخشب في الأحجار حتى إنه كان يمثل جذوع النخل في أحجار السقف والأعمدة).

(٢) كان يستخرج من محاجر قريبة من حلوان.

(٣) Devies, Rock Tombs, of Sheikh Saïd, p. 12.

(٤) Davies, Rock Tombs, p. 18, pl. IV.

(٥) Lepsius, Denk Erg. t. I, p. 234.

(٦) Excavations at Giza, Vol. I, p. 86, pls. LIII, LIV.

(٧) Excav. at Giza II, p. 194–195.

(٨) Excav. at Giza, vol. II, pl. LXVI.

(٩) S. Hassan, Excav. at Giza, Vol. II, p, 149 pls. L, LI, LII, etc.

(١٠) Pyr. 1301, C, etc.

الفصل العاشر

مصادر فصل الفن

إن معظم ما كتب عن الفن المصري لا يمكن فصله عن المعتقدات الدينية، إذ كان كل منها يؤثر في الآخر لأن العقائد الدينية كان لها القدح المعلى في تسيير الفن وتطوراته، ولذلك نجد أحيانًا مظاهر في الفن لا تتفق مع ذوقنا الحديث، ولكن كان لا بد من وجودها خضوعًا للمؤثرات الدينية والجنازية، وأهم المصادر التي استقينا منها هذا الفصل ما يأتي:

(١) Capart. Les Débuts de l’Art en Egypte, Bryxelles, 1931.

ويبحث عن بداية الفن في مصر بدقة وعناية.

(٢) H. Schäfer, Von Ægyptischen Kunst,3rd Ed. Leipzig 1930.

يعد هذا المؤلف أكبر عمدة في تاريخ الفن المصري.

(٣) Schäfer, und Andrae. Die Kunst des Alten Orient, Berlin, 1925.

هذا الكتاب يبحث عن تاريخ الفن في الشرق القديم وبه فصل ممتع عن مصر بقلم الأستاذ شيفر.

(٤) Bissing, Ægyptische Kunstgeschichte, Berlin, 1934–35.

يشمل هذا الكتاب تاريخ الفن المصري منذ البداية حتى الفتح العربي والمؤلف له آراء خاصة في الفن المصري.

(٥) Klebs, Die Reliefs des alten Reiches.

هذا المؤلف يشمل كل مناظر الحياة والصناعات والحرف في عهد الدولة القديمة في صور متقنة متبوعة بالشرح.

(٦) Maspero, Histoire générale de l’art en Egypte, Paris 1911 (Ars Una).

يعتبر مؤلف الأستاذ مسبرو هذا من أمتع الكتب عن الفن. ورغم قدم آرائه فإنه لا يزال يعتمد عليه في كثير من البحوث.

(٧) Petrie, The arts and crafts of Ancient Egypt, London, 1923.

هذا الكتاب مختصر بسيط عن الفنون والحرف في مصر في كل عصورها وقد ترجم للفرنسية.

(٨) Perrot et Chipiez, Histoire de l'art, dans l'antiquité t.l.: L'Egypte, Paris, 1882.

رغم قدم هذا الكتاب فإنه يعد من الكتب الهامة في تاريخ الفن المصري المقارن.

(٩) Boreux, L'art Egyptien, Paris, 1926.

هذا الكتاب مختصر صغير عن الفن ويمتاز بصورة المتقنة.

(١٠) Capart. Documents pour servir à l'Etude de l'art égyptien 2 Vol. Paris 1927–31.

صور هذا المؤلف غزيرة ومفيدة في دارسة تدرج الفن.

(١١) Stndorff. Die Kunset der Aeypter, Leipzig, 1928.

يتناول هذا الكتاب فن البناء والتماثيل والصناعات الدقيقة بطريقة سهلة.

(١٢) H.Ranke. The Art of Ancient Egypt. Vienna–London.

وأهم بحوثه فن البناء والنحت والرسم بالألوان والفن التطبيقي.

(١٣) Borchardt, Statuen und Statuetten Von Konigen und pri–vatleuten, 5 vol. 1911–1836.

في هذا المؤلف أكبر مجموعة عن التماثيل في الدولة القديمة، ومنها عملت كل المقارنات التي تكلمنا عنها في فصل الفن.

(١٤) Reisner, Mycerinus, Cambridge, Massachusetts, U.S.A. 1930.

كتب الأستاذ ريزنر في هذا المؤلف فصلًا هامًّا عن التماثيل من (١٠٨ إلى ١٣١) في عهد الدولة القديمة وخاصة في عهد الأسرة الرابعة.

الفصل الحادي عشر

العلوم المصرية

تحوت إله العلم

يعزو المصري كل ما وصل إليه من علوم ومعارف إلى الإله تحوت (إله القمر)، وبخاصة علوم الفلك والحساب والطب، ولا غرابة في ذلك فإن الكهنة كما يقال كانوا هم الطائفة المتعلمة في البلاد منذ فجر التاريخ، وقد بقوا كذلك طوال مدة التاريخ المصري، فكانوا ينسبون كل ما هو مشرف وكل ما هو عظيم لآلهتهم، ولكن كل ذلك كان من نسج خيال هؤلاء الطائفة رغم تبحرهم في العلوم.

الحاجة أم الاختراع

والواقع أن الحاجة وسنة الرقي والبيئة كانت الدافع الأكبر للتطور الذي نجده سائرًا نحو الكمال في الحياة المصرية العلمية والعملية على السواء، فنشاهد أن ما كانت تحتاج إليه البلاد من أعمال الري العظيمة وإقامة المباني الضخمة كالأهرام والمسلات والمعابد وقطع التماثيل الهائلة، كل هذا كان يتطلب تعمقًا في المسائل الميكانيكية العلمية، والهندسة التطبيقية، مما كان لازمًا لنقل الأثقال وإقامتها في أماكنها المخصصة لها. هذا إلى أن التفنن في صناعة المعادن، وعمل الفخار، والزجاج الملون، والقاشاني قد كشف للمصري عن خواص الأشياء الطبيعية والكيمائية مما جعله ينفرد عن باقي العالم بالنبوغ في العلم الذي اشتق اسمه من كلمة «كمي» المصرية، ولذلك كان المصري أول من حنط الأجسام وعرف تشريحها.

تفوق المصري في العلوم التطبيقية

وتدل الأبحاث العلمية على أن المصري كان ماهرًا في العلوم التطبيقية وفي المسائل الفنية، ولكنه لم يكن موهوبًا في البحوث النظرية المحضة، ولذلك يقول «هردوت»: إن علم الهندسة كان وليد الحاجة عند المصري، وذلك عندما أراد أن يقسم الأراضي الزراعية إلى قطع منتظمة. وعلى أية حال نرى الحالة الاجتماعية في وادي النيل قد حتمت نشوء نظام ثابت عام للمقاييس. وقد استعمل المصري في المقاييس السطحية الذراع والشبر والقبضة والأصبع والقيراط، وكان الذراع العادي يساوي ٠٫٤٥٠ من المتر والذراع الملكي ٠٫٥٢٥ من المتر وهذان المقياسان كانا يستعملان في المباني العادية. أما في حساب المساحات الكبيرة[١] فكان يستعمل مقياس يسمى «إنترو» وهو «سونيوس» الإغريقي ويساوي تقريبًا ٥٠٠٠ ذراع. وكان المساحون الملكيون يقيسون الأرض بوحدة تسمى «ستا» وتساوي نحو ٢٧٥٦ مترًا مربعًا، وكانت وحدة المكاييل تسمى «هنو» ويساوي ٤٥ سنتيمترًا، أما معيار الوزن فكان «الدبن» ويساوي نحو ٩٢ جرامًا. واستعمل المصري الميزان لوزن الأشياء العادية وبخاصة التي كانت تحتاج إلى دقة.

ولم تكن النقود بالمعنى المتعارف بيننا معروفة عند المصريين حتى العصر الفارسي، ولكن كان يوجد لديهم معيار لتقدير قيمة الأشياء يسمى «شعت» للدفع به أو للمبادلة بما يساوي قيمته كما شرحنا ذلك.

(١) علم الرياضيات

تدل الوثائق التي في متناولنا على أن المصري كان يستعمل الأرقام في الحساب منذ فجر التاريخ، بل قبل عهد الأسرات بقليل، ولكن لم تصل إلينا وثائق مكتوبة عن الرياضيات إلا منذ زمن الأسرة الثانية عشرة.

ظهور الأرقام منذ فجر ما قبل التاريخ

ويمكننا أن نؤكد أنه منذ عهد الملك «نعرمر» كان يوجد في مصر نظام الأرقام بكل علاماته حتى العلامة التي تدل على ألف، يضاف إلى ذلك أن نقوش حياة «متن» قد كشفت لنا عن وجود مقاييس للأراضي، وقد حصل عليها بنفس الطريقة التي كانت متبعة في ورقة (رند)، التي يرجع تاريخها إلى عهد الدولة الوسطى، وقد أعطى فيها

مساحة سطح المستطيل مضبوطة. وكان المصري قد اتخذ وحدة للمقاييس السطحية الكبيرة «الحكات» وقد جاء ذكر ذلك في أوراق بردية ترجع إلى الأسرة السادسة،[2] ومن المحتمل أنه كانت توجد وحدات للموازين أيضًا.

الأوراق الرياضية التي وصلت إلينا

وخلافًا لما ذكرنا لا نجد لدينا ما يسمح بتتبع تاريخ بداية علم الرياضيات في مصر حتى الأسرة الثانية عشرة. وهي الفترة التي نجد فيها وثائق عظيمة ذات اصطلاحات ثابتة. وهذه الوثائق هي ورقة مسكو وورقة كاهون وبرلين. وكذلك يعزى إلى هذا العصر ورقه رند،[3] وإن كانت النسخة التي وصلت إلينا كتبت في عهد الهكسوس. ومن هذه الوثائق يمكننا أن نأخذ فكرة عن علم الرياضيات المصري قبل أن يتأثر بالرياضات الإغريقية.

وسنترك أوراق الدولة الوسطى جانبًا الآن ونقتصر في كلامنا على ورقة (رند) التي يعتقد بعض المؤرخون أنها كورقة «إدون سميث الطبية» ترجع إلى عصور قديمة جدًّا قبل الدولة الوسطى.

وقد اشترى رند هذه الورقة عام ١٨٥٢ من أحد المباني الأثرية الواقعة بجوار معبد الرمسيوم بالأقصر، وكان معها ورقة «إدون سميث» الطبية التي نتكلم عنها فيما بعد. وقد ذكر كاتب الورقة أنها كتبت في السنة الثالثة والثلاثين من حكم الملك «أبو فيس» وهذه النسخة منقولة عن أصل من عهد الدولة الوسطى.

ورقة رند ومحتوايتها

وقد قسم الأستاذ «بيت» محتويات هذه الورقة إلى أربعة أقسام؛ الأول: المقدمة: وتحتوي على جداول لحل الكسور التي بسطها اثنان. والباقي ثلاثة كتب: الأول عن الحساب، والثاني عن المقاييس، والثالث عن مسائل حسابية، والكتاب الثاني قسم إلى ثلاثة أقسام هي: كتاب الأحجام والأحجام المكعبة، وكتاب المسطحات، وكتاب زوايا الميل الهندسية.

وقد عرض المؤلف بعض مسائل حسابية عن الدخل والخرج في مصالح خزينة الدولة وعن المبادلات.

وقد استعمل في العمليات الحسابية الجمع والطرح والضرب والقسمة، غير أنه كان يستعمل في الضرب والقسمة طريقة الجمع، فمثلًا لإيجاد حاصل ضرب ٨×٨ كانت المسألة تحل بالكيفية الآتية:

مسألة ضرب

١	٨	٨ (مرة واحدة) يساوي	٨
٢	١٦	٨ (مرتين) يساوي	١٦
٤	٣٢	٨ (أربع مرات) يساوي	٣٢
٨	٦٤	٨ (ثماني مرات) يساوي	٦٤

مسألة قسمة

أما في عملية القسمة فلنأخذ مثلًا رقم ٧٧ مقسومًا على ٧ فتكون نتيجة ترتبه كالآتي:

١	٧
٢	١٤
٤	٢٨
٨	٥٦

فاستعمل نفس الطريقة الأولى في الضرب وجعل يأخذ من جهة اليسار الأرقام التي يكون مجموعها ٧٧ فكانت ٧ و١٤ و٥٦ ثم أخذ ما يقابل هذه الأرقام من جهة اليمين فكانت ١و ٢ و٨ أي مجموعها رقم ١١

حساب الكسور

أما حساب الكسور فكان ساذجًا إذ كان المصري يستعمل في العادة البسط ١ فإذا أراد مثلًا أن يكتب الكسر $\frac{٥}{٦}$ كتبها كذلك ($\frac{١}{٦}$) ($\frac{١}{٦}$) ($\frac{١}{٦}$) ($\frac{١}{٦}$) ($\frac{١}{٦}$) ومع ذلك نجد مستعملًا في كسورهم $\frac{٢}{٣}$ و$\frac{٣}{٤}$ وأحيانًا كان الكاتب يريد أن يتلهى بهذه الاصطلاحات الكسرية فيعبر عن الرابع والعشرين من الشهر بالكيفية الآتية ($\frac{٢}{٣}$) ($\frac{١}{١٠}$) ($\frac{١}{٣٠}$) يومًا، فعلينا أن نأخذ $\frac{٢}{٣}$ من الشهر أي ٢٠ يومًا ثم $\frac{١}{١٠}$ من الشهر أي ٣ أيام وأخيرًا $\frac{١}{٣٠}$ من الشهر أي يومًا واحدًا،

فيكون مجموع الأيام التي يقصد التعبير عنها = + + يومًا، وسنكتفي هنا بهذا القدر عن الرياضيات في عهد الدولة القديمة على أن نعود للموضوع بإسهاب عند الكلام عن الرياضة في عهد الدولة الوسطى والحديثة.

(٢) علم الفلك عند قدماء المصريين

إن معلومات المصريين العامة عن علم الفلك لا تختلف كثيرًا عن المعلومات الكلدية الأشورية فيما يختص بالأجرام السماوية، وتدل المصادر الوثيقة على أنه كان هناك علاقات متصلة بين القطرين منذ حوالي ٢٤٠٠ ق.م. وهو العهد الذي نزحت فيه أقوام كلدية وأشورية إلى أراضي الدلتا.[٤]

ولا بد أنه كانت توجد بين البلدين علاقات قبل هذا الوقت ولكنها كانت ضئيلة.

وتنحصر مميزات الفلك المصري على وجه خاص باختراع النتيجة المصرية التي تكلمنا عنها في (الجزء الأول ص١٥٢)، على أن بعض علماء الفلك عارض أخيرًا في البحوث التي قام بها العلماء في موضوع النتيجة المصرية قائلًا إنها لا ترتكز على أساس علمي.

رصد الشمس

والواقع أن المصري القديم كان يمتاز عن باقي أمم العالم بقوة ملاحظاته وميله إلى الأشياء العملية وبعده عن الفلسفة ونظرياتها كما نرى ذلك في بحوثه في علم الرياضة والطب والهندسة وغيرها.

ولا أدل على ذلك من أنه كان في (عين شمس) كاهن خاصّ لمراقبة سير الشمس يسمى الرائي العظيم، وكذلك كان في المعابد جماعات كهنة لمراقبة سير النجوم. على أن تقسيم السنة إلى أشهر قمرية كل منها ثلاثون يومًا، أكبر دليل على معرفة تامة بمنازل القمر.

أنواع الأجرام السماوية عند المصري

أما النجوم فتذكر لنا متون الأهرام من عهد الدولة القديمة أنها كانت تنقسم إلى نوعين: النجوم التي لا تفنى «إخموسك» أي التي تكون دائمًا ظاهرة في السماء. ثم النجوم التي لا تتعب وهي النجوم السيارة «إخموورز» وقد عرف المصري من الأخيرة الخمسة التي ترى بالعين العارية وهي المشتري، وزحل، وعطارد، والمريخ، والزهراء. وقد شوهدت منذ الدولة القديمة على الأقل. أما النوع الثاني فينحصر في ٣٦ نجمًا[٥] قد خصصها المصريون لمعرفة الوقت. وكان كل منها في نظرهم يعتبر إلهًا لعشرة أيام من الثلاثمائة والستين يومًا التي تتألف منها السنة البسيطة ويخرج من ذلك أيام النسيء الخمسة. وأقدم قائمة بأسماء هذه الآلهة وجدت على غطاء تابوت من الدولة الوسطى في طيبة، وقد عثر على قوائم أخرى لهؤلاء الآلهة في مقابر الملوك «سيتي الأول ورعمسيس الرابع»، وكذلك وجدت مرسومة في سقف معبد الرمسيوم وفي معابد البطالسة. أما البروج الاثنا عشر فلم تظهر إلا في العصور المتأخرة جدًّا وقد استعيرت أسماؤها من أسماء البروج اليونانية التي نقلتها بدورها عن الكلدية فهي ليست مصرية، وهذه البروج هي: الحمل، والثور، والقوس، والعقرب، والسرطان، والأسد، والسنبلة والميزان، والدلو، والحوت، والجدي، والجوزاء.

أسماء الشهور ظهرت في العصر المتأخر

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن أسماء الشهور التي تعزى إلى مصر قديمًا قد نشأت في العهد الإغريقي القبطي، غير أن أسماءها قد أخذت من أسماء أعياد قديمة كانت تقام للآلهة الذين سموا بها، وهي خمسة أيام: النسيء ثم توت وبابه وهاتور وكيهك، ويتألف منها فصل الفيضان. ثم طوبة وأمشير وبرمهات وبرمودة ويتألف منها فصل طلوع النبت. ثم بشنس وبئونة وأبيب ومسرى، ويتألف منها فصل الصيف. وكان اليوم في نظرهم ينقسم إلى اثنتي عشرة ساعة نهارًا واثنتي عشرة ساعة ليلًا مهما كانت فصول السنة، وقد كانت تقاس أوقات اليوم بساعات على أنواع مختلفة منها الساعات الشمسية أو المزولة، وهي آلة تعرف ساعات النهار بوساطة الظل، ولا يزال الفلاح المصري يستعملها حتى الآن،[٦] وساعة مائية وهي إناء ذو حجم معين مقسم إلى أقسام كل منها يفرغ في زمن محدد وقد عثر على واحدة منها،[٧] أما خلال الليل فكانت كذلك تعرف الساعات بمراقبة النجوم ورصدها.

رصد النجوم

وقد عثر في مقابر الملوك من عهد الأسرة العشرين على قوائم نجوم بعضها خاص بالنصف الأول من الشهر وبعضها خاص بالنصف الثاني منه، وقد عمل هذا الرصد بالنسبة لبعض أجزاء الجسم (على الرأس أو على ارتفاع العين أو الكتف) لرجل جالس أمام الراصد، وهذا الراصد كان يرصد النجوم بآلة معلق بها خيط فيه ثقل. ويلاحظ أن الراصدين كانا في الجهة الجنوبية.[٨]

وقد كان يوجد بجانب علم الفلك الحقيقي علم التنجيم وكان يعتقد فيه المصريون كثيرًا. إذ كان لكل شهر ولكل يوم ولكل ساعة إله حارس يتدخل في أقدار الناس وحظوطهم سعيدة كانت أو شقية. وقد وقعت بعض حوادث الآلهة في تواريخ معينة فكان منها ما هو سعد وما هو بؤس. وكان من فائدة بني البشر أن يعرفوا هذه الأوقات، ولذلك ألف الكهنة والسحرة كتبًا في هذا الموضوع وأقدمها يرجع إلى عهد الدولة الوسطى، وقد عدد فيها أيام الشهر ونعت بعضها بكلمة (خير) أو بكلمة (شر) أو (خير وشر) معًا حسب الوقت، فنجد في الشهر تسعة أيام شرًّا وثلاثة أيام خيرًا وشرًّا معًا وما بقي خيرًا.

علم التنجيم

ولدينا ثلاث ورقات من عهد الدولة القديمة تشمل كل منها أيام السنة وتمتاز بأنها عرفتنا السبب الخرافي للسعد أو النحس، والخير أو الشر، وقد كان الأخير يكتب بالمداد الأحمر لون الإله «ست» رب الشر.

وقد طبع العامل شاباس إحدى هذه الأوراق باسم نتيجة السنة للأيام السعيدة وأيام النحس.[٩] فمثلًا يقول إن يوم ٢٦ توت يجب ألا يعمل فيه شيء قط لأنه اليوم الذي تحارب فيه «حور» مع «ست» فهو مثلث شر، على حين أن اليوم السابع والعشرين من شهر هاتور هو يوم الصلح بين «حور» و«ست» فهو مثلث سعد، إلخ … وكانت هذه الأوراق تلف بعناية وتستعمل تعاويذ تقي حاملها الشر وتمنحه الخير.

وقبل أن نترك موضوع الفلك عند المصريين ذكر العالم «ابل ري» أن الفلك المصري لا يختلف عن الفلك الكلدي والصيني في عامته إلا في نقطتين؛[١٠] الأولى: أننا لا نجد في الفلك المصري أية إشارة إلى خسوف القمر، وقد يعزى هذا إلى قلة المصادر لدينا، مع أنه قد وجد على الآثار المصرية إشارات فلكية عدة لم يأت فيها ذكر خسوف القمر ورسمه

بهذه الحالة قط خلافًا للآثار الكلدية والصينية، هذا رغم أن «أرسطو» قد ذكر لنا أن المصريين كانوا يرصدون سير الفلك من زمن بعيد جدًّا، والظاهر أن هذا الموضوع كان في نظر المصري ثانويًّا.

النقطة الثانية ولها علاقة بالأولى: هي أن القمر لم يلعب إلا دورًا ضئيلًا جدًّا بالنسبة لأهميته في كلديا والصين، إذ لا نجد له (خلافًا لتعداد الأشهر بوساطته) أي دور هام في علاقته بالشمس كما هو الحال في كلديا، فمن ذلك نلاحظ أن القمر لم يلفت نظر المصريين كالشمس أو النجوم، والواقع أن أساس الفلك المصري يرتكز في معظمه على النجوم مما يدل على روح قوة الملاحظة العملية التي كانت تميز المصري في كل أعماله. ولكن كشف حديثًا في منطقة أبويس بالشرقية عن غطاء تابوت للعجل «با كاور» معبود هربيط منقوش عليه منازل القمر في بروجه المختلفة أثناء الشهر والسنة كلها وعددها ٣٦ منزلًا.[١١]

(٣) الطب

ذكرنا عند الكلام على الطقوس الدينية للدفن في عصر ما قبل الأسرات أن المصريين كانوا أحيانًا يشرحون الأجسام الآدمية وينتزعون ما عليها من لحم ثم يلفون العظام بكل دقة وعناية ويضعونها في المقابر (انظر جزء أول ص٧٧) وفي هذا دليل على أن المصري كان منذ الأزمان المتوغلة في القدم يعرف تشريح الجسم وفصل أجزائه المختلفة بعضها عن بعض.

علم التشريح منذ عصر ما قبل الأسرات

وفي العصر الطيني رأينا المصري يحنط الجسم منذ الأسرة الثانية، وهذا دليل آخر نعلم منه أن المصري كان يعرف تشريح الجسم ومعالجته ظاهرًا وباطنًا، وإن كان بعض العلماء يعتقد أن المحنطين كانوا طبقة خاصة غير طبقة الأطباء كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

وعلى أية حال فإن المصري منذ فجر التاريخ كانت عنده فكرة واضحة عن الأمراض وأسبابها وطبائعها.

ولا شك في أن علم الطب قد اكتسب في مصر أولًا بالتجارب والملاحظات ثم تلا هذا الدور تعليم فن الطب الحقيقي في مدارس خاصة، ولا غرابة في ذلك، فقد كان الإغريق يشيدون بذكر الأطباء المصريين ويتناقلون كتب طبهم ويحفظونها ليهتدوا بهديها.[١٢]

مهنة الطب في عهد الدولة القديمة

وتدل النقوش المصرية من عهد الدولة القديمة على أنه كان في مصر أطباء من كل نوع في درجات مختلفة، فقد كشف حديثًا عن مقابر أطباء في منطقة الجيزة بحفائر الأستاذ ينكر وحفائر الجامعة المصرية نخص بالذكر من بينهم طبيب القصر الملكي «إري»،[١٣] ولم يكن «إري» هذا طبيب القصر الملكي فحسب بل كان رئيس أطباء البلاط، يضاف إلى ذلك أنه كان متخصصًا في مرض العين والأمراض الباطنة، ولذلك كان يحمل لقب (الذي يفهم السوائل الداخلية وحارس الدبر) مما يدل دلالة واضحة على أنه كان مختصًّا بالطب الباطني وعالمًا بالأمراض الخاصة بأعضاء الهضم. وهذا الاختصاص في عهد الدولة القديمة يعززه وجود أطباء أسنان للقصر الملكي. والواقع أنه عثر في عهد الأسرة الرابعة على حالة تدل على تقدم جراحة طب الأسنان في ذلك العهد أي منذ ٢٨٠٠ سنة ق.م. إذ وجد فك في مقبرة من هذا العهد أجريت فيه عملية في النتوات السنخية وذلك بثقبها لأجل إخراج المادة القيحية من دمل تحت الضرس الأول،[١٤] كل ذلك يدل على معلومات قيمة مفصلة تشعر بالتخصص في فروع الطب.

وتدل النقوش على أن وظيفة الطبيب كان يتناقلها الابن عن الأب كباقي صناعات مصر في ذلك العهد.

وكلمة طبيب بالمصرية «سنو» ربما كان معناها المصلح أو الشافي. والظاهر أن هذه الوظيفة كانت في بدايتها دينية إذ نجد غالبًا أن صاحبها الذي يحمل لقب طبيب كان في الوقت نفسه كاهنًا لإلهة مثل الإلهة «سلكت» أو الإلهة «نيت».

نشأة الطب في الوجه البحري

وتدل الأحوال على أن نشأة الطب كانت في الوجه البحري وأن أهم مراكزه كانت المعابد، وبخاصة معبد عين شمس، ومعبد الإلهة «نيت» في صا الحجر، ومعبد الإله «أنوب» في بلدة (ليتوبوليس)، ومعبد الإلهة «باست» (القطة) في تل بسطة، وكان كاهن تلك الجهة يحمل لقب كبير الأطباء.[١٥]

وتدل النقوس التي وصلت إلينا على أن أقدم كتاب في الطب يرجع تاريخه إلى عصر الملك «أوسافيس» (دن) من الأسرة الأولى كما جاء ذكر ذلك في فاتحة ورقة «إيبرس» (أول كتاب خاص بشفاء الأمراض هو الذي وجد بالكتابة القديمة في صندوق من عهد الملك «أوسافيس».) ولدينا من جهة أخرى وثيقة من الدولة القديمة (انظر الجزء الأول ص٣٤٢) تدل دلالة واضحة على أن الملك «نفر إركارع» قد أحضر المخطوطات الطبية من مكانها الخاص لإسعاف مهندسه العظيم الذي كان يحتضر، وعلى ذلك يمكننا القول بأنه كانت توجد كتب طبية منذ بداية الأسرة الخامسة (منذ ٢٨٠٠ ق.م.) ولكن لم يصلنا منها شيء بخط هذا العهد.

الأوراق الطبية التي وصلت إلينا

وكل ما لدينا من الأوراق الطبية قد وصلنا من عصور متأخرة عن الدولة القديمة، وإن كان بعضها يرجع إلى ذلك العهد وأهمها ما يأتي:

(١) ورقة برلين ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

(٢) ورقة أيبرس الموجودة الآن في متحف ليبزج ويحتمل أنها كتبت في القرن السابع عشر ق.م.

(٣) ورقة هرست وهي الآن في جامعة كاليفورنيا.

(٤) ورقة لندن وربما يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد.

(٥) وأهم من كل هذه الأوراق بردية إيدون سميث وقد ثبت من الفحص اللغوي أنها ترجع إلى عهد الدولة القديمة، رغم أن النسخة التي عثر عليها يرجع تاريخها إلى عصر الهكسوس أو على وجه التقريب في عهد تحتمس الأول.

والواقع أن محتوياتها قد فتحت لنا دنيا جديدة في عالم الطب الجراحي في مصر، فقد ثبت لنا بالبراهين الناصعة أن الطب المصري لم يكن يرتكز على مجرد تعاويذ سحرية في معظم الأحوال كما كان الأمر قبل درس محتويات هذه الورقة، وكذلك أكدت لنا أن الطب كان متقدمًا في مصر منذ عهد الدولة القديمة وأنه، كان قائمًا على أسس علمية محضة لا تختلف عن الطب الحديث في شيء، ويرجع الفضل في إظهار كل هذا إلى الدرس الدقيق الذي قام به الأستاذ برستد[١٦] لهذه الورقة، وبخاصة بعد أن ثبت أنها ترجع إلى عهد الدولة القديمة.

ورقة إدون سميث ومحتوياتها

وتنقسم مواد هذه البردية إلى ثلاثة أقسام ظاهرة كل منها مأخوذ من منبع مختلف عن الآخر:

القسم الأول: يحتوي على سبعة عشر عمودًا مكتوبة على وجه الورقة وتنحصر أهمية هذه الورقة المنقطعة القرين من الوجهة العلمية في محتويات هذه الأعمدة، وهي بحث في الجراحة وطب الجراحة ومعالجة الأمراض الظاهرة والتشريح.

القسم الثاني: يشتمل على تعويذة لإبعاد الهواء في سنة الطاعون.

والقسم الثالث: تعويذة لإرجاع الشيخ إلى صباه، فنرى أن القسمين الأخيرين هما تعويذتان سحريتان تشبهان في نوعهما الوثائق الطبية التي بقيت لنا من الطب المصري القديم.

ولكن القسم الأول من الورقة هو كما ذكرنا وثيقة فريدة في بابها قد قلبت كل الآراء التي كانت معروفة حتى الآن عن الطب المصري رأسًا على عقب، إذ تحتوي على معلومات مرتبة ترتيبًا علميًّا منطقيًّا، فقد فحص مؤلفها الجسم الإنساني من الرأس إلى القدمين ورتب مادتها بطريقة دقيقة، وهي أوصاف طبية وبحوث عن حالات خاصة بجراحة العظام والعلاج الظاهري، وهذا يذكرنا بدقة المشاهدات التي نجدها في الطب الحديث.

ونرى أن مؤلف هذه الورقة قد دون عشر مشاهدات (حالات) عن الجمجمة، وسبعًا عن الأنف، وعشرًا عن الفك والأذن والشفتين، وستًّا عن الزور والرقبة، وخمسًا عن الترقوة والكتف ومشط الكتف، وستًّا عن الصدر ومقدمته، وواحدة عن العمود الفقري. ومما يؤسف له جد الأسف أن الورقة قطعت عند هذا الحد. غير أن النظام العلمي لم ينحصر في ترتيب أبواب هذه الوثيقة ووصف تشريح الجسم الإنساني، لأن ذلك وحده لا نستخلص منه شيئًا كثيرًا (رغم أننا لم نعثر عليه في كل ما لدينا من الأوراق الأخرى) بل المهم أننا وجدنا مع كل مشاهدة أو حالة ما يأتي:

(١) العنوان العام الذي ينطبق على الحالة وهو: تعليمات لأجل (يتلو ذلك اسم المرض).

(٢) يأتي بعد ذلك الفحص الطبي ويعبر عنه بالصيغة الآتية: إذا فحصت إنسانًا عنده (يتلو ذلك وصف أعراض المرض).

(٣) تشخيص المرض ويبتدئ بالكلمات التقليدية الآتية: أما فيما يختص بذلك فإنه مريض يتألم من (اسم المرض).

(٤) رأي الطبيب أو كما تترجم اللفظة المصرية (الحكم) ويعبر عن رأي الطبيب في الورقة بثلاث حالات فيقول:

(١) مرض يمكنني معالجته (رأي حسن).
(٢) مرض يمكنني محاربته (رأي فيه شك).
(٣) مرض لا أعالجه (رأي يدل على اليأس).

(٥) يعرض الطبيب العلاج وبعد ذلك تأتي شروح تفسيرية وعددها سبعون.

ولسنا في حاجة أن نذكر هنا أن الطبيب الذي ألف هذه الورقة كان صافي الذهن منظم الفكر منطقي القول، فلم يكتف بجمع تعاويذ سحرية ووصفات طبية متخبطًا في ذلك خبط عشواء، كما هو الحال في الأوراق الطبية الأخرى التي عثر عليها حتى الآن، وقصارى القول نجد في هذه الورقة بحثًا علميًّا رجع فيه المؤلف إلى مصادر أصلية كانت لا تزال مجهولة، فأبرزها أمامنا بطريقة واضحة لأول مرة في تاريخ البشر، ولا غرابة إذن إذا اعتبرناه الجندي المجهول في تاريخ الطب في العالم.

ولا يتسع المجال لنا هنا للتكلم بالتفصيل عن الشروح السبعين التي تتبع الحالات التي ذكرناها، إذ هي في الواقع تعاريف للتعابير والألفاظ التي جاءت في المتن، وكان الغرض منها غالبًا تفسير بعض مسائل في التشريح لها أهميتها، وسنكتفي هنا بذكر مثال واحد على جانب عظيم من الأهمية، لأنه يصف وصفًا دقيقًا القلب والدورة الدموية التي جاء ذكرها في ورقة «إيبرس» بطريقة مبهمة وهو: «يوجد في القلب قناة تتصل بكل عضو في الجسم، فإذا وضع الطبيب: أصابعه على مؤخرة الرأس أو على اليد أو على النبض أو على الذراع فإنه يحس بالقلب، لأن القلب متصل بكل عضو ويتكلم في كل عضو.»[١٧]

والخلاصة أن محتويات هذه الورقة قد وضعت الطبيب المصري في أول صحيفة الأطباء في العالم من الوجهة العلمية. والظاهر أنه كان يوجد في مصر في عهد الدولة القديمة، بل في كل عصور التاريخ المصري القديم أطباء يعالجون بالطرق العلمية وبجانبهم طبقة ثانية من الأطباء يعالجون بالسحر والطب معًا، وسبب ذلك طغيان العقائد الدينية وتدخلها في الأمور الدنيوية، هذا إلى تمسك المصري بالمعتقدات القديمة

الخرافية التي ورثها عن أجداده منذ عصر ما قبل الأسرات، ولا تزال آثارها باقية إلى الآن عند عامة الشعب المصري، إذ نجد أن الجم الغفير لا يزال يعتقد في قوة التعاويذ السحرية مع وجود الأطباء الذين يعالجون بالطرق العلمية بين ظهرانيهم.

(٤) التحنيط

لقد غالى هردوت كما يقول مسبرو[١٨] عندما ذكر أن المصري كان لا يفرق بين الطبيب الكهنوتي وبين الطبيب الذي يعالج بالتعاويذ السحرية، وأنه لا فرق بين الطبيب العام وبين الجراح المتخصص.

وقد ذكر بعض العلماء أن المصري لم يكن نابغة في علم التشريح لأن جراحة الجسم كانت محرمة في العقائد الدينية، ولذلك كان المحنطون يؤلفون طبقة خاصة ليست لها علاقة بالأطباء، وكان أفراد هذه الطبقة أقل درجة من الأطباء لأنهم كانوا مختصين بالجثث الآدمية وتحنيطها فحسب، غير أن ورقة «إدون سميث» برهنت على أن الجراحة الطبية كانت متقدمة تقدمًا عظيمًا منذ الدولة القديمة. وعلى أية حال فإن ذلك لا يمنع من أن المحنطين كانوا يؤلفون هيئة خاصة على علم تام بأجزاء الجسم وتركيبه من الوجهة التشريحية، كما سنرى في سياق الكلام عن طرق التحنيط منذ أقدم العصور إلى نهاية عهد البطالسة.

ابتداء التحنيط منذ الأسرة الثانية

إن عملية التحنيط التي اختصت بها مصر دون سواها من ممالك العالم، لم تحقق بدايتها إلا في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة، رغم أن كويبل[١٩] عثر في عهد الأسرة الثانية على عدد من المقابر كانت الإجسام المدفونة فيها مكفنة في لفائف بعناية ودقة، وكان كل عضو ملفوفًا على حدة مما يشعر بنوع من التحنيط الذي عرفناه فيما بعد. ولكن منذ عهد الأسرة الرابعة عثر على بعض أجسام محنطة تحنيطًا تامًّا في حفائر الجامعة بمنطقة الأهرام. بعضها من الأسرة المالكة وبعضها من أفراد الشعب. يضاف إلى ذلك أن صندوق الأحشاء الذي عثر عليه للملكة «حتب حرس» والدة «خوفو» لا يزال يحتوي على صرة مفروض أنها تضم أحشاء المتوفاة. وهي محفوظة في النطرون، مما يدل على أن الجسم كان محنطًا، غير أنه لم يعثر عليه في القبر.[٢٠] وتوجد مومياء من

عهد الأسرة الخامسة في المتحف الملكي لكلية الجراحة في لندن،[٢١] ومن ذلك العهد أخذ المصريون يحنطون الأجسام حتى أوائل العهد المسيحي.

والرأي الشائع حتى الآن هو أن التحنيط عند قدماء المصريين سر لم يكشف عنه حتى الآن، وهذا في الواقع مخالف للحقيقة إذ إن معظم مواد التحنيط وطرقه معلومة لدينا إلا بعض تفاصيل صغيرة، وعلى العكس فإن طريقة التحنيط معلومة الآن أكثر من العهد الذي كانت تستعمل فيه، فقد كانت كل هذه العمليات في تلك الأزمان الغابرة لا تخرج عن دائرة التجارب، على حين أن كل المبادئ الأساسية معلومة لنا الآن وأقدم وصف للتحنيط وصل إلينا من عهد هردوت،[٢٢] ومن بعده «ديدور» الذي زار البلاد بعده بنحو أربعة قرون. وقد كتب كل منهما كتابًا عما رأى وسمع ومن ذلك عملية التحنيط.

طرق التحنيط كما ذكرها «هردوت»

فذكر لنا هردوت أن المصريين كانوا يستعملون ثلاث طرق مختلفة للتحنيط؛ ففي الأولى وكانت باهظة الثمن: كان نخاع المخ يستخرج بعضه بآلة خاصة والباقي بعقاقير لم يذكر لنا اسمها، أما محتويات الجوف فكانت تستخرج (وربما كان المقصود من ذلك أن يشمل محتويات الصدر ما عدا القلب والكليتين) وبعد تنظيف الجوف بنبيذ البلح والتوابل، كان يملأ بالمر وخيار شنبر وغير ذلك من المواد العطرية ولم (تعرف أسماؤها)، ولم يكن الكندر منها، وكان الجزء الذي يفتح من الجسم لأجل التحنيط يخاط ثانية. ثم بعد ذلك يعالج كل الجسم بالنطرون، ثم يغسل ويلف في لفائف من الكتان كانت تلصق بالصمغ.

أما في الطريقة الثانية: فكان يستعمل زيت خشب الأرز الذي كان يحقن به الجسم ثم يعالج بالنطرون. والطريقة الثالثة، وهي أرخصها: كانت للفقراء وتتلخص في تنظيف الأحشاء البشرية ثم بعد ذلك يعالج الجسم بالنطرون.

ما ذكره ديور عن التحنيط

أما ما كتبه «ديدور» عن التحنيط فإنه يعطينا بعض تفاصيل لم يذكرها لنا «هردوت». فإنه وإن كان قد ذكر لنا ثلاث درجات للاحتفال المأتمي إلا أنه لم يذكر لنا إلا طريقة واحدة للتحنيط، وهي إزالة الأحشاء ما عدا القلب والكليتين، وذكر لنا أيضًا تنظيف

الأحشاء بنبيذ البلح ومعه توابل مختلفة (لم يعين أسماءها) ثم بعد ذلك يدلك الجسم بزيت خشب الأرز، ثم يمسح بالمر والقرفة ومواد مماثلة وذلك لتعطير الجسم وحفظه. وفي مناسبة أخرى ذكر لنا «ديدور» عندما كان يصف قار البحر الميت «أنهم كانوا يحملون هذا القار إلى مصر ويبيعونه هناك لتحنيط الموتى، لأنهم إذا لم يخلطوا هذه المادة بتوابل عطرية أخرى، فإن الأجسام لا يمكن أن تحفظ مدة طويلة دون تعفن.

ويجب أن نلفت النظر هنا إلى أن وصف كل من «هردوت» «وديدور» متأخر جدًّا، وإن المدة التي تقع بين أول بداية استعمال التحنيط وما كتبه هذان الكاتبان تبلغ نحو ٣٠٠٠ سنة، ولا بد أنه في خلال هذه الفترة قد تغيرت طرق التحنيط تغيرًا عظيمًا، ولذلك لا يمكننا أن نعد وصفهما دقيقًا في تفاصيله ... وسنلخص هاتين الطريقتين ونفحص ما فيهما من الأغلاط، ونتكلم كذلك عن المواد التي استعملت في التحنيط حسب ما وصلت إليه البحوث العلمية الأخيرة.

ففي الطريقة الغالية الثمن، كان المخ، والمعدة والأمعاء تزال ما عدا القلب والكليتين، وهذا القول يتفق في جملته من النتائج التي وصلنا إليها بعد فحص عدة موميات، إذ نجد أن القلب دائمًا قد ترك في مكانه وكذلك الكليتان، أما الأمعاء والأحشاء فقد أزيلت،[٢٣] غير أننا نجد أحيانًا بعض عظماء القوم، وهم الذين كانت تحنط جثثهم بالطريقة الغالية جدًّا، لم تزل أحشاؤهم، مثال ذلك الملكة «عاشيت» زوجة الملك «منوحيب» الثاني أحد ملوك الأسرة الحادية عشرة، وكذلك جثة «مايت» التي يحتمل جدًّا أن تكون أميرة، وقد وجد «ونلوك»[٢٤] كلتيهما في الدير البحري، وفحصهما الأستاذ «دري».[٢٥]

أما تنظيف الأمعاء والأحشاء بنبيذ البلح والتوابل، فهي عمليات لم تترك طبعًا أي أثر، أما التجاويف التي كانت تتخلف في الجسم بعد هذه العملية فكانت تملأ بالمر وخيار شنبر ومواد أخرى عطرية، ثم بعد ذلك يخاط الجزء الذي فتح لإجراء عملية التحنيط. وقد ذكر لنا «هردوت» بصفة خاصة أن هذه العمليات كانت تحدث قبل معالجة الجسم بالنطرون، ورغم أن الدكتور بتجرو Pettigrew،[٢٦] واليوث سميث،[٢٧] ودرسون يشكون في ذلك، فإن ذلك من الجائز، إذ ربما كانت توضع هذه المواد العطرية لتحفظ رائحة الجسم جميلة أثناء فتحه، وقد لوحظ أن الفتحة التي كانت تعمل في الجسم للتحنيط لم تخط، هذا إلى أنه لم يكن تميز المر أو الخيار شنبر بالتحقيق في تجويف المعدة أو الصدر، أما أما أهم المواد التي حشيت بها هذه التجاويف فقد وجدت أنها كتان[٢٨] أو الكتان[٢٩] والراتينج، والنشارة،[٣٠] أو نشارة[٣١] وراتينج، وتراب ونطرون وحزاز صخري،

وأحيانًا توجد بصلة أو أكثر. ثم كان يعالج الجسم بالنطورن وقد ذكر ذلك «هردوت» فقط، وسنتكلم عنه فيما بعد.

نتائج فحص مواد التحنيط

بعد ذلك كان يغسل الجسم ولم يأت ذكر ذلك إلا في «هردوت» ولكن هذا أمر طبيعي كان لا بد من حصوله. ويظن الكيميائي «لوكاس»،[٣٢] أن العطب العظيم الذي يشاهد غالبًا في لفائف الموميات، القريبة للجسم، بالنسبة للفائف الخارجية كان سببه نمو الفطريات التي تنشأ من لف الجسم وهو لا يزال مبللًا، مما يدل على أنه في هذه الأحوال قد غسل.

بعد ذلك كان يدهن الجسم، بزيت خشب الأرز، ومسوح أخرى ثمينة ثم يدلك بالمر والقرفة وما شابهها من التوابل، ولم يأت ذكر ذلك إلا في «هردوت» ولكن نظرًا للدور العظيم الذي تلعبه الزيوت والمسوح عند الأحياء، فإن دهان الأموات لم يكن أمرًا مستغربًا.

وقد ذكر لنا «هردوت» في الطريقة الثانية حقن الجسم بزيت خشب الأرز، ثم منع الحقنة من التسرب حتى نهاية معالجة الجسم بالنطرون.

وفي الطريقة الثالثة التي وصفها «هردوت» لم يذكر لنا طبيعة الشربة التي كانت تستعمل لتنظيف الأحشاء، بل قال إن أي سائل حتى ولو كان ماء فإنه لو حقن به الجسم بكمية كافية لأتى بنتيجة.

والمواد التي كانت تستعمل في تحنيط الجسم كما ذكرها «هردوت» و«ديدور» و«بليني» وما وصلت إليه البحوث الحديثة هي على وجه التقريب ما يأتي:

شمع النحل، والقار والخيار شنبر، وزيت خشب الأرز والقرفة، والصمغ والحناء، وحب العرعر، والنطرون، والمراهم والبصل، ونبيذ البلح، والراتينج، (ويشمل ذلك صمغ الراتينج والبلاسم) والملح، والنشادر، والتوابل وقطران الخشب، أو الزفت وسنتكلم عن معظمها.

شمع النحل: كان يستعمل شمع عسل النحل في التحنيط لتغطية الأذنين والعينين والأنف والفم ولتحنيط الجرح، وكذلك كان يستعمل الشمع في أجزاء أخرى من الجسم، فمثلًا وجد أنه كانت توضع طبقة منه على فخذي المومياء.[٣٣]

القار تدل على ظواهر الأمور على أن القار كان يستعمل في التحنيط والمقصود بالقار (الزفت الطبيعي) الذي كان يستخرج من البحر الميت، كما جاء ذكر ذلك على

لسان الكتاب الإغريق والرومان، وقد ظل هذا هو الاعتقاد السائد عند الكتاب المحدثين الذي كتبوا عن التحنيط، ولكن الكيميائي «لوكاس» فحص هذا الموضوع ووجد أن الزفت لم يستعمل قط في تحنيط الأجسام الآدمية عند المصريين قبل عصر البطالمة.[٣٤]

والظاهر أن الخطأ في ذلك نشأ من أن كثيرًا من هذه المادة — وبخاصة ما وجد منها في موميات العصر المتأخر — كانت سوداء وتظهر كالقار، وكذلك لم تعمل تحاليل منظمة على يد كيميائيين مهرة. وقد قام «لوكاس» وغيره وأثبتوا فعلًا أن هذه المادة السوداء ليست قارًا.

القرفة وخيار شنبر: والقرفة كما هو معلوم هي لحاء شجر ينبت في الهند وسيلان والصين والخيار شنبر من نفس فصيلة القرفة، وليس بينهما فرق إلا أن الخيار شنبر نوع من التوابل حريف وقابض أكثر من القرفة. هذا إلى أن مذاقه أقل لذة. ولم يكن يستعمل قديمًا من الخيار شنبر والقرفة لحاؤهما بل زهورهما وأعشابهما وخشبهما.

وأقدم إشارة لخيار شنبر في المتون المصرية هي ورقة هاريس التي يرجع تاريخها إلى الأسرة العشرين، أما أقدم إشارة للقرفة فيرجع إلى عهد الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة،[٣٥] ولم تذكر لنا المتون المصرية استعمال هذين الصنفين غير أنهما مما لا شك فيه كانا يستعملان لتشهية الطعام والتعطير، ومن المحتمل أنهما يستعملان بخورًا، وكما ذكر «هردوت» كانا يستعملان في التحنيط، وقد عثر على بعض موميات يظن أنه وجد فيها بقايا القرفة، ولكن ذلك ليس مقطوعًا به.[٣٦]

زيت خشب الأرز Cedri, Succus Cedrium: الظاهر أن زيت الأرز الذي ذكره كل من هردوت وديدور لم يكن مستخرجًا من خشب الأرز بل من العرعر. ولكن اختلاف كل منهما في كيفية استعماله (إذ يقول أحدهما إنه كان يحقن به والثاني يقول إنه كان يستعمل للمسوح)، يدل على أن واحدًا منهما كان مخطئًا أو أنه كانت توجد مادتان مختلفتان تستعملان، ولما كان من غير المؤكد كيفية استعمال زيت الأرز فإنه من المستحيل التحقق من طبيعته.

وقد استعمل زيت خشب الأرز في التحنيط حتى القرن الأول الميلادي.[٣٧]

الصمغ: يقول هردوت إن الصمغ كان يستعمل للصق لفائف الكتان التي كانت توضع فيها المومياء، وقد قال إن المصريين كانوا يستعملون بدلًا منه الغراء. وقد وجد لوكاس الصمغ على موميات يرجع عهدها إلى الأسرة العشرين وكذلك وجد على وجه مومياء «أمنحتب الثالث» قطعة من القماش مشبعة بالصمغ،[٣٨] ولما كان شجر السنط

ينبت كثيرًا في مصر في ذلك العهد، وهو يعطي مادة الصمغ، فمن المحتمل جدًّا أن كل الصمغ الذي كان يستعمل في التحنيط كان محليًّا. وقد ذكر «بليني» أنه في أيامه كان أحسن نوع من الصمغ يجلب من مصر.[٣٩]

الحناء: كانت الحناء تستعمل قديمًا، كما في أيامنا هذه، لتعطير المراهم وللتجميل لخضاب راحة اليد والكفين والشعر. وهو نبات ينبت في مصر بكثرة، وهو يزرع في الحدائق لرائحته الشديدة ولورقه، وأهم استعمال له أن يتخذ أداة للزينة، ومادة للصباغة.

وقد وجد أن بعض الموميات كانت فيها أصابع اليدين والرجلين مخضبة بالحناء،[٤٠] وقد وصف اليوت سميث شعر مومياء[٤١] «حتنوي» من الأسرة الثامنة عشرة بأنه خضب بلون لامع مائل للاحمرار ويعتقد أنه صبغ بالحناء.

حب العرعر Juniperus, Phoenicea: إن أقدم تاريخ عثر فيه على حب العرعر في المقابر المصرية يرجع إلى الأسرة الثامنة عشرة،[٤٢] وكذلك عثر على هذه الحبوب في مقبرة «توت عنخ آمون». وكذلك يوجد في المتحف المصري حبوب عرعر من عهد الأسرة العشرين من خبيئة الدير البحري.

والظاهر أن زيت هذه الحبوب كان يستعمل لمسوح المتوفى.

النطرون: استعمل في التحنيط منذ الأسرة الرابعة حتى العصر الفارسي، وقد كان حانوت المحنط يسمى «مكان التطهير» وكان المتوفى يعالج فيه بالنطرون الذي كان يعتبره المصريون مادة مطهرة عظيمة، وقد دلت الأبحاث على أن الجثة كانت تعالج بالنطرون في حالته الطبيعية لا في محلوله، وقد جاء الخطأ الشائع في أن الجسم كان يغمس في النطرون من سوء فهم ترجمة ما ذكره هردوت في هذا الموضوع.[٤٣] على أنه لا يزال بعض علماء التشريح يعارضون هذا الرأي.[٤٤]

الدهان: لم يذكر لنا هردوت نوع الدهان الثمين الذي كان يمسح به الجسم بعد التحنيط، على أنه من جهة أخرى ليس لدينا دلائل من الموميات تعرفنا تركيب هذه المواد. وقد ذكر في بعض الأوراق البردية من عصر البطالسة،[٤٥] الاحتفالات الدينية التي كانت تقام بعد أن يهيئ المحنطون الجسم ليلف في الأكفان وفي خلال التكفين. وقد كان يستعمل في الحالة الأولى نوع من الدهان مؤلف من صمغ الراتينج (الكندر واللبان والمر) وزيوت أخرى مختلفة وشحم، منها زيت خشب الأرز، والشحم المغلي وشحم الثور. وفي ورقة أخرى نجد زيت الأرز وزيت الزيتون،

وبعد لف الجثة كان يصب عليها سائل أو شبه السائل الراتينجي. ولكن كنهه لم يعرف بالضبط. الظاهر من بعض التحاليل التي عملت أنه يحتوي على قار الأرز المخلوط بالطين وبعض الروائح العطرية.

البصل: وجد البصل في لفائف أكفان الموميات منذ الأسرة الثالثة عشرة وكذلك وجد قشر البصل على عين المتوفى. وكان يوضع في التجويف الجوفي، وفي التجويف الصدري وعلى الأذن. وفي عهد الأسرة العشرين والواحدة والعشرين والثانية والعشرين كان البصل يستعمل في عملية التحنيط.[٤٦]

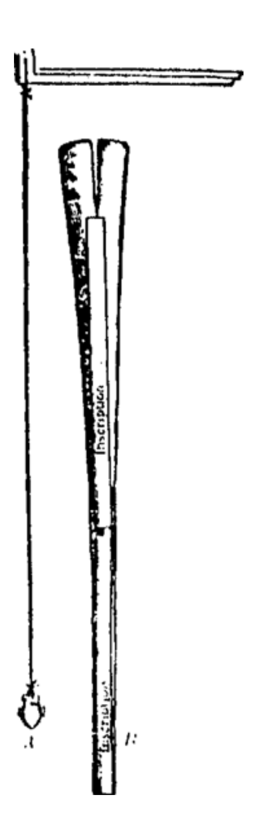
نبيذ البلح: ذكر كل من هردوت وديدور أن نبيذ البلح كان يستعمل في تنظيف الجثة، ولكن ليس لدينا أي دليل مادي على ذلك إلا ما قاله «دوسون»[٤٧] من احتمال وجود مادة كئولية في بعض أنسجة الجثث المحنطة، وربما كان ذلك معززًا لرأي «هردوت» و«ديدور».

الملح: تدل الأبحاث الكيميائية أن الملح لم يستعمل جافًّا أو محلولًا في تحنيط الأجسام. ويعزى وجود الملح مع بعض الموميات في العصور الأولى إلى أن النطرون الذي كان يستعمل في التحنيط يحتوي على كمية عظيمة من الملح.[٤٨]

النشارة: ذكر لنا كل من «دوسون» و«إليوت سميث» أن النشارة كانت توجد وحدها أو مع الراتينج في تجاويف الموميات منذ الأسرة الحادية عشرة والثانية عشرة.[٤٩]



ساعة مائية من الحجر مقسمة من الداخل.

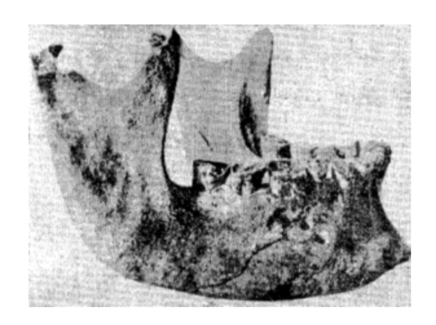


آلة لمقياس ساعات الليل.

(٥) الكتابة

إن الرأي السائد بين علماء اللغات القديمة في العالم أن المصريين هم أول من اخترع نظامًا للكتابة. والمتفق عليه حتى الآن أن الفينيقين قد نقلوا عن المبصريين نظام كتابتهم ومن ثم إلى أوروبا بعد تحوير وتبديل في شكل الحروف الأبجدية.

والواقع أن اختراع مصر للكتابة قد وضعها في مكانة ممتازة عن باقي أمم العالم وجعل الحياة العقلية تنمو وتزدهر فيها، في وقت كانت الأمم الأخرى في أنحاء العالم قاطبة لا يزال أهلها يعيشون مع الحيوانات المفترسة في الغابات والأحراج، ولذلك كان



أثر عملية في النتوات السنخية ويرى الثقب الذي عمل لإخراج المادة القيحية من دمل تحت الضرس الأول.

لزامًا علينا أن نتكلم بالإجمال هنا عن الكتابة المصرية وكيفية نشوئها، لأنها أقدم كتابة معروفة، وتدل كل الظواهر على أن نظام الكتابة في مصر قد بدأ بالصور كما فعل غير المصريين، وهذه الطريقة في الواقع غير محكمة وقد استعملت ليتذكر بها الإنسان شيئًا ما في ذهنه، ويصعب على شخص آخر يكشف الفكرة المراد التعبير عنها بالصور.

خذ مثالًا خياليًّا لذلك: إذ اتفق شخصان على أن يورد أحدهما للآخر في مدة ثلاثة أشهر ثورًا، وفي مقابل ذلك يعطيه الطرف الآخر خمس جرات من عسل النحل، فيكفي لتفاهم كليهما رسم القمر ليعبر به عن الشهر، والثور والنحلة والجرة ثم يضاف إلى ذلك ثلاث شرط أفقية لتدل على عدد الأشهر. وإذا وضعت أمام شخص آخر هذه الإشارات فإنه لا يمكنه أن يفهم بالتحقيق المراد منها.

وعلى ذلك كان لا بد لهذا التركيب الأولي من أن يرتقي كثيرًا. وقد حاول كل قوم على حدتهم بطرقهم الخاصة ذلك حتى وصلوا إلى كل أنواع الكتابات والكلمات والمقاطع.

وكان للمصريين وحدهم الحظ في أن اتبعوا طريقة مجدية وصلوا بها إلى خير شكل للكتابة: الحروف الأبجدية.

وكانت الطريقة في أصلها بسيطة سهلة إذ كان الغرض الأول كتابة كلمات كان من الصعب أو من المستحيل رسمها، ومن ذلك أتت الفكرة بأن يستدل بالكلمة الصعبة الكتابة كلمة غيرها يمكن رسمها على أن تماثلها في النطق. وكان على القارئ أن يفهم من سياق المتن المعنى المقصود حقيقة، وبخاصة حينما أصبح الاستعمال شائعًا، وكان

كل فرد قد اعتاد مثلًا في لفظة عصفور الجنة «ور» أن يفكر في «ور» بمعنى عظيم، وإذا ذكرت مثلًا كلمة جعل «خبر» فكر في «خبر» بمعنى يصير. ولما كان معنى الكلمة في اللغة المصرية — كما في اللغات السامية — يرتبط بحروفها الساكنة، وأن حركات إعرابها تبين موقعها من الناحية النحوية، أصبح يلتفت إلى أن الكلمة التي استعيرت لتحل محل أخرى يلزم أن تحتوي على حروفها الساكنة نفسها فحسب، أما حركات الإعراب فلم يلتفت إليها، فمثلًا كلمة «نخل» في اللغة العربية كانت ترسم بشكل ثلاث نخلات متجاورة، وكلمة «شعر» كانت ترسم بشكل خصلة من الشعر.

وكثير من العلامات التي كانت تستعمل في معنى واحد انتقلت إلى كلمات كثيرة على مر الأيام، حتى أصبح من النادر أن تستعمل هذه الكلمات في معان خاصة، وصارت لا تدل إلا على إشارات ساكنة (أي أنها صارت تكون جزءًا من كلمات أخرى تشترك معها في بعض حروفها) فمثلًا عصفور الجنة لم يعد يستعمل كما في المثال الأول ليدل على «ور» بمعنى عظيم فحسب، بل ليدل أيضًا على الحرفين الساكنين و، ر إذا دخلا في تركيب كلمات أخرى مثل حور، سور، ورس، وريت إلخ. ومن هنا اكتسبت الكتابة إشارات مركبة من حرفين ساكنين.

تأليف الحروف الأبجدية

وقد وصل أقوام آخرون إلى هذه الخطوة بطريقة قريبة الشبه، ولكن المصريين تقدموا خطوة ثانية إلى الأمام واستعملوا كلمات قصيرة لا تحتوي على أكثر من حرف واحد ساكن لكتابة هذا الساكن، فمثلًا «ر» بمعنى فم كانت تستعمل لكتابة حرف الراء «زت» (أفعى) كانت تستعمل لكتابة حرف الزاي (التاء علامة التأنيث)، «ش» (بحيرة) كانت تستعمل لحرف الشين وهكذا. وكانت نتيجة هذه الخطوة أن تكونت حروف أبجدية من أربعة وعشرين حرفًا ساكنًا، وهي التي انتهت فيما بعد إلى أرض كنعان وصارت الحروف الأبجدية التي أخذت منها الحروف الأبجدية الأوروبية.

وبهذه الحروف الأبجدية كتبت كلمات قصيرة مفردة مثال ذلك: «ر» (إلى) «م» (في) «أو» (يكون)، أو نهايات لغوية أصبحت توضح هكذا «خبر ف»

بمعنى هو يصير. ولقد سهلت كذلك قراءة الإشارات التي تدل على كلمات فمثلًا في
بمعنى الضامة أو بمعنى فأس. من الجائز أن يفكر الإنسان في كلمات أخرى للوح الضامة أو الفأس غير «من» و«مر»، ولكن إذا أضيف الحرف الأخير لكل منهما «ن» و«ر» و فإن القارئ يرى في الحال أن لفظتي «من» و«مر» هما المقصودتان.

وكان كثير من الكلمات يكتب بالحروف الأبجدية فقط مثال ذلك: «بين» بمعنى (رديء) و «نهت» بمعنى «شجرة جميز»، على أن نظام الكتابة بقي خليطًا من علامات تدل على ألفاظ في معناها الأصلي أو المعنى المنقولة إليها، ومن علامات أبجدية متصلة بها.

وقد خطت الكتابة خطوة ثالثة نحو النمو وأدخل عليها عنصر جديد وهو ما يسمى «بالمخصص»، فأضيف إلى الكلمة الواحدة إشارة تدل على المعنى المقصود من الكلمة. فمثلًا «نهت» أي جميز أضيف إليها شجرة فأصبحت تكتب هكذا . «نفر» أي جميل أضيف إليها ملف بردي لتدل على الشيء المعنوي فأصبحت هكذا إلخ.

والكتابة التي تمت بهذه الطريقة كان من الممكن لكل مصري أن يقرأها بسهولة وأن يفهم معناها على وجه التحقيق، ويدلك على ذلك أن المصري لم يبذل أي مسعى لتغيير هذا النظام وجعله كله حروفًا أبجدية. ولا شك في أن لهذا النظام نقائصه لأننا نشعر بصعوبة كبيرة في فهم كتب المصريين، وسأعود إلى هذه النقطة ثانية.

أنواع الخط المصري

تعودنا على عادة الإغريق أن نسمي الكتابة المصرية «الإشارات المقدسة» (هيروغليفي) وأن نسمي نوعًا آخر خاصًّا «الهيراطيقي» والاسمان مستعملان في لغتنا، وليس هناك استعداد عند أي شخص لمحوها وإن كان كل منهما سخيفًا بعض السخف وبخاصة الأخير، لأنه — وهو الذي ترجم عنه معظم ما في الكتب — ليس بكتابة خاصة مطلقًا ولا يخرج عن كونه «خط رقعة» للكتابة الهيروغليفية والفرق بين الاثنين كالفرق بين حروف المطبعة وخط اليد.

ومما ساعد الأدب المصري بوجه عام الأدوات التي كان يستعملها الكتاب في الكتابة. ولم يكن عملهم كعمل زملائهم البابليين وهو طبع إشاراتهم على ألواح من الطين، فهذه طريقة أنتجت أشكال الخط المسماري القبيح الشكل.

والواقع أنهم كانوا يكتبون كما يكتب العالم الحالي الذي أخذ طريقة الكتابة عنهم، فكان عندهم المداد الأسود الثابت اللون، وكانوا يطحنون المادة التي يأخذون منها المداد على ألواح من الخشب، وكان عندهم أقلام يتخذونها من القصب ويبرون أطرافها ويديبونها على حسب رغبة الكاتب، وكان عندهم فوق ذلك ورق ناعم جميل منتخب من لباب سيقان البردي،[٥٠] كل هذه الأدوات كانت وسائط مساعدة على الكتابة مما لم يتهيأ لغيرهم من الأمم الأخرى، ويمكن أن يشاهد إلى الآن في النسخ الخطية الجميلة كيف كان الكاتب يرسم إشاراته ويده ثابتة وقلبه منشرح.

استعمال البردي للكتابة

وكان من السهل أن تعمل ملفات طويلة من ورق الردي بضم الأوراق المنفصلة بعضها إلى بعض وإلصاقها، وبهذه الطريقة يسهل أن تعمل ملفات بأطوال مختلفة، وهناك ملفات خطية بديعة يبلغ طول الواحد منها عشرين أو أربعين مترًا. وكانت الكتابة عادة على وجه واحد من ملف البردي، وهو الوجه الذي تكون الألياف فيه أفقية حتى يأخذ القلم سبيله بلا مقاومة. وهذه الطريقة تستلزم الإسراف في الورق، على أنه لم يكن في مقدور كل فرد — من هذه الناحية — أن يستعملها. ولدينا أمثلة كثيرة تسترعي النظر للكتابة على وجهي الملفات للاقتصاد. والشخص الذي نحن مدينون له بأمتع مثال لدينا من هذا النوع هو صاحب ورقة «هريس» رقم ٥٠٠ إذ حصل على أوراق مكتوبة من البردي وغسل ما عليها من المداد وكتب على أحد وجهيها ثلاث مجاميع من أغاني الحب وأنشودة الشراب القديمة، وجاء بعده كاتب آخر وكتب على الوجه الثاني من الورقة قصتين. وقد استعمل كاتب ورقتي «لينينجراد»[٥١] طريقة مختلفة وقد حفظت لنا هاتان الورقتان تعاليم للملك «مرى كارع» ونبوءة «نفررهو» وكان هذا الكاتب يشتغل كاتب حسابات، فأخذ وثائق من مصلحته وألصق بعضها ببعض ونسخ الورقتين الآنف ذكرهما على الوجه الأبيض لتلك الوثائق، على أن تكون ملكًا له «ولأخ عزيز موثوق به».

استعمال الخزف للكتابة عليه

أما الفرد الذي لم يكن في مقدوره الحصول على ورق البردي فكان يجد في قطع الخزف ما يسد حاجته. وهي مادة رخيصة الثمن تحل محل الورق. وقد يطلق هذا الاسم على قطع من الأواني الفخارية أو من الحجر الجيري الناعم، ونشاهد هذه الآثار الكتابية ملقاة على الأرض في أي مكان من مصر. ولما كانت هذه القطع الخزفية يستعملها تلاميذ المدارس لكتابة تمارينهم فإن كثيرًا من المتون المصرية قد نقل عنها.

فهمنا للمتون المصرية

إن الطالب الذي يوازن بين ترجمتين لمتن صعب من المتون المصرية إحداهما قديمة العهد والأخرى حديثة، قد يشك في أن هاتين الترجمتين المتباينتين هما لقطعة واحدة. والسبب في ذلك هو نقص نظام الكتابة عند المصريين القدماء، فالألفاظ المصرية لم توضع فوقها حركات تبين بالضبط موقعها من الجملة، ونتيجة ذلك أنه يمكن نطق الكلمة بأشكال مختلفة تعطيها معاني متباينة: مثال ذلك «سزم» فإنها تحتمل معنى من المعاني الآتية: سماع، يسمع، سمع، سامع، مسموع إلخ، وليس لدينا طريقة لتحقيق المعنى المقصود بالضبط إلا سياق الكلام. على أننا لا نجد صعوبة حينما نبحث في متن بسيط؛ فإننا نجد من السياق ومن الاستعلامات المعروفة لدينا حق المعرفة ما يعيننا على سهولة البحث. ونجد الأمر على عكس ذلك إذ كان المتن يحتوي على غير المألوف من الجمل والأفكار، فهنالك يترك المترجم الأمين هذه الجمل من غير ترجمة غالبًا أو يترجمها، ويعترف بأن هناك تراجم أخرى لها يمكن اتباعها.

ولا يدهش القارئ عندما يرى أن يعض المتون قد ترك من غير ترجمة في كثير من الوثائق المصرية.

جهل الكاتب

وهناك عقبات أخرى غير العقبات التي نصادفها بسبب غموض نظام الكتابة تعترضنا وربما أثارت من ضحكًا، وهي ناشئة عن خفة الكاتب وجهله: على أن كثرة الأغلاط الكتابية في كل مخطوط كتابي تكاد تكون لسوء الحظ أمرًا عاديًّا. وليست هناك مخطوطات يعد الخطأ الكتابي فيها خطرًا كما في الكتابة الهيروغليفية، فإنه يكتفي

للكاتب أن يضيف (خطأ) مخصصًا إلى كلمة فيتغير معناها إلى معنى مختلف كل الاختلاف عما يقصده الكاتب، وقد تؤدي غلطة من هذا النوع إلى خطأ في الترجمة، وتسرب أمثال هذه الأغلاط أمر سهل الوقوع، وذلك لغموض طبيعة الكتابة، وهذا الخطأ في الترجمة نتيجة طبعية لهذا النظام الغامض. على أن المصريين القدماء كانوا أقل احتفالًا منا بأمثال هذه الأغلاط، فكانوا يصححون هذا الخطأ أثناء القراءة، ومن الواجب أن نفترض حصول ذلك منهم، وإلا فإنه لا يصدق أن فردًا كان ينقل كتابًا لاستعماله الشخصي ثم يغض النظر عما فيه من أخطأء كثيرة.

أغلاط التلاميذ في نقل المتون

ولنتكلم الآن عما خلفه لنا تلاميذ المدارس في عهد الدولة الحديثة، وأعني بذلك أوراق البردي وقطع الخزف التي كانوا يسطرون عليها واجباتهم اليومية التي يأمرهم بها معلموهم. يظهر أن هؤلاء التلاميذ كانوا لا يؤدون واجباتهم دائمًا عن طيب خاطر لذلك كثرت الأغلاط الشنيعة التي كانوا يرتكبونها في مثل هذه المتون. ولم تخل أساس المتون عبارة من بعض الأغلاط، وعلى ذلك لا نشك في أن جزءًا كبيرًا من متن موقعة «قادش» كان مصيره الغموض، لو لم نستند في تصحيحه إلى النقوش التي ساعدتنا على إصلاح كثير من أغلاطه، وما كانت نسخة «بنتاور» لتغنينا عن ذلك شيئًا.

وكان التلميذ عندما يكلف نقل كتاب يصعب عليه فهمه لما فيه من التعبيرات اللغوية القديمة يغير فيه تغييرًا يضيع من المعنى، وإذا كانت الحال كذلك فإننا نشكر الله إذا استطعنا أن نلمس الصواب في بعض أنحاء الموضوع الذي يتحدث عنه الكتاب، ومما يؤسف له أن كتابًا قيمًا كتعاليم «دواوف» قد وقع فريسة في يد تلاميذ مدارس الأسرة التاسعة عشرة، ولا يعزينا عن ذلك أن نرى بعد بضعة قرون تلاميذ مدارس الأسرة الثانية والعشرين قد أساءوا من ناحيتهم — على النحو السابق — نقل كتابات الأدب المصري الحديث. ونقرر هنا أننا مدينون بالشكر للمدارس المصرية، فقد حفظت لنا كثيرًا من هذا الأدب من الضياع، غير أن الشكر الذي يهديه مترجم أمثال هذه الكتابت المحشوة بالأغلاط لهذه المدارس سيكون دائمًا ممزوجًا بشيء من الفتور.

هوامش

(١) Griffith, Proc. S. B.A. 1892 p. 403.

(٢) Z. A. S. 48, p. 100.

(٣) Peet, The Rhind Mathematical papyrus p. 9.

(٤) Moret, Des Clans aux Empires, p. 246.

(٥) Ann. Du Serv. Ant. t. l, p. 79.; Spiegelberg Z. A. S. t. XLVII p. 146 ; XLIX p. 67 ; LVI p. 202.

(٦) ويلاحظ أنه في إحدى مواقع تحتمس الثالث في ممر (ألوانا) و(مجدو) في جبال الكرمل نقرأ أن الجيش كان يسير في وقت الظهيرة «في الساعة التي رجع فيها الظل».
Moret, Le Nil, p. 315.

(٧) Erman–Ranke, Ægypten, p. 400.

(٨) Z. A. S. t. XII p. 222.

(٩) Le Nil p. 531.

(١٠) Abel Rey, La Science Orientale avant les Grecs, p. 301.

(١١) وقد كتب عن ذلك العامل «بورخارت» ضمن مذكراته الخاصة وأرسل لمدير حفائر أبويس خطابًا يشرح فيه هذا الكشف والمذكرات الخاصة بالكشف المذكور لم تظهر إلى عالم الوجود بعد.

(١٢) Moret, Le Nil, p. 523.

(١٣) Z. A. S. t. 63 p.p. 53–70.

(١٤) Hooton, Oral Surgery in Egypt during the Old Empire (Harvard African Studies, I).

(١٥) Urkunden, t.I, 42.

(١٦) Breasted, Te Edwin Smith Surgical papyrus, Oxford, 1930.

(١٧) Breasted, The Edwin Smith Pap. (The New York–Hist. Soc Quart Bull.) 1922, Vol VI, p. 4–31.

(١٨) Historie Anc. des peuples de l’Orient, p. 214.

(١٩) Quibell, Excav. at Saqqara, (1912–1914_ p.p. 11, 19, 28, 32 pl. XXIX.

(٢٠) Reisner, Bull. Mus. of Fine Arts, Boston, XXVI (1928) No. 157.

(٢١) Elliot Smith, Egyptian Mummies, p.p. 74–5.

(٢٢) H. II, 86–8.

(٢٣) G. Elliot Smith, (a) A Contibutaion to th Study of Mummification in Egypt. in Mem de l'Instit. Egyptien, V fasc. I, 1906. (b) The Royal mummies in Cat. Gen. du Musée du Caire. & W. R. Dawson Making a Mummy in the J. E. A. XIII (1927) p. 40–9.

(٢٤) Winlock. Egyptian Exped 1920–1921 Bull. Metrop. Mus. of Art. New-Tork, 11, p.p. 36–52.

(٢٥) Derry, Report upon the Examination of Tut-Ankh Amen's Mummy in the Tomp of Tut-Ankh Amen by Howard Carter II, p. 146.

(٢٦) History of Egyptian mummies p. 83–4.

(٢٧) Elliot Smith & Dawson op. cit. p.p. 61.

(٢٨) Smith & Dawson op. cit. p.p. 82, 83, 85, 103.

(٢٩) Smith & Dawson op. cit. p.p. 75, 80, 97, 99,

(٣٠) Smith & Dawson op. cit. p.p. 114, 115, 117, 118.

(٣١) Smith & Dawson op. cit. p.p. 81.

(٣٢) J. E. A. XVII 1932 p. 139–40.

(٣٣) Lucas, Preservative Materials used by the Ancient Egyptians in Embalming p. 5.

(٣٤) Lucas, (a) Arch. Survey of Nubia, Report for 1907–1908, II, (1910) p.p. 372–4. (b) Preservative Materials used by the Ancient Egyptians in Embalming 1911. (c) J. E. A. t. I, 1914 p.p. 241, 245. (d) Ancient Materials, 1926 p. 122.

(٣٥) Breasted A. R. IV, 234, 344, 379. op. cit. II, 265, & III. 116.

(٣٦) W. O'sburn, An Account of an Egyptian Mummy presented to the Museum of leeds Philosophical & Literay Society (1828) p. 6.

(٣٧) B. p. Grenfell & A. S. Hunt, The Amherst Papyrus II, p. 150.

(٣٨) G. Elliot Smith, The Royal Mummies in Cat. Gen, du Musée du Caire. 48.

(٣٩) Pliny, XIII, 20; XXIV, 67.

(٤٠) P. C. Rouyer, Notice sur les embaumements des Anciens Egyptiens, dans Description d'Egypte, Mémories Antiqués t. I, (1809) p.p. 207–20.

(٤١) G. Elliot Smith op. cit. pl. 9.

(٤٢) E. Schiaparelli, Relazione, Sui Lavori della Missione Archeologica Italiana in Egitto (1903–20) II, p. 165.

(٤٣) Lucas, J. E. A. XVIII 1932 p.p. 125–40.

(٤٤) Lucas, Ancient Egypt. Materials p. 247 etc.

(٤٥) Mariette, Les papyrus Egyptiens du Musée de Boulaq. & Maspero, Mémoires sur quelques papyrus du Louvre.

(٤٦) Elliot Smith, Mem. de l'Inst. Egyptien, V, 1906. fasc I, p.p. 28, 31. & Elliot Smith, The Royal Mumies p. 64.

(٤٧) Elliot Smith & Warren Dawson, op. cit. p. 125; J. E. A. XIII p. 49.

(٤٨) J. E. A. XVIII p. 127–9.

(٤٩) The Tomb of Yuaa and Thuiu in Cat. Gen. du Musée du Caire, p.p. 75–7.

(٥٠) (انظر ثروة مصر الطبيعية ومنتجاتها/الزراعة/زراعة نباتات الألياف/نبات البردي).

(٥١) انظر الجزء الأول ص٤٢٠ إلخ.

الفصل الثاني عشر

نظرة إجمالية في تطور الأدب المصري

نظرة الإغريق والمصريين المعاصرين إلى الأدب المصري

لقد بقي التاريخ المصري والأدب المصري، وكل ما يتعلق بالحياة المصرية سرًّا غامضًا في كل العالم حتى بداية القرن التاسع عشر، أما ما نقله اليونان عن المصريين مدة اختلاطهم بهم فلم يكن إلا حقائق مشوهة نقلت بالرواية، فضلًا عن أن ما وصل إلينا لا يمثل إلا جزءًا من تاريخ البلاد في أيام شيخوختها وتدهورها. وقد كان اليونان الذين نقلوا إلينا بعض معتقدات المصريين وعاداتهم الموروثة من أزمان سخيفة ينظرون إليها بعين الاحتقار والرهبة معًا لأنها لا تتفق مطلقًا مع دنيا حضارتهم. وقد بقي المصريون في نظر الأوروبيين والمصريين الحاليين كالصينيين الأقدمين. ومن المدهش أنه رغم حركة الكشوف الحديثة التي قامت في عصرنا فإنهم لا يزالون معروفين بأنهم قوم لا ثقافة لهم ولا علوم ولا آداب كباقي أمم العالم، حتى إن المصري الحديث عندما يريد أن يتكلم عن الأدب في مصر لا يذكر شيئًا عن مصر القديمة، بل يقصر كلامه على الأدب العربي في مصر. وكأن مصر منذ فجر التاريخ حتى الفتح العربي لم يكن لها شيء قط من التراث الأدبي يمكن أن يفاخر به أبناؤها كما يفاخر الفرنج بأدبهم الخاص في مختلف العصور، والواقع أن المصري لا يلام على جهله بأدب بلاده العتيق، وربما يرجع السبب في ذلك إلى عاملين هامين: الأول: أنه منذ الفتح العربي اختفت لغة البلاد جملة وحلت محلها اللغة العربية وآدابها، فأسدل الستار على لغة القوم وأصبحت نسيًا منسيًا، ولم يبق للمصري مجال في أن يدرس تاريخها وأدبها وبخاصة إذا علمنا أن اللغة قد ماتت.

العامل الثاني: أنه لما حلت رموز اللغة القديمة لم يعتن المصريون بدرسها بل تركوا مجال هذا الدرس للأوربيين إلى عهد قريب جدًّا عندما بدأ نفر من المصريين يتعلمون لغة البلاد القديمة، ولكن رغم ذلك فإن معظم المثقفين في مصر أو الذين يدعون أنهم

مثقفون، لا يزالون يعتقدون أن مصر القديمة لم يكن فيها حياة أدبية وثقافة خلقية كالتي عند الشعوب المتحضرة.

مكانة المصري ومقدار ذكائه

على أن المصريين في عهد تاريخهم الأول كانوا على عكس الفكرة الشائعة عنهم، إذ كانوا قومًا لهم هبات عقلية، وكانوا متوقدي العزيمة، أيقاظًا على حين كانت أمم أخرى من الأرض لا تزال في سباتها، ولقد كانت نظرتهم للعالم ملتهبة متوقدة مملوءة بالمغامرة كنظرة الإغريق الذين أتوا بعدهم بآلاف السنين. ويشاهد ذلك جليًّا فيما وصلوا إليه من الأعمال الفنية الواسعة النطاق، بل يشاهد بوضوح أكثر في أعمال التصوير والنحت التي تبرز الحياة عندهم فرحة ناطقة.

إن قومًا هذه مواهبهم جديرون بأن يجدوا سرورًا في إعطاء أغانيهم وقصصهم شكلًا أغنى وفنًّا أكثر. وكذلك نمت بينهم من وجوه أخرى حياة عقلية وعالم فكري يبحث فيما وراء الأشياء الدنيوية ودائرة الدين. ومنذ أن اخترع المصريون نظام الكتابة نمت بينهم من زمن بعيد مجموعة من الكتابات المختلفة الأنواع تعهدوها بالتنمية، وجعلوا لها صبغة أدبية، وإن الكثير منا لم يحفل بها ولم يعتقد يومًا بأن للمصريين القدماء أدبًا يعتد به.

لم يصلنا من الأدب المصري إلا القليل

ولقد حفظ لنا التاريخ شيئًا كثيرًا من أعمال التصوير عند المصريين حتى استطعنا أن نكون عنها فكرة تكاد تكون ثابتة لا تقبل التغيير كثيرًا، على حين أن موقفنا بالنسبة للأدب المصري — لسوء الحظ — لا يزال مختلفًا جدًّا إذ ليس لدينا منه إلا شيء قليل. لأن العثور على مؤلف أدبي يتوقف على مصادفة غير متوقع حدوثها كبقاء ملف من البردي الهش في جوف الأرض من ثلاثة أو أربعة آلاف من السنين. ولذلك لم نعثر إلا على قطع منفردة كانت بلا شك في الأصل أجزاء من مجاميع عظيمة من الكتابات، على أن كل كشف جديد من ذلك النوع يضيف خاصية جديدة إلى الصورة التي صورناها لأنفسنا عن الأدب المصري، وهذه الصورة أصبحت في الجملة تكاد تكون صحيحة لأنها تشتمل على احتمال له قيمته الفعلية؛ فإن كل مرحلة تاريخية يظهر لنا فيها الأدب المصري مطبوعًا بطابع خاص يميزه عن غيره ويتفق مع ما نعرفه عنها من الحقائق التاريخية.

ازدهار الأدب في عصر الإقطاع

وبقدر ما تتسع له طاقتنا من استقراء آثار اللغة المصرية القديمة، نستطيع أن نقول إن هناك دلائل تدل على أن العناية كانت موجهة إلى تنمية اللغة، فهي غنية بالاستعارات والتشبيهات أي أنها «لغة مثقفة» «لغة إنشاء وتفكير» للشخص الذي يكتب بها. ومن المحتمل أن أحد كتب الأمثال القديمة[١] على الأقل قد أنشئ في عهد الدولة القديمة في خلال حكم الأسرة الخامسة (سنة ٢٧٠٠ ق.م. تقريبًا) وهذا هو العصر المعروف لدينا بعصر المستوى العالي لفن التصوير على الخصوص. ولكن يظهر أن الرقي التام للأدب المصري القديم لم يبلغ غايته إلا في العصر المظلم الذي يفصل الدولة القديمة عن الدولة الوسطى،[٢] وكذلك في عهد الأسرة الثانية عشرة المشهورة (١٩٩٥–١٩٧٠ ق.م.). وكتابات هذا العصر ظلت تقرأ في المدارس خمسمائة سنة، ولم يجرؤ أحد أن يحيد عن لغتها أو أو أسلوبها في الكتابة. والخاصية التي يمتاز بها هذا الأدب القديم ظاهرة في الولوع بالتعابير الممتازة، ولا نستطيع أن نسمي ذلك تصنعًا. وحلاوة الألفاظ مع عذوبتها، كانت تعد صناعة عالية لا بد أن يبذل الإنسان جهدًا ليصل إليها. ويشاهد كذلك أن هذا كان حقيقة ميل هذا العصر من نقوشه التي طالما كان يقوم بتأليفها جماعة من المتعلمين، فإنها كانت تكتب بالأسلوب المزخرف.

وبعيد عن الصواب أن يقال إن كل مجهودات هذا العصر كانت موجهة إلى تنميق الألفاظ فحسب، فإن كتاب هذا العصر أقدموا على الكتابة في موضوعات هامة ولم يحجموا عن الخوض حتى في المسائل العميقة.

فكرة الوحدانية عند المصري

ونلاحظ من جهة أخرى أن الديانة تأخذ مكانًا ثانويًّا في هذه الكتابة ولا يكاد يذكر شيء في هذه الكتب الأدبية عن كل الآلهة الذين كان المصريون يهتمون بهم كثيرًا على حسب الفكرة الشائعة عنهم. ومن المحتمل أن الاعتقاد القديم كان مجرد وراثة عند الفرد المهذب، فكان لزامًا عليه أن يأخذ بناصره ظاهرًا، وكان يرضي نفسه في عالم فكره بالفكرة غير المحدودة «الله».

وليس قصدنا أن نغض النظر عن الحقيقة الواقعة، وهي أن جزءًا عظيمًا من هذا الأدب القديم قد ضاع، وليس معنى هذا أنه لم يكن للمصريين أدب فقد وجدنا أمثلة

كثيرة. وعقيدتنا أن الضائع منها أكثر، وما وجدناه يرجع الفضل في عثورنا عليه إلى المصادفة المحضة، فقد وجدنا بعضه في قبور التلاميذ مدفونًا معهم. على حين أن كتبًا من نوع آخر كانت تحفظ مع الأحياء فيدركها العفاء.

ومهما يكن من أمر فإن المدارس لم يقل شأنها في العصر الثاني للأدب، وهو عصر الدولة الحديثة الأخير (حوالي ١٣٥٠ ق.م.).

ظهور اللغة العامية والكتابة بها

وقد نما هذا الأدب الحديث مضادًّا للأدب القديم، فإنه إلى هذا الوقت كانت لغة الآداب القديمة هي لغة الأدب في كل القرون، وغاية ما حدث أن اقتربت من لغة المحادثات في الوثائق الحيوية أو في القصص الشائعة،[٣] وأخيرًا أصبح الفرق بين اللغتين عظيمًا إلى حد أن اللغة القديمة لم يعرفها أحد من عامة الشعب.[٤] غير أن هذه القيود قد حلت في عهد الثورة الدينية العظيمة التي حدثت في أواخر عهد الأسرة الثامنة عشرة أيام «أمنحوتب الرابع»؛ فقد بدأ القوم يكتبون الشعر بلغة العامة. وقد كتبت بهذه اللغة «أنشودة الشمس» الجميلة وهي عبارة عن منشور للإصلاح الديني. وقد اختفى كل جديد أدخل على هذا النظام الذائع بعد انهياره اللهم إلا نظام الكتابة بلغة العامة، فإنه كتب له البقاء وذلك — بلا شك — لأن الأحوال التي استمرت إلى هذا الوقت قد أصبح بقاؤها مستحيلًا. وفي عهد الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين ازدهر أدب قوي مكتوب باللغة الجديدة التي نسميها «المصرية الجديدة».

وفي عصر «المصرية الجديدة» كان كذلك للمدارس القدح المعلى، ولكن كتاباتها في ذلك العهد اتخذت صيغة أكثر حياة مما كانت لها في العصر القديم. وهذه الحيوية تظهر بوضوح في أدب هذا العصر إذ رأى الناس الدنيا كما هي وشغفوا بها، وعلى قدر ما وصل إلينا من كتاباتهم يلاحظ أن الأفكار العميقة ليس لها محل في أدبهم، على أنه من الجائز أن كشفا جديدًا قد يصحح حكمنا من هذه الناحية.

تنسيق العبارات واستعمال ألفاظ أجنبية

ولم يستمر الأدب المصري الجديد طويلًا في طريقه باستعمال لغة الشعب كما بدأ حقيقة (كما كنا نظن) إذ سرعان ما أخذ الكتاب يبحثون وراء تهذيب العبارات، وهذه كانت علامة ظاهرة في الأدب القديم. وقد أصبحت لغة الفرد المهذب محلاة بألفاظ وجمل منتقاة، وكان يجد سرورًا في تزيينها بألفاظ أجنبية. وقد بقي هذا النوع من الأدب يهذب نحو خمسة قرون على ما يظهر ثم أصبحت لغته منعدمة، وكان على الأولاد في المدارس أن يتعلموها، وبذلك يظهر أنه قد قضى على الحياة الأدبية في مصر الآيلة إلى السقوط، وقد بقي الحال كذلك عدة قرون إلى أن ظهر أدب جديد يسمى بالديموطيقي.

العلاقة بين الأدب المصري والأدب العبراني

قد تلكمت فيما سبق عن الكلمات الأجنبية التي كثرت في كتابات العصر الأخير من الدولة الحديثة، وكلها تقريبًا مستعارة من لغة أهل فلسطين، وهي ترينا كما نعلم من مصادر أخرى العلاقات البينة بين مصر وفلسطين، ويمكننا حينئذ أن نفرض أن «كنعان» قد تأثرت بمصر من ناحية الأدب كما تأثرت بها من ناحية النحت. ولا شك في أنه لو وصل إلينا شيء من الأدب الفينيقي لرأينا فيه التأثير المصري، ولكن نرى في الأدب العبراني — وإن كان يقع في عصر متأخر بكثير عما نحن بصدده الآن — عدة أشياء تذكرنا جليًّا بنوع من الكتابات المصرية كما في المزامير ونشيد الإنشاد في الأدب الحكيم عند العبرانيين. ومن المحتمل أن متشابهات من هذا النوع يمكن اقتفاء أثرها على الأقل من طريق غير مباشر بما يماثلها في اللغة المصرية، وإذا كانت الحال كذلك فليس من البعيد أن نكون قد تأثرنا نحن أنفسنا بالحياة العقلية المصرية.

(١) الكتاب المتعلمون

أهمية الكتابة والكتاب في المجتمع المصري

نجد من أقدم العصور فجوة عميقة تفصل المصري المثقف المتعلم تعليمًا راقيًا عن عامة القوم. وقد وجد ذلك عندما اخترع المصريون الكتابة، لأن الفرد الذي كان يظهر البراعة فيها كان يحوز قصب السبق على إخوانه مهما كان مركزه في الظاهر حقيرًا، فإن الحاكم نفسه لم تكن له أهمية وقتئذ بدون مساعدة كتابه، ولذلك كان لكبار الموظفين في الدولة القديمة سبب قوي في حبهم لتمثيل أنفسهم في هيئة الكتاب؛ فقد كانت الكتابة هي المهنة التي وصلوا بها إلى مراكزهم وقوتهم. وكانت الطريق مفتوحة إلى كل وظيفة للشخص الذي تعلم الكتابة وعرف كيف يعبر عما في ضميره بألفاظ مختارة مهذبة.

وعلى ذلك فشا بين الكتاب نوع من الغطرسة والكبرياء والاعتزاز بطائفتهم. ويظهر هذا واضحًا جدًّا في الأدب القديم الذي كونوه، ويجب أن توسم هذه الطائفة بالاحترام لأنها وضعت مثلًا أعلى للموظف العظيم، فكان واجب الموظف أن يكون محايدًا، وأن يكون الشخص الذي يحول دون عبث القوي بالضعيف، والحاذق الذي يعرف كيف يجد سبيلًا حتى بين أعقد المصاعب، والفرد المتواضع الذي لا يقذف بنفسه قط إلى الأمام، ومع ذلك فإن آراءه يؤخذ بها في مجلس الشورى. وكل كتابة أو قول له يجب أن يميز عن العامة. بهذه الروح كان الكتاب يعملون جيلًا بعد جيل كما أنشئوا الشباب من أبناء طائفتهم على هذه المبادئ نفسها. وفي عهد الدولة الحديثة بقي الميل إلى البيروقراطية ومدارسها كما كان من قبل، وعلى الرغم من كل الخلافات الظاهرة فإن رسائل المعلمين لم تعظ بشيء غير ما وعظت به كتب الحكمة القديمة. وليس هناك فرق إلا أن تعاليمهم كانت مستورة تحت ثوب أكثر حذقًا، وإن ما تنطوي عليه مراميهم من الكبرياء كان أكثر تجسمًا في هذه الكتابات منه في أي وقت آخر.

(٢) المغنون والقصصيون

مما لا جدال فيه أن الكتاب المتعلمين قد أنشئوا الأدب المصري، غير أنه كان في حيز الوجود قبلهم أفراد يمارسون فنًّا أقل من فنهم وكان لهذا الفن تأثيره على الأدب.

حب المصري للغناء والموسيقى

وكل من له اتصال تام بالمصريين في عصرنا لا يسعه إلا أن يحمل معه ذكرى غناء الفلاحين والبحارة تتجاوب في الحقول الخضراء وعلى مياه النيل الصفراء اللون. ولسنا نعرف إذا كان هذا الغناء الخاص الذي يخرج من الأنف يرجع إلى الوراثة من الزمن القديم، ولكن الشعور بلذة الغناء يرجع بلا شك إلى الوراثة، فكل من الفلاح وصاحب المهنة في مصر القديمة كان يستعين على عمله الشاق بغنائه المتواضع، حتى لقد كان الغناء يعد جزءًا من العمل الذي يقوم به العامل؛ يدلنا على ذلك أن المثال عند تمثيل ما يريده كان يضيف الأغنية إلى الصورة الممثلة، وسنورد أمثلة من هذه الأغاني في العصور المختلفة في المقام المناسب. ومن سوء الحظ أن الأغاني التي كان يغنيها فاتنات القيان في حضرة سادتهن لم توجد ممثلة معهن، ونشاهد فقط أن طائفة من البنات يغنين وفقًا لحركات أخريات يرقصن، ولا يبعد أن تكون تلك الأغاني ساذجة بريئة كالأغاني التي كان يتغنى بها العمال. ونشاهد في كل العصور مغنين مكفوفي البصر.[٥]

نشر الحضارة المصرية بالمغنين

وليس هناك شك في أن هؤلاء التعسين كانوا يحترفون الغناء. وكذلك كان هناك نساء اتخذن الغناء حرفة لهن، وفي نهاية الدولة الحديثة — في قصة «سياحة ونامون» — سنشاهد مغنية مصرية في سوريا عملت على نشر الحضارة المصرية من هذه الناحية.

وإذا كان كل من المغني والمغنية قد وجد له مكانًا في المناظر التي كانت ترسم على القبور، فإننا نحاول عبثًا أن نجد القصصين ممثلين. ولا عجب في ذلك فإن القصصي لا يعرض سلعته في بيت الأمير الشريف ولا في حقله، بل كان يقص حكاياته على عامة الشعب وعلى قارعة الطريق، وحياة الطرق لم تمثل في المقابر. ولا شك في أن القصصي في الزمان القديم كان يمتع سامعيه كما يمتعهم الشاعر العصري في أيامنا هذه.

انتشار القصص في كل عصور التاريخ المصري

ولدينا قصص للعامة من كل عصور التاريخ تدل نغمتها ومحتوياتها على أنها من أصل قديم، وإذا كان قصص الروائيين الحاليين تدور حول شخصية تاريخية مثل «الظاهر بيبرس» والخليفة «هارون الرشيد»، فإن القصص القديمة كذلك لها علاقة بأشخاص لهم شهرتهم في التاريخ، فلدينا قصة من العصر المسيحي في مصر خاصة «بقمبيز» ولدينا قصة من العصر الإغريقي عن «نقطانب»، وقد حفظ لنا هردوت مما كتبه حكاية ممتعة عن «رمبزنيتس»، وفي الأوراق البردية الديموطيقية نقرأ قصة الملك بيتوبستس وحكاية رئيس الكهنة خاموس، وفي نهاية الدولة الحديثة نجد قصة الملك «تحتمس الثالث» وقصة ملك الهكسوس «أبوفيس» ومن أواخر الدولة الوسطى نقرأ قصص الملك «خوفو».

وقد نجد أمثال هذه النغمة الساذجة والتي قد تكون مبتذلة أحيانًا ظاهرة في كثير مما خلفه لنا المصريون في خرافاتهم الدينية كأسطورة «إزيس»، وخرافة إله الشمس المسن ورسوله الثمل،[٦] والآلهة التي لم يمكنها العودة ثانية إلى مصر. ويخيل إلينا أن هذه القصص كأنما وصلت على يد أفراد عرفوا ميول العامة وأذواقهم. على أنها وإن كانت قد وصلت إلى الدخول في الدين بهذا الشكل العامي فإن ذلك يمنع من أنها عامية الأصل.

(٣) أوزان الشعر

كل ما يكتبه المصري بلغة عالية يقع في أسطر قصيرة متقاربة الطول، ولو أننا لا نعرف شيئًا عن نغماتها إلا أننا نرجح كثيرًا اعتبار هذه الأسطر أبياتًا شعرية منسوبة إلى وزن من الأوزان الشعرية. ولا شك في أن هذا صحيح في كثير من الأحوال، ومحقق في الحالات التي يكون فيها على الدوام عدد محدود من الأسطر تتوازن معًا كما يثبت ذلك المعنى، ويكون عدد الأسطر عادة ثلاثة أو أربعة كما ترى فيما يأتي:

أنت تنزل في سفينة من خشب الصنوبر
تتحرك من المقدم إلى المؤخر
وتصل إلى قصرك الجميل هذا

الـذي بـنـيـتـه لـنـفـسـك
فـمـك مـفـعـم بـالـنـبـيـذ والـجـعـة
والـخـبـز والـلـحـم والـفـطـيـر
وتذبح الثيران وتفتح أباريق النبيذ
والـغـنـاء الـحـسـن أمـامـك
ورئيس مضمخيك يضحك بعطر «كمي»
وسـاقـيـك يـحـمـل تـيـجـان الأزهـار
ورئـيـس فـلاحـيـك يـقـدم الـدجـاج
وصـيـادك يـقـدم الـسـمـك

وكثير من أمثال هذه الأشعار تمتاز مقطوعاتها بأن كلًّا منها تبتدئ بكلمات مشتركة في الكل، فمثلًا في «مناظرة بين إنسان سئم الحياة وبين روحه» نجد ثمانية مقطوعات مركبة منها الأغنية الأولى تبتدئ كل مقطوعة منها بما يأتي: «انظر إن أسمى ممقوت» ومقطوعات الأغنية الثانية تبتدئ بما يأتي «لمن أتكلم اليوم؟» إلخ.

وفي أنشودة النصر «لتحتمس الثالث» نجد رابطة المقطوعات بعضها ببعض في الحقيقة مزدوجة لأن السطر الثالث من كل مقطوعة يبتدئ بألفاظ واحدة أيضًا، فالأسطر الأولى تبتدئ بما يأتي: «إني قد أتيت حتى أجعلك تطأ ....» والسطر الثالث يبتدئ بما يأتي: «إني أريهم جلالتك ...» أما كل من السطر الثاني والرابع فبدايته ليست مقيدة.

الشعر غير المقفى

غير أن هذه البدايات المتشابهة توجد كذلك في متون فقراتها مختلفة الطول، وعدد سطورها ليس واحدًا. ويمكن أن نعتبر هذه الفقرات غير المنتظمة مقطوعات ليست مقيدة في تركيبها. ولا بد من أنه كانت هناك مقطوعات كهذه في الشعر ليست مقيدة في تركيبها، ولا تظهر كأنها شعر لعدم تماثل الكلمات التي تبتدئ بها كل واحدة منها. وظاهر هنا أننا لا زلنا نتلمس الحقائق في ظلام دامس، ومن المحتمل أننا سنبقى دائمًا هكذا، إذ إن السؤال الذي يتوقف عليه كل شيء لا يزال غامضًا لدينا ولا يمكن الجواب عليه أعني: ما هو الوزن الذي كان يتبعه المصري في صناعة الشعر؟

السبب في عدم إمكانية معرفة أوزان الشعر المصري

هذا السؤال لا يمكننا أن نجسر على الجواب عليه بأي فرض كان، وإذا فرضنا — كما هو محتمل من الوجهة النحوية — أن كل كلمة في اللغة سواء أكانت اسمًا أم نعتًا أم فعلًا إلخ لها حركة خاصة فإنه ينتج من ذلك أن كل بيت من الشعر لا بد أن يكون فيه من حركتين إلى أربع حركات، وبذلك تكون أبيات الشعر عندهم حرة في نغماتها وليست مقيدة بوزن. ومما يؤيد هذا الفرض أن مصريي العصر المسيحي (الأقباط) كانوا ينظمون شعرهم بهذه الطريقة الخالية من القيود الوزنية مثل:

رجل آخر يذهب إلى الخارج
يمكث سنة ثم يعود إلى بيته
ولكن «أرشليت» قد ذهب إلى المدرسة
وما عدد الأيام حتى أرى وجهه.

تكرار المعنى بألفاظ مختلفة

ولا بد أن المقطوعات الشعرية المصرية المركبة من أربعة أسطر كانت تشبه في نغماتها الرباعيات القبطية. على أن أمثال هذه النغمات الخالية من القيود الوزنية كانت تقرر كذلك في ظرف آخر، ذلك أنه حينما يكرر بيت من الشعر مثلًا في أول المقطوعة فإنه يمكن وضع جملة أطول بدلًا من اسم فردي، فبدلًا من «أوزير يستيقظ بسلام» الذي تبتدئ به المقطوعة الأولى فإنه يمكن أن يتغنى في الثانية «الباقي أبديًّا؛ رب المأكولات الذي يعطي ما يقوم الحياة لمن يحب، يستيقظ بسلام»، ولشعرهم ميزته الخاصة، وهي العادة الغريبة في بابها التي تعودنا أن نطلق عليها «توازن أجزاء الجملة» فليس بكاف أن يعبر الشاعر عن فكرة مرة واحدة، بل يجب أن يعبر عنها مرتين، وعلى ذلك نجد جملتين قصيرتين، معناهما متشابه أو واحد: تتبع إحداهما الأخرى مثال ذلك: «القاضي يستيقظ»، «تحوت يجلس»، أو: «ثم تلكم هؤلاء أصدقاء الملك»، «وأجابوا أمام إلههم»، ففي كل من المثلين يلاحظ أن الجملة الثانية مرادفة لما قبلها ولا فائدة منها. مثال آخر: «وهم الذين يدخلون في هذا القبر»، «وهم الذين يشاهدون ما فيه» حيث نجد أن التكرار يحدث فكرة جديدة.

والسبب في التعبير بهذه الطريقة هو الغرام بزخرف القول، فإن المتكلم يشعر بأنه يمكنه أن يستعمل جملة ثانية في معنى ما نطق به أولًا، وعلى ذلك لا يسعه إلا النطق بها في الحال مرة أخرى في شكل جديد. وعلى مر الأزمان أصبحت هذه طريقة مقررة في الكتابة، إذ كانت تعد حلية طبعية للكلام الراقي، وقد عودنا كتاب العهد القديم هذا النوع الغريب من التعبير لأنه كان سائدًا عند العبرانيين والبابليين، ولذلك لم يدهشنا ذلك كثيرًا في المتون المصرية. وتقدر تمامًا غرابة هذه الطريقة في التعبير بمجرد تحويل قطعة من شعر آخر إلى هذا الأسلوب المصري.

استعمال المترادفات في لغة الشعر وسببه

وعلى أية حال فإن هذا التوازن أو الترادف في الجمل لم يوضع قط يومًا من الأيام ليكون قالبًا ثابتًا للشعر، ولكنه بقي دائمًا مجرد حلية لفظية كان من المحقق أن تستعمل بدون أي تحفظ في الوقت الذي يريد الشاعر فيه أن يعبر عما في ضميره بلغة عالية.

وقد أدى كذلك الشغف بتنوع الأساليب إلى عادة الإشارة إلى الشخص الممدوح في الأنشودة بأسماء جديدة وألقاب مختلفة. من ذلك «أنشودة الصباح» المترجمة فيما بعد؛ فإن البيت الواحد منها يتنوع بهذه الطريقة إلى ما لا نهاية له. ويظهر هذا مملًّا وثقيلًا على آذاننا، ولكن ذلك يرجع إلى أننا لم تنذوق بعد أسرار المسميات المختارة ولم نفهمها بعناية، وهذا النوع من الأسلوب خاص كذلك بأناشيد المديح التي يمتاز بها الأدب المصري، وهي تبتدئ باسم الممدوح مسبوقًا بجملة تعجب، مثال ذلك: «المديح لك!» أو «التعبد لك!» ثم يتبع هذا نعوت محضة، وأسماء، وأسماء أفعال، وجمل موصولة تنعت الفرد الممدوح وتعيد إلى الذاكرة جليل أعماله،[٧] وتستمر هذه النعوت تباعًا بلا نهاية ومن غير ترتيب، ويظهر ذلك جليًّا حينما لا يعير الشاعر ترتيب هذه النعوت المتتابعة في ذهنه أية أهمية. ومن ذلك يستخلص أن الشعر المصري على وجه عام ليس له معنى، ومن يقرأ «تحذيرات نبي»[٨] التي يصف فيها بؤس زمانه فإنه يدهش حينما يرى أن هذا الشاعر لم يبذل أي مجهود في ربط كلامه بعضه ببعض بطريقة منسجمة، فهو شاعر قلبه مفعم ببؤس بلاده فينفجر قلبه حينًا بهذه الشكوى، وحينًا بتلك. وعلى ذلك يمكن فهم أناشيده من هذه الناحية. ولكن الإنسان إذا أنعم النظر في جملة ما رآها شيئًا مخالفًا؛ لذلك فالرجل يتكلم على البديهة، وعلى ذلك فكل كلمة استعملها في آخر

البيت الذي قاله تحدو به إلى فكرة أخرى جديدة ليس بينها وبين سابقتها علاقة فيعبر عنها في الحال. وإليك مثلًا: يقول الشاعر: إن كل شيء مفعم بالحياة حتى الأطفال الصغار، وعند ذكر الأطفال يحضر في ذاكرته أن الأطفال يقتلون ويلقى بهم على تلال الصحراء، ثم تذكره تلاع الصحراء بالموميات التي تنتزع هناك من القبور ويلقى بها عليها.

ويجب قبل أن نختم هذا البحث أن نذكر حليتين أخريين كان المصريون مولعين بتزيين كلامهم بهما. وليس حتمًا علينا أن نعدهما خاصيتين مميزتين للشعر المصري وهما الجناس، وبداية الكلمات بحروف واحدة.

الجناس في الشعر المصري

أما الجناس فكان أسلوبًا محببًا لدى المصريين. وقد وجدت طقوس دينية قديمة جدًّا لتقديم القرابين لوحظ فيها الجناس في كل اسم من أسماء مواد الطعام، واستعمل الجناس كذلك بنظام في قصيدتين من أدب الدولة الحديثة قد دونتا فيما بعد[٩] غير أن هذا الجناس لا يمكننا وصفه في الترجمة.

وفي العصور التي نحن بصددها الآن لا نلاحظ حالات الجناس الحرفي إلا من وقت لآخر. مثال ذلك بيتان من الشعر يشيران إلى «أمنحوتب الثالث»: «حاربت عصاه بلاد النهرين، وأخضع قوسه السود.»

ولا بد أن الأشعار التي تبتدئ كلماتها بحروف متجانسة وجدت في ذلك الوقت، وإلا فكيف حصل المصريون في العصر اليوناني — الذين لم يكونوا مطبوعين على التجديد — على نموذج أشعارهم التي تبتدئ كلماتها بحروف متشابهة، وهو النموذج الذي كانوا يميلون إلى استعماله في نقوش معابدهم؟ وقد كان رجال الدين في ذلك العصر يجدون لذة في ذكر كلمات تبتدئ بحروف متشابهة في الجملة الواحدة. واستعمال مثل هذه الأساليب يمكن أن يعزي أيضًا إلى الدولة الحديثة.

(٤) مختارات من أدب الدولة القديمة

أمثلة من الشعر

لم تكشف لنا الآثار حتى الآن عن أي نوع من الأغاني والأناشيد والأحاديث المنظمة من عهد الأسرة الأولى، ولكن رغم ذلك يجب أن نسلم بأنها كانت موجودة. والواقع أنه يوجد كثير من التراكيب الشعرية في لغة العصر التاريخي مما ترجع نغماته إلى العصر السحيق، على أنه لم يبق لنا من هذا الشعر القديم إلا النزر اليسير، وهو على قلته لا يكشف لنا عن عذوبة الشعر الفطرية، لأن ما لدينا منه ينحصر في صيغ وأناشيد دينية، ومع ذلك فإن الطالب المصري الذي يعرف كيف يقرأ ذلك الشعر الديني يمكنه أن يأخذ فكرة عامة عن حقيقة الشعر الدنيوي المقابل له، فهو شيء مختلف جد الاختلاف عما يصوره لنا أدب مصر في عصر ازدهاره عندما كان غنيًّا بنغماته وقوافيه. ولقد كان التعبير في هذا الشعر القديم حيًّا ساذجًا، وكانت الأفكار متنقلة غير مستقرة، وكانت الضمائر في هذه المتون تتغير فجأة من استعمال إلى استعمال، وكل هذا يدل على طرافة الشعر وجدته، وإذا تغاضينا عن سذاجة هذه الصيغ القديمة وغرابتها فإننا نستطيع أن نكشف الغطاء من حين لآخر عن روح شعرية فطرية قل أن نجدها في عصور أخرى أكثر تهذيبًا.

منتخبات من متون الأهرام

تلكمت عن متون الأهرام والغرض منها في الجزء الأول ص٣٥٧ إلخ وهذه المتون تهتم اهتمامًا خاصًّا برغبة المتوفى المعظم (الملك) في الابتعاد عن تمضية حياة مظلمة في العالم السفلي، فإن هذا العالم هو مصير المتوفين العاديين، أما المتوفى الأعظم فإنه يعيش في السماء كما تعيش الآلهة، وهناك يمكنه أن يسبح مع إله الشمس في سفينته أو يسكن في حقول المنعمين أو يمرح في حقول قربان الطعام أو حقل «يارو»، ومن الممكن أن يصير نفسه إلهًا، وقد افتن الشعراء في تصوير هذا الدور كما شاء لهم خيالهم، فلم يكتفوا بتصويره (الملك) في أروع مظاهر الاستقبال من الآلهة بل رفعوه إلى مرتبة الغزاة الفاتحين لعالم السماء.

وتتصل بهذه الأفكار فكرة أخرى لها علاقة بالإله أوزير الذي يعتبر المثل الأعلى للموتى من بني الإنسان، فقد قتل مرة ثم أعيد إلى الحياة وصار حاكم الأموات، وهو بهذه الكيفية يعتبر في متون الأهرام أنه ساكن في السماء.

ولغة متون الأهرام عتيقة ولا يزال فهمها محفوفًا بصعوبات عظيمة، إذ تشير إلى حوادث وأساطير ليست معلومة لنا وبخاصة الأساطير الدينية.

(أ) **سياحة المتوفى إلى السماء:**[١٠] إن الطائر يطير! إنه يطير بعيدًا عنكم أنتم أيها الناس. ولم يعد بعد على الأرض فهو في السماء.

وأنت يا إله مدينته إن روحه (كا)[١١] بجانبك وهو يندفع إلى السماء مثل الواق (اسم طائر) ويمتطي السماء مثل الصقر، ويتهادى نحو السماء كجرادة.[١٢]

(ب) **ومنها:**[١٣] ما أسعد الذين يشاهدونه متوجًا بتاج «رع»!

ومئزره عليه كمئزر «حتحور»، وريشه كريش صقر. وهو يصعد إلى السماء بين إخوانه الآلهة.

(جـ) **ومنها:**[١٤] إن قلبك معك يا «أوزير» ومعك قدماك يا «أوزير»، ومعك ذراعاك يا «أوزير». وإن قلبه معه، ومعه قدماه، وذراعاه معه[١٥] لقد أقيم له منحدر إلى السماء ليصعد عليه إلى السماء[١٦] إنه يصعد على دخان البخور العظيم.

إنه يطير كطائر، ويحط كجعل في مقعد خال في سفينة «رع»: قف، اخرج إنك بدون ... حتى يجلس في مكانك[١٧] إنه في السماء، يجدف في سفينتك يا «رع». وينزل على الأرض في سفينتك يا «رع».

وعندما تكون فوق الأفق فإنه يكون هناك، وعصاه في يده كملاح سفينتك يا «رع». إنك تصعد إلى السماء بعيدًا عن الأرض ...

(د) **ومنها:**[١٨] استيقظ أيها القاضي[١٩] يا «تحوت»، انهض! استيقظوا يا نيام! تحركوا يا من في «كنست»![٢٠] أمام الأنيس العظيم (طائر مائي) الذي ارتفع من النيل، ولإله ابن آوى الذي خرج من شجرة الأثل.[٢١] إن فمه لطاهر، وإن تاسوعي الآلهة قد بخراه، وإن لسانه الذي في فمه طاهر، إنه يكره الروث ويعاف البول[٢٢] وهو يكره ما يكره. وهو يكره هذا ولا يأكل هذا....

وأنتما أيها التوءمان اللذان يسيحان في السماء: «رع» و«تحوت»[٢٣] خذاه إليكما ليكون معكما، حتى يأكل مما تأكلان، ويشرب مما تشربان، وحتى يعيش مما تعيشان، وحتى يسكن حيث تسكنان، وحتى يصير قويًّا بما يجعلكما قويين، وحتى يسيح هناك حيث تسيحان.

إن كوخه قد أقيم في «حقل يارو» ومرطباته في حقل «قربان الطعام». ومأكولاته معكما أيها الإلهان، وشرابه كشراب «رع» إنه يحيط بالسماء «كرع» ويخترق السماء «كتحوت».

(هـ) **المتوفى يظفر على السماء:**[٢٤] «إن في السماء شجارًا، وإنا لنرى شيئًا جديدًا» هكذا تقول الآلهة الأولى.[٢٥]

وتاسوع[٢٦] «حور» يبهر، وإن أرباب الأشكال لفي ذعر منه. وكلا التاسوعين يخدمه، وهو يجلس على عرش رب العالمين والسموات مطويات بيمينه، وهو يشق معدنها،[٢٧] ويزف في طريقه إلى «خبر» ويغيب حيًّا في الغرب، وسكان العالم السفلي،[٢٨] يتبعونه ويشرق مجددًا في الشرق.

وذلك الذي فصل في الشجار[٢٩] يأتي إليه مطأطئ الرأس. والآلهة تخافه لأنه أكبر سنًّا من «الواحد العظيم» إنه صاحب السلطان على مكانه. وهو الذي يقبض على القيادة.[٣٠] والأبدية بجلب إليه. والحكمة[٣١] موضوعة له عند قدميه. صح له عاليًا فرحًا فإنه قد استوى على الأفق.

(و) **المتوفى يلتهم الآلهة:**[٣٢] إن السماء محجبة بالغيوم والنجوم تمطر (؟) والأقواس تتحرك للرمي، وأوصال آلهة الأرض ترتعد ...[٣٣] حينما تشاهد كيف يظهر في شكل واضح كإله يعيش على آبائه ويأكل أمهاته. إنه رب الـ ... الذي لا تعرف أمه اسمه.[٣٤] له الفخار في السماء، وله القوة في الأفق مثل «آتوم» والده الذي ولده، وقد ولده ولكنه (المتوفى) أقوى منه. أرواحه حوله وصفاته تحت قدميه، وآلهته فوقه وصلاله على حاجبه وحيته[٣٥] فوق جبهته ... وقواه تحميه. إنه ثور السماء، وقلبه ميال إلى النطاح، وهو الذي يعيش على حياة كل إله، وهو الذي يأكل أعضاءهم عندما يكونون قد ملئوا بطونهم بالسحر في جزيرة «نبسيسي» ...[٣٦]

وهو يظهر كهذا الواحد العظيم رب الخدم الإلهية وهو يجلس وظهره إلى «جب».[٣٧] وهو الذي ينفذ الحكم مع من خفي اسمه في يوم ذبح المسنين.[٣٨] وهو رب طعام القربان الذي يعقد الحبل[٣٩] ويهيئ طعامه.

وهو الذي يأكل الناس، ويعيش على الآلهة، ويملك الحمالين، ويرسل الرسل.[٤٠] وهو الذي يلقف سحرهم ويبتلع سيادتهم، فالكبار منهم غذاؤه في الصباح، والمتوسطون حجمًا وجبته في المساء، وصغارهم أكلته في الليل، والمسنون من رجالهم والمسنات من نسائهم قد حصصوا لبخوره[٤١] والعظماء الذين في شمالي السماء يوقدون له النار تحت

القدور، ووقود هذه النار أفخاذ المسنين.[٤٢] وسكان السماء يخدمونه، وقدور الطبخ تمسح له بسيقان نسائهم.

وقد أحاط بالسماءين جميعًا وقد اخترق شاطئ النهر. وهو «الواحد القوي» صاحب السلطان على الأقوياء … وإنه ليأكل من يعترضه نيئًا، ومكانه فوق رأس الأشراف الذين في الأفق. وهو إله أكبر من أكبرهم سنًّا. الألوف تخدمه والمئات تضع له القرابين وقد منحه «أريون» (نجم) أب الآلهة عهدًا بتعيينه واحدًا عظيمًا قويًّا[٤٣] وقد توج في السماء من جديد، وإنه ليلبس التاج، كرب الأفق.

وقد كسر عظم الظهر والنخاع الشوكي، وقد اختطف قلوب الآلهة، وقد أكل التاج الأحمر وابتلع التاج الأخضر، وهو يعيش على رئات الحكماء، ويرتاح لأن يعيش على القلوب وسحرها ويفرح حين يلتهم الـ … التي في التاج الأحمر.[٤٤] وهو ينمو وسحرها في بطنه وألقابه لم تغضب منه. وقد ابتلع عقل كل إله.

مدة حياته الخلود، وحدوده الأبدية إذا أراد فعل، وإذا لم يرد لم يفعل، وهنا تتجلى مكانته، وهو الواحد الداخل في حدود الأفق إلى أبد الآبدين. تأمل فإن روحهم في بطنه وسيادتهم معهم، وإن فضلات طعامه تفضل طعام الآلهة، وما يحرق له هو عظامهم وأرواحهم معه وظلالهم مع زملائهم.[٤٥]

المتوفى يأتي رسولًا إلى أوزير[٤٦]

(رجاء موجه إلى النوتي (المعداوي) في السماء لينقل المتوفى حيث يسكن أوزير).

أيها العابر إلى «حقل قربان الطعام» أحضر لي هذا! أسرع إنه هو! إنه هو تعال! هو، ابن سفينة الصباح التي قد ولدته على الأرض، إن ولادته تامة لا تشوبها شائبة وعلى تمامها حياة الأرضين.

إنه هو بشير العام[٤٧] يا «أوزير» انظر، إنه يأتي برسالة من أبيك «جب»: محصول العام السعيد، ما أسعد محصول العام، محصول العام حسن، ما أحسن محصول العام!»

لقد نزل مع التاسوعين إلى «نهر البارد»[٤٨] وهو المنشئ للتاسوعين ومؤسس «حقل قربان الطعام».[٤٩] وقد وجد الآلهة منتظرين، ملفوفين في ملابسهم، ونعالهم البيضاء في أقدامهم. وعندئذ ألقوا بنعالهم البيضاء على الأرض وخلعوا ملابسهم.[٥٠] «لم يهدأ لنا قلب حتى أتيت» هكذا قالوا …

مصير أعداء المتوفى

(من فقرة طويلة،[٥١] وهي خاصة بأعداء يريدون أن يغتصبوا منه طعامه ونفسه).

إنه أقوى منهم حينما يظهر على شاطئ نهره. وقلوبهم تسقط بين أصابعه.[٥٢] ويأخذ ممن في السماء أحشاءهم وممن في الأرض[٥٣] دمهم الأحمر. الفقر وريثهم، والماضي مساكنهم، والنيل المرتفع[٥٤] أبوابهم (ولكنه) فرح القلب، هو الواحد الأحد ثور السماء، وقد جعل الذين عملوا له هذا يقرون، وقضى على خلفائهم.

الفرح بالفيضان[٥٥]

(من فقرة طويلة بعض الطول ومعناها مبهم)؛ يرتعش من يرون النيل في فيضان تام. والحقول تضحك وشاطئا النهر يفيضان وقربان الإله ينزل[٥٦] ووجوه القوم مستبشرة، وقلوب الآلهة فرحة.

أناشيد الصباح

كان يرحب بالآلهة في المعابد في الصباح بأنشودة تشتمل — على الأخص — على النداءات التي كانت تكرر دائمًا «استيقظ في سلام» ويتبع تلك النداءات في كل مرة اسم مختلف للإله، وعلى ذلك كان المفروض أن الآلهة كانت تستيقظ كذلك في السماء بهذه الطريقة نفسها بواسطة آلهة أيضًا. وهذا يساعدنا على فهم كنه هذه الأنشودة، وهي الأغنية التي كانت النسوة يوقظن بها الملوك في الصباح في أقدم عهود مصر التاريخية.

ويمكن أن يفرض الإنسان أن ألفاظًا مثل «أنت يا ملك، أنت يا سيد مصر، أنت يا رب القصر» قد حلت محل الأسماء الإلهية في النسخة الأصلية للأنشودة، وكانت تغنيها النساء بهذا الشكل أمام مسكن الإله على وتيرة واحدة وبدون انقطاع ما أسعفتها الذاكرة المغنية بأسماء صالحة.

(أ) **إلى إله الشمس:**[٥٧] استيقظ بسلام، أنت يا أيها الواحد المطهر،[٥٨] في سلام! استيقظ بسلام، أنت يا حور الشرقي، في سلام استيقظ بسلام، أنت يا أيها الروح الشرقي، في سلام! استيقظ بسلام، أنت يا «حور أختي» في سلام! أنت تنام في قارب الغروب، أنت تستيقظ في قارب الصباح، لأنك أنت الذي تشرق على الآلهة، ولا إله يشرق عليك!

(ب) **إلى الصل الظل الملكي:**[٥٩] استيقظي في سلام! أيتها الملكة العظيمة، استيقظي في سلام، إن استيقاظك ممتلئ بالسلام. استيقظي في سلام! يا أيتها الحية التي على حاجب (الملك الفلاني)، استيقظي في سلام، إن استيقاظك ممتلئ بالسلام. استيقظي في سلام! يا أيتها الحية البحرية، استيقظي في سلام، إن استيقاظك ممتلئ بالسلام. استيقظي في سلام! يا «رننوتث»،[٦٠] استيقظي في سلام، إن استيقاظك ممتلئ بالسلام. استيقظي في سلام! يا «وزيت» صاحبة … الفاخر، استيقظي في سلام، إن استيقاظك ممتلئ بالسلام. استيقظي في سلام! أنت يا صاحبة الرأس المنتصبة، وذات الرقبة العريضة،[٦١] استيقظي في سلام، إن استيقاظك مفعم بالسلام … إلخ.

(٥) تعاليم «فتاح حتب»

تعد تعاليم «فتاح حتب» أقدم مصدر في أدب العالم صور لنا الخلق المستقيم، والواقع أن حكمة «فتاح حتب» التي جاءت عن تجارب يلخص لنا كثيرًا من الأدب الخلقي لهذا العصر، وكما جاء في مقدمة هذه التعاليم نجد أن الوزير المسن قد شعر بضعف الشيخوخة، وطلب إلى الملك أن يسمح له بتعليم ابنه (ابن الوزير) ليحل محله في وظيفته. ولما قبل الملك ملتمس وزيره أخذ الأخير يحذر ابنه بألا يسيء استعمال الحكمة التي سيلقنه إياها، بل ينتهج سبيل التواضع فقال: «لا تكونن متكبرًا بسبب معرفتك، ولا تثقن بأنك رجل عالم، فشاور الجاهل والعاقل، لأن نهاية العلم لا يمكن الوصول إليها، وليس هناك عالم يسيطر على فنه تمامًا. وإن الكلام الحسن أكثر اختفاء من الحجر الأخضر الكريم، ومع ذلك فإنك تجده مع الإماء اللائي على أحجار الطواحين.»

ثم يأتي بعد ذلك اثنتان وأربعون فقرة في نصائح مختلفة دون أي مجهود من المؤلف في ترتيبها أو تنظيمها، بل كتب كلًّا منها عفوًا حسبما كان يحضر ذهنه من تجارب الحياة ومسئوليتها، وسنكتفي هنا بذكر أهمها.

معاملة الخطيب: «إذا وجدت خطيبًا في زمانه سليم العقل أمهر منك فأثن له ذراعك وأحن له ظهرك. أما إذا تكلم هجرًا فلا تقصرن حينئذ في مقاومته حتى ينادي به الناس: أنت إنسان جاهل.

ولكن إذا كان مماثلًا لك فأظهر بصمتك أنك أحسن منه إذا أخطأ في الكلام، وعندئذ سيمدحه السامعون ولكن اسمك سيعتبر حسنًا بين العظماء.»

أما إذا كان شخصًا حقيرًا ليس ندًّا لك فلا تغضبن عليه لأنك تعلم أنه تعس … احتقره وبذلك يؤنب نفسه. وإنه لقبيح أن يضر الإنسان شخصًا محتقرًا.

إنك تفوز بالحياة بمساعدة الحق والصدق: إذا كنت قائدًا وتصدر الأوامر للجم الغفير فاسع وراء كل كمال حتى لا يكون نقص في طبيعتك. إن الصدق جميل وقيمته خالدة وإنه لم يتزحزح منذ يوم خالقه[٦٢] والذي يتحظى نواميسه يعاقب. وهو أمام الضال كالطريق المستقيم. إن الخطأ لم يقد مقترفه إلى الشاطئ. حقيقة أن الشر يكسب الثروة ولكن قوة الصدق في أنه يمكث والرجل المستقيم يقول: إنه متاع والدي.[٦٣]

أدب السلوك في الضيافة: إذا اتفق أنك كنت من بين الجالسين على مائدة من هو أكبر منك مقامًا فخذ ما يقدم لك حينما يوضع أمامك، ولا تنظرن إلى ما هو موضوع أمامه، بل انظر إلى ما هو موضوع أمامك. ولا تصوبن لحظات كثيرة إليه لأن ذلك مما تشمئز منه النفس إذا أحفظها الإنسان، وانظر بمحياك إلى أسفل إلى أن يحييك، وتلكم فقط بعد أن يرحب بك، واضحك حينما يضحك فإن ذلك يدخل السرور على قلبه، وما تفعله يكون مقبولًا لأن الإنسان لا يعلم ما في القلب.[٦٤]

والرجل العظيم يتوقف عزمه على إرادة نفسه حينما يجلس أمام الطعام

والرجل العظيم يعطي لمن يجاوره ولكن نفسه تمد يدها من أجله (البعيد)[٦٥]

والخبز يؤكل بأمر الله …[٦٦]

كن أمينًا في تبليغ الرسائل: إذا كنت فردًا ممن يوثق بهم وأرسلك رجل عظيم إلى آخر، فاعمل بنصح في الأمر حينما يرسلك، فيجب عليك أن تبلغ الرسالة كما قالها، ولا تكونن كتومًا فيما يمكن أن يقال لك واحذر النسيان. واحرص على الصدق ولا تتخطه حتى لو كنت مخبرًا شيئًا لا يسر. واحذر أن تقبح الكلام، فربما يصير العظيم محتقرًا عند آخر بوساطة إلقاء الكلام كالعامة. «وصيرورة العظيم واحدًا من العامة أمر تكرهه النفس».

إذا حرثت وكان هناك نبات في الحقل، وأعطاك الله الخير العميم فلا تشبعن فمك بجانب أقاربك … (الباقي غير مفهوم).

لا تصغرن من شأن أولئك الذين ارتقوا في الدنيا: إذا كنت رجلًا متواضعًا، وكنت في ركاب رجل ذائع الصيت من الذين على وئام مع الإله (الملك)، فتجاهل ماضي وضاعته، ولا تحقدن عليه، بما تعرفه عنه فيما سلف، واحترمه على حسب مكانته التي أصبح فيها لأن الغني لا يأتي وحده …

خصص لنفسك وقتًا لترويح نفسك: اتبع لبك ما دمت حيًّا (روحك)، ولا تفعلن أكثر مما قيل لك. ولا تنقصن من الوقت الذي تتبع فيه قلبك، لأنه مكروه عند النفس (الكا) إذا انتقص وقتها (ويظهر على الأخص أن تحذيرًا ذكر ضد؟) العناية الزائفة بمنزلك.

معاملة ابنك: إذا كنت محترمًا، وكان لك بيت، وولد لك ابن رضي الله عنه، فإذا عمل صالحًا، ومال إلى طبعك، وسمع تعاليمك، وكانت خططه ذات نتيجة حسنة في بيتك، ومعتنيًا بمالك كما يجب، فابحث له عن كل شيء حسن.

فهو ابنك الذي ولدته لك «كاك» (نفسك) ولا تنفرن قلبك منه.

ولكن إذا عمل سوءًا، وأعرض عن خططك (نصائحك) ولم يعمل حسب تعاليمك، وصارت خططه لا قيمة لها في بيتك، وتحدى كل ما تقوله … عندئذ أقصه لأنه ليس لك، ولم يولد لك …

السلوك في بهو العظماء

إذا وقفت أو قعدت في البهو، فانتظر بهدوء حتى يأتي دورك. وأصغ إلى الخادم الذي يعلن، ومن نودي فله مكان متسع.[٦٧] والبهو له نظامه، وكل ترتيب فيه على حسب خيط القياس. وإن الإله هو الذي يعين المكان الأول، ولا يصل الإنسان إلى شيء بالمرفق.

كن حازمًا في حديثك مع الناس.

أعلن عملك بدون خفاء، وتقدم بأفكارك في مجلس سيدك … ويجب على الإنسان أن يقول بوضوح ما يعرفه وما لا يعرفه. (السطر الأخير هكذا): فهو صامت ويقول: «لقد تكلمت».

معاملة أصحاب المظالم: إذا كنت ممن يقدم لهم الشكاوي فكن شفيقًا حينما تسمع كلام المتظلم، ولا تسئ معاملته إلى أن يغسل بطنه.[٦٨] وإلى أن يقول ما قد جاء من أجله، وإن المتظلم يحب كثيرًا أن يهز الإنسان رأسه إلى كلامه إلى أن ينتهي مما جاء من أجله … وإن مجلسًا حسنًا يسر القلب.

ولكن من يمثل القسوة نحو المتظلم فإن الناس يقولون: «لأي سبب يفعل هو كذلك؟

التحذير من النساء: إذا أردت أن تحافظ على الصداقة في بيت تدخله سيدًا أو أخًا أو صاحبًا، فاحذر القرب من النساء؛ فإن المكان الذي هن فيه ليس بالحسن.

ومن أجل هذا يذهب ألف إلى الهلاك؛ فإن الرجال يصيرون مجانين بأعضائهن المبهرجة وبعد ذلك تصير مثل «حجر هرست»[٦٩] شيئًا تافهًا مثل الحلم، والموت يأتي في النهاية.

التحذير من الشراهة: إذا أردت أن يكون خلقك محمودًا، وأن تحرر نفسك مما هو قبيح، فاحذر الشراهة فإنها مرض مملوء بالداء ولا يشفي. والصداقة معها مستحيلة، فإنها تجعل الصديق العذب مرًّا، وتقصي ذا الثقة من سيده، وتجعل كلًّا من الأب والأم قبيحًا وكذلك الأخوال، وتفصل الزوج من زوجته، وهي حزمة من كل أنواع الشر وحقيبة من كل شيء مرذول. وإن الرجل الذي يتبع طريقة حقة في سلوكه ويسير على الصراط السوي، يعيش طويلًا، ويكسب الغنى بذلك ولكن الشره لا قبر له.[٧٠]

لا تكونن شرهًا في القسمة، ولا تكونن ملحًّا إلا في حقك، ولا تطعمن في مال أقاربك، فإن التماس المتواضع يجدي أكثر من القوة … فإن القليل الذي اختلس منه يولد العداوة (حتى) عند صاحب الطبع اللين.

فائدة الزواج: إذا كنت رجلًا ذا مكانة، فأسس لنفسك بيتًا، وأحبب زوجتك في البيت كما يجب.[٧١] وعليك أن تملأ بطنها وتستر ظهرها، والعطور هي دواء أعضائها. واشرح قلبها إذا عاشت فإنها حقل مثمر لربها.

كن كريمًا مع أصدقائك: أشبع أصدقاءك بما جد لك كإنسان نال الحظوة عند الإله (الملك) ومن الحزم أن تفعل ذلك إذ ليس هناك إنسان يعرف مصيره إذا فكر في الغد. فإذا أصابت المقربين مصيبة فإن الأصدقاء هم الذين لا يفتئون يقولون مرحبًا له … فعليك أن تستبقي ودهم لوقت السخط الذي يهدد الإنسان.

كن حذرًا في الكلام: إذا كنت رجلًا ذا مقام سام يجلس في محفل سيده فوطن عقلك على ما هو حسن. الزم الصمت فإن هذا أحسن من أزهار «تقتطف». وتكلم فقط إذا كنت تعلم بأنك ستحل المعضلات، وإن الذي يتكلم في المحفل لفنان (في الكلام). والكلام أصعب من أي حرفة أخرى.

لا تثقن بالحظ: إذا أصبحت عظيمًا بعد أن كنت صغير القدر، وصرت صاحب ثروة بعد أن كنت محتاجًا في المدينة التي تعرفها (موطنك القديم)، فلا تنسين كيف كانت حالك في الزمن الماضي. لا تثقن بثروتك التي أتت إليك منحة من الإله (الملك) فإنك لست بأحسن من غيرك من أقرانك الذين حدث لهم ذلك (الفقر).

احترام الرؤساء: أحن ظهرك لمن هو أعلى منك (رئيسك في إدارة الملك). وبذلك يبقى بيتك بخيره. ويدفع لك مرتبك في حينه. ومقاومتك من في يده السلطة قبيح. والإنسان يعيش ما دام متساهلًا.

الحزم في المصاحبة: إذا كنت تبحث عن أخلاق من تريد مصاحبته فلا تسألنه، ولكن اقترب منه، وكن معه منفردًا ... وامتحن قلبه بالمحادثة فإذا أفشى شيئًا قد رآه، وأتى أمرًا يجعلك تخجل له، فعندئذ احذر حتى في أن تجاوبه ... كن صبوح الوجه ما دمت حيًّا.

وسنكتفي بهذا القدر من نصائح «فتاح حتب».

ولدينا نصائح وتعاليم أخرى يرجع عهد كتابتها إلى الدولة القديمة، ولكن النسخ التي وصلتنا محرفة كتبت في عصور متأخرة وأهمها تعاليم «كاجمني»، وتعاليم «دواوف» وسنتكلم عنها في حينها.

(٦) أغاني العمال

أغنية الرعاة: عندما ينتهي الفيضان يسوق الرعاة أغنامهم فوق التربة اللينة لتحرث الحقل بحوافرها الحادة. وفي أثناء اشتغالهم بذلك كانوا يغنون في الدولة القديمة: الراعي في الماء بين الأسماك. ويتحدث إلى البلطي ويرحب بالـ ... سمك. أيها الغرب! من أين أتى الراعي، راعي الغرب؟[٧٢]

أغنية السماكين: أثناء جر الشبكة كانت تغني هذه الأغنية: إنها تأتي وتحضر لنا صيدًا جميلًا!

أغنية حاملي المحفة: كان الرجال الذين يحملون سيدهم في محفته يغنون: خير لنا أن تكوني مملوءة من أن تكوني خالية! أو ما أسعد الذين يحملون المحفة! خير لنا أن تكون مملوءة من أن تكون خالية!

(٧) الأغاني في الولائم

عندما كان أهل المتوفى يولمون وليمة له في قبره كانوا يجهزون أكلة ويعتقدون أنه سيكون حاضرًا معهم، وكانت هذه الوليمة لا ينقصها شيء مما يحتاج إليه في مثل هذه المناسبة فكان فيها الخمر والموسيقى والأزهار والعطور.

وقد حفظ لنا لوح قبر من العهد الإقطاعي بداية إحدى هذه الأغاني التي كانت تطرب الضيفان أثناء هذه الولائم. وقد مثل عليه عواد بدين يغني:

آه يا أيها القبر أقمت للأفراح، لقد أسست لما هو جميل.[٧٣] ولدينا أغنية كاملة تلفت النظر كانت تغنى في مثل هذه المناسبات. وهي تصف زوال كل الأشياء الدنيوية لتحث السامعين على التمتع بأكثر ما يمكن مدة حياتهم. والدولة الحديثة التي قد حفظتها لنا[٧٤] عرفت أنها مأخوذة من بيت الملك «أنتف»[٧٥] أي من قبره، وقد كتبت أمام العواد أيضًا. وتوجد صورة كاملة منها بين أغاني الدولة الحديثة.

> ما أسعد هذا الأمير الطيب، والمقدر الجميل قد وقع[٧٦] تذهب أجسام وتبقى[٧٧] أخرى منذ عهد الذين كانوا من قبلنا. والآلهة[٧٨] الذين وجدوا في الزمن الغابر راقدون في أهرامهم، والأشراف قد دفنوا في أهرامهم كذلك. والذين بنوا بيوتًا قد أصبحت مساكنهم كأن لم تكن. فماذا جرى لهم؟
>
> لقد سمعت أحاديث «إمحوتب» و«حارددف»[٧٩] اللذين يتحدث بكلماتهما في كل مكان — فما هي مساكنهما (الآن)؟ جدرانها دمرت ومساكنهما لا وجود لها، كأن لم تكن قط.

ولم يأت أحد من هناك ليحدثنا كيف حال من قبلنا ويخبرنا عما يحاجون إليه لتطمئن قلوبنا (؟) قبل أن نذهب نحن كذلك إلى المكان الذي ذهبوا إليه.

> كن فرحًا حتى تجعل قلبك ينسى أن القوم سيحتفلون يومًا ما بموتك، فمتع نفسك ما دمت حيًّا، وضع العطر على رأسك، والبس الكتان الجميل، ودلك نفسك بالروائح الذكية المقدسة.
>
> وزد كثيرًا في المسرات التي تملكها ولا تجعلن قلبك يكتئب. اتبع رغباتك وافعل الخير لنفسك (؟) افعل ما تميل إليه على الأرض ولا تغضبن قلبك حتى يأتي يوم نعيك. ومع ذلك فإن صاحب «القلب الساكن»[٨٠] لا يسمع عويلهم، وإن الصياح لا ينجي إنسانًا من العالم السفلي.

وفي أسفل كتب هذا «الحداء»

اقض اليوم في سعادة ولا تجهدن نفسك! اصغ، لا يمكن أحد أن يأخذ متاعه معه. اصغ، وليس في قدرة إنسان قد ولى أن يعود ثانية.

هوامش

(١) انظر الجزء الأول ص ٣٩٩ إلخ.

(٢) ثلاثة من أهم الكتب في الأدب القديم. وهي تعاليم للملك «مري كارع» وتعاليم دواوف وشكاوى الفلاح. كتبت في عصر الملوك الذين حكموا مصر الوسطى والدلتا من عاصمتهم هرا كليبوليس. ولا نعلم إلا الشيء اليسير عن هؤلاء الملوك، وهذا ما يجعلنا نظن أنهم لم يلعبوا دورًا هامًّا في ترقية الشعب المصري، ولكن من المحتمل أن الأدب ازدهر في بلاطهم، وهذا رأي «بلاكمان» أيضًا وهو يلفت النظر إلى مستوى الفن العالي في هذا العصر كما يظهر في مقابر «مير».

(٣) من ذلك قصة الملك خوفو والسحرة. وسيلاحظ القارئ سهولة لغتها حتى في الترجمة.

(٤) ولولا أن كتابة الكلمات المصرية مهمل فيها كل الحركات الشكلية لظهر أمامنا الفرق عظيمًا جدًّا كما يجده القارئ الحديث بين اللغة الإيطالية واللاتينية أو اللغة العربية الفصحى واللغة العامية.

(٥) See, e. g, Blackman, Rock Jombs of Meir, II. pl. 12 f.

(٦) كان كتاب الدولة الحديثة يفصلون الجمل بعضها عن بعض بوساطة نقط حمراء، وكانوا يستعملون هذه النقط أيضًا في النصوص النثرية كنقط وقف.

(٧) نجد مثالًا لأناشيد المديح فيما بعد بين الأشعار الدينية في العصر القديم.

(٨) جزء أول ص ٤٠٠ إلخ.

(٩) أنشودة غرام، والشعر الخاص بالمركبة الحربية.

Erman Literatur Der Ægypter P. 348.

(١٠) من فصل ٤٦٧ من متون الأهرام

(١١) وقد سميتها الروح المادية.

(١٢) هذا التشبيه الساذج قد حفظ في متون هرمين غير أنه لم يعجب ذوق الناشر المثقف الذي كان يحضر متون هرم «بيبي» فوضع بدلًا من الجرادة «حور أختي» إله الشمس وبذلك أفسد المعنى، غير أن هذا الوضع كان يتفق مع ذوق الملك المتمدين أكثر من مقارنته بجرادة.

(١٣) فصل ٣٣٥ من متون الأهرام.

(١٤) فصل ٢٦٧ من متون الأهرام.

(١٥) كما أن جسم «أوزير» لم ينقص منه شيء فكذلك كان حال المتوفى.

(١٦) في عصرنا يعمل سلم من خشب، أما في عصر قدماء المصريين فكانوا يبنون منحدرات من اللبن للصعود عليها وذلك لقلة الخشب في مصر.

(١٧) أي أنه يسبح كمجدف في قارب الشمس، وإكرامًا له يخرج «رع» أحد الآلهة من مكانه ليحل المتوفى محله.

(١٨) فصل ٢١٠ من متون الأهرام.

(١٩) اسم آلة القمر «تحوت» الذي كان يفصل في الخصومات بين الآلهة.

(٢٠) شمالي بلاد النوبة، غير أنه من المحتمل هنا أنه يقصد بها مكانًا في السماء. والواقع أن المصريين كانوا يعتقدون أن عالم الآخرة كعالم الدنيا في أسمائه وشكله وصفاته.

(٢١) كان المتوفى يظهر فجأة على هيئة عصفور يطير، وعلى هيئة ابن آوى يتسلل إلى الخارج.

(٢٢) كان المصري الأولي يمقت كل المقت أن يضطر إلى أكل برازه بعد الموت.

(٢٣) الشمس والقمر.

(٢٤) فصل ٢٥٧ من متون الأهرام.

(٢٥) التي تشاهد الشجار.

(٢٦) التاسوع (بسجت بالمصرية القديمة) هو اسم لآلهة الشمس والآلهة الثمانية التي تعد في الأساطير المتفق عليها أنها أولاده وأحفاده وأولاد أحفاده: شو وتفنوت، جب ونوت ثم الأخوان والأختان أوزير وست وإزيس ونقتيس. وزيادة على ذلك كان هناك تاسوع آخر على رأسه حور، فمثلًا نرى فيما بعد — وفيما سلف أيضًا — التاسوع المزدوج أي أن التاسوعين قد ذكرا منضمين إلى بعض.

(٢٧) الذي يتكون منه السماء وما يلي يصف كيف أن المتوفى يقوم بالسياحة اليومية مع الشمس في مجراها.

(٢٨) العالم السفلي أو السماء السفلى.

(٢٩) الآلهة «تحوت» مستشار آلهة الشمس.

(٣٠) الكلمة المصرية «حو» وهي تمثل مظهر القوة الملكية التي تتجلى في الكلمات التي تخرج من فم الملك.

See. A. H. Gardiner, Proceedings of the Socity of Biblical Archaeology, XXXVIII. P. 49.

(٣١) أي الحكمة التي يحتاج إليها للحكم.

(٣٢) فصل ١٧٣–١٧٤ من متون الأهرام. ترجمة:

J.H. Breasted, Development of Religion and Thought in Ancient Egypt, p.p. 127, 129; R. O. Faulkner, Journ. Of Egypt. Archaeology, X p.p. 97, 103.

(٣٣) أي أن العالم بأجمعه في ارتباك بسبب الخوف منه. والأقواس هي جزء من السماء.

(٣٤) لأنه إله أرفع مرتبة منها.

(٣٥) أي الحية التي تسمى الصل وهي شارة الملك التي كان يعتقد فيها أنها تحرق أعداءه.

(٣٦) من المعتقدات المعروفة أن آكلي لحم الإنسان كانوا يعتقدون أنهم بأكلهم لحم أعدائهم يكتسبون قوتهم، أما جزيرة نبسيس فإنها تذكر كثيرًا في الخرافات المصرية.

(٣٧) إله الأرض.

(٣٨) الذين حكمت عليهم المحكمة بالإعدام.

(٣٩) يحتمل أنه الحبل الذي يوقع به فريسته للذبح.

(٤٠) كان له خدمة الذين ذكروا بأسماء غريبة في القطعة التي تلي هذا في متون الأهرام.

(٤١) أي أنهم كانوا يحرقون كبخور.

(٤٢) أي أنها كانت تستخدم وقودًا.

(٤٣) مما يلفت النظر أن البيروقراطية تتدخل حتى في وسط هذه الوحشية المتناهية، فالإله آكل لحم الإنسان يحتاج إلى منحه عهدًا ليعين في وظيفة.

(٤٤) كان للتيجان قوى خارقة للعادة.

(٤٥) المعنى غامض.

(٤٦) متون الأهرام فصل ٥١٨.

(٤٧) يظن أنه الشخص الذي يقدم تقريرًا إلى سيده عن نتيجة المحصول كذلك يحضر إلى أوزير رسالة سارة من إله الأرض «جب».

(٤٨) اسم النهر السماوي.

(٤٩) لا بد أن إلهًا أنشأ هذا المكان للآلهة والمنعمين وقد شبه به المتوفى.

(٥٠) إشارة الفرح أو السرور، وفي مصر الحديثة تخلع النسوة النعال في الأرياف علامة على الاحترام عند المرور بشخص عظيم في قريتهن.

(٥١) فصل ٢٥٤ من متون الأهرام

(٥٢) أي يمزقهم

(٥٣) الطيور والحيوانات المفترسة.

(٥٤) نيل مرتفع يغمرهم بمائه.

(٥٥) فصل ٥٨١ من متون الأهرام.

(٥٦) حتى الآلهة ستحصل على طعام أكثر.

(٥٧) من متون الأهرام فصل ٥٧٣.

(٥٨) الشمس تغسل نفسها عند خروجها من الظلام.

(٥٩) الحية التي توضع في تاج الملك وتعد كآلهة.

(٦٠) آلهة الحصاد.

(٦١) هكذا يصور الصل الملكي.

Erman, Hymnen an das Diadem p. 34.

(٦٢) «رع»الذي جلب الصدق إلى العالم.

(٦٣) يعني أن أحسن شيء ورثني إياه والدي هو أن أنشأني على الصدق.

(٦٤) يجب أن تكون متحفظًا في حضرة الرجل العظيم لأنك لا تعرف طبائعه.

(٦٥) كان الرجل العظيم يقدم عند الأكل ما لذ وطاب لمن هم بجواره، ولكن إذا كانت حالته النفسية حسنة فإنه يمد يده للبعيد.

(٦٦) قد يمنى بذلك الروح المادية وقد ورد في مكان آخر أن الله موجود في الإنسان.

(٦٧) أي أن الإنسان ليس في حاجة إلى أن يندفع إلى الأمام بحالة تتنافى مع الذوق.

(٦٨) إن المشابهة بين إزالة الهموم التي تثقل القلب وبين غسل البطن قد ورد ذكرها كذلك في شكاوى الفلاح.

(٦٩) أي أن أعضاءهن المبهرجة تجذبك غير أنها بعد لذة قصيرة الأمد تظهر باهتة اللون مثل حجر هرست الذي يعتبر في غير هذا المكان علامة العذاب.

(٧٠) أي لا يجد قبرًا يدفن فيه وهذا دليل على الفقر المدقع.

(٧١) وفي رواية أخرى: وخذ لنفسك زوجة تكون سيدة قلبك.

.Breasted, Dawn of Conscience, p. 133

(٧٢) معنى الغرب هنا غامض.

(٧٣) المعنى: إنك لست مكان حزن.

.Steindorff, Z. A. S. XXXII. P. 124

(٧٤) Preserved in Pap. Harris, No. 500, and partly also on a tomb stone of the Eighteenth Dynasty. See W. Max Müller, Die Leibes poesie der aler Ægypter (Leipzig, 1899) p.p. 31 ff.

(٧٥) لا بد أنه أحد إفراد أسرة انتف في نهايتها.

(٧٦) الموت.

(٧٧) على حسب النسخة الحديثة يكون المعنى: تحل محلها.

(٧٨) الملوك القدماء.

(٧٩) من أشهر الحكماء وقد كان أمحوتب يعتبر أنه ابن فتاح أما حاردداف فكان يعتبر أنه ابن الملك خوفو.

(٨٠) هو أوزير إله الموتى.

الفصل الثالث عشر

ازدهار الأدب المصري في العهد الإقطاعي

لقد كان لانحلال السلطة الملكية وتأليف مقاطعات صغيرة مستقلة، في نهاية الأسرة السادسة أثر عميق في رجال الفكر الذين رأوا زوال ما كانت عليه البلاد من المجد والسؤدد والاتحاد وانحدارها إلى الانحطاط والفوضى والمشاغبات التي استعرت نارها بين أمراء تلك المقاطعات. وقد قامت في وسط هذه الفوضى حكومة في هرا كليوبوليس ولكن كما ذكرنا في الجزء الأول لم نعرف عن حكامها من الوجهة السياسية إلا النزر اليسير، ولكن رجال الفكر في هذا العصر قد أسعفونا بوثائق كشفت لنا عن حقيقة حالة البلاد النفسية والمادية والسياسية، ولا نكون مبالغين إذا قلنا هنا: إن هذا العصر يعد أزهر عصور الأدب في كل تاريخ البلاد، لأن كل الوثائق التي وصلتنا تعبر عن شعور نفساني يصور لنا حالة البلاد في أيام بؤسها. والواقع أن الإنسان أقدر على التعبير عن شقوته وبؤسه أكثر منه على تصوير فرحه وسروره وأهم هذه الوثائق ما يأتي:

(١) **تحذيرات نبي:** وقد اقتبسنا معظمها في الجزء الأول عند الكلام على أسباب سقوط الدولة القديمة.

(٢) **تعاليم الملك خيتي لابنه مرى كارع:** وقد اقتبسنا منها بعض مقتطفات عند الكلام على العهد الأهناسي عند ذكر حالة البلاد السياسية (انظر جزء أول ص ٤٢٠) وتمتاز هذه الورقة بما جاء فيها من الأفكار الدينية، على أن مثل ذلك يكاد يكون معدومًا في كل التعاليم الأخرى. ومن الحكم الرائعة التي جاءت فيها:

قيمة حسن الكلام والحكمة: كن حاذقًا في صناعة الكلام، لأن قوة الرجل لسانه، والكلام أقوى من أية محاربة ... والحاذق لا يعارضه أحد. والذين يعرفون أنه عاقل لا

يهاجمونه، ولا يلحقه مكروه أينما كان. ويأتي إليه الصدق بعد أن اختمر تمامًا،[١] كما كان يتكلم به الأجداد.

الله وبنو الإنسان: يمر الجيل من الناس، والله الذي يرعى الخلق قد أخفى نفسه ...

احترم الإله في طريقه (احتفاله) حتى الإله الذي سوي من أحجار كريمة، أو من نحاس، كالماء الذي حل مكان الماء.[٢] ولا يوجد نهر يسمح لنفسه أن يبقى مختبئًا، إذ لا بد له من أن يحطم السد الذي قد أخفاه.

والروح تذهب إلى المكان الذي تعرفه ولا تضل طريقها بالأمس، فاجعل منزلك في الغرب (الآخرة) جميلًا، ومكانك في الجبانة فاخرًا كالرجل العادل الذي عمل عملًا صالحًا فذلك هو المكان الذي يرتاح فيه قلبه.[٣]

إن الفرد الذي يحمل فضيلة الحق في قلبه أحب إلى الله من نور الظالم (أي الثور الذي يقدم قربانًا) اعمل شيئًا لله حتى يعمل لك المثل بقربان يوضع على المائدة ونقوش تخلد اسمك: إن الله عليم بمن يعمل له شيئًا.

وقد ختم هذا الملك الحكيم كلامه بتأملات تدل على اعتقاده بالوحدانية ووصف خالقه المسيطر على العالم نذكرها فيما يلي: إن الله قد عُني عناية حسنة برعيته، فقد خلق السموات والأرض طبق رغبتهم وخفف الظمأ بالماء وخلق لهم الهواء حتى تحيا به أنوفهم، وهم صوره التي خرجت من أعضائه، وهو يرتفع إلى السماء حسب رغبتهم، وخلق النبات والماشية والطيور والأسماك غذاء لهم، وهو كذلك يعاقب فذبح أعداءه وعاقب أطفاله بسبب ما دبروه حينما عصوا أمره.[٤] ويضع النور حسب رغبتهم كذلك يجعلهم ينامون ويسمع عندما يبكون وجعل لهم حكامًا من الفرج.[٥]

(٣) **شجار بين إنسان قد سئم الحياة وبين روحه:** (ورقة محفوظة بمتحف برلين) تعد محتويات هذه الورقة أقدم وثيقة في متناولنا عن موضوع روحي في تاريخ العالم وهي تشبه «كتاب يعقوب» الذي كتب بعدها بنحو ١٥٠٠ سنة. ولا نزاع في أن اختيار المؤلف لهذا الموضوع كان وفقًا لحالة الاضطراب والفقر والعوز التي كانت تسود البلاد في هذا العهد المظلم.

ومما يؤسف له جد الأسف أن مقدمة هذا الكتاب التي ذكرت فيها أسباب هذه الثورة الروحية قد فقدت، ولكن مما بقي لنا من الوثيقة يمكننا من أن نتلمس تلك الأسباب.

والواقع أن هذا البائس كان رجلًا رقيق الروح، ولكنه رغم ذلك قد داهمه الحظ العاثر إذ أصبح مريضًا وابتعد عنه أصدقاؤه، وحتى إخوته الذين كان من واجبهم أن يواسوه في مرضه، ولم يجد بجانبه خلًّا وفيًا. وفي وسط تلك المصائب سرق جيرانه متاعه وما عمله من صالح بالأمس قد نسي اليوم، ورغم أنه كان صاحب حكمة فإنه قد أقصي عندما كان يريد أن يترافع عن حقه، وقد حكم عليه ظلمًا، واسمه الذي كان يجب أن يكون موضع الاحترام، «أصبح نتنًا في أنوف الناس».

وفي هذا الوقت العصيب عندما كان يسبح في الظلام واليأس صمم على أن ينتحر؛ فتراه وهو واقف على حافة القبر، على حين أن روحه كانت تفر من الظلمة في فزع وتأبى أن تتبعه، وبعد ذلك تجد في الورقة أن هذا التعس يكلم نفسه أي يتحدث إلى روحه كأنه يتحدث إلى شخص آخر.

وقد كان أول سبب في عدم إطاعة روحه في اتباعه إلى الآخرة خوفها من ألا تجد طعامًا في القبر بعد الموت، وقد يظهر ذلك غريبًا جدًّا لأول وهلة من رجل يشك كثيرًا في مثل هذه التحضيرات التي كانت تعمل للمتوفى في آخرته، ولعل هذا التعليل حيلة أدبية يريد الكاتب أن يتخلص منها إلى عدم فائدة هذه المعدات الجنازية. والظاهر أن الروح نفسها قد اقترحت عليه الموت حرقًا، ولكنها فرت بنفسها من هذه النهاية الفظيعة. ولما لم يكن من بين الأحياء لهذا التعس صديق أو قريب يقف بجانبه، ويقوم بالاحتفالات الجنازية، أخذ يستحلف روحه أن تقوم له بكل هذا، ولكن الروح على أية حال أبت الموت في أي شكل وأخذت تصف فظائع القبر: ثم فتحت روحي فمها وأجابت عما قلته: إذا تذكرت الدفن فإنه حزن، وذكراه تثير الدمع. وتفعم القلب حزنًا؛ فهو ينتزع الرجل من بيته ويلقي به على الجبل (الجبانة) ولن تخرج قط ثانية لترى الشمس. على أن هؤلاء الذين بنوا بالجرانيت الأحمر، وأقاموا حجر دفن في الهرم، وهؤلاء الجميلون الذين شيدوا هذا المبنى الجميل وأصبحوا مثل الآلهة، ترى موائد قربانهم هناك خاوية كموائد أولئك المتعبين الذين يموتون على الجسر من غير خلف لهم، فيبتلع الفيضان ناحية من أجسامهم وتلفحهم حرارة الشمس كذلك ويلتهمهم سمك شاطئ النهر ويعبث بهم. اصغ إليّ وإنه لجدير بالناس أن يصغوا، تمتع بيوم السرور وانس الهموم.

وهذا هو جواب الروح عندما تمثل أمامها منظر الموت، ولكن البائس قد أكد أن «من كان في هرمه ومن وقف بجوار سرير موته، أحد الأحياء، يكون سعيدًا، وقد سعى أن تقوم روحه بدفنه وبتقديم القرابين، وتقف عند القبر يوم الدفن، لتجهز السرير في

الجبانة» ولكن كان مثله مثل ضارب العود في الأغنية التي ذكرناها فيما سبق، فقد تذكرت روحه قبور العظماء التي خربت، وموائد قربانهم التي أصبحت خاوية كموائد العبيد التعسين الذين ماتوا كالذباب في وسط الأعمال العامة، على جسور الري، وقد أصبحت أجسامهم عرضة للحر اللافح، والأسماك الملتهمة في انتظار الدفن، فلم يكن هناك إلا حل واحد لكل ذلك: «أن يعيش الإنسان جاعلًا الحزن نسيًا منسيًّا، وينغمس بكليته في السرور.

ويلاحظ أنه إلى هذا الحد لم تختلف هذه المناظرة التي تنحصر كل فلسفتها في أن «يأكل الإنسان ويشرب ويكون مرحًا لأنه سيموت غدًا» عما جاء في أغنية الضارب على العود، ولكن بعد ذلك نشاهد أنها تتمشى نحو نتيجة هامة تمتاز بها عن تلك الأغنية إذ أخذت تبرهن على أن الحياة رغم أنها ليست فرصة للسرور، والملاذ التي لا حد لها، فإنها عبء لا يمكن احتماله أكثر من الموت. وقد أوضح هذا في أربع مقطوعات شعرية خاطب بها هذا التعس روحه. وهذه المقطوعات تؤلف الجزء الثاني من هذه الوثيقة ولحسن الحظ نجد معظمها مفهومًا.

المقطوعة الأولى: تصف لنا مقت العالم بغير حق لاسم هذا التعس.

المقطوعة الثانية: نجد في هذا الشعر أن ذلك الشقي ينتقل من نفسه ليصف هؤلاء الذين كانوا سببًا في تعسه، فينظر إلى مجتمع عصره فلا يجد فيه إلا الغش والخيانة والظلم وعدم الوفاء حتى بين أقاربه.

المقطوعة الثالثة: أنشودة في مدح الموت. على أننا نجد فيها تأملات في ميزات الموت كما سنجد بعد ذلك بنحو ١٥٠ سنة فيما ذكره أفلاطون عن أستاذه سقراط ولكنها أول شكوى لرجل حاق به الظلم. ومن المدهش أنها لا تحتوي على أفكار عن الإله، بل تنحصر في خلاصة من آلام الماضي التي لا تحتمل. ولا تنظر قط للمستقبل. هذا من مميزات العصر الذي عاش فيه. ولا نزاع في أن الصورة التي رسمها هذا الكاتب قد أخذت من الحياة اليومية في وادي النيل في تلك الفترة.

المقطوعة الرابعة: يختتم هذا البائس كلامه بالالتجاء إلى العدالة في الآخرة وبذلك قد جعل من الموت مدخلًا إلى قاعة المحاكمة، وكان عليه أن يذهب إليها بأسرع ما يمكن.

الشعر الأول: انظر إن اسمي ممقوت، أكثر من رائحة اللحم النتن، في أيام الصيف عندما تكون السماء حارة.

انظر إن اسمي ممقوت، أكثر مما يمقت صيد السمك، في يوم صيد تكون السماء فيه حارة.

انظر إن اسمي ممقوت، أكثر من رائحة الطيور، وأكثر من تل من الصفصاف مليء بالأوز.

انظر إن اسمي ممقوت، أكثر من رائحة السماك، وأكثر من شواطئ المستنقعات عندما يصاد عليها.

انظر، إن اسمي ممقوت، أكثر من رائحة التماسيح. وأكثر من الجلوس ... حيث التماسيح.

انظر، إن اسمي ممقوت، أكثر من زوجة عندما يقال عنها الأكاذيب لزوجها.

انظر، إن اسمي ممقوت، أكثر من صبي شديد قد قيل عنه إنه ... لمن يكرهه[٦]

انظر، إن اسمي ممقوت، أكثر من ... مدينة، أكثر من ثائر ولى الأدبار.

الشعر الثاني: لمن أتكلم اليوم؟ الأخوات شر. وأصدقاء اليوم ليسوا جديرين بالحب

لمن أتكلم اليوم؟ الناس شرهون. وكل إنسان يغتال متاع جاره.

لمن أتكلم اليوم؟ اللطف قد باد، والوقاحة صارت في كل القوم.

لمن أتكلم اليوم؟ فإن من كان ذا وجه باش أصبح خبيثًا، وأصبح الخير ممقوتًا في كل مكان.

لمن أتكلم اليوم؟ فإن الذي يستفز غضب الرجل الطيب بأعماله الشريرة يسر منه الناس،[٧] ويضحكون كلما كانت خطيئته شنيعة.

لمن أتكلم اليوم؟ الناس يسرقون وكل إنسان يغتصب متاع جاره.

لمن أتكلم اليوم؟ فقد أصبح الرجل المريض هو الصاحب الذي يوثق به، أما الأخ الذي يعيش معه فقد صار العدو.[٨]

لمن أتكلم اليوم؟ إذ لا يذكر أحد الماضي، ولن يفعل أحد الخير لمن يسديه إليه.

لمن أتكلم اليوم؟ الأخوات شر، والإنسان صار يعامل كعدو رغم صدق ميوله.

لمن أتكلم اليوم، إذ لا نرى الوجوه، وأصبح كل إنسان يلقي بوجهه في الأرض إعراضًا عن إخوانه.[٩]

لمن أتكلم اليوم؟ والقلوب شرهة. والرجل الذي يعتمد عليه القوم لا قلب له.

لمن أتكلم اليوم؟ فالصديق الذي يعتمد عليه معدوم، وأصبح يعامل الإنسان كأنه فرد مجهول رغم أنه قد جعل نفسه معروفًا.[١٠]

لمن أتكلم اليوم؟ إذ لا يوجد أحد في سلام، والذي ذهب معه لا وجود له (؟).
لمن أتكلم اليوم؟ فإني مثقل بالشقاء وينقضي خل وفي.
لمن أتكلم اليوم؟ فإن الخطيئة التي تصيب الأرض لا حد لها.

الشعر الثالث: إن الموت أمامي اليوم، كمثل المريض حينما يشفى وكمثل الذي يمشي في الخارج بعد المرض.

إن الموت أمامي اليوم كرائحة بخور المر، وكمثل إنسان يقعد تحت الشراع في يوم شديد الريح.[١١]

إن الموت أمامي اليوم كرائحة زهرة السوسن وكما يقعد الإنسان على شاطئ السكر.[١٢]

إن الموت أمامي اليوم كطريق معبد، وكما يعود الرجل من الحرب إلى بيته.

إن الموت أمامي اليوم كسماء صافية وكرجل … لمن لا يعرفه.

إن الموت أمامي اليوم كرجل يتوق إلى رؤية بيته بعد أن مضى سنين عدة في الأسر.

الشعر الرابع: إن الذي هنالك،[١٣] سيقبض على (المذنب) كإله حي، ويوقع عقاب الإجرام على من اقترفه.

إن الذي هنالك، سيقف في سفينة الشمس ويجعل أحسن القرابين هناك تقدم للمعابد.

إن الذي هنالك سيكون رجلًا عاقلًا لم ينبذ.[١٤] مصليًا «لرع» حينما يتكلم.

هذا ما قالته روحي لي: اترك العويل ظهريًّا يا خلي ويا أخي … سأسكن هنا إذا كنت ترفض الغرب، ولكن حينما تصل إلى الغرب ويتحد جسمك مع الأرض فإني سأنزل عندئذ بعد أن تستريح، دعنا إذن نسكن معًا.

(١) شكاوى الفلاح الفصيح[١٥]

لدينا أربع نسخ من كتاب أطلق عليه علماء الآثار «شكاوى الفلاح» ويرجع تاريخ كتابتها إلى عهد الدولة الوسطى. وهذا الكتاب مثال للفصاحة، فتعابيره غاية في الرشاقة والبلاغة، وموضوعه: هو أن شخصًا فصيحًا ألقى تسع خطب في ثوب شكاوى من أبدع وأروع ما قيل بسبب حادث ظلم وقع له. ومحور هذه الخطب مدح العدل وذم دناءة

الموظفين، ولكن التعابير التي كانت تتدفق من فم الخطيب جعلتنا نكاد ننسى الغرض الذي قيلت من أجله، ولا شك أن هذه الخطب قد تظهر للقارئ الحديث مملة متشابهة، غير أنها ربما كانت في الحقيقة حسنة الوقع في أذن المصري، يحس بما فيها من رشاقة وحذق مما يتعسر علينا إدراكه، وبخاصة إذا عرف أننا لم نفهم هذا الكتاب إلا بشكل ناقص جدًّا.

وقد وقعت حوادث هذه القصة في عهد الملك «نب كاورع» أحد ملوك هرا كليوبوليس (أهناس المدينة الحالية) ويحمل لقب «خيتي» وقد حكم البلاد في نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد (انظر جزء أول ٤١٤ إلخ) وتتلخص القصة في أن فلاحًا من مقاطعة الفيوم من إقليم وادي النطرون كان يسكن ببلدة تسمى حقل النطرون. واتفق أن هذا الفلاح وجد مخازن غلاله تكاد تكون خاوية، فحمل حميره محصولات قريته واتجه نحو أهناس طلبًا للمبادلة بالغلال. وقد كان عليه أن يمر في طريقه إلى العاصمة بمنزل «تحوتي نخت» أحد موظفي «رنزي»، الذي كان المدير العظيم لبيت الملك. وقد راقت هذه الحمير في عين «تحوتي نخت» فدبر حيلة للاستيلاء عليها عنوة هو وأتباعه، فاتخذ من أكل أحد الحمير بضع سيقان من القمح سببًا لضرب الفلاح ضربًا مبرحًا واغتصاب حميره، وقد مكث بباب «تحوتي نخت» أربعة أيام يرجو فيها إرجاع حميره ولكن بدون جدوى. ولما علم هذا الفلاح بشهرة عدالة «رنزي» المدير العظيم لبيت الملك، ولى وجهه شطر المدينة ليشكو إليه ما حاق به، ولحسن حظ الفلاح صادف المدير العظيم لبيت الملك وهو يتأهب لركوب قاربه، فأخذ يقص عليه ما أصابه بلغة فصيحة مما استرعى سمعه، فأرسل أحد خدمه ليسمع قصة الفلاح. ولما عاد وأخبر «رنزي» بسرقة «تحوتي نخت» للحمير، عرض المدير العظيم لبيت الملك الموضوع أمام زملائه من الموظفين، وقد حذق المؤلف في جعل جوابهم يتفق مع ما يحدث في مثل هذه الأحوال، وهو تحامل الموظف على الفقير في الدوئر الحكومية مهما كان الحق في جانبه، ولذلك نرى أن زملاء المدير الكبير لبيت الملك قد انحازوا إلى جانب «تحوتي نخت» وأجابوا «رنزي» بفتور عظيم بأن المسألة ربما كانت تنحصر في موضوع فلاح قد دفع ما عليه من الضرائب خطأ لرئيس غير رئيسه، وأن «تحوتي نخت» قد استولى بحق على ما يستحقه من الضرائب. ثم تساءلوا في غضب: هل سيعاقب «تحوتي نخت» من أجل قليل من النطرون وقليل من الملح؟ فليطلب إليه أن يعيدها وهو لا يتأخر. ويلاحظ أنه من خصائص هذه الطبقة أنهم يتجاهلون الحمير التي هي بيت القصيد

والتي يسبب ضياعها موت هذا الفلاح وأسرته جوعًا. وعندما سمع الفلاح بذلك تقدم إلى «رنزي» وأخذ يقص عليه شكايته بفصاحة ولباقة:

الشكوى الأولى

عندئذ أتى هذا الفلاح ليقدم ظلامته إلى مدير البيت العظيم «رنزي» ابن «مرو» فقال: «يا مدير البيت العظيم، يا سيدي، يا عظيم العظماء يا حاكمًا على ما قد فني وما لم يفن،[١٦] وإذا ذهبت إلى بحر العدل[١٧] وسحت عليه في نسيم عليل، فإن الهواء لن يمزق شراعك وقاربك لن يتباطأ، ولن يحدث لساريتك أي ضرر، ومرساك لن يكسر، ولن يغوص (قاربك) حينما ترسو على الأرض. ولن يحملك التيار بعيدًا، ولن تذوق أضرار النهر، ولن ترى وجهًا مرتاعًا. والسمك القفاز سيأتي إليك وستصل (يدك) إلى أسمن طائر. إنك أب لليتيم، وزوج للأرملة، وأخ المهجورة، ومئزر لذلك الذي لا أم له.[١٨] دعني أجعل اسمك في هذه الأرض فوق كل قانون عادل؛ فتكون حاكمًا خلوًا من الشره وشريفًا بعيدًا عن الدنايا ومهلكًا للكذب ومقيمًا للعدل، رجلًا يلبي نداء المستغيث. إني أتكلم؛ فهل لك أن تسمع. أقم العدل أنت يا أيها الممدوح الذي يمدح من الممدوحين. اكشف عني الضر انظر إلى أن حملي ثقيل «اختبرني، إني ضعت».

مقدمة الشكوى الثانية

وقد اتفق أن هذا الفلاح قد ألقى هذه الخطبة في عهد الملك «نب كاورع».

وقد ذهب المدير العظيم للبيت «رنزي» بن «مرو» أمام جلالته وقال: «سيدي لقد عثرت على أحد هؤلاء الفلاحين، وفي الحق إنه فصيح، وهو رجل قد سرق متاعه، وانظر إنه قد حضر ليتظلم لي من أجل ذلك.»

عندئذ قال جلالته: «بقدر ما تحب أن تراني في صحة دعه يتباطأ هنا دون أن تجيب عن أي شيء قد يقوله. ولأجل أن تجعله يستمر في الكلام الزم الصمت. ثم مر بأن يؤتى لنا بذلك مكتوبًا حتى نسمعه ولكن مد زوجته وأطفاله بالمئونة، ثم انظر لا بد أن يأتي أحد الفلاحين إلى مصر وذلك بسبب فقر بيته. وزيادة على ذلك مد هذا الفلاح نفسه، فلا بد من أن تأمر بإعطائه الطعام دون أن يعلم أنك أنت الذي أعطيته إياه». وعلى ذلك أعطى عشرة أرغفة وإبريقين من الجعة كل يوم. وقد تعود رب البيت

العظيم «رنزي» بن «مرو» أن يعطي تلك الأشياء أحد أصدقائه وكان هذا يعطيها إياه (الفلاح). ثم إن المدير العظيم للبيت «رنزي» بن «مرو» أرسل إلى شيخ بلدة «سخت حموت» ليصنع الطعام لزوج ذلك الفلاح ومقداره ثلاثة مكاييل من القمح كل يوم.

الشكوى الثانية

ثم إن هذا الفلاح قد أتى ليتظلم له مرة ثانية وقال: يا أيها المدير العظيم للبيت الملكي، يا سيدي. يا عظيم العظماء، يا أغنى الأغنياء، يا من عظماؤه لهم واحد أعظم منهم، يا من أغنياؤه لهم واحد أغنى منهم. أنت يا سكان السماء، ومثقال ميزان الأرض، ويا خيط الميزان الذي يحمل الثقل، يا أيها السكان لا تنحرف. ويا مثقال الميزان لا تتحول، ويا خيط الميزان لا تتذبذب. إن السيد العظيم يأخذ (فقط) مما ليس له مالك وينهب واحد (فقط). إن أودك في بيتك، قدحًا من الجعة وثلاثة رغفان. وما الذي يمكمن أن تصرفه لإطعام عملائك؟ على أن الإنسان سيموت مع خدمه، وهل ستكون رجلًا مخلدًا؟

أليس من الخطأ ميزان يميل وثقل ينحرف ورجل مستقيم يصير معوجًا؟ تأمل إن العدل يفلت من تحتك وذلك لأنه أُقصي عن مكانه فالحكام يشاغبون، وقاعدة الكلام تنحاز إلى جانب، والقضاة يتخاطفون ما اغتصبه (؟)، ومعنى ذلك أن محرف الكلام عن دقته يخرجه عن معناه (؟) فمانح النفس يتلاشى على الأرض، وذلك الذي يأخذ راحته يجعل الناس يلهثون، والمحكم متلف،[١٩] ومبيد الحاجات يأمر بصنعها، والبلدة فيضان لنفسها والمنصف مشاغب ...»

ثم قال المدير العظيم للبيت «رنزي» بن «مرو»: هل تعتقد في قلبك أن ممتلكاتك أمر أهم من أن يقصيك خادمي؟»[٢٠]

وقال هذا الفلاح: إن كيال أكوام الغلال يعمل لمصلحته الشخصية وذلك الذي يجب عليه أن يقدم حسابه تامًّا يجور على متاع غيره، وذلك الذي يجب عليه أن يحكم بمقتضى القانون يأمر بالسرقة، فمن ذا الذي يكبح الباطل؟ وذلك الذي يجب عليه أن يقضى على الفقر يعمل بالعكس. ويسير الإنسان إلى الأمام في الطريق المستقيم بوساطة منحنيات. وآخر ينال الشهرة بالإضرار، فهل تجد لنفسك هنا أي شيء؟[٢١] إن إصلاح الخطأ قصير ولكن الضرر طويل[٢٢]

والعمل الطيب يعود ثانية إلى مكانه بالأمس. والواقع أن الحكمة تقول: «عامل الناس بما تحب أن تعامل به»، وذلك كشكر إنسان على ما يعمله، وكمنع شيء قبل تشكيله مع أن الأمر قد أعطى للصانع.

يتمنى الشر للأمير: ليت لحظة تخرب، فتجعل كرمك رأسًا على عقب، وتفتك بطيورك وتودي بدواجنك المائية. فالمبصر قد غشي بصره والمستمع قد صم، وذلك الذي كان يجب أن يكون مرشدًا أصبح مضللًا.

تأمل إنك قوي شديد البأس، وإنك نشيط الساعد وقلبك مفترس. وقد تختطك الرحمة، ما مقدار حزن الرجل الفقير الذي قضي عليه بجوارك. ومثلك كرسول التمساح بل إنك تفوق «ربة الوباء»،[٢٣] فإذا كنت لا تملك شيئًا فهي لا تملك شيئًا كذلك، وإذا كانت لا تدين بشيء فكذلك أنت لا تدين بشيء، وإذا كنت لا ترتكبها فهي لا ترتكبها كذلك. وذلك الذي يملك خبزًا يجب أن يكون رحيمًا، وإن كان المجرم فظًّا. على أن السرقات أمر طبيعي لمن لا متاع له، وكذلك خطف المجرمين لأمتعة الغير. حقًّا إنه عمل مشين إلا أنه لا مندوحة عنه. ويجب على الإنسان ألا يصوب اللوم إليه لأنه يبحث لنفسه.[٢٤] على أنك قد غصصت بخبزك وسكرت بجعتك؛ إنك غنى. إن وجه مدير السكان متجه إلى الأمام (ومع ذلك؟) فإن القارب يتجه كما يشاء، فالملك في داخل قصره، والدفة في يدك، ومع ذلك فإن المشاغبات منتشرة في جوارك. إن عمل الشاكي طويل والفصل فيه يسير ببطء، ويتساءل الناس ما معنى ذلك الرجل الذي هناك.[٢٥] كن معينًا حتى تظهر قيمتك واضحة، تأمل إن مسكنك قد أصبح موبوءًا. اجعل لسانك يتجه إلى الحق، ولا تضل. وإن لسان الرجل قد يكون سبب تلفه.

لا تقل الكذب، واحترس من الموظفين، إن قول الكذب نباتهم، ومن المحتمل أن يكون خفيفًا في قلوبهم، وأنت يا أكثر الناس علمًا، هلا تريد أن تعرف شيئًا عن أحوالي (؟) وأنت يا من تقضي حوائج الماء تأمل فإني أملك مجرى ماء من غير سفينة، وأنت يا مرشد كل غارق إلى البرنج من غرقت سفينته، نجني (؟) …»

الشكوى الثالثة

ثم حضر هذا الفلاح مرة ثالثة ليشكو فقال: يا أيها المدير العظيم للبيت، يا سيدي. إنك «رع» رب السماء في صحبة حاشيتك. إن أقوام بني الإنسان منك لأنك كالفيضان. وأنت كإله النيل الذي يخلق المراعي الخضراء ويمد الأراضي القاحلة. ضيق الخناق على السرقة، وارحم الفقير، ولا تكونن كالسيل ضد الشاكي، واحذر من قرب الآخرة. ارغب في أن تعيش طويلًا كما يقول المثل: إن إقامة العدل هو «نفس الأنف». عاقب من يستحق العقاب وليس هناك شيء يماثل الاستقامة. هل الميزان يتحول؟ وهل يميل لسانه إلى جهة؟ هل يظهر «تحوت» تساهلًا؟

فإذا كان الأمر كذلك فيمكنك أن ترتكب أضرارًا. واجعل نفسك معادلًا لهذه الثلاثة؛ فإذا أظهرت الثلاثة تساهلًا فكن متساهلًا. ولا تجب على الخير بالشر. ولا تضعن شيئًا مكان آخر.[٢٦] كيف ينمو الكلام أكثر من عشب خبيث، أكثر مما يتفق مع من يشمه! فلا تجيبن عليه، وعلى ذلك تُرْوى المتاعب وينمو عليها غطاء، وقد كان لديه ثلاث فرص تحمله على أن يعمل (؟). قُدِ الدَّفّة على حسب الشِّراع[٢٧] وصد الفيضان على حسب ما يقتضيه العدل. واحترس من أن تصطدم على الشاطئ مع حبل السكان. وإن أصدق وزن للبلاد هو إقامة العدل. ولا تكذبن وأنت عظيم. ولا تكونن خفيفًا وأنت رزين. ولا تقولن الكذب، فإنك الميزان. ولا تنكمش، فإنك الاستقامة. انظر إنك على مستوى واحد مع الميزان فإذا انقلب انقلبت أيضًا. لا تحيدن بل أدر السكان واقبض على حبل الدفة. لا تغتصبن بل اعمل ضد المغتصب. وذلك العظيم ليس عظيمًا ما دام جشعًا، إن لسانك هو ثقل الميزان، وقلبك هو ما يوزن به، وشفتاك هما ذراعاه، فإذا سترت وجهك أمام الشرس فمن ذا الذي يكبح الشر؟ تأمل إنك غسال يائس، وشخص جشع لإتلاف صاحبه، يهجر شريكه من أجل عمليه.

تأمل إنك نوتي تعبر بمن معه الأجر؛ ورجل مستقيم في معاملته ولكن تلك الاستقامة أصبحت مذبذبة.

تأمل إنك رئيس مخابز لا يسمح لأحد خلو (مفلس) أن يمر إهمالًا (؟).

تأمل إنك صقر لعامة القوم يعيش على أحقر الطيور.

تأمل إنك مورد سروره الذبح، إذ لا يوقع عليه التقطيع.

«تأمل إنك راع لا … وليس عليك أن تدفع. ولذلك يجب عليك أن تظهر شراهة أقل من تمساح جشع، والأمان قد انتزع من كل مساكن البلاد قاطبة. أنت يا أيها السامع،

إنك لا تصغي ولماذا لا تصغي؟ واليوم قد كبحت جماح المتوحشين، وتقهقر التمساح. وما الفائدة التي تعود عليك، وقد وجد سر الصدق وسقط ظهر الكذب على الأرض؟ ولكن لا تتجهز[٢٨] للغد قبل أن يأتي، لأن الإنسان لا يعلم المتاعب التي ستواجهه».

وقد قال الفلاح هذا الكلام إلى المدير العظيم للبيت «رنزي» بن «مرو» عند مدخل قاعة المحاكمة، ثم أمر حاجبين أن يتعهداه بسياط وقد أثخناه ضربًا بالسياط في كل أجزاء جسمه.

عندئذ قال هذا الفلاح: «إن ابن «مرو» لا يزال مستمرًّا في غيه وإن حواسه قد عميت عما ينظر، وصمت عما يسمع، وقد ضل عما ينسب إليه.

انظر إن مثلك كمثل بلد لا عميد لها،[٢٩] أو كطائفة لا رئيس لها، أو كسفينة لا ربان لها، أو كعصابة أشقياء لا مرشد لها.

انظر إنك حاكم يسرق وعميد قرية يقبل (الرشوة) ومفتش إقليم كان يجب عليه أن يقطع دابر التخريب لكنه أصبح نموذجًا للمجرم».

الشكوى الرابعة

وبعد ذلك أتى هذا الفلاح ليشكو له للمرة الرابعة ووجده خارجًا من معبد «ارسافيس»،[٣٠] فقال له: «أنت أيها الممدوح، ليت «ارسافيس» الذي تخرج من معبده يمدحك. لقد قضى على الخير وليس له اندماج حقًّا. وقد ألقى الكذب على الأرض. هل أحضر قارب التعدية إلى البر؟ بماذا إذن يمكن الإنسان أن يعبر؟ على أن هذا العمل لا بد أن ينفذ كرهًا (؟) وهل عبور النهر بالنعال طريقة حسنة؟ لا، ومن ذا الذي يتمنى أن ينام الآن حتى مطلع الفجر؟ لقد قضى على السير ليلًا، والسياحة نهارًا، والسماح للإنسان أن يتعهد قضيته الحقة. انظر إنه لا فائدة لمن يقول لك: إن الرحمة قد تخطتك فما أعظم حزن الرجل الفقير الذي قد خرب بسببك!

انظر إنك صياد يشفي غليله، وإنسان منغمس في إرضاء ملاذه، فيصيد جاموس البحر، ويخترق (نبله) الثور الوحشي، ويضرب السمك، ويرمي شباكه للطيور. على أنه لا يوجد إنسان متسرع في كلامه يخلو من العثار.[٣١] وليس هناك شخص خفيف القلب يقدر أن يكون حازمًا في كبح شهواته. كن صبورًا حتى يمكنك أن تصل إلى العدل. اكبح جماح اختيارك، حتى إن الشخص الذي تعود أن يدخل بسكون يمكنه أن يكون سعيدًا. على أنه لا يوجد إنسان طائش يجيد عملًا، ولا متسرع تطلب مساعدته.

اجعل عينيك تتأملان، وعلم قلبك. ولا تكونن شديدًا بمقدار قوتك، خوف أن يحيق بك المكروه .... الذي يأكل هو الذي يتذوق، والذي يخاطب يجيب، والنائم يرى الحلم،[٣٢] أم القاضي الذي تجب معاقبته فإنه يكون نموذجًا للمجرم. تأمل أيها الأحمق فإنك قد ضربت، تأمل أيها المغفل فإنك سئلت، وأنت يا نازح الماء تأمل فإنك قد دفنت. وأنت يا مدير السكان لا تجعل قاربك يرتطم. وأنت يا معطي الحياة لا تود بأحد، ويا مخربًا لا تسببن خراب أحد. ويا أيها الفتى لا تكونن كحرارة الشمس. ويا أيتها الحمى لا تجعلن التمساح يفترس. والآن هل سأقضي طول اليوم في الشكوى الرابعة؟!»

الشكوى الخامسة

ثم أتى هذا الفلاح يشكو للمرة الخامسة وقال: «يا أيها المدير العظيم للبيت يا سيدي ... لا تحرمن رجلًا رقيق الحال من أملاكه، ولا ضعيفًا تعرفه، فإن أملاك الرجل الفقير بمثابة النفس له ومن يغتصبها يكتم أنفه.[٣٣] لقد نصبت لتسمع الشكاوى وتفصل بين المتخاصمين وتضرب على يد السرقة، ولكن تأمل فإن ما تفعله هو أنك تنحاز إلى اللص. والإنسان يضع أمله فيك ولكنك أصبحت معتديًا، لقد نصبت سدًّا للفقير لتحفظه من الغرق ولكن تأمل فإنك تياره السريع.

الشكوى الثامنة

وبعد ذلك أتى الفلاح ليشكو مرة ثامنة فقال: «يا أيها المدير العظيم للبيت الملكي، يا سيدي! إن الناس يتحملون السقوط بسبب الطمع، والرجل المغتال يعوزه النجاح ولكنه ينجح في الخيبة. إنك جشع وذلك لا يتفق معك، إنك تسرق وذلك لا يليق بك، أنت يا من يسمح للإنسان بأن تشرف على قضيته الحقة ذلك لأن ما يقيم أودك في بيتك، ولأن جوفك قد ملئ، ولأن مكيال القمح قد طفح، فإذا هز طفح وضاع على الأرض.

آهٍ أنت يا من يجب عليه أن يقبض على اللص ويا من يعد الحكام وقد نصبوا ليدرءوا السوء، وهم حمى للمعوز، والحكام قد نصبوا ليقضوا على الكذب. وليس الخوف منك هو الذي يجعلني أشكو إليك. إنك لا تبصر ما في قلبي. وإنه لإنسان صامت من يجعل يرتد دائمًا عن توبيخك، ولا يخاف ممن يطالبه بحقوقه، وإن أخاه لا يؤتى به إليك من قارعة الطريق:[٣٤]

إنك تملك قطعة أرضك في الريف. ومكافأتك في ضياع الملك وخبزك في المخبز والحكام يعطونك، ومع ذلك تغتصب، هل أنت لص؟ هل يؤتى لك بجنود لتصاحبك عند تقسيم قطع الأرض؟[٣٥]

«أقم العدل لرب العدل، الذي أصبحت عدالته موجودة.[٣٦] أنت أيها القلم، وأنت يا أيتها البردية، ويا أيتها الدواة، ويا «تحوت» ابتعدوا عن عمل السوء، وعندما يكون الحق حقًّا فهو إذن حق لأن العدل أبدي، ويذهب مع من يعمله إلى القبر، وسيدفن وتطويه الأرض، أما اسمه فلن يُمْحَى من الأرض، بل سيذكر بسبب الحق وهكذا عدل الله في كلمته، هل هو ميزان؟ إنه لا يميل، هل هو لسان الميزان؟ إنه لا يحيد إلى جانب (لا يزن غشًّا) وإذا حضرت أو حضر غيري فأجبه ولا تجيبن كإنسان يخاطب رجلًا صامتًا، أو كإنسان يهاجم من لا يمكنه أن يدافع، إنك لا تظهر الرحمة، إنك لا ترق، إنك لا تغني (؟) ولا تعطني مكافأة على تلك الخطب التي تخرج من «فم رع» نفسه، انطق بالعدل وأقم العدل لأنه عظيم وكبير ويعيش طويلًا، والاعتماد عليه يؤدي إلى العمر الطويل المحترم، هل الميزان يحيد؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يكون بسبب كفتيه اللتين تحملان الأشياء،[٣٧] ولا يجوز بخس في العدل، وإن العمل الحقير لا يصل إلى المدينة على أن أصغر الأشياء (؟) ستصل إلى الريف.»

ثم يأتي بعد ذلك الشكوى التاسعة وهي لا تخرج عن هذه المعاني.

ونرى من هذه الشكاوى الفصيحة أنها تصف لنا ما آلت إليه البلاد في تلك الفترة الصعبة من تاريخ البلاد، كما وصفتها كل الوثائق الأدبية التي وصلت إلينا من هذا العصر.

هوامش

(١) المتشابه مأخوذة من صنع الجعة وكانت تعجن الأرغفة المصنوعة من الشعير بالماء عجنًا خفيفًا ثم تخمر، ومن ثم تصنع الجعة، فعملية العجين هذه قد عملت لك لأن الصدق الذي فرغ من تشكيله من قبل يقدم إليك في الكتابات القديمة.

(٢) بما أن الإله يخفي نفسه فلا بد من احترام صورته إذ إنها بدل كاف عنه.

(٣) تحتاج الأرواح إلى قبور حسنة تحوي الطعام وتجد فيها سكنًا صالحًا حينما تأتي إلى الأرض لتتمتع بالنور.

(٤) إيماء إلى أسطورة عصيان بني الإنسان. انظر جزء أول ص ٢٤١.

(٥) أي جعل لهم ملوكًا شرعيين.

(٦) يقصد بغير شك إنه ولد من أم أخرى.

(٧) يسخر الناس من الرجل الطيب عندما يستفزه المسيء.

(٨) قد يعني: بما أن أقاربه قد هجروه فإنه لم يعد له صديق الآن إلا من كان في حالة سيئة.

(٩) أي أنه لا يوجد إنسان يواجه إنسانًا آخر وجهًا لوجه.

(١٠) See Gunn, Rec. de Trav., XXXIX. P. 105.

(١١) ربما يقصد أنه كمثل إنسان يعفى من التجديف.

(١٢) يقصد الشاعر: وليمة على شاطئ النهر البارد.

(١٣) أي المتوفى.

(١٤) لا شك في أن الرجل الكاره للحياة يشير هنا إلى مصيره.

(١٥) J. E. A., IX p.p. 5 etc.

(١٦) أي حاكمًا على كل شيء.

(١٧) يقصد بالسطور التالية التمدح بعدل «رنزي».

(١٨) أي إنك لباس للطفل الفقير الذي ليس له أم تصنع له لباسًا.

(١٩) حرفيًّا مقسم الإرث متلف.

(٢٠) قاطع «رنزي» الفلاح بسؤال خشن: أيهما أهم لديك المتاع الذي تدعيه أو الضرب بالعصا إذا استمررت في شكايتك؟ غير أن الفلاح لم يعره اهتمامًا.

(٢١) قد يقصد بها: هل تجد نفسك ينطبق عليها هنا وصف من هذه الأوصاف.

(٢٢) إن الضرر يستمر مدة طويلة في حين أن إصلاحه لا يحتاج إلا إلى فترة قصيرة، فإنصاف الفلاح يتوقف على إصغاء «رنزي» إلى شكايته مدة قصيرة.

(٢٣) هي الآلهة «سخمت».

(٢٤) إن الإنسان يعذر المحتاج إذا سرق ولكنه لا يعذر رجلًا غنيًّا كالمدير العظيم للبيت.

(٢٥) حرفيًّا: يتساءل الناس: من هو ذلك الرجل الذي يتلكأ مع المدير العظيم للبيت الملكي.

(٢٦) ورد ذكر هذه الحكمة في تعاليم «فتاح حتب».

(٢٧) هل معنى ذلك: ارشد السفينة كما يتطلب الريح، أي اعترف بشكايتي وإلا فإني سأستمر في الكلام كالفيضان.

(٢٨) يظهر أن الفلاح يحذر «رنزي» من الثقة التامة بالمستقبل: فمن يعرف ما تكون نتيجة ظلمه؟!.

(٢٩) العميد هنا هو شيخ البلد.

(٣٠) إله منطقة أهناس (انظر جزء أول ص ٢١٦).

(٣١) أي أن تسرع «رنزي» يجعله ظالمًا.

(٣٢) ثلاثة أحوال للعلة والمعلول، فكما أن المعلول يتبع العلة في هذه الأحوال الثلاثة فكذلك يكون القاضي المتهم نموذجًا للمجرم.

(٣٣) الأنف هي مركز الحياة.

(٣٤) هنا يفاخر الفلاح بأن مثيله لا يوجد في أي ركن من أركان الطريق.

(٣٥) هل تأخذ معك جنودًا لتساعدك على السرقة عندما تقسم قطع الأرض؟

(٣٦) ربما يقصد برب العدل إله الشمس «رع» الذي يعيش بالعدل.

(٣٧) الثقل والأشياء التي توزن.

الفصل الرابع عشر

الجيش والحروب

لقد حبت الطبيعة أرض مصر حدودًا طبيعية جعلتها في الأزمان الغابرة منعزلة عن العالم الذي يحيط بها، مما جعل إغارة جيرانها عليها من أشق الأمور وأصعبها، فقد كانت صحراء ليبيا سدًّا منيعًا لكل غارة من جهة الحدود الغربية، على حين أن سواحلها الشمالية لم تعرضها لأي خطر، إذ في ذلك العهد من تاريخها لم يكن لها أعداء لهم أساطيل تمخر عباب البحر، يخشى من غاراتها، أما الأقوام الذين يقطنون وراء حدودها الشرقية والجنوبية فإنهم كانوا أقل منها ثقافة ومدنية، فكان خطرهم على تهديد سلامتها شيئًا لا يحسب له حساب.

من أجل ذلك بقيت بلاد مصر فترة طويلة من الزمن هادئة مطمئنة في عقر دارها، مما جعل أهلها بطبيعة الحال يشتغلون بالزراعة، وسيظلون كذلك طول حياتهم، وأهم عمل لهم فلاحة الأرض واستثمارها، على أن كل ذلك لا يعني أن المصري لم يكن بالرجل المحارب عند الحاجة، إذ برهنت الأحوال على أن الجندي المصري في ساحة الوغى يعد من أحسن جنود العالم وأشجعها وأكثرها صبرًا، فقد جاء على مصر فترة من الزمن في تاريخها كانت هي سيدة ممالك العالم المتمدين، وذلك بقوة جيوشها وانتصاراتهم العظيمة التي وضعتهم في قمة أمم الشرق ردحًا من الزمن غير قصير.

(١) عصر ما قبل التاريخ

الحروب الأولى

على أن ما ذكرناه لا نقصد به أن مصر كانت معفاة من الحروب الداخلية والخارجية منذ ما قبل الأسرات، لأن ذلك ينافي طبيعة البشر وسنن الرقي؛ فقد عثر على بعض ألواح من عصر ما قبل التاريخ يستدل منها على قيام حروب بين المصريين وبدو الصحراء وأهل بلاد النوبة. وكذلك تدل الآثار على قيام حروب مستمرة بين سكان مصر أنفسهم، وبخاصة بين الوجه القبلي والوجه البحري، وبقي النزاع قائمًا إلى أن وحدت الأرضان في عهد الفرعون مينا على قول معظم المؤرخين.

الحرب بين الوجه القبلي والوجه البحري

وما لدينا من الوثائق القليلة يلقي بعض الضوء على اشتباك المصريين مع الآسيويين في حروب، وكذلك على قيام حرب بين مصر العليا ومصر السفلى، ولا أدل على ذلك من المناظر التي نشاهدها على لوحة الملك «نعرمر»، وكذلك على رأس دبوس الملك «عقرب» فعلى هذين الأثرين نجد مناظر تدل على اشتباك المصريين معًا في قتال عنيف. وكذلك اشتراك الآسيويين مع أحد الخصمين لمساعدته. يضاف إلى ذلك أنه عثر على رأس دبوس ممثلة عليه حملة قام بها ملك الكاب «نخن» (الوجه القبلي)، وتعد من الحملات الهامة جدًّا ضد بلاد الدلتا؛ فقد حطمت الكتائب المصرية التي جمعها ملك الوجه البحري لصد هذا الهجوم وكذلك قضت على جيش أنصاره من الآسيويين جيرانه وحلفائه. وقد عثر في «نخن» (هراكنبوليس) (جزء أول ص٨٥) على نقوش ملونة يرجع عهدها إلى ما قبل الأسرات وهي موجودة الآن في المتحف المصري؛ يشاهد عليها بعض المحاربين القدماء، وهم في ساحة الوغى، وتدل كيفية تسليحهم دلالة واضحة على تقدمهم في فنون الحرب مما يشعر بوجود جيش في البلاد.

إذ نجد أن المحارب كان مسلحًا بحربة في نهايتها قطعة من الظران الحاد المدبب، أو من العاج. وكان يحمي الجندي منهم زرد ودرع مصنوع من جلد الفهد.

وتدل المعلومات التي لدينا على أن بلاد القطر كانت مقسمة إلى مقاطعات تكاد تكون كل واحدة منها مستقلة، حتى وحد «مينا» القطرين وبقي هذا النظام شائعًا في عهد الأسرتين الأوليين حتى قضى عليه آخر ملوك الأسرة الثانية تدريجًا، وكان الفضل

في القضاء على هذا النظام يرجع إلى الفرعون «خع سخموي»، منذ ذلك العهد أصبحت كل المقاطعات المصرية في يد الملك. ولهذا بدأ يكون للبلاد جيشًا ثابتًا منظمًا منذ أوائل الأسرة الثالثة، وليس لدينا من الآثار ما يدلنا على وجود جيش موحد لكل البلاد المصرية قبل عهد «زوسر» وذلك لقلة المصادر، ومما لا نزاع فيه أنه كان لملك الدلتا جيش، وكذلك كان لملك مصر العليا جيش، ولكن يغلب على الظن أن جنود كل جيش لم يكونوا خاضعين للملك. بل كانوا يجندون من المقاطعات، التي كانت مقسمة إليها البلاد في هذا العصر، وكان يقود جند كل مقاطعة حاكمها لمساعدة مليكه وقت الحرب.

(٢) الأسرة الثالثة

«زوسر» يؤسس جيشا لحماية البلاد

ولما تولى «زوسر» حكم البلاد، ووطد السلطة الإدارية في يده، كان لا بد له من جيش قائم في البلاد ليمكنه من القبض على ناصية الحال في داخل البلاد وخارجها، وفعلًا عثر على نقوش في عصره تثبت وجود مصلحة خاصة لإدارة شئون الجيش.

وكان أهم ما عني به هو حماية البلاد من الغارات الأجنبية، التي كانت تجتاح البلاد من أطرافها، وبخاصة أهل البدو، ولذلك قسم حدود البلاد إلى مناطق أطلق عليها اسم (أبواب المملكة) وجعل في كل منها حامية، وهذه التسمية تنم عما يقصد بها أي أنها كانت المواطن التي يمكن أن ينفذ منها العدو إلى داخل القطر. وقد نصب على كل من هذه المناطق حاكم خاص يلقب (مرشد الأرض) «سشم تا» وقد كان لهؤلاء الحكام، الكلمة العليا على حكام المقاطعات، وكان في يدهم إدارة الشرطة كل في منطقته، ولذلك كانوا مسئولين عن النظام والأمن في هذه المناطق التي لا يمكن البلاد أن تعيش في أمان إلا في ظلهما.

ومن أجل ذلك وضعت حاميات ثابتة للمحافظة على الحدود تحت سلطة هؤلاء الحكام (مرشدي الأرض) مباشرة، وقد أقيمت لها المعاقل وكان لكل معقل إدارة عسكرية خاصة؛ فكان له مخازن غلاله الخاصة التي بها يمكنه أن يقاوم إذا حوصر، وقد حفظت لنا أسماء بعض هذه المعاقل منذ الأسرة الثانية، فقد عثر فعلًا على خاتم نقش عليه اسم معقل «سحز حتب» وكذلك عثر على لقب لمعقل آخر من الأسرة الثالثة، نقش على خاتم لكاتب هذا المعقل ويطلق عليه اسم (بطولة الأرضين).[١]

ورغم أن الأبحاث في الحفائر العلمية لم تسفر للآن عن وجود مبان تعد قلاعًا من هذا العصر السحيق، إلا أننا من جهة آخرى عثرنا على بعض نماذج تشعر بإقامة معاقل في هذه الفترة. وذلك أنه يوجد في متحف برلين قطعة من قطع (لعبة الضامة) عثر عليها في العرابة المدفونة ويرجع عهدها إلى الأسر الأولى من التاريخ المصري، ويظن البعض أنها من عهد الأسرة الأولى نفسها. وهذه القطعة على هيئة برج صغير، أي أنه يعلوه طنف على شكل رواق له شرفات يمكن منها الدفاع عن المكان. وهذه القطعة مصنوعة من العاج، ولكن الحصن كان طبعًا في هذا العصر يصنع من اللبن. ولا غرابة في وجود نموذج الحصن في هذه الجهة، إذ تدل شواهد الأحوال على أنه أقيم في العرابة حصن من أقدم الحصون المصرية، وذلك ما كانت تتطلبه طبيعة المكان وحمايته، إذ كان أول ما يهم المصري في هذه الأزمان السحيقة أن يحصن بلاده من مباغتة الأعداء له، فكان يقيم الحصون في الأماكن التي يرى أنها معرضة لخطر الغزو. أو أنه يمكنه أن يصد العدو منها بسهولة، فكان من جهة يقيم الحصون في المواقع التي يكون فيها النهر ضيقًا، فإذا باغته العدو في النهر أصبح من الصعب عليه أن يخترق هذا المكان الضيق المحصن بسهولة؛ إذ يكون في استطاعة المصري أن يقهره بنباله على كثب منه. ومن جهة أخرى كان ينتخب النقط الضعيفة التي كان يسهل للعدو أن ينفذ منها للبلاد، وبخاصة عند بداية الوديان التي تشرف على الصحراء مباشرة. والتي يسهل للبدو وغيرهم أن ينقضوا منها على البلاد وينهبوا ما شاءوا، فكان يقيم فيها الحصون ويجهزها بكل المعدات، وهذه الأماكن كانت تسمى أبواب المملكة، والواقع أنه أقيم في العرابة المدفونة[٢] حصن في أوائل التاريخ المصري، وموقعه هو كوم السلطان الحالي لأن المدينة تشغل شريطًا ضيقًا مستطيلًا من الأرض، منحصرًا بين الترعة وأول منحدر لجبال الهضبة اللوبية، وقد أقيم هذا الحصن ليحميها من غارات البدو. وكانت كل هذه الحصون (أبواب المملكة) مقامة على طراز واحد، ولا تختلف بعضها عن بعض إلا في مقدار مساحة كل حصن، وكثافة جدرانه الخارجية. وكان تخطيط الحصن يشبه سطحًا متوازي الأضلاع. وكان سوره الخارجي في أغلب الأحيان مقسمًا إلى كتل عمودية من المباني يمكن تمييزها بسهولة من اختلاف وضع اللبن فيها، ففي قلعة الكاب وغيرها مثلًا نجد أن (مداميك) اللبن الساذج محدودبة بعض الشيء فتشبه بذلك قوسًا عريضًا مقلوبًا حافته الخارجية مثبتة بالأرض.

وفي أماكن أخرى كان يشاهد تعاقب منظم للعقود في طول الجدار ولم يعرف السر في إقامة هذه الجدران بهذا الشكل. وقد ظن البعض أن البناء بهذه الكيفية يكون

أكثر مقاومة، عند حدوث زلزال أرضي، وكان هذا الحصن مبنيًّا على الطريقة التي ذكرناها. ولكن المقابر التي كانت تقام في هذه البقعة المقدسة، قد طغت على الحصن الأصلي حتى عهد الأسرة السادسة، ثم أقيمت أخرى مماثلة لها على بعد نحو مائة متر من الجنوب الشرقي منها. وهذا المبنى الجديد يعد من أحسن القلاع الحربية المحفوظة لدينا الآن، ويرجع تاريخ إقامتها إلى العهد الإقطاعي أي ما بين الأسرة السادسة والأسرة العاشرة.

والجزء الخارجي من هذا الحصن ليس فيه أبراج أو مبان بارزة من أي نوع كان. وهو على شكل مستطيل، ضلعاه الطويلان متوازيان ويبلغ طول الواحد منهما نحو ١٤٠ مترًا من الشرق إلى الغرب، والضلعان القصيران متوازيان كذلك، ويبلغ طول الواحد منهما نحو ٨٤ مترًا من الشمال إلى الجنوب. ويمتاز الجدار الخارجي بمتانته فهو مبني بمداميك أفقية مائلة بعض الشيء، ومزينة بأخاديد عمودية تعكس ضوءًا وظلًّا يختلفان باختلاف ساعات النهار. وهذه الجدران كان طولها لا يقل عن أربعين قدمًا تقريبًا.

وكان الممشى الذي يحدق بالسور متوجًا بمتراس صغير منخفض، له شرفات مستديرة، يصل إليه الإنسان بمراق مثبتة في الجدران بكل اعتناء.

ويحيط بهذا السور جدار حاجز، له نوافذ ويبلغ ارتفاعه نحو خمسة أمتار تقريبًا وبينه وبين السور نحو أربعة أقدام. والدخول إلى الحصن من بابين، هذا إلى أبواب سرية وفي نقط مختلفة بين البابين العظيمين. وكانت وقفًا على خروج رجال الحامية. وكان الباب الرئيسي تخفيه كتلة عظيمة من المباني في النهاية الجنوبية من الواجهة الشرقية. أما المدخل المقابل لذلك في الجدار الحاجز فكان فتحة ضيقة تغلق بأبواب صخمة من الخشب. وخلف هذا الباب مكان لحفظ الأسلحة، في نهايته فتحة ثانية تماثل الأولى في ضيقها، تؤدي إلى ردهة مستطيلة محصورة بين السور الخارجي وبين البرجين البارزين، وهناك باب آخر يوضع في أحد أركان الردهة، وكان ينتخب لهذا الغرض، الركن الذي يكون بعيدًا عن الأنظار. ولا شك في أن مثل هذا الحصن كان يعد من المناعة بدرجة تكفي لصد أي هجوم لأقوى جيش في هذا العصر. على أن الطرق التي كان يمكن بها الاستيلاء على أي حصن ثلاثة: الأولى أن يتسلق العدو الجدران. والثانية أن يقوض الحصن. والثالثة أن يقتحم الأبواب. أما تسلق الجدران فكان من الصعوبة بمكان، وذلك لارتفاع الجدران. يضاف إلى ذلك أن طلائع الجيش المهاجم كانوا

يضطرون إلى الابتعاد عن الحصن بمسافة بعيدة؛ لأن جنود الحصن الذين يرابطون في الأبراج كانوا يفوّقون عليهم سهامهم وغيرها من آلات الحرب، ولكن إذا أحدث العدو ثلمة في البرج فإن الممرات الضيقة التي خارج الأسوار كانت تمكن المحصورين من قهر العدو بالأحجار والمزاريق والحراب، كلما تقدموا في هجومهم. ومن جهة أخرى تجعل هدم مباني الحصن من الأمور المتعذرة. وإذا حدث أن سلم حراس الباب الأول للمهاجمين، فإن جماعة الأعداء عندئذ يزدحمون في الردهة كأنهم محصورون في حفرة، لأنه من العسير على الفاتحين أن يقتحموا المكان كلهم دفعة واحدة، ولذلك يكون لزامًا عليهم أن يهاجموا الباب الثاني تحت وابل من قذائف رجال الحصن، وإذا ساعدهم الحظ وأفلحوا في ذلك فإنهم يتكبدون خسائر فادحة في هذا السبيل.

وفي هذا الوقت لم يعرف سكان وادي النيل شيئًا عن المنجنيق، ولم يعثر للآن على أي رسم للمنجنيق الذي يدار باليد في كل الآثار المصرية. وذلك لأنهم كانوا يقتحمون أي معقل، بكسر أبوابه بالبلط أو بحرق الأبواب نفسها، وفي الوقت الذي يكون فيه الجنود المكلفون بهدم أسوار الحصن منهمكين في عملهم، يبذل الرماة من الجنود جهد طاقتهم في تصويب سهامهم إلى العدو المتحصن لإخراجه من مخبئه، وفي ذلك الوقت يعمل الجنود المختبئون خلف أستار متحركة بكل ما في وسعهم لكسر وقاياتهم وهدم شرفاتهم بحراب معدنية الأطراف. وإذا هوجمت حامية من الشجعان المستميتين فلا تتغلب عليهم طريقة من هذه الطرق اللهم، إلا إذا حوصروا وضيق عليهم الخناق حتى يموتوا جوعًا، أو إذا حدثت خيانة تجعلهم يسلمون.

وكان إعداد الجنود المصريين ناقصًا من جهة النظام والانسجام، فكان الجنود المسلحون بالمقلاع، أو بالقوس والنشاب، أو الحراب، أو السيوف المصنوعة من الخشب، أو العصي، أو الحجارة، أو البلط المصنوعة من المعدن، يحاربون جنبًا لجنب. أما لباس الرأس فكان قبعة محشوة بالقش، ويحمي الجسم درع صغيرة للمشاة الخفاف، وعظيمة العرض لجنود الصف. وتتوقف نتيجة الواقعة على مبارزات فردية بين المتحاربين المسلحين بنوع مشترك من السلاح. والظاهر أن الجنود الذين يحملون الحراب هم الذين كانوا يقومون بالهجوم في خط واحد مختفين خلف درقة ضخمة، وكانت جراح الجنود في العادة خفيفة، وذلك راجع إلى أن المهارة التي كان يظهرها المحارب في استعمال درعه قللت من خطر الجروح، ولكن هذا لا يمنع الحربة من أن تصوب أحيانًا إلى صدر المحارب فترديه، والسيوف أو العصي تهوي على أم رأسه

فتهشمها وتلقيه على الأرض لا حراك به. ولهذا السبب لم نجد إلا عددًا قليلًا من المجروحين في ساحة الوغى بعد انتهاء المعركة، وقد أطلق عليهم المصريون الأسرى المضروبين، وهذا يدل على كيفية أسرهم.

وفي عهد الملك «سنفرو» تدلنا الآثار على أنه بعد عودته من حملة عظيمة ضد الزنوج أتم نظام حماية بلاده من غارات الأجانب ببناء قلاع في الوجه القبلي والدلتا وأطلق على كل منها اسم «**حصن سنفرو**»[٣] (حجر بلرم) يضاف أيضًا إلى ذلك أن مصر على ما يظهر كانت تحصن النقط الضعيفة في حدودها بإقامة أسوار ضخمة عظيمة الامتداد، من ذلك ما يروى أن الملك «زوسر» أقام سورًا من أسوان إلى الفيلة يبلغ طوله نحو ١٢ كيلومترًا ليضمن سلامة حدوده الجنوبية، ويعتقد بعض علماء الآثار أن السور العظيم الذي أقامه «أمينمحتب الأول» لسد برزخ السويس في وجه المغيرين لم يكن إلا تجديدًا لسور أقيم في عهد الدولة القديمة. ويعزز هذه النظرية أن اسم البحيرات المرة كما كتب في متون الأهرام خصص في نهايته بسور (هرم بيبي الأول) يضاف إلى ذلك أن الفرعون «سنفرو» قد خلد اسمه ضمن أسماء عدة قلاع في هذه المنطقة.[٤]

ومما يدل على حرص فراعنة هذه الأسرة على حفظ النظام في داخل البلاد والقضاء على الخصومات التي كانت تقوم بين الوجه القبلي والوجه البحري، ما أقامه ملوكها من الحصون لكبح جماح أي عصيان أو ثورة داخلية، ولا أدل على ذلك من القلعة التي بناها «زوسر» وأطلق عليها اسم «بطولة الأرضين».

ولا جدال في أن الجيش في هذا العهد كان في تكوينه ملكيًّا. وكانت الفرق «عبر» في عهد كل الأسر المنفية تتألف من شباب يقودهم رئيس «خرب»، وهذا اللقب كان يحمله في الإدارة المصرية كل من له وظيفة يسيطر بها على عدد من الموظفين.

وكان رئيس فرقة الشباب المجندين يطلق عليه لقب قائد فرقة الجنود. وقد وصلت إلينا هذه المعلومات من نقش على خاتم من الأسرة الثالثة. ومن ألقاب الأمير «رع حتب»[٥] الذي كان يسمى قائد الفرقة قبل أن يعين قائدًا عامًّا للجيش.

وكان يتألف من مجموع هذه الفرق الجيش العام أو أي جيش آخر. ولا نزاع في أن تأليف الجيش — كما يظهر — كان حديثًا إذ لم يكن جيش إقطاع قديم، والدليل على ذلك لقب مدير «إمرا» الذي كان يحمله قائد الجيش، وهو لقب في أصله إداري، ويدل دائمًا على تدخل السلطة الرئسية، فمثلًا نجد أن حاكم الصحراء «نت نخت»[٦] كان

يحمل لقب مدير الجيش «إمرا مشع» أي أنه كان القائد الفعلي للجيش؛ فكان في عهد الفرعون «زوسر» يقود حملة حربية إلى وادي مغارة. ويظهر أن الجيش كان مؤلفًا من عدة فيالق كل منها على رأسه قائد جيش «إمرا مشع»، وكل هذه الفيالق كانت تحت إمرة رئيس أعلى يطلق عليه قائد الجيوش الأعلى. وهذه الوظيفة كان يتقلدها رجل من أكبر عظماء الدولة، ففي عهد الأسرة الثالثة كان يحمل هذا اللقب على ما نعلم اثنان أحدهما «رع حتب» أحد أولاد الملك، وكان يلقب بالأمير والكاهن الأكبر لعين شمس، والثاني «نيسوزدف» وهو أمير ملكي.

أما الإدارة الحربية[٧] في عهد الأسرة الثالثة فمعلوماتنا عنها ضئيلة رغم أن النقوش تدل على وجودها منذ الأسرة الثانية، فمثلًا نجد في نقوش خاتم من عهد الأسرة الثانية ما يشعرنا بوجود مخازن غلال للحصون قبل حصن «سزاحتب» مما يدل على أن الإدارة الحربية التي سنقرأ عنها في المتون فيما بعد كانت موجودة وقائمة على نظام ثابت.

والواقع أن هذه الإدارة كانت موكلة إلى مصلحة خاصة أطلق عليها اسم (بيت الأسلحة) «برعحا» وهذه المصلحة كما يدل عليها اسمها كانت مهمتها السهر على تسليح الجيش الذي كان مؤسسًا على نظام ثابت، وكانت فضلًا عن تموين الجيش تجمع بين دفتيها كل المكاتبات الحربية، فمثلًا نجد أن مدير هذه المصلحة «نفر»[٨] كان في الوقت نفسه مدير مكاتبات الفرق الحربية. ومن هذه الألقاب يمكننا أن نستخلص أنه كان لكل فرقة كما كان لكل حصن، موظفون إدرايون، وأن كل هؤلاء كانوا تابعين لإدراة واحدة مقرها (بيت الأسلحة)، وسنرى عند الكلام على الجيش في عهد الأسرة الرابعة ما يثبت هذا الاستنتاج. أما قواعد صنع الأسطول فكانت تحت إدارة شخصية عظيمة جدًّا بلقب (باني السفن) «مدب دبت»، وكان للأسطول المصري أهمية عظيمة في ذلك الوقت ويتألف من سفن مختلفة الأنواع وأعظمها حجمًا يبلغ طولها نحو ٥٠ مترًا، وقد أرسل الفرعون «سنفرو» حملات بحرية إلى لبنان لإحضار خشب الأرز. وكان عدد سفن هذه البعثات يبلغ نحو الأربعين في البعثة الواحدة (انظر جزء أول ص٢٨٤).

ورغم قلة المصادر التي عثر عليها عن النظام الحربي في مصر فإن ما لدينا من الأسرة الثالثة كاف لنتحقق به من أن النظام الذي وجدناه في الأسرة الرابعة كان متبعًا في الأسرة الثالثة، فكان يشمل (مناطق حدود) يحكم كل منطقة موظف خاص بلقب (مرشد الأرض). وكانت كل منطقة يحميها حصن وحامية ثابتة، وجيش ملكي بقيادة

قائد أعلى، وهذا الجيش مقسم إلى فيالق كل فيلق يقوده قائد جيش «إمرا مشع» وهذه الفيالق كانت مقسمة إلى فرق حربية «عبرو» يشرف على كل منها رئيس «خرب». أما إدارة الجيش العامل المؤلف من شبان الأمة فكان لها ديوان خاص مقسم إلى مصالح أهمها مصلحة مخازن الغلال الحربية، وإدارة الأسلحة، وإدراة مصانع بناء سفن الأسطول.

(٣) الجيش في عهد الأسرة الرابعة

تدل الألقاب الحربية التي عثرنا عليها في عهد الأسرة الرابعة على أن المعلومات التي وصلت إلينا من عهد الأسرة الثالثة صحيحة في جملتها، ففي عهد الأسرة الرابعة كان على رأس الجيش البري قائد الجيوش «إمرا مشع» وكان في العادة ابن ملك، ويجلس بين أعضاء المجلس الأعظم للعشرة، مثل الأمير «مرإيب» بن الفرعون «خوفو».

وكذلك «تنتي» فإنه كان يحمل في وقت واحد لقب قائد الجيش وقائد الأسطول، ومن ذلك يمكننا أن نفهم السر في أنه كان يحمل لقب مدير البعثات الملكية. وكان «متن» أحد عظماء الدولة في نهاية الأسرة الثالثة يحمل لقب مدير البعثات في المديريات القريبة من الدلتا في عهد الفرعون «سنفرو»، وقد خولت له هذه الوظيفة أن يعلن أن حكام مقاطعات تلك الأقاليم تحت قدميه. وقد كان «متن» يحمل كذلك لقبًا لم نعثر عليه في المتون المصرية وهو «كبير المدينة في كل أماكنها». ولا يبعد أن يكون بصفته قائد الجيش ومدير البعوث الملكية صاحب السيادة على كل الموظفين في كل المدن التي كان سلطانه ووظائفه تجعله مسيطرًا عليها.

أما الأسطول الذي لم تصلنا معلومات عنه في عهد الأسرة الثالثة فإنه كان في عهد الأسرة الرابعة يقوده موظف كبير يحمل لقب حاكم الأسطول «عزمردبت» أو لقب قائد الجيش أو ضابط عظيم للجيش البري، ومن ذلك يتضح أن في هذه الفترة كان جيش البر وأسطول البحر في قبضة فرد واحد، على حين أن مدير (بيت الأسلحة) كان ينتخب من بين أعاظم علية القوم، يدل على ذلك أن «كاإن نيسوت» بن الفرعون «سنفرو» كان يتقلد هذا المركز. وقد كان لفرق الجيش ولكل وحدات الجنود إدارتها المؤلفة من كتبة، وقد حفظت لنا النقوش اسم أحد هؤلاء المديرين وهو «عاخي»[٩] الذي كان يحمل لقب «مدير كتبة الفرق» هذا فضلًا عن أنه كان يحمل ألقابًا أخرى.

ولا نزاع في أن اختصاصات موظفي بيت الأسلحة كانت تختلف عن اختصاصات «كتاب الفرق»، وذلك أن بيت الأسلحة كما يظهر من الاسم نفسه كانت مهمته الرئيسية

تنحصر في تجهيز الجيش بمعداته الحربية، أما كتاب الفرق فكانوا يؤلفون مصلحة إدارية ويهتمون بالإدارة الحربية، فيعملون على تجنيد الجنود اللازمة. وسنرى أن التجنيد كان في الواقع يقوم به في الأقاليم المختلفة حاكم كل إقليم، ومن المحتمل جدًّا أن «عاخي» الذي كان يحمل لقب «مدير كتاب الفرق» كان مكلفًا بتجنيد العساكر وإدراة شئونهم في إقليم نفوذه، وذلك لأنه كان حاكم المقاطعة «ساب عزمر».

(٤) الجيش في عهد الأسرة الخامسة

لم يطرأ على تأليف الجيش في عهد الأسرة الخامسة تغيير يذكر عما كان عليه في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة، إذ كان مؤلفًا من مجندين كان يطلق على الواحد منهم في هذا العهد «الشاب الجميل»، وتتألف منهم وحدات «عبر» كل منها تحت إمرة ضابط يحمل لقب رئيس الوحدة أو الفرقة «خرب عبر»، ومن هذه الفرق مجتمعة كانت تتألف كتائب الجيش «عبر مشع»، وعلى رأسها قائد يحمل لقب قائد كتائب الجيش.

وحرس الفرعون في القصر به فرق مختلفة من المجندين بإمرة «قائد فرق المجندين» وكانت تحمل كل واحدة اسما خاصًّا بها مثل «كم مقدار حب سحورع»[١٠] و«ما أجمل سحورع أمام القصر»! وذلك مما يظهر اتصال هذه الفرق المباشر بالفرعون نفسه، وتدل المعلومات المستقاة من وثائق هذا العصر على أنه كانت توجد فرق أخرى تتألف منها حاميات ثابتة في داخل البلاد، وكانت تحت تصرف السلطة المدنية لضمان حفظ النظام ولتمكين رجال السلطة من الالتجاء إليها لتنفيذ القانون.[١١] وكان الجيش يرسل بعوثًا إلى البلاد الأجنبية في محاجر سيناء وحمامات، وكان كذلك يكلف أحيانًا بالعمل في المحاجر داخل البلاد وبخاصة في محاجر طرة (انظر ص٣٧٠ جزء أول).

وقد كانت العناية بالمجندين عظيمة جدًّا لتدريبهم على الأعمال الحربية، فكان الجنود (الشباب الجميل) يتلقون دروسًا حربية قد خصصت لها مصلحة قائمة بذاتها كان يشرف على إدراتها العليا القائد الأعظم للجيش، ونذكر هنا على سبيل المثال «كا إم ثننت» الذي كان يحمل لقب قائد جيوش البر والبحر ومدير التعليم للجيش.

ولا يتسرب إلى الذهن أن الجيش المصري كان مؤلفًا من جماعات من الرجال المسلحين يقود كل جماعة منهم سيدهم، بل كان في الواقع جيشًا حكوميًّا مؤلفًا من وحدات حربية تحت إشراف ضباط فنيين ليس لهم أي عمل مدني. وكان مظهر الجيش في السلاح واللباس واحدًا في كل فرقة، والبرهان على ذلك نجده في الرسوم التي عثر

عليها في معبد الفرعون «سحورع» الجنازي، إذ نرى في مناظره[١٢] الجنود يخطون خطوات حربية، وكلهم مجهزون بعدة واحدة وقابضون على سلاحهم بنظام واحد. ولا شك في أن التعليم الحربي كان يلعب دورًا هامًّا في هذا النظام.

وكان الجيش في ذلك الوقت مؤلفًا من فرق تتألف منها فيالق، كلها تحت إمرة القيادة العامة، وكانت كل فيالق الجيش تخضع لقائد الجيوش العام الذي كان على ما يظهر هو القائد الأعظم لكل جنود مصر.

وسنرى أن الجيش المصري منذ عهد الأسرة السادسة كان يشمل غير فيالق المجندين، عساكر مرتزقة، وكان يقود الكل قائد الجيوش العام. ومع ذلك فإن الجيش الوطني كان يؤلف وحدة تحت إمرة قائد «إمرا خبر إن نفرو» لقبه مدير رؤساء المجندين. وهو لقب لا يمكن أن يطلق إلا على قيادة الجيش النظامي المؤلف من كتائب جنود مصريين.

وكان قواد الجيوش دائمًا ينتخبون من بين الشخصيات العظيمة جدًّا، وقد لاحظنا ذلك عند الكلام على الجيش في عهد الأسرة الرابعة، إذ كانوا ينتخبون من بين أمراء البيت المالك، وفي عهد الأسرة الخامسة دلتنا الآثار على أنهم كانوا من حملة الألقاب الملكية العظيمة جدًّا، فكانوا هم كلهم يحملون لقب حامل الخاتم الملكي والمقرب من الإله العظيم، وكذلك كانوا يتحلون بأعظم الألقاب الفخرية مثل: «الذي في قلب الملك» (أي صديقه الحميم).

ويجب هنا أن نشير إلى لقبين يظهر أنهما من الألقاب الحربية وكان يحملها القائد «سشمو»[١٣] ولم يعثر على أمثلة لهما في الدولة القديمة وهما: «إمرا إستي نتر» و«خرب إستي نتر»، والظاهر أن معناهما (قائد المعسكرين الحربيين للإله) أي الفرعون، وهذان المعسكران يحتمل أن يكون المقصود منهما هو مجموع جيش الوجه القبلي والوجه البحري، وذلك لأن قائدهما هو «سشمو» الذي كان يحمل في الوقت نفسه لقب القائد العام للجيوش وأمير البحر العام لمصر قاطبة.

ومما تجدر ملاحظته هنا أن الفرعون في هذه الألقاب يسمى الإله، ولذلك لا يستبعد أن لقب «حامل الخاتم الإلهي (الملكي)، الذي شاهدنا كل الضباط العظام كانوا يحملونه، من الألقاب التي لها علاقة بالإدارة الحربية، وقد دلت البحوث الجديدة على أنه فعلًا لقب حربي.»

الأسطول

كان الأسطول الحربي مجهزًا ببحارة يطلق عليهم اسم (عبر) ولم يلقبوا باسم «عبر نفرو» كتيبة مجندة. ومن المحتمل أن نستنتج من ذلك أن البحارة ليسوا كجنود الجيش البري مجندين، بل إنهم كانوا جنودًا محترفين.

وقد كانت كل سفينة «دبت» على ما يظهر تحت إمرة ضابط. أما لقب «الضابط المدير العظيم» فيظهر أنه كان يمنح لضابط عالي الرتبة تحت إمرته كثير من الضباط، وهذا الضابط الكبير لا بد أنه كان «رئيس أسطول».

على أننا نجد كذلك لقب «مدير الأسطول ورئيس الأسطول» وهذه الألقاب كان يحملها ضباط ذوو رتب عالية جدًّا.

والظاهر أن الأسطول الحربي كان مؤلفًا من سفن عظيمة «دبت عات» ولا بد أنه كانت منها السفن التي كان يبلغ طولها نحو ٥٠ مترًا، وقد جاء ذكرها في حجر بلرم في عهد «الملك سنفرو».

والواقع أن كبار رجال الأسطول الحربي كانوا يحملون لقب «مديري بحارة السفن العظيمة». وقد كان الأسطول مقسمًا إلى طائفتين من السفن ومن أجل ذلك يطلق على الأسطول كله اسم الأسطولين البحريين. وهذه الألقاب المختلفة التي يحملها ضباط البحرية العظام يظهر أنها كانت تمنح من بين درجاتها رتبة ضابط ممتاز للأسطول، ومن ذلك يتضح أنه كان لكل من الجيش والأسطول قيادته الخاصة، ولكن رغم ذلك كانا منذ عهد الأسرة الثالثة تحت إمرة قائد واحد، ففي عهد الأسرة الثالثة كان الأمير الملكي «رع حتب»[١٤] قائد الجيش وأمير الأسطول. وفي عهد الأسرة الرابعة كذلك كان الأمير الملكي «مر إيب» يحمل نفس اللقبين. وفي عصر الأسرة الخامسة قسم كل من الجيش والأسطول إلى فيلقين، وذلك طبقًا لتقسيم البلاد إلى قسمين الوجه القبلي والوجه البحري. ومع هذا نجد أن القيادة العليا كانت موحدة، فكان كل من الأمير الملكي «عنخ إسيس»[١٥] والأمير «كا إم ثننت» قائدًا لجيش البر وأميرًا لأسطول البحر، وكذلك تقرأ أن «سشمو» كان القائد الأعلى لجيوش البر والبحر. وقد لوحظ في ألقاب هؤلاء القواد العظام للبحر والبر أنهم كانوا يلقبون كذلك بلقب «مدير كل الأوامر الملكية». ولا بد أن ذلك كان بطبيعة الحال للجيش فحسب. ومن ذلك يتضح أن كلًّا منهم كان الممثل المباشر للسلطة الفرعونية في رياسة جيوش مصر.

وتدل النقوش على أن الجيش كان منفصلًا تمامًا عن السلطة المدنية، وقد كان القائد الأعلى إلى الأسرة الخامسة عضوًا في مجلس العشرة العظيم، مثل «رع حتب» من الأسرة الثالثة «ومر إيت» من الأسرة الرابعة، ولا نزاع في أنهما كانا ضمن أعضاء هذا المجلس من الوجهة الحربية فقط، إذ لا نجد أنهما كانا يقومان بأداء أي عمل إداري أو قضائي مثل الأعضاء الآخرين لهذا المجلس، والواقع أن وجودهما بين أعضاء مجلس العشرة العظيم كان بمثابة رابطة بين الجيش والإدارة. وفي عهد الأسرة الخامسة فصلت الإدارة المدنية عن الإدراة الحربية فصلًا تامًّا، وذلك بعد الإصلاح الذي أدخل، وبمقتضاه قسمت الإدارة والجيش إلى قسمين واضحين: لمصر العليا ومصر السفلى. ومن أجل ذلك لم نعد نرى أن قواد الجيش كانوا يجلسون ضمن أعضاء مجلس العشرة العظيم. ولكن في مقابل ذلك أصبح كل منهم يلقب مثل الوزير «مدير كل أوامر الملك». وقد ظهروا بذلك معادلين للوزير، أي أنهم كانوا هم الممثلين للفرعون على رأس الجيش كما كان الوزير الممثل للملك على رأس الحكومة، هذا إلى أن مدير الإدراة الحربية كان يجلس في المجلس التشريعي الملكي، فكان «سشمو» مدير بيت الأسلحة والأشغال والمخازن الحربية يظهر اسمه بين الموظفين الملكيين الذين يحملون لقب «رئيس الأسرار لأوامر الفرعون». ويلاحظ هنا أنه لم ينتخب من بين العشرة العظام للجنوب مثل رؤساء الأسرار، مستشارًا سريًّا لكل أوامر الملك، بل كانت مهمته قاصرة على أن يستشيره الفرعون في المسائل الحربية فحسب.

الإدراة الحربية

كان جيش مصر الثابت وجماعة ضباطه المحترفين، وقلاعه، وأسطوله يستلزم قيام إدارة هامة لتصريف الأمور، وهي بيت الأسلحة الذي عرفناه منذ الأسرة الثالثة، وقد كانت إدارته دائمًا موكلة في هذا العهد — مثل الجيش نفسه — إلى أمير ملكي أو لزوج أميرة ملكية، فكان بذلك بعيدًا كل البعد عن الإدراة المدنية، وفي عهد الأسرة الخامسة أصبح بيت الأسلحة مزدوجًا مثل الجيش: بيت للوجه القبلي وآخر للوجه البحري. وقد استمر موظفوه ينتخبون من أعلى طبقات الموظفين وغالبًا ما يكونون من قواد الجيش الذين كانوا من أعلى طبقة من أشراف البلاد. ولذلك نرى أن «سشمو» كان في وقت واحد القائد الأعلى لجيوش البر والبحر ومدير إدارة الحربية، مما يدل على أن ديوان إدارة الجيش كانت تحت سلطان القائد العام مباشرة، رغم أنها كانت تابعة مثل الإدارة المدنية لسلطة الوزير العليا.

ويشمل بيت الأسلحة عدة مصالح وبخاصة مصلحة الأشغال (انظر إدارة مصالح الحكومة وتسييرها/مصلحة الأشغال العمومية) لذلك نجد أن كل قائد أعلى للجيش كان يحمل لقب مدير أشغال الفرعون، ولا شك في أن هذه المصلحة هي التي كانت تقوم ببناء المعاقل وصنع سفن الأسطول وكان يدير الأخيرة مهندس السفن. وكان من اختصاص هذه المصلحة كذلك إدارة شئون الغلال التي كانت معدة لتموين مصلحة الأعمال الحربية ولتقوم بخزن كل ما يلزم من المؤن في القلاع، على أن اسم هذه المصلحة «بيت الأسلحة» كما ذكرنا يدل على أنها كانت تجهز الجيش بالسلاح والملابس. ومن أهم أعمال هذه المصلحة ضمان حسن سير مصلحة وكلاء الجيش، وهي التي كانت تمد الجيش بالمأكولات والمعدات اللازمة لرجاله. والواقع أن الجيش المصري لم يقم على السخرة ولا على السلب، بل كان حتى في وقت الغزوات يعتمد في عدته وعتاده وطعامه على الإدارة الحربية. وقد قص علينا «وني» أثناء الحملات التي كان يقودها في نهاية الأسرة السادسة أي في وقت تدهور الدولة المصرية وتمزيق شملها؛ أن تموين الجيش كان على أحسن ما يرام حتى إنه لم يوجد جندي قد أخذ خبزًا أو نعلًا ممن كانوا في طريقه اغتصابًا، ولم يكن من بينهم من أخذ عمدًا ملابس من أي بلدة كانت، ولا من اغتصب معزًا من أي شخص كان (انظر جزء أول ص ٣٧٨) ومن جهة أخرى نجد أنه في خلال حملة شبه حربية أرسلت إلى خليج العرب في عهد الفرعون «إمحوتب»، أحد ملوك الأسرة السادسة قد وضعت إدارة الجيش تحت تصرف الجنود والعمال نحو ٥٠ ثورًا و٢٠٠ من الماعز لمئونتهم.

وكانت إدارة الجيش هذه قد بلغت من الكمال حدًّا عظيمًا من الدقة. يدل على ذلك وثيقة غريبة في بابها وصلتنا في هذا الصدد. وهو خطاب كتبه قائد الجنود الذين كانوا في محاجر طرة بالقرب من منف، فقد وصل إلى هذا القائد أمر الوزير بإرسال كتيبة إلى منف لتأخذ أهبتها هناك، ولكن هذه الكتيبة كانت قد مضت ستة أيام في منف منذ زمن قصير، فاحتج القائد على ذلك قائلًا: إنه كان يجب تموين الجيش مدة إقامته في العاصمة، بدلًا من ضياع يوم كامل إذا أرسل إلى هناك ثانية. وذلك مما يعطل سير العمل ويؤخره. وقد تدل هذه الوثيقة من جهة أخرى على أن الكتيبة أضاعت ستة أيام لتأخذ مئونتها وعدتها بدون جدوى (؟)، على أن حسن سير العمل في مصالح الجيش كان مضمونًا لوجود كاتب لبيت الأسلحة وللمصالح الإدارية التابعة لوحدات الجيش، وذلك أنه كان لكل جيش موظفوه، وهم كتاب الجيش الملكي، وكل فرقة كان لها كتابها وهم كتاب الوحدات، وكلهم تحت إمرة مدير كتاب الوحدات الحربية.

وكان الجيش كما نعلم مؤلفًا من مجندين غير أننا لا يمكننا أن نعرف كيفية تجنيدهم إلا من متون يرجع عهدها إلى الأسرة السادسة، إذ نجد في المرسوم الثالث من عهد الفرعون «بيبي الثاني» الموجه إلى مدير الجنوب، ما يشير إلى كيفية ذلك. وفي هذا الوقت أخذت مصر تنقسم إلى مقاطعات مستقلة تقريبًا.

ويظهر لنا من نقوش «وني» عند وصفه كيفية تجمع الجيش الملكي أن حكام المقاطعات والمراكز كانوا يأتون بالعساكر المجندين من الحصون والمدن التي كانوا يحكمونها.

ويمكننا أن نستنتج أنه في عهد الأسرات السالفة كان حكام المقاطعات مكلفين بفحص المجندين وتسجيل أسمائهم. غير أننا لا يمكننا أن نقرر مع ذلك أنه كان في قبضة أيديهم قيادة هؤلاء الجنود كما كان الحال في عهد الأسرة السادسة، والواقع أننا لم نعد نجد في ختام الأسرة السادسة لقب القائد العام «إمرا مشعو»؛ إذ سيستولي على القيادة الحربية في هذا العهد حكام المقاطعات الذين أصبحوا أمراء إقطاعات، على أن هذه السلطة نفسها لم يقبلها هؤلاء إلا بسبب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، بوصفهم حكامًا ملكيين، ومن هذه الامتيازات أن يجندوا الجنود في مقاطعتهم بمحض إرادتهم لخدمة مليكهم أو لتنفيذ مآربهم. ويجب أن نستخلص من نظام هذا الجيش الوطني المؤلف من مجندين، أن سكان القطر كانوا خاضعين إلى إدارة حربية. ولا يمكننا أن نقطع بأن هذا التجنيد ينطوي تحت لوائه كل السكان أو بعضهم. ولكن من جهة أخرى يمكننا أن نمس الحقيقة عن نوع الرجال الذين كانوا ينخرطون في سلك الجندية من اللفظ الذي يعبر به عن الرجل الذي كان ينتخب للجندية، إذ كان المصري يعبر عن المجندين بكلمة «نفرو» ومعناها «الشباب الغض أو الجميل». ومن ذلك نعلم أن الطبقة التي كانت تتميز بهذه الصفة كان رجالهم هم الذين يجندون فحسب، على أن هذا الاستنتاج لا يخرج عن حد النظريات.

جيش الجنود المرتزقة

تدل النقوش التي دونت في مرسوم دهشور[١٦] ومراسيم قفط،[١٧] ولوحة «وني» (جزء أول ص٣٧١ إلخ) على أنه كان يوجد في مصر جيش من الجنود الموالية «نحسي»، وكان هذا الجيش يتألف من الزنوج أو بتعبير أدق من النوبيين ومن المحتمل من اللوبيين أيضًا، وكانت الكتائب التي تؤلف من هؤلاء تكون جزءًا من الجيش المصري؛ إذ إنهم

كانوا يظهرون في ساحة القتال بين الجنود الذين جمعهم «بيبي الأول» ليخضع بهم البدو تحت إمرة «وني» وكانوا يؤلفون وحدهم جيشًا مرتزقًا.

وكان الملوك يمنحونهم في عهد الأسرة السادسة[١٨] أراضي وينشئون لمصلحتهم ضياعًا والتزامات معفاة من الضرائب الملكية. ويظهر أن هؤلاء الجنود المرتزقة كانوا تابعين لنظام جديد وجد مذكورًا في الألقاب منذ الأسرة الخامسة، يطلق عليه «جس بر» (الجيش المنظم) بجوار الجيش الوطني. ومن المحتمل جدًّا أن يكون الفرعون قد نظم هؤلاء الجنود المرتزقين في العهد الذي حدث فيه الانقلاب العظيم في الأسرة المالكة. وكان يرأس جيش المرتزقة هذا (مدير المرتزقة) «إمرا جس بر». وهذا اللقب كان يحمله دائمًا حاكم المقاطعة ولكنه كان خاصًّا بأصحاب الشأن والقوة منهم وبخاصة «إحي»[١٩] الذي كان يلقب كذلك، مدير البعوث أو الحملات الفرعونية في البلاد قاطبة، وكذلك كان يلقب به «وسر كاف عنخ»[٢٠] حاكم مقاطعات الوجه البحري و«بجنوكا»،[٢١] و«وتب إم عنخ»[٢٢] و«بيبي عنخ» وقد أصبحوا وزراء وعينوا نوابًا للملك في «نخن» (الكاب). ومن ذلك يمكننا أن نقرر بأن (قواد الجنود المرتزقة) كانوا من الموظفين الذين في يدهم سلطة حكام الأقاليم. ومن جهة أخرى كان يشتمل جيش المرتزقة على مصالح مختلفة، واحدة منها لمقاطعات الشمال تحت سلطان حكامها؛ فكان «وسر كاف عنخ» يلقب مدير مقاطعات الشمال في مصلحة الجنود المرتزقة المزدوجة، ومن ذلك يستنتج أنه كانت هناك مصلحة أخرى للجنود المرتزقة لمقاطعات الجنوب، وهذه النظرية قد وطدت دعائمها بنظائر لها. وذلك أن مصلحة جيش الجنود المرتزقة أصبحت مزدوجة مثل المصالح الإدارية في عهد الأسرة الخامسة، وأصبح يطلق عليها «جسوي بر» ويمكن حينئذ تفسير هذا اللقب «بالبيت الذي يدير الجيشين من المرتزقة» والجيش المرتزقة أمناء أسرار وبخاصة للبلاد الأجنبية: «كبير أمناء السر لباب البلاد الأجنبية في بيت إدارة جيش الجنود المرتزقة». وأبواب البلاد الأجنبية هي كما ذكرنا مناطق الحدود التي كانت تقام فيها حصون. ومن جهة أخرى نجد لكل من الأهرام الملكية والجبانات حرسًا من الجنود المرتزقة. وقد ظهر في نقوش «وني» لقب مدير الجنود المرتزقة أيضًا. وقد ذكر لنا «وني» قائمة بأسماء الشخصيات الهامة الذين جاء كل منهم على رأس جنوده، مرتبة حسب مكانة كل منهم، وهم كما يأتي:

(١) الأمراء حاملو خاتم ملك الشمال.
(٢) السمار الوحيدون، والرؤساء العظام أصحاب الحصون العظيمة.

(٣) حكام الحصون.
(٤) السمار مديرو القوافل.
(٥) رؤساء الكهنة.
(٦) قائد الجيوش المرتزقة.

ثم يقول لنا المتن: إن كلًّا من هؤلاء كان يقود جنودًا من الجنوب ومن الشمال من الحصون، ومن المدن التي يسيطرون عليها ومن «النحسي» أي الجنود المرتزقة الذين جلبوا من البلاد النائية. (انظر الجزء الأول ص٣٨٠ إلخ).

ومما سبق يتضح أن قواد الجنود المرتزقة كانوا مثل الضباط الآخرين الذين ذكرنا أسماءهم، يقودون جنودهم إلى ساحة القتال. على أن قواد الجنود المرتزقة لم يكونوا حكامًا لمقاطعات ولا مدن، ولا ضياع ملكية معفاة من الضرائب مثل رؤساء الكهنة. كما أن حكام الأقاليم والمدن لم يكن تحت إمرتهم جنود من النوبيين في جيوشهم، إذ لم نجد حاكم مقاطعة واحدًا في عهد الأسرة الخامسة يحمل لقب رئيس الجنود المرتزقة. ومن ذلك نستخلص أن مصلحة الجنود المرتزقة هي التي تدير شئون هؤلاء الموالين من النوبيين الموزعين في طول البلاد وعرضها، وقد كانوا في الحقيقة يؤلفون قوة من رجال الشرطة وحامية ثابتة قد وكل إليها المحافظة على الأمن في مناطق الحدود والمقاطعات وحراسة الجبانات والأهرام الملكية التي كانت دائمًا مهددة بناهبي القبور.

وكان الجيش مكلفًا بحراسة البعوث التي كانت ترسل إلى مناجم سيناء وحمامات، وكانت الكتائب البرية والسفن الحربية ترافق البعوث التي يرسلها الفرعون «أسيسي» إلى شبه جزيرة سيناء لإحضار حجر الدهنج. وكان يصحب هذه البعثة ضابط بحري وثلاثة صباط جنود برية.

وفي عهد الفرعون «ببيي الأول» قامت حملة إلى سيناء تصحبها كتيبة من الجنود بإمرة قائد جيش ومعه عدد من الضباط البحريين وضباط الجنود البرية، وكذلك أرسلت في عهد نفس الفرعون حملة إلى حمامات، غير أنه لم يذكر في نقوشها قائمة بأسماء ضباط الحملة، ولكن ذكر عرضًا فيها اسم ضابط سفينة، وقد ذكر في متن يرجع تاريخه إلى أواخر الأسرة السادسة أن أمراء الفنتين قد قاموا بإحدى عشرة بعثة بحرية إلى جبيل (ببلوص) وبلاد « بتت» (انظر الشئون الاجتماعية/تجارة مصر الخارجية وعلاقتها بالأقاليم المتاخمة/علاقة مصر بالبحر الأحمر وبلاد بنت في عهد الدولة القديمة).

(٥) الجيش في عهد الأسرة السادسة

بقيت القيادة الحربية وراثية في الجيش المصري حتى أواخر عهد الفرعون «بيبي الأول». وقد حاول فراعنة أول الأسرة السادسة أن يستبقوا السلطة المباشرة على الجيش في أيديهم بجعل القيادة في أيدي أشخاص من الأسرة المالكة، يدل على ذلك أن قائدين للجيش في أوئل الأسرة السادسة كانا من أقرباء الفرعون الحقيقيين.

ولم يطرأ تغيير في نظام الجيش في عهد الملك «تيتي»، بل بقي تحت إمرة القائد الأعلى الذي كان ينصب عادة من أقرباء الفرعون، وكان تحت أوامره ضباط فرق من المجندين ويهيمن على شئونهم «بيت الأسلحة» الذي كان تحت سلطان الوزير المباشر في ذلك الوقت.

ويظن أنه قد حدث انقلاب في عهد «بيبي الأول» في نظام الجيش بسبب انحلال الدولة وتقسيمها إلى مقاطعات مستقلة تقريبًا، فنرى في أواخر عهده أن الوظائف الحربية أصبحت نتيجة لهذا الانقلاب وراثية تقريبًا، ولذلك نجد أن «إبدو»[٢٣] الذي قاد حملة إلى سيناء في العام التاسع عشر من حكم «بيبي الأول»، كان يحمل لقب قائد الجيش الذي كان يلقب به والده «مرى رع عنخ» من قبله، ومن جهة أخرى نلاحظ أن لقبًا جديدًا ستكون له أهمية عظيمة في عهد الفرعون «بيبي الثاني» قد ظهر وهو «مدير القوافل»، وقد اعتاد علماء اللغة المصرية بترجمته «بمدير التراجمة». وقد وجد حاملو هذا اللقب بين أسماء رؤساء البعوث التي كانت ترسل إلى محاجر سيناء ووادي مغارة، أو إلى بلاد النوبة التي تدفع الجزية للفرعون مثل أقطار «مجا» و«إيام» و«أرثت» و«واوات» الواقعة في جنوبي مصر، وهذه الأقطار قد أصبحت لها أهمية عظمى للتاج في العهد الذي كانت فيه سلطة الفرعون تتناقص تدريجًا، ويتبعها نضوب موارده المالية وقوته الحربية، فكانت هذه الأقاليم الجنوبية في الواقع تدفع له الجزية وتمده كذلك بالجنود المرتزقة الذين كانوا يغذون جيشه.

وقد جاء في مرسوم دهشور في عهد «بيبي الأول» أن مدير القوافل كان تحت إمرة رئيس مديري القوافل. وتدلنا النقوش على أنه كان هناك مديرو قوافل من درجات مختلفة، ففي نقش من حكم «بيبي الأول» عثر عليه في سيناء نجد مذكورًا عليه أسماء جماعة ممن يحملون لقب مديري قوافل تحت إمرة غيرهم في نفس الحملة، غير أن أهميتهم أخذت تعظم ونفوذهم يزداد بسرعة، وسنرى أن عددًا منهم سيصير قريبًا من بين أعظم الموظفين الملكيين، ويصبح لهم الحق في تقلد اللقب الفخري «السميري الوحيد»، وكذلك ظهروا بين الذين يحملون لقب «المدير الأعلى لأوقاف القصر».

ومن ذلك نلاحظ أن القيادة العليا كانت في سبيل التغيير، فنجد أن لقب القائد العام للجيش أخذ يختفي، وكذلك أصبح تجنيد الجنود بإشراف الفرعون ضربًا من المستحيل، ويرجع ذلك إلى قيام الإمارات الإقطاعية، فأخذ الجيش الذي كان يجنده الفرعون من داخل البلاد يتضاءل تدريجًا حتى اختفى نهائيًا، ومن ذلك العهد لم يبق في يد الفرعون إلا جيشه المرتزق الذي كان يقوده مدير القوافل. وقد أصبح قواد هذا الجيش من القوة في عهد «ببيي الثاني» إلى درجة أنهم صاروا أمراء إقطاعيين في الفنتين وأصبحوا من أهم حكام الإقطاع في الجنوب ومن أعظمهم نفوذًا.

البعوث الفرعونية

تدل الوثائق والنقوش التي عثر عليها للآن على أن البعوث التي كان يرسلها الملك إلى خارج البلاد أو في داخلها، كانت تجهز لأغراض ثلاثة:

(١) بعوث لأغراض جنازية للفرعون نفسه.
(٢) بعوث تجارية.
(٣) حملات حربية.

فالنوع الأول من البعوث كان يرسله الفرعون إلى شبه جزيرة سيناء في وادي مغارة، وكان يصحب كل بعثة حرس عظيم من الجنود، وكذلك كانت ترسل بعثات إلى محاجر حمامات و«حتنوب»، والظاهر أن كل رجالها مدنيون. والنوع الثاني بعوث بحرية إلى شاطئ البحر الأحمر وفلسطين الغرض منها التجارة. أما النوع الثالث فكانت حملات حربية محضة للغزو والفتوح في بلاد النوبة وغيرها، ويستخلص من الوثائق التي لدينا عن هذا العهد أن البعوث التي زارت وادي مغارة إلى عهد الفرعون «ببيي الأول» كان لواؤها معقودًا لقائد جيش «إمرا مشع»، أو ضابط بحارة الأسطول وتحت إمرة كل منهما عدد من ضباط الجيش: ضباط كتائب ورؤساء تراجمة أي جنود مرتزقة «إمراعا» وضباط بحريين وقواد سفن.

أما الموظفون المدنيون فكانوا يتألفون من المستخدمين ويعرفون بوظائفهم مثل مدير كذا أو رئيس كذا، وكان من بينهم موظف أو أكثر من السلك القضائي مثل «القاضي الكاتب» و«القاضي المدير»، وكذلك كان من بينهم عامل من مصلحة الأشغال الملكية مثل كاتب النحاس، ومدير أشغال الحجر.

وتدل الوثائق التي في متناولنا منذ عهد الملك «مر نرع» أن العنصر المدني والعنصر الديني كان لهما أهمية تتزايد؛ حتى إن البعوث التي كانت ترسل إلى سيناء كان يدير شئونها أحد عظماء رجال الملك مثل حامل الخاتم الإلهي (الملك) يساعده موظفون مدنيون وبرفقتهم كتيبة من الجنود، يشرف عليهم ضباط فرق وضباط بحريون ومديرو جنود مرتزقة.

أما البعوث التي كانت ترسل إلى محاجر حمامات فلم يرافقها جنود حربيون، إذ كان يقودها إما مدير الأشغال الملكية عامة، ورئيس مصلحة الأشغال العمومية، أو شخصية من شخصيات الدرجة الأولى مثل حامل الخاتم الملكي، وهي وظيفة حربية، وقد كان تحت إدارة مدير كل الأعمال الملكية اثنان من حاملي الخاتم الملكي. والواقع أن حاملي الخاتم هذين كانا هما أنفسهما اللذين كانا في البعثتين اللتين أرسلتا في عهد الفرعون «بيبي الأول» يقودهما مدير كل الأشغال الملكية؛ «إخي» و«إحو»،[٢٤] وقد قامت حملة ثالثة أخرى أقل أهمية برياسة حامل الخاتم الإلهي «إخي». ويظهر من ذلك أنه كان في خدمة الملك اثنان من حاملي الخاتم الإلهي (الملكي)، أما الموظفون المدنيون الآخرون فكانوا مديري مبان ورؤساء عمال. وتجب هنا ملاحظة أن البعثة التي كان يقوم بها حامل الخاتم الإلهي (الملكي) كان الغرض منها جلب المواد اللازمة لبناء هرم الفرعون.

وأخيرًا كان يصحب البعثة عادة قاض أو موظف قضائي، أما البعوث التي كانت توجه إلى محاجر «حتنوب» في مصر الوسطى فكانت أقل أهمية. وقد كلف برياسة واحدة منها في أواخر حكم «بيبي الأول» حاكم مقاطعة «ون» (الأرنب) وهو «خنم عنخس»،[٢٥] وقام بحملة أخرى من هذا النوع في عهد الملك «مرن رع»، حاكم الوجه القبلي «وني» (الجزء الأول ص٣٧٩).

الجيش والبلاد الأجنبية

لم يكن في مقدور حكومة كل من الملكين «تيتي» و«بيبي الأول» أن تقف التيار الذي كان يدفع البلاد المصرية نحو الانحلال والانقسام، وإن كانت قد ضمنت إلى حد ما، ما يظهر هيبتها الحربية واستمرار سيادتها على أقوام بدو الشرق حتى فلسطين، وكذلك على سكان بلاد النوبة الخاضعين لمصر.

والواقع أنه كان في قبضة الحكومة في ذلك العهد جيش حسن الإدارة، فكان «بيت الأسلحة» تحت سلطان الوزير، أما بناء السفن الحربية في «عهد» «بيبي الأول»، فكان موكلًا إلى حاكم مقاطعة «ون» القوي «تيتي عنخ».

وكان للملك جنود تحت إمرة ضباط فنيين يقومون بالحملات خارج حدود البلاد. وقد بقي لقب «القائد العام للجيوش» يستعمل في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة إلى عهد حكم «بيبي الأول». إذ أرسلت في حكمه بعثة إلى محاجر «حتنوب» على رأسها «إبدو» ويحمل لقب قائد الجيش، وأمير الأسطول، وهو ابن قائد الجيش «مرى رع عنخ»، ومن هذا نرى أن قائد البعثة كان سلطانه ينتظم جنود البر والبحر الذين كانوا يرافقونها.

وقد حافظ الجيش على وحدته الحربية حتى عهد «بيبي الثاني» إذ نجد في نقوش سيناء ما يثبت لنا وجود لقب رئيس المجندين، ولقب رئيس فرق المجندين. وقد ظلا يستعملان حتى نهاية حكم هذا الملك، غير أنه رغم ذلك كان تأليف الجيش قد تغير تغيرًا عظيمًا في عهد «بيبي الأول»، ويمكننا أن نفهم هذا من نقوش «وني».

وكان «وني» هذا يحمل لقب مدير أوقاف القصر أي أنه كان كبير رجال البلاط، وقد نصبه «بيبي الأول» على رأس جيشه ليقوم بغزوة ضد البدو.

وقد وصف «وني» تأليف الفرق بأنها كانت بقيادة

(١) الأمراء.
(٢) وحاملي أختام ملك الوجه البحري.
(٣) والسمار الوحيدين، ورؤساء الحصون العظيمة.
(٤) والرؤساء حكام الحصون.
(٥) والسمار مديري القوافل.
(٦) ورؤساء الكهنة.
(٧) مديري الجنود المرتزقة «إمرا جس بر».

والمتن يوضح ذلك إذ يقول: «وكان كل واحد منهم على رأس كتيبة من جنود الجنوب وجنود الشمال، والحصون والأوقاف (ويقصد بهذا الضياع العظيمة التي كانت معفاة من الضرائب وتابعة للمعبد)، الذين يقودونهم، هذا إلى الجنود الموالين (نحسى) الذين جندوا من هاتيك البلاد النائية (أي بلاد النوبة).» وأول ملاحظة تلفت النظر في

هذا النص هي أن الجيش لم يعد تحت إمرة «قائد جيش عام» بل كان يقوده كبير رجال البلاط «وني».

أما الجيش نفسه فيتألف من الجنود الذين أحضرهم رؤساء المقاطعات حسب ترتيبهم في المكانة وعلو المرتبة.

وكانت المقاطعات محكومة بأمراء أو بحكام حصون، والفرق بين حكام حصون المقاطعات، وحكام الحصون الذين كانوا ينصبون على أجزاء المقاطعات، هو أن الحكام في الحالة الأولى يحملون لقب حامل خاتم ملك الوجه البحري، أما في الثانية فإنهم لا يحملون هذا اللقب. ولذلك نجد أن «وني» كان يقصد بلفظة «إمرا» أي أمراء المقاطعات، وحاملو خاتم ملك الوجه البحري، أي حكام المقاطعات الذين لم ينالوا بعد رتبة أمير، فهم بذلك حكام حصون وحاملو أختام ملك الوجه البحري فحسب.

وتدل الوثائق على أن السمار الوحيدين للحصون الكبيرة كانوا حكام مقاطعات الدلتا. أما نواب الحصون فكانوا هم الذين يحكمون مراكز المقاطعات. وعلى ذلك فإن كل حكام المقاطعات ونواب الحصون الذين كانوا تحت سلطانهم، كانوا يظهرون في الجيش على رأس الفرق التي جندت من رجال أقاليمهم. وقد كان بجانب الجنود التي جمعت من المقاطعات آخرون جندهم رؤساء الكهنة أي كبار كهنة المعابد. وذلك أن المعابد كان لها ضياع عظيمة قد أعفيت من الضرائب منذ نهاية الأسرة الخامسة، وقد كان من نتائج ذلك أن الإدارة العامة للحكومة وحكام المقاطعات، لم يكن لهم الحق في أن يتدخلوا في شئون هذه الضياع الخاصة. ولذلك كان الكاهن الأعظم يتمتع بالسلطة التي خولتها له الحكومة دون أي تدخل من جانبها، وقد كان الكاهن الأعظم منذ ذلك العهد هو الذي يجند الفرق الحربية من ممتلكاته ويقودها بنفسه للاشتراك مع عامة الجيش.

وأخيرًا نجد بجانب هذا الجيش المصري، أن مديري البعوث التي كانت توجه إلى بلاد الجنوب، يحضرون على رأس جنودهم المتحالفة، المؤلفة من أهالي «إيام» و«إرثت» و«واوات» وكلها أقاليم واسعة في جنوبي الفنتين، وكذلك كان قواد الجنود المرتزقة يظهرون على رأس جنودهم.

وإذا اتخذنا نص «وني» أساسًا لحالة الجيش في عهد الأسرة السادسة فإنا نشاهد أن شكل نظام الجيش قد تغير تغيرًا تامًّا عما كان عليه منذ عهد الأسرة الخامسة، إذ لم يعد مكونًا من وحدات حربية بإمرة ضباط فنيين ليس لهم أي سلطان مدني، بل

أصبح الآن جيشًا إقطاعيًّا محضًا. ولذلك لم تعد الوحدة الحربية هي الفرقة «عبر» بل أصبح الجيش مقسمًا إلى فصائل «تس» مجموعة حسب تعداد الإقليم الذي جندت فيه على رأسها أمير المقاطعة، ونائب الحصن أو الكاهن الكبير الذي يحكم هذا الإقليم من الوجهة الدينية. أما جيش المرتزقة فقد بقي تحت قيادة رؤساء مختصين وهم قواد الجنود المرتزقة «إمرا جس بر» الذين نعرفهم منذ الأسرة الخامسة، وقواد القوافل الذين لم يظهروا إلا في عهد الأسرة السادسة. على أن الجيش وإن كان قد أخذ صبغة إقطاعية محضة فإنه مع ذلك كان تحت إمرة الملك مباشرة، وكان هو الذي يعين رئيسه الذي كان أعظم أشراف البلاط مكانة. وتدل نقوش «وني» أن نظام مجلس تموين الحملة كان كما يظهر موكلًا إلى «وني» نفسه، إذ نجده يفاخر بأنه لم يقم بوضع خطط الحملة وقيادة الجيش فحسب، بل كان يسهر على حاجته وعلى نظام الجنود حتى لا يسرق واحد منهم دقيقًا، أو نعلًا من سائح أو يغتصب ملابس من أية بلدة كانت. على أن الحملة التي نظمها «بيبي الأول»، وقادها «وني»، تشعر بأن الملك كان لا يزال في يده وسائل قوية، لأن هذا الجيش قد نقل بحرًا من مصر إلى سواحل فلسطين مما يتطلب نفقات وتدابير خاصة.

ولم نجد في النقوش أي أثر في عهد «بيبي الثاني»، لجيش إقطاعي جمعه الفرعون ووضعه تحت إمرة قائد معين من قبله، بل وجدنا أن رؤساء الحملات الحربية في عهد هذا الفرعون وهم مديرو القوافل أي رؤساء جماعات من النحسي (النوبيين)، قد جندوا من بين الأقوام النوبيين الخاضعين لحكم مصر وبخاصة بين أهل «إيام» ويحيط بهم جنود مصريون. وهؤلاء القواد (إمراعا) معروفون منذ حكم «بيبي الأول»، ولقد ظهر لقب مدير القوافل في المتون المصرية لأول مرة في نقوش «وني» وسيناء التي تروي قصة بعثة أرسلت في السنة ١٨ من عهد الملك «بيبي الأول»، وقد لاحظنا أن موظفيها كانوا تحت إمرة قائد «إمرا مشع»، ويلوح أنهم كانوا في المرتبة التي بعد ضابط البحرية للأسطول، غير أنهم كانوا أعلى مقامًا من كل الضباط الآخرين الذين يرافقون الحملة. ونجد في الجيش الذي وصف لنا «وني» تأليفه فيما سبق أنهم ذكروا مباشرة بعد الأمراء ونواب المقاطعات وقبل الكهنة العظام ومديري الجيوش المرتزقة، يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يحملون اللقب الفخري «السمير».

وعثر على نقش ساذج الصنع في «توماس» من أعمال النوبة السفلية، الواقعة عند تفرع طريق القوافل الذي يؤدي من جهة الشاطئ الأيسر للنيل إلى الواحات الكبيرة، جاء

فيها ذكر ثلاثة بعوث إلى بلاد «إرثت» والأقاليم الأخرى الجنوبية، وكان يقود كلًّا منها «مدير قوافل». وكان كل من المديرين في البعثتين الأوليين يحمل لقب «الرئيس الأعلى لأملاك أوقاف القصر»، وفي الحملة الثالثة كان رئيسها يحمل لقب «مدير أملاك أوقاف القصر» زيادة على لقبه الأصلي، وكان مساعده يحمل لقب «مساعد مدير القوافل». ومن ذلك يتضح أن أمراء القوافل الذين ذكرت أسماؤهم على نقوش «توماس» كانوا من الشخصيات العظيمة الذين يحملون أعلى درجات الشرف في البلاط الملكي.

وفي عهد الملك «مرن رع» نجد أن مدير قوافل كان مرءوسًا في حملة أرسلت إلى وادي مغارة. ومن ذلك يتضح أن لقب مدير القوافل يدل على وظيفة ضباط مختلفي الرتب. وقد عرفنا من مرسوم دهشور أنه كان يوجد لقب «مدير أعلى للقوافل» كان يمتد سلطانه على أقطار «مجا» و«إيام» و«إرثت»، ومن المحتمل جدًّا أنه كان تحت سلطانه عدد من مديري القوافل، وكذلك عرفنا من منطوق هذا المرسوم أن مدير القوافل كان يقود جنودًا من المرتزقة قد جندوا من بلاد النوبة وعرفوا باسم «نحسي» (ربما كانت كلمة النخاسة مشتقة من هذا الاسم) وكان الملك يمونهم من ضياعه الخاصة حيث كانوا يقطنون، وكان لهم الحق في أن يستولوا على جزء من المحصول.

وكان مديرو القوافل يحملون ألقابًا فخرية وألقاب شرف وذلك طبقًا للسلطة التي كانت في أيديهم. وقد ذكرنا فيما سلف أن بعض مديري القوافل لا يحملون ألقابًا فخرية، ولكن في نقوش «وني» نجد أنهم كانوا يحملون لقب «السمير» كما نجد آخرين يحملون لقب الشرف «خنت شي» قضية «سبك حتب» (انظر السلطة القضائية/الإجراءات القضائية/قضية «سبك حتب») نجد أن هذا الرجل العظيم وابنه «تاو» كان كل منهما يحمل لقب «مدير قوافل» مع لقب قريب الملك وراثيًّا في وقت واحد.

وقد كان مديرو القوافل مكلفين على وجه خاص بالقيام ببعوث إلى بلاد النوبة. منذ عهد الفرعون «مرن رع» نجد أمراء قوافل قد استوطنوا الفنتين بصفتهم حراس الحدود الجنوبية. ويظهر أن أقدم مدير قوافل في هذه الجهة هو «إري» من عهد الملك «مرن رع» ويحمل لقب السمير الوحيد، ومدير القوافل، والواقع أنه كان شخصية ممتازة، عظيم الاحترام لدى الفرعون إذ كان يقوم بوظيفة مرتل في الصلاة الملكية. ومن ذلك يتضح أنه لم يكن من أشراف الأقاليم بل كان موظفًا ملكيًّا، وقد خلفه ابنه «حرخوف»، وكان معاصرًا للملكين «مرن رع» ثم «بيبي الثاني». وكان يلقب كذلك

مدير القوافل، ولكن نجم سعده قد علا بسرعة إذ قلده الملك أعظم الألقاب التي تدل على حظوته لديه: «المحبوب من سيده»، «الذي في قلب سيده»، ثم رقي إلى رتبة أمير، ونائب الملك في «نخن»، هذا إلى أنه كلف بعمل مرتل الفرعون وهي الوظيفة التي كان يشغلها والده.

وقد وكل الفرعون إلى «حرخوف» أمر حماية الحدود الجنوبية في مصر العليا، ولما كان هو حاكم الأقطار التابعة للملك فإنه استوطن في وسط جنوده بالقرب من الفنتين حيث وجد قبره (انظر جزء أول ص ٣٨٨ إلخ) وأشهر مديري القوافل بعد «حرخوف» في الفنتين هو «بيبي نخت». والظاهر أنه ابن أحد الشخصيات العظيمة من الأجانب «حكا إيب» الذي وصل إلى قمة المجد، ويلوح أنه رقي على ما يظهر بعد والده «بن إدب خو» أمير الفنتين.

وقد دفن «حكا إيب» في أسوان ولكن ملامحه لا تدل على أنه كان مصريًّا، فقد مثل على جدران مقبرته مجعد الشعر أسمر الجلد وفي منطقته خنجر. وكان بصفته مدير القوافل يقود الجنود المرتزقة من النوبيين المسلحين بالقوس والنشاب ويتقدمهم اللاعبون على القيثارة. ولا شك في أنه كان من نسل أحد المرتزقة النوبيين، ولا يبعد أنه كان رئيس قبيلة دخل في خدمة الجيش المصري ثم أظهر براعة ورقي إلى أعلى درجة في قيادة الجنود المرتزقة حتى حصل في النهاية من الفرعون على مقاطعة الفنتين ولاية وراثية، وقد بقيت الفنتين منذ ذلك العهد إقطاعية لمدير القوافل حتى أتى «مخو» ثم ابنه «سبني» وتركا ظاهريًّا لقب رئيس الجنود المرتزقة، ولم يحافظا إلا على لقب إمارة الفنتين التي وضعتهما في صف أقوى أمراء الإقطاعات المصرية. وتاريخ رؤساء هؤلاء الجنود له أهمية خاصة؛ إذ نجد أن قداماهم كانوا رؤساء جنود مرتزقة. ولم يكونوا أمراء مقاطعات بل كانوا موظفين ملكيين. وكانوا يقومون بحملات في بلاد النوبة في جهة أقاليم «إيام» و«إرثت» و«مخو» و«تررس» و«سيثو» و«واوات» وكلها في جنوب الفنتين، ويعودون بثروة طائلة، وقد كانوا يبسطون حمايتهم على رؤساء تلك الأقاليم التي كانت تعد بمثابة مستعمرة مصرية. وكانت جيوشهم مؤلفة من مجندين من أهالي هذه الأقاليم وبخاصة من أهالي إقليم «إيام» ومعهم بعض الجنود المصريين. وهذه الحملات الاستعمارية كانت تقوم بغزوات تأديبية ضد السكان والرؤساء العصاة.

وكان لأمراء القوافل أهمية خاصة عند الفرعون. وذلك أنه في اللحظة التي كانت مصر تتمزق فيها إلى ولايات مستقلة، وكانت السلطة الملكية تنكمش بسرعة، وكانت

فيها موارد التاج تنقص يومًا بعد يوم، كان الملك يحفظ مباشرة تحت حمايته الأقاليم الجنوبية، فكان يجبي منها جزية هامة ويجند منها جيش الجنود المرتزقة الذي كان يتألف منه في عهد «بيبي الثاني» آخر نواة للجيش الملكي (على الأقل في الوجه القبلي). وتذكر لنا إحدى النقوش التي على صخور الشلال الأول أن الملك «مرن رع» ذهب بنفسه هناك ليتقبل خضوع رؤساء «مجا» و«إرثت» و«واوات».

ورؤساء المرتزقة كانوا أكبر سند لسلطان الفرعون، إذ كانوا ينصبون أمراء نائبين عن الفرعون في «نخن» ثم بعد ذلك لقبوا أنفسهم أمراء، وبذلك أصبحوا أمراء مقاطعات وأسيادًا لمقاطعة الفنتين، وهي الحصن الجنوبي الذي يحمي مصر ضد غارات الأقوام النوبيين، ويضمن حماية الطرق التي تؤدي إلى الأقاليم التابعة لمصر. وتدل النقوش على أن رؤساء الجنود المرتزقة هؤلاء كانوا من أعظم حكام المقاطعات في الوجه القبلي في خلال النصف الأول من حكم «بيبي الثاني».

ولا نزاع في أن أمراء مقاطعة الفنتين قد وصلوا إلى مرتبتهم هذه عن طريق وظائفهم رؤساء قوافل «إمراعا». ولم تفتأ النقوش التي دونت تاريخ حياتهم تذكرنا بالحملات التي قاموا بها للملك في بلاد النوبة وفي جهات بلاد «بنت»، وكذلك تحدثنا عن شدة البأس والقوة والشجاعة التي بها أخمدوا ثورات أهالي «إيام» و«إرثت» و«وواوات» و«مجا». ولقد كانوا دائمًا في نضال، وكثيرًا ما كانوا يقومون بعصيان، وكان «حرخوف» يتدخل في حروبهم للمحافظة على سلطان الفرعون، فكان يساعد فريقًا ليقضي على فريق آخر. وقد أخضع «بيبي نخت» عدة رؤساء قبائل وساقهم معه أسرى تحت أقدام الملك في منف. هذا إلى أن هذه الحملات كانت منبع ثروة عظيمة إذ أحضر حرخوف من حملة ثلاثمائة حمار محملة بالبخور والأبنوس والعاج وكل المنتجات الطبية ... كالثيران والحيوانات الصغيرة. وكان كل من «حرخوف» و«بيبي نخت» يفتخر بأنه حمل إلى الملك جزية أقاليم الجنوب، على أن المركز الذي كان يشغله أمراء الفنتين عند الحدود الجنوبية لمصر باعتبارهم رؤساء طوائف المرتزقة جعلهم الأسياد الحقيقيين للأقاليم الجنوبية. وكان كل منهما فوق ذلك يلقب «برئيس أسرار كل حدود الجنوب» على حين أن «بيبي نخت» و«سبني» كان كل منهما فضلًا عن ذلك يحمل لقب مدير الأقطار الأجنبية.

والحقيقة أن إدارة الجيش الملكي والأقطار الأجنبية الجنوبية أصبحت في أيدي رؤساء المرتزقة الأقدمين الذين أصبحوا أمراء المقاطعة (الفنتين) وقد بقوا رغم ذلك

الحلفاء المخلصين للملك، ولكن عندما تحولت ولايتهم إلى مقاطعة وراثية تقلص سلطان الفرعون عليهم، وبذلك انتزعوا من يد التاج البقية الباقية له من السلطان الفعلي، إذ تلاشى نفوذه على جيش المرتزقة مما قضى على الدخل الذي كان يجبيه الفرعون من ممتلكاته الأجنبية بقوة هذا الجيش.

(٦) الجيش في العهد الأهناسي

كانت حروب مصر في عهد الدولة القديمة ضد اللوبيين في الشمال الغربي من حدودها، والنوبيين في الجنوب وبدو سيناء في الشرق؛ تختلف اختلافًا بينًا عن حروب الشعوب المجاورة لها كأمم غرب آسيا، إذ كانت الأخيرة تشن الغارات للحصول على القوت أو لاستغلال الأراضي. أما حروب الفراعنة فكانت في هذه الفترة لصد غارات القبائل المجاورة وتأديبهم، أو للحصول على غنائم. ولا شك في أن مصر كانت القاهرة المنتصرة في هذه الحروب، بسبب تقدمها في الحضارة، وما لديها من الأسلحة وحسن نظام فنونها الحربية، التي كانت تفوق بكثير جيرانها الذين كانوا لا يزالون على الفطرة في كل مرافق الحياة. وكان يفوق مصر رغم تنظيم جيوشها وما لديها من عدد القتال، شعوب غربي آسيا، وقد بقيت تمتاز عنها في هذه الناحية، حتى بداية عهد الدولة الحديثة كما سنفصله فيما بعد.

في أواخر عهد الأسرة السادسة انهار آخر سلاح للملك في صعيد البلاد، وذلك بانحلال جيشه في المرتزقة، وتفكك سلطانه بقيام الإمارات المستقلة. الظاهر أن الفرعون كان لا يزال محتفظًا ببعض السلطان في بلاد الدلتا. ولكن على وجه عام ساءت الأحوال في جميع البلاد، وانتهز الآسيويون هذه الفرصة، وعزوا البلاد وخربوا الدلتا تخريبًا ذريعًا، واستوطنوا البلاد كما تدل النقوش على ذلك. وقد سادت الفوضى في مصر خلال الأسرتين السابعة والثامنة، حتى إننا لم نقف على حوادث ثابتة في هذه الفترة يمكن الاعتماد عليها من الوجهة التاريخية، ولكن سلطان حكام المقاطعات والبلاد العظيمة كان لا يزال قائمًا.

وقد أنقذ البلاد أسرة ملوك هركليوبوليس (إهناس) في مصر الوسطى، فكان أول عمل قاموا به، على ما يظهر، أنهم طردوا الغزاة، وقاموا بتحصين الحدود المصرية،[٢٦] وبخاصة في الدلتا واتخذوا تدابير فعالة في الشمال الشرقي، بتأسيس مدن صغيرة محصنة؛ تبتدئ من الحدود عند طريق «حور» (بين القنطرة والقلزم) ثم على طول نهر

النيل، حتى منطقة المنيا الحالية في مصر الوسطى. وقد جاء بعدهم «أمينمحيت الأول» الذي فكر في تقوية هذه المعاقل، وتدلنا الآثار على أنه بنى حصنًا أطلق عليه «جدار الملك» في وادي طميلات. ولم تكن هذه الحصون قائمة لحماية حدود الدلتا فحسب، بل كانت في الوقت ذاته لمراقبة القبائل السامية من الأقوام الرحل الذين كانوا مسالمين، ولكنهم كانوا يجولون بين السويس ومصر الوسطى. ولا أدل على قيام هذا النظام في عهد فراعنة الأسرة الثانية عشرة وضرورته لهم من أنهم عهدوا إلى أمراء المقاطعة السادسة عشرة بحراسة الباب الشرقي ولقبوا أمراءه بلقب حاكم الصحراء الشرقية.[٢٧]

وقد دلتنا النقوش على أن اليقظة كانت شديدة والحراسة ساهرة في هذه المعاقل، إذ يقول لنا «سنوهي» عندما فر من معسكر الجيش موليًا الأدبار: «ثم أسلمت الطريق إلى قدمي متجهًا نحو الشمال ووصلت إلى «جدار الأمير» الذي أقيم لصد الآسيويين. وقد خبأت نفسي في شجيرات خوفًا من أن يراني حارس النهار فوق الجدار، وعند الغروب مررت، ولما طلع فجر النهار كنت قد وصلت إلى «بتن» ووقفت عند جزيرة «قمور» (اسم للبحيرات التي عند برزخ السويس).»

وكذلك عند عودة «سنوهي» إلى مصر وجد نفس اليقظة إذ قال: «ثم سرت نحو الجنوب ووقفت عند ممرات «حور» (على حدود مصر، على الفرع البلوزي للنيل، ومنها كانت الجيوش المصرية تتحرك للغزو). وأرسل القائد الذي كان مكلفًا بالحراسة هناك رسالة إلى مقر الملك تحمل الأخبار، فأرسل جلالته أحد ملاحظي الفلاحين ممن يثق بهم، ومعه سفن محملة بالهدايا من الفيض الملكي للبدو الذين تبعوني وأرشدوني إلى ممرات «حور»، وقد ناديت كلًّا منهم باسمه (لكي يقدمهم إلى الموظفين المصريين).» ولدينا كذلك لوحة معروفة في مقابر أمراء بني حسن تمثل جماعة الساميين الرحل وقد أتوا إلى مصر بهدايا هي التي خولت لهم اجتياز الحدود، وهذه اللوحة تضع أمامنا صورة واضحة لدقة الحراسة، وحسن النظام؛ فنشاهد فيها أن الذي يتقدم الجماعة هو الموظف الذي نراه دائمًا في كل مناسبة، وهو كاتب ملفات الفرعون. وهنا يقدم بيانًا عن سبعة وثلاثين آسيويًّا، ثم نرى بعد ذلك رئيس الحامية، وهو الموظف المسئول ويحمل لقب رئيس الصيادين.

ولقد عثر كذلك على لوحة من عصر الدولة الوسطى، وهي الآن في متحف برلين، لموظف آخر يحمل لقب رئيس الصيادين، وفي الوقت نفسه يلقب بمدير الصحراء الغربية،[٢٨] وفي هذه اللوحة وصف مختصر لنشاطه ويقظته بوصفه رئيسًا للمرور

والشرطة في هذه الجهات فيقول: «لقد وصلت إلى الواحات الغربية، وفحصت كل أطرافها، وأحضرت الهاربين الذين وجدتهم هناك، ولقد ظل كل جنودي سالمين، ولم تحدث أية خسائر في الأنفس بينهم.» يضاف إلى ذلك أننا نجد في وصف البعوث، التي كانت ترسل إلى وادي حمامات في عهد الأسرة الحادية عشرة، أن الصيادين كانوا في الواقع كطلائع البعوث، ولا شك في أنه كانت تحت إمرتهم القبائل التي تسكن الصحراء كالعبابدة والبشارين في وقتنا الحالي.

ومما يدل على مقدار الهمة والنشاط واليقظة التي بذلها ملوك الأسرة الثانية عشرة، ووسائلهم الناجعة في تحصين مصر، ما قاموا به من تحصين حدودهم الجديدة في الجنوب، إلى ما بعد الشلال الثاني بإقامة القلاع في كل بلاد النوبة، إلى جزر «بجه» والفنتين حتى تمكن مراقبة جميع الوديان والسبل الموصلة إلى وادي النيل. وقد بقي هذا النظام قائمًا حتى عهد الدولة الحديثة، أما داخلية البلاد فكان التحصين فيها قد أوقف منذ القضاء على عهد استقلال المقاطعات في عهد الأسرة الثانية عشرة. والواقع أن عواصم كل المقاطعات كانت محصنة بقلاع، وذلك لصد غارات جاراتها إذا اعتدت إحداها عليها. ولقد كان هذا النظام بعينه متبعًا في غربي آسيا حيث كانت كل عواصم المدن الكبيرة محصنة تحصينًا قويًّا، على أنه كان لمقر الملك وللمعابد جدران تحيط بها، ولكنها كانت تقام لأسباب أخرى اقتصادية وقانونية، إذ كانت تعد في هذا الوقت معفاة من الضرائب.

الخدمة العسكرية

وقد كانت الخدمة العسكرية، كما ذكرنا في عهد الدولة القديمة، خدمة إجبارية بطريق التجنيد، فكانت كل مقاطعة بما فيها المعابد وما تملكه يجند منها الجنود ليعملوا في قطع الأحجار أو للقيام بغزاوات في الجهات التي تظهر فيها أية ثورة أو عصيان، أو لمحاربة أمراء المقاطعات، ولا نعرف القاعدة التي كانت متبعة في التجنيد في البلاد، والظاهر أنها موكولة للأحوال، وقد عثر على لوحة من عهد الأسرة الثانية عشرة، تلقي بعض الضوء على مقدار نسبة المجندين في هذه الفترة، وإن كان ما جاء فيها لا يعد مقياسًا يمكن اتخاذه قاعدة. وهذه اللوحة تخبرنا أن الابن البكر لأحد الملوك كان كاتبًا للجنود عند تجنيده بإحدى فرق إقليم طينة، وأنه كان يأخذ المجندين بنسبة $\frac{١}{١٠٠}$ من الرجال.[٢٩]

وتدل كل الأحوال أن النظام كان سائدًا، في فصائل الجنود الحربية، منذ عهد الدولة القديمة. هذا إذا اتخذنا ما وجدناه على آثار هذه الفترة مقياسًا؛ إذ عثرنا في الرسوم التي على جدران الطريق الجنازي لهرم الفرعون «وناس» أن كل فصيلة من الجنود كانت تحت إمرة ضابط معين، فكان من بينهم ضابط الخمسة، وضابط العشرة، وقد ظن بعض المؤرخين أن هذا النظام لم يظهر إلا في عهد الدولة الحديثة، على أن نماذج الجنود التي عثر عليها في مقابر جبانة أسيوط تشعر بأن مثل هذا النظام كان متبعًا في تلك الفترة أيضًا. ولا غرابة في ذلك فإن الروح الحربية في هذا العهد الذي بلغ فيه نظام الإقطاع أوجه كانت شديدة نامية، ويرجع السبب الحقيقي في ذلك إلى الحروب التي كانت متفشية بين حكام المقاطعات أنفسهم، أو بينهم وبين الفرعون، وذلك للاستيلاء على أراض زراعية، من الأراضي التي يرويها ماء النيل. ولا غرابة إذا كنا في خلال الأسرتين التاسعة والعاشرة نجد نقوشًا هامة في مقابر أسيوط، عن أخبار الحروب الطويلة التي نشبت في هذه المدة، ولعب فيها أمراء أسيوط دورًا هامًا بجانب الفرعون، وكذلك نجد رسومًا تدلنا على مبلغ تنظيم الجيش وفرقه وتسليحه، هذا إلى أننا نجد في مقابر الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة في بني حسن والبرشا وغيرهما مناظر تدلنا على اعتناء القوم بتمرين الشباب على الألعاب الرياضية، وكذلك على مناظر تمثل مواقع حربية، وحصار الحصون والقلاع، وغير ذلك مما يدل على انتشار الروح الحربية، ولا شك في أن كل هذا كان موروثًا عن الدولة القديمة، فقد وجدنا مناظر تشبه ذلك في هذا العهد، وبخاصة التمرين على الألعاب الرياضية (مقبرة «تي»). وقد جادت الصدف بأن عثر في عام ١٨٩٥ على بعض نماذج من الجنود مصنوعة من الخشب في إحدى مقابر علية القوم في جبانة أسيوط.

وقد شوهد فيها أن الضباط كانوا مميزين عن الجنود بوضعهم على حوامل كل منفصل عن الآخر.[٣٠]

وهذه المجموعة من النماذج تنقسم إلى قسمين، فالتي على اليمين تمثل مشاة الصف، وحاملي الحراب. التي على اليسار تمثل المشاة الخفاف والرماة. ويلاحظ أن هؤلاء الجنود قد مثلوا سائرين صفًّا صفًّا، كل صف مؤلف من أربعة جنود عرضًا وعشرة جنود طولًا. ويشاهد أن حاملي الحراب برغم أنهم لم يجهزوا بعدة واحدة مشتركة لكل الجنود كان ارتفاع قامة كل جندي منهم فوق المتوسط. أما لونهم الأحمر فينم عن أصلهم المصري الصميم، ويضعون على رءوسهم شعرًا مستعارًا قصيرًا يقوم

مقام القبعة، وكان في الحقيقية يحمي الرأس من ضربات العدو، كما كانوا يلبسون على أجسامهم قميصًا قصيرًا مقام القبعة، وكان في الحقيقية يحمي الرأس من ضربات العدو، كما كانوا يلبسون على أجسامهم قميصًا قصيرًا من النسيج الأبيض مشدودًا على وسط الجندي بشريط رفيع مكشوف بعض الشيء من الإمام ومسدول على منتصف الجسم حتى منتصف الفخذ فيه كيس مدلى ليستر عضو التناسل.

أما الرماة فكانوا خليطًا من المصريين واللوبيين الذين جندوا من بين القوم الذين يعيشون على حافة الصحراء، وهم في الغالب أقصر قامة من حاملي الحراب، ويلاحظ أن بعضهم كان غاية في القصر، وكان بعضهم يرتدي على رأسه القبعة التي يلبسها حاملو الحراب، وبعضهم يلبس شعرًا مستعارًا مختلفًا وبخاصة أصحاب الشعر المجعد الذي مثل مصفوفًا فوق بعضه. أما ملابسهم فكانت لا تتعدى شريطًا أبيض من النسيج مثبتًا على وسط الجندي بحزام من الجلد يتدلى منه شريط آخر مزين بألوان، ويستر عضو التناسل. وهؤلاء القوم كان لون بشرتهم يميل إلى السمرة المائلة إلى السواد، وهذا يرجع إلى فعل تأثير الشمس.

ويتسلح الجنود المشاة بحربة وخنجر ودرع، ويبلغ طول الحربة قامة الرجل المتوسط الطول أي نحو 170 سنتيمترًا، وتنتهي كل حربة بسلاح مدبب على شكل ورقة الصفصاف، وكان الجندي يحمل الحربة مرفوعة إلى نصفها وقت المسير، ويكون جسم الجندي مع ذراعه الذي يقبض على الحربة زاوية قائمة. أما الدرقة فشكلها مستطيل من أسفل، ومقوس من أعلى، ومادتها خشب خفيف كُسِيَ سطحه الظاهر بجلد ثور حيك بسير من الجلد، وكانت تلون رقعة الدرقة باللون الأبيض ثم تزين برسوم مختلفة، ولا يوجد للدرقة إلا مقبض واحد من الخشب مثبت في وسطها الداخلي حتى ثلثي ارتفاعها. وكان الجندي يحملها بذراعه المنعطف نحو الجهة اليسرى وقت المسير، أما في ساعة الحرب فكان يستعمل حربته ودرقته كأهالي قبائل أفريقيا الذين لا يزالون يستعملون نفس هذا السلاح. فكانت الدرقة توضع أمام الجندي كأنها جدار متحرك، وكانت تخفي الجزء الأعلى من فخذيه، والجزء الأسفل من البطن والصدر والكتفين، أما الجزء المقوس منها فكان يمكن الجندي من أن يرى منه خصمه، ويتتبع حركاته بكل دقة، مع أنه كان يغطي وجهه في الوقت نفسه. أما الحربة فكانت ترفع إلى محاذاة ارتفاع الرأس، مع انحناء طرفها قليلًا نحو الأرض. وكان لا يستعملها الجندي كما تستعمل الآن، بل كان يجعلها تنزلق بين أصابع يده عند الطعن بها لتنطلق كما

ينطلق المزراق، ثم لا يلبث أن يقبض بيده عليها قبل أن تصل إلى نهاية مقبضها وذلك ليدك الضربة ويجعلها تغوص في جسم العدو.

أما الرماة فلم يكن لديهم من آلات الحرب إلا القوس وبضعة سهام لا تتجاوز الأربعة. وقد ذكرت لنا قوائم القرابين المأتمية في الدولة الوسطى أنواعًا عدة من الأقواس بأجهزتها، وهذه القائمة تحدد لنا بصفة قاطعة معنى العلامة الهيروغليفية التي أراد بعض الأثريين أن يروا فيها المقلاع. والواقع أنها حبل قوس؛ أي كان مصنوعًا من خيوط من الجلد المجدول، أو من ليف أو كتان أو قنب، أو الشعر المجدول. أما حزمة السهام التي تجدها في غير هذا المكان فموضوعة في جلد ثعبان أو جلد أو قطعة من النسيج أو الكتان، أما الكنانة فيقال إنها لم تسعمل إلا في عهد الهكسوس، وذلك لأنها من أصل آسيوي، كما يدل على ذلك اسمها. أما السهام فأطرافها مصنوعة من الظران وهي حادة في الغالب، وكذلك كانت تصنع من النحاس، وهذا يبرهن على أن النحاس والظران كانا يستعملان معًا رغم وفرة الأول ومتانته.

ولا نزاع في أن السبب في وجود مثل هذه الجيوش المنظمة في المقاطعات هو قيام الاضرابات التي استمرت عشرات السنين في داخل البلاد، بين الأمراء أنفسهم وبينهم وبين الفرعون، كما أوضحنا ذلك في حينه عند الحروب التي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها في تلك الفترة، ولذلك كان يرى كل أمير مقاطعة عظيمة أنه لا يمكنه الاحتفاظ بكيانه إلا بتأليف جيش يعتمد عليه من أتباع مخلصين من المصريين وغيرهم من النوبيين واللوبيين، والساميين الذين كانوا يتخذون هذه المهنة حرفة لهم، حتى إن أحد حكام المقاطعات كان يفخر بأن جنوده على أحسن ما يكون من شدة العناية بالأهلين، والأمن في إقليمه. إذ يقول: «وجاء الليل وكان كل سابل في أثناء الليل يشكرني، لأنه كان آمنًا كمن كان في منزله لأن رهبة جنودي قد حمته.»

على أن هذا الخليط من المجندين لم تجمعهم جامعة الوطنية بل جمعتهم رابطة المنفعة المحضة، فإذا تراخى أمير المقاطعة في إطعامهم أو ملاحظتهم عاثوا في الأرض فسادًا، والنصوص القليلة التي ورثناها للآن عن هذا العصر تمدنا رغم قلتها بمعلومات لا بأس بها عن حالة هذه الجيوش في هذا الوقت المضطرب، وترينا أنها كانت أحيانًا كابوسًا جاثمًا على الأهلين، وذلك إذا ما غفل عن راحتها ولي أمرها.

ومن أجل ذلك نجد أن ابن حاكم مقاطعة هرموبوليس (الأشمونين في هذه الفترة) كان يفاخر بأنه حمى الإقليم من ظلم الجنود (محاجر حتنوب). وقد كان طبيعيًّا أن

تكون هذه الجيوش الإقطاعية سندًا للملك الحاكم عند قيام أي حرب، ولكنها في الوقت نفسه كانت دافعًا لحاكم المقاطعة لإعلان العصيان على سيده عندما تسنح له الفرصة اعتمادًا على ما لديه من قوة وسلطان.

ولهذا نرى أن بعض الحكماء يحذرون من ذلك فيقولون: «لا يداخلنك[٣١] الكبر اعتمادًا على ما لديك من قوة يمثلها جنودك، واحذر أن تثور، فإن المرء لا يعلم ماذا يحدث وماذا يفعل الإله (الملك) ليعاقبك.» ولكن بجانب هذا نرى أن أحد حكماء هذا العصر ينصح الملك بلجاجة أن يضع نصب عينيه سلامة جيشه والاستعاضة حالًا عمن يفقد منهم: «وافق على[٦] العلاوات التي تمنح لرجال حرسك حتى يجدوا الكفاية من المأكل وأعطهم الأرض ليستغلوها، ويجب أن تكون فيها ماشية.» ومن ذلك نفهم أن احتياطي الجيش قد نظم على شكل مستعمرات، فكان كل جندي يأخذ من سيده مقدارًا معينًا من الأرض ليعيش هو وأسرته من ريعه، والظاهر أن هذا النظام قد بقي متبعًا في البلاد طول حكم الفراعنة بل والإغريق؛ ففي القرن الخامس قبل الميلاد كان كل جندي يملك نحو سبعة أفدنة ونصف فدان من الأرض الصالحة، ويعد أنه يعيش في رغد من العيش. وتنسب الأساطير إلى «سوز ستريس» الخرافي «سنو سرت الثالث» القانون الذي حدد به هذا المقدار من الأراضي، ولم يكن يفرض على الجنود ضرائب، وكذلك كانوا معفين من كل سخرة أثناء تأديتهم وظيفتهم في ساحة القتال، وفي غير هذا كانوا كباقي أفراد الشعب، وقد كان الكثير منهم لا يملك أية ثروة أخرى، فكانوا بذلك يعيشون عيشة الفلاح المتقلبة فيفلحون الأرض ويحصدونها، ويرعون ماشيتهم ما بين كل حرب وأخرى.

أما أصحاب اليسار منهم فكانوا يؤجرون نصيبهم من الأطيان بأجر معتدل مما كان يزيد في دخلهم الذي ورثوه عن آبائهم، وفي ذلك يقول «ديدور الصقلي»: «كان الفلاحون يقضون حياتهم في زراعة الأراضي التي استأجروها بأجور معتدلة من الملك أو من الكهنة «أو من الجنود المحاربين» ولما كان يخشى نسيان هؤلاء الجنود الشروط التي تملكوا بها هذه الأراضي، أو أن يعتبروا أنفسهم ملاكًا حقيقيين كانت لا تترك نفس قطع الأرض في أيديهم مدة طويلة إلا ما ندر. وقد أكد هردوت أن أنصبتهم كانت تؤخذ منهم كل سنة، ويعطون غيرها في مثل مساحتها، وإنه لمن الأمور الصعبة جدًّا أن نعتقد دوام استعمال قانون تغيير الأراضي هذا، غير أن هذا لم يمنع طبقة الجنود أن يكونوا من أنفسهم فئة أرستقراطية فيما بعد. ولم يكن في مقدور الملوك وأمراء المقاطعات

التغاضي عنها، وكانت تدون أسماؤهم في سجلات خاصة، مع بيان ممتلكات كل واحد منهم في وقته، وكان هناك كاتب حربي خاص بهذا السجل في كل مقاطعة ملكية أو ولاية إقطاعية، وكانت وظيفته توزيع الأراضي وتسجيل الامتيازات، يضاف إلى ذلك أنه كان في زمن الحرب يقود الجنود الذين كانوا يجندون من الإقليم الخاص بسجله، وفي هذه الحالة كان له مساعد يقوم نائبًا عنه في الحرب إذا قضت الضرورة بذلك.

ولم تكن الخدمة العسكرية وراثية، ومهما ظهرت فوائدها ضئيلة في نظرنا فإنها كانت في أعين الفلاحين عظيمة، في حين أن معظم الذين أدوها كانوا يخرطون أولادهم في سلكها. وقد كان يؤخذ المجند وهو صغير السن إلى الثكنات حيث كان يتعلم كيفية الرماية بالقوس والنشاب، واستعمال بلطة الحرب، والدبوس، والحربة والدرقة، وكذلك كانوا يتمرنون على الألعاب الرياضية التي تجعل الجسم مرنًا، وتدربهم على فنون الحرب والسير العسكري، والكر والفر والقفز، والمصارعة بأيديهم مفتوحة أو بالملاكمة، وكانوا يعدون أنفسهم للموقعة على شكل رقص حربي منظم أو بالوثب واللف، والتلويح بالقوس والنشاب في الفضاء، وعند الفراغ من تعلمهم كانوا يدمجون في الفرق المحلية ويمنحون امتيازاتهم، وعندما تكون الحاجة ماسة إلى أحد منهم كان يطلب بعضهم أو كلهم للانخراط في سلك الجيش، وكانت الأسلحة التي في بيت السلاح توزع عليهم، ثم يحملون في سفن إلى ميدان القتال، ولم يكن المصري في هذه الفترة بطبعة حربيًّا لأن الحاجة لم تكن ماسة إلى ذلك، ولأنه كان بطبعة زارعًا.

والواقع أن العصر الأهناسي هو أول مظهر من مظاهر النشاط والرجولة الحربية التي أخذت تنمو في البلاد تدريجًا، وكان النواة التي نشأ منها جيش مصر من رجال مدربين بالوراثة، وهم الذين كان من نسلهم الجنود الذين أسسوا ملك «أمنمحيت» وقاموا بحروب «سنو سرت الثالث» في بلاد النوبة، وطردوا الهكسوس من مصر وتوغلوا في آسيا حتى دجلة والفرات بقيادة «تحتمس الثالث».

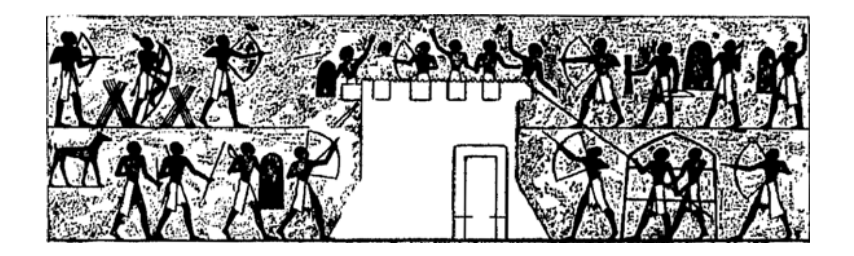
هوامش

(١) Weill, II–III Dyn. P. 194.

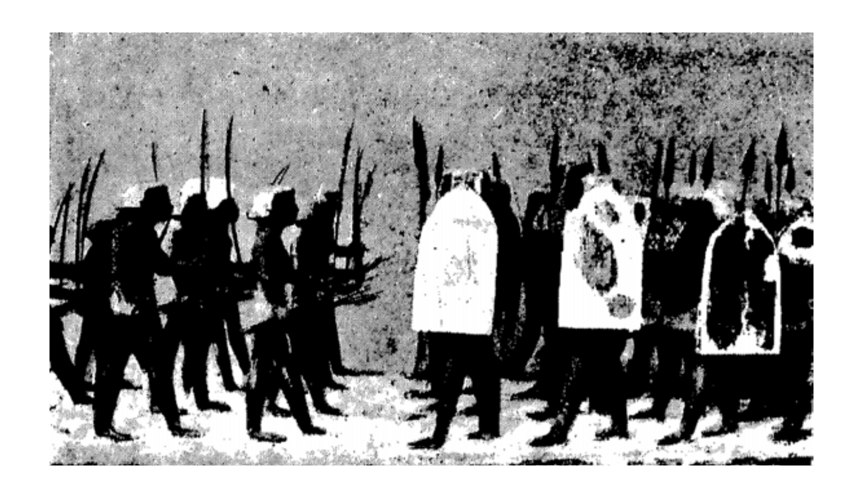
(٢) Maspero, Dawn of Civilisation, p. 450.

(٣) Br. A. R. t. I, p. 146.

(٤) Baillet, Reg. Pharaonique, p. 241–2.



هجوم على حصن مصري بجنود مسلحين بأسلحة مختلفة.



جنود مسلحون من العهد الإقطاعي (انظر الجيش والحروب/الجيش في العهد الأهناسي/الخدمة العسكرية).

(٥) Weill, II–III Dyn, p. 247.

(٦) Weill, II–III Dyn, p. 129.

(٧) Pirenne, Institutions, Vol. I, p. 311.

الألقاب الخاصة بالجيش وإداراته والأسطول.

(٨) Pirenne, Instit. T. I, p. 316.

(٩) Junker, Giza, I pp. 132.

(١٠) Borchardt, Grab des K. Sahure, pp. 71–74.

(١١) Décrets de Teti I. par moret dans J. As. 1917pp436–441.

(١٢) Borchardt, op. cit. pl. IX.

(١٣) l. D. II. 97, A, Saqqara.

(١٤) Weill II–III Dyn. P. 274; Miss Murry, Index, p. 411.

(١٥) Mar. Mast. D. 8 pp. 189–190.

(١٦) Moret J. As. 1917 p.p. 387 et Suiv.

(١٧) Op. Cit. 1916 p.p. 296–322.

(١٨) Sphinx, XVII p. 118.

(١٩) L. D.II, 88 a. b.

مسلة صغيرة من الجيزة.

(٢٠) Br. A. R. t.l No. 276

(٢١) Mar. Mast. D. 70 p.p. 370 et Suiv.

(٢٢) Borchardt. Grab des K. Neuserre p.p. 71–74.

(٢٣) Sethe, Urk. II No. 11 (New Ed.)

(٢٤) Br. A. R. t. l. p. 298–9

(٢٥) Urk. II, No. 14. (New Ed.)

(٢٦) Erman, Literatur, (Sinuhe) p. 42. & 157.

(٢٧) A. Z. S, 65, p. 108.

(٢٨) El Bersheh, II, pl. 13. Cairo, 20539. L. 16.

(٢٩) Erman & Schäfer. A. Z. S. t. 38 p. 42.

(٣٠) Grebaut. Musée Egypt. I, pl. 33–36, & Klbes, Reliefs, Mr. p. 154.

(٣١) pap. Petersburg, 1116A; et ed. Gollenischeff L. 60.

الفصل الخامس عشر

مصادر عن الجيش في عهد الدولة القديمة والعهد الإقطاعي

لم تصلنا وثائق عن الجيش في عهد الدولة القديمة حتى الآن، وكل ما لدينا ينحصر في الألقاب والوظائف الخاصة بالأمور الحربية وهذه وفيرة جدًّا، وبخاصة في عهد الأسرتين الخامسة والسادسة، ومنها أمكننا أن نكون هيكلًا لنظام الجيش في هذا العهد، وقد ساعدنا على ذلك بعض الرسوم التي عثر عليها في المعابد الجنازية. أما في العهد الإقطاعي فقد أسعفتنا الرسوم التي عثر عليها في مقابر أمراء المقاطعات تعززها الكتابات التفسيرية والمواقع البحرية والبرية التي حدثت في تلك الفترة.

على أنه من جهة أخرى لم تجمع كل المعلومات التي وردت في المتون المصرية عن الجيش بطريقة منظمة مسلسلة يمكن بها تتبع تدرج الجيش والأنظمة الحربية في هذين العهدين، اللهم إلا بعض نتف متفرقة مبعثرة في كتب التاريخ وغيرها وأهمها ما يأتي:

(١) Kees, Ægypten: p. 227–242.

فحص الأستاذ كيس في هذا الفصل نظام الجيش المصري وأسلحته والحصون والقلاع بصفة عامة في مختلف العصور.

(٢) Pirenne, Histoire des Institutions de l,ancienne Egypte. Vol. 3

أهم ما يلفت النظر فيما كتبه الأستاذ بيرن عن الجيش في عهد الدولة القديمة أنه جمع كل الألقاب والوظائف، ومنها أمكن استخلاص بعض حقائق غاية في الأهمية عن الجيش ونظمه في تلك الفترة الغامضة في تاريخ الحروب المصرية.

(٣) Erman-Ranke, Ægypten und Ægyptisches Leben. p.p. 620–657.

كتب الأستاذ إرمن مقالًا عن جيش مصر وحروبها في مختلف عصور تاريخها القديم، غير أنه لم يذكر لنا شيئًا كثيرًا عن الجيش في عهد الدولة القديمة إلا أشياء طفيفة جدًّا.

(٤) Maspero, The Dawn of Civilisation, p.p. 305,306,307,452,450–3.

تكلم الأثري العظيم مسبرو عن الجيش عامة في كتابه هذا ونظامه، وذكر ما كتبه هردوت وغيره من المؤرخين الأقدمين وعُني بوصف الحصون في ذلك العهد، والجيوش الإقطاعية ونظامها وعددها وأسلحتها.

(٥) Bonnet, Waffen der Volker des Alten Orients, p. 70,92,135,210.

تكلم هذا المؤلف عن الأسلحة التي كانت تستعمل في الشرق القديم عامة، وكتب عن مصر في جهات متعددة ووصف الأسلحة التي كانت مستعملة في مصر في كل عصورها القديمة.

(٦) Wolf, Bewaffung des Altægyptischen Heeres.

يعد هذا الكتاب أحسن ما كتب عن التسليح في مصر قديمًا، وقد عني المؤلف برسم كل الآلات الحربية التي استعملها المصري القديم في كل عصور تاريخه. وقد ذكر لنا شيئًا كثيرًا عن الآلات الحربية في عهد ما قبل التاريخ وعهد الدولة القديمة.

(٧) Grebaut, Musée Egyptien, pl. 33–36 & Wreszinski, Atlas, II pl. 15; Klebs, Reliefs MR. p. 154 f.

نجد في هذه المؤلفات مناظر للجيوش في العهد الإقطاعي. هذا ونجد كثيرًا من المعلومات وبخاصة الألقاب في المتون التي جمعها الأستاذ زيته عن الجيش في عهد الدولة القديمة في كتاب أركندن urkunden عن الدولة القديمة.

(٨) Breasted, A History of Egypt. p.p. 63, 84, 134–35, 153, 167–68.

أشار الأستاذ برستد في كتابه عن تاريخ مصر إلى الجيش في عهد الدولة القديمة بدون توسع، وكذلك لمح عن وجود جيش قائم في عهد الدولة الوسطى.

الفصل السادس عشر

الأسرة في عهد الدولة القديمة

(١) نظام الفردية في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة

أصل العالم في نظر الكهنة

أقدم الوثائق التي نتبئ عن كيفية تأسيس الأسرة المصرية يرجع عهدها إلى عصر متون الأهرام؛ إذ نقرأ في نقوشها أن الكهنة المصريين القدماء عندما أرادوا أن يمثلوا للشعب تكوين العالم مثلوه في صورة مما يحدث أمام أعينهم، ويقع تحت حسهم وأضفوا عليها ثوبًا دينيًّا عليه مسحة من الغموض والرهبة، وإن كان في أصله لا يخرج عن دائرة الحس والمحسوس. لذلك يقول علماء اللاهوت في أصل العالم: إنه كان يطفو على سطح المحيط الأزلي (نون) بيضة خرج منها الإله آتوم، وهو المسمى في التوراة والإنجيل والقرآن آدم عليه السلام. ثم تقص علينا الأسطورة أن الإله «آتوم» وفي رواية أخرى الإله «رع» عطس وتفل فنشأ من ذلك ذكر وأنثى وهما الإله «شو» (ولفظه يمثل صوت العطس) إله الفضاء، والإلهة «تفنت» (وتمثل صوت التفلة) وهي إلهة الندى. ثم تناسل هذان الإلهان «جب» إله الأرض و«نوت» إلهة السماء وكانت السماء والأرض رتقًا ثم فتقتا. ثم كان منهما نسل فرزقا الإله «أوزير» والإله «ست» ثم الإلهتين «إزيس» و«نفتيس». ويجد الباحث في الديانات المختلفة ما يشبه ما ورد في هذه الأسطورة. وقد جاء في أقاصيص المصريين أن العالم كان يحكمه الآلهة قبل أن يحكمه بنو البشر، وينسبون ملوك مصر إلى سلسلة النسب الإلهي الذي ذكرناه آنفًا.

نظام الأسرة حسب ما جاء في متون الأهرام

وتدل متون الأهرام على أن الآلهة كان يرث بعضها بعضًا كبني البشر. وثبت ذلك من نصوص الأهرام إذ جاء فيها ما يأتي:[١] «يا أوزير أنت ابن «جب» الأكبر وبكره ووريثه ثم يقول: «إنه ابني وعزيزي وأول من ولد لي، وهو الذي يجلس على عرش «جب»، وهو الذي قد ارتاح إليه «جب»، وهو الذي أعطاه ورثه أمام التاسوع الإلهي العظيم.» ومدلول هذا المتن يقرر بصراحة نظامًا للأسرة يظهر فيه الابن الأكبر بأنه هو وارث والده بعد وفاته، وإن كان لا يمكن بالضبط أن نقرر في أي عصر أصبحت متون الأهرام معمولًا بها. ومهما يكن من شيء فإن بعضها يرجع إلى عصور سحيقة أعرق في القدم من عهد بناء الأهرام التي نقشت عليها، وبعضها حديث كتب في عهد بناء الأهرام، من أجل ذلك يتعذر اتخاذ هذه المتون أساسًا لمعرفة بداية تكوين الأسرة في عهد الدولة القديمة.

أهمية نصوص متن من الوجهة الشرعية

وأقدم وثيقة شرعية وصلت إلينا لها علاقة بحقوق الأسرة هي ترجمة حياة العظيم «متن»،[٢] الذي عاش في عهد أواخر الأسرة الثالثة وبداية الرابعة وهو ابن «إنبو إم عنح» الذي كان موظفًا قضائيًّا، أما أمه فتسمى «نبسنت» والمطلع على تاريخ حياة هذا الرجل العظيم يجمع معلومات هامة جدًّا عن توارث العقار في أسرته. وعلى ما يظهر أنه ورث جزءًا من أملاك والده يشتمل على أرض وفلاحيها وعلى ماشية فيقول: «الموظف القضائي «إبنو إم عنخ»، وقد وهب عقاره ولم يكن من محتوياته حبوب أو أثاث منزل بل كان يشمل ماشية وفلاحين.»

أما أمه «نبسنت» فقد كتبت وصية لأولادها كان نصيب «متن» فيها ١٥٠ أرورا من الأرض. ويعتقد الأستاذ «موريه» أن «متن» قد وهب أولاده مدة حياته ١٢ أرورا من أطيانه. والواقع أننا لا نعرف من أولاده بالضبط إلا ولدًا واحدًا ورد ذكره عرضًا، ولا يبعد إذ إن أولاده الآخرين كانوا من الإناث. وهذه المعلومات كافية في وصف الموقف الشرعي للأسرة في أواخر الأسرة الثالثة.

مساواة المرأة للرجل في عهد الأسرة الثالثة

فنرى أولًا أن أم «متن» قد تصرفت بكامل حريتها في ملكها، إن بالوصية أو بالهبة، مما يدل على أنها كانت تملك في يدها سلطة شرعية مطلقة، فلم تكن تحت سلطان زوجها أو تحت وصاية ابنها أو أي إنسان آخر، وكذلك لم تختلط أملاكها بأملاك زوجها أو أملاك أولادها الذين قسمت أملاكها بينهم. ولم يذكر لنا «متن» زوجته في نقوش قبره مما يدل على أنها كانت مستقلة عنه شرعًا، ومن المحتمل أنه كان لها مدفن خاص وشعائر خاصة.

المساواة في الورث بين الأولاد

ويلاحظ هنا أننا لم نر ميزة خاصة للابن الأكبر أو حق وراثة الأولاد، ولكن من جهة أخرى لم يذكر لنا «متن» أنه هو الابن الأكبر، ولم يذكر لنا إخوته الذكور أو الإناث، وذلك طبيعي لأن ثروته لم تختلط بثروتهم. نستنتج من هذا أن الأولاد كانوا يرثون عقار والديهم بالتساوي من غير تفرقة في أنصبتهم. وهذه النتيجة تظهر لنا شرعية إذا علمنا أن «متن» من جهته قد وهب أولاده أملاكه دون أن يميز بين الذكر والأنثى.

ولدينا وثيقة لأحد العظماء من عهد «خوفو» تثبت حق وراثة الذكور والإناث أملاك والدهم، وأعني بذلك وصية الوزير والأمير «ني كاو رع» ابن «خوفو»، وذلك أنه خلافًا لما أوصى به لزوجته قسم عقارًا بين أولاده بوصية على وجه التساوي تقريبًا، فأعطى كلًّا من ولديه ثلاث ضياع وأعطى بنتًا وطفلًا آخر لم نعرف اسمه ضيعتين[٣] منهما، ومن هذا المتن الأخير يتبين نظام الوراثة بين أفراد الأسرة المالكة، وقد نظم وفق مبادئ الحقوق العامة.

نصيب الزوجة من أملاك بعلها

ولا يبعد أن ذلك التقسيم كان في وقت عقد الزواج بين الرجل وزوجته، وأنه قد حددت فيه أملاك كل منهما، هذا لا يمنع الزوج من أن يوصي لزوجته بشيء من ممتلكاته تفوق غالبًا نصيب أحد أولاده، كما تدل على ذلك الوصايا التي عثرنا عليها من عهد الدولة القديمة، فمثلًا الأمير «ني كاو رع» السالف الذكر قد أوصى لزوجته بأربع ضياع. وهذا أكبر نصيب أخذه كل واحد من أولاده وهو ثلاث ضياع. وكذلك نشاهد أن «نكعنخ»

أحد كبار رجال الدولة في عهد الملك «وسر كاف» من الأسرة الخامسة قد جعل زوجته تشاطره في جزء هام من دخل[4] إقطاعاته الجنازية. وكذلك أوصى الكاهن «إدو» الذي عاش في عهد كل من الملك «بيبي الأول» و«مرن رع» و«بيبي الثاني» لزوجته «دسنك» بضيعة كاملة.

الفردية في الأسرة

ولا يخفى إذن أن حقوق الأسرة في عهد الأسرة الثالثة قد ظهرت أمامنا متميزًا بعضها عن بعض، وأن الأسرة نفسها تجلت في أضيق حدودها، إذ كانت تتالف من الأب والأم والأطفال فحسب، ويعزز هذا الرأي أننا لم نجد فروع نسب في مصاطب الأسرة الثالثة؛ إذ اقتصر المتوفى على أن ينقش على جدران قبره تاريخ حياته أو يذكر لنا أسماء والديه وزوجته وأولاده، كما نشاهد ذلك في مقبرتي «رع حتب» و«حسي»، ولكن من جهة أخرى يذكر لنا المتوفى ألقابه غالبًا كاملة، ولا نزاع في أن هذه أمارات تدل على فكرة الفردية، إذ إن الرجل كان يظهر نفسه قبل كل شيء بمظهر المستقل المنعزل لا عضوًا من أسرة مترابطة العناصر، فلم يفاخر بأجداده بل كان كل فخره ينحصر في دائرة نفسه ومحيط ذاته. وفوق هذا فإن الأسرة في هذا التكوين الضيق الأفق لم تكن تؤلف وحدة شرعية، بل كانت مؤلفة من شخصيات مميزة مستقلة، فالزوج والزوجة على قدم المساواة المطلقة، ولكل منهما ملكه الخاص يديره ويتصرف فيه بكل حريته والسلطة الزوجية معدومة ولا رقابة على النساء، ونشاهد في قبور الأسرة الثالثة أن النساء لم يدفن مع الرجال، فلم يذكر لنا العظيم «متن» في نقوشه اسم زوجته التي كانت على ما يظهر مدفونة في قر غير قبره، ولئن دفن الكاهن الأعظم «حسني» في عين شمس من عهد الأسرة الثالثة في مقبرة واحدة مع زوجته «حتحور نفر حتب» فإن شعائر كل منهما كانت على حدة، وهذا يدل على استقلال الشخصية حتى في الدار الآخرة، على أننا نشاهد أحيانًا أن الزوجة كانت ترسم على قبر زوجها في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة بالحجم نفسه الذي كان يرسم به الزوج، مما يبرهن على أنها كانت مماثلة له في الشرف كما كانت مماثلة له في الحقوق.

انعدام تعدد الزوجات والحظيات بين عامة الشعب

ومن المحتمل جدًّا أن الزواج كان يعقد في عهد الدولة القديمة، وإن لم تصل إلينا أية وثيقة من هذا النوع، ولكن إذا كانت المرأة تملك عقارًا خاصًّا بها، فلا بد أن ممتلكاتها كانت تدون في وقت الزواج، وعلى أية حال نجد أن الزوجة كانت تفوز بجزء من أملاك زوجها ويكون نصيبها في العادة أكبر من نصيب أحد أولاده أخذًا من الوصايا التي ذكرناها. ومن الحق أن نبين هنا أننا لم نعثر للآن على حظيات لعظماء القوم في عهد الأسرة الثالثة، ولكن يحتمل أن الملك كانت له حظيات، وإن كان تعدد الزوجات معدومًا بين عظماء القوم وعامة الشعب. ومن الجائز أن المصري كان يتزوج مرتين كما هو الحال مع «شري»[٥] بن «مر إيب» مدير كهنة الملك «بر إيب سن» في الجبانة الملكية من عهد الأسرة الرابعة، وكذلك «دوا كا» كاهن الملك «خقرع»، فإنه قد رسم على نقوش مقبرته زوجتين، ولكن لم يكن له إلا زوجة شرعية واحدة. والواقع أننا لم نجد في رسوم القبور ما يشعر بأي نوع من الحظيات كما سنرى في الأسر التي تلت الأسرة الرابعة. أما الولدان الذين يذكرون في النقوش سواء أكانوا ذكورًا أم إناثًا فإنهم شرعيون، وكانوا على قدم المساواة في الحقوق فيرثون متاع والدهم وأمهم ويتمتعون مدة حياتهم بهبات آبائهم.

عدم وجود السلطة الأبوية على الأولاد البالغين

وبديهي بعد هذا البيان أن المرأة كانت مساوية للرجل تمامًا في الحقوق كما كانت قادرة مثله على تملك عقار، مما يؤكد الاستنتاجات التي استخلصناها من المركز الشرعي للزوجة. ولا يفوتنا بيان أنه لا وجود للسلطة الأبوية على الأولاد البالغين، إذ كان لهؤلاء أملاك خاصة منفصلة عن أملاك الأب والأم، ولذلك كان في مقدورهم أن يستفيدوا من كل هبة منهما، ويمكنهم أن يتعاقدوا معهما، وهذا مما كان يجعل في يدهم كفاءة شرعية تامة مستقلة عن والديهم. وحالة الإناث كحالة الذكور فلم يكن تحت رقابة الأب أو أية رقابة أخرى وذلك يثبت عدم وجود سلطة زوجية على المرأة.

حق الوراثة

الأولاد هم الوراث الشرعيون

كان عقار كل من الزوجين منفصلًا، وكذلك كان كل منهما لا يرث الآخر إذ إن الوارثين هم الأولاد الشرعيون، فقد وجدنا أن «متن» قد استولى على عقار والده من غير وصية فامتلكه وفق القانون. وإذا كان «متن» قد أعطى أولاده هبة مدة حياته، فإنه لم يكتب بذلك وصية فتملك عقاره أولاده بمقتضى القانون. على أن «متن» لم يرث عن أبيه فحسب، بل كذلك ورث عن أمه ٥٠ أرورا من الأرض. ومن ذلك نرى أن الذكور والإناث كانوا يرثون دون أن تكون هناك أية رابطة أسرية واضحة تجمعهم. ولم يكن لزامًا على الأب أو الأم أن يترك لأولاده كل عقاره، إذ لم نجد بين ما تركه «إنبو إم عنخ» والد «متن» أي أثاث أو رياش، ولا شك في أنه ترك هذا لزوجته إما بوصية وإما ضمن عقد الزواج.

ونجد في عقد أوقاف تركه لنا أحد كبار رجال الدولة في بلاط «خفرع» أنه اشترط حرمان خدام الروح «حموكا» الموكل بهم إدارة الأوقاف حق التصرف في أنصبتهم في الوقف لا بالوصية ولا بالهبة ولا بطريقة العوض. بل يجب عليهم أن يتركوها لأولادهم وأحفادهم من بعدهم إلى الأبد، فإذا كان هذا العقد يحتم هذه الشروط على حرية والد الأسرة (مدير الوقف) أي بعدم التصرف في أملاكه الموقوفة مدة حياته فإن في ذلك ما يدل على أنه كان من حقه قانونًا أن يتصرف فيها لولا هذه الشروط. ومن ذلك يتضح أنه لم يكن هناك عقار أسرة غير مجزأ أجزاء مستقلة، أي أن عقار الأب كعقار الأم كان كل منهما منفصلًا عن الثاني، وأن وجود ذرية لهما لا يفرض أي قيد على حقوق ملكية أحدهما، وأن حقوق الأولاد لا تكون شرعية إلا عند وفاة الأبوين، وحينئذ تكون القسمة بينهما بالتساوي.

نظام الورث في عهد الأسرة الثالثة

ومن ثم نوضح نظام الوراثة في عهد الأسرة الثالثة، فقد كانت تنفذ الوراثة عند الموت الطبيعي. أما ترتيب الورثة فقد نظمه القانون فالشرعيون منهم لهم الحق المطلق في عقار المتوفى،[٦] ولم يراع القانون في توزيع الإرث أصل العقار أو طبيعته. فلا يصح ملكًا للوارثين إلا مشفوعًا بالتزامات واتفاقات وعهود كانت تفرض عليه وبخاصة

الأوقاف الجنازية، كما يتبين هذا في وصية «ثنتي» أحد أعضاء مجلس العشرة العظيم للجنوب ورئيس البعوث.[٧] وكان العقار الموروث يسلم لأولاد المتوفى، ومن تناسل منهم، فإذا انعدم هؤلاء آل الإرث إلى إخوتهم وأخواتهم. وكانت أنصبة الأولاد ذكورًا وإناثًا متساوية، اللهم إلا إذا كانت هناك وصية تنص على التفرقة. وكان أولاد المتوفى يحلون محل والدهم في عقاره، على أن الورثة لم يكن لهم الحق في أملاك والدهم إلا بعد وفاته فحسب. أما توزيع الإرث فكان يمكن عمله بوصية من المتوفى وكان من حقه أن يورث أفرادًا ليسوا بوارثين له كزوجته، وكذلك كان يمكنه أن يميز أحد أبنائه عن إخوته كما ذكرنا آنفًا. والظاهر أن التصرف الأخير كان لا يجرم أي ولد نصيبه الشرعي في إرث أبيه أو أمه، فسنرى في عهد الأسرة السادسة أن «حرخوف» يقول: «إني لم أفصل بين أخوين بطريقة تجعل الابن يحرم من ميراث والده». وفي هذا النص دلالة على أن كل أولاد المتوفى كان لهم الحق في عقار والدهم[٨] ولا توارث بين الزوج والزوجة إلا بوصية.

الشعائر الدينية واستمساك الأسرة بعروبتها

وحدة الأسرة في العهود القديمة والتفافها حول جد مشترك

إن إقامة الشعائر الدينية ترجع إلى بداية التاريخ المصري. وتدل الدلائل على أن الأسرة في الأصل كانت تؤلف وحدة متماسكة متجمعة لإقامة الشعائر الدينية للجد الأكبر البعيد، ولما اختفى هذا المظهر أصبحت إقامة الشعائر فردية مستقلة في الأسرة، فلم تعد تربط أفرادها بعضهم ببعض إقامة شعائر الجد المشترك القديم، بل كان لكل مصري شعائر دينية مستقلة، مما يدل على أن نظام الأنساب التناسلية قد زال منذ زمن بعيد جدًّا. ولا نزاع في أن التفكك في روابط ديانة الأسرة وإقامة شعائرها يرجع إلى أزمان سحيقة.

آثار هذه الوحدة وظهور نظام الفردية في الأسرة

ويمكن أن نشاهد آثار ذلك في الأسرة الأولى، فمن ذلك أن ملكات مختلفات من هذه الأسرة قد دفن في القبر الملكي، وربما كان ذلك علامة على اشتراك الملكة في شعائر الملك، ومن ناحية أخرى نعلم أن إحدى الملكات قد دفنت في «نوبت» (نقاده وبلاص) وهي بلا شك تعتبر من الأسرة المالكة عابدة الإله «ست»، وهي لم تدفن مع زوجها بل مع أجدادها، لأن الوحدة الأسرية قد اضمحلت ولم يكن لزامًا على المرأة أن تقيم شعائر

زوجها، وذلك لأن سلطة الزوج كانت قد أفل نجمها، أما شعائر الأسرة العامة فقد بقي منها القليل، وهذا هو سبب دفن المرأة في جبانة أجدادها.

ظهور الفردية في الشعائر الدينية

ومن الطبيعي أن يحدث تفكك الأسرة تطورًا في الشعائر الدينية، وذلك بالتوجه شطر الفردية التي وجدناها في الأسرتين الثالثة والرابعة، فنشاهد أن لملكات الأسرة الرابعة قبورًا منفصلة عن قبور الملوك، وفي المقبرة الملكية على مقربة من هرم «خوفو» مقابر عدة للملكات ولأبناء الملك وبناته،[٩] وكان لكل من هؤلاء الملكات والأمراء شعائر خاصة تقام منفصلة عن شعائر الملك، وقد ذكر في نقوش «متن» ما يدل على وجود أوقاف خصصت لإقامة شعائر الملكة «ني معات حاب»، على أن هذا لم يكن قاصرًا على الملكات فحسب، إذ تنبئنا النقوش بأن «حتحور نفر حتب» زوجة «خع باوسكر» وهو أحد رجال الدولة في عهد الملك «خع با» الذي يقال عنه إنه أحد أخلاف «زوسر» على العرش، كان لها شعائرها وقرابينها الخاصة،[١٠] ومن ذلك يتضح أن الفردية المستقلة قد امتدت حتى وصلت إلى إقامة شعائر الأموات، وهذه الشعائر كان يحتفل بإقامتها أولاد المتوفى الذكور والإناث، وهذا كان آخر أثر للرابطة الأسرية، وإن لم يكن ذا صبغة خاصة.

أصل الوقف

وسنرى أن المتوفين كانوا يجتهدون في أيام حياتهم أن يضمنوا استمرار إقامة شعائرهم، وذلك بإنشاء وقف دائم. على أن الحكومة كانت تأخذ على عاتقها هذا العمل في بادئ الأمر، فكانت تمنح موظفيها مرتبات ضخمة مدة حياتهم، ومن جهة أخرى تضمن لهم الاحتفال بإقامة شعائرهم، فتحبس علهيم دخلًا جنازيًّا خاصًّا، ولا أدل على ذلك من أن «متن» قد خصص لنفسه دخلًا جنازيًّا يشتمل على اثنتي عشرة ضيعة. أعطاها إياه التاج بصفته موظفًا، ولم يمنح هذا الدخل على أنه وقف، ولكن قد ضمنته الحكومة مباشرة، ومن هذا نرى أن الحكومة كانت هي القائمة بتقديم القرابين الضرورية لإقامة شعائر موظفيها. ولدينا متون من عهد الأسرة السادسة تبرهن على أنه عندما كان ينقطع نسل المتوفى تقوم الحكومة نفسها بتأدية شعائره. مثال ذلك أن «كارابيبي نفر» حاكم مقاطعة أدفو يعلن: «أنه دفن كل رجل لم يعقب ولدًا في مقاطعته وجهزه

بأكفان من الأوقاف الدائمة.»[١١] وكذلك يقول الوزير «رع نفر سشم»: «لقد دفنت من لا ابن له.»[١٢]

مصلحة القربان «بر زت»

وقد كان هناك إدارة خاصة تسمى (بيت الأبدية) «بر زت» متصلة بمصلحة القربان، وكان واجبها القيام بهذه الأعمال الخيرية. وليس لدينا أية وثيقة تشبه هذه من عهد «متن»، ومن المحتمل أن تدخل الحكومة في موضوع إقامة شعائر الأسرة كان موجودًا في هذا العصر. حقًّا أن «متن» قد ذكر لنا حقوق الالتزامات الجنازية التي كانت له من الاثنتي عشرة ضيعة التي كان يسيطر عليها بحكم وظيفته، غير أنه لم يبين لنا إن كان لهذه الالتزامات موظف خاص يديرها، كما لم يبين لنا الطريقة التي كانت تؤدى بها الشعائر، ويمكننا أن نستنتج أن هذه الالتزامات كانت تنفذ حسب قواعد موضوعة. وسنجد أن هذه القواعد كانت في قبضة حاكم المقاطعة وهو الذي أصبح أميرًا إقطاعيًّا.

(٢) تطور نظام الأسرة في عهد الأسرة الخامسة

أصل لقب المقرب

كان من نتائج أهمية إقامة الشعائر الدينية للملك في عهد الأسرة الرابعة، أن تألف طائفة من الكهنة الملكيين كبيرة العدد قوية السلطان. وكانوا ينتخبون من بين موظفي البلاط وعظماء رجال الدولة والإدارة، ولذلك كانوا يؤلفون طبقة خاصة في البلاد يطلق على كل مهم لقب (مقرب) «إمخ».

ميزات المقرب

وكان الملك يهب كلًّا منهم ضيعة وامتيازًا، فكانوا يتمتعون من دخل كهانتهم الذي كان في الغالب عظيمًا، كما كانوا يتمتعون بدفن جثثهم في الجبانة الملكية بصفتهم مقربين، وكذلك كانوا يشاطرون بعد موتهم (حسب اعتقادهم) الملك في حياته الأخرى الإلهية، والواقع أن الملك الإله كان يمنح كهنته المقربين ميزات عدة، إذ كان يغدق عليهم دخلًا جنازيًّا ويهبهم لوحات مأتمية ومقابر وضياعًا دخلها كاف لإقامة شعائر المتوفى. وهذا

العقار صغر مقداره أو كبر فإنه يدخل ضمن أملاك الموهوب له، وبذلك كان من حقه أن ينقله إلى ورثته

أوقاف المقرب وما يشترط فيها

غير أن الهبات التي كان يعطاها الكاهن بصفته من المقربين كانت مقيدة بشرطين؛ أولهما: أن يكون الشخص الذي وهب له هذا العقار حاملًا لقب «مقرب». وثانيهما: أن تحبس هذه الهبة لإقامة شعائر الموهوب له. وقد كانت هذه الهبات في أغلب الأحيان تزيد على ما يحتاج إليه المتوفى لإقامة شعائره. أما الزائد على دخلها فيعد ملكًا حقيقًا للشخص الذي وهب له العقار. وهذان الشرطان اللذان لا بد من توافرهما قد جعلا الورثة من كهنة الملك لأنهم من المقربين.

أولاد المقربين يربون في القصر مع أولاد الملك

هذا إلى أن هؤلاء (المقربين) أصحاب المنزلة الرفيعة كانوا يتمتعون بتربية أولادهم في القصر الملكي مع أنجال الملك، فكانوا منذ نعومة أظفارهم يتحلون بالشعائر، ويقلدون الألقاب ويمنحون الوظائف الفخرية التي تجعلهم (مقربين) إلى الملك، فمن ذلك أن الأمير «كارابيبي نفر» الذي كان لا يزال طفلًا في عهد بيبي الأول قد تربى في القصر الملكي مع الأمراء وأولاد حكام المقاطعات، وكان يحمل لقب السمير الوحيد، ومدير الضياع الملكية، وذلك يدل على أنه رغم حداثة سنه كان في طليعة «المقربين». وهكذا أصبح المقربون «إمخو» في عهد الأسرة الخامسة طبقة وراثية، ولكن على الرغم من ذلك كان تقليد الملك لا يزال ضروريًّا لحامل هذا اللقب.

وقف المقرب لا يتجزأ

وكان قانون الوراثة المصري يقضي بتقسيم ممتلكات الوالدين بين أولادهما. والضياع الجنازية الموهوبة لمن يحمل لقب المقرب خاضعة كذلك لقواعد وراثة الحقوق العامة، إذ لا بد أن تقسم بين أولاد المقرب. ولما كان هذا التقسيم يؤثر على تقديم القربان وإقامة شعائر المتوفى، وجدنا أن المصري قد لاحظ هذا منذ بداية الأمر وأوقف الضياع التي وهبها إياه الملك وجعلها غير قابلة للتجزئة، كما فعل أحد عظماء عصر الملك «خفرع»

السالف الذكر، وكما فعل العظيم «سنو عنخ». وكانت هذه الأوقاف تفصل عن أملاك الواقف، وتوضع تحت تصرف طائفة من الكهنة بشروط خاصة تضمن بقاء تقديم القرابين على الدوام، وهذا التعاقد الذي أصبح به الكهنة ملاكًا للضياع أو الإقطاعات قد جعل هذه الممتلكات غير قابلة للتجزئة بل موقوفة أبديًّا. ويتضح مما تقدم أن هذه العقارات قد أصبحت عينًا موقوفة عليها التزامات أبدية للمتوفى. أما ورثة صاحب هذه الأوقاف فلم يكن لهم حق في هذه العقارات الموقوفة، اللهم إلا المراقبة على الكهنة في تنفيذ شروط الواقف، فإذا تراخوا في تنفيذها عادت الضياع الموقوفة إلى أسرة المتوفى. الواقع أن نظام حبس عقار على إقامة شعائر المتوفى بهذه الكيفية كان يضمن استمرار تقديم القربان وإقامة الشعائر، ولكنه من جهة أخرى حرم أسرة المتوفى مورد دخل هام.

انتقال وقف المقرب إلى يد أسرته بإدارة ابنه الأكبر

وفي أواخر الأسرة الرابعة ظهر نظام جديد في موضوع الوقف، وذلك لأن الأوقاف الجنازية أصبحت توضع في يد جماعة من أسرة المتوفى. وهذا النظام قد ضمن للمتوفى إقامة شعائره، ومن جهة أخرى حفظ للأسرة دخل المتوفى الذي كان يتمتع به غيرهم. وعقد أوقاف «حتى»[١٣] والد «نكعنخ» من الأسرة الرابعة ويلقب مدير البيت، قد جاء بهذه الكيفية، إذ وكل «حتى» إدارة دخله الجنازي إلى رئيس إقامة شعائره، وهو ابنه الأكبر الذي لم يكن لديه أي لقب يخول له هذا الإرث، وكذلك نصب أولاده الآخرين كهنة له مشاركين الابن الأكبر في الملكية وفي دخل العقار الجنازي «الذي كان تحت يد الابن الأكبر».

سلطة الابن الأكبر كانت تنحصر أولًا في إدارة العقار الموقوف فقط

غير أنه لم يكن في مقدور واحد منهم أن يتصرف في هذا العقار لا بالوصية ولا بالهبة ولا يمكن تجزئته، غير أنه كان من حق كل أن يترك نصيبه لابنه من بعده، ولكن تحت سلطة الابن الأكبر للمتوفى، وسلطان الابن الأكبر لم يكن في هذه الفترة حقًّا شرعيًّا، ولا يحل إلا إذا اشترط المتوفى ذلك في عقد الوقف. ومن ذلك نرى أن «حتى» قد أنشأ شخصية مدنية مميزة كما فعل كل من عظيم بلاط خفرع السالف الذكر

و«سنوعنخ»،[١٤] وقد كان «حتى» يمتاز في وقفه بأن الطائفة المشرفة على هذا الوقف من أولاده، وعلى رأسهم الابن الأكبر. بخلاف «سنو عنخ» الذي جعل المشرفين طائفة من الكهنة الذين لا يمتون إلى أسرته بقرابة. وبعمل «حتى» تم تأليف جماعة أسرية لا ينفصم عراها يتوارثها جيل عن جيل. وتمتد سلطة الابن الأكبر فيها إلى كل فروع الأسرة الأصلية، وهذه الجماعة الأسرية كانت قاصرة على ملكية الضياع الجنازية، وقد اشترط «حتى» صراحة أن تكون سلطة ابنه الأكبر نافذة على إخوته الذكور والإناث فيما يختص بإدارة الإقطاعات الجنازية، أما في أملاك الأسرة الأصلية فلم يكن للابن الأكبر عليها أي سلطان. وكانت ضياع الأسرة تتسع وتنمو من الهبات الملكية حتى أصبحت واسعة الأطراف، فنشاهد في عهد الأسرة السادسة أن الملك وهب أحد عظماء بلاطه «إبي» ضيعة مساحتها ٢٠٤ أرورا. وهذا يوضح لنا أن العقار الجنازي مضافًا إليه العقار الموروث عن الأجداد كان يزداد ازديادًا مطردًا. ولما كانت هذه الضياع توضع تحت تصرف جماعة من الأسرة فقد زادت بطبيعة الحال في ربط أواصر الأسرة، وأصبح كل فرع منها يؤلف وحدة يمثلها الابن الأكبر. وهذه الفروع التي كانت تؤلف للمحافظة على الضياع العظيمة كانت تجمع في الوقت نفسه طبقة الأغنياء والعظماء الذين كانوا يزدادون قوة على كر الأيام وتوالي الأعوام.

المقربون كونوا طبقة الأشراف في البلاد

ويجب أن نذكر هنا أنه في عهد الأسرة الخامسة كان المقربون للملك يؤلفون طبقة أشراف حقيقية لها امتيازاتها؛ إذ لم يستولوا من الملك على مدافن وأوقاف جنازية فحسب، بل استولوا كذلك على ضياع جنازية مثمرة. وقد كان لقب المقرب يجلب معه دائمًا ضيعة ملكية، وهذه الأوقاف الأسرية كانت تجري على وجه خاص في الأسر الشريفة الغنية، ومن ذلك نرى أن سلطة الابن الأكبر ستصبح ميزة لأولاد الأشراف.

المقربون يحتكرون أوقاف الآلهة أيضا

ولم يكن المقربون يستحوذون على الضياع الملكية فحسب، بل كان لهم دخل الكهانة أيضًا. ولما أصبح أفراد هذه الطائفة في عهد الأسرة الخامسة من الوارثين احتكروا إقامة الشعائر الجنازية للملك وللإلهة «حتحور» وللإلهة «نيت» وللإله «رع» والإله «فتاح»

والإله «مين»، فحولوا بذلك دخل أوقاف هذه الآلهة إلى عقار أسري يتصرفون فيه. ونتج عن نظام الأوقاف الحرة والأوقاف الملكية أمران:

أولهما: ازدياد العقار الموقوف وانتشاره في طول البلاد وعرضها.

ثانيهما: : تجمع كل الأوقاف في يد أسر الكهنة فأصبحوا من الأشراف وتمتعوا بخيرات الأوقاف كلها.

ولما أصبحت التزامات وظيفة الكاهن وما تبعها من الضياع وراثية، استحال كل ذلك إلى أملاك عقارية للكهنة وأصبح نقلها مقصورًا على أحد أولاد الكاهن.

أهمية وصية العظيم «نكعنخ» من الوجهة الشرعية

كما كان لكل أولاد المتوفى الحق في وراثة هذه العقارات، وهذا بلا شك هو السبب الذي دعا «نكعنخ» أن يضع التزاماته بصفته كاهنًا أعظم للإلهة «حتحور» صاحبة قوص في يد جماعة من أسرته نظمت تحت إدراة ابنه الأكبر، وبذلك جعل كل أولاده يستفيدون من دخل للكهانة لا يقبل التجزئة.[١٥] ووصية «نكعنخ» لها أهمية خاصة في درس تطور الحقوق في عهد الأسرة الخامسة؛ إذ تبرهن على أن الجماعة الأسرية قد نظمت لا لتحافظ على عدم تجزئة عقار خاص بإقامة شعائر الواقف فحسب، بل لتحفظ لكل أفراد الأسرة دخل وظيفة دينية أصبحت وراثية. وقد كان «نكعنخ» هذا كما سبق ذكره الكاهن الأكبر للإلهة «حتحور» مالكًا لضيعيتين هامتين؛ الأولى: مساحتها ٥٠ أرورا حبست على إقامة شعائره الجنازية، وقد منحه إياها جده «خنوكا». أما الضيعة الثانية: فكانت خاصة بالتزامات كاهن الإلهة «حتحور» الأكبر وقد منحه إياها الملك ومساحتها كذلك ٥٠ أرورا. ولما أراد أن يحافظ «نكعنخ» على وحدة الضيعة الأولى دون أن يحرم أولاده دخلها أوصى بها جماعة من أسرته. أما الضيعة الثانية فبدلًا من أن يضعها تحت تصرف واحد من أولاده جعلها كذلك تحت إشراف جماعة أخرى من أسرته، وكان ضمن أعضائها زوجته وأولاده، وقد عين لكل نصيبه من الدخل، كما حدد الواجب الذي يقوم به كل في الاحتفال بإقامة شعائر الإلهة «حتحور» خلال مدة معينة من السنة.

وإذا كان «نكعنخ» قد تمكن من التصرف بوصية في التزاماته باعتباره كاهنًا أعظم للإلهة «حتحور» فإن ذلك دليل على أنه كان يعد الضياع التي تصرف فيها ضمن أملاكه بلا نزاع. وقد كانت جماعة الأسرة التي تتصرف منذ الآن في كهنوت الإلهة

«حتحور» تتألف من زوجة «نكعنخ» وبعض أولاده وكاهنين أجنبيين عن الأسرة. وكان كل واحد من هؤلاء يخدم فترة معينة خلال مدة محدودة الأمد في معبد «حتحور» كما جاء في الوصية بوصفه كاهنًا، وكان يتسلم في مقابل ذلك جانبًا من دخل وظيفة الكهنوت بالنسبة لمدة عمله. وكان الابن الأكبر يتمتع بمكانة ممتازة، فكان رئيس جماعة الأسرة ووارث والده (في مكانه ككاهن) ومدير كل دخله. ولا نزاع إذن في أنه هو المدير لجماعة الأسرة. أما ضيعة «خونكا» الجنازية فكانت تديرها جماعة من الأسرة تتألف من زوجة وبعض أولاد صاحب الوصية. ولكن إذا كان «نكعنخ» قد نصب على أوقاف جده «خنوكا» جماعة أسرية فإنه لم يدخل في ذلك إقامة شعائره الخاصة، بل خصص لإقامتها أوقافًا مستقلة، ووكل أمرها إلى أربعة من أولاده لم يذكروا في الوصيتين السابقتين، ويظهر أنهم من أم ثانية، أما بقية أملاكه فقد وصى بها ابنه الأكبر «حن حتحور»، ومع أن المتن ممزق عن هذه النقطة ففي مقدورنا أن نفهم منه أن «نكعنخ» قد خص زوجته بمعاش فوق ما تركه لها في الوصيتين السابقتين. ولكنها بدورها قد أوصت بكل ممتلكاتها لابنها الأكبر «حن حتحور» الذي كان له أن يجمع في يده عقار والده ووالدته حسب الوصية على ما يظهر. وأسرة «نكعنخ» أسرة عريقة في الشرف، ويحمل أعضاؤها منذ عدة أجيال لقب «رخ نيسوت» (المعروف لدى الملك) وكلهم يحملون كذلك لقب «المقرب». والواقع أن الضياع التي كانت تملكها هذه الأسرة كانت لها أهمية عظمى، إذ إنها تؤلف ثروة ضخمة، فمساحتها ١٢٠ أرورا أي نحو ٩٠ فدانًا، وكانت كافية منذ «خنوكا» لإقامة شعائره الدينية وشعائر والده، وأمه وكل الأسرة.

بقاء إقامة الشعائر فردية رغم الصرف عليها من ضيعة واحدة

وهكذا أخذت إقامة شعائر الأسرة الجنازية تنظم شيئًا فشيئًا حول الضياع الوراثية الموقوفة. ولكنا من جهة أخرى نلاحظ أن «نكعنخ» لم يضم إقامة شعائره إلى بيت جده «خنوكا»، ويتضح لنا كذلك أن إقامة الشعائر بقيت فردية مستقلة وإن كانت في الواقع ضيعة واحدة قد استخدمت لإقامة شعائر مختلفة. وهذا يدلنا على أن الضيعة كانت في الأصل مركز إقامة الشعائر، لأن الذين يتصرفون في دخلها كانوا يستغلونهم لمنفعتهم الشخصية، ولكن الضيعة أصبحت بالتدريج عقارًا للأسرة تحت سيطرة الابن الأكبر، وتوحدت إقامة شعائر الزوجة التي كانت يصرف عليها من ضياع زوجها، وقد ضمها لنفسه الابن الأكبر.

ونرى في وصية «نكعنخ» أن الابن الأكبر قد نصب وارثًا لكل أملاك والده ووالدته، وكان بصفته رئيسًا لإقامة الشعائر مكلفًا كذلك بإدراة ضياع الأسرة، ولكن أهمية هذه الضياع قد زادت واتسع نفوذ الابن الأكبر حتى شمل عقار الأسرة الخاص. على أن الابن الأكبر لم يكن الوارث المطلق لوالديه ولكن أصبح بحكم العادة يكلف بوصية لإدارة كل عقار الأسرة كما فعل «نكعنخ»، وبقي مركز الزوجة على حاله لم يحدث فيه تغيير، فقد أوصى «نكعنخ» حسب العادة المتبعة بدخل، ولكن ابنه الأكبر أصبح وارثه الأوحد، ولا يمكن أن يسلم هذا الدخل للأرملة إلا ابنها الأكبر، ولما كانت عضوًا في كل من جماعتي الأسرة التي كان يدير شئونها الابن الأكبر كانت هذه الزوجة الأرملة تحت إدراة ابنها الأكبر وتعتبر خاضعة لسلطانه من أجل ذلك.

الأولاد والزوجة يصبحون كهنة مقربين لرب الأسرة منذ أواخر الأسرة الرابعة

والواقع أن إقامة الشعائر وإن حافظت على صبغتها الفردية فإنها كانت تتمشى مع تطور الأسرة وهذا طبيعي. وأن الأوقاف الوراثية التي أعادت تماسك الأسرة بجمع شملها حول الهبات قد أحدثت من جهة أخرى بإقامة الشعائر صلة وثيقة تربط أعضاء الأسرة برباط متين، فإن دخل كل فرد منها كان كافيًا في الأغلب لإقامة شعائر الأسرة كلها أو كثير من أفرادها، فقد كانت الزوجة والأولاد الذين كانوا كهنة جنازيين لوالدهم يرون أن إقامة شعائرهم مشتركة مع شعائره، وذلك بفضل الجزء الذي يمنحه إياهم من دخله الجنازي، وهذا ما فعله «خنوكا». والواقع أن مركز هؤلاء بالنسبة لوالد الأسرة في هذه الحالة كمركز المقرب بالنسبة للملك، فكما أن (المقرب) كان يحتفل بشعائر الملك ويتسلم جزاء هذا هبة خاصة، كذلك كانت الزوجة والأطفال كهنة والد الأسرة يحتفلون بإقامة شعائره ويتقاضون جزءًا من إيراد أوقافه. ومنذ ذلك العهد أصبحوا يسمون مقربين له «إمخو»، ولذلك نجد الزوجة تعترف بأنها «مقربة» لزوجها والابن الأكبر كذلك «مقرب» لوالده. وهذه الألقاب بدأت تظهر في نهاية الأسرة الرابعة، وأقدم مثل عثر عليه حتى الآن هي «حنوكا»[١٦] التي عثر على مقبرة زوجها «إي» (مدير البيت) في حفائر الجيزة بمنطقة الأهرام. على أن وظيفة المقربة من زوجها أو المقرب من والده كانت لا توجد إلا في الأسر الشريفة التي تمتلك أوقافًا محبوسة. وقد انمحى لقب (المقرب) بين أفراد الأسرة في عهد الأسرة السادسة لأنه في عهد الأسرة الخامسة لم تكن وحدة الأسرة وحدة قانونية، بل كانت تأتي من طريق الوصية للابن الأكبر بالإشراف على أملاك الأسرة.

وصية «وب إم نفرت» وأهميتها من الوجهة القانونية

ومن جهة أخرى لم تكن الزوجة تحت سلطان الزوج ولم تشاطر في إقامة شعائره شرعًا، ولذلك عندما كان الزوج يعترف بأنها مقربة له كانت تسارع إلى إعلان ذلك على نقوش قبر زوجها، لأنها حظيت منه بعطف يماثل ما يحبو به الملك المقربين له. وكانت تنال إزاء ذلك مرتبًا من أوقافه، ولدينا وثيقة من أهم الوثائق التي عثر عليها في عهد الأسرة الخامسة تفسر لنا مركز أفراد الأسرة بالنسبة لأملاك الأب وبالنسبة لارتباطهم كوحدة أسرية. والمتن هو وصية للسمير الوحيد عظيم «نخب» ومدير القصر الملكي «وب إم نفرت»،[١٧] وقد تزوج من إحدى بنات الملك «نو سر رع» وتسمى «مريس عنخ» وابنهما الأكبر «إبي»، وقد ترك لنا «وب إم نفرت» وصية في مقبرة ابنه «إبي»، وهي تؤلف جزءًا من مقبرته، فيشاهد على الجدار الغربي لمقصورة «إبي» صورة والده «وب إم نفرت» وأمامه ابنه يقبض بيده على ملف من البردي، ويشير الوالد بيده إلى نص الوصية المنقوشة على الجدار وهذه ترجمتها: «سنة ضم الأرضين لحكم الملك في الشهر الثالث من فصل الشتاء واليوم التاسع والعشرين. السمير الوحيد «وب» يقول: لقد أعطيت ابني الأكبر المرتل «إبي» أوقاف حجرة الدفن الشمالية وكذلك مقصورة القرابين الشمالية، وهما في بيت الأبدية في الجبانة، على أن يدفن هو فيها وتقدم له القرابين على الدوام هناك بصفته مقربًا لي، وليس لأحد الحق في ادعائه لنفسه أخًا كان أو زوجة أو والدًا اللهم إلا ابني الأكبر الكاهن المرتل «إبي».» وقد كتب أمام وجه «وب إم نفرت»: «عملت الوصية في حضرته وهو على قيد الحياة.» وعلى يمين نقش الوصية صورة خمسة عشر رجلًا متربعين على الأرض مولين وجوههم شطر الوصية، وقد كتب اسم كل منهم وصناعته في أعلى صورته. وكذلك نقش بخط كبير فوق الشهود العبارة الآتية: «كتبت في حضرة شهود كثيرين ودونت بيده.» ولا نزاع في أن هذه الوصية تعد من أعظم الوثائق التي وصلت إلينا من عهد الأسرة الخامسة، بل في الدولة القديمة كلها من الوجهة القانونية والاجتماعية بالنسبة للأسرة، فهي تدلنا على علاقة أفرادها بعضهم ببعض، إذ نجد أن صاحب الوصية يعين لابنه الأكبر جزءًا من أملاكه الجنازية على أن يكون دخله وقفًا على شعائر «إبي» نفسه، وأن يكون وحده المشرف على هذا الجزء لأنه «مقرب» من والده. وقد أبعد من الوقف إخوته وزوجته وأولاده الذكور والإناث، ويفهم من ذلك أنه كان لهم الحق في إرث أملاكه الأخرى، لأن تحديد هؤلاء الأشخاص بالذات يشعر بحقهم في هذا الوقف لولا وجود هذه الوصية. يضاف إلى

ذلك أن دفن الابن الأكبر في مقبرة خاصة به يوحي بأن نظام استقلال الأسرة كان لا يزال قائمًا، وأن الصلة بين الابن الأكبر وبين والده من هذه الناحية كونه «مقربًا له»، ومن المستغرب أن زوجة «وب إم نفرت» لم تدفن معه في مقبرة واحدة على حين أنها مثلت معه في المقبرة بحجم واحد ووجد لها أربعة تماثيل من الحجر الجيري الأبيض في سرداب زوجها. ويحتمل أن الملك والدها قد أهداها هذه التماثيل الجميلة فوضعتها في قبر زوجها كما رسمت معه على جدران مقبرته. ومما يستوقف النظر في هذه الوصية وجود شهود على صحة العقد، وهذا لم يكن متبعًا قط في نقوش الدولة القديمة على ما نعلم، فهو دليل واضح على أن الوصية كانت لها أهمية بالنسبة إلى «إبي» الابن الأكبر الذي كان يخاف منازعات أفراد أسرته، ولذلك قال في الوصية إنها: «كتبت وهو حي (يمشي) على قدميه.»

الأسرة تكون وحدة شرعية بإشراف الابن الأكبر في عهد الأسرة السادسة

أما في عهد الأسرة السادسة فكانت الأسرة تؤلف وحدة شرعية إذ للابن الأكبر الحق الشرعي في الإشراف على ثروة الأسرة، والزوجة خاضعة لسلطان زوجها وتخول لها صفتها الزوجية حق الاشتراك في إقامة شعائر زوجها، مما لم يكن في مقدورها الحصول عليه في عهد الأسرة الخامسة إلا بوصية. وحق اشتراكها في إقامة شعائر زوجها يجعلها زوجته الخاضعة لسلطانه فتصيب جانبًا من أملاكه وإن كانت وصية «وب إم نفرت» تشير بأن للمرأة الحق في ميراث زوجها بعد وفاته في غير ما أوصى به، ولكن من جهة أخرى نشاهد في بعض الأحايين أن الزوج كان يمنح زوجته هبة كمؤخر صداق. وحدث مثل ذلك في عهد الأسرة السادسة في عهد «بيبي الثاني» فذكر لنا «المقرب» «إدو»[١٨] ما يأتي: «إن الضيعة التي أعطيتها زوجتي المحبوبة «دسنك» تعتبر ملكها الخاص وذلك لأني أحببتها كثيرًا.» والواقع أننا نعلم أن الضيعة التي أعطاها «إدو» زوجته هي إقطاعية ملكية وقد أيدت ذلك «دسنك» نفسها بقولها: «إذا اغتصب أحد هذا الصداق المؤجل سأرفع ضده دعوى، أمام الإله العظيم.» أي أمام محكمة المقربين التي يرأسها الفرعون نفسه، وهي المحكمة التي يتقاضى فيها الأشراف في الخصومات التي لها علاقة بعقارهم (انظر السلطة القضائية/محكمة المقربين). نخرج من كل ذلك بنتيجة أن الأسرة قد أعيد تنظيمها على قاعدة إشراف الابن الأكبر شرعًا على أملاك والده، وأن الزوج كان يستولي على كل حقوق المرأة ويجعلها خاضعة تمام الخضوع

لسلطانه، وحقوق الابن الأكبر لم تكن أمرًا ضروريًّا أو على الإطلاق، فهو إنما نصب وصيًا لتحصيل مال الوقف ولم يكن في يده غير إدارة عقار والديه. وقد شاهدنا في أوقاف الأسرة أن كل فرع منها كان يمثله الابن الأكبر، وهذه القاعدة قد جرت كذلك على عقار الأسرة الخاص. وقامت «مس مري»[١٩] بفحص انتقال العقار في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة فوصلت إلى النتائج الآتية: أن العقار الموروث يمكن وقفه ويمكن تجزئته في عهد الأسرة الخامسة، إذ في الواقع أن الإرث كان يتغير من جيل إلى جيل، فكان يقسم أحيانًا وأحيانًا يزداد بإضافة ضياع جديدة. هذا إلى أن العقار الموروث قد استمر يقسم بين الوارثين حتى في فروع الأسرة، وكذلك كانت المرأة تأخذ حصتها في ميراث الأسرة، ويلاحظ أن الضياع الكبيرة كانت تتزايد باستمرار منذ الأسرة الرابعة حتى نهاية الأسرة الخامسة.

ظهور الحظيات في الوقت الذي بدأت تكون المرأة فيه تحت سيطرة الرجل

ولقد كان من جراء تغيير مركز المرأة من الوجهة الشرعية أن حدث تغيير عظيم من الوجهة الخلقية، وذلك أننا لم نجد قبل الأسرة الخامسة تمثيل حظيات على المصاطب، ولكن منذ الأسرة الخامسة نجد أن الأشراف كان لهم حظيات وكانوا فخورين بهن، ومن هؤلاء العظيم «تي»[٢٠] زوج الأميرة الملكية «نفر حتبس» فكانت له حظيات يرقصن له وقد استعرضهن على جدران قبره، وسنعرف فيما بعد أن نساء «الحريم» كن يمثلن كثيرًا في عهد الأسرة السادسة، ونجد الرقص الخليع في مقبرة الوزير «مرا»[٢١] في عهد الملك «تيتي» يحيط به شيء من أسرار الحريم، وكذلك في مقبرة الكاهن «دوا كا»[٢٢] حيث نجد امرأة ترقص في وسط راقصين وراقصات عارية الجسد. ونشاهد كذلك منظرًا في مقبرة «فتاح نفر سشم»[٢٣] مثلث فيه جنازة مارة أمام باب «الحريم» والنساء يولون ويعولون أثناء مرورها قائلات: «يا أيها الأب الوديع يا سيد الجميع». وفي المتحف البريطاني[٢٤] يوجد رسم من عهد الدولة القديمة تظهر فيه صورة امرأة متمنطقة بحزام لتطمئن سيدها على عفافها. ولا شك في أنها كانت إحدى حظياته. وقد كان نساء الحريم يمثلن بمفتاح يتبعه ثلاث نسوة فالحظيات كن مخدرات، كما جاء ذكره في «تحذيرات نبي» إذ يقول: «إن النساء اللاتي لم يرين النور قط قد ظهرن في العالم»، ومن ذلك يتضح أن الحظيات لم يظهرن إلا في الوقت الذي بدأت تكون فيه المرأة تحت سيطرة الرجل، فلم تعد بعد سيدة البيت الشامخة بأنفها المستقلة بحقوقها، حقًّا إنها

استمرت زوجة تتمتع بسلطان عظيم، إذ كانت تشغل وظيفة كاهنة لزوجها أو للإله «حتحور» أو الإلهة «نيت»، غير أنها لم تعد مساوية لزوجها ولو كانت أعرق منه نسبًا. وأصبحت المرأة سيدة البيت بحكم القانون لا غير، وأصبح الرجل يعطف عليها بعد أن سلبها حقوقها، أكثر من قبل، فكان «تي» يلقب زوجته «بالزوجة المشغوف بها زوجها».

الحظيات لم يؤلفن جزءا من الأسرة

أما نساء الحريم فلم يكن زوجات شرعيات، إذ لم نجد في القبور أسماء حظيات ولا أسماء أولادهن قط. والحقيقة أنهن لم يؤلفن جزءًا من الأسرة، لأن أولادهن لم يكونوا شرعيين ولا ينسبون إلا إلى أمهاتهم.

ومن كل ما تقدم يمكن معرفة تكوين طبقة أشراف لها امتيازات، فقد استولت على كل الوظائف الدينية والإدارية في البلاد وجمعت في قبضتها ثروة مالية تتزايد على التدريج، وكان من نتائجها أن أخذت تقضي على الاستقلال الفردي في الأسرة رويدًا رويدًا، وحل محله توحيد أواصر الأسرة، بالتفافها حول الهبات الملكية التي أصبحت عقاراتها موقوفة، وبقوة الروح في إقامة الشعائر، وبالمركز الهام الذي أصبح يشغله الابن الأكبر، وبانتقاص حقوق الزوجة تدريجًا حتى ذهب استقلالها شرعًا. كل هذه الأشياء قد تمت بسبب إعادة نظام تأليف الأسرة، غير أنه يجب أن نلاحظ أن تجمع الأسرة الذي نراه في الوصايا وفي المؤسسات الجنازية وفي شجرة الأنساب التي تظهر في القبور، كان من عمل العادة والعرف والتقاليد لا من عمل القانون.

(٣) تطور مركز الأسرة في عهد الأسرة السادسة

مركز الابن الأكبر في عهد الأسرة السادسة

تكلمنا فيما سبق عن كيفية بداية تطور الأسرة في عهد الأسرة الخامسة وتجمعها تحت سلطان فرد واحد، وقد صار هذا التطور نحو الوحدة الأسرية يزداد على كر الأيام حتى وصل إلى قمة الكمال في عهد الأسرة السادسة، وقد كانت بداية هذه الوحدة ما كسبه الابن الأكبر من حقوق الإشراف على أوقاف والده الجنازية، وكذلك إدارة عقار والده الخاص بوصية. وعلى مر الأيام أصبح هذا الإشراف حقًّا مكتسبًا يسري على كل

أملاك الأسرة، ومن جهة أخرى نجد تطورًا رجعيًّا في حقوق الزوجة؛ فأصبحت مكانتها ثانوية ونقص استقلالها الشرعي تدريجًا حتى فقدته نهائيًا، وأصبحت آخر الأمر تحت سلطة الزوج، وبعد مماته كانت تصير تحت سلطان الابن الأكبر، أو تحت إدارة وصي يعينه الزوج قبل مماته بوصية. وقضية «سبك حتب» التي شرحناها فيما سبق لا تدع مجالًا للشك في إمكان تعيين وصي أجنبي (ص ٥٩) إذ منها نعلم أن السلطة الزوجية والسلطة الأبوية قد تطورتا، فقد صارت أملاك الأسرة واحدة لا تتجزأ سواء أكانت في يد «سبك حتب» الوصي أم في يد الابن الأكبر «تاو». وهذه الوحدة كانت تئول بحكم الشرع إلى الابن الأكبر، ولكن كان للوالد الحق في أن ينصب وصيًّا كما يختار هو. ويثبت هذا الرأي نقوش «مري عا» أمير المقاطعة العاشرة من الوجه القبلي،[٢٥] إذ يعلن ابنه «أنه صاحب كل أملاكه ورئيس أولاده». على أنه من المحقق أن كل ولد كان يحتفظ لنفسه بحقه بعد ممات أخيه الأكبر. ولا شك في أن الابن الأكبر أو الوصي الذي كان يعينه المتوفى، لم يكن مالكًا حقيقيًّا لعقار الأب، بل كان في الواقع الأمين على أملاك الأسرة من ذكور وإناث، وهذا يؤكد لنا ما قاله حرخوف في هذا الصدد (انظر الأسرة في عهد الدولة القديمة/نظام الفردية في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة/حق الوراثة)، أما نوع الأملاك التي كان يدير شئونها الابن الأكبر من عقار الأسرة فيمكن استنتاجها من نقوش «إبي» أمير طينة، إذ يقص علينا إنشاء مؤسسة جنازية لإقامة شعائره الخاصة فيقول: «إني أسستها من قرى ضيعتي ومن الهبة الجنازية التي منحني إياها الملك، ولا يدخل في ذلك أملاك والدي.» ومن ذلك نفهم أنه قد أقام مؤسسة من ماله الخاص وترك أملاك والده، لأنه لم يكن له الحق في التصرف فيها، إذ كانت ملكًا لأفراد الأسرة كلها. وعلى أية حال سنجد مثل هذا القول يتكرر في نقوش الأسرة السادسة، أي أن كل واحد أقام شعائره من ماله الخاص، يضاف إلى ذلك أنه يمكننا أن نستنتج من قضية «سبك حتب» أن الزوج أصبح له سلطان شرعي على زوجته، إذ مجرد تعيين وصي عليها وعلى أولادها لإدارة أملاكه يفهم منه أنه كان المسيطر على أملاكها مدة حياته، وبذلك تكون قد فقدت استقلالها الشرعي، وكذلك فقدت الرقابة التي كانت لها على أولادها في حداثة أسنانهم، وانتقلت هذه الرقابة إلى الابن الأكبر أو الوصي، ويؤيد هذه الاستنتاجات خطاب كتبته أرملة تدعى «نفر سفخي» لزوجها المتوفى. ومن هذا الخطاب نعلم أن «نفر سفخي» كانت لها ابنة أقيم عليها وصي، وقد رفض الأخير أن يعطي الأرملة مالًا لتربية ابنتها مما تستحقه من دخلها. ولذلك كتبت الأرملة لزوجها

المتوفى خطابًا تضرع إليه أن يتدخل في أمرها في عالم الآخرة حتى تنال حقها.[٢٦] ومن هذا الخطاب نعرف أن الأم لم يكن لها حق الوصاية على ابنتها، ولم يكن لديها المال لترفع به دعوى ضد هذا الوصي، ولذلك لجأت إلى الابتهال لزوجها في عالم الآخرة ليكون لها شفيعًا أمام القضاء الإلهي.

الأسباب التي دعت إلى تماسك الأسرة

ولا شك أن التطور التشريعي كان السبب الوحيد في تماسك أعضاء الأسرة وتكوين وحدة منها، بل إن عدم استتباب الأمن في هذا العصر والحاجة لحماية الأرامل واليتامى كان من العوامل التي ساعدت على تقوية أواصر الأسرة وتماسك أفرادها وتضامنهم أمام أي خطر يهددهم. والواقع أن مصر أخذت تفكك وحدتها في عهد الأسرة السادسة، إذ بدأت إدارة البلاد تنحل وتلاشت سلطة الملك وأخذت العقارات تتجمع بازدياد مطرد في أيدي طائفة خاصة، فقد جمع الأشراف في أيديهم الغنى والقوة، وأصبح حكام المقاطعات الأقدمون أمراء وارثين كل منهم يفخر في مقاطعته بأنه لم يعتد على الملاك وأنه حامي الضعفاء، فنجد مثلًا «كارابيبي نفر» أمير إدفو في أوائل حكم الأسرة السادسة يفاخر بأنه خلص الفقير من يد من هو أكثر منه ثراء،[٢٧] وكذلك يقول «خنوكا» أمير المقاطعة الثانية عشرة من الوجه القبلي: «إني لم أعتد قط على أملاك أي فرد … ولم يوجد قط في المقاطعة رجل يخاف آخر لأنه أغنى منه.»[٢٨]

والواقع أن مثل هذا الإعلان لا يدل إلا على عدم الاستقرار وبخاصة من جانب الضعفاء كالأرامل والفقراء واليتامى، ولذلك كانت الوصاية على المرأة في مثل هذه الأحوال المضطربة وسيلة لحمايتها.

نظام الأسرة الشرعي في أواخر الأسرة السادسة

ازدياد نفوذ الأب

لقد كان للتطورات التي ذكرناها فيما سلف أثر في تغيير مركز الأسرة بالنسبة للمجتمع المصري، إذ أصبحت وحدة اجتماعية تحت سيطرة الأب، وكذلك صارت المرأة بعد زواجها تحت السلطة المطلقة لزوجها، وبعد وفاة الزوج كانت تحت سلطان الابن الأكبر أو وصي يعينه الزوج. وبذلك لا يمكن المرأة المتزوجة أن تقف أمام القضاء في أي موضوع إلا بإذن من زوجها أو الوصي عليها، إذا كان الزوج متوفى، كما أن سلطان الأب على أولاده قد ازداد فهو الذي يتولى أمور أملاكهم ويديرها ويتصرف فيها، ومن حقه أن يعين عليهم وصيًّا. أما إذا لم يترك وصية فالابن الأكبر بحكم القانون والعرف هو الوصي الشرعي عليهم وعلى أملاكهم، يدير شئونها لهم دون أن يتصرف فيها لحسابه الخاص.

تفضيل الذكر على الأنثى

وإن مركز الأولاد الآخرين قد يغير من أساسه، فقد كانوا في عهد الأسرة الثالثة متساوين شرعًا، ولكن مراكزهم الشرعية في الأسرة السادسة كانت متفاوتة؛ فإن الذكور كانوا متفوقين على الإناث، إذ كان الذكر يعتبر الأكبر بالنسبة لأخته مهما كانت هي أكبر منه سنًّا، ولذلك لم نجد قط أن البنت قامت بدور الابن الأكبر، هذا فضلًا عن أن الأخير كان هو الفرد الوحيد الذي يمثل الأسرة، فكان يعد رئيس إخوته الذكور والإناث كما أعلن ذلك الأمي «مري عا».

علاقة الأسرة بالابن الأكبر

على أن حقوق الابن الأكبر كانت لا تزال مقيدة، إذ يقضي الواجب عليه أن يسهر على مصالح إخوته حتى يكفل لهم أمرهم، وقد كان يفاخر بكونه رب الأسرة ويباهي بالحب الذي تكنه له أمه وإخوته، فيقول «كارابيبي نفر» أمير مقاطعة إدفو: «إني أنا المحبوب من والده والممدوح من والدته، والذي يحبه إخوته.»[٢٩] على أن السلطة التي كانت في يد الابن الأكبر على أمه وإخوته لا تنفصم عن الحقوق الواجبة لهم عليه.

وفي ذلك يقول الوزير «نفر سشم رع»: «كنت أرهب والدي وكنت مؤدبًا مع والدتي وأطعمت[٣٠] أولادهما.» وكذلك يخبرنا «سنف عنخ»[٣١] بأنه أقام مقبرة لإخوته فقال: «لقد بنيت هذا القبر لوالدي وإخوتي.» وتدل ظواهر الأحوال على أن الأسرة كانت متجمعة تحت لواء واحد، وهو لواء الابن الأكبر الذي كان يعد المحيي لذكرى والده، فقد أعلن «زاو»[٣٢] أمير مقاطعتي طينة و«زوف» متكلمًا عن والده بأنه هو الابن الأكبر المخلوق من صلبه، وعلى هذا فالرابطة الأسرية لم تكن بين الأحياء فحسب بل كانت تمتد إلى الأجيال التي خلت. ولا غرابة في ذلك فإن هذا الجيل قد ورث الشرف والامتيازات والثروة العظيمة عن أجداده. وقد ظهرت الأسرة وحدة قائمة بذاتها، وأعضاؤها هم الممثلون لهذه الوحدة، وهذا ما يفسر وجود فروع أنساب مفصلة في النقوش التي على جدران المقابر منذ الأسرة الخامسة، وعلى الأخص في عهد الأسرة السادسة. ويلاحظ أنه في عهد الأسرة الثالثة كان يكتب على جدران قبر الميت تاريخ حياته فقط، ولكن في عهد الأسرة السادسة كان يدون نسبه قبل أن يدون ترجمة نفسه بأن يكتب: «إنه المحيي لذكرى أسرته ونسلها، والأمين على عقارها والكاهن الذي يقيم شعائرها.»

أول ظهور سلسلة النسب وأسبابها

ومن الأمور التي تسترعي النظر أن أول ظهور سلسلة نسب كانت في عهد الأسرة الرابعة، ويرجع السبب في ذلك إلى تأليف طبقة أشراف جديدة. حقًّا أن أعضاء الأسرة المالكة كانوا عند ذكر أنسابهم يفخرون بنسبهم العظيم. وفي الجملة فإن نسب الأسرة الرابعة المالكة معلوم لدينا، ولكن عدا الأسرة الملكية كانت الأنساب قليلة ولا يرجع أقدمها إلى أكثر من عهد الملك «سنفرو»، وتنحصر هذه الأنساب في بعض الأسر التي تحمل لقب «المعروف لدى الملك»، ولا يرجع تاريخ أقدمها إلى أكثر من ثلاثة أجيال.

وفي عهد الأسرة الخامسة أصبحت طبقة الأشراف وراثية وأخذت إيرادات الأسرة تتكون، يضاف إلى ذلك أن الأشراف بدءوا يعرفون أنسابهم التي من أجلها أصبحوا أشرافًا وصار لهم سلطان ومال عظيمان.

لقب (المقرب) في الأسرة السادسة

وقد وجدنا أن بعض الأسر يرجع نسبها إلى أربعة أجيال من أسر الأشراف الذين كان منهم الوزراء أو الذين كانوا يحملون لقب «المعروف لدى الملك». وفي عهد الأسرة السادسة كان لقب «المقرب» في الأسرة هو الذي يجمع أعضاءها حول رئيسها الذي كان يمثل في أكبر فروع الأسرة. ومنذ ذلك العهد لم يذكر في سلسلة الأنساب الفرع الأصلي فقط بل كذلك الفروع الثانوية.

«الوراثة»

وفي عهد الأسرة السادسة كانت الملكية قد تطورت بدورها تطورًا عظيمًا، فبعد أن كانت فردية مستقلة أصبحت أسرية. حقًّا إن الابن الأكبر كان هو الذي يدير شئون أملاك الأسرة، غير أنه لم يكن في مقدوره أن يتصرف فيها لحسابه، إذ لم يكن في الواقع إلا أمينًا عليها، وبهذه الكيفية قد وجد تمييز ظاهر بين العقارات لم يكن معروفًا في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة. وقد كانت الثروة التي يرثها الابن الأكبر تتألف من أوقاف الأسرة ومن العقار الذي تركه له والده، غير أنه لم يكن إلا أمينًا عليها كما ذكرنا. وكان له الحق هو وإخوته الذكور في أن يكون لكل عقار خاص جديد يؤلف ملكًا منفصلًا عن أملاك الأسرة يتصرف فيه كما يشاء.

سبب تعدد الابن الأكبر على المقبرة

والظاهر أن أملاك الأسرة الخارجة عن الوقف كانت قابلة للتجزئة ونفصل هنا بعض التفصيل نظام التوريث لهذا العقار: ذكرنا أن وراثة إقامة الشعائر كانت تنتقل لابن المتوفى الأكبر ثم لأخيه الذي يليه سنًّا قبل أن تعود لابنه. والواقع أننا نلحظ أنه قد ذكر على مصاطب عدة عدد من أولاد المتوفى يلقب كل منهم الابن الأكبر، وأن أولادًا مختلفين يلقب الواحد منهم بالابن الأكبر على نقوش مصطبة الوالد، ولا بد أن نستخلص من ذلك أنه عند وفاة الابن الأكبر كان ينتقل الميراث للابن الأكبر الذي بعده، وبهذه الكيفية يمكن أن يقوم أولاد كثيرون بدور الابن الأكبر.

تقسيم أملاك الأسرة بين فروعها

وعندما يكون الأمر خاصًّا بإقامة الشعائر فإن الإرث ينقل للابن الأكبر من فرع الأسرة الأكبر. وعلى أنه لو كان هذا النظام يسري على عقار الأسرة الخاص فإن أملاكها كانت تبقى دائمًا موحدة، ولكن البحوث التي قامت بها «مس مري» حتى نهاية الأسرة الخامسة تدل على أن أملاك الأسرة لم تكن وحدة، بل كانت تقسم من جيل إلى جيل بين فروع الأسرة المختلفة عندما يختفي آخر أخ. والظاهر أن هذا النظام بقي معمولًا به حتى الأسرة السادسة. ولكن على الرغم من ذلك نقرر هنا أن عقار الوالد كان يقسم بين الأخوة، ولم تدخل فيه الأوقاف كما تدل على ذلك العبارات التي جاءت في نقوش كل من «حرخوف» و«بيبي نخت» وغيرهما (انظر الأسرة في عهد الدولة القديمة/نظام الفردية في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة/حق الوراثة). ومن ظاهر هذه النقوش نرى أن الذكور كانوا يقتسمون أملاك والدهم مع إغفال حقوق البنات.

البنات كان لهن حق الورث في العقار الموقوف

والظاهر أن الوحدة الأسرية كانت لا توجد إلا في مدة حياة الأخوة الذكور والإناث ثم تختفي بعدهم؛ إذ على أثر وفاة آخر ابن كان العقار الذي يشرف عليه يقسم إلى فروع حسب عدد الأخوة الذكور ومن المحتمل الإناث أيضًا،[٣٣] أما الإناث فيغلب على الظن أنه كان لهن الحق كالذكور في أن يكن أعضاء في الوقف مثل الذكور، وعلى ذلك كن يأخذن نصيبًا من إيراده. ولا أدل على ذلك من نقوش مصطبة «نكعنخ» التي كان فيها تمثال أقامته ابنة المتوفى لوالدها وهي (المقربة) «إياخ نبت» وابنة المقرب «ني عنخ سسي». وكذلك نجد ابنة ثانية للعظيم «نكعنخ» تسمى «رع إنت» كانت ضمن أعضاء جماعتي الأسرة اللتين ألفهما هذا العظيم، إحداهما لإقامة شعائر الإلهة «حتحور» والثانية لإقامة شعائر جده «خنوكا».

البنت ترث الأملاك غير الموقوفة ولكن يدير شؤنها زوجها أو ابنها

أما فيما يختص بإرث البنت في عقار والدها غير الموقوف، فمعلوماتنا عنه ضئيلة ولا يمكن أن نستنتج منها شيئًا قاطعًا، غير أنه بعد الدرس الدقيق قد وصلنا إلى أن المرأة يمكنها أن ترث إقطاع والدها عند اختفاء نسل الذكور، على أنها في الواقع كانت لا تدير هذا الإقطاع باسمها، بل كان يتولى ذلك زوجها بما له من السلطة عليها. وإذا كانت أرملة فإن ابنها الأكبر يدير شئونها على أثر بلوغه السن القانونية إذا كان قاصرًا.

وسنكتفي هنا لقلة المصادر بأن نتصور أن ميراث المرأة في عقار والدها كان يجري على حسب القواعد المتبعة فيما يختص بالعقار الموقوف. ويظهر أن المرأة لم تكن محرومة تمام الحرمان من إرث والدها، ولم يكن الذكور وحدهم هم الذين كانوا يتمتعون بذلك.

الأملاك الخاصة لا تدخل في عقار الأسرة

وقد كان العقار مقسمًا إلى أملاك الأسرة والأملاك الخاصة، والأول كان ملك الأسرة الخاص، وكان الثاني ملكًا خاصًّا لمن اشتراه، لا يدخل في عقار الأسرة. وقد أعلن «إبي»[٣٤] في صراحة أنه ترك كل الأملاك الموروثة من والده سليمة، ولكن من جهة أخرى تصرف بكامل حريته في أملاكه الخاصة وتقدر بنحو ٢٠٣ أرورا منحها إياه الملك ليصبح من أثرياء الناس.

إرث البنت في العقار المنقول

أما البنت فلم يكن هناك من الأسباب ما يدعو لحرمانها عقار والديها، على أنه كان هناك عقار منقول غير الأرض عند الأسرة الشريفة، ولكن مما يؤسف له أن معلوماتنا عنه محدودة، وتنحصر كلها في الرسوم التي نجدها ممثلة في المقابر وبخاصة المجوهرات والذهب، وقد كان لها شأن عظيم في حياة البلاد الاقتصادية، فمن ذلك أننا نشاهد في الضياع العظيمة الممثلة على قبور العظماء صناعًا لطرق الذهب وسبكه، وهؤلاء في الواقع لا يعلمون إلا لأغراض جنازية، هذا إلى أن الملك كان يوزع على كبار رجاله عطاءهم من الذهب، وقد بقيت هذه العادة شائعة مدة الأسرة السادسة، فيقول المهندس المعماري «مري رع فتاح عنخ» عند انتهائه من أي عمل كلفه إياه الملك «بيبي الثاني»

كان يعطيه ذهب الحياة «نبو عنخ»، ويقصد من هذا مكافأة من الذهب، ولا نزاع في أن الذهب كان يؤلف جزءًا من عقار الأسرة، وهذا هو السبب الذي من أجله نشاهد طائفة طيبة من الحلي كالقلائد والأسورة من الذهب مصفوفة كأنما رصت على رف قد رسمت في كثير من مقابر هذا العصر.

وقد لاحظنا في المقابر التي كشف عنها حديثًا في منطقة الجيزة أن كلًّا من المرأة والرجل كان يزين جثته كالأحياء بحلي من الذهب والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة، ولا بد من أن المرأة كانت ترث هذا المتاع من والديها، ويغلب على الظن أن معظم العقار المنقول كان يئول إلى المرأة، إذ دل الكشف على أن الحلى الثمينة من الذهب والأحجار الكريمة كانت توجد عادة مع الإناث أكثر من وجودها مع الرجال.[٣٥] ومما يلفت النظر ما نلاحظه في رسوم القبور من أن كبرى بنات المتوفى كانت لها مكانة خاصة منذ الأسرة الرابعة، فنشاهد أن «مر إيب» ابن الملك خوفو في مقبرته مع ابنه الأكبر، ولكن في الوقت نفسه وجدناه مرسومًا مع ابنته الكبرى وهي قابضة بيدها على عصاه. أما الابن الأكبر فكان في يده قرطاس من البردي،[٣٦] وهذا هو المثل الوحيد الذي شاهدنا البنت تمثل في موقف من مواقف الابن الأكبر، ومن المحتمل إذن أن والدها أراد أن تكون هي وريثة إذا قطع نسل الذكور، على أننا من جهة أخرى نشاهد كثيرًا في نقوش المصاطب البنت ممثلة وهي قابضة على ساق والدتها. وهذا المنظر يرى في مقابر الأسر الرابعة والخامسة والسادسة.[٣٧]

مكانة البنت الكبرى

ولا شك في أن تمثيل البنت بهذه الكيفية ينبئ عن أنها ستقوم مقام أمها، وربما كان في هذا العصر تشريع للبنت الكبرى يشبه تشريع الابن الأكبر. والمنظر الذي نشاهده ممثلًا في مقبرة «هنقو» حاكم مقاطعة «زوف» يعزز هذا القول؛ إذ نجد فيه زوجته «خنتت كا» جالسة أمام مائدة قربان وبنتها تقترب منها مقدمة القرابين، مما يشعر بأن البنت تقوم بدور خاص في إقامة شعائر والدتها، وربما كان أوضح مثال لدينا في هذا الموضوع ما نشاهده في مقبرة رئيس كهنة الروح «فيفي».[٣٨] فنجد ممثلًا على الباب الوهمي كلًّا من «فيفي» وزوجته «حتب حرس» أمام مائدة قربان، وقد رسم خلف الأب ابنه الأكبر ورسم خلف الأم بنتها الكبرى، وكل منهما يقدم قربانًا للأب والأم، على التوالي، ومما يلاحظ في هذا الرسم أن كل زوج قد رسم بحجم واحد، فالابن

والبنت رسما متساويين والزوج والزوجة رسما بحجم واحد، فإذا كانت البنت تقوم بدور خاص في إقامة شعائر والدتها فلا بد من أنها كانت تستولي على جزء معين من عقار الأسرة الموقوف لإقامة الشعائر الجنازية.

ومهما يكن من شيء فإن نظام الوراثة الفردي الذي لاحظنا وجوده حتى عهد الأسرة الخامسة، وهو الذي يخول لكل الأولاد في الأسرة أن يقسموا فيما بينهم أملاك آبائهم، قد حل محله نظام جديد ينطبق في معناه على نظام وراثة الملك.

تأثير العقائد الدينية في تكوين طبقة الأشراف ووحدتها

والواقع أن تكوين طبقة من الأشراف، كان أفراد كل أسرة منها ملتفين حول الأوقاف الجنازية الخاصة بها، قد جعل وراثة الأملاك الخاصة بإقامة الشعائر ضمن أملاك الأسرة تدريجًا. وقد طبق هذا النظام على عقار الوالدين الخاص. ويلاحظ هنا أنه كلما انمحى نظام الفردية، وتدهورت السلطة الملكية، ازداد نفوذ المعتقدات الجنازية ازديادًا مطردًا، إذ إن أصل نشأة طبقة المقربين يرجع إلى العقائد الدينية، وهي المنبع الأصلي الذي انبعثت منه فكرة الإقطاع والضياع الجنازية التي كان من جرائها إعادة تجمع أفراد الأسرة بالتفافها حول هذه الضياع الجنازية الموقوفة. وأخيرًا نجد أن قاعدة الوارثة التي كانت متبعة في انتقال الالتزامات الكهنوتية قد أوجدت نظامًا قانونيًّا جديدًا للوراثة حل محل نظام الحقوق القديم. ويلاحظ أنه في الوقت الذي كان ينمحي فيه نظام الفردية، وقد كان أصلًا للحقوق الشخصية، ويتلاشى فيه تجمع السلطة الملكية وهي الأساس للحقوق العامة قبل الإصلاح الاستبدادي الذي كان في عهد الأسرة الرابعة، أصبح كذلك يختفي تدريجًا ذلك النظام الدنيوي الذي يسير على نهجه كل من الحكومة والأسرة.

الأولاد غير الشرعيين

أولاد الحظيات لا يؤلفون جزءا من الأسرة

لم تذكر لنا النقوش مقابر الدولة القديمة أولادًا غير شرعيين، ولكن على الرغم من ذلك نظن أن هذا العنصر من الأولاد كان ذائعًا؛ فمنذ الأسرة الخامسة نجد أنه كان يمثل على مقابر بعض العظماء طائفة من النساء لم يذكرن بأسمائهن قط إلا مرة واحدة في أواخر الأسرة السادسة، ومع ذلك كن يعتبرن في هذه الحالة نساء شرعيات كما سنوضح ذلك في حينه، أما النساء الحظيات فإنهن لسن زوجات ولا يؤلفن جزءًا من الأسرة، ويجب أن نعتبرهن من طبقة الراقصات والقيان اللاتي يتخذهن أصحاب اليسار خليلات، ولم نجد لهن أولادًا ممثلين على جدران المقابر، مما يدل على أن الآباء كانوا ينكرونهم، وبالرغم من صمت النقوش عن هذا الموضوع، فإنه في الاستطاعة أن نصل إلى مركز الطفل غير الشرعي منذ أواخر الأسرة السادسة. ويرجع الفضل في ذلك إلى خطاب عثر عليه في جبانة، كتب على قطعة من القماش. وقد أرادت كاتبته «إرتي» أن يخاطب حبيبها «س عنخ إن فتاح» لكي تشرح له المأساة التي حاقت بطفلهما المولود سفاحًا.

الابن غير الشرعي لا يرث وإن اعترف به والده

والواقع أن متن الخطاب مبهم وكل ما يمكن استخلاصه ما يأتي: كانت الخادمة «إرتي» حظية لسيدها «س عنخ إن فتاح» وقد رزقت منه ولدًا. وأوصى «س عنخ إن فتاح» وهو على سرير الموت أخاه «بحستي» أن يحافظ على أملاكه حتى يبلغ ابنه سن الرشد ويسلمها إياه. ولكن الأخ نقض عهده مع أخيه وانتهى الأمر بأن قسمت أملاك المتوفى بين ورثته الشرعيين. ولما لم يكن للحظية أية وسيلة لجأت إلى كتابة خطاب لمحبوبها والد ابنها تشكو فيه سوء معاملة أسرته لها ولابنها لعله يساعدها في الآخرة فيرد حق ابنها إليه. وقد دل فحص هذه الوثيقة على أن الأولاد الذين يولدون عن طريق غير شرعي ليس لهم أي حق في وراثة أملاك والدهم، وأن الاعتراف بابن غير شرعي وجعله وارثًا والده بوصية أو بشرط، كان على ما يظهر أمرًا بعيدًا. والسبب في ذلك هو عدم إمكان تجزئة عقار الأسرة في حالة وجود ورثة شرعيين، وهذا يدل على أن عمل

الوصية كان مقيدًا. وقد دلت هذه الوثيقة على أن رابطة الأسرة كانت عظيمة إلى حد أن جعلت الأخوة وأولاد الأخ وارثين عندما تسمح بذلك أحوال الأسرة.[٣٩]

إقامة شعائر الأسرة

كان من جراء النظام الجديد الذي ظهرت به الأسرة في عهد الأسرة السادسة أن حدث تطور في إقامة الشعائر الجنازية، ففي عهد الأسرة الخامسة كان قوام أداء الشعائر الجنازية الأوقاف التي كان يهبها الملك الأشراف، فمثلًا كان «ثنتي»[٤٠] يتصرف في أوقاف والدته «بيبي» الجنازية لإقامة شعائره هو، وقد كان نصيب كليهما مستقلًّا، ولكن الأوقاف المحبوسة على إقامة شعائرها معًا كانت واحدة، فكانا بذلك مرتبطين برابطة لا انفصام لها، ولكن من جهة أخرى نشاهد أن زوجة «ثنتي» كان لها شعائر خاصة منفصلة عن زوجها.

وفي بداية الأسرة الخامسة نجد أن «مرسو عنخ»[٤١] قد أقام بابًا وهميًّا لوالدته في قبره، وكذلك نرى أولاده الثلاثة وعلى رأسهم ابنه الأكبر يقدمون له القربان، وتدل النقوش على أن شعائر الزوج والزوجة كانت في أكثر الأحوال موحدة، إذ نشاهد كثيرًا تمثيل الزوج والزوجة على جدران المقبرة جالسين أمام مائدة قربان واحدة. وهذا المنظر قد شوهد كثيرًا منذ عهد الملك «خفرع» ولكن في الغالب كانت الزوجة تفصل إقامة شعائرها عن زوجها، فمثلًا نجد أن زوجة (المعروف لدى الملك) «أخت حتب»،[٤٢] على الرغم من أن لها بابًا وهميًّا في مقبرة زوجها قد كان لها قربانها الخاص.

إقامة الشعائر بقيت رغم الدفن في مقبرة واحدة

والواقع أنه في هذه الفترة قد أخذت مقابر الأسرات تزداد ازديادًا مستمرًّا. ولكن يلاحظ أنه كان لكل عضو من أعضاء الأسرة في القبر باب وهمي ومائدة قربان في الأغلب الأعم. ونلفت النظر هنا إلى أن دفن أفراد الأسرة في مقبرة واحدة لم يحدث إلا من جيلين، ومن ذلك يمكننا أن نستنتج أن إقامة الشعائر قد بقيت فردية في جملتها، وإن كنا أحيانًا نرى أن أعضاء الأسرة المختلفين يتحدون جميعًا في إقامة شعائرهم، وذلك إما بإقامة قبر واحد أو بتجمعهم حول وقف واحد مشترك.

تفرع الأسرة

وكان لزامًا على الوارث أن يقيم شعائر المتوفى بعد استيلائه على أملاكه ويبني قبره. على أننا لم نجد حتى الآن أثرًا لإقامة شعائر الأسرة بصفتها وحدة تقيم شعائر الجد الأكبر لها. وهذا ينطبق تمامًا على نظام الأسرة في هذا العهد، إذ إنها رغم تملكها عقارًا أسريًّا لا يتجزأ وجمعها برابطة قوية تتمثل في سلطة الوالد ثم الابن الأكبر من بعده، فقد لاحظنا أن الأسرة لا تصطبغ بصبغة رابطة الأجداد، بل كانت في كل جيل تنقسم إلى فروع بقدر ما فيها من الأولاد الذكور، وعلى ذلك نجد أن حقوق الأسرة وإقامة الشعائر يسيران حسب تطور واحد.

ونضيف إلى ذلك أن إقامة شعائر الأسرة قد لعب دورًا عامًّا في التقدم الاجتماعي الذي قامت به طبقة الأشراف بما حصلوا عليه من السيادة في البلاد. وهذه السيادة تشبه تمام الشبه المكانة التي أخذتها إقامة الشعائر الملكية، وما نتج عنها من تغيير في الحقوق الأصلية والمجتمع في مصر منذ الأسرة الرابعة إلى السادسة. وتفسير ذلك كما ذكرنا آنفًا أنه قد نشأ في عهد الأسرة الخامسة مقربون للأسرة ومقربون للأشراف، فالمقربون للأسرة هم الذين كانوا يقيمون شعائر المتوفى من أرملته وأولاده وكانوا في مقابل ذلك يستغلون ضيعته الموقوفة على الشعائر.

«مقربو» الأشراف

أما المقربون للأشراف فكانوا يعملون على الأساس نفسه، فمثلًا في الضياع الجنازية الكبيرة مثل ضياع «تي» أو «فتاح حتب» كان كتاب الحسابات للضياع يشتركون في إدارة إقامة الشعائر، وذلك بتقديم القربان الذي كان الأساس لأداء الشعائر. وكانوا نظير هذا يحملون لقب المقربين لأسيادهم مدة حياتهم، ولا نزاع في أنهم كانوا يحملون هذا اللقب بعد موتهم لتقام شعائرهم من دخل ضياع سيدهم.

ومن كل ذلك نرى أن تماسك الأسرة والنظام الاجتماعي الذي حدث في الضياع العظيمة كان يدور حول إقامة شعائر المتوفى.

تمثيل الأسرة على جدران المقابر في عهد الأسرة السادسة

كبرى البنات تقدم لوالدتها القربان

إن النظام الذي ظهر به أفراد الأسرة على جدران المقابر في عهد الأسرة السادسة يدل على أنه قد حدث فيها تطور يساير مبادئ سلطة الزوج والأب والابن الأكبر من بعده ثم إخوته الذكور بعد وفاته، فنجد أن إقامة شعائر المرأة تشترك مع إقامة شعائر زوجها، فتكون شطرًا آخر منها، أو تكون وحدة معها. مثال ذلك أن «سش سشات» كبرى بنات الملك وزوجة «نفر سشم فتاح» كان لها مائدة قربان صغيرة موضوعة تحت مائدة قربان زوجها الكبيرة الحجم، وقد جلست أمام مائدتها متربعة على الأرض مطوقة بذراعها ساق زوجها كأنها ابنته الأصلية، وعلى الرغم من أنها البنت البكر للملك فإنا نشاهد أن إقامة شعائرها قد اندمجت في شعائر زوجها بصفة ثانوية.[٤٣] وعلى العكس من ذلك نرى أن ثلاث أميرات لمقاطعة «زوف» كانت كل منهن ممثلة وهي جالسة على مائدة قربان واحدة مع زوجها مرسومة بحجمه،[٤٤] والظاهر أن كبرى البنات كانت تقوم بدور في إقامة شعائر أمها، إذ نجد أن كبرى بنات «خنت كا» قد مثلت حاملة القربان لوالدتها التي مثلت جالسة وحدها أمام المائدة. وهذا الدور بذاته قد لعبته كبرى البنات في عهد الأسرة الخامسة.

على أننا نجد نساء لم يمثلن في قبور أزواجهن وعلى الأخص في عهد الفرعون «بيبي الأول» كزوج الوزير «عنخ ما حور».[٤٥] وربما كان السبب في ذلك أنها بنت منسوبة إلى الأسرة المالكة وأن إقامة شعائرها من أجل ذلك تابعة لإقامة شعائر الملك.

مركز الابن الأكبر في مناظر تمثيل الأسرة يشعر بسيطرته على أمه الأرملة

وكان رئيس الأسرة في عهد الأسرة السادسة هو الأب، وبعد وفاته يحل محله الابن الأكبر، وهذا يفسر لنا السبب في تمثيل الابن الأكبر على مقربة من أبيه، بطريقة تميزه بجلاء عن إخوته الذكور وأخوته الإناث؛ فيشاهد قابضًا على عصا والده[٤٦] أو يتبعه وهو ممسك بيده، أو يرسم بجانبه بهيئة تشعر بالاحترام، وفي الغالب يمثل واقفًا بين عصا والده وساقه أو على رأس إخوته الذكور والإناث في وضع يظهره كأنه أرفع منهم ومن أمه ذاتها مقامًا.[٤٧] ويصبح الابن الأكبر على أثر وفاة والده رب الأسرة. وقد ذكرنا أن أم «رع ور» قد مثلت واقفة أمامه في هيئة تشعر بالاحترام وهو جالس، ولا شك

في أن خضوع الأم لسيادة ابنها الأكبر كانت من أهم التطورات التي تشاهد في تماسك الأسرة ووحدتها وقد أخذت هذه الظاهرة تتجلى بارزة في عهد الأسرة السادسة.

الزوجة تمثل بحجم زوجها في غير المناظر الرسمية

والواقع أنه منذ الأسرة السادسة حتى نهاية الأسرة الثانية عشرة كانت الأم ترسم غالبًا جالسة على الأرض عند قدمي ابنها.[٤٨] وعلى الرغم من أن الأم كانت تحفظ لنفسها كل سلطان الأم، فإنها كانت من الوجهة الشرعية خاضعة لسلطان الزوج أو بعبارة أخرى كانت على قدم المساواة مع أولادها، اللهم إلا الابن الأكبر الذي كان يمتاز في الحقوق، لأنها بعد وفاة زوجها ستكون تحت إشرافه. وأظهر صورة تمثل لنا ذلك هي صورة أسرة أمير مقاطعتي «زوف» و«تاور»،[٤٩] ويشاهد في مقبرة الوزير «مري»[٥٠] وفي مقبرة «فتاح شبسس» أن الزوجة ممثلة بحجم صغير جدًّا راكعة عند قدمي زوجها، رغم أنهما أميرتان من دم ملكي، ومثلهما غيرهما من نساء عظماء القوم. والقاعدة العامة هي أن الزوجة كانت تمثل صغيرة بالنسبة لزوجها في كل أوضاعها. ولكن أحيانًا نشاهدها ممثلة في حجم الزوج. وإذا فحصنا الأوضاع التي تكون فيها الزوجة مماثلة للزوج في حجمه نلاحظ أن ذلك لا يكون إلا في المناظر الخاصة، أما في معظم المواقف الرسمية فإن صورة الزوجة تصغر وتتضاءل، بجانب صورة زوجها. على أننا لم نصادف إلا أمثلة قليلة رسمت فيها بحجم زوجها في المواقف الرسمية؛ فزوجة أمير إدفو «كارا بيبي نفر» قد رسمت بجوار زوجها بحجمه تمامًا، وهو ممسك بيده عصا الإمارة، وفي منظر آخر نجدها مرسومة بحجم صغير واقفة تحت عصاه.[٥١]

تعدد الزوجات

ويظهر أن النساء اللاتي كن يرسمن بحجم أزواجهن كن كلهن يحملن لقب «شبست نيسوت» (شريفة ملكية). ويلاحظ أن النساء اللاتي يحملن هذا اللقب كان لهن الحق في أن يستولين على إقطاع والدهن وينقلها إلى خلفهن. وقبل أن نختم موضوع تمثيل الأسرة في الأسرة السادسة يجدر بنا أن نلفت النظر إلى أسرة حاكم مقاطعة «وازيت» (العاشرة) التي كان على رأسها «مري عا»، إذ كانت زوجته «إسي»[٥٢] قد مثلت عدة مرات بحجم زوجها وهي واضعة يدها على كتفه أو حول وسطه مستقبلة معه خضوع

أفراد الأسرة. ولكن المدهش في هذه الأسرة أنها المثال الفذ المعروف لدينا في الدولة القديمة الذي نرى فيه أن الرجل كان له خمس زوجات شرعيات غير «إسي»، وكان لكل منهن أولاد من «مري وع» الأب. ومن ذلك نفهم أن «مري رع» كان له حريم على غرار حريم الملك، من زوجات شرعيات، وليس من بينهن إلا واحدة تحمل لقب الشرف، وقد امتازت بأن مثلت بجانب زوجها، أما البقية من نسائه فكن واقفات يقدمن الخضوع لهما. وقد مثلت هاتيك النسوة بعد أولادهن بحجم بناتهن وأصغر من أولادهن الذكور. ومنذ ذلك العهد نفهم المركز الذي كانت تشغله الزوجة العظيمة بتميزها في الرسم عن بقية نسائه وأولادهن.

ويتضح مما سبق أن تمثيل أفراد الأسرة في عهد الأسرة السادسة وفي العصور التي قبلها كان يجري حسب مركز كل منهم في الأسرة، فهو يماشي المركز الشرعي الذي كان يستمتع به كل في محيط الأسرة.

(٤) البنوة في عهد الدولة القديمة

بدهي أنه عندما يدلي أحد كبار العلماء ممن يعتد بقولهم برأي في موضوع ما، ينفذ رأيه إلى قلوب الناس بقوة ويتهالك تلاميذه على اتباعه والاحتفاظ به، وإن كان باطلًا لا ظل له من الحق، وقد يظل هذا الرأي متناقلًا عدة أجيال إلى أن يتصدى له من عنده الشجاعة والجرأة لدحضه وهدمه من أساسه. وليس نقضه بالأمر الهين السهل، فلا بد من الصبر والأناة والحكمة حتى يصل المحقق إلى إثبات رأيه، لأن نزع الرأي القديم من الأذهان وإحلال رأي جديد صائب مكانه من أشق الأمور في التنفيذ.

والأمثلة على ذلك في التاريخ كثيرة. والآن لدينا مسألة من مسائل الاجتماع المصري القديم من هذا القبيل ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، وربما كان سبب انتشارها والتمسك بها هو غرابتها بالنسبة لمسائل الاجتماع الإنسانية. تلك الفكرة هي سيادة الأمومة على الأبوة في نسبة الأولاد. إذ اعتقد بعض العلماء العظماء في الآثار المصرية أن الابن كان ينسب إلى أمه في معظم الأحوال، ويرون في هذا أثرًا من آثار سيادة الأمومة في مصر، وبذلك يكرر هؤلاء العلماء أن الوراثة عن طريق فرع الأم أقرب من الوراثة عن طريق فرع الأب، وعلى ذلك يكون أولى الناس بالإشراف على تربية الولد هو خاله لا والده. وهذا الرأي يرتكز في الواقع على متون قليلة جدًّا قد التقطت من بين كل نصوص التاريخ المصري. وقبل أن نفحص عن هذا الموضوع فحصًا دقيقًا علميًّا نورد هنا ما قاله المبرزون من علماء الآثار المصرية في هذا الصدد.

آراء العلماء في نسبة الأولاد للأم

أولًا: يقول الأستاذ «إرمن»:[٥٣] «يشاهد في نقوش مقابر الدولة القديمة غالبًا، بجانب اسم الزوجة، ذكر اسم أم المتوفاة على حين أن اسم الوالد لا وجود له في العادة، وفي كثير من الأحيان يذكر نسب المتوفى من جهة والدته لا من جهة أبيه». ومن المدهش أن المؤلف لم يذكر المصدر الذي استند عليه في هذا الرأي. وسنثبت بالبرهان أن الأمر كان على النقيض في عهد الدولة القديمة.

ثم يقول: «وفي عهد الدولة الوسطى نجد في أحوال كثيرة في الأسر الشريفة أن الابن لا يرث والده، بل ابن البنت البكر هو الذي تئول إليه الوراثة، وكذلك في عهد الأسرة التاسعة عشرة كان والد الأم هو الذي على ما يظهر المشرف الطبيعي على الطفل. وإذا حدث أن الشاب كان له مستقبل باهر، فإن الذي يستمتع بذلك هو جده من جهة أمه.» وقد أورد المصادر الآتية.[٥٤]

ثم يقول: «ومع ذلك نجد الابن الأكبر يرث والده. ونرى في كل العصور أن الأب يرجو أن يرثه ابنه في وظائفه، وكذلك كان الابن يسهر على إقامة شعائر والده، وكان الملك يرى أنه واجب عليه أن يجعل الابن وارثًا لأبيه. وكانت إقامة الشعائر واجبة للأب ولكل الأجداد.»

ثانيًا: يقول الأستاذ موريه:[٥٥] «إن المرأة مع ذلك لم تفقد سلطانها أو امتيازاتها القديمة، فنجد أن الأولاد ينسبون غالبًا إلى أمهاتهم أكثر مما ينتسبون لآبائهم، وفي بعض الأحوال يكون الخال هو المشرف على أولاد أخته كما هو الشأن في الجماعات التي تسود فيها الأمومة.» وفي صفحة ١١١ من الكتاب نفسه يقول: كل طفل مصري يعلن أنه ولد من الأم كذا، ويندر من ذكر اسم والده، والواقع أن نسبة البنوة للأم قد بقيت من هذا الماضي المتوغل في القدم، حتى بعد أن أصبحت سلطة الأب ووراثته أمرًا ثابتًا لا مراء فيه.[٥٦]

ثالثًا: يقول الأستاذ «برستد»: إن قانون الوراثة المتبع كان للبنت الكبرى، ولكن يمكن تغيير ذلك بوصية، وعلى ذلك يعتبر العقار الذي جاء من جهة الأم هو الأقرب، وأن الوصي الطبيعي على الولد هو جده من جهة أمه لا والده الحقيقي. وهنا ختم الأستاذ «برستد» كلامه، غير أنه لم يذكر السند الذي ارتكز عليه في إثبات قوله هذا، والواقع أنه لا يوجد في كل ما لدينا من النقوش متن واحد يدل على أن البنت البكر قد ورثت أملاك والدها مفضلة على الابن.

ومن كل ما سبق يتضح أن الوثائق الوحيدة التي ذكرت في هذا الصدد ترجع إلى عهد الدولة الحديثة، وهذه بلا شك وثائق متأخرة لا يمكننا أن نتلمس فيها أي أثر لقدم هذه الفكرة. على أن الوثائق التي ذكرها «إرمن» ليس لها مناسبة قوية في موضوعنا، فأي شيء يمكننا أن نستخلصه من متن ورقة «سلييه» الأدبية التي جاء فيها أن جدًّا من جهة الأم كان يتمتع بنجاح حفيده في سلك خدمته الحكومية. أما ورقة «انستاسي» فإن المؤلف يحبذ فيها صناعة الكاتب ويحقر مهنة سائق العربة. وعلماء الآثار يترجمون الفقرة التي يعنيها بما يأتي:

«فكر في أن تكون كاتبًا، لتقود كل العالم. تأمل إني أحدثك عن تلك الحرفة التعيسة وأعني قيادة العربة، فإنه قد قبل في المعسكر احترامًا لجده من جهة أمه ...» أي لأنه كان من أسرة عريقة. فماذا نستنتج من ذلك خاصًا بالبنوة من جهة الأم؟ على أن ترجمة المتن مشكوك فيها إذ نجد أن «مسبرو» يترجمه بما يأتي:

وعندما التحق بالمدرسة (الحربية) بوساطة جده من جهة أمه ...[٥٧] أما في متن دنكميلر جزء ٣ صفحة ١٢ فإنا نجد فيه أن رجلًا من عهد الدولة الحديثة يقيم قبرًا من جهة أمه. حقًّا إن هذا المتن هام، ولكن ما الذي نستخلصه منه غير ورع حفيد وعطفه على جده من جهة أمه؟ وكل ما يستنبط من هذا المتن هو أن القرابة من جهة الأم كانت موجودة في هذا العصر فحسب. وأول ما يمكن تقريره في هذا الموضوع أن كل استنتاجات المؤرخين الذين اقتبسنا آراءهم هنا فيما يختص بالدولة القديمة خاطئة. أعني بذلك قولهم إن المصري في هذا العهد كان على وجه عام يعرف والدته، أما والده فينكره في معظم الأحوال. ولكن الواقع يثبت ما ينقض هذا الزعم من أساسه. إذ دلت الإحصاءات التي عملت في أنساب الأسر الرابعة والخامسة والسادسة أن في[٥٨] ٩٢ نسبًا من غير الأسرة المالكة، يوجد من بينها ٤٤ نسبًا ذكر فيه الأب والأم على السواء، و٣٧ نسبًا فضل فيها نسب الأب على الأم، و١١ ذكر فيها نسب الأم فقط.

وإذا فحصنا عن الأنساب التي يرجع عهدها إلى ثلاثة أجيال في قوائم الأنساب التي نحن بصددها فإنا نجد عشرة منها تساوي فيها النسب للأب والنسب للأم، وعلى الأخص أنساب مقاطعة أمراء «زوف» ومقاطعة «تاور» و«قوص»، فنجد أربعة يذكر فيها الجد من جهة الأب، والأب والأم، والأولاد، وأربعة لم تذكر إلا النسل من الأب للابن، ولا يوجد إلا ثلاثة لم يذكر فيها نسب الأب، واحد منها في نهاية الأسرة الرابعة وبداية الأسرة الخامسة، وهو نسب «زوز ساويس» نساجة القصر الملكي،[٥٩] فقد ذكرت لنا

خلفها: أي أولادها وأحفادها. ونسب آخر في عهد الأسرة الخامسة وهو للوزير «بحنوكا» إذ نجد اسم أم الوزير وزوجته وأولاده. وأخيرًا في عهد الأسرة السادسة نرى أن الوزير «مري» يعرفنا اسم والدته وأولاده. وهذه هي الأنساب التي يمكننا أن نرى فيها عنصرًا للأمومة، ولكن الواقع أنه لا يوجد واحد من بينها يثبت تناسله من جهة الأم، على أن الخال لم يذكر إلا في نسب واحد وهو نسب «حتيا»،[٦٠] «زوج بيبي عنخ» أمير قوص، ولكن «حتيا» ووالديها لم يذكرا إلا في مقبرة زوجها «بيبي عنخ» الذي ذكر لنا عددًا من أخواته وأقاربه وخلفه وسلفه.

وعلى ذلك نكون في مأمن من الخطأ إذا عكسنا النتيجة التي وصل إليها علماء الآثار المصرية وقلنا: إنه في عهد الدولة القديمة كانت تحفظ مكانة عظيمة للأب والأم اللذين كانا في أغلب الأحيان معروفين. هذا على أن الأب والجد من جهة الأب كانا يذكران غالبًا وحدهما، ولم تذكر الأم وحدها إلا نادرًا عند عدم وجود أب، والجدة من جهة الأب لم تذكر إلا نادرًا جدًّا، ولكن لم نشاهد قط أن البنوة كانت تنسب لفرع الأم.

وقد ظهر مما سبق أن الابن الأكبر كان رئيس الأسرة بعد وفاة والده، ولكن البنت الكبرى لم يكن لها شأن كبير يذكر، وكانت الزوجة تحت سلطان ابنها الأكبر بعد وفاة زوجها في عهد الأسرة السادسة، ولذلك يتبين في كل المقاطعات أن الوراثة تكون كالبنوة تتبع فرع الأب. والآن نتساءل أين سيادة الأمومة في البنوة، ومن أين أمكن علماء الآثار أن يكشفوا أثرًا لنسب البنوة للأم؟ والواقع أن سبب هذا الخطأ الذي وقع فيه علماء الآثار هو الأخذ بالظاهر دون التعمق في البحث عن الأسباب وبخاصة في مقاطعة «زوف»، إذ نجد أن الأمير «زوف شماي» قد استولى من والدته على المقاطعة المذكورة، وكان يحكمها قبله جده من جهة أمه وهو «رع حم إسي». ولكن فحص هذه الوراثة قد أظهر أنها لا تخرج عن تطبيق دقيق طبيعي لقانون الوراثة في فرع الأب، وذلك أنه في أوائل الأسرة السادسة وقد ورث «هنوقو خيتيتا» ومن بعده أخوه «رع حم إسي» إمارة هذه المقاطعة، وكان الأخير هو الابن الأكبر لأن ابنه «إسي» كان يلقب «الشريف الملكي» (شبس نيسوت)، وهذا اللقب كان لا يحمله إلا ولي عهد المقاطعة. والظاهر أن النسل من الذكور قد انقطع، لأن مقاطعة «زوف» آلت إلى أمير مقاطعة طينة «إبي» زوج «رع حم» بنت «رع حم إسي». ولا شك في أن تلقيب «إبي» بأمير مقاطعة «زوف» يرجع سببه إلى أن زوجته قد ورثت هذه المقاطعة. ومما لا شك فيه أن «رع حم» لا يمكنها أن ترث المقاطعة إلا لسبب عدم وجود الوارث الأكبر، هذا إلى أنها من جهة

أخرى كان لزامًا عليها أن تسلمها إلى زوجها «إبي» بصفته مشرفًا على أملاكها حسب القانون المصري، فأخذ في يده سلطة الأمير على المقاطعة، ومن هنا يتضح أن الأميرة «رع حم» قد نقلت مقاطعة زوف إلى أسرة أمراء طينة.

وليس هناك من ريب بعد البحوث التي أدلينا بها في موضوع الأسرة في أن الوراثة والبنوة وإقامة الشعائر كلها على حد سواء كانت مرتبطة بنسل الأب في عهد الدولة القديمة.

والمتن الرئيس الذي اتخذه علماء الآثار أساسًا لنظرية البنوة يرجع تاريخه إلى الأسرة الثامنة عشرة أي لا يمت بصلة إلى الدولة القديمة في شيء. وهذا المتن هو نقوش «بحري»،[٦١] وملخصه أن «أحمس» بن أمه «إبانا» ووالده «بابا» وكان «بابا» هذا ضابطًا، وقد أصبح أحمس بدوره ضابطًا في سفينة والده ثم درج في الرقي حتى أصبح أمير بحر عظيمًا. وكان من الأبطال الذين حاربوا ضد الهكسوس، ولم يكن يحمل لقب شرف، ولكن الملك أنعم عليه بهبات عقارية عظيمة. وقد رزق ثلاثة أطفال: ولدين وابنة اسمها «قم»، وقد تزوجت من «اتفرونا» مربي الأمير «وزمر» (ابن تحتمس الأول؟) فأنجبا ولدا اسمه «بحري» أصبح فيما بعد ضابطًا في القصر، ومنح لقب الشرف، وتقلب في عدة وظائف سامية. وقد أظهر في نقوش قبره بوضوح نسبه من جهة أمه وزوجته، والسبب في ذلك ظاهر هو أن «بحري» لم يكن له إلا جد واحد عريق في النسب وهو «أحمس» والد أمه، فانتسب إليه للفخر به لا أقل ولا أكثر، ولما كان قد حظي بلقب الشرف في أيامه الأخيرة فإنه فاخر كذلك بأصل زوجته ذات المجد التليد المؤثل. ويبدو للفاحص المدقق أن لا علاقة لهذا بالأمومة أو البنوة من جهة الأم، فلكل أمر ملابساته وظروفه.

هوامش

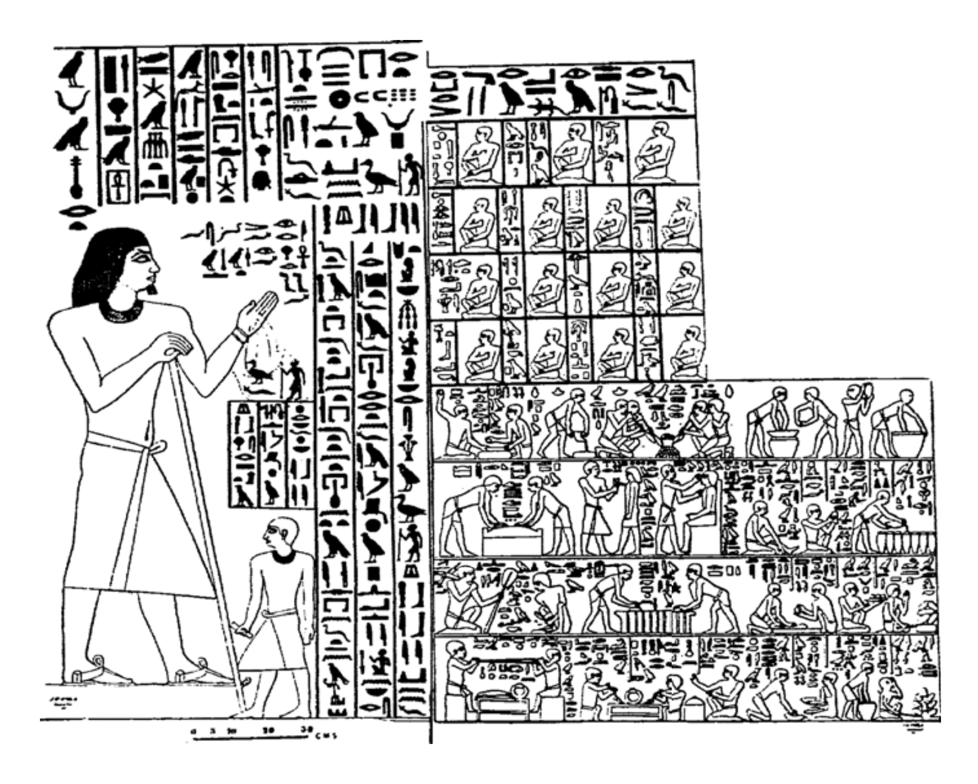
(١) Sethe, Pyramiden Texte. 1814.

(٢) Sethe, Urkunden, I, p. 17 et Suiv.; Moret, R. Tr. XXIX p.p.57, 75; Erman–Ranke, Ægypten, p.p. 99–100.

(٣) Br. A. R. t. l, 191–199.

(٤) Op. Cit. 213–235.

(٥) Mar. Mast. B. 3, p.p. 93 etc. Saqqara.



«وب إم نفرت» يقدم لابنه «إبي» نص الوصية (انظر الأسرة في عهد الدولة القديمة/تطور نظام الأسرة في عهد الأسرة الخامسة/وصية «وب إم نفرت» وأهميتها من الوجهة القانونية) والشهود الذين حضروا توقيعها.

(٦) Br. A. R. t. I, 231.

(٧) Une Nouvelle Dispositive Testamentaire de L'Ancien Emp. A. C. Inscrip. p.p. 538 Paris, 1914.

(٨) Br. A. R. t. I, p. 331.

(٩) Reisner, Mycerinus, p. 239.

(١٠) Weill, II–III Dyn p.p. 238–244 & Mar. Mast. p.p. 71–79.

(١١) Moret, un Monarque d'Edfu, de la fin de la VI Dy. C. R. Ac. Insc. 1918 p. 105.

(١٢) Capart, Une Rue de Tombeaux à Saqqara, I, p.p. 17–26. Moret, op. cit. p. 105.

(١٣) Borchardt, Grab des K. Sahure, pp. 89 etc.

(١٤) Br. A. R. t. I, No. 231.

(١٥) Sethe, Urkunden, I, 24.

(١٦) Excavations at Giza I, p. 101.

(١٧) Op. cit. II, pp. 190, fig. 219.

(١٨) Sethe, Urkunden, II p. 23 (New Ed.)

(١٩) P. S. B. A. XVII, p.p. 240–245.

(٢٠) Montet, Scènes de la vie privée, p. 364.

(٢١) Montet, ibid p. 366.

(٢٢) لم ينشر بعد.

(٢٣) Capart, Une Rue de Tombeaux, p. 79.

(٢٤) Revillout, Cours de Droit Egyptien I, p. 110.

(٢٥) Sethe, Urk. IV, 22 (New Ed.)

(٢٦) Gardiner & Sethe, Egyptian Letters to the Dead. London. 1928 p. 115.

(٢٧) Moret, Un Monarque d'Edfu au début de la VI Dy. C. R. Ae. Insc. 1918 p. 105

(٢٨) Sethe, Urk. II, No. 2 (New Ed) & Br. A.R. t. I No. 280–8.

(٢٩) Moret. C. R. Ac. Insc, 1918 p. 105.

(٣٠) Sethe, Urk. III, No. 36.

(٣١) Sethe, Op. cit. t. III, No. 42.

(٣٢) Br. A. R. t. I, No. 354.

(٣٣) Pirenne, Instit. III, p. 359.

(٣٤) Deir-el Gebrawi, I. p.p. 8 etc Br. A. R. t. I, No. 375–9 & Urk. II, n. 32 (New ed.) 82.

(٣٥) Excav. at Giza, II, p. 139–150.

(٣٦) L. D. II. 18–22.

(٣٧) L. D. II. 23–25 Giza, & 27–29, 49. & Davies, Deir-el Gebrawi I, p.p. 8 etc.

(٣٨) Excav. at Giza, I, p.p. 99.

(٣٩) Gardiner & Sethe, Egyptian Letters to the Dead, London 1928. Dans Chronique d'Egypte, Dec. 1928, p. 117.

(٤٠) Moret, une Nouvelle disposition testamentaire. Ac. Insc 1914. p.p. 588. etc.

(٤١) Exca. At Giza. Vol. I, p. 104. etc.

(٤٢) Op. cit. p. 73 etc.

(٤٣) Capart, Rue de Tombeaux, I, p.p. 63–74.

(٤٤) Davies, Deir-el Gebrawi, II, p. 19 etc.

(٤٥) Capart, Une Rue de Tombeaux I. pl. XXXIV.

(٤٦) Mar. Mast. E. 1–2 p. 376.

(٤٧) Davies, Deir-el Gebrawi I, p.p. 8 etc.

(٤٨) Gunn, Cemetery of Teti II, pl. 54.

(٤٩) Davies, Deir-El Gebrawi, I, p.p. 8.

(٥٠) Mar. Mast. E. 16.

(٥١) Sethe, Urkunden, IV, 13 (New Ed.)

(٥٢) Davies, Deir el Gebrawi, t. II, pl. III, V, VII, XL, XVIII.

(٥٣) Erman. Ægypten p.p. 182–4.

(٥٤) Pap. Sallier. 2, II, 3. & Pap. Anstasi 3, 6. & L. D. III, 12 d.

(٥٥) Moret. Le Nil p. 318.

(٥٦) Br. Histoire d'Egypte trad. Fra I, p. 86.

(٥٧) Du Genre Epistolaire, p. 42.

(٥٨) جمع هذه الأنساب الأستاذ بيرن في كتابه واستخلص منها هذه الحقائق.
(Hist. Des Institutions vol. III, p. 401–418.)

(٥٩) Excav, at. Giza, I, p. 104 etc.

(٦٠) The Rock Tombs of Meir, IV, p.p. I, etc. & IV, pl. IV, V, VII, IX.

(٦١) Griffith, Tomb of Paheri. p.p. 7–9.

الاختصارات

- Annales du Service des Antiquités de l'Egypte (Ann. Ser. Ant.) (Ann. S. A.)
- Bulletin de l'Institutn français d'Archéologie Orientale (Bull. I.F.A.O.) (B. I. F. A. O.)
- Journal of Egyptian Archæology (J. E. A.)
- Proceedings of the Society of Bidlical Archæology (proc. S. B. A.) (P. S. B. A.) or (Proc. Soc. Bib. arch)
- Recueil des travaus relatifs à la philologie égyptienne et assyri–enne … (Rec. tr.)
- Zeitschrift für Ægyptische Sprache und Alterthumskunde. (Z. A. S.) or (A. Z.)
- Mémoires de I'lnstitut Egyptien (Bull. I. Egy.)
- Mémoires de la Mission francaise d'archéologie du Caire. (Mém. miss. du Caire)
- Breasted, Ancient records of Egypt. (Br. A. R.) or (A. R.)
- Pryr.: Sethe, Pyramiden texte.
- H.: Hérodote.
- L. D.: Lepsius Denkmäler.
- Agr. A. E. Hart.: Hartmann, Agriculture of Ancient Egypt.

- Pirenne: Pirenne, Historie des Institutions de l'Ancienne Egypte.
- W. M.: Wilckinson, Manners and customs.
- Comptes–Rendus de l'Académic des Inscriptions (C. R. Ac. Insc.)


هنــداوي